

كتب سياسية

نظرات
في

انظمة الحكم في الدول النامية

ودرجة خاص في مصر

مع القارة بانظمة الديمقراطية الغربية

الدكتور عبد الله محمد متولى
استاذ القانون الدستوري والادارة السياسية
في مصر
مكة المكرمة - جامعة الامم المتحدة

الناشر // منتديات // في الاكاديمية
جلال حزي وشركاه

اهداءات ٢٠٠٢

د. محمد / د. محمد خليل

الإستراتيجية

نظرات
في
انظمة الحكم في الدول النامية

وخصوصاً خاص في مصر
مع المقارنة بأنظمة الديمقراطية الغربية

الدكتور عبد الحميد متولى
أستاذ القانون الدستوري والأفكار السياسية
في جامعة القاهرة
معية بمسؤول - جامعة الإسكندرية

١٩٨٥

الناشر // منشأة
جلال حري وشركاه
بالإسكندرية

الإهداء

الى مصر القد :

والى ذكرى الصديق القديم الحميم من أصحابه الامس

الفقيد العزيز المستشار / عبد الرحيم غنيم

امدى هذا الكتاب :



- ولقد يتساءل المتسائلون - في عجب - عما يقرون : لماذا كان هذا ؟
كيف يهدى المؤلف كتابه الى اثنين ليسا من نوع واحد ، لا يجمع بينهما
رباط واحد ؟ !

وما انا انيكم بتفسير ما انتم منه في عجب ، وما انتم عنه تتسألون .

اولا - اما عن الاحداث الاول فقد لاحظت ان الفكر السياسى في هذه الايام ،
ومنذ نحو عام كثيرا مايتجه نحو مصر القد : يبحث ماذا عليه ان يكون ، وماذا
يجب ان تكون في عام ٢٠٠٠ ؟ حتى ان ولاية الامور فكروا منذ خمسة شهور في
انشاء « جمعية مصر القد » تقوم بالبحث والدرس الاعداد لمستقبل البلاد ، فيما
نشرت الصحف . وكانت وجهت الى دعوة كريمة للاشتراك فيها ، ولقد اعتذرت
عنها ، وكان عندى في الواقع لهذا الاعتذار اكثر من دافع واكثر من مانع ، وكان
أهمها الذى لم اذكره هو اشتغالى ببحوث هذا الكتاب الذى بدأت للتفكير فيه
منذ نحو ثلاث سنين ، واستأثر بكل فكرى وعقلى وتلبنى «وما جعل الله لرجل من
قلبين في جوف واحد ، ولا من عقلين في راس واحدة » .

- وكثيرون هم الذين لايعلمون ان اول مؤلف وضعته في مادة تخصصي

وهو رسالة الدكتوراه . انما كان احواله الى « مصر القد »

A L'Egypte de Demain (١) اذ كانت الرسالة بالفرنسية وكان تقديمها الى كلية الحقوق ببواريس في مايو ١٩٣١ . ولو ان موضوع الرسالة كان يتصل باحد الانظمة الدستورية الفرنسية في ماضيه وحاضره ، الا ان فكرى كان يتجه مع ذلك الى النظام الدستورى المصرى الحديث (الذى وضعه عام ١٩٢٤) والتفكير في حاضره المضطرب وفي غده المرتقب ، اذ كانت مصر تنتقل في سيرها ما بين ديموقراطية متعثرة وكتاتورية متجبرة . وقد اشترت الى ذلك في كلمة « تقديم » الرسالة حيث ذكرت ما يلى : « ان فكرة وضع هذا المؤلف انما جاءتني لدى مرأى تلك الخطوات المتعثرة المؤلة لذلك الوليد الجديد في العالم السياسى ، اننى اعنى وطنى ، اعنى مصر » .

وقد لاحظ عندى ذلك الاتجاه الفكرى احد اعلام الفقه الدستورى في فرنسا وهو الأستاذ بارتملى الأستاذ بكلية الحقوق ببواريس والشرف على رسالة الدكتوراه ، وعضو المجمع العلمى membre de L'institut (ووزير العدل سابقا) اذ قدم الرسالة بكلمة جاء فيها كتبه فيها ما نصه :

« Preoccupe' de L'Egypte de demain, L'auteur qui est un patriote. demande des renseignements et des indications à la France d'aujourd'hui et d'hier »

وترجمتها :

« ان المؤلف - وهو رجل وطنى - تشغل تفكيره مصر الغد يبحث عن معلومات وبيانات في دراسة فرنسا في حاضرها وماضيها » .

اذلك رايت . وقد احييت اول مؤلف لى الى « مصر الغد » ان يكون لها كذلك اعدائى آخر مؤلفاتى ، لاسيما ان موضوعها كان اهم موضوعاته .

ثانيا : اما عن اعداء الكتاب الى ذلك الصديق للقديم الحميم العظيم فقد

(١) هذه العبارة الفرنسية لم تظهر مع الأسف في النسخة المودعة من الرسالة بمكتبة الكلية ، لأن عملية تجليد هذه النسخة أتت الى اختفائها لأنها طبعت بظهر للصفحة الأولى التى ألصقت بالغلاف .

حدث بعد أن بدأت بحوث هذا الكتاب وعاجت النفس فيما بينى وبينها وبينه على أن يكون اهداؤه على الوجه الذى ذكرته ، حدث أن فوجئت بوفاء آخر الأصحاء القدماء ، وقد كان في مقدمتهم من الناحية التاريخية لرابطة الصداقة فيما بيننا ، ومن ناحية قوة رابطة الاخوة التى تربطنا ، وقد درجت منذ نشأت على أن أنزل للصداقة في عيني مكانا عاليا ، ومن ثلبي مكانا دانيا حتى أننى كنت - ولا زالت - أنزل رابطتها فوق رابطة الاخوة التى تقوم - كما يقال - على وحدة الدم ، أماالصداقة الحقة فهى تقوم على وحدة العقل والقلب والروح معا . ولذلك درجت على أن أهدى آخر مؤلف لى الى أول من يتوفاه الله من أولئك الأصحاء القدماء بعد ظهور ذلك المؤلف .

ولقد كان تصويرا وتعبيرا صادقا لتلك النفسية ما كتبه الزميل القديم والأديب الشاعر العظيم الأستاذ عزيز باشا اباضه في الكلمة التى تدم بها كتابى الأدبى الثقافى « فكريات وكلمات » ، الجزء الأول (عام ١٩٦٧) حيث قال عن المؤلف : « أنك لتراه وهو يتحدث عن أصحابه في كتابه كأنما يتحدث عن أجزاء من نفسه وقطع من روحه ، وإنك لتحص في سطره وبين سطره قوة هذا الوفاء وقيمته الجمالية العليا ، في زمن غلبت فيه المادة ، فاصبح فيه الوفاء كأنما هو أسطورة غامضة أو دعاية عارضة . ثم يقول : « وقد تجلت أصالة هذا الوفاء في لمس وامضة بثها لفريق من أصحابه اختارهم الله لجواره في وقت كانوا فيه (رحمهم الله) لزملائهم ظلالة ممدودة ولبلادهم آمالا منشودة وطاقات محسودة » (١) .

- كانت بداية التعارف والتآلف فيما بينى وبين فقيدنا العزيز مع بداية عملى بالمحاماة (في أكتوبر ١٩٢٣) معه كمحامين تحت التمرين بمكتب أحد كبار المحامين بالقاهرة وهو الأستاذ عبد الخالق عطيه ، وكان قد سبقنى

(١) أن الشاعر الأديب الكبير يشير الى اصحاء ثلاثة كانوا انتقلوا الى رحمة الله قبل ظهور ذلك الكتاب (عام ١٩٦٧) وكنت كتبت لكل منهم اهداء أول كتاب ظهر لى بعد وفاته ، وهم الدكتور عبد المطلب خيال ، والدكتور حلمي بهجت بدوى ، والأستاذ محمود متولى نور .

الأخ عبد الرحيم إلى العمل بالمحاماة بنحو عام ونيف ، حيث كان يسبقني في
الحراك ليسانيس للحصول بنحو عام . ولم أكن في الواقع أميل إلى هذه المهنة
وكان المعروف أن عقلي بها ذو صبغة مؤقتة حتى تتاح لي فرصة السفر إلى
فرنسا للالتحاق بإقسام الدراسات العليا التي لم تكن معروفة بمصر في ذلك
الحين . أما هو فقد كان يقوم بالعبء الأكبر من قضايا المكتب حتى أنه بعد أن
قضى في عمله بالمكتب نحو عامين عرض عليه الأستاذ عبد الخالق أن يكون
له ثلث إيرادات المكتب ، وبعد فترة وجيزة عرض عليه النصف ، وهو أمر لا يحدث
فيما أعلم إلا في القليل النادر . والواقع أن الأخ عبد الرحيم كان في مقدمة أنبغ
من عرفت من رجال القانون .

ثم اختير قاضيا بمرتب كان لا يزيد عن ربح إيراده من المحاماة ، وقد
رحب بمنصبه القضائي ، إذ كان منصب القضاء في ذلك الزمان ساميا عاليا
إلى مثل ذلك المكان الذي كان المحامي لا يتردد معه في قبوله بل وفي السعي إليه
رغم أن إيراده من المحاماة لا يقل عن أربعة أمثال مرتب القاضي الذي لا يتجاوز
٤٠ جنيها . وكان ذلك كذلك شأن الزملاء النوابغ الأساتذة عبد العزيز محمد
(الذي وصل إلى رئاسة محكمة النقض في أواخر الخمسينات) ومصطفى مرعي
ومحمد علي رشدي اللذين وصلا إلى أعلى المناصب القضائية ، ثم تبوأ كل
منهما كرسى الوزارة في الوقت الذي كان لا يتبوؤه - اللهم إلا في النادر - سوى
شخصيات وكفاءات ممتازة .

أما الأخ عبد الرحيم فقد بلغ في السلك القضائي منصب النائب العام قبيل
قيام الثورة ، وكان هو الذي تولى الإشراف على التحقيقات التي جرت في
القضية السياسية الشهيرة المعروفة بقضية حريق القاهرة (في يناير ١٩٥٢)
واستمرت فيها التحقيقات حتى قيام الثورة . ولما تبوأ رجال الثورة كراسي
الحكم طلبوا إليه أن يقدم استقالته فلم يسعه إلا الرفض فبعضوا إليه بالاستاذ
أحمد حسني (وزير العدل) لزيارته بفضله وليقتنع بأن مصلحته تتطلب

تقديم الاستقالة والا كان جزاؤه الاقالة ، ولكن صاحبنا كان رجل ولجب ورجل حق ، ولم يكن رجل مصلحة فلم يكن للمفيد العظيم يطرب للعود او يضطرب للوعيد او ممن يربعه للتهديد ، فلقد ظل ثابتا في موقفه وفي منصبه ملبيا اعداء ولجبه ، لا يتزعزع ولا يتحول ، وإن تزعزع الأحرار عن مكانه المكين ، او تحول القلب من اليسار الى اليمين ، على حد التعبير الشهير للمتور عن الزعيم الوطني مصطفى كامل .

وامام صموده وثباته لم تجد حكومة للثورة حلا سوى ان ترفع للدرجة المالية لمنصب رئيس محكمة الاستئناف الى درجة النائب العام ، ثم أصدرت قرارا بنقله الى رئاسة محكمة الاستئناف بالقاهرة . أما نعيم كان ذلك للخلاف بينه وبين حكومة الثورة ، فذلك من الأسرار التي أسرها لي ولا أرى ان الوقت مناسب الآن لتكون موضع انقضاء وإعلان .

أرجو ان يكون في هذه الكلمة وفي اهداء هذا الكتاب لفقيتنا العزيز ما أرجو من التخليد لأذكراه .

فسلام عليه وآلف سلام في مثواه ، وعليه رحمة الله .

الأسكندرية في ٥ نوفمبر ١٩٨٣ ،،

عبد الحميد متولي

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الكتاب

هذا كتاب جديد انعمه للقراء ، وهو جديد في موضوعه بالنسبة للقراء العربية ، ويحق لى ان اضيف : ولقراء غير العربية ايضا .

اما فكرة كتابة هذا الكتاب فهي ترجع لى ما لاحظته - في كثير من المعجب - من اننا في مصر (كما هو شأن غيرها من البلاد النامية) نجد المفكرين والباحثين من رجال العلم (علم القانون للستورى والأنظمة السياسية) او من رجال للفكر السياسى يكادون يعرفون عن أنظمة الحكم للدول الغربية - التى توصف بـ « المتقدمة » *développée* (كإنجلترا وفرنسا وأمريكا) كل شيء . بينما هم يكادون لا يعرفون الا شيئا قليلا - بل اقل من القليل كثيرا - عن أنظمة الدول الأخرى « النامية » ، والتى تعد في مرتبتها من حيث مدى التطور الحضارى والستورى لو ان كنا في مقدمتها . تلك للدول الأخرى هى التى كان يجب ان تكون معرفتنا بها ودراستنا لأنظمتها أجدر بنا وأخرى (١) .

ولعل تلك للظاهرة ، ظاهرة اللولج بدراسة او تقليد أنظمة للدول المتقدمة الكبرى هى صورة من صور اللولج بالظاهر ، ذلك اللولج - بل للول - المعروف عن الدول للصغرى . والواقع ان تلك للظاهرة هى كذلك - بل وقبل ذلك - بالنسبة لامتاتة القانون للستورى والأنظمة السياسية في الدول النامية (للصغرى) هى نتيجة لما حدث من ان غالبينهم تلقوا دراساتهم العليا في جامعات

(١) تستعمل كمرادفات هذه الاصطلاحات : « الدول للنامية » او « غير المتقدمة » *Sous — développe* او دول « العالم للثالث » *Le Tiers monde* او للدول « المتخلفة » وهو نادرا ما يستعمل . وأخيرا تظهر لاصطلاح جديد وهو دول « اللجنوب » ، في حين استعمل لاصطلاح دول « الشمال » ، للتعبير عن للدول المتقدمة . وكان ذلك في المؤتمر الذى عقد في أكتوبر ١٩٨١ بجزيرة كانون بالمكسيك .

تلك الدول المتقدمة الكبرى ، وهذه لا تعنى بدراسة أنظمة الدول النامية الصغرى . ولم يبدأ في الدول الكبرى الاعتماد بدراسة أنظمة الحكم في الدول للصغرى إلا أخيرا ، ولم يتم بهذه الدراسة من الأساتذة سوى العدد القليل بل الضئيل . وهى مؤلفات لا تدرس - فيما نعلم - في الجامعات الغربية (١) .

- ولا ينقص من أهمية دراستنا وتدريبنا للأنظمة السياسية للدول النامية أن بلادنا إذا كانت أحدها فهى تعد في مقدمتها بل وقد تعد أولها ، على أنه لا يصح أن يغيب عنا أن المسافة التى تقصل فيما بيننا وبينها من ناحية مستوى مرحلة التطور الحضارى والمستوى تقل كثيرا عن تلك المسافة التى تقصل بيننا وبين تلك الدول الغربية الكبرى المتقدمة ، فهى تصب في هذه الحالة الأخيرة بالمثل من السنوات ، بينما تصب في الحالة الأولى بالمشتركة من السنين ، فيجب ألا ننسى أننا بلد لا يزال يعد بلدا زراعي أكثر مما يعد بلدا صناعيا ، وأن الأمية لا تزال تبلغ الغالبية من السكان ، وأن العهد بها وبالأنظمة الديمقراطية الحرة عهد حديث ، وقد كانت للبلاد تسير في طريقها - في بعض المراحل - بخطوات مضطربة متعثرة ، وفي مراحل أخرى تبدو صورة تلك الأنظمة الديمقراطية صورية ، أى أنها كانت ستارا أو ثيابا رقيقا يخفى وراءه دكتاتورية خشنة قردية .

أننا نعلم أنفسنا كما نعلم أنظمتنا السياسية حين نحكم عليها وعليها على

(١) على أنه من المرجح أن يكون بعضها أعد للتدريس في بعض الجامعات الأفريقية حيث نجد أستاذ فرنسيا كبيرا (وهو الأستاذ Lacroix قد عني عناية كبيرة بوضع مجلدين كبيرين عن مساهمات الدول الأفريقية التى كانت خاضعة للاستعمار الإنجليزي والفرنسي ، ثم نالت استقلالها (حوالي عام ١٩٦٠) وذلك حين كان أستاذ بكلية الحقوق في دكار (عاصمة السنغال) ، ثم أصبح أخيرا نائبا لرئيس جامعة بوردو (بفرنسا) ومما تجدر ملاحظته أن مؤلف الأستاذ دوفرجيه Duverger (الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة باريس عن « الأنظمة السياسية والقانون الدستوري » (والذي طبع بباريس عام ١٩٦٦ طبعته التاسعة ووردت نبذة عن البلاد « النامية » Sous - développés نبذة صغيرة لا تكاد تتجاوز العشر من الصفحات .

أساس المقارنة فيما بينها وبين أنظمة تلك البلاد المتقدمة التي تقدمت علينا في ميدان التطور الديمقراطي بعيد من السنين تصل في بعضها إلى بضعة من القرون .

ولقد يبدو أمرا عجبا أن يغيب عنا أن بعضا من أنظمتنا السياسية قد نقلها بعض القادة السياسيين لدينا في عهد الثورة عن بعض تلك الدول النامية ، في غفلة منا ، حتى من أساتذة القانون الدستوري والأنظمة السياسية لدينا !! وذلك ما سوف نبينه بعد قليل ، بغير للقليل من التفصيل .

— وجدير بى أن أوجه الأبصار والنظر إلى أن جل — بل ويكاد أن فيما أرى — أنبل وأجمل وأسمى ما عرفت وما أحببت من العلوم .

ويجدر على الادعاء بأنى قد وفيت البحث في كل ما بحثت ، وأنى قد أحطت بجميع الدول النامية بحثا وكتابة في كل ما بحثت ، فمثل هذه المهمة تتطلب أكثر من كتاب لاحتوائها ، وعديدا من الباحثين يقضون للعديد من السنين للقيام بأعبائها ، ثم أنه يعوزنا كذلك بل وقبل ذلك — المرجع للرجوع إلى أنظمة تلك الدول النامية جميعا ، والمرجع التي أعنيها هنا هي تلك التي تعرض لنا أنظمة للحكم (الأنظمة السياسية) في صورتها التي تطبق بها في الحياة العملية ، وهذه المرجع ذات عدد قليل ، وتتطلب من الجهد — للحصول عليها — القدر الكثير ، ثم أنه لم تبدأ العناية ببحوثها وكتابتها ونشرها إلا منذ أمد قصير .

فليس في مقدور باحث أن يحاول بلوغ الكمال في هذا المجال وحسبى أن أبلغ من كل من الضمير للعلمي والضمير الوطني رضاء ، أن رضاعهما من توفيق ورضى الله ، وهو أتمن وأسمى ما في الوجود ، والله الموفق (١) .

(١) أنه لحق على في هذا المقام أن أقرر أنه إلى جانب المجلدين اللذين أشرت إليها للأستاذ Lavroff فقد كان أحدث وخير مرجع أفندت للكثير منه هو مؤلف ظهر للأستاذ P. F. Gonidec (الأستاذ بجامعة باريس) عام ١٩٧٨ بعنوان : Les Systèmes politiques africains.

مقدمة

نبذة موجزة عن الخصائص العامة الهامة
لأنظمة الحكم في الدول النامية
(وبعض ملحوظات عنها)

تتلخص أهم هذه الخصائص في أن نظام الحكم في الغالبية العظمى لتلك الدول قد طبع بطابع نظام الحكم المطلق ، الذي تتركز فيه سلطة الحكم في يد فرد هو عادة رئيس الدولة ، الذي لا تتشأ له وظيفة خاصة (وسلطته كرئيس الحزب الواحد ، أو رئيس الحزب المسيطر (Parti dominant) في حالة تعدد الأحزاب ، فهو (أى حزب الحكومة) يسيطر على أداة الحكم كما يمتاز ويسيطر على غيره من أحزاب المعارضة ، كما نجد الهيئة التشريعية ضعيفة لزاء الرئيس الذى يسيطر كذلك عليها . وذلك كله سوف نقوم ببيانه في مكانه (١) .

(١) « الحزب المسيطر ، Parti dominant هو اصطلاح جديد في اللغة الدستورية ، ولعل الأستاذ دوفرجيه (أستاذ القانون الدستورى والأنظمة السياسية بجامعة باريس) هو أول من استعمل هذا الاصطلاح . ومنعقد للكلام عنه في للبند رقم ٢ عن « الأحزاب السياسية » .

تقسيم – سنقسم هذا الكتاب الى ثلاثة مجلدات :

المبحث الأول – عن نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية •

والمبحث الثاني – عن نظرات في أنظمة الحكم في الدول المتقدمة (الديمقراطية

للغربية) •

والمبحث الثالث – يشمل نظرات في نظام الحكم في مصر منذ عهد الثورة

(ثورة يولييه ١٩٥٢) •

وخاتمة تشمل تعليقات وملاحظات عامة وبعض اقتراحات دستورية

لمصر الغد •

البحث الأول
نظرات في
أنظمة الحكم في الدول النامية

الرئيس

رئيس للدولة في الغالبية العظمى من تلك الدول النامية هو مركز القوة والسلطان ، يزاول سلطته دون رقابة جدية من أية هيئة نيابية أو غير نيابية .
أو من معارضة قوية ، وفي الغالب دون معارضة ما .
وقد بلغ للرئيس ذلك المركز عن طريق الكفاح - في عهد ما قبل الاستقلال -
ضد دولة الاستعمار لتحرير بلاده ، وعن طريق قيادته لانقلاب ناجح في عهد
الاستقلال .

أما تلك السلطة الواسعة فقد أحرزها الرئيس عن طريق جمعه مع اختصاصاته كرئيس للجمهورية سلطة رئيس الوزراء ، وسلطته كرئيس للحزب الواحد ، أو كرئيس للحزب المسيطر *Parti dominant* (في حالة تحدد الأحزاب) حيث يسيطر الحزب على شؤون الحكم كما يعتاز ويسيطر على الأحزاب الأخرى المعارضة . وأحيانا كان يسيطر كذلك على القضاء كما كان شأن نكروما رئيس غانا حيث كان له حق تعيين القضاء وفق ما يراه ، وكان ذلك على أثر أزمة نشبت بينه وقضاة المحكمة العليا بسبب الحكم للذي أصدرته المحكمة ببراءة بعض المتهمين بمحاولة اغتيال رئيس الجمهورية (نكروما) ، كما كان للرئيس يسيطر على القضاء السياسي كما كان الشأن في غينيا حيث شكلت محكمة سياسية خاصة من أعضاء المكتب السياسي وبعض أعضاء المجلس النيابي (الذي يسيطر عليه الرئيس سيكوتوري) وبعض قيادات الحزب .
ويكاد يكون كل - ما يعينى من أمر دراسة هذه الأنظمة (للدول النامية) إنما هو تطبيقتها في الحياة العملية للسياسية لا مجرد الاقتصار على نصوصها الدستورية والقانونية . إن ذلك الاقتصار هو قصور عن الإلمام بها ، عن حقيقتها وكنهها .
لأنه يفوت الكثيرين أن النصوص المتعلقة بأنظمة الحكم - لاسيما في السدول النامية - تختلف عن نصوص القانون الدنى أو التجارى أو غيره من فروع القانون الخاص ، التي يكفى للإلمام بأحكامها مجرد الاطلاع على نصوص موادها ومؤلفات لسانذة القانون في شرحها . الواقع أننا غالبا ما نجد في تلك

الدول النامية نظاما يبدو في النصوص الدستورية نظاما حرا ديمقراطيا ، فاذا
بنّا نراه - حين يطبق في الحياة العملية السياسية - نظاما فريدا دكتاتوريا
لستبداديا . ونحن هنا نعرض أنظمة الحكم في تطبيقها في الحياة العملية ،
أي أننا ندرسها كأنها كائن حي ، لا كأنها جثة هامدة راقدة في قبور نصوص
الساتير والقوانين .

وجدير بالذكر أن للكتاب - كما ينبغي - عنه عنوانه - لا يقدم عرضا مختلف
أنظمة الحكم في الدول النامية « إنما نهدف به لن نلقى «منظرت» عليها .
أي توجيه الأبصار واللبصائر الى ما يهمنا من بعض عناصرها ومظاهرها
ومسارها ، مما نجد فيه فائدة لرجال العلم وطلابه في ميدان علم القانون
الدستوري والأنظمة السياسية ، وفائدة كذلك لرجال الحكم وطلابه في ميدان
سياسة وإدارة شؤون البلاد ، كما أن فيه ما يفيد غير أولئك وهؤلاء من المثقفين
من القراء ، السخيين يربعون أن يزدادوا ثقافة وعلمًا في الميدان السياسي ،
فالسباسة ليست فحسب عملا وفنا . كذلك . بل وقبل ذلك - علم أيضا ،
للخلاصة : أن للرئيس في تلك الدول الأفريقية ذو سلطة استبدادية (١) .

وفي بعض تلك الدول قد كان يصل تبجيل الرئيس الى حد التقديس ،
كما كان شأن الرئيس نكروما . ولم يحمه ذلك للتقديس من الإطاحة به في
يسر على يد حركة انقلابية عسكرية عام ١٩٧٠ ، كما أنه لم يحم هيلاسلاسي
امبراطور الحبشة من مثل تلك الحركة الانقلابية تبديل ذلك التاريخ (٢) .

(١) راجع جونينك Gonidec (المرجع السابق ذكره) ص ٢٥١ حيث
يقول : أن الساتير الأفريقية التي وضعت بعد الاستقلال إنما كانت تهدف الى
تقوية سلطان رئيس السلطة التنفيذية وإضعاف سلطة البرلمان . وهكذا نجد
بعض الكتاب يتحدثون هناك - عما يسمونه « الدكتاتورية الدستورية »
(dictature Constitutionnelle) . وينكرون ذلك بصفة خاصة بصد
الرئاسة ، فنصوصها تبين بجلاء إرادة كفالة السلطة المطلقة لفرد « وراجع
ص ٢٢٨ و ٢٢٣ حيث يقول : « أننا نشهد هناك إجراءات استبدادية ...
تصل أحيانا الى حد اعدام الخصوم علانية أمام الجمهور » .
(٢) راجع Le poids du Tiers Monde للترجمة العربية « الدول النامية » =

ومن شأن ذلك التقديس أن يضاعف من نشوة السلطة التي تلعب بالرؤوس
كما تلعب بها نشوة الخمر (le vertig du pouvoir) على حد تعبير فيلسوف
علم الاجتماع الفرنسي الدكتور جوستاف لوبون Le Bon ، كما يزيد من تلك
النشوة بطانة باطنها اللقي والنفاق تشجعه على مد مدة رئاسته وتجديدها
ما استطاع من المرات خشية أن يؤدي تبديله بغيره إلى كشف استغلالهم
لمسلطتهم وإلى فقدانهم إياها ، أو بالأقل مزايها . وهكذا نجد الرئيس يعاد
انتخابه بدون حد أقصى من المرات ، أي أن للرئاسة تصبح أبدية ، ما لم
يعصف بها الموت أو حركة انقلابية .

ولما كان للرئيس هو عادة زعيم الحركة الاستقلالية التي حررت بلاده
من نير الاستعمار فقد كان طبيعيا أن نجد لقب « للزعيم » يظل من القاب بعد
أن يصبح رئيسا للدولة الناشئة ، حتى وإن كانت ذات دستور يقسم بصيغة
ديمقراطية حرة . والكثيرون لا يعرفون أن لقب للزعيم هو من القاب
الرؤساء في الدول ذات النظام الدكتاتوري لا للنظام الديمقراطي فهتلر في ألمانيا
- إبان حكمه للدكتاتوري - كان يلقب « الفوهرر » ، وموسوليني في
إيطاليا إبان حكمه للدكتاتوري كان يلقب « الدوتشي » أي للزعيم . ولقد
كان لكل من تشتل في لنجلترا وديجول في فرنسا وروزفلت (إبان للحرب
العالمية الأخيرة) من علو المكانة والتقدير في نفوس الشعب ومن النفوذ
والسلطان أعلى مكان ، وكذلك كان شأن ديغول زعيم حركة تحرير فرنسا من
الغزو والاحتلال الألماني ، ومع ذلك فإنه لم يكن يصح أن يوصف أحد منهم بأنه
كان زعيم وطنه .

في الميزان ، للباحثين جان لاکوتير ، وجان بومبيه ، ترجمة فوزى عبد الحميد
مراجعة الدكتور جلال صادق - تقديم دوفرجيه (الاستاذ بكلية الحقوق
بباريس) الناشر الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٢ ص ٨ - وراجع
The Public Philosophy للترجمة العربية : « فلسفة الجماهير » مؤلفه
والترليمان . الناشر الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦١ ص .

ومما تجدر ملاحظته أننا نجد في تلك للدول النامية أن الرئيس يزول في الواقع سلطة مطلقة رغم أن نصوص الدستور تقرر أحكام نظام ديمقراطي حر . وهذه ظاهرة سنعالج بحثها فيما بعد في فئدة خاصة « بعنوان بين النصوص الدستورية وتطبيقاتها في الحياة العملية » .

الفساد - وإذا كان قد عرف عن الرئيس في اللغالبية العظمى من الدول النامية استبداده - أي سلطته المطلقة - كما قدمنا ، فقد عرف عنه كذلك الفساد ، وفساد بطائفته وأداة الحكم بوجه عام ، وحياة الاسراف والترف التي كان يحياها الكثير من أولئك الرؤساء ، ولقد كان « ارتفاع مستوى معيشتهم مذهباً ، على حد تعبير البعض ، ويذكر ذلك بوجه خاص عن حكومة نكروما ورئيس غانا ، وعن رئيس ليبيريا الذي غاق زميله في أكرا (نكروما) حيث أعد قصراً فخماً للقامة فيه اتفق عليه ستة مليارات من الفرنك الفرنسي للقديم ، وكذلك كان الحال في الدول (التي كانت مستعمرات فرنسية سابقة) وبوجه خاص جمهوريات وسط إفريقيا(١) .

وتلك عجيبة من عجائب تاريخ الحركات السياسية والثورات التحريرية الاستقلالية ، وتاريخ قادتها وزعمائها ، أولئك الأبطال ذوى المثل العليا ، الذين قاموا بتضحياتهم وجهودهم لمحاربة الطغیان والاستبداد والفساد ، ثم إذا بنا نجد فيهم في الغالب من الحالات - بعد اعتلائهم كرسي الحكم والسلطان مثل ذلك الاستبداد والفساد والطغیان . وسوف يزول ذلك العجب إذا تبيننا ما خفى من السبب ... وبياننا لذلك نقول : إن بعض ظروف استثنائية وقتية تبرر أو تتطلب قيام أنظمة دكتاتورية أي استبدادية (٢) . ومن ذلك لم يكن عجا

(١) راجع « الاشتراكية الديمقراطية في السنغال » للدكتور نازلي معوض جمعة . الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٢٧٢ ص ٧٧ - « والدول النامية في الميزان (المرجع السابق) ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٢) راجع في ذلك كتابنا « القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، (للطبعة الأولى ١٩٦١) أو أية طبعة من الطباعات الخمسة للتأليف البحث الخاص بأسياب نهائية المستلزم - الأسلوب الثاني : أسلوب الثورة أو الانقلاب » .

ما يرويه لنا التاريخ من أن للشعوب كثيرا ما كانت ترحب بقيامها ، وترى الخير في قدومها ، ولكن للنفس البشرية - فيما يقول أحد الفلاسفة *Pascal* خلقت من متناقضات « (١) » ، وكذلك شأن الميدان السياسى فى كل زمان ومكان ، ان نجد فيه الى جانب المبادئ والمذاهب والتضحيات وإنكار الذات والمثل العليا ، الأهواء والرياء والشبهات والشهوات ، وعلى رأسها - كما يقول الفيلسوف الألماني *Adler* - شهوة حب السيطرة والسلطان ، ثم ان السلطة - على حد التعبير المشهور المأثور عن أحد كبار رجال الفكر السياسى اللورد *Acton* « مفسدة ، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة » ، وعلى حد تعبير فيلسوف علم الاجتماع الفرنسى الدكتور *Hobsbawm* « *Le Bon* » ان للسلطة نشوة تلعب بالرؤوس كنشوة الخمر ، (وهى ما يطلق عليها *Le Vertige du pouvoir*)

(١) على حد تعبيره - *L'âme humaine est faite des contradictions.*

الأحزاب السياسية

تمهيد - النظام الحزبي - بالنسبة لانظمة الحكم - يعد لحدى الضرورات حتى أن العسكريين حين يتقوؤون مقاعد الحكم يمد للقيام بحركة ثورية او انقلابية نجدهم يفتظرون عادة نظرة عدا للى الأحزاب باعتبار ان عليها يقع جانب من المسئولية عما كانت تمنائه للبلاد من استبدال أو فساد قامت تلك الحركة الثورية من أجل القضاء عليه ، فنجدهم عقب نجاح حركتهم وبلوغهم كراسى الحكم يقررون للفناء • ثم بعد حين من الزمان يتبينون أهميتها بل وضرورتها ، فإذا بهم يمدونها الى الحياة السياسية ، تمهيدا لاعادة احدها الى كراسى الحكم • ذلك هو ما يشهنا عليه التاريخ فى الدول النامية وبخاصة فى المستعمرات الأفريقية بعد تحررها واستقلالها (١) •

١ - نظام الحزب للولد والأخذ به فى الدول النامية • أخذت تلك الدول تدريجيا بفكرة هذا النظام •

أما الأسباب التى مهدت وبعثت بهم الى الأخذ به فهى تتلخص فيما يلى :

(أ) أن الأخذ بهذا للنظام يعد - فيما يرى للزعماء الأفريقيون - بمثابة اتجاه طبيعى يتلاءم مع ظروف البيئة وتاريخ القارة الإفريقية وغلبة التقاليد

(١) « الدول النامية فى الميزان » (المرجع السابق) ص ٨٥ حيث ورد ما نصه : ان نبيذ فكرة الاحزاب تصد أصرا ضروريا فى أول مراحل الانطلاق ، ولهذا انصب للهجوم على الأنظمة الديمقراطية التقليدية ثم يذكر المؤلفان أن هذا هو ما فعله عبد الفاصر فى مصر وفيديل كاسترو فى كوبا •

وراجع للأستاذ جونيحك : مؤلفه « الأنظمة السياسية الإفريقية » ، طبع ببباريس ١٩٧٨ (المرجع السابق ذكره) ص ٢٧٧ و ٢٧٨ حيث يذكر : « أن العسكريين يبدون عادة فى البداية (بعد نجاح حركتهم الثورية او الانقلابية) عدا نحو الأحزاب السياسية ، ولكنهم سرعان ما يتبينون - حين يتولون زمام الحكم - الحاجة الى أداة تعمل على الاتصال بالشعب ودفعه للحركة ، أى حاجته الى حزب » •

القبليّة ، ففى ظل النظام القبلى كان المجتمع الأفرىقى يقوم على أساس الحوار واحترام وجهات النظر المعارضة حتى يتم الاتفاق واتخاذ قرار بالاجماع يلتزم به الجميع . ولم تكن فكرة المعارضة غريبة عن الأنظمة أو للثقلية الأفرىقية ، ولكن المعارضة - بعد انتهاء الحوار وصدور القرار من مجلس الزعماء - فإنها كانت تعد ضربا من ضروب الخيانة . فكان يعد نظام الحزب الواحد بمثابة وريث أو امتداد للنظام القبلى .

ولقد وجدت فكرة الحزب الواحد تفهما بين بعض الكتاب الأفريقيين المعاصرين الذين اعتبروا تلك التجربة للجديدة متلائمة مع ظروف أفريقيا بعكس أسلوب تمحد الأحزاب الذى لا يلائمها ، إذ أنه لنطبق من تجارب وظروف تاريخية مفيرة لما فى أوربا حيث كانت لعائد الدينية والطبقات الاجتماعية تتصارع مع فئات تمثل الأقلية وأخرى تمثل الأغلبية ، وهذه ظروف غريبة عن أفريقيا(١) .

(ب) أن الأفريقيين - كما يذكر أحد كبار الكتاب الباحثين (وليم فريدلاند) «لنوا الى حد كبير فكرة أن المجتمع يجب أن يرتكز على مركب واحد» ولقد كان ذلك «المركب» (أو الأساس) الذى يستند اليه المجتمع فى الماضى هو «نظام القرابة» ، و «لعله يجرى الآن (كما يقول) قدر كبير من التحول من نظام القرابة الى الحزب السياسى» (٢) .

(ج) فشل تجربة نيجيريا لنظام تمحد الأحزاب ، فقد لنهار هذا النظام على إثر حركة عسكرية انقلابية اطاحت بالحكومة التى لنهت بالفساد .

(١) «لثورات ومشاكل الحكم فى أفريقيا» للدكتور محمد محمود ربيع : طرابلس - ليبيا عام ١٩٧٤ - ٢٢ ، ٢٤ . وهو مؤلف قيم .

(٢) «الاشتراكية الأفريقية» مجموعة مقالات لبعض رؤساء الدول الأفريقية (مثل نكروما ، وسنجور ، ونيوديرى) وبعض كبار الكتاب الباحثين . أشرف على تحريره فريد كند . ترجمة للدكتور راشد البراوى (من الانجليزية) . الناشر دار للنهضة العربية (١٩٦٦) ص ٢٨ .

(د) يعد الحزب الولحد في كثير من انحاء افريقيا وسيلة للتعبير عن آراء الشعب ، ولا يقتصر على كونه وسيلة لفرض ارادة الزعماء . ويرى سيكوتوري (رئيس جمهورية غينيا) لفتداء بلينين - ان نظام الحكم يجب ان يركز على اساسي واحد وهو سيطرة الحزب الولحد ، فليست هناك (كما يقول سيكوتوري) سوى مصلحة عامة واحدة وارادة شعبية جماعية واحدة ، وفكر واحد للشعب ، والحزب الولحد هو الذي ينظم ذلك الفكر (١) .

(هـ) ويقول أنصار نظام الحزب الولحد أنه عبارة عن جهاز لوسال واستقبال في الوقت ذاته ، أي أنه لا يسمع فحسب من الجماهير عن طريق لحافه وفروعه أو خلاياه ، بل يرسل توجيهاته أيضا إليها (٢) .

(و) كما ان تجربة نظام الحزب الولحد في روسيا قد شجعت بعض الزعماء الأفريقيين على الأخذ بها ، فقد كان للحزب السوفيتي دور كبير في لفتاع جماهيره بفوائد التحول الى الصناعة للتقليلة وميكنة الريف وغير ذلك من الأعمال التي تتطلب القيام بتعبئة الجماهير على نطاق واسع بحيث يمكن الحصول على تأييدها لتلك المشروعات (٣) .

(١) راجع المرجع السابق ص ١٢٢ وللهامشي (١٧) وص ٢٩٦ - ونلاحظ على هذا للكلام الأخير أنه كلام يتفق مع المنطق ، على اننا نوجه الأنظار الى ضعف دور المنطق في الشؤون الدستورية راجع - في ذلك كتابنا « الفصل في القانون الدستوري » ج ١ (طبع عام ١٩٥٢) ص ٥٢٦ أو كتابنا « أزمة الأنظمة الديمقراطية » للطبعة الثانية (عام ١٩٦٢) ص ١١٥ - ١٦٨ .

(٢) وفي هذا المعنى يقول الأستاذ دوفرجييه Duverger (في كتابه : Political Parties (الترجمة الانجليزية) : « ان البعض يرى في نظام الحزب الولحد تجسيدا لفكرة الارادة العامة كما عالجاها روسو ويرفضون الأخذ بتعدد الأحزاب لأنه يمزق هذه الارادة » كما ينظر آخرون الى نظام الحزب الولحد على أنه رمز للوحدة الوطنية » كان ذلك نقلا عن كتاب « الثورة ومشاكل الحكم في افريقيا » (ص ١٦) .

(٣) ١٥ ، ٢ ، ١٦ للثورة ومشاكل الحكم في افريقيا (المرجع السابق) ص ١٦ حيث يشير المؤلف (كمرجع له) الى كتاب الأستاذ دوفرجييه « الأحزاب السياسية » (الترجمة الانجليزية من الفرنسية) طبعة ١٩٦٥ بلنسن (ص ٢٥٨ و ٢٥٩) .

(ز) الأعراض عن نظام الحرب الولحد .

وأخيرا يلاحظ أن موجة للحزب الولحد التي بدأت فيما بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٣ في المستعمرات الفرنسية التي تحررت وأصبحت دولا مستقلة قبيل ذلك التاريخ ، نقول أن تلك الموجة انصهرت بعد بضعة سنوات قلائل . وجاءت بعدما موجة الأخذ بنظام تعدد الأحزاب ، وكان ذلك نظرا لما تبين من أن نظام الحزب الولحد هو نظام دكتاتوري أصبح يبدو بمثابة ترجمة حيثة للنظام الاتطاعي الأفريقي للقديم وقد ثبتت دكتاتورية الحزب الولحد بوجه خاص من تجربة أوروبا في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (١) .

ضعف الأحزاب الأفريقية - وأخيرا يجدر بنا أن نشير إلى ما كانت عليه الأحزاب الأفريقية من الضعف الذي يرجع إلى عدة عوامل :

١ - منها ذلك الضغط الذي يزاوله رجال الحكم على المواطنين للالتحاق بالحزب ، وذلك مما يفسر لنا كيف يقتل الفرد من حزب لآخر في يسر ودون حرج ، وذلك في الدول التي تسمح بتعدد الأحزاب .

٢ - الواقع أنها هي الجماعة - لا الفرد - هي التي تلتحق بالحزب ، والجماعة التي يعد الفرد اليوم أشد التصاقا بها هي - كما كان الشأن في الماضي - العائلة ، وأحيانا هي الجماعة الدينية التي ينقسم إليها . وفي هذه الحالة فإنه لا يمكن الادعاء بأن ثمة التزاما شخصيا سياسيا بين الفرد وقادة الحزب ، أنه إذا كان ثمة للتلزام فهو التلزام رئيس الجماعة أو العشيرة إزاء أولئك القادة ، لأنه التلزام فرض عليه ، وليس التلزام سعى أو مال إليه .

٣ - ومن تلك العوامل ما يذكر عن وقوع بعض زعماء الحرب الولحد في محظورات مزت الثقة فيهم (٢) .

(١) المرجع السابق ص ٧٦ ، ٧٧ ومؤلف الاستاذ Godinec ص ٢٠٣
ويبحث الدكتور عبد الملك عودة : « دراسة نظام الحزب الولحد في غرب أفريقيا
المنصور بمجلة القانون والاقتصاد عدد ديسمبر ١٩٦١ ص ٧٢٨ .
(٢) Godinec (المرجع السابق) ص ٢٠٥ ، ٢٠٧ .

الغابر داخل الحزب الواحد :

يرى البعض - من أجل الاحتفاظ بنظام الحزب الواحد - أنه يجب تنقيته مما ينسب إليه من مساوئ، أخصها نزعته إلى الاستبداد بأعضائه وبوجه خاص خلق المعارضة وحرية الرأي دخله ولذلك ينشأ داخل الحزب تجمعات، وكتل مختلفة ممن يدينون باتجاهات فكرية أو عقائزية واحدة * أو لهم مصالح طبقية أو مهنية واحدة *

ويتم الحوار داخل الغابر وفيما بينها ، على أن يتم للتصويت بحرية تامة ، ويصبح الرأي الحائز على الأغلبية بين أعضاء الغابر جميعا (أى أعضاء الحزب) هو رأى الحزب للولجب الاحترام والتنفيذ * وليس الهدف من تكوين الغابر تمهيد الطريق للانشقاق عن الحزب ، وإنما تهينة المناخ الملائم للتعبير عن الآراء المختلفة ، وليس في ذلك ما يهدد وحدة الحزب لذ ليس للغابر تنظيم مستقل يشجعها على الانشقاق عن الحزب *

ومن المزايا التي تنسب إلى الغابر أنها تعالج المساوئ التي تنسب إلى الحزب الواحد ، كما أنها تؤدي إلى زيادة ارتباط الجماهير بالحزب حيث يجد كل تيار فكري صوتا قويا يعبر عنه *

ومن تلك المزايا - فيما يقال - تبلور المعارضة للنزبية ، مما يهيئ لها فرصة للتعامل مع المعارضة غير للنزبية خارج الحزب *

ويذكر أخيرا من تلك المزايا القضاء على وباء الإشاعات الكاذبة ومحاولات الإثارة (١) * كل ذلك يقال من الناحية النظرية ، أما من الناحية العملية فالأمر في هذا الشأن مختلف كل الاختلاف *

ولعل أول وأهم تجربة لذلك للطراز كانت تلك التي قام بها القائد والرئيس التركي العظيم مصطفى كمال أتاتورك في تركيا *

(١) الثورة ومشاكل الحكم في أفريقيا (المرجع السابق) ص ٦٧ ، ٧٤ ،

فكرة التاجر وتجربة القائد والرئيس مصطفى كمال أتاتورك في تركيا
تمهيد - يجدر بنا أولا قبل أن نشرح تلك التجربة أن نذكر كلمة وجيزة
عن نظام الحكم الذي وضعه مصطفى كمال (١) .

كان لهذه التجربة ، أو تلك للنظام الذي وضعه مصطفى كمال عام ١٩٢٣
ولاستمر حتى عام ١٩٥٠ أهمية كبرى لدى الدول النامية ، فقد كان
النموذج الذي استوحته كثير من تلك الدول لاسيما دول الشرق الأوسط
وأفريقيا (٢) .

كان نظام الحكم الذي وضع في عهد مصطفى كمال بدستور ١٩٢٤ نظاما
جمهوريا (٣) .

وكان أقرب ما يكون إلى النظام المعروف بنظام « حكومة الجمعية النيابية »
(*gouvernement d'assemblée*) ، ذلك النظام الذي يتميز بأن
الهيئة النيابية (البرلمان) تجمع في قبضة يدها سلطة الحكم (أى السلطتين
التشريعية والتنفيذية معا) غير أنه لما كان من المتعذر على هذه الهيئة النيابية
أن تباشر تلك السلطة التنفيذية فإنها تنحدر من بين أعضائها عددا قليلا لمباشرة
مهام السلطة التنفيذية ، هؤلاء هم الوزراء ، ولكن هؤلاء الوزراء إنما يباشرون
سلطتهم طبقا لتوجيهات تلك الهيئة ، فالوزراء إنما يعدون مجرد تابعين
أو وكلاء عن تلك الهيئة النيابية التي لها وحدها أن تعينهم وت عزلهم كما يعزل

(١) راجع الأستاذ دوفرجيه Daveger مؤلفه « القانون الدستوري والأنظمة
السياسية طبع بباريس عام ١٩٦٦ ص ٣٩٣ ، ٣٩٤ وراجع كتابنا « الوسيط
في القانون الدستوري » (طبع بالأسكندرية عام ١٩٥٦ ص ٢٤٨ ، ٢٤٩) .
(٢) القانون الدستوري والأنظمة السياسية (المرجع السابق ص ٣٩٣) .
(٣) قامت الجمهورية في تركيا بفضل ثورة عسكرية قضت على نظام
حكم السلطنة العثمانية الفاسدة ، وكانت تلك الثورة بقيادة قائد تركي عظيم
هو مصطفى كمال أتاتورك الذي انتصر من قبل على اليونان التي كانت جيوشها
توغلت في الأناضول بتشجيع ومساعدة من إنجلترا ، وذلك بعد نهاية الحرب
للعالمية الأولى التي انتهت (عام ١٩١٨) بانتصار الحلفاء وفي مقدمتهم إنجلترا
على ألمانيا وكانت تركيا من حلفائها .

الموكل ومما يؤيد خضوع الوزراء لتلك الهئية النيابية اذك الخضوع التام ان الوزارة (في نظام حكومة الجمعية النيابية) لا تملك حق حل تلك الهئية لان الموكل او التابع لا يملك ان يعزل الموكل او المتبوع ، ثم ان الوزراء يسألون امامها(١) .

ولكننا اذا نظرنا الى الناحية العملية للواقعية فاننا نجد ان الامر يختلف اختلافا كبيرا عما هو عليه من الناحية النظرية والدستورية ، ففي نظام حكومة الجمعية النيابية تكون الكفة للراجعة في ميزان السلطان الجمعية النيابية ، ولكننا نجد هنا (في تركيا في عهد مصطفى كمال) ان الكفة للراجعة هي للحكومة (وبخاصة رئيسها ورئيس للجمعية) الى حد جعل الكثيرين من فقهاء القانون للدستور يحدون تركيا في عدل الدول الدكتاتورية ومرجع ذلك ان رئيس الجمهورية كان هو مصطفى كمال منشىء تركيا الحديثة (٢) .

ولقد كان خلف ذلك البناء للدستور (الذي وضع بدستور ١٩٢٤) نظام الحزب الواحد (حزب الشعب) الذي يرأسه مصطفى كمال ، وهو الذي يتولى الحكم في الواقع .

فاذا كان النواب (أعضاء المجلس الوطني) من الناحية النظرية والدستورية هم الذين يختارون رئيس للجمهورية الا اننا نجد - من الناحية الواقعية العملية - ان رئيس الجمهورية هو الذي كان يختار النواب !! اذ كان المرشحون

(١) مؤلفنا « الوسيط في القانون الدستوري » (المرجع السابق) ص ٢٣٧ ويلاحظ اننا ذكرنا ان هذا للنظام الدستوري الذي وضعه مصطفى كمال « كان اقرب ما يكون الى نظام حكومة الجمعية النيابية » ولم نقل انه كان « صورة من نظام حكومة الجمعية النيابية » حيث ان في هذا النظام الأخير تقوم للجمعية النيابية باختيار الوزراء ، اما في النظام الدستوري التركي فقد كان رئيس الجمهورية (مصطفى كمال) هو الذي يعينهم .

(٢) ولقد كانت سلطة مصطفى كمال تستند الى ما ادى لبلاده من خزمات كبيرة والى شعور بلاده بالحاجة الى تياقته ، ومنذ صدور الدستور (عام ١٩٢٤) ظل اتاتورك رئيسا للجمهورية نظرا لاعادة لانتخابية للرئاسة اربع مرات متتالية دون منافس .

الذين يزيكهم مصطفى كمال (باعتباره رئيسا لحزب الشعب وهو الحزب الوحيد) على ثقة تامة بالفوز في الانتخابات (١) .

نظام حزب واحد ذو نزعة ديمقراطية . لقد كان الذي يحكم في الواقع هو الحزب الواحد برئاسة شخصية فذة عظيمة هي شخصية رئيس الجمهورية (أتاتورك) ، والمعجب أن الحزب الواحد الذي يعد دائما من أبرز سمات الدكتاتورية كانت له - أو بعبارة أوضح وادق كانت لرئيسه - نزعة ديمقراطية ، فلم تكن ايديولوجية نظام الحكم ايديولوجية الحكم المطلق او الفاشيستي . لقد كان رجاله ينسبون دائما الى مبادئ ثورة ١٧٨٩ الفرنسية (التي تعد اساس مبادئ الديمقراطية الغربية) ، ولقد كانوا يظنون - بصفة رسمية - تطلقهم بالديمقراطية ولم يكن الحزب التركي (حزب للشعب) يحمل أى وجه من وجوه الشبه بالحزب الفاشيستي الايطالي (٢) .

ولقد نظم الحزب داخليا تنظيما ديمقراطيا ، فجميع قادته - من الناحية الرسمية - كانوا يتولون مركزهم بالانتخاب .

ولقد حاول مصطفى كمال مرات عدة أن يقضى على نظام الحزب الواحد ولقد كانت اول محاولة له لاقامة نظام تعدد الأحزاب في عام ١٩٢٤ حيث انشئ « الحزب التقدمي » (برئاسة كاظم قره بكير) (٣) .

وفي عام ١٩٣٠ انشأ مصطفى كمال « حزب الأحرار » (كحزب معارضة)

(١) الوسيط في القانون الدستوري (المرجع السابق) ص ٢٨٤ ، ٢٤٩

(٢) دوفرجيه « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » (المرجع السابق)

ص ٣٠٤ - ويلاحظ أن الحزب الفاشيستي الايطالي كان حزب موسوليني الذي كان كمثلا للدكتاتورية اليمنية في عصر مصطفى كمال .

(٣) وقد قضى على هذه المحاولة عام ١٩٢٥ بعد ثورة الأكراد على اثر اعلان حالة الطوارئ وطرد نواب ذلك الحزب التقدمي من الجمعية الوطنية للبرلمان) .

راجع دوفرجيه (المرجع السابق) ص ٣٩٤ .

برئاسة صديقه فتحي بك سفير تركيا في باريس ، لكن هذه المعارضة أصبحت مركزا لتجمع خصوم نظام الحكم الذي أقامه مصطفى كمال لاسيما أولئك اللذينون التطرفون المتصبون ، ولقد انتهى أمر هذا الحزب الى مصيره ، وهو الحل .

وفي عام ١٩٣٥ تقرر لفاسح مكان للمستقلين في البرلمان فانتخب شخصيات عرفت باستقلال الرأي ، وذلك بموافقة حزب الشعب (حزب مصطفى كمال) وكان ذلك من أجل خلق معارضة . وما يذكر عن مصطفى كمال قوله : « أن الجهود القومية لا يمكن تدعيمها الا عن طريق دعامة النقد ، والآراء التي يبلى بها من منبر البرلمان أولئك المواطنون المخلصون المستقلون غير المنضمين لحزبنا (١) » .

خاتمة - تلك الأحزاب الجديدة التي أنشأها مصطفى كمال ليست منابر بمعناها المفهوم في عصرنا لأنها لم تنشأ « داخل » حزبه الوحيد ، وإنما هي نشأت ، الى جانبه أى مستقلة عنه ، ولكنها تنطوى على فكرة المنابر وهي خلق معارضة بريئة منظمة تتف من الحزب للحاكم موقف الاخاء لا موقف العداء ، ولكن هذه التجربة لم يقدر لها النجاح ، ولو أنها تذكر لمصطفى كمال في الميدان السياسي من دلائل السمو والكمال ، كما كان شأنه في الميدان العسكري .

(١) الوسيط في التعاون للستوري (المرجع السابق) ص ٢٤٩ الهامش رقم ١ ودوفرجيه ص ٣٩٤ .

بين السلطة المطلقة والحرية

ان الأنظمة السياسية للدول النامية - كما يقول أحد كبار علماء علم السياسة في فرنسا (الأستاذ دوفرجيه) يمد وصفها أمرا عسيرا لأنها غير واضحة تماما وتطورها السريع يجعلها غير ثابتة بل متحركة الى حد كبير ويضيف الأستاذ الكبير : « ولنا نجد تلك الدول تتجه الى الأخذ بأنظمة مختلفة منها ما هو وسط بين السلطة المطلقة والحرية ، اى أنها مع ذلك حرة الى حد ما » (١) .

ويضيف الى ما تقدم « ان اديمقراطية بالمعنى المعروف في الدول الغربية لا يمكن ان يكون لها وجود في الدول النامية ، ان هذا امر غير مستطاع ، او بالأقل لنها (أى الديمقراطية) اذ نقلت الى الدول النامية فان انظمتها لا يمكن .

ان تسير بصورة طيبة ، ولعل خير مثال يذكر في هذا المقام هو اندونيسيا ، فقد استقلت تلك البلاد التي كانت تزح تحت نير الاستعمار الهولندي وتحررت عام ١٩٤٥ .

(١) راجع دوفرجيه Duverger والأنظمة السياسية « والقانون الدستوري » (للطبعة التاسعة عام ١٩٦٦ بباريس) ص ٣٩٣ - ونرى ان نضيف الى تلك الاسباب المذكورة سببين آخرين : (اولهما) مخالفة التطبيقات العملية للنصوص القانونية للدستورية لاختلافا كبيرا (وثانيهما) كثرة الحركات الثورية والانتقالية في تلك الدول ، وحسبنا ان نذكر انفسا بينما نكتب الآن هذه اللبذة (في ١٩٨٢/١/٢) وافتنا الأنباء الخارجية بقيام حركة انتقالية عسكرية في غانا وأنها خامس حركة انتقالية في غانا في مدى عشرين سنة .

وبهنا هنا ان نوجه الأنظار الى ان الأستاذ دوفرجيه لم يقتصر في دراسته للأنظمة السياسية للدول النامية على المؤلفات والوثائق ، ولنما درسها كذلك « على الطبيعة » Sur Place على حد التعبير للفرنسي حيث قام ببعض الرحلات الى تلك الدول .

ومع ذلك فاننا نجد لتلك الديمقراطية نوعا من الجاذبية لدى شعوب تلك الدول النامية ، لاسيما لدى الطائفة المتقفة ثقافا عالية فلم كان ذلك ؟

١ - اما عن تلك للجاذبية لدى شعوب تلك الدول النامية وبخاصة لدى الفئة المتقفة ثقافا عالية ، فان مرد ذلك - فيما نعتقد - يرجع (أولا) الى ان هناك كلمات لها « قوة سحرية » « Force magique » على حد تعبير فيلسوف علم الاجتماع الفرنى الدكتور جوستاف لوبون Le Bon ومنها كلمات الديمقراطية ، والحرية ، والمساواة . وهذا يفسر لنا ما نلاحظه من ان أنظمة بعيدة عن الديمقراطية (بمناها المعروف : حكم للشعب) وعن الحرية تتخذ لها تسمية « الديمقراطيات الشعبية » وهى دول ماركسية تخضع للنفوذ السوفيتى والحكم فيها دكتاتورى ، وليس فيها من الديمقراطية سوى اسمها .

(وثانيا) : لان غالبية حكم ومفكرى تلك الدول النامية تلقوا دراساتهم فى الدول الغربية (مثل انجلترا وفرنسا بوجه خاص) وتأثروا بأنظمتها الديمقراطية ورأوا فيها نظاما مثاليا (١) .

٢ - اما القول بان اقتباس الديمقراطية الغربية فى الدول النامية امر غير مستطاع فان مرد ذلك - كما يقول ذلك الأستاذ الفرنسى الكبير - يرجع الى اسباب عدة أهمها :

أولا : المستوى الاجتماعى - الاقتصادى :

ان الديمقراطية الغربية لا تصلح - كما يقول - لبلاد نجد ثلاثة ارباع شعبها - لو ما يزيد - جهلاء بل أميين ، ينزل بهم للفقر والجوع الى مستوى دون مستوى البشر (١) .

(١) دوفرجيه (المرجع السابق) ص ٣٩٢ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ويؤيده فى هذا الرأى الأستاذ جونييك (الأستاذ بجامعة باريس) حيث ذكر فى كتابه :
= (م ٣ - أنظمة للحكم فى الدول للنامية)

ثانيا : ضرورة قيام نظام قوى :

إن الصعوبات الناجمة عن الأخذ بنظام اقتصادى حديث يتطلب اتباع سياسة التصنيع ، وكذلك للتضحيات التى يفرضها ذلك النظام الاقتصادى على الشعب ، كل ذلك يتطلب قيام نظام قوى ، فالمنافسات بين الأحزاب فى الديمقراطيات الغربية لا تسمح بقيام مثل هذا النظام القوى ، ومثل تلك المنافسات تعد أشد خطورة فى تلك الدول النامية حيث بجعلها جهل الجماهير ضحية سهلة للديماغوجية . فالواقع (كما يقولون) أن الديمقراطية لم تصبح حقيقة واقعة فى الغرب الا حين بلغت الشعوب مستوى اجتماعيا اقتصاديا متقدما ، (١) .

Les Systèmes politiques africain بباريس عام ١٩٧٨ ص ١٨٣ حيث يقول بصدد الكلام عن تلك الدول الافريقية النامية : « ان اعلان الحريات العامة لا يقوم بدوره فى تثبيت سلطة للحكام وتخليص المواطنين من الاغلال التى ترهقهم » .

(١) دوغريجي (المرجع السابق) ص ٣٩٠ .

ويضيف الى ما تقدم : « والحريات العامة لا يمكن ان يكون لها حظ التطبيق فى مثل تلك البيئة ، والأساليب الديمقراطية - حين تطبيق فى تلك البلاد - لن تكون سوى مجرد ستار يخفى سيطرة الاقطاعيين ، القداماء الذين سيحكمون الجماهير على التصويت فى الانتخابات لصالحهم » . هذا صحيح فى غير الحالات التى تقوم فيها حركة ثورية عسكرية للقضاء على الاقطاع ويتسوم رجالها بمهام الحكم .

يتصدد بالديماغوجية « تملق الجماهير لكسب تأييدها » اما ما ذكره الأستاذ الكبير عن « ضرورة قيام نظام قوى » ، فمما لا ريب فيه أنه يقصد : ضرورة قيام سلطة تنفيذية قوية . ولقد سبق أن كتبنا عن ضرورة قيام سلطة تنفيذية قوية فى هذا العصر فى الدولة بوجه عام (أى سواء كانت دولة نامية متخلفة أو دولة متقدمة) بحثنا طويلا فى كتابنا « أزمة الأنظمة الديمقراطية » (الطبعة الثانية) ١٩٦٣ ص ٩٠ - ٩٨ حيث تكلمنا عن « ضعف السلطة للتنفيذية » باعتباره فى مقدمة المساوىء أو الانتقادات التى توجه الى الأنظمة الديمقراطية فى هذا العصر .

التفاوت بين أنظمة الحكم (في الدول النامية) من حيث درجات السلطة المطلقة ودرجات الحرية .

مما تجدر ملاحظته أن هذه الدول ليست بدرجة واحدة من درجات السلطة المطلقة (أو النزعة الدكتاتورية) أو من حيث درجات الحرية . فثمة بينها تفاوت كبير ، وكما نجد ذلك التفاوت فيما بين دولة وأخرى فإننا نجد أحيانا في الدولة ذاتها ، ولقد تبدأ الدكتاتورية معتلة في إحدى الدول حتى إذا صاغت الحكومة أزمة حادة أو حدث ما يهدد كيائها تحولت إلى دكتاتورية تبذل أقصى وأقصى ما يصل إليه الاستبداد شدة وحدة ، وقد تستولى على زمام الحكم جماعة قياضية متطرفة على جانب كبير من الشدة والقسوة (مما يطلق عليها مراكز القوى) فإذا بنظام الحكم يتحول إلى ما يطلق عليه نظام حكم الارهاب Régime de Terreur (كما كان شأن نظام حكم روبسبير في عصر الثورة الفرنسية) .

وكذلك الشأن في الحرية فقد يكون هناك في دولة ما حرية شخصية (وأهم عناصرها حق الأمن وحرمة المسكن) دون أن تكفل حرية الانتخاب . بل ودون أن يكون هناك نظام نيابي . وقد تكون هناك سلطة مطلقة (أي أن سلطة الحكم في يد فرد ، فالرئيس بوريقية في أوائل عهد حكمه في تونس (عام ١٩٦١) كان يملك من السلطات أكثر من سلطات « الباي » (الرئيس) السابق ، والحاكم المأم (الفرنسي) السابق مجتمعين ، ومع ذلك فقد كان حكمه مؤيدا من جماهير الشعب ونظام حكمه - على حد تعبير بعض المؤلفين والباحثين الفرنسيين - « لا غبار عليه في ميدان احترام حرية الأفراد ، فالصحافة كانت تتمتع بقسط من الحرية ، والمنظمات اليسارية لها صحافتها التي تدافع عن وجهات نظرها والتي لا تحجم عن نقد نظام الحكم للغانم ، » وهناك غير تونس بلاد أخرى (من البلاد النامية) يسمح فيها بقسط من

حرية الرأي والنقد مثل المغرب والسفغال والمكسيك والبرازيل
وأندونيسيا(١) .

ونجد هنالك دولا لا تعرف الحرية ولا الديمقراطية ، والمعارضة محرمة
فيها قانونا مثل النيجر وموريتانيا والفولتا العليا وشمال نيجيريا(٢) .
وكذلك الشان في غانا لاسيما في عهد حكم نكروما فقد كان الرئيس نكروما
يحرز سلطات مطلقة وكان للشعب يبالغ في تمجيده ، فقد رسمت صورته
على العملة رغم انه رئيس جمهورية عرضة للتغيير . ولقد كان شيء في
غانا يحمل اسم نكروما سواء في ذلك الشوارع أو المدارس والمصانع والكبارى
والخزانات (٣) . وفي غير قليل من تلك الدول كان الحاكم يتجاهل الدستور
والقانون ويلجأ الى إجراءات للتصفية السياسية أو للجسدية للمعارضين .

ونشهد مثل ذلك التتكيل للمعارضة بوجه خاص في كثير من الدول الأفريقية
(ذلك نظام الحزب للوحدة) . وقد ظهرت تلك المعارضة نتيجة لما حدث بعد

(١) Le poids du Tiers Monde للأستاذين : جان لاكوتير ، جان
بوتييه ، تقديم دوفرجيه (الأستاذ بكلية الحقوق بباريس) طبع عام ١٩٦٢ ،
الترجمة العربية للأستاذ فوزى عبد الحميد بعنوان : « الدول النامية في
الميزان » ، راجعه الدكتور جلال صائق . (الناشر الدار القومية - القاهرة)
ص ٥٦ ، ٧٣ ، ٧٨ - وقد كتب دوفرجيه كلمة تقديم الكتاب ورد فيها قوله :
« ان أهم شيء يميز هذا الكتاب هو وجود المنهج الواضح ، فالمؤلفان
لم يقوموا بدراسة « العالم الثالث » (الدول النامية) من خلال الكتب ، بل درساه
على الطبيعة ، فلقد سافرا الى جميع البلدان التي وصفاهما ، وأتاما فيها
وقتا طويلا ، كما تحدثا مع رجل الشارع ، ومع المفكرين والحكام » .
(٢) « دراسة نظام الحزب للوحدة في غرب إفريقيا » للدكتور عبد الملك
عودة : بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد ، عدد ديسمبر ١٩٦١
ص ٧٢٨ .

(٣) « الثورة ومشاكل الحكم » للدكتور محمد محمود ربيع (المرجع
السابق) ص ٥٨ ، ٦٤ و « الدول النامية في الميزان » (المرجع السابق)
ص ٨٥ و ٨٠ حيث ورد ما نصه :
« ومن الطريف أن نقرأ في للصحف ما يلي : « ان البطل المنتصر نكروما
ذهب لزيارة مدرسة نكروما في شارع نكروما ثم زار مؤسسة نكروما .
وتقبل عودته ذهب الى محطة نكروما للتفتيش على الأعمال في خزان
نكروما ... » !!

الاستقلال ، من التوسع في التطعيم والخدمات والاستثمارات الحديثة في ميادين الإنتاج والتبادل التجاري الداخلى والخارجى مما أدى الى ظهور فئات اجتماعية جديدة أو تدعيم مراكز فئات اجتماعية كانت في مرحلة النشوء ، في أثناء فترة الاحتلال مثل المثقفين والعمال والحرفيين ، وكان طبيعيا أن تحاول تلك الفئات الحصول بعد الاستقلال على بعض مراكز السلطة ، علاوة على محاولتها التصدى للفساد ومظاهر التحرف ، ، ولم يكن يرجى الإصلاح من جانب « تبادلت الحزب الواحد التي تحقق الاستقلال على أيديها واحتلت مركز الصدارة في العمل الحزبي والحكومي والتي أصابها للجمود لطول بقائها على القمة » (١) .

ونجد في غينيا والسنغال وكينيا وغيرها من الدول الأفريقية موقفا إزاء المعارضة لا يختلف عما سبق لنا ذكره . وفي كينيا وجدنا دانيل موى ثاني رئيس جمهورية في تاريخ كينيا (بعد وفاة الرئيس السابق جومكينياتا في اغسطس ١٩٧٨) قد أدخل في يونيه ١٩٨٢ تعديلين على الدستور يمنحان قيام المعارضة ويحولان كينيا الى دولة ذات حزب واحد ، وفي الوقت ذاته بدأ موى حملة تمع ضد المعارضين السياسيين متهما « قوى خارجية » وعناصر ماركسية بالجامعة بتأجيج الثورة . وكان مما يهدف اليه تعديل الدستور تمكين الليوليس من التقبض على المعارضة وحبسهم بدون محاكمة » (٢) .

(١) راجع « الثورة ومشاكل الحكم » (المرجع السابق) ص ٥٠ - ٥٣ حيث يرجع المؤلف الى بعض أبحاث ومؤلفات في مقدمتها للبحث والمؤلف التاليين :

بحث الأستاذ كولمان

The Character and Viability of African political systems. P. 64.

والمؤلف التالي : للأستاذ جورج شجيرد (بالانجليزية) : « سياسة الوطنية الأفريقية » ، طبع في نيويورك عام ١٩٦٣ .

- وراجع أيضا للأستاذ لافروف Lavroff (الأستاذ بجامعة باريس وبكلية الحقوق في دلكار) مؤلفه « للصائير الأفريقية » ، بباريس .

(المرجع السابق) ص ٣١ و ٤٥ .

(٢) كان أن ذلك مما جاء من الإنهاء الخارجية للاهرلم ونشرته (في عدها الصادر في ١٠/٨/١٩٦٨) من مندوبها في نيروبي (عاصمة كينيا) .

ولم يكن هذا الموقف نزاء المارضة مقصورا على الدول الأمريكية نظام الحزب الواحد ، بل ان ذلك كان كذلك للشان في الدول الأمريكية ذات نظام الحزبين حيث كان حزب الأغلبية الذي يتولى الحكم يعمل بكل الوسائل على القضاء قضاء تاما على حزب المارضة •

وقد بلغ الأمر في بعض تلك الدول - كما حدث في غانا في عهد حكم نكروما - الى حد صدور قانون بتحريم **المارضة** ، استنادا الى أن المارضة تلجأ الى اساليب تضر بالوحدة الوطنية والى انها تقوم بترويج لشاعات واخبار كاذبة • ولقد كان جميع زعماء المارضة في عهده اما في القفى او في السجون (١) •

(١) ذلك هو ما ذكره جاكوب تيمرمان (رئيس تحرير صحيفة L'opinion

في الأرجنتين سابقا) وذلك في كتاب بعنوان « نكريات تختفى » ، وقد ورد فيه ان ظاهرة اختفاء المعارضين السياسيين في بعض دول أمريكا اللاتينية (الجنوبية) لنشرت ، « ففي الأرجنتين وحدها (كما ورد في ذلك الكتاب) بلغ عدد الذين اختفوا فجأة ولا يعرف احد عنهم شيئا خمسة عشر ألف شخص ما بين مفكرين ومهندسين وأطباء وعمال من مختلف المهن » •

وقد كان المؤلف (تيمرمان) يحكى في هذا للكتاب عن تجربته الذاتية (بعد ان اختطفته السلطة في أبريل ١٩٧٧ واعتقلته في أحد السجون ، وقد أفرج عنه نتيجة تدخل البيت الأبيض الأمريكى والرئيس كارتر شخصا) (وكان معه من المسجونين آخرون من الشخصيات المالية) ، وكان قد قضى في السجن بضع سنين لقي فيها ألوانا من صنوف للتعذيب • كان ذلك مما نشرته صحيفة اخبار اليوم في عددها الصادر في ١٩٨٢/١/٣٠ •

ولقد كان ذلك في عهد حكم الدكتاتور الذى عرفته الأرجنتين منذ الانقلاب الذى حدث عام ١٩٧٦ ضد ماريا ستيليا بيرون • ولقد تغيرت الأمور هناك بعد ذلك على أثر هزيمة الأرجنتين على يد بريطانيا في حربها بسبب جزر فوكلند وتولى الجنرال ريغالديو بينيولى السلطة في الأرجنتين اذ صرح لجميع الاحزاب القائمة بمزاولة نشاطها ابتداء من أول يولييه ١٩٨٢ ، كما وعد بأن الفترة الانتقالية التى تمهد لمودة للحكم الحفى تنتهى في مارس ١٩٨٤ - كان ذلك مما أذاعته وكالات الأنباء من بيونس آيريس في ١٩٨٢/٦/٢٥ - ونشرت صحيفة الامرالم للصادرة في ١٩٨٢/٦/٢٦ (بالصفحة للربعة) •

فإذا نحن انتقلنا الى امريكا اللغفوبية - ودولها تعد كما هو معروف من الدول النامية (أو دول العالم الثالث كما يطلق عليها أحيانا) فاننا نجد الحكومة في بعض تلك الدول تلجا الى اعتقال المعارضين لفترات غير محدودة أو الى خطفهم واخفائهم في مصير مجهول ، كما حدث في هذه السنين الأخيرة في الأرجنتين •

وسائل سلبية لاضعاف المعارضة أو القضاء عليها - نشهد في تلك الدول النامية من تلك الوسائل ما يلي :

١ - ما ورثته نظم الحزب الولحد عن سلطات الاحتلال (الاستعمار السابق) من الأخذ بسياسة للتودد والتكروب من المعارضة باستعمال وسائل الترغيب للمختلفة (كمنح امتيازات مادية ومعنوية ، وللتعيين في بعض الوظائف) سعيا وراء جذب رجال المعارضة الى الانضمام لجانب المؤيدين للحكومة • وحين تفشل هذه الوسيلة تلجا الحكومة الى وسائل الشدة والعنف لتغطية أوجه النقص والفساد •

٢ - ومن تلك الوسائل اصدار قانون بتحريم المعارضة ، كما حدث في غانا في عهد تكروما ، وذلك بعد ادخال تعديل على الدستور يتيح لحزب اليثاق للحاكم للعمل على استصدار هذا القانون الذي أدى الى القضاء على المعارضة •

ونلاحظ ان هذا القضاء على المعارضة ، الذي تحدث عنه بعض الباحثين والمؤلفين انما كان - كما أثبت للتاريخ فيما بعد - ذا صبغة وقتية وظاهرية ، اذ نجحت هذه المعارضة فيما بعد - عن طريق انقلاب عسكري - الى اسقاط حكم نكروما (١) • ولعل أهم تلك الوسائل الالتجاء - في ميدان الانقلابات - الى اعتبار البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة ، يتقدم فيها حزب الحكومة بـقائمة مرشحين واحدة للدولة كلها ، بحيث لا يعطى للناخبين أصواتهم لأشخاص مرشحين ، انما يعطون أصواتهم للقائمة ، أي انهم انما يعطون أصواتهم لحزب

(١) « الثورة ومشاكل الحكم في أفريقيا » (المرجع السابق ذكره) ص ٥١ - ٥٤ حيث يشير المؤلف الى بضعة مراجع أهمها :
H. C. Davies : The New African Profile

معين من الأحزاب • وبذلك يسهل استبعاد حزب (أو أحزاب) الأتليات ، أي استبعاد المعارضة •

- لحظة حثيثة للتزعة الاستبدادية لدى حكومات الدول النامية :

١ - نشرت وكالات الأنباء من لندن (في ١٠ ديسمبر ١٩٨١) أن منظمة العفو الدولية في لندن أعلنت أن ١١٧ دولة في العالم تنتهك حقوق الإنسان بطرق مختلفة (١) •

ونلاحظ أن جميع تلك الدول هي من الدول النامية ما عدا الاتحاد السوفيتي •

وكان مما ورد - فيما أعلنته منظمة العفو الدولية (التي تدافع عن حقوق الانسان والحائزة على جائزة نوبل للسلام) أن الاتحاد السوفيتي وإيران وجنوب أفريقيا في مقدمة الدول التي تمارس هذا لانتهاك • وقد ذكرت أن هناك مئات الآلاف من المسجونين السياسيين في عشرات السجون ، وأن هناك عمليات تعذيب ومعاملة سيئة للمعتقلين في جرائم الرأي في كل من العراق واليمن الجنوبية وسوريا والأراضي العربية المحتلة وإسرائيل والأردن وليبيا • وقد أشار تقرير تلك المنظمة إلى استخدام العيادات النفسية للتكيد بالمعارضين في الاتحاد السوفيتي وإلى اختفاء المعارضين في بعض دول أمريكا اللاتينية ، وإعدام أكثر من ٧٠٠ في إيران رميا بالرصاص في الفترة التي انقضت ما بين ٣٠ أبريل ١٩٨٠ و ٣٠ أبريل ١٩٨١ •

كما ذكرت تلك المنظمة في تقريرها أن لديها تقارير عن التمييز في إسرائيل والأراضي العربية التي تحتلها وفي ليبيا والجزائر وتونس والأردن وسوريا والبحرين وإيران ، وجنوب أفريقيا وأتليم نامبيا الذي تحتله ، ولوغندا وزائير ومالي •

(١) كان ذلك مما نشرته صحيفة الأخبار في عددها الصادر بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٨١ بالصفحة ١ ، ٢ نقلا لما نشرته وكالات الأنباء من لندن في ١٠ ديسمبر ١٩٨١ •

٢ - كان مما اذاعته وكالات الانباء من اسلام اباد (في باكستان) في مارس ١٩٨١ ان الرئيس الباكستاني الجنرال ضياء الحق اصدر عدة قرارات لدعم نظامه وسحق حركة المعارضة التي تشهدها باكستان في الوقت الراهن ... وقد فرض قيودا مشددة على سلطات المحاكم المدنية وحقوق المحامين وهيئات الدفاع عن المتهمين . ويأتى التطور الهام في اعتاب اعتقال عدد كبير من زعماء المعارضة وتحديد مقار لقائمتهم ، (١) .

ولهذه الطريقة في اعين الحكام الافريقيين ميزة تتخلص في انها تسمح لحزب واحد (هو حزب الحكومة) ان يحصل على جميع المقاعد النيابية وان يسبغ مظهرا ديموقراطيا على الهيئة النيابية التي يتم تكوينها في الواقع عن طريق التعيين بواسطة الحزب ، وهكذا لا نجد في الواقع منافسة او ما يوصف بالمركبة الانتخابية بين المرشحين . وبذلك فان من الامور التي لا يمكن تصورها ان تحرز الهيئة النيابية تسطا من الاستقلال حيث يعد النواب مدنيين بمقاعدهم النيابية الى حزب الحكومة ، وبوجه خاص الى رئيس الحزب الذي هو في الوقت ذاته رئيس للدولة .

نجد العسائر تؤيد احيانا تلك التبعية (اى عدم استقلال اعضاء الهيئة النيابية) بما تقرره من حق رئيس الدولة في حل الهيئة النيابية .

ولقد طبق ذلك للنظام الانتخابي لاول مرة عام ١٩٦٠ في ساحل العاج ، ثم اخذت به غينيا (برئاسة سيكوتوري) عام ١٩٦٢ . ثم اخذ به منجور (رئيس السنغال) في ذلك العام ذاته ، وقد استطاع للرئيس منجور بولسطة الانتصار - بل للقضاء - على منافسة في الانتخابات رئيس الوزراء (مامادو ضياء) فغز به وباعوانه المعارضين في السجون .

- ولا يفوتنا اخيرا ان نشير في مقام الختام الى تلك القوة السحرية للزعامة (او الكاريزم ما كما التي يتمتع بها كثير من الزعماء الافريقيين الذين نجحوا في

(١) ذلك مما اذاعته وكالات الانباء من اسلام اباد ، ونشر بصحيفة الاخبار عدد ٢٦ مارس ١٩٨١ (للصفحة الثانية) .

تحقيق الاستغلال لبلادهم بجهادهم ، تلك للقوة السحرية التي تحول دون أن
تهدد مركز الرئيس (١) .

ملحوظة - فأننا بأن نذكر بين تلك الاساليب السلمية الالتجاء الى غموض
ما يوضع من نصوص قانونية غموضا يسمح بالتخلص ، من الممارسة (٢) .

(١) راجع للاستاذ لافروف Lavroff (نائب رئيس جامعة
بورديو) كتابه (بالفرنسية) « الدساتير الافريقية » الجزء الاول طبع بباريس
(عام ١٩٧٦) ص ٦٤ .

و (قضايا للتنظيمات السياسية في غرب افريقيا) للاستاذ عبد الملك
عوده - بحث منشور بمجلة السياسة الدولية عدد اكتوبر ١٩٦٨ (للقاهرة) ص
٧٧ و ٥٨ وكتاب (الثورة ومشاكل الحكم في افريقيا) للدكتور محمد محمود ربيع
(المرجع السابق) ص ٥٤ و ٥٥ .

(٢) لافروف للجزء الاول : عن السدول الافريقية التي تتكلم
للفرنسية (Etats Francophones) المرجع السابق
ص ٧٠ .

الاستبداد والفساد

تمهيد :

سبق أن أشرنا في وجيز من العبارة مجرد إشارة إلى ما عرف من الاستبداد والفساد في الدول النامية ، وذلك في مواضع متفرقة من مواضيع هذا الكتاب .

ونرى لزوما علينا في هذه النبذة أن نعود إلى ذلك الموضوع لنبرر ما بين الاستبداد والفساد من ارتباط ، ولنفيد هذا الموضوع غير القليل من التفسير والتفصيل .

١ - إن الفساد هو صنو الاستبداد ، فحيث يكون الاستبداد يكون الفساد ، فالسلطة « مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة » (على حد تعبير اللورد أكتون Acton أحد كبار رجال الفكر السياسي السابقين من البريطانيين) ، وهي على حد تعبير فيلسوف علم الاجتماع الفرنسي الدكتور جومستاف لوبون Le Bon - تحدث في الرؤوس والنفوس نشوة (كنشوة الخمر) .

٢ - فالاستبداد والفساد ووليد ، أي أنه بمثابة سبب للفساد ونتيجة (أو ثمرة) له ، ويبين لنا التاريخ - كما يقرر أحد كبار اصانذة العلوم السياسية الايطاليين (١) - « أن الاغلبية الكبرى من زعماء الاحزاب وقادة الحركات السياسية وبدعوا حياتهم السياسية تسيطر عليهم للزعة الخالية : زعة

(١) هو الأستاذ روبرت ميشيل (بجامعة تورين Turin) وقد بين عليه هذا تفصيلا في كتاب له عن « الاحزاب السياسية » ، وضعه عام ١٩١٢ (ص ١٦ وما بعدها) وترجم إلى الفرنسية كما ترجم إلى كثير غيرها من اللغات الأجنبية في القارة الأوروبية .

التضحية في سبيل مبادئ، صمموا على أن يحيا من أجلها وأن ينفوا في سبيلها ، فإذا تولوا سلطان الحكم ، وجعلوا السلطة المطلقة بين أيديهم - فاصبحت كلمتهم وحدهم هي العليا - أصبحت للحق والعدالة والصالح العام الكلمة السفلى ، ذلك لأن السلطة لميت برؤوسهم نشوتها فاسكرتها ، وعيشت شهوتها بنفوسهم فافسدتها ، كما أفسدت تلك الجماعات التي يكثر عددها ويزداد شرها تحت ظلال الأنظمة الاستبدادية : أعنى جماعات المرائين والمتلقين والمتقنين من وراء سلطان الحاكمين . وهكذا نجد أن النزعة المثالية تحت ظلال الأنظمة الدكتاتورية تبدأ قوية ثم تضعف ، وأن النزعة للنفعية تبدأ ضعيفة ثم تقوى .

لذلك لم يكن عجبا أن نجد للتاريخ بينما هو يشهدنا على أصحاب السلطة المطلقة والشعوب تؤيدهم في بداية حكمهم وتضدهم ، إذا به يشهدنا على تلك الشعوب - بعد فترة من الزمان - تعرض عنهم ثم تعارضهم (١) .

ولذلك كذلك لم يكن عجبا أن نرى تلك الأنظمة - في بداية العهد بها - تعد أحيانا لفساد سابق دواء وعلاج ، ثم إذا بنا نجدها - بعد قدم العهد بها - تعد لفساد لاحق ستقارا وسيلجا .

فإذا نحن نظرنا إلى الدول النامية فاننا نجد غالبية أولئك الزعماء الذين قاموا بحركات تحريرية وضحوا وجاهدوا ضد الاستعمار والاستبداد والفساد واستطاعوا أن يتخلصوا من تلك الأعداء الثلاثة ، لم يلجأوا إلا القليل من الزمان ولذا بالاستبداد والفساد يعودن إلى البلاد اللهم إلا إذا استثنينا منها للتليل النادر .

٣ - ونجد الفساد لا يكاد يفتقر عن الاستبداد اللهم إلا في بداية

(١) ذلك هو ذكر الاستاذ مارليو Marlio عضو المجمع العلمي =

الفرنسي (Membre de l'Institut) في كتابه : « الدكتاتورية أو الحرية ،

طبع بباريس عام ١٩٤٠ ص

المعهد به (بالاستبداد) ، ثم تلأذ نشوة الاستبداد في الازدياد ، فاذا بهما بعد الافتراق يقتربان ثم يمتزجان ، وذلك حتى تقضى سنة التطور والتتيم بذهابهما معا ليحل مكانهما عهد من الديموقراطية والحرية التي لا يشوبها من الفساد الا قليله أو ضئيله طوعا أدى تطور الشعب ومستواه الحضارى .

٤ - اسباب الفساد : فضلا عن حكم الاستبداد الذى اشرنا اليه
(باعتبار الفساد أول اسباب) يذكرون :

(أ) تمسك الرئيس أو الحزب الواحد بالحكم لفترة طويلة ، مما يجعل الصدا يزحف الى نشاط الحزب وزعمائه واساليب عمله لطول بقائهم على
المنعة (كما قدمنا) ، مما يضعف نزعتهم المثالية الثورية .

(ب) تورط بعض زعماء الحزب الواحد أنفسهم في دوامة استغلال النفوذ والفساد مما يحملهم على وضع المقبات في طريق محاولات القضاء على الفساد ، وهو ما حدث في تجربة غانا في عهد حكم نكروما - مما جعل مهمة خطه أمرا ميسورا ، حتى أن اهتمام حزبه به وبسوء مصيره لم يكن شيئا مذكورا(١) .

(ج) وهناك اسباب أخرى نرى ذكرها مفصلة في البحث الثانى وفي خاتمة الكتاب أجد بها أخرى . وصحبنا هنا أن نشير إليها إشارة وجيزة ، نلخصها فيما يلى :

١ - فساد الجهاز الإدارى - نظرا لانتشار الفساد بين الموظفين لانخفاض مرتباتهم ، وانتشار البطالة المنفعة بينهم ، وسوء وضعف الرقابة عليهم ، ولأخذ رجال الحكم - في اختيارهم - مبعدا « الاعتماد على أمل الثقة لا أمل الكفاءة » ، واهتمام رجال الحكم بالمشروعات المظهرية التي تستغرف من خزانة الدولة أموالا طائلة في مشروعات هي واللهباء سواء .

(١) J. S. Coleman (المرجع السابق) طبع بنيويورك عام ١٩٦٣ ص ٦٤ .

كان ذلك نقلا عن كتاب : « الثورة ومشاكل الحكم في افريقيا » للدكتور محمد محمود ربيع (المرجع السابق) ص - ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٣ .

لمثلة تاريخية للفساد في الدول القبلية ، واعتراف بعض رؤسائها بذلك الفساد :

١ - ذكر بعض الباحثين عن الكثير من رؤساء تلك الدول بأن « ارتفاع مستوى معيشتهم كان مذهلا » ، ويذكر ذلك بوجه خاص عن نكروما (رئيس غانا السابق) وعن رئيس ليبيريا الذي غاق زميله نكروما في ميدان حياة البذخ والترف حيث أعد مقصرا فخما للاقامة فيه اتفق عليه (من أموال الدولة) ستة مليارات من الفرنك الفرنسي القديم ، وكذلك كان الحال في الدول التي كانت مستعمرات فرنسية قبل استقلالها ، ويوجه خاص في جمهوريات وسط أفريقيا (التي كان أشهر رؤسائها بوكاسا) (١) .

وفي آخر ديسمبر عام ١٩٨١ قام خامس انقلاب عسكري منذ استقلال غانا عام ١٩٥٨ وقد أعلن القائد العسكري (اللفتنانت رولينجر) أنه قام بانقلاب لتطهير البلاد من الفساد (٢) .

٢ - ذكر الرئيس المعروف بنزاعته ومثاليته نيريري (رئيس جمهورية تنزانيا) (الأفريقية) ، أن جميع الشخصيات الكبرى في تنزانيا تقريباً لا هم لهم سوى جمع للثروات وتقاضى للرشاوى في الوقت الذي يعاني فيه للشعب لزمة اقتصادية طاحنة ، (٣) .

(١) راجع بحثا للكاتب الكبير وليم فريد لاند منشور في كتاب « الاشتراكية الأفريقية » (مجموعة أبحاث بأعلام نكروما ونيو ريري وسنجور وغيرهم من رؤساء الدول الأفريقية وبعض من كبار الكتاب - ترجمة الدكتور راشد البرلوي ص ٤١) الناشر دار النهضة العربية ١٩٦٦) .
(٢) كان ذلك مما أذاعته وكالات الأنباء من أكرأ في ٣١ ديسمبر ١٩٨١ ونشرته صحيفة الأهرام في عددها الصادر في أول يناير ١٩٨٢ .
(٣) كان ذلك مما نشرته صحيفة الاخبار عدد ١٩٨٢/٢/٩ تحت عنوان « جوليوس نيريري - حرب ضد الفساد » - وكان مما ذكرته هذه الصحيفة قولها : « لقد انتشر الفساد بصورة خطيرة في تنزانيا خلال السنوات القليلة الماضية رغم الجهود الهائلة التي يبذلها نيريري » ، وقولها « أن الفساد أصبح هو المشكلة الكبرى في البلاد » ، وقد لتهم نيريري صراحة في ذلك الخطاب أعضاء حزبه الحاكم وقال : « أن معظم أعضاء الحزب يجرون وراء الثروة ويرتشون » .

٣ - اتهمت الحكومة في شيلي - فيما اذاعته وكالات الأنباء بتزيف عملية الاستفتاء (الذي جرى هناك في أواخر عام ١٩٨٠) لصالح رئيس الدولة (بنفوشيه) ، وكان الاستفتاء على الدستور الجديد (١) .

٤ - في حديث نشرته إحدى المجلات السعودية (التي تصدر في لندن) جرى مع الزعيم الجزائري والرئيس الأسبق للجزائر أحمد بن بيلال (المعروف بمثاليته ونزاهته وجهاده للطويل في سبيل تحرير وطنه) أشار الى « تفشي الفساد والرشوة في العالم الثالث » (أى البلاد النامية) (٢) .

٥ - كما كان من تصريحاته في باريس لوكالة الأنباء الفرنسية (٢٩ ف . ب) قوله : « ان محصلة ٢٠ عاما من الاستقلال في الجزائر سلبية تماما » . وقوله : « ان كل شيء أصبح فاسدا في الجزائر في الوقت الراهن » ، وعلى جميع المستويات » (٣) .

٦ - وفي الصين (وهي تعد من الدول النامية) قامت صحيفة الشعب (وهي لسان الحزب الشيوعي للصين) « بأخطر هجوم على مناهج الفساد للمساند في الأوساط العليا بين أعضاء الحزب الشيوعي والحكومة وقالت ان للتفاقم الرهيب في حجم الفساد يكون من شأنه ان يحطم بناء الاشتراكية

= وكان ذلك فما رددته صحيفة المعارضة « الأحرار » (في عددها الصادر في ١٩٨٢/٢/٨) تحت عنوان : « جوليوس نيريري يقول : أعضاء الحزب للحاكم لصوم » .

(١) نشر بصحيفة الأخبار عدد ١٩٨٠/٩/١٢ بعنوان : « تساعد القوتر خلال الاستفتاء في شيلي على الدستور الجديد » ما يلي :

مفتياجو - وكالات الأنباء : يتهم للسياسيون الجنوبيون وخاصة الحزب المسيحي الديمقراطي الحكومة بتزيف العملية كلها لصالح بنفوشيه .
(٢) كان ذلك في حديث اطلق به الى مجلة «المجلة» السعودية (التي تصدر في لندن) وقد نشر هذا الحديث في مصر في صحيفة المعارضة «الأحرار»
عدد ١٩٨٢/١/١١ .

(٣) صحيفة الأخبار عدد ١٩٨٢/٣/١٩ (بالصفحة الأولى) تحت عنوان « بن بيلال : كل شيء فاسد في الجزائر » .

ومكاسب الثروة ، وكان مما ذكرته تلك الصحيفة من صور ذلك الفساد ، التهريب (البضائع وغيرها) والرشاوى والمضاربات والتهديد بقتل الخصوم الذين قد يفكرون في إفساء الأسرار الخاصة بهذه الجرائم » (١) .

ملحوظة : وتديرى البعض البعض الغرابية فى ذكر الصين بين البلاد النامية ، فى حين انها دولة كبرى . ولكن معيار اعتبار الدولة من الدول النامية هو انتشار الأمة او الفقر ، والصين دولة فقيرة (٢) .

٧ - وقد فأننا أن نذكر أنه قبل تلك الحملة الصحفية التي قامت بها صحيفة الحزب الشيوعي الصيني ضد الفساد بنحو عام كان نائب رئيس الوزراء في الصين (دنج شياوبنج) قد قام بحملة تطهير ضد البيروقراطية والفساد ، لم يسبق لها مثيل وربما تكون فريدة من نوعها ، على حد تعبير إحدى الصحف الكبرى في الصين ، وأن تلك الحملة - كما ذكرت تلك الصحيفة - قد تشمل **الذين المسؤولين في الحزب والحكومة** (٣) .

(١) كان ذلك مما لاذعت به وكالات الأنباء ، من بكين في ١٥/٣/١٩٨٢ ونشرته صحيفة الأهرام في عددها الصادر في ١٦/٣/١٩٨٢ ، .

(٢) ملحوظة : وضع البنك الدولي قائمة بأسماء الدول الأكثر ثراء في العالم وفقا لنصيب كل مواطن من صافي الإنتاج القومي ، فكانت دولة الإمارات العربية على رأس هذه القائمة حيث بلغ نصيب الفرد ٣٠٧ دولار تليها قطر والكويت وسويسرا والماليزيا الاتحادية والسويد ولبنونج والدانمرك وبلجيكا وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة والسعودية . ومن للعجيب انه لم تذكر إنجلترا بين تلك الدول .

وفي قائمة أسماء الدول الأكثر فقرا التي نشرها البنك الدولي جاءت على رأس القائمة بوتان (وهي عبارة عن إمارة صغيرة يبلغ عدد سكانها نحو نصف مليون نسمة وتقع على حدود الهند في سفح جبال الهماليا) ، وتليها بنجلاديش وتشاد وإثيوبيا وغينيا بساو ومالي والهند ، وذكر في آخر القائمة الصين وغينيا ، ونلاحظ أنه لم تذكر بينها مصر ولا دولة أخرى من الدول العربية ، وحتى دول البترول تمد - رغم ثرائها - من الدول النامية نظرا لانتشار الأمة بها وانخفاض المستوى الحضاري .

مرجع عن هاتين القائمتين هو منشورته من لسنطن وكالة الأنباء أ. ف. ب. ونشر بصحيفة الأخبار عدد ١٩٨٢/٣/٣٦.

(٣) ذلك هو ما اذاعته من بيكين وكالة الأنباء ي. بيا ونشر بصحيفة
اخبار اليوم عدد ١٩٨١/٣/٢٠.

٨ - في أوائل يناير ١٩٨٢ قام ضابط طيران شاب - يدعى جيري رولينجر - في غانا بحركة عسكرية انتقالية للمرة الثانية في غضون عامين ، حيث سبق له أن قام بانقلاب مماثل في عام ١٩٧٩ ، ولكنه سرعان ما تخلى طواعية عن السلطة معلنا عودة الحياة الديمقراطية الى البلاد ومعلنا أيضا اعتزال الحياة العسكرية والسياسية مما ، وفي الوقت ذاته قرر اعاءة السياسيين المدنيين للحكم . وهكذا اثبت هذا للضابط نزعة مثالية عالية نادرة : ولقد كان وعد عقب الانقلاب لعام ١٩٧٩ باعادة الحياة الديمقراطية الى غانا ، وفعلًا أوفى بوعده . ولكنه بعد هذا الانقلاب للثاني لعام ١٩٨٢ رفض أن يقدم وعدًا مماثلاً حيث أنه تبين أن إعادة الحياة الديمقراطية بعد الانقلاب الأول (الذي قام به) ترتب عليها عودة النظام القديم الذي كان للفساد قدساده ، وشكى للشعب فساده . وكان ذلك للضابط الشاب - جيري - قد قرر عقب نجاح انقلابه الاول - « من أجل تنظيف البيت من الداخل » - (على حد تعبيره) اعدام ٣ رؤساء سابقين للبلاد وستة من كبار ضابط للجيش (١) .

وهذا الضابط الشاب - بشهادة الجميع -رجل نظيف ذو قيم أخلاقية ، ومع ذلك فهو لم يستطع أن يظفر بمحبة للشعب ، لاسيما بعد ما حدث فور وقوع الانقلاب من أن جنود الجيش قاموا بنهب المنازل والمحال التجارية كما اخذوا يرتكبون أعمالا بربرية ضد السكان - على حد تعبير راديو اكرا (العاصمة) . وهذا يعني أن قوات الجيش لم تتأثر بانكار جيري التي تهدف الى اتباع اسلوب ديموقراطي وأخلاقي (٢) .

٩ - في شهر مارس ١٩٨٢ حدث في بنجلاديش انقلاب عسكري ضد حكومة القاضي عبد الستار . وقد تم الانقلاب في هدوء دون لراقه دماء ، وقد كانت

(١) وفي ذلك يقول : « لقد ظننت أنه قد يكفي أن نختص من رؤوس الفساد ولم أكن أتصور أن عودة الحياة الديمقراطية ستعني السماح لنفس قوى الفساد القديم بالسيطرة على غانا مرة أخرى » .

(٢) كان ذلك نقلا عن إحدى كبريات الصحف البريطانية (الجارديان) . ونشر ذلك المقال (مترجما الى العربية) في صحيفة الأهرام عدد ١٩٨٢/١/٩ .
(م ٤ - لتظمة الحكم في الدول النامية)

صحف المعارضة ، وحتى الصحف الموالية للحكومة المابقة تندد بفساد وعجز حكم للرئيس المخلوع عبد الستار ، وتؤكد أن استيلاء للجيش على السلطة كان ضروريا (١) .

وكان مما اذاعته وكالة الأنباء من دكا : « المسئولون في وكالة المونة للدولية أن حوالي ثلث الإعانة التي تقدم إلى بنجلاديش سنويا وتبلغ ١.٢ مليار دولار كانت تذهب إلى جيوب المسئولين للفاسدين والمرتشين ، وما صرح به قائد الانقلاب الجنرال حسين ارشاد قوله : أن مهمته الأولى سوف تكون تحرير البلاد من الفساد واعترف أن الرشوة موجودة في كل أنحاء بنجلاديش وإن المرء لا يستطيع أن يفعل أي شيء، إلا عن طريقها (٢) » .

١٠ - ومن كوريا الجنوبية نشرت وكالات الأنباء سنة ١٩٨٢ أن سلطات المدعي العام أعلنت أنه تم القبض على ١٧ شخصا من كبار المسئولين في البنوك والحكومة بعد اتهامهم في عدة عمليات للتزوير والاختلاس والرشاوى تشتمل على ما يزيد على ألف مليون دولار . وذكرت المصادر القضائية أن بين المتهمين الذين أُلقي القبض عليهم النائب السابق لرئيس المخابرات المركزية وزوجته ، وهما من الأتارب الأقربين لصهر رئيس الجمهورية الحالي بعد أن اتهما بالتزوير للحصول على قروض تقدر بما يزيد على ٢١ مليون دولار (٣) .

(١) كان ذلك نقلا عن أنباء نشرت من « دكا » عن ذلك الانقلاب ، نشرت في صحيفة مايو عدد ١٩٨٢/٣/٢٩ (بالصفحة الثانية) .

(٢) نشرت إذاعة وكالات الأنباء من دكا في ١٩٨٢/٣/٣١ (بالصفحة الخامسة) تحت عنوان « بنجلاديش تحت الحكم العسكري - محاربة للفساد أولا والديمقراطية بعد عامين » . وكان الأفضل فيما نرى أن يكون للشماع : « محاربة للفساد أولا ، والديمقراطية ثانيا » . فالحق أن الشر مقدم على جلب الخير .

(٣) كان ذلك مما ذكرته وكالات الأنباء من سيول في ١٧/٥/١٩٨٢ ثم نشر في صحيفة الأخبار (للقاهرة) في اليوم التالي تحت عنوان : « أكبر فضيحة لاختلاس بكوريا الجنوبية يتورط فيها ١٧ من كبار المسئولين » .

١١ - وينكر عن دانييل موى (ثانى رئيس جمهورية لكينيا بعد استقلالها) حين تقلد الحكم انه قد ورث تركة مثقلة بالمشاكل الناتجة عن الفساد الذى ساد البلاد ، والناتجة عن الخلاقات القبلية(٤) . وذلك رغم أن سلفه فى رئاسة جمهورية كينيا كان مفاضلا عظيما قضى الحيد من الصنن فى سبيل تحرير كينيا(١) .

(١) كان ذلك مما ورد من الأنباء الخارجية لصحيفة الأهرام ونشرته نقلا عن مندوبها فى نيروبي (عاصمة كينيا) بعدها الصادر فى ١٠/٨/١٩٨٢ .

الاتجاه الاشتراكي الاشتراكية الأفريقية (١)

مقدمة : التعريف بالاشتراكية :

يجدر بنا أولا أن نذكر في هذه المقدمة كلمة موجزة عن الاشتراكية والتفرقة بينها وبين الشيوعية (أو الماركسية) كمذهب .

ولنتساءل أولا : ما هي الاشتراكية ؟

يقول الزعيم الهندي للكبير نهرو : إن الإجابة على هذا السؤال بصورة دقيقة تعد من الأمور للصيرة (٢) .

والواقع أن الاشتراكية قد تعددت تعاريفها ، كما تحدثت بالتالي أنواعها . وحتى أننا وجدنا بعض الباحثين قد جطوا من تعريفها « مشكلة » تستحق أن يخصصوا لها أربع صفحات ونصف (٣) .

فنجد للبعض يرى أن اللذي يميز الاشتراكية هو للعداء لبدا للفردية

(١) لتقصرونا هنا على الكلام عن الاشتراكية في أفريقيا دون الأمطار النامية في غير أفريقيا .

لولا : لأننا لا نكاد نجد دولا اشتراكية (غير ماركسية) خارج أفريقيا اللهم الا نادرا .

ثانيا : ولأننا تعوزنا في مصر المرجح الموثوق بها من تلك الاشتراكيات الفادرة ، ومع ذلك فإننا لم نفتقنا الإشارة إليها كلما وجدنا إلى ذلك سبيلا لو موصفا ، وكلما وجدنا عنها مرجعا .

(٢) راجع « الاشتراكية في الهند » للدكتور سالم بيرناند ص ٦٦ .

(٣) راجع « مقدمة الاشتراكية » للدكتور جلال أحمد أمين ص ٨ وما بعدها (طبعة ١٩٦٦) حيث نجده يفرق في تعريف الاشتراكية بين « الاشتراكية كفكرة » والاشتراكية ك نظام ، وإن العنصر المشترك بين الأفكار الاشتراكية المختلفة هو الأخذ بفكرة للدالة الاجتماعية ، .

(أى « المذهب الفردى » ، أو المذهب الحر الذى يرى عدم تدخل الدولة فى الميدان الاقتصادى باسم الحرية ، وكان ذلك فى الواقع لمصلحة للرأسمالية) .

ونجد للبعض الآخر (مثل نهرو) يرى أن استعمال العنف أو عدم استعماله هو أهم ما يميز بين ما يسمى للشيوعية وما يسمى اشتراكية (١) .

وبعضهم (مثل العالم الاقتصادى الأمريكى شوبيتز) يرى أن الذى يميز الاشتراكية أو « المجتمع الاشتراكي » أنه ذلك النظام الذى نجد فيه سلطة مركزية تقوم برقابة وسائل الانتاج بل والانتاج ذاته ، بعبارة أخرى أنه ذلك النظام الذى نجد فيه الشؤون الاقتصادية للمجتمع من اختصاص الدولة أو القطاع العام (لا للقطاع الخاص) .

ثم يقول : على أنه يلاحظ أن اصطلاح « الشيوعية » يستعمل أحيانا كمترادف للاشتراكية (٢) .

ونلاحظ أن الكتاب الروس والماركسيين يعتبرون « الاشتراكية الحقيقية » هى الشيوعية (أو الماركسية) (٣) .

كما أنهم يعدون اصطلاح « الماركسية » (أو للشيوعية) واصطلاح « الاشتراكية العلمية » كمترادفين .

أوجه التفرقة بين الاشتراكية والشيوعية « كمذهب » :

كلمة تمهيدية - هناك خطأ ذائع - فيما يبدو لنا فى مؤلفات بعض اساتذة علم الاقتصاد فى مصر ، إذ نجدهم يحاولون تعريف الاشتراكية والشيوعية تعريفا

(١) الاشتراكية فى الهند (المرجع السابق) ص ٦٧ .

(٢) شوميتز Schumpeter (استاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد بأمریکا)
المرجع السابق ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(٣) راجع فى ذلك مقالا للعالم الرومى بودين (عضو الأكاديمية السوفيتية) ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ بعنوان : « هل يمكن قبول طريق البانديت نهرو » ؟ منشور فى مؤلف « الاشتراكية فى الهند » (المرجع السابق) .

« علميا ، أو على حد تعبيرهم « بالمعنى العلمي الصحيح » (١) - ، والصحيح ،
فيما أرى - أنه لا وجود للاشتراكية أو الشيوعية « بالمعنى الصحيح » -
بعبارة أخرى أن الشيوعية أو الاشتراكية - فيما أرى - لا يصح أن تعرف
تعريفا علميا يصح في الأذهان في كل زمان ومكان كما هو شأن التعاريف
العلمية ، فالواقع أنها لا يصح أن تعرف الا تعريفا تاريخيا أو سياسيا ،
لا تعريفا علميا موضوعيا *Objectif* ، فلقد اختلف وتطور ذلك
التعريف - وبالتالي مقياس للفرقة بين الاشتراكية والشيوعية - باختلاف
الزمان والمكان ، بل نجد في ذات المكان والزمان أنه قد تغير طوعا لبعض
الظروف أو الأحداث التاريخية أو لبعض النزعات الشخصية لبعض قادة
الفكر الاشتراكي أو الشيوعي ، بل لقد نجد أحيانا أن ذلك المقياس بين الاثنين
قد اختلف بحيث أصبحت هاتان الكلمتان مترادفتين ، فلم تكن تلك التفرقة
أو عدم التفرقة بينهما قائمة على أساس معايير أو مقاييس موضوعية أوصى
بها العلم .

ذلك كله ما سوف نتولى الآن تفسيره :

فبذة تاريخية - كان أوين Owen (٢) أول من استعمل كلمة
« اشتراكية » *Socialism* عام ١٨٣٥ ، وكانت الاشتراكية في ذلك
الحين يعنى بها تلك الاتجاهات للصادرة عن نزعات إنسانية تهدف الى

(١) « اصول الاقتصاد » للأستاذ الدكتور محمود حلمي مراد (استاذ
الاقتصاد بجامعة عين شمس ورئيسها سابقا ووزير للتربية والتعليم الأسبق)
طبعة ١٩٥٦ ص ٩٨ حيث يقول « لا نقصد بالشيوعية النظام المطبق في
روسيا السوفيتية ، ولكننا نقصد المذهب الشيوعي **بمعناه العلمي الصحيح** » .
ر وراجع كتاب « دروس في الاقتصاد السياسي » للدكتور اسماعيل صبرى
عبد الله (مدرس الاقتصاد سابقا بجامعة الاسكندرية والوزير السابق)
طبعة ١٩٥٣ ص ٣٥٦ و ٣٥٧ حيث يقول بصدد معالجته موضوع اشتراكية
الدولة ان « انصار الاشتراكية ليسوا اشتراكيين بالمعنى الصحيح »
(٢) عاش أوين في إنجلترا فيما بين عامي ١٧٧١ - ١٨٥٨ وكان =
يعد الى جانب سان سيمون وفورييه من زعماء الاشتراكية قبيل ظهور
ماركس .

الضايعة بأمر الطبقات الفقيرة - لا طبقة العمال فحسب - وللنهوض بمستواهم (كالمعمل على زيادة الأجور وانقاص ساعات العمل وتحسين مساكنهم للنخ) • ولكن تلك الاشتراكية لم تكن تهدف (خلافا للاشتراكية الماركسية) الى تقرير الملكية الاشتراكية (ملكية المجتمع ، - لو للدولة باعتبارها ممثلة للمجتمع - لوسائل الانتاج) والى إلغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج وبالتالي إلغاء النظام الرأسمالي ، بل كانت تلك الاشتراكية - بالمعكس - تنزع الى الاعتماد على أصحاب رؤوس الأموال لنفسهم للنهوض بتلك الطبقات للفقيرة (١) •

الأسباب التي دعت ماركس لتفضيل كلمة الشيوعية ككلمة تاريخية
لا علمية :

ثم كان أن أعلن ماركس مذهب ، وقد كانت الوثيقة الأولى التي أعلن فيها ذلك المذهب واعتبرت بمثابة دستور له هي وثيقة « إعلان للحزب الشيوعي » *Manifeste du parti communiste* سنة ١٨٤٨ ، ذلك الإعلان الذي حرره ماركس بالاشتراك مع صديقه وزميله أنجيلز *Engels* •

ولقد اختار ماركس وأنجيلز كلمة « الشيوعية » *Communisme* لتكون بمثابة لسم أو وصف لمذهبهما وكانا يطلقان على نفسيهما وعلى أتباعهما « الشيوعيين » ، ولقد بين أنجيلز الأسباب التي دعت الى إثارة كلمة الشيوعية على كلمة الاشتراكية *Socialisme* ، وتتلخص أهم تلك الأسباب في مجرد الرغبة في التمييز بين هذا المذهب الماركسي الجديد الذي يهدف الى القضاء

(١) ولتحقيق تلك الاشتراكية التي كانوا ينادون بها والتي كانت تهدف الى الإصلاح الاجتماعي الذي لا تدخل من جانب الدولة فيه ، هذه الاشتراكية السلافية على ماركس هي التي لصلح رجال علم الاقتصاد على تسميتها « بالاشتراكية » للنظرية او الخيالية (او الخرافية *Utopique*) ، وهي تسمية خانها التوفيق • ولنا لنؤثر تسميتها « الاشتراكية للبورجوازية » كما كان يسميها تلك التسمية لينين (كما ورد في كتاب *Marx : Selected Works*) ج ١ ص ٢١ ، أو تسميتها : « الاشتراكية الديمقراطية » كما تسمى في عصرنا هذا

على النظام الرأسمالي وطبقة الرأسماليين وعلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، كما يهدف الى احلال المجتمع (او بعبارة اصح : الدولة باعتبارها ممثلة للمجتمع) مكان الأفراد في تملك تلك الوسائل (او الأموال) كما أنه في الوقت ذاته مذهب يعتمد على العمال ، وبين المذاهب الأخرى التي كانت سائدة في تلك الفترة التاريخية وكانت توصف « بالاشتراكية » (والتي كان يمثلها أوبن في انجلترا وفورييه وسيسموندى في فرنسا) والتي كانت بالعكس لا تهدف الى إلغاء النظام الرأسمالي ولا تلك الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج كما أنها كانت تعتمد على طبقة الديورجوازية (رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال) للنهوض بالعمال وغيرهم من الطبقات الفقيرة . فلم يكن اذا وصف مذهب ماركس « بالشيوعية » قائما على أساس علمي موضوعي ، انما كان راجعا الى تلك الظروف التاريخية : الى مجرد الرغبة في التمييز بين ذلك المذهب الماركسي الجديد وبين المذاهب التي كانت توصف من قبل في ذلك الحين « بالاشتراكية » ، بحيث لو أنه كان لتلك المذاهب تسمية أخرى غير تلك التي عرفت بها (أى « بالاشتراكية ») لتغيرت تلك للتسمية التي عرف بها مذهب ماركس كما تغير وصف أتباعه « بالشيوعيين » (١) .

فاذا عرفنا أن وصف مذهب ماركس « بالشيوعية » كان راجعا الى تلك الظروف التاريخية (التي كانت قائمة في ذلك الحين أى أواخر عام ١٨٤٧ وأوائل ١٨٤٨) ، ولذا عرفنا أن المرحلة الأولى (من مراحل تطور الدولة في مذهب ماركس) التي هي عبارة عن فترة انتقال لا يجد نظام المجتمع فيها

(١) ثم إن الدولة تمر - في مذهب ماركس - بمرحلتين : (الأولى) وهي بمثابة فترة انتقال يطلق عليها « مرحلة دكتاتورية البروليتاريا » ، لذلك نجد ماركس لا يجد المجتمع « مجتمعا شيوعيا » في هذه المرحلة ، وانما يعبه « مجتمعا اشتراكيا » ، أما المجتمع « الشيوعي » فهو لا يوجد الا في المرحلة الثانية والأخيرة من مراحل تطور الدولة في مذهب ماركس .

شيوعيا بل اشتراكيا(١) ، ولذا عرفنا أن « فترة الانتقال » هذه ليست مجرد فترة عابرة قصيرة ، إنما هي فترة طويلة الأمد بل هي أحد الصور التاريخية ، وهي للفترة أو المرحلة التي لا تزال تحتازها حتى اليوم روسيا السوفيتية منذ نحو نيف ونصف قرن ، لذا عرفنا ذلك كله استطلعا أن نفس كيف أن لقطاب المذهب الماركسي وعلى رأسهم لنجيلز نفسه نجدهم بعد لنقصاء فترة غير قصيرة على صدور « البيان الشيوعي » ، (أى بعد زوال تلك الظروف التاريخية) حين يشيرون إلى مذهب ماركس يصفونه أحيانا بالاشتراكية (أو الاشتراكية العلمية) (٢) . ونجد لينين يطلق على حزبه « الحزب الاشتراكي » ، حتى سنة ١٩١٦ ، ثم أطلق عليه تسمية « الحزب الشيوعي » ، ونجد حتى اليوم أقطاب أتباع مذهب ماركس من زعماء روسيا وغيرهم يطلقون على مذهبيهم « الشيوعية » وأحيانا « الاشتراكية » كما يطلقون على أنفسهم « الشيوعيين » ، وأحيانا « الاشتراكيين » كما لو كانت هاتان الكلمتان من المترادفات .

البادئ الواجب مراعاتها لدى للفرقة بين الاشتراكية والشيوعية :

من تلك الكلمة التمهيدية وهذه النبذة التاريخية يتبين لنا أن ثمة بعض مبادئ معينة يجب مراعاتها حين يراد إجراء هذه للفرقة أو ذلك للتعريف .

أولا : تحديد العصر الذى تعمل فيه هذه للفرقة أو ذلك للتعريف .

يجب أن تجرى هذه للفرقة أو ذلك للتعريف فى عصر من العصور . فإذا أردنا أن نجريها فى عصرنا الحاضر فانه يجب أن يكون معلوما أن هذا

(١) المجتمع « الاشتراكي » يتميز بأن الفرد فيه يتناول من الأجر حسب عمله أو كفايته ، أما المجتمع « الشيوعي » فان الفرد يتناول فيه من مواد الاستهلاك (من المأكل والملبس الخ) حسب « حاجته » ، (أى كالأطفال فى العائلة) .

(٢) من مقال لانجيلز بعنوان : Socialism, Utopian and Scientific منشور بكتاب : « مختارات من مؤلفات ماركس » الجزء الأول (المرجع السابق) ص ١٨٨ .

العصر لنما يبدأ بماركس ، فقد افتتح - بظهور ماركس - فصل جديد في كتاب الاشتراكية والشيوعية ، وبدأ عصر جديد من عصور تاريخها ، وقد كانت أول وثيقة ظهرت واعتبرت أصلا من أصول ذلك المذهب الماركسي بل وبمطابقة دستور له هي وثيقة « الاعلان للشيوعي » لعام ١٨٤٨ ، لما قبل ذلك للتاريخ فان المذاهب الأخرى (كالمذاهب الاشتراكية لأوين وغورييه وغيرهما ، او المذهب للشيوعي لأفلاطون في اليونان القديمة) نهى لا تمنينا الا من الناحية التاريخية ، او بعبارة اصح لقد أصبح مكانها جميعا في متحف آثار المذاهب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

اما وقد تقرر انه حين يراد تعريف الاشتراكية او الشيوعية او التمييز بينهما فانه يجب ان نحدد العصر الذي نجرى فيه ذلك التعريف او تلك التفرقة فانه يفقد اذا من ضروب الخطأ ان نتخذ من ذلك للتعريف او من ذلك المقياس للتفرقة او للتمييز بينهما في هذا العصر اساسا للحكم على ما عرف باسم الاشتراكية او للشيوعية قبل ذلك للعصر الذي حدثنا (اى قبل ظهور ماركس عام ١٨٨٤) .

فليس اذا من صواب الرأي ان نقول مثلا - كما يقول فعلا بعض رجال علم الاقتصاد لدينا في مصر - ان اشتراكية اوين ليست اشتراكية بالمعنى الصحيح او ان المذهب للشيوعي لأفلاطون ليس شيوعية بالمعنى العلمي الصحيح (١) .

(١) وانه لمن موضح العجب حقا ان يكون رجل مثل اوين أول من استعمل كلمة « الاشتراكية » Socialism وأن يكون أفلاطون أول من استعمل كلمة « الشيوعية » ثم نأتى بعد الأول بنحو قرن من الزمان ويعمد الثاني بعد قرون لنقول ان كلا منهما لم يكن يستعمل تلك الكلمة أو هذه بذلك « المعنى العلمي الصحيح » !! ولو صح هذا لضرب من التعريف بالأشياء أو من الحكم عليها لصح اذا لن نقول عن ديموقراطية اليونان القديمة أو عما عرف فيها باسم الحرية أنها ليست ديموقراطية أو حرية بالمعنى العلمي للصحيح =

ثانيا : ان مذهب ماركس هو المذهب الرسمي الذى تتدين به الأحزاب الشيوعية - كما هو معلوم - فى روسيا وفى بلاد الديمقراطية الشعبية ، كما تتدين به الأحزاب الشيوعية فى الدول للرأسمالية ، وكذلك بعض الأحزاب الاشتراكية فى هذه الدول للرأسمالية مع بعض وجوه الخلاف بينها وبين الأحزاب الشيوعية فيها .

ولذا عرفنا ان مذهب ماركس يأخذ بسنة التدرج وأنه ينطوى على كثير من الدرجات وأن ثمة كثيرا من الاختلافات فى تفسيره ، وبعض الاختلافات حول بعض الآراء التى نقلت عن ماركس وإنجيلز ، اذا عرفنا ذلك كله لم يكن اذا عجيبا أن نجد مختلف هذه الأحزاب - رغم ما بينها من وجوه الخلاف تستوحى مذهبها ولحدا(١) .

الخلاصة : ان أهم ما يميز الاشتراكية عن الشيوعية (او الماركسية) ان الماركسية ذات نزعة الحادية فى أساسها للفلسفى ، ونظام الحكم فيها ذو نزعة استبدادية ، وترى فى استعمال العنف - بل والثورة الطريق للوصول اليه ، على اكتشاف للبروليتاريا (أى الطبقة العاملة فى الصناعات) فهم الطبقة صاحبة المصلحة فى الثورة وفى عدم النظام الرأسمالى والملكية الخاصة لوسائل انتاج للثروة (وأهمها الأرض والغشآت للصناعية والتجارية

=

لأنها تختلف اختلافا كبيرا عما عرف فى عصرنا باسم الديمقراطية او الحرية ، وهو ما لم يقل به ولا يمكن أن يقول به أحد .

د ان فى مقدمة الأخطاء التى ينفذ الى هويتها بعض المؤرخين او المفكرين - كما يقول المؤرخ الفرنسى الكبير Fustel de Coulanges فى كتابه للشهر Cité Antique - أنهم يحكمون على أنظمة الأقدمين بمقتلية رجال العصر للحديث ، - كذلك شأن بعض رجال علم الاقتصاد لدينا اذ يحكمون على مذاهب وآراء وأنظمة الأقدمين بمعايير ومقاييس العصر للحديث .

(١) وحسبنا هنا أن نشير الى ذلك الخلاف بل النزاع الخطير الذى ثار بين البلشفيك (أى الأغلبية) بزعامة لينين وبين النشفيك (الأقلية) ، ثم بين تروتسكى من ناحية ، ولينين ومن بعده ستالين من ناحية أخرى ، ثم ما كان من نزاع بين ستالين وقيتو .

للكبرى (الخ) من أجل الاستغلال ، كما أنها (أى الطبقة العاملة) هى التى يوكل إليها مهام الحكم بعد نجاح الثورة .

اما الاشتراكية : وكثيرا ما يطلق عليها فى عصرنا الاشتراكية الديمقراطية بالمعنى ، بالمعنى المهم ما يميزها أنها تتبذ العنف والثورة طريقا للوصول الى الحكم ، وهى تحتفظ بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، على أنها ترى تقريب الفوارق بين الطبقات وذلك عن طريق وضع حد أعلى للملكية وحد أدنى للأجور وإصدار التشريعات الاجتماعية والعمالية التى تكفل تحسين الأحوال المعيشية للطبقات الفقيرة وبوجه خاص الطبقة العاملة كرفع الأجور ورعاية الأمومة والطفولة ، والتأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة والمعز عن العمل ، وبذلك هى تعمل على الحيلولة دون الاستغلال وتنفيذ المبدأ الفردى (أو الحر) الذى كان سائدا حتى أوائل هذا القرن وكان يمنع للدولة من التدخل فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى .

الاشتراكية الأفريقية (١) :

١ - نشأتها - هذا مذهب جديد اجتمعت لبحث طابعه الشعوب الأفريقية فى دكاكر (عاصمة السنغال) بدعوة من حكومتها (فى عهد رئيسها سنجور) فى ديسمبر ١٩٦٢ ، وقد كانت أفكار سنجور هى المحور الذى دارت حوله

(١) أهم المراجع لهذه النبذة كتابان :

أولهما : « الاشتراكية الأفريقية » وهو يتضمن أبحاثا بأقلام بعض كبار الرؤساء الأفريقيين (مثل نكروما رئيس غانا ، وسيكوتورى رئيس نيجيريا ، وسانجور رئيس السنغال ، ونيريرى رئيس تنزانيا ، وبعضا من كبار كتاب الغرب المعننين بالمشكلة العنصرية للزواج وبوجه خاص فى أفريقيا مثل الكاتب الأمريكى (وليم فريدلاند) وقد ترجم الكتاب الى العربية للدكتور راشد البرلوى . للناسر دلال للنهضة العربية (بالقاهرة) عام ١٩٦٦ .

ثانيا : كتاب « الاشتراكية الديمقراطية فى السنغال » للدكتورة نازلى معوض أحمد (المدرسة بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد - جامعة القاهرة . الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٧٩ . =

التجربة الاشتراكية في السنغال . . ويبدو أن فكرة الاشتراكية الأفريقية قد تأثرت إلى حد كبير بتجربة الاشتراكية في السنغال (١) .

ولقد نشأت فكرة الاشتراكية الأفريقية منذ ذلك العهد الذي كان فيه الزعماء السياسيون الأفريقيون يسعون - خلال المصير السابق على الاستقلال - وراء البحث عن مذهب يحل محل مبدأ « معاداة الاستعمار » الذي كانوا يستمدون منه قوة لتنظيم وتوحيد الشعوب الأفريقية من أجل تحريرها .

جنود مذهب الاشتراكية الأفريقية : ولقد اكتشفوا جذور هذا المذهب في المجتمع الأفريقي القبلي ، وفي ذلك يقولون أن أفريقيا كانت منذ القدم تشمل الكثير من عناصر الاشتراكية ، منها ملكية الجماعة للأرض ، وطابع المساواة الذي يتسم به المجتمع ، بعبارة أخرى : مسألة للفوارق بين الطبقات ، والشبكة للواسعة من الالتزامات الاجتماعية التي أدت إلى أن يسود المجتمع قدر كبير من التعاون فيما بين أفرادها . وقد كان الرئيس سنجور يرى أن المجتمع الأفريقي بما يتميز به من تكوين غير طبقي بطبيعته ومن تعاون شامل للأعمال الانتاجية على مستوى القرية قام عمليا بتحقيق الاشتراكية قبل أن يبرز فجرا في أوروبا ، ، وذلك ما كان يراه كذلك للرئيس نيريري حيث ذكر أن الفارق في الثروة بين أغني الأغنياء ، واقتدر للفقراء كان في كثير من المجتمعات الأفريقية كان صغيرا جدا إلى حد كبير .

وأخيرا يجدر بنا أن نشير إلى كتاب لا يخلو من الفائدة في هذا الموضوع وهو كتاب *Le poids du tiers Monde* للكاتبين جان لوكوتير وجان بوميه وترجمه إلى العربية الأستاذ فوزي عبد الحميد (ومراجعة الدكتور جلال صادق) بعنوان « الدول للنامية في الميزان » وتقديم دوفرجيه الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة باريس (الناشر : الدار للقومية للطباعة والنشر - عام ١٩٦٢) .

(١) من كلمة تقديم الدكتور بطرس غالي (أستاذ العلوم السياسية سابقا بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، ووزير الخارجية) ، لكتاب « الاشتراكية الديمقراطية في السنغال » ، وص ٢٧ من المرجع السابق .

ولا نزال نجد حتى اليوم في كثير من الدول الأفريقية (مثل غانا) أن الأرض مملوكة في غالب الأحيان ملكية جماعية تطبيقا لنظام القبيلة المشاع ، الا أن العرف يجيز الملكية الفردية لحائز الأرض أثناء حياته ولأبنائه من بعده (١) .

٢ - **خصائص الاشتراكية الأفريقية** : رغم ما كان بين زعماء الدول الأفريقية من نظرات مختلفة بشأن الاشتراكية وطريق الوصول إليها ، وتفسير بعض نواحيها ، وما كان من اختلاف في درجات التطور التاريخي لمختلف بلادهم فقد كانت هنالك مع ذلك خصائص مشتركة في نظرم للاشتراكية الأفريقية ، فلخص أهمها فيما يلي :

١ - تعد الاشتراكية الأفريقية مذهباً توحيدياً ، يوحد بين مختلف طوائف الشعب وقبائله في الداخل ، كما يوحد بين مختلف الشعوب الأفريقية

فالقادة الأفريقيون يعتبرون المجتمع الأفريقي عائلة واحدة ، ليس فصب مجتمع شعب كل قطر ، بل كذلك مجتمع شعوب مختلف اقطار القارة الأفريقية جميعاً ، بحيث تعد الوحدة الأفريقية من أركان الاشتراكية الأفريقية . فبعد حصول المستعمرات الأفريقية على الاستقلال تطلت القوة الأوربية وبدلت تتكون المجموعات ذوات المصالح ، (كما يقول للكاتب الكبير فريدلاند) ، ويضيف : « ان الاتجاهات التي تعمل على التفرقة والانتقام وبدء اللطقات

(١) الاشتراكية الأفريقية (المرجع السابق) ص ٤٠ ، ٨٠ ، ١٤٧ ، ١٨٧ - ويرى فريدلاند (ص ٤١) أن لفظة التي نالت أكبر الزلزال من الاستقلال هي جماعة السياسيين وقادة حركة الاستقلال ، وعلى العكس كانت الجماعة التي أضربت هم الموظفون المدنيون والصفوة المتعلمة التي رأت المناصب العليا في المجتمع يشغلها مواطنوهم الذين يقتلون عنهم ثقافة وعلماً ولكنهم يمتازون بالحنكة السياسية ، وقد كانت هذه الفئة (فئة الموظفين) تمثل في الماضي قمة للتشكيل الرئيسي في المجتمع الأفريقي ، ورجع كتاب « الاشتراكية الديمقراطية في السنغال » ص ٥٥ .

الاجتماعية والمناخية بين المجموعات - هذه جميعا تمثل مواقف تنطوي على خطر بالنسبة الى استمرار القومية الأفريقية ، •

٢ - وتعد الاشتراكية الأفريقية مذهباً يساعد على تفسير التحول الحكومي في عمليات النمو الاقتصادي وتبريره (كما ذكر فريدلاند) ويعد هذا الهدف - في نظر الكثيرين - أهم أهداف الاشتراكية الأفريقية (١) •

وباستثناء بلد أو بلدين (مثل غانا ، وربما غينيا) كانت السياسات التي انتهجتها البلاد الأفريقية أكثر اعتماداً بالتنمية الاقتصادية منها بالعمل على دفع الاشتراكية قدماً • ربما يكون هذا أسلوباً برجماتياً *pragmatique* وواقعياً ، فذلك البلاد لا تستطيع للتخلي عن المعونة الأجنبية إذا رغبت في تحقيق النمو ، ولكن المعونة من الغرب وإن كانت موضع اللخشية أحياناً فإنها قد تتطلب من هذه البلاد أن تخفف من حدة اشتراكيته (٢) •

٣ - إن غالبية الزعماء الأفريقيين - وبوجه خاص سنجور (رئيس السنغال) كانوا ذوي نزعة مثالية وعملية *pragmatique* في الوقت ذاته ، إذ أن كلا منهم كان يعمل على إقامة الأيديولوجية الاشتراكية التي تتلاءم مع ظروف البيئة في بلده • ففي خطبة لسنجور أمام المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي للسنغال سنة ١٩٦٢ نجده يقول : « لننا لا نبحث عن عقيدة فكرية مثالية أو أيديولوجية خيالية ، بل نسعى الى وضع مذهب فكري واضح الأركان الموضوعية للواقعية » (٣) •

(١) و (٢) الاشتراكية الأفريقية (المرجع السابق) ص ٨٣ ، ١٨١ ، ١٢ ، ٩١ ، ٧٠ *Pragmatisme* (البرجماتية) هي المذهب الذي يتخذ القياس للحقيقة القيمة العملية •

(٣) الاشتراكية للديمقراطية في السنغال (المرجع السابق) ص ٢٩ ، ٣١ •

- ونجد للزعماء اللطيلين الماركسيين (مثل نكروما وسيكوتوري) يعملون على التوفيق بين مبادئ ماركس وظروف بيئة المجتمع الأفريقي راجع ، الاشتراكية الأفريقية ، (المرجع السابق) ص ٢١٨ ، ٢١٩ • =

٤ - النفور من تركيز السلطة في يد فرد ، مما يؤدي الى الدكتاتورية ، والحرص على احترام حقوق الأفراد وحرياتهم(١) .

ولكن الواقع أن نظام الحكم كان - كما قدمنا وبيننا - ذا صبغة دكتاتورية ، فالنظام الديموقراطي أو الحر ليس مجرد لارادة ، إنما هو كذلك بل وقبل ذلك ولید ظروف بيئة معينة وثمره تطور وتحضر .

الخلاصة : أن الاشتراكية الأفريقية - فيما يرى سنجور - هي « نظام يحاول أن يمزج بين التفكير البدائي القديم للحياة الأفريقية الجماعية وبين التفكير العلمي الحديث(٢) » .

موقف الاشتراكية الأفريقية من الماركسية

(١) في العهد السابق على الاستقلال :

كانت فكرة المداء للماركسية هي السائدة لدى رجال الفكر في افريقيا حتى قبل استقلال مستعمراتها . (حوالي عام ١٩٦٠) .
فال مؤتمر الإفريقي الذي عقد سنة ١٩٤٥ - وكان مكونا في ذلك الحين من

=

ورغم أن غالبية الزعماء الأفريقيين كانوا يرغبون الماركسية إلا أن هذا لم يكن يمنعهم من الاستفادة من تجارب الاتحاد السوفيتي ، إذ استطاعت الثورة الروسية أن تحقق إنجازات رائعة بفضل التكنولوجيا والتخطيط ، لذلك نجد البلاد الأفريقية تطلق أهمية كبرى على التكنولوجيا الحديثة ، وعلى الاهتمام بالارتقاء بمستوى التعليم وتشجيع البحوث المتخصصة حتى تتوفر العناصر اللازمة لبناء المجتمع الاشتراكي .

« الاشتراكية الأفريقية » (المرجع السابق) ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

(١) « الاشتراكية الأفريقية » ص ١٨٠ .

(٢) « الاشتراكية للديموقراطية في السنغال » (المرجع السابق) ص ٣٥ .
وقد لخص أحد كبار الكتاب (سيزار) أفكار سيكوتوري بأنه لا يسمى الى تطبيق الماركسية في افريقية ، ولكنه يسمى الى جعل النظام الماركسي يتلاءم مع ظروف افريقية » .

« الدول النامية في الميزان » (المرجع السابق) ص ٩٦ .

منحوبى نقابات العمال في المستعمرات الأفريقية ومن الوطنيين التقدميين من الطبقة المتوسطة ومن عامة الناس - لم يكن ماركسيا ، فقد نيز ذلك المؤتمر نظريات العنف والصراع الطبقي والكتاتورية (دكتاتورية البروليتاريا) • وقد اقر ذلك المؤتمر المبادئ الثلاثة للجامعة الأفريقية وهي : التومية والديموقراطية السياسية والاشتراكية •

وقد كان ذلك المؤتمر أول مؤتمر يتولى الافريقيون الجانب الاكبر من ترتيبات انعقاده وأول مؤتمر نادى بأهمية الحكم الذاتي ، وقد سارت على حديه المؤتمرات الافريقية للتالية ، وكان شعاره : « أيتها الشعوب المستعمرة في العالم : اتحدى » ، وكان هذا للشعار من قرارات المؤتمر (١) •

ولقد وجنا قبل هذا المؤتمر احد كبار الكتاب الأمريكيين المعنيين بالمشكلة العنصرية الزنجية في افريقيا (وهو دى بوا (٢) يتساءل : « ما فائدة نظرية الصراع الطبقي اذا كان العمال البيض يكرهون العمال الزنوج والراسمالين الزنوج ؟ » وإذا كان العمال الزنوج يقاسون من النظام الراسمالى ، فانهم يكابدون اكبر قدر من المذاب العاتل على أيدي زملائهم البيض • ولذلك فان ثورة البروليتاريا البيضاء (التى يفكر فيها ماركس) لن تحل مشاكل البروليتاريا الزنيجة ، كما كان يرى ذلك الكاتب الكبير ، وإنما يمكن احراز تقدم اكبر - فيما يرى - عن طريق لتامة تحالف بين العمال السود والراسمالية السوداء ، فاهم نقطة في تفكير

(١) ذلك مما ذكره الكاتب الأمريكى الكبير بادموور ، وهو من كبار المعنيين بالشؤون الافريقية لأفريقيا السوداء
منشور بكتاب « الاشتراكية الافريقية » ص ٨٧ •

(٢) ديبوا هو استاذ جامعى أمريكى كان في مقدمة المعنيين بالمشكلة العنصرية (مشكلة الزنوج) ثم بدأ يتطلع الى افريقيا باعتبارها مساحة للدعاية الزنجية ، متخذاً من مجلة « الأزمة » أداة للتعبير عن آرائه بصدد المشكلة العنصرية - راجع « الاشتراكية الافريقية » ص ٧٧ - ٧٩ •
(م • - أنظمة للحكم في الدول للنامية)

ذلك للكاتب كانت ضرورة للوحدة بين الزنوج من مختلف المستويات الاقتصادية (١)

(ب) العهد اللاحق على الاستقلال :

كان سنجور (رئيس السنغال) والكبر فيلسوف ومفكر مثالي من الزعماء الأفريقيين يمثل في هذا العهد الفكر السياسي للسائد لدى الغالبية الكبرى من الزعماء والمفكرين الأفريقيين .

ولقد كانت للفزعة المسيطرة على تفكيره هي للفرة الزنجية . وقد انتهت من دراسته للماركسية الى أنها تعبر عن « مجرد فكر مطى ضيق نسييا لذاتها تعبر بصورة محتودة عن بيئة معينة تتمثل في المجتمع الأوربي الغربي (يقصد للرسمالي في عصر ازدهار للرسمالية) في أولسط القرن الماضي ، وبالتالي فهي لا تتفق مع مفاهيم الزنوجة الأفريقية التي يعتنقها (في هذا القرن العشرين) »

ولذلك فهو يرفض للماركسية رفضا تاما ، لاسيما لأنها كذلك ذلت نزع الحادية ، « فالإلحاد - كما يقول - عميق لدى ماركس الذي يعتبر أن العبودية الكاملة التي يعاني منها الإنسان ترجع الى الدين ، حريص على مزج القيم الروحية للأديان جميعا بعضها ببعض ، وهو - كما قدمنا - يرى أن المجتمع الأفريقي الزنجي هو مجتمع لا طبقي لذلك كان طبيعيا أن يرفض نظرية صراع للطبقات لدى ماركس »

كما ينتقد سنجور للماركسية لأنها عملت على هدم الحرية الفردية والكيان الذاتي للإنسان والجماعة والقوميات . « إن ماركس - كما يقول سنجور - لا يدرك أبعاد للثاليات القومية السياسية التي بزغت في سماء اللورة الفرنسية الكبرى لسنة ١٧٨٩ » ويرى سنجور أن ماركس لم يكن معاديا للاستعمار بل على العكس فإنه أيد الاستعمار البريطاني للهند ، كما

(١) كان ذلك نقلا عن الاشتراكية الأفريقية ، (المرجع السابق) ص ٨١ .

دافع انجيلز عن نظم العبودية القديمة (١) . كما ينتقد سنجور نظرية
كما ينتقد سنجور نظرية الحتمية للتاريخية لدى ماركس وبصفة خاصة
التنبؤات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بمصير المجتمع الانساني ، وهو
يرى بحق أن لتاريخ قد كذب أهم تلك التنبؤات .

وهكذا يرى سنجور أن الماركسية لا يمكن أن تنطبق على المجتمع الافريقي
في النصف الأخير من القرن العشرين ، كما أن تطبيقها لابد أن يؤدي إلى
تثبيت الانقسامات الاجتماعية الداخلية وإلى تدمير الروح الزنجية . كما
يرى سنجور أن للرأسمالية المعاصرة أصبحت نظاما اقتصاديا أساسه زيادة
الانتاج ، فهي لم تعد جهازا بشما لا انسانيا لاستغلال الكادحين ، كما
كانت في القرنين الماضيين (٢) .

(١) الاشتراكية الديمقراطية في السنغال ص ٣٩ .

والاشتراكية الافريقية - ص ٢٧٣ - ٢٧٦ .

ملحوظة .

نرى أن ما ذكره سنجور عن عدم معاداة ماركس وانحياز للاستعمار
صحيح . وقد سبق أن كتبنا عن ذلك في كتابنا : « الاسلام ومبادئ نظام
الحكم في الماركسية والديمقراطيات الغربية » ، (الطبعة الثانية ١٩٨١)
ص ٣١٨ ، ٣١٩ حيث ذكرنا أن ماركس كان يرى « أن من شأن ذلك
الاستعمار أن يهز الجصور الذي كان جاثما على الهند » فتسرع في اللحاق
بركب الحضارة الحديثة ، وتخضع بالتالي لسنة تطورها ، « وقد فسر
لينين هذه الأقوال وألقى للنضوء على ما وراءها حيث أن لينين كان يرى أن
تمد الدول الماركسية يد للمعن الاقتصادي والفني والسياسي إلى الشعوب
المختلفة المستعمرة لمساعدتها على التحرر ، وتحقيق ثورتها الديمقراطية
باعتبارها خطوة أولى صوب الاشتراكية (الماركسية) .

وقد كان مرجعنا فيما كتبنا هي رسالة دكتوراة مقبولة للدكتور اسكندر
عطاس بعنوان : « أسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية » ،
(طبعة عام ١٩٧٢) .

(٢) « الاشتراكية الديمقراطية في السنغال » للدكتور نازلي معوض
أحمد (المرجع السابق) ص ٤١ ، ٤٢ ، و ٥١ .

بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي

مقدمة (١) :

حين استقلت الدول للنامية ووضعت دساتيرها اختار بعضها دساتير ذات أنظمة برلمانية وأخرى دساتير ذات أنظمة رئاسية . فلماذا كان هذا ؟
إن علينا إذا أولا أن نجيب كنه كل من هذين النظامين ، وفيهم يختلفان ، وبماذا يمتاز الاثنان .

من الأمور الأولية المعروفة أن النظامين صورتان من صور ما يعرف بالأنظمة النيابية . وهناك صورة ثالثة هي المعروفة بنظام حكومة الجمعية النيابية (أو النظام المجلسي ، على حد تعبير لجنة الدستور التي شكلت بمصر عام ١٩٥٣) ، ولا تكاد تصرف في المصير الحديث في الدول الغربية للديموقراطية المتقدمة دولة لها هذا النظام سوى سويسرا ، وفي الدول النامية تذكر جمهورية صغيرة في أمريكا الجنوبية هي أرجواي لها كذلك نظام حكومة للجمعية النيابية ، ومن الأمور البينة أن دراسة هذا النظام تخرج عن دائرة موضوعنا هنا ، على أننا نرى جديرا بنا مع ذلك أن نشير إليه في وجيز من العبارة مجرد إشارة .

— إن أهم ما يميز بين هذه الصور الثلاثة من صور الأنظمة النيابية هو العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية . فإذا كان الدستور يجعل للكمة للراجحة في ميزان السلطان (أي يجعل للجانب الأكبر من السلطة) في جانب الجمعية النيابية (البرلمان) فإن نظام الحكم في هذه الحالة يطلق عليه نظام حكومة الجمعية النيابية (أو النظام المجلسي) . أما إذا كانت تلك للكمة للراجحة لرئيس السلطة التنفيذية في البلاد الجمهورية (وهو في

(١) لزيادة التفصيل بصدد موضوع هذه « المقدمة » يرجع إلى كتابنا « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » في لية طبعة من طبعاته التي آخرها للطبعة الخامسة (عام ١٩٧٤/١٩٧٥) .

الوقت ذاته رئيس الدولة أى رئيس الجمهورية) مع الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فإن نظام الحكم يطلق عليه حكومة رئاسية (نسبة إلى الرئيس) .

أما إذا كان الدستور يقرر تولدنا وتعاوننا بين هاتين السلطتين فإن نظام الحكم في هذه الحالة يطلق عليه النظام البرلماني أى أنه النظام الذى لا يعمل على ترجيح كفة لحدى هاتين السلطتين على الأخرى ، ويكفل قيام هذا التوازن سلاحان : سلاح الحل في يد الحكومة ، أى أن لها حق حل الهيئة النيابية (التى تمثل السلطة التشريعية) وإجراء انتخابات لتحكيم الشعب في الخلاف الذى أثير بين هاتين السلطتين ، وسلاح الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة لاسقاطها . وهذا السلاح (أو هذه السلطة في يد الهيئة النيابية) هي أكبر ما يميز النظام البرلماني عن غيره من الأنظمة ، وهذه هي ما يطلق عليها « المسئولية السياسية » للوزارة ، أى أن الوزارة مسئولة عن تصرفاتها المتخذة بإدارة شؤون الدولة أمام الهيئة النيابية (البرلمان أو مجلس الأمة أو مجلس الشعب كما تسمى أحيانا) وأن على الوزارة أن تكون حائزة على ثقة أغلبية أعضاء البرلمان (أو بالأقل أغلبية مجلس النواب إذا كان البرلمان مكونا من مجلسين ، كما كان الشأن في مصر قبل ثورة يولية سنة ١٩٥٢) . ويلاحظ أخيرا أن مسئولية الوزارة في النظام البرلماني هي مسئولية جماعية Collective أى أن الوزراء جميعا يكونون « وحدة » ، فإذا اقترعت الهيئة النيابية بعدم الثقة برئيس الوزراء فإن ذلك يعد عدم ثقة بالوزارة كلها وبما أن الوزارة (أو بعبارة أخرى : مجلس الوزراء) هي المسئولة عن شؤون الحكم - بينما أن رئيس الدولة غير مسئول - لذلك كانت سلطة الحكم في أيديها هي التى ترسم السياسة العامة وتوجهها وتشرف على تنفيذها .

أما في النظام الرئاسي فالرئيس (رئيس الجمهورية) هو الذى يرسم السياسة العامة والوزراء يعدون مجرد سكرتاريين أو أعوان له ، فليس هناك

في أمريكا - مجلس وزراء ولا رئيس مجلس وزراء ، ثم هناك - بخلاف النظام البرلماني - فصل يكاد يكون تاما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، فليس للسلطة التنفيذية حل الهيئة النيابية من جهة ، ومن جهة أخرى ليس لهذه الهيئة حق الاعتراض بحكم الثقة بالوزارة .

وإن الذي يغرى كثيرا من الدول النامية بالأخذ بالنظام الرئاسي الأمريكي هو (أولا) ما ينسب إلى هذا النظام من الاستقرار ، و (ثانيا) ما يتمتع به الرئيس من سلطات كبيرة وأهمها أنه هو الذي يعين ويعزل الوزراء . - أما وقد انتقينا من هذه الكلمة التمهيدية الوجيزة فاننا ننقل إلى الكلام - إلى غير الليل من التنصيل - عن تجربة كل من النظامين البرلماني والرئاسي في الدول النامية .

١ - النظام البرلماني (١) :

تمهيد : لاحظ أن جميع الدول النامية التي تحررت من نير الاستعمار بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (أي بعد عام ١٩٤٥) سواء كانت تلك الدول في أفريقيا أو في جنوبى شرقى آسيا وضعت لها فيتنام الجنوبية التي الدول في أفريقيا أو في جنوبى شرقى آسيا وضعت لها عتب استقلالها صساتير ذلت أنظمة برلمانية (اللهم الا اذا استثنينا فيتنام الجنوبية التي وضعت

(١) المراجع الرئيسية لنا في الكلام عن هذين النظامين البرلماني والرئاسي في الدول النامية : هي كتاب أندريه هوريو Haurion (الأستاذ بكلية الحقوق بباريس) : « القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، الطبعة الثالثة بباريس عام ١٩٦٨ الناشر Montcherstien وهو مؤلف حصل على جائزة Denmolombes المجمع العلمى الفرنسى L'institut

وكتاب لافروف Lauhoff (وكيل جامعة برنو سابقا والأستاذ بكلية الحقوق بدلكار عاصمة السفغال) عن الدول الإفريقية التي كانت خاضعة لفرنسا - الجزء الأول ، (الطبعة الثانية) بباريس عام ١٩٧٦ . عن الدول التي كانت خاضعة لاجلنرا : (الجزء الثانى) طبع بباريس الطبعة الأولى سنة ١٩٦٤ ، للطبعة التاسعة - وكتاب دوفرجيه القانون الدستوري والأنظمة السياسية (المرجع السابق) للطبعة التاسعة بباريس ١٩٦٦ .

في ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦ دستور، مقتبسا من اللطاز الأمريكي للرئاسي ، على :
انه لم يعد مطبقا (١) •

اسباب اتجاه تلك الدول للتنمية الحديثة الى الأخذ بالنظام البرلماني :
يمكننا ان نلخص اهم تلك الاسباب فيما يلي :

لولا : لقد كانت تلك الدول مستعمرات لدول اوروبية ذات أنظمة برلمانية وعلى راسها إنجلترا وفرنسا (وكذلك هولندا وبلجيكا) ، وقد كان طبيعيا ان تتأثر تلك الدول للنامية بأنظمة تلك الدول الغربية لاسيما ان كثيرا منها استعان في وضع دساتيرها بخبراء من رجال القانون من تلك الدول الغربية ، ثم ان هذه الدول النامية كانت لا تزال - بعد تحررها - ترتبط بدول الاستثمار بروابط وثيقة •

ثانيا : ولقد كانت الفئة الممتازة ثقافيا L'élite في تلك الدول المحررة قد تم تكوينها العلمي والثقافي في جامعات دول الاستثمار الغربية •
ثالثا : رغبة تلك الدول المحررة في التمجيد باتمام الاجراءات الخاصة بوضع الدستور حتى يفتح لها الالتحاق بعضوية هيئة الأمم المتحدة في اقرب فرصة ، فقد كان يعد شرفا كبيرا لهذه الدول ان يكون لها ممثلون في تلك

(١) وفي أفريقيا بدى باعلان استقلال غانا في مارس ١٩٥٧ ، والمستعمرات الفرنسية القديمة أصبحت بعد استفتاء ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ أعضاء في L' Cimmunauté وقد نالت غينيا فورا استقلالها اللتام ، وفي عام ١٩٧٥ كانت نهاية ذلك التطور باستقلال المستعمرات البرتغالية القديمة والصحراء الاسبانية ، ولقد حصلت جميع تلك الدول على دساتير بمجرد استقلالها - راجع فيما تقدم مؤلف Lavroff عن الدول النامية التي كانت مستعمرات فرنسية (المرجع السابق) الجزء الأول ص ١٢ - وفيما يتعلق بالدول التي كانت مستعمرات انجليزية •

راجع المؤلف السابق للأستاذ لافروف Lavroff الجزء الثاني ص ٣٢ حيث يذكر أن الدول الأفريقية التي تحررت من الاستثمار الإنجليزي وضعت دساتير برلمانية هي : غانا عام ١٩٥٧ ، ونيجيريا ١٩٦٠ وأوغندا ١٩٦١ وسيراليون ١٩٦٠ وتنزانيا ١٩٦١ •

للهيئة المالحة السامية يجلسون في مقاعدا الى جوار ممثلى دول الاستعمار
الكبرى (١) .

- فشل تجربة النظام البرلماني في الدول التابعة (باستثناء الهند) :
ان تلك الدول لم تلبي سوى القليل من امسئ ولذا بها تنفيذ ذلك
للنظام البرلماني سواء عن طريق احوال تغيير كبير على تطبيقه ، او عن
طريق تعديل الدستور والاخذ بنظام رئاسي *présidentiel* (مثل
تنجانيقا) ، او بنظام رئاسي ولكن الرئيس فيه « يسحق » *écrase*
السلطة التشريعية (اى يسيطر عليها سيطرة تامة) حتى ان الامتاز الكبير
للفرنسي لا يعرف يطلق عليه *présidentialiste* اى نظام لاصق
بالرئيس او تابع خاضع له (او بعبارة اخرى ان للرئيس فيه سلطة تكاد
تعد مطلقة ، في حين ان دستور الولايات المتحدة (الذى يعد النموذج للنظام
الرئاسي) انما يهدف الى وضع نظام « متوازن » بين الرئيس والسلطة
التشريعية .

اسباب فشل تجربة ذلك النظام البرلماني هي اسباب يتصل بعضها
ببعض ويمكن ان نتلخص فيما يلى :

اولا : للسبب الاول يرجع الى ما لوحظ من عدم استقرار تلك الانظمة
البرلمانية ، وسوف نشرح سبب عدم الاستقرار فيما بعد (في
الفقرة (ولها)) .

ثانيا : وكان عدم الاستقرار في مقعدة الاسباب التي ادت الى ان تنقد
الدساتير الكثير من اهميتها حتى اننا وجفنا كثيرا من انظمة الحكم لا تستند
الى دساتير (ويبدو لنا ان ذلك كان نتيجة ثورت او انقلابات) ، فاذا
وجدت دساتير لا تزال باقية في بعض الدول فاننا نجدها علما تطبق (وهذا
ما يطلق عليه بعض رجال الفقه الفرنسي *le déclin du constitutionalisme*

انهيار النظام للمستوى . وهذا مما يؤدي الى لعتهان النصوص
للتشريعية (بما فيها النصوص الدستورية) كنتيجة لامتهانها بصورة
عنية (١) .

ثالثا : ان النظام البرلماني يتطلب في البداية - اى في المرحلة الاولى
عقب حصول الدولة النامية الحرة على استقلالها - جهدا كبيرا فوق متناول
طاقتها ، لاسيما أنه يتطلب منها في تلك المرحلة الاولى ان تبذل اكبر الجهد في
الحمل على انشاء للوحدة بين لجزاء الدولة التي تهدد وحتتها المنازعات بين
مختلف القبائل ومختلف العناصر ، وفي المعمل على خلق ضمير وطني (او روح
وطنية) ، وضرورة قيام اقتصاد حديث مما يتطلب وجود سلطة تنفيذية
قوية .

رابعا : لقد فاتهم ان ذلك الاستقرار وهذه السلطة التنفيذية القوية وهما
الأمران المعروفان عن النظام البرلماني الإنجليزي الذي يعد بمثابة ولد ونموذج
لغيره من الانظمة للبرلمانية ، وللضروريان لنجاح النظام البرلماني - نقول ان
هذين الأمرين غير معروفين في الدول الناشئة النامية ، فالنظام البرلماني
الإنجليزي لا يسير في موطنه الأصلي - كما يقرر كبار أساتذة للفقه الدستوري
الفرنسي - بصورة مرضية الا استفادا الى نظام الحزبين والى ان حزب
الحكومة صاحب اغلبيه برلمانية والى الاعتراف الرسمي بالمعارضة
reconnaissance officille de l'oppositon ثم ان نظام الحكم في إنجلترا
تسيطر عليه روح للحرية ، ولا شيء من قبيل ذلك يوجد في الدول النامية حيث
نجد حزب للحكومة يحاول القضاء على المعارضة ، وحين لا يوجد
سوى حزب واحد فانه لا يوجد نظام ديموقراطي وبالتالي لا يوجد نظام
برلماني (٢) .

(١) لافروف Lavroff (المرجع السابق) الجزء الثاني
ص ٣١ و ٣٢ .

(٢) لافروف (المرجع السابق) الجزء الاول ص ٨ و ١٢ .

الحزب المسيطر : في الغالبية العظمى من لندسول النامية لا يوجد نظام الحزبين ، إنما يوجد (كما سبق بيينا في النبعة الخاصة بالأحزاب) « الحزب المسيطر » ، الذي يسيطر على القطاع الأكبر من الميدان السياسي (١) . والواقع أن وجود حزب مسيطر في بلد تحرر سياسيا أمر يعد نتيجة طبيعية لكفاحه من أجل الاستقلال . إن للحزب المسيطر - كما يقول الأستاذ الكبير لندريه هوريو - هو ذلك الحزب الذي كانه من أجل الحصول على الاستقلال . ذلك كان شأن حزب المؤتمر في الهند والحزب الديمقراطي الصيني وحزب المستور في تونس وحزب الاستقلال في مراكش . الخ . ويلاحظ أن الانسجام الذي يسود الأحزاب المسيطرة هو غالبا ما يكون « حشا » (غير ثابت أو مستقر) . إن للوحدة هي وحدة « ضد » *contre* شيء أو شخص معين أو هيئة معينة ، فتلك للوحدة ذات طبيعة سلبية *negatif* تسمح بان تربط بين نزعات ومصالح مختلفة فيما بينها ، لذلك كان طبيعيا أن تضصف أو تخففى أواصر تلك الوحدة لدى نجاح الحركة التحريرية وبذلك يزول السبب الذي ربط أو وحد ما بين أفراد تلك الهيئة أو أعضاء ذلك الحزب . ولكن الحزب حين يتولى مقاليد الحكم فانه يجب - بالعكس - أن تربط بين أعضائه وحدة « من أجل » ، *pour* تحقيق أهداف جديدة معينة ، الأمر الذي يؤدي الى احدث نزاعات ونشقات داخل الحزب الحاكم « المسيطر » ، والى نشأة حزب المعارضة . الواقع أن حزب التحرير والاستقلال في مختلف البلاد حين يتبعوا كرلسي الحكم بعد الحصول على الاستقلال هو « حزب مسيطر » ، وهو لا يظل يسوده الانسجام

(١) يذكر الأستاذ هوريو (المرجع السابق) ص ٥٦٢ بالهامش رقم ١ أن « من الدول التي تتأخذ الآن (وهو يعنى عام ١٩٦٨) وهو النظام الذي تم فيه طبع كتابه) بنظام الحزب المسيطر هي : للكونفو كنشاسا وجامبيا والهند وكينيا وليبيريا وأوغندا والفلبين وجمهورية مالاجاش وسيراليون وسنغافورة والصومال وتنزانيا وتوجو وتونس - ولزيادة للتفضيل يصعد « الحزب المسيطر » يراجع ما كتيهاف عنه بالنبعة رقم ٢ عن « الأحزاب »

والوحدة الا اذا كان على رأسه شخصية قوية تستطيع ان تفرض الوحدة والانسجام على الحزب . وفي الدول للنامية يعد الحزب هو العماد الأساسي للحكومة التي يعد استقرارها في الحكم أمرا ضروريا للاحتفاظ بالوحدة التومية وبازدهار اقتصاد البلاد (١) .

خامسا : الانقلابات العسكرية والعنيفة : وكذلك تمتد كثرة الانقلابات وما يصحبها من قيام أنظمة دكتاتورية سببا من أسباب فشل النظام البرلماني في الدول النامية . فحيث يوجد نظام دكتاتوري فلا وجود للنظام البرلماني ، كما كان الشأن في سوريا والسودان وباكستان والعراق والأردن والجزائر والكونغو كينشاسا واندونيسيا وداهومي وجمهورية أفريقيا الوسطى وفولتا العليا ونيجريا وغانا والأرجنتين وسيراليون وتوجو وغيرها (٢) .

استثناء الهند

سبق ان اشرنا الى ان تجربة النظام البرلماني قد فشلت في الدول النامية باستثناء الهند ، لذلك كان لزاما علينا ان نذكر كلمة موجزة عن الظروف التي أحاطت بهذا الاستثناء أي بالنظام البرلماني بالهند .

أسباب ذلك الاستثناء : نتلخص أهم تلك الأسباب - كما يقول الأستاذ دوفرجيه - في أن الهند أخذت بنظام وسط بين النظام البرلماني

(١) هوريو : (المرجع السابق) ص ٥٦٣ .

(٢) ملحوظتان : (الأولى) اننا وجدنا الأستاذ هوريو (المرجع السابق ص ٥٦٨) يذكر مصر بين تلك الدول المشار اليها ، وإذا عرفنا أن مؤلفه - كما قدمنا - إنما تم طبعه عام ١٩٦٨ فهو يشير إذا الى عهد حكم عبد الناصر . ولما منخصص للكلام عن مصر مبجشا خاصا لذلك فقد أشرنا عدم ذكر مصر بين تلك الدول - أما (الملاحظة الثانية) : رأينا ان نكتفي بهذه الكلمة الوجيزة عن « الانقلابات » حيث أننا سنعالج الكلام عنها بغير التاويل من التفصيل في القبة التالية (رتم ٧) .

(الفريسي) ونظمة الدول النامية الأخرى ، فحزب المؤتمر (حزب الأغلبية
الحاكم) تسود غالبية أعضائه نزعة اشتراكية معتدلة (١) .

ولقد سبق لنا أن فكرنا في أكثر من موضع من مؤلفاتنا أن ملابح
التوسط (أى الأخذ بروح الاعتدال وسنة التدرج) في وضع أنظمة الحكم
يعد في مقدمة أسباب نجاح تلك الأنظمة (٢) .

وكذلك يعد في مقدمة أسباب نجاحها - لاسيما في الدول النامية -
وجود شخصيات قوية على جانب كبير من الكفاءة وتحظى بمقدار كبير من
الاحترام في أعين أفراد الشعب . ولقد كان من محاسن ما صنفته للتأخير
للهند أن تقلدت شئون الحكم في الهند في بدلية عهدا بالاستقلال وبالنظام
البرلماني شخصية عظيمة حباها الله من أسباب العظمة والكفاءة للاندازة
وسمو الخلق ما حباها ، وتجمعت في شخصه كل الصفات التي ذكرناها ،
وظلت في كرسي الحكم لهذا طويلا ، وتغيرت عليه الأحداث دون أن يتغير ،
تلك هي شخصية نهرو الذي كان يعد بمثابة رئيس للوحدة القومية .
يضاف إلى جهاز انتخابي كفلت له دعائم الاستقلال ، فكل بدوره
للاستخابات سلامتها ونزاهتها وتحيرها الصادق عن اتجاه الرأي العام .
ويذكر كذلك من تلك الأسباب وجود طائفة كبيرة من الموظفين تركتهم
بريطانيا بعد انتهاء استعمارها للهند كانت لديهم الكفاءة التامة للقيام
بمهام شئون الإدارة . ولا يغوتنا أن لحسن سير النظام الإداري أثره في

(١) راجع « نظم الحكم الحديثة » تأليف ميشيل ستيلورت - ترجمة
الأستاذ أحمد كامل (من مجموعة الألف كتاب) - مراجعة الدكتور سليمان
الطماوى . ص ١٠٠ - الناشر دار الفكر العربي عام ١٩٦٢ .

(٢) أندريه موريو : « التعاون الدستوري والأنظمة السياسية » طبعة
باريس ١٩٦٦ ص ٥٦٦ ، ٥٦٨ وراجع كتاب « الدستور للهند » تقديم
للدكتور راجندرا براساد (رئيس جمهورية الهند ١٩٥٤) (من مطبوعات
مكتب الهند للنشر والاستعلامات) ص ٧٧ حيث يشير إلى استقلال لجنة
الانتخابات .

حصن سير النظام الدستوري كما هو الشأن في النظام الدستوري الانجليزي .
ومما يذكر كذلك من تلك الاسباب ما عرف عن الهنود من فضيلة الصبر ،
فالشعب الهندي يصبر على السير في طريق التقدم بخطوات بطيئة اشد
وغاية ما يصل اليه ببطء الخطوات .

كلمة موجزة عن الدول ذات النظام للرئاسي :

اولا : في افريقيا :

هناك دولتان افريقيتان اختارنا النظام للرئاسي في بداية العهد لهما
بالاستقلال وبوضع دستور لكل منهما ، ولكن في ظروف مختلفة ، ثم تبعتهما
في الاخذ بذلك النظام دول اخرى .

اما هاتان الدولتان فهما (اولاً) ليبيريا في مستورها المصادر
سنة ١٨٤٧ فقد نص على اقتباس النظام الأمريكي و (ثانياً) غانا
اذ اثنا بعد ان وضعت عقب حصولها على الاستقلال سنة ١٩٥٧ دستوراً
برلمانياً - كما كان شأن الدول الافريقية حديثة العهد بالتحريم من نير
الاستعمار في ذلك الحين - تحولت عام ١٩٦٠ الى للنظام الرئاسي - ثم بعد
ذلك تلتها (عام ١٩٦٢) تنجانيقا حيث وضعت نظاماً ذا طابع خاص
Original وكان قريباً من النظام الرئاسي . ولقد كان السبب الذي
يرجع اليه ان اخفت ليبيريا بالنظام الرئاسي قبل غيرها من الدول الافريقية
انها حصلت على استقلالها في القرن للتاسع عشر قبل غيرها من الدول
الافريقية ، ونظرا لأن كثير من الأمريكيين السود هاجروا الى ليبيريا كان
طبيعياً ان تتخذ الدستور الأمريكي نموذجاً لها (١) .

(١) راجع فيما تقدم لافروف (المرجع السابق) الجزء لثاني ص ٤١ .

ثانيا : في أمريكا الجنوبية :

حين حصلت المستعمرات الأسبانية والبرتغالية في أمريكا الجنوبية على استقلالها وضعت سياستهما على مثال دستور الولايات المتحدة (لعام ١٧٨٧) ، وقد عملت تقاليد السلطة المطلقة للحكم في أسبانيا والبرتغال - استنادا الى بعض الحركات الانتقالية على قيام سلطة تنفيذية قوية على حساب اضعاف البرلمان في تلك المستعمرات بعد استقلالها .

ومما زاد من سلطة رئيس الجمهورية في أمريكا أنه يستطيع استعمال حق الفيتو بصدد جزء من القانون الذي يعرض عليه أي أنه لا يشترط - كما جرى العرف في الدول الأخرى - أن يستعمل الفيتو بصدد القانون كله ، وأنه لا يسمح بالاعتراض على جزء من القانون ، ومن الأمور المعروفة أن السماح للرئيس بالاعتراض على جزء من القانون يعد من الأمور التي تجعل من اليسر على الرئيس استعمال هذا الحق ، وذلك مما يزيد من سلطان الرئيس . ومما تجدر ملاحظته (كما يقول الأستاذ هوريو) أن النظام الرئاسي في أمريكا الجنوبية يختلف عن الدكتاتورية في أنه يسمح بتعدد الأحزاب وأنه يحترم قاعدة عدم تجديد انتخاب الرئيس بعد انقضاء مدة واحدة أو محتين في رئاسة للدولة (١) .

ملحوظة : ونحن نلاحظ بدورنا على تلك الملاحظة التي ابداءها الفقيه الدستوري الكبير بأن كلا من النظامين البرلماني والرئاسي انما هو صورة من صور الأنظمة النيابية الديمقراطية للحر ، فالنظام الرئاسي يختلف اذا عن الدكتاتورية لأنه صورة من صور الديمقراطية لا لأنه (كما يقول ذلك الفقيه الفرنسي هوريو) « يسمح بتعدد الأحزاب » : فحين لا يسمح النظام الرئاسي بتعدد الأحزاب (كما يحدث في كثير من الدول النامية في

(١) هوريو (المرجع السابق) ص ٥٧٢ و ٥٧٣ - ويلاحظ ان دول أمريكا الجنوبية أخذت جميعها بالنظام للرئاسي ما عدا أرجواي وكوبا -

الحياة السياسية للسلبية) فان نظام الحكم في هذه الحالة يفقد وصفه
بالنظام الرئاسي لأنه انقلب الى نظام دكتاتوري ، والنظام الرئاسي انما
هو صوره من صور الأنظمة الديمقراطية الحرة .

اسباب اتجاه تلك الدول النامية الى الأخذ بالنظام الرئاسي :

تمهيد : اذ نحن استثنينا ليبيا والدول للنامية التي تحررت من
الاستعمار الأسباني والبرتغالي واخذت دستورها بالنظام الرئاسي منذ
نشأتها لظروف خاصة بها سبقت لنا الاشارة اليها فاننا نجد ان الدول
النامية الأخرى ذات الأنظمة الرئاسية بدلت - كما قدمنا - بالأخذ بالنظام
البرلماني ثم انتقلت الى النظام الرئاسي بعد فشل تجربة للنظام البرلماني ،
وبذلك يصح أن تعد أسباب ذلك للفشل في مقمة أسباب اتجاهها الى الأخذ
بالنظام الرئاسي .

ولما كنا قد بينا أسباب ذلك للفشل فاننا لذلك نكتفي بأن نضيف
اليها الأسباب التالية .

اسباب أخرى للاتجاه للنظام الرئاسي :

أولا : ان النظام الرئاسي يعد أكثر سلطانا على الشعب من النظام
البرلماني .

الواقع ان هذه الدول النامية عليها الاختيار - لاسيما ازاء المشكلات
الاقتصادية - بين نظامين :

فهي إما أن تأخذ بنظام ذي سلطة أو قبضة قوية

ولكن ليس بالنظام الكلي (لو « الشمولي » على حد التعبير للجديد الساد)
أي ذي الفزعة للدكتاتورية ، وإما أن تأخذ بنظام ديموقراطي كما هو شأن
النظام للرئاسي .

ويلاحظ أن الدول النامية تحتاج عادة - في بداية العهد بنشأتها - إلى عون مالي كبير من الخارج ، فإذا لم تحصل عليه فإنها تضطر إلى الأخذ بنظام شحيد القبضة عالية ما تصل إليه الشدة (١) لأنها ستضطر إلى فرض اعباء مالية كبيرة على الشعب الذي سيعاني الكثير من مختلف أنواع المعاناة) .

ثانيا : من تلك الأسباب ما ينسب إلى النظام الرئاسي من أنه أكثر استقرارا من النظام البرلماني . وهذا صحيح إذا نحن قارنا نظام الولايات المتحدة بالكثير من الأنظمة البرلمانية (لاسيما فرنسا قبل دستور ١٩٥٨ الذي وضعه ديغول .

ولكن من الأمور المعروفة عن الأنظمة الرئاسية - لاسيما في أمريكا الجنوبية - أنها تحولت في تلك الدول النامية إلى دكتاتوريات تنقل ما بين الفوضى والانقلابات والثورات ، ويسودها الفساد والاستيلاء . والاستقرار لا يميز إذا كان استقرارا للفوضى والفساد والاستبداد ، هذا فضلا عن أنه إذا كان للنظام الرئاسي في دولة قطعت شوطا طويلا في ميدان الحضارة والنضوج السياسي فإن الأمر يختلف في الدول النامية الناشئة للحديثة العهد بالنظم الديمقراطية الحرة (٢) .

(١) هورو (المرجع السابق) ص ٥٧١ ، ٥٧٢ .

(٢) بارتملي : « القانون الدستوري » ص ١٥٧ .

وحسبنا هنا أن نذكر أنه حدث في سوريا في عهد حكم أديب الشيشكلي أن صدر في ١١ تموز (يوليو) ١٩٥٣ دستور وصف بأنه أخذ بالنظام الرئاسي ، ولم يكن في ذلك كفاية للاستقرار ، إذ لم يكد تنقضي بضعة شهور حتى شهدنا سقوط ذلك الدستور وصاحب ذلك الدستور على أثر الانقلاب الذي قام ضد حكومة الشيشكلي في ٢٥ فبراير ١٩٥٤ .

للثورات والانقلابات

تعريف - ماذا يقصد بالثورة Révolution وبالانقلاب Coup d'Etat

(١) يرى بعض رجال الفقه أو الفكر أن الحركة الثورية تعد « ثورة »
إذا كان للقائم بها « الشعب » ، وتعد « انقلابا » إذا كان القائم بها من
أصحاب الحكم أو السلاطان : كرئيس دولة أو رئيس وزراء أو وزير
دفاع أو من رجال الجيش .

(ب) وهناك رأي آخر - يراه بعض أساتذة الفقه الدستوري الفرنسي
يتخلص في أننا يجب ألا نبحث عن مصدر الحركة الثورية أي عن الهيئة التي
قامت بتلك الحركة ، وإنما يجب البحث عن الأهداف التي تهدف إليها
الحركة الثورية . فإذا كان الهدف هو تغيير النظام السياسي (أي تغيير
نظام الحكم مثلا من نظام ملكي الى نظام جمهوري أو من نظام دكتاتوري
الى نظام ديمقراطي حر ، أو تغيير للنظام الاجتماعي أي استبدال النظام
الرأسمالي مثلا بنظام اشتراكي أو شيوعي) فالحركة الثورية تعد في هاتين
الحالتين للسالطين « ثورة » كما كان شأن الثورة الفرنسية (لعام ١٧٨٩)
وشأن الثورة الإسبانية التي قامت عام ١٩٤١ ضد الملك للفونس الثالث

(١) موضوع « الثورة والانقلاب » من المواضيع التي تدرس الآن في
علم القانون الدستوري ، باعتباره أسلوبا من « أساليب نهاية السلاطين » ،
على أن مؤلفات القانون الدستوري في مصر وغيرها من افطار العالم العربي
لم يكن يعني واضعوها بالكلام عنها بل ولا الى مجرد الإشارة إليها .
ولقد كان كتابنا « للفصل في القانون الدستوري » (الجزء الاول) الذي
ظهر في ابريل ١٩٥٢ (أي قبل قيام ثورة يولييه في مصر بثلاثة شهور)
هو أول مؤلف في القانون الدستوري ظهر في العالم العربي وعالج بحث هذا
الموضوع ، ولقد كتب لي الزميل الأستاذ الكبير الدكتور وحيد رفعت (رئيس
قسم القانون العام الاسبق بكلية الحقوق بجامعة القاهرة) خطايا -
بعد قيام ثورة يولييه في مصر - يقول لي فيه : « أنك كنت كنت تقرا في
كتاب مفتوح » .

(م ٦ - أنظمة الحكم في الدول النامية)

عشر وقلبت النظام الملكي الى نظرام جمهورى (١) أما إذا كان هدف
الحركة الثورية هو مجرد تغيير أشخاص القائمين بمهام الحكم « أو مجرد
استئثار الحاكم وحده بالسلطة أو الزيادة من حدود سلطته في غير اتباع
للأساليب أو الشروط القانونية فإن هذا يعد « انقلابا » ، ذلك كان شأن
الانقلاب الذى قام به نابليون سنة ١٧٩٩ ونابليون الثالث سنة ١٨٥١
إذا ألغى كل منهما الدستور وأنشأ دستورا جيدا هيا له الاستئثار
بالسلطة ، وكما كان شأن رئيس جمهورية ينتخب (طبقا للدستور) لمدة
أربع سنوات ولكنه يعهد الى اعلان نفسه رئيسا مدى عشر سنوات أو
مدى الحياة ، وكما هو شأن رئيس دولة تقف للمارضة البرلمانية في وجهه
مشروع من مشروعات القوانين التى يريد بها فيعهد ذلك الرئيس الى اصدار
مرسوم متضمنا ذلك المشروع مسبغا عليه صفة القانون ، في غير اتباع
لأحكام الدستور .

يتبين مما تقدم أن حركة ثورية يقوم بها للشعب تعد « انقلابا » إذا
كان هدفها هو مجرد تغيير شخصية الحكام أو مجرد تأييد مطالب
بالعرش من أجل أن يصبح ملكا .

ويجدر بنا هنا أن نكرر ما سبق لنا فكره (في كتابنا أزمة الانظمة
الديموقراطية) تفصيلا من أن تأييد الشعب لنظام دكتاتورى لا ينزع عنه
صفة الدكتاتورية .

ومما يجدر بنا هنا أن نوجه اليه الانتظار أنه كثيرا ما تستعمل كلمة
« والثورة » بمعنى واسع بحيث تشمل « الانقلاب » أيضا ، فنجد الفقهاء
الفرنسيين للقانون الدستورى حين يتكلمون مثلا عن النتائج القانونية

(١) نلاحظ أن بعض أساتذة الفقه الدستورى الفرنسى يطلقون على
الثورة التى تهدف الى تغيير النظام السياسى « الثورة الصغرى »
أما الثورة التى تهدف الى تغيير النظام الاجتماعى فيطلقون عليها « الثورة
الشاملة » (أو الكاملة) .

لثورة *révolution* انما يعنون أيضا « بالثورة » ما يطلق عليه الانقلاب . فهذه التفرقة في التعريف بين الثورة والانقلاب ليست ذات أهمية من الناحية العملية : ومع ذلك فانه يلاحظ ان أصحاب الانقلابات يفضلون عادة أن يستعملوا كلمة « الثورة » لوصف الانقلاب الذي قاموا به ، كما كان شأن اسكندر ملك يوغوسلافيا قبل الحرب العالمية الأخيرة .

ولا نفوتنا أخيرا ملاحظة ان حركة ثوريه يقوم بها الجيش لمجرد تغيير رجال الحكم اللذين يتهمون بالفساد او الاستبداد او غير ذلك من المبررات ، وبذلك تعد « انقلابا » طبقا للتعريفين اللذين سبق لنا ذكرهما . ثم بعد ذلك تتغير أهداف الحركة الثورية فاذا بها تعمل على تغيير النظام السياسي أو النظام الاجتماعي أو النظامين معاً وبذلك تعد « ثورة » . وظاهرة تحول الثورة عن أهدافها الأولى التي قامت من أجلها واتجاهها الى اعتناق أهداف جديدة هي ظاهرة معروفة عن كثير من الانقلابات والثورات (وسوف نعرض للكلام عنها فيما بعد بغير القليل من التفصيل) (١) .

للخلاصة - انما سنستعمل كلمة « ثورة » - كما يستعملها الاساتذة الفرنسيون - بمعناها اللام الواسع الذي يشمل ايضا ما يسمى « بالانقلاب » .

تجهيد : سنعالج في النقاط التالية بحث اهم المسائل والمشاكل المتعلقة بالثورات والانقلابات في الدول النامية ، فمعالج (اولا) دراسة اهم خصائصها (ثانيا) اسبابها ومبرراتها (ثالثا) نتائجها ، ونظام للحكم الجديد

(١) مما تجدر ملاحظته ان التسمية *Coup d'Etat* التي تترجم بكلمة لثقلاب لنما عرفت منذ ان قام نابليون بالثقلاب عام ١٧٩٩ ، ونابليون للثالث عام ١٨٥١ في فرنسا . ومنذ ذلك الحين استقرت هذه للتسمية في اللغة الفرنسية وانتقلت كما هي (أي بكلماتها الفرنسية) الى للغة الانجليزية والى كثير من اللغات الانجليزية الاخرى ، أي دون ان تترجم الى تلك اللغات .

الذى تقيمه للثورة (أو الانقلاب) لدى نجاحها ، (رابعا) أنواعها
(خامسا) تغير اتجاه الثورات (وتغير زعمائها) .
يجدر بنا أولا أن نوجه الانتظار الى أن إفريقيا دخلت عصر الانقلابات
منذ أواسط الستينيات (١) .

وفينا يلي أهم تلك الخصائص :

أولا : كثرة الانقلابات - لننا إذا رجعنا مثلا الى ما حدث من انقلابات
في إفريقيا السوداء فيما بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٨ فأننا نجد أنها
بلغت الثلاثين (أى نحو انقلابين في العام للولد) . ثم لننا يجب
الانتقصر على حساب الانقلابات الناجحة ، بل يجب كذلك ألا ننسى الانقلابات
لفاشله التي ينسأها الناس عادة لأنها لم تصل الى أهدافها .

وفي غانا حدث في آخر عام ١٩٨١ خامس لقلب عسكري بها منذ حصولها
على الاستقلال في عام ١٩٥٨ ، أى في مدى عاما (٢) .

ويلاحظ أن هذه الانقلابات تحدث أحيانا في دول تبدو مستقرة في ظاهرها
لا سيما الدول الملكية مثل الحبشه ، ومع ذلك فقد خلع الاميراطور من العرش
عام ١٩٦٠ على أيدي جماعة من الحننيين والعسكريين ، ومثل ملك المغرب الذى

(١) جونيبيك Gonidre (الاستاذ بجامعة باريس) :
« الأنظمة السياسية الإفريقية » (الطبعة الثانية بباريس عام ١٩٧٨ ص ٣٦١ -
يلاحظ أن الاستاذ المؤلف يذكر ما نصه : « منذ ما يزيد عن عشر سنوات دخلت
إفريقيا في عصر الانقلابات » ، فإذا نحن عرفنا أن مؤلفه هذا طبع عام ١٩٧٨
تربق على ذلك أن ذلك العصر انما بدأ في أواسط الستينيات كما ذكرنا .

(٢) ذلك مما أذاعته وكالات الأنباء من أنرا (عاصمة غانا) في ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٨١ ونشرته صحيفة الإهرام في عددها الصادر في أول يناير ١٩٨٢
(بالصفحة الرابعة) : وقد ذكرت وكالات الأنباء هذه أن قائد الانقلاب
هو للفتنانت جبرى رولينجز وهو الذى قاد الانقلاب ضد الحكومة
للسكرية في غانا في يونيو ١٩٧٩ .

كان - رغم صبغته للقدسه في عين أمالي الغرب - موضع محاولات لاستطائه عن العرش في أعوام ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ . (١) .

وكذلك الشأن في دول امريكا الجنوبية ، فهي - رغم لقتباسها من للولايات المتحدة نظامها السياسي للرئاسي ، (ماعد كوبا وارجواي) اعتقادا منها بأنه يكفل لها الاستقرار ، فاننا نجد تلك الدول (ومى تعد من للدول

(١) جونيك : « الانظمة السياسية الافريقية » طبعة باريس ١٩٧٨
(المرجع السابق) (ص ٢٦١ ، ٢٦٢) حيث يضيف الى ما تقدم قوله :

اننا اذا أضفنا الى ما تقدم تلك الانقلابات التي لم يستطع أصحابها الاستيلاء على الحكم لتدخل جيوش دولة الاحتلال للقدومه (كما كان الشأن في تشاد) قبل التدخل الليبي) وفي جابون والكامرون وغيرها ، وكذلك اذا أضفنا تلك الانقلابات التي قضي على شروع فيها قبل أن تظهر الى الوجود نتيجة للقبض على أصحابها ، فانه يتبين أن الانقلابات ومحاولات الانقلاب كثيرة الحوث الى حد كبير - ثم يضيف : « وهناك بعض دول تحدث بها انقلابات ناجحه واحتفظت برئيسها ذاته منذ حظيت بالاستقلال .

= وراجع للاستاذ لافروف Lavroff (نائب رئيس جامعة برردو بفرنسا) مؤلف عن « الانظمة السياسي في افريقيا السوداء » طبعة ١٩٧٦ بباريس (المرجع السابق) الجزء الاول ص ٢٦ حيث يذكر ان المرة الاولى التي حدثت فيها حركة انقلابية عسكرية في الدول الافريقية (التي تحررت من الاستعمار الفرنسي) كانت في ١٣ يناير ١٩٦٣ في توجو وتد قام بها بعض ضباط الصف ومنذ ذلك الحين تولت وتعدت الحركات الانقلابية العسكرية في دول افريقيا السوداء ، ولقد شملت تلك الحركة غالبية دول المستعمرات الفرنسية السابقة . ولا نجد دولا نجت من تلك الحركات الانقلابية العسكرية سوى الكامرون وساحل العاج وغينيا ، وموريتانيا - ونلاحظ أن موريتانيا حدثت بها حركة انقلابية في السنين الآخريتين (سنة ١٩٨٠ فيما أذكر) ، كما يلاحظ أن للمغال حدثت بها بها حركة انقلابية عام ١٩٦٢ تلم بها رئيس الوزراء ضد سنجور ولكنها فشلت ، وظل سنجور رئيسا للجمهورية الى أن استقال آخر عام ١٩٨٠ .

النامية) تنتقل ما بين الدكتاتوريه والفضى والانتخابات (١) .

ثانياً الانقلابات العسكرية - يقوم بالانقلابات عادة - لا سيما في الدول النامية - عسكريون ، وهذه ظاهرة عرفت منذ أقدم عصور التاريخ .

على أن هنالك انقلابات قام بها مدنيون ، مثل ذلك الانقلاب الذى حدث في داهومي عام ١٩٦٤ حيث قامت بالانقلاب جمعية يطلق عليها « جمعية الشعب » مكونه من بعض أعضاء المجلس النيابي وبعض رجال الحكومة وبعض النقابات وغيرها ، على أن الجيش استطاع أن يتولى الحكم بعد مضي عام . وتعد لانقلابات التي قام بها مدنيون من الامور النادرة . على أن الانقلابات التي قام بها مدنيون دون تاييد من الجيش لم يكن لها عادة نصيب من النجاح ، وهذه الملاحظة صحيحة كذلك بالنسبة للانقلابات التي قام بها زعماء القبائل (كما حدث في رواندا Rwanda

عامى ١٩٦٣ ، ١٩٦٤) . وتلعب الشعبية - لا سيما الطلبة والعمال - باعتبارهم أكثر العناصر ثورية دوراً محكراً في غالبية تلك الانقلابات المدنية . الخلاصة أن الانقلابات المدنية أو الثورات الشعبية لا يقدر لها أن تنجح في هذا العصر الا اذا كان للجيش يناصرها ، أو بالاقبل يقف فيها موقف الحياد ، وحياد الجيش في هذه الحالة يعد تعبيراً عن العطف على الثورة ، بل وصورة من صور الانقلاب العسكري لانه يعنى عصيان امر الحكومة بمقاومة الانقلاب المدني (٢) .

وفي ذلك يقول الدكتور جوستاف لوبون G. Le Bon (الفيلسوف الفرنسى لعلم الاجتماع) ان للثورة لا يمكن القيام بها دون مساعدة من الجيش أو - بالاقبل - دون حياده لزاماً ، ثم يقول أن النظام الملى لم يعد منتهياً في فرنسا ايان عصر للثورة حينما أعدم لويس السادس عشر ، وانما كان ذلك حينما رفضت قواته المسلحة - عن قبيل - الدفاع عنه ، ثم يضيف

(١) بارتلمى J. Barthélemy « القانون للستورى » ص
(٢) جونيك - « الانظمة السياسية الافريقية » المرجع السابق ص
٢٦٦ و ٢٦٧ .

الى ما تقدم : « ويجب الا يفوتنا ان فزعة التقليد او الحدوى الفكرية La Contagion mentale لها اثر كبير في بث روح الثورة في نفوس رجال الجيش فحين راينا مؤامرة من بعض الضباط في الجيش التركي قد نجحت في اسقاط الحكومة راينا مؤامرة مثلها عسكرية في اليونان صنعت بها مثل الذى صنع في تركيا » (١) .

ويعد الانقلاب العسكرى من الظواهر للخاصة بالمخنية - وبوجه خاص - العاصمة - فالمخينة تسيطر الى حد كبير على الميدان السياسى (٢) .

ثالثا - سهولة الانقلابات العسكرية . هذه هي الخاصية الثالثة والاخيرة من خصائص الانقلابات في الدول النامية . ذلك ما يراه بعض الاساتذة الفرنسيين الذين عكفوا على دراسة ما حدث من انقلابات عسكرية في افريقيا . ويقولون ان فيما ذكرناه عن كثرتها دليلا على سهولتها ، وحسبنا ان نتامل في السهولة التي تم بها الانقلاب العسكرى الذى اطاح بنكروما (رئيس غانا) ، والذى كان يكاد ان يكون موضع للتقديس من شعبه ، فلقد احاطت عشرون دبابة بمقره فكانت كافية لان تنجح في عزله ولنهيار نظام حكمه ، ووجدنا رجال النقابات الذين اثروا بفضلهم يرحبون بسقوطه وانتهاء نظام حكمه الدكتاتورى الذى ساءت فيه فوضى اقتصاديه ، كما وجدنا الحزب الذى كان يرأسه وكان يبل عدد أعضائه نحو المليونين ونصف من اتباعه المسلحين لم ينظم اى نوع من انواع المقاومة . ويذكر من اسباب سهولة نجاح تلك الحركات الانتقابية ان رجال الحكم لا يبدون عادة سوى مقاومة رمزية أو صورية ، وان للشعب في تلك الدول النامية للناثمة غائب - في غالبية الكبرى - عن الحياة السياسية ، فهو لا يلعب على مسرحها سوى دور **مظهرى** غير جدى .

(١) راجع للدكتور رجوستاف لوبون : « الثورة الفرنسية وبسيكولوجية الثورات »
Le Révolution Française et psychologie des révolutions. éd. paris, 1925
p. 18

(٢) جونيديك (المرجع السابق) ص ٢٦٧ .

فلا يوجد في الواقع سوى جزء صغير من الشعب هو الذي يعنى بالحياة السياسية ويهتم بسيادة القانون (١) .

الاسباب

أولا - الفساد - وهو يذكر في مقدمة اسباب الثورات الانتقالات ، والفساد (كما تدعى) قرين الاستبداد ، على ان للشعوب تحتل احيانا الاستبداد (أو النظام الدكتاتوري) حين تبرره أو تقرضه أحيانا بعض الضرورات ، بل ان للشعوب ترحب أحيانا بقيام دكتاتور وتصفه بالمتقذ *le sauveur* الذى ينقذها من حالة فوضى أو من فشل نظام للحكم . ولكن الشعوب لا تحتل الفساد اذا ساد أجهزة الحكم والادارة أو سيما اذا اقترنت به احوال اقتصادية سيئة ، لا سيما اذا كان كبار الحاكمين يعيشون حياةترف ولسراف ، بينما يعيش صغار المحكومين - وهم غالبية الشعب - معيشة ضئيلة وكفاف . ذلك هو ما ذكره بعض الباحثين عن الكثيرين من رؤساء تلك الدول النامية بان « ارتفاع مستوى معيشتهم كان مذهلا ، ويذكر ذلك بوجه خاص عن نكروما (رئيس غانا السابق) وعن رئيس ليبيريا الذى فاق زميله نكروما في ميدان حياة اللذخ والترف حيث أنه أعد قصرًا فخما للاقامة فيه أنفق عليه (من أموال الدولة) ستة دليارات من ألفرنك^١ رئيسي التعيم (٢) .

ونجد بعض قادة الانتابات في بعض تلك الدول يصرحون بأن مهمتهم

(١) جونيدك Yonidec (المرجع السابق) ص ٢٦٤ ، ٢٦٧
ورلج لافروف Lavrooff جزء الاول (طبعة باريس ١٩٧٦) ص ٣٨ و ٣٩ .

(٢) رلج بحثا للكاتب ولیم فريد لاند منشور في كتاب « الاشتراكية الافريقية » ، (المرجع السابق) ص ٤١ - ولزيادة التفصيل رلج ما سبق أن كتبناه في هذه النبعة (رقم ٤ تحت عنوان : « الاستبداد والفساد ») ص ٤٣ وما بعدها .

الاولى هي « تحرير البلاد من الفساد » ، وذلك هو ما صرح به قائد الانقلاب الذي حدث أخيراً في بنجلاديش ، وكذلك قائد لانقلاب بين حدثا في غانا أحدهما عام ١٩٧٩ ، والثاني في أوائل عام ١٩٨٢ (١) .

وفي بوليفيا (بامريكا الجنوبية) نشرت وكالات الانباء في ١٩٨٢/٥/٢٥ ان الجنرال جارسيا ميزا رئيس بوليفيا السابق الذي حارب الى الارضتين بعد انقلاب عسكري اطاح به لانه كان متهما ومعه عدد من كبار المسؤولين (بينهم ثلاثة من الوزراء السابقين) بتهريب الكوكايين من بوليفيا وللتجارة فيه ، بالإضافة الى اتهامهم بانتهاك حقوق الانسان ، ولنهم استغلوا ٥٠ مليون دولار من أموال الشعب في اجراء صفقات لحسابهم والتجارة في مواد البناء والمنتجات للزراعية والآلات للصناعية (٢) .

ثانيا - سواء الحالة الاقتصادية - وقد سبق لنا الإشارة لانيه باعتباره سببا من أسباب الفساد . حسبنا هنا ان نضيف الى ما تقدم ما يراه بعض الباحثين والفكرين من ان ثمة ارتباطا وثيقا بين التخلف - بمعنى الفقر وبين العنف (بوجه عام) (٣) .

وذلك هو ما يؤيده أحد الوزراء الأمريكيين البارزين (ماك نامارا

Mac Namara

وفي ذلك يقول للعالم الأمريكي الشهير هانتجتون (Huntington) (٤) :

(١) راجع آخر هذه النبعة (رقم ٤) عن « الاستبداد والفساد » السابق الإشارة إليها .

(٢) ذلك كان مما اذاعته وكالة الانباء ي : ب . ا . من الاباز (في بوليفيا) ونشرته صحيفة الاخبار في عدد الصادر في ١٩٨٢/٦/٢٦ (بالصفحة الثانية) .

(٣) فتقول : العنف « بوجه عام ، بمعنى العنف الذي لا يصحب الثورة أو الانقلاب فحسب بل كذلك للعنف الذي يصحب عمليات التخريب والاضطرابات

(٤) كان ذلك في كتابه Political order in changing societies ثلثا نقلا عن مؤلف الأستاذ جوفينك (المرجع السابق) ص ٢٥٨ .

• إذا كان عدم الاستقرار يبدو في البلاد لفترة فإن ذلك لا يرجع إلى فقر تلك البلاد ، إنما يرجع إلى أن تلك البلاد تحاول أن تكون غنية ، - ولذلك يرى البعض أن العلاج أو الوسيلة لوضع حد لنزعة الالتجاء إلى العنف إنما هو العمل على الارتقاء بالدول النامية إلى مستوى المجتمعات المتقدمة للصناعة .

والصواب - فيما يراه البعض - من أن أسباب الالتجاء إلى العنف كثير تعددها ، مختلف علاجها ، لذلك يجب في كل حالة للبحث عن أسبابها وبخاصة عن السبب المباشر ذي الأثر الأكبر (١) .

ثالثا : نظام سيرة الحكم • الواقع أن هذا السبب وثيق الصلة بالسببين اللذين سبقتا الإشارة إليهما (في الفقرتين السابقتين : أولا ، وثانيا) وهما : « الفساد » و « سوء الحالة الاقتصادية » ففى كثير من الحالات نجده سببا لكل منهما ، كما أن الفساد من مظاهره وأسبابه سوء سير نظام الحكم ، أو أن رجال الحكم يتجهون سياسة تتعارض مع مصالح الشعب ، وهذا هو ما أعلنه الرئيس بومدين (في حديث له مع مندوب صحيفة الأهرام عام ١٩٦٥) وذلك في مجال تبرير الحركة التي قام بها للاستيلاء على السلطة (٢) .

على أننا نرى عدم الأخذ دائما بالأسباب التي يعلنها قادة الانقلابات العسكرية تبريرا لحركتهم الثورية ، فكثيرا ما تنطوى على المبالغة أو على تزييف الحقائق ، من أجل اجتذاب الجماهير إلى جانبهم .

رابعا : الصراع الطبقي : إذا كانت الغالبية الكبرى من الشعب - في

(١) جونيك : « الأنظمة السياسية الإفريقية » ، (المرجع السابق) ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٢) جونيك ص ٢٥٩ .

وهناك أسباب أخرى كثيرة تؤدي إلى سوء سير أداة الحكم ، وبيانها وشرحها تفصيلا مما يخرج عن نطاق بحثنا هنا . وقد تكلمنا عنها تفصيلا في كتابنا « أزمة الأنظمة الديمقراطية » (الطبعة الثانية عام ١٩٦٤) الناشر « منشأة المعارف » بالاسكندرية .

الدول النامية - لا تعنى عناية جدية بسير اداة الحكم فاننا يجب ان نبحث عن تفسير الانقلابات في دائرة ذلك للجزء الصغير من الشعب الذى نجد لديه تلك العناية الجدية والذى نجده في المدن لاسيما في العاصمة - فهذا الصراع الطبقي انما نجده في المدن ، ونجده بين الطبقة العاملة من ناحية والبرجوازية أو البورجوازية الصغيرة من ناحية أخرى ، وهذه البورجوازية الصغيرة هي التي تتبوا عادة مراكز الحكم ، فاذا وقعت الطبقة العاملة موقفا معاديا لحكومة يؤيدها للجيش فانها ستصاب حتما بالفشل (كما حدث في السنغال ما بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩) ، وبالعكس اذا كانت الطبقة العاملة مؤيدة من الجيش في صراعها فان النجاح مكفول لها ، كما حدث في الكونغو بوزافيل عام ١٩٦٣ - وقد يحدث أن يتدخل الجيش للحيلولة دون أن تحرز الطبقة العاملة نفوذا ولما من حيث السيطرة على ادارة شؤون الحكم ، فيتدخل الجيش لكفالة المحافظة على الأمن الذي تهدده الفوضى (كما حدث في فولتا العليا وفي توجو عام ١٩٦٦ ، وفي مدغشقر في ١٩٧٥ ، وفي الحبشة عام ١٩٧٤) (١) .

خامسا : الصراع على السلطة : وقد يكون الانقلاب نتيجة صراع على السلطة وما تاتى به من المزايا ، وتعد داهومي خير مثال للنوع من الانقلابات فقد شهدنا أحيانا انقلابات في ذلك البلد كانت نتيجة المنافسة بين ثلاثة من قواد الجيش ، كما شهدنا صراعات من ذلك النوع بين أعضاء طبقة البورجوازية أو البورجوازية الصغيرة ذاتها (أى داخل ميدانها) (٢) .

سادسا : الصراع من أجل المصالح الاقتصادية : يذكر مثالا للانقلاب الذى يحدث من أجل المصلحة الاقتصادية ذلك الانقلاب الذى حدث في غانا ضد نكروما - فمنذ عام ١٩٦١ انتهج نكروما سياسة تستند الى المثقفين اليساريين - اضرت بمصالح البورجوازية الغانية (المحلية) والبورجوازية الأجنبية التي ارتبطت بمصالحها مع مصالح البورجوازية المحلية ، التي قامت

(١) جونييك (المرجع السابق) ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ ،
(٢) ، (٣) جونييك (المرجع السابق) ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

بحركة انقلابية عسكرية تحت ستار الادعاء بمصاد الحكم وسوء الأحوال الاقتصادية وانتهاك الحريات لاختفاء الأسباب الحقيقية الخاصة بالمصالح الاقتصادية .

ملحوظة ختامية : يجدر بنا قبل أن نختم هذه النشرة أن نوجه الأنظار إلى أن العسكريين الذين يقومون بالانقلابات لم يكونوا دائما يريجون تولي سلطة الحكم بعد نجاح الانقلاب ولكن بعض الأحداث أو الظروف هي التي كانت تدفعهم دفعا وترفعهم رفعا إلى اعتلاء كرسي الحكم ، وإن كان يلاحظ أحيانا أنهم بعد أن يظلوا فوقها زمنا تنزع نفوسهم إلى أن يستظلوا بسمائها أبدا ، فقديمًا قال عالم النفس النمساوي أدلر Adler : أن غريزة حب السلطة أقوى غرائز النفس البشرية (١) .

فمصر الانقلابات العسكرية الذي سبقت لنا الإشارة إليه في أفريقيا والذي حدث فيه نحو ثلاثين انقلابا في فترة لا تتجاوز الخمس عشرة من السنين (فيما بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٨) يذكر أنه حدث في إحدى الدول الإفريقية التي كانت مستعمرة فرنسية ثم تحررت (وهي توجد اذ قامت بها حركة ثورية لثورية عام ١٩٦٣ على يد بعض من ضباط الصف (أي عسكريين برتبة صف ضباط) ، هؤلاء لا يمكن بداهة أن يفكرؤا في تولي مهام الحكم وكثيرا ما كانت تحدث اضطرابات يقوم بها مدنيون يسقطون حكومات مدنية كما حدث في داهومي في ٢٨ أكتوبر ١٩٦٣ ، فإمام اضطرابات شعبية استمرت طويلا وتلبية لنداء النقابات المالية التي كانت أعلنت الاضراب قام الكولونيل سوجلو Soglo بإعلان تولي الجيش للسلطة وإقامته حكومة برئاسته ، فقد كانت مطالب العمال هي أساس تلك الأزمة وذلك الاضراب الذي صاحبه الاضطرابات التي أحدثت

(١) مكرر (المرجع السابق) ص ٢٧٧ حيث يذكر المؤلف ما نصه : « ولقد يحدث أن يطيب للمسكريين طول البقاء على كرسي الحكم ، فما كان في نظرهم ذا صبغة مؤقتة تنقلب إلى صبغة أبدية (كما حدث في تونس وأوغندا) ومن أجل ذلك يضعون دستورًا جديدًا » « دلثما » على حد تعبيرهم كما حدث في زائير وأنجزلتر .

• بدورها لارتباكها في سير اداة الحكم والادارة (١) •

وقد دعت النقابات المعالية لنجيش لتولى السلطة لأنه لم تكن هناك
هيئة اخرى منظمة تستطيع ان تتولاها ، ولأنه كان يخشى أن تؤدي تلك
الاضطرابات الى قيام حرب أهلية بين مختلف الطوائف التي تتكلم لغات
مختلفة (٢) •

هنالك في الدول النامية نجد للانقلابات نتائج قانونية ، واخرى
سياسية ، وثالثة اجتماعية - اقتصادية (٣) •

اولا : النتائج القانونية :

- (١) سنجد - فيما يتعلق بالدستور - ان النتائج تختلف في الواقع ،
ففي بعض الحالات يلغى الدستور بقرار يصدر من اصحاب الحركة الانقلابية ،
كما كان الشأن في جمهورية افريقيا الوسطى حيث قام الكولونيل بوكاسا
والذي الدستور كما حل الهيئة النيابية ، ومن اجل اعضاء الصيغة الشرعية

(١) لافروف Lavroff (المرجع السابق) للجزء الأول ص ٢٦ - ٢٩
حيث يذكر ان هذه الحركة الانقلابية جرت أحداثها في الخفية ، وبوجه خاص
في مدينة Cotonne) وهي ميناء مامة على المحيط الأطلسي بينما كانت بقية
بقاع الدولة يبدو عليها الهدوء •

(٢) لافروف (المرجع السابق) للجزء الأول ص ٢٩ ، ٣٠ حيث يقول :
ان احد رجال الجيش Alley عبر تعبيرا ظريفا عن هذه الحقيقة حيث قال :
« انكم الزعتم للجيش بدخول الميدان السياسي فهو يزاول العمل السياسي
كارها ومكرها ونحن لا نرجو الا ان تعجلوا بتسوية مشاكلكم فقد تعب للجيش
من عمله السياسي وهو يأمل العودة الى مكانه الطبيعي الأصلي » •

(٣) لاحظنا ان علماء القانون الدستوري الفرنسيين المحدثين يتكلمون
عن الحركات الثورية في الدول النامية يستعملون كلمة Coup d'Etat الانقلاب ،
لا كلمة الثورة révolution ويبدو ان مرد ذلك الى انها عادة حركات عسكرية ،
وبما أننا في هذا الموضوع لنما ننقل عنهم فسوف نحذو حذوهم •

على ذلك الإلغاء وهذا الحل صدر بذلك مرسوم من رئيس الدولة .

- (ب) - وفي بعض حالات أخرى يكتفى بإيقاف الدستور كما حدث في فولتا العليا حيث أوقف في ٥ يناير ١٩٦٦ دستور ١٩٦٠ ، وفي نوفمبر ١٩٧٧ وضع دستور جديد والواقع أنه لا يوجد دستور كتب عليه الإيقاف ثم كتبت له العودة ، بحيث أصبح إيقاف الدستور أو « وضعه في الفريجينير » على حد التعبير الطريف لبعض الكتاب يعني الموت (أى الإلغاء) بالنسبة للدستور .
- (ج) - وفي حالة ثالثة نجد للدستور يلغى - أو يوقف - جزئيا ، كما حدث في نيجيريا (١) .

ثانيا : النتائج السياسية :

أكثر هذه النتائج ظهورا هو تبوؤ حكام جدد لكراسي الحكم ، ونجد عادة للمصريين دورا ولجبا في ميزان سلطة الحكم ، على أن السلطة تتحول بعد فترة غير قصيرة إلى أن تكون سلطة مدنية . ولقد كان هذا هو هدف دستور ١٩٧٦ في الجزائر ، على أن رئيس الدولة ظل في منصبه بناء على استفتاء شعبي ، ثم أنه احتفظ بسلطات هامة (طبقا للمواد ١١١ ، ١١٩ ، ١٢٠ من الدستور) أخصها حق تعيين رئيس الوزراء والوزراء ، وسلطات استثنائية ثم أن الحكومة غير مسئولة أمام الهيئة النيابية . على أن للجيش قد جعل له مكان خاص باعتباره « حامى الثورة » أو « أداة الثورة » (المادة ٨٢ من الدستور) .

وفي نيجيريا نجد المجلس العسكري العالى مكونا من عسكريين ويحز كل سلطات الحكم بما فيها للسلطة التأسيسية (سلطة وضع دستور أو تعديله) . أما مجلس الوزراء فهو لا يملك سوى السلطات التي يفوضها إليه المجلس العسكري العالى . أما للسلطات الهامة (التي تتعلق بالسياسة

(١) ، (٢) جونيوك : « الأنظمة السياسية الأفريقية » الطبعة الثانية بباريس عام ١٩٧٨ (المرجع السابق) ص ٢٧٤ - ٢٧٨ .
وراجع لافروف : الجزء الأول (المرجع السابق) ص ٧٢ .

العامة) وللتعيينات في الوظائف الكبرى وعقد المعاهدات والمتصلة بالدفاع والأمن) فهي من اختصاص المجلس العسكري العالي .

مدة تولى العسكريين للحكم : تبجو عادة انها فترة مؤقتة ، ففي نيجيريا حددت نهايتها بعام ١٩٧٦ . فرجال الحكم العسكريون يبررون حركتهم الانتقالية بما يكون هنالك من فساد وركود اقتصادي وفوضى واضطرابات ، ولذلك نجدهم يؤكدون عادة أنهم فور انتهائهم من مهمة التطهير فانهم سيسلمون مقاليد الحكم الى المدنيين .

على انه قد بحث - كما قدمنا - أن تطيب للعسكريين لطانة مدة بقائهم في الحكم بحيث نجد أن ما كان في حسابهم أمرا مؤقتا يصبح في الواقع أمرا مؤبدا . الواقع أن العسكريين - فيما يبدو - يعملون الى التدخل في الميدان السياسي تدخلا جديا بحيث لا يتركوا السلطة في أيدي المدنيين الا لفترة مؤقتة ، ومما يثبت ذلك ما حدث في السودان وغانا وداوموي وفولتا العليا .

ونلاحظ لديهم بوجه عام اتجاها عدائيا نحو الهيئات النيابية التشريعية (البرلمانات) ، بحيث لا يزول ذلك العداء الا بانضمام الهيئة النيابية الى أصحاب الحركة الانتقالية (وهم رجال الحكم الجدد) كما حدث في الكونغو - كينشاسا حيث رأينا أعضاء البرلمان جميعا يبعون مولفتهم على الحركة الانتقالية التي قام بها موبوتو في اليوم التالي لقيامها ، على انه لم تكف تنقضي على ذلك بضعة ايام حتى قضى موبوتو على ذلك البرلمان ، لذ تولى هو اعباء السلطة التشريعية !! ونلاحظ أن تلك الهيئات النيابية تتبع عادة طريق اللوام مع قادة الحركات الانتقالية .

وكما أن العسكريين - أدى توليهم الحكم - يبدون العداء نحو الهيئات النيابية التشريعية فهم كذلك يبدون انعداء نحو الأحزاب السياسية ، فهم يعملون الى مزولة السلطة بدونها (أي بدون أحزاب) ، فقد كانوا يحذون الأحزاب هي المسؤولة عن عجز الحكومات السابقة ، على أنهم سرعان ما يتبينون الحاجة الى هيئة تعمل على تحريك الشعب وعلى أن تكون بمثابة حلقة اتصال به ، أي الحاجة الى حزب ، ولو أنهم يعملون عادة الى

عدم تسميته حزبا فالأنظمة العسكرية يظهرها اصحابها على أنها هي وحدها التي تمثل الوحدة القومية . وهناك ميزة لتحريم الأحزاب بالنسبة لرجال الحكم وهي أنها تمنع وجود مراكز تجمع لرجال المعارضة لنظام الحكم (١) .

ثم أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار نزعة العسكريين الى إهمال النصوص القانونية فهم يعرفون أن للشعوب - في الدول النامية - لا تحفل بأمر سيادة القانون ، وأن جزءا صغيرا من الشعب هو الذي يعنى بشئون الحكم ، وأن غالبية الشعب ليس لهم من التكوين السياسي سوى قدر قليل .

ثم أن المستور ينظر اليه في الغالب باعتباره شيئا صوريا *fiction* حيث أنه كثيرا ما تنتهك نصوصه .

نزعة دكتاتورية : مما تقدم تتبين تلك النزعة الدكتاتورية لحكومات الثورات والانقلابات ، والواقع أن تلك النزعة لدكتاتورية هي من طبيعة للحكومات الثورية حتى ولو كانت الحركة الثورية قد قامت من أجل الديمقراطية والحرية . فحكومة الثورة يطلق عليها علماء الفقه الدستوري « الحكومة الواقعية *gouvernement de fait* » ويطلق عليها أحيانا « الحكومة المؤقتة » *gouvernement provisoire* وقد سميت كذلك لأنها لا تتلقى عادة تفويضا شرعيا وإنما تستمد سلطتها من الواقع ، فأغلب الحكومات التي تقوم نتيجة لحركات ثورية هي حكومات واقعية ، وذلك لأن رجال الحكم - كما قلنا - لم يتخلوه بعد اتباع الاجراءات والأوضاع التي نص عليها الدستور ، وإذا كان تكوين تلك الحكومات يتم - كما ذكرنا - في غير اتباع للأوضاع والشروط التي قررها الدستور ، فإنها كذلك من ناحية أخرى لا يزال فيها الحكام سلطتهم طبقا لتلك الشروط والأوضاع التي قررها الدستور والقوانين .

وهي تتولى السلطة مؤقتا الى حين عودة النظام النيابي بعد وضع الدستور ، أما في حالة انتخاب جمعية نيابية تأسيسية لوضع دستور ، فإن تلك الحكومة الواقعية (حكومة الثورة) تسلم ما بايديها من السلطة الى الجمعية التأسيسية .

والظاهرة المميزة لحكومة الثورة (أو للحكومة للوطنية) - كما يقول عالم القانون الدستوري الكبير بيريو Burdeau - هي أنها تتخذ دائما صورة نظام دكتاتوري ولماذا كان هذا ؟ - ذلك لأن هنالك عدة ظروف تفرض تلك الصيغة الدكتاتورية . في مقدمة تلك للظروف والضرورت تذكر خشية رجال الثورات من حدوث حركة ثورية مضادة *la contre révolution* ، إذ إن للثورات أو الانقلابات تطيح عادة بحكام وبأنظمة سياسية ، وأحيانا تطيح كذلك بأنظمة إجتماعية - إقتصادية ، مما يترتب على ذلك كله الاضرار بمصالح بعض العائلات ، ثم لن عوامل الغيرة والحسد وشهوة السلطة تلعب كذلك كذلك دورا كبيرا - كما يقول فيلسوف علم الاجتماع الدكتور جوستاف لوبون - في عصور الثورات . فضلا عن ذلك فإنه يسود الأمل - كما يقول الأستاذ الكبير بيريو - بأن الإصلاحات الجديدة (التي تريد حكومة الثورة إخالها) يفقد أمر تحقيقها أكثر يسرا وسهولة لو أننا جمعنا إلى سرعة إصدار القرارات سرعة التنفيذ (١) .

انهيار : إن السياسة التي اتبعتها الحكومات العسكرية - كما يقول الأستاذ لانروف - في غالبية الدول الأفريقية أدت إلى انهيار سياسي *décadence politique* ، إزولتها للحكم الدكتاتوري . حتى في الدول التي كانت ذات نظام دستوري فقد كانت توضع في يد الرئيس سلطات واسعة ، ومن الوجهة العملية لم يكن هنالك من يشاركه سلطاته ، ولم تكن هنالك رقابة من المحكومين على رجال الحكم ، ولم تكن الانتخابات كافية لكفالة الصيغة الديمقراطية لنظام الحكم ، فالصيغة الديمقراطية لا تتحقق إلا بمزولة المحكومين للرقابة على الحكام ، لذلك فإنه يصح القول بأن قليلا من الدول الأفريقية عرفت الديمقراطية (١) .

(١) لزيادة للتفصيل يرجع كتابنا « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » ، الطبعة الخامسة ١٩٧٤/١٩٧٥ ص ٨٠ وما بعدها .
وكتابنا « الفصل في القانون الدستوري » ، الجزء الأول : الطبعة الأولى ١٩٥٢ ص ١٢٦ وما بعدها .
(م ٧ - أنظمة الحكم في الدول النامية)

ثالثا : النتائج الاجتماعية والاقتصادية :

لن الأوضاع تختلف من دولة لأخرى ، على أننا نستطيع مع ذلك أن نقسم للتجارب المختلفة لى أنواع أربعة •

١ - ففى بعض للحالات نجد للجيش أداة للرجعية ، لذ أننا نجد للحركة الانقلابية أحيانا تشمل التحول عن النظام الاشتراكي والمودة الى النظام الراسمالى والى اعادة الأوضاع الملائمة لسيطرة نفوذ دولة الاستعمار القديم وبالتالي الى الاعتماد على الأجنبى والى لتفصار البورجوازية التى اضرت بها سياسة رئيس مثل نكروما فى غينيا التى يعتبر فيها انقلاب العسكريين ضد نكروما خير مثال لهذا النوع •

٢ - وفى بعض الحالات نجد تدخل العسكريين لنما يهدف الى اترار استقلال للدولة لزاء الأجنبى ، فالحركة الثورية هنا ذات صيغة وطنية ، أى انها كذلك بل وقبل ذلك ذات صفة سياسية (الى جانب الصبغة الاجتماعية والاقتصادية) • وتعد الجزائر خير مثال لذلك النوع ، فسياسة الدولة - سواء كانت الخارجية أو الداخلية تتلخص فى اتخاذ مواقف وطنية ، فالاشتراكية لديهم ما هى فى الواقع سوى راسمالية للدولة وبعبارة أداة لتحقيق الاقتصاد الوطنى (١) •

٣ - وهناك نوع ثالث من الانقلابات العسكرية التى تعمل على تثبيت الأنظمة الاجتماعية - الاقتصادية وليدة عهد الاستعمار • للواقع أن الكثير من الانقلابات تنقسم الى هذا النوع ، حتى ولو كانت تصريحات أصحابها تنصم بطابع النزعة للتقدمية • لن دورهم التاريخى هو فتح الباب أمام الطبقة البورجوازية والبورجوازية الصغيرة •

٤ - وأخيرا نجد الانقلابات العسكرية ذات أهداف يسارية ، كما كان

(١) جويندك (المرجع السابق) ص ٢٨٠ - ويضيف المؤلف الى مثال للجزائر انقلاب ليبيا •

شأن الصومال والكونغو وبنين Bénin فقد اختارت الاشتراكية العلمية
(أى الماركسية) (١) .

ظاهرة تغير أو تطور أهداف الحكم وسياسته في عهود الثورات :

هذه ظاهرة طبيعية تخضع لها منذ القدم جميع الثورات والانقلابات
حتى اثورات الكبرى في الدول المتقدمة . أما في الدول النامية فحسبنا أن
نشير الى ذلك التطور الذى لوحظ في سياسة الحزب الواحد للحاكم ، ففي
بداية عهده تسيطر عليه الروح والمعايير الثورية اذ نجد لديه روحا حرة و نزعة
الى للتسامح مع المعارضة وكفالة حرية للتعبير عن آرائها ، ثم بعد حين من
الزمان ، بعد أن يستقر في مقاعد الحكم مقامه . وتثبت نشوة السلطة برؤوس
ونفوس قادته وزعمائه تنفرد روح الثورة فيهم فينقلبون الى الأخذ بسياسة
الشدة وعدم للتسامح مع معارضيههم (٢) .

ونشير كذلك الى ما لوحظ من تحول نكروما من لتباع سياسة اشتراكية
معتدلة الى الأخذ باشتراكية ماركسية (٣) .

وتفسيرا لهذا التطور أو التحول في سياسة نكروما نستطيع أن نقول أن
نكروما كان في الواقع ماركسيا ، اعتنق للماركسية منذ عهد دراسته - لبنان
صباه - في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تأثر ببعض زملائه في الدراسة .

(١) جونيغ (المرجع السابق) ص ٢٨١ و ٢٨٢ .

(٢) راجع « الثورة ومشاكل الحكم في افريقيا » للدكتور محمد محمود ربيع

(المرجع للسابق) ص ٧٥ و ٧٦ .

(٣) « الاشتراكية الافريقية » ترجمة للدكتور راشد البراوى (المرجع

السابق) ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

ذلك هو ما ذكره نكروما في خطاب التآه بحماس شديد بمناسبة وضعه
حجر الأساس للمعهد الايدلوجى للجحيد في وبنيا في ١٨ فبراير ١٩٦١ .
ويستند المؤلف كمرجع

ولكنه حين تولي مقاليد الحكم في بلاده لم يكن لدى شعبه في غانا - كما هو شأن الغالبية العظمى من الشعوب الأفريقية - كما قدمنا - استعداد لاعتناق الماركسية لأنها لا تتفق مع عقائدهم ولا مع تقاليدهم ولا ظروف بيئتهم . فلما استتب أمر الحكم لتكروما وبلغ من أعماق نفوس الشعب مكانه ، وعلا في أعينهم مقامه حتى بلغ لديهم حد للتقديس سرى فيه الاعتقاد أن بمقدوره أن يحول للشعب إلى اعتناق المذهب الذي كان قد تحول إليه (١) .

(١) راجع في كتابنا هذا موضوع : « موقف الاشتراكية الأفريقية من الماركسية » تحت عنوان النبعة رقم ٥ : « الاتجاه الاشتراكي - الاشتراكية الأفريقية » ص ٥١ وما بعدها .

الانتخابات والاستفتاءات

الانتخابات والاستفتاءات :

تمهيد : يعد الانتخاب والاستفتاء - من وجهة النظر الدستورية -
الأداتين المبرتين عن سيادة الشعب وعن إرادته .

الفرقة بين الانتخاب والاستفتاء الشعبي referendum ، والاستفتاء
الشعبي الشخصي (أو البليغة) Plebiscite

(أ) يقصد بالاستفتاء الشعبي عرض موضوع معين على الشعب (أي
على الأفراد المتمتعين بحق الانتخاب) وهذا الموضوع هو عادة مشروع قانون
أو مشروع دستور أو معاهدة (وكثير من المماهلات يشترط لإبرامها صدور
قانون) ، أو تقرير المصير (بالنسبة للمستعمرات) ، أو أحد التصرفات
الهامة التي تتخذها الحكومة .

(ب) أما في حالة الانتخاب فإن الناخب يختار شخصا (بين بضعة
مرشحين متنافسين ، أو يختار أكثر من شخص في حالة الأخذ بنظام الانتخاب
بالقائمة .

(ج) أما الاستفتاء الشعبي الشخصي (أو البليغة) فهو - كما عرف
في البلاد الغربية ، وفي البلاد الشرقية - له صورتان :

الصورة الأولى : نجد فيها صاحب حركة انقلابية أو ثورية بعد نجاحها
والاستيلاء على الحكم يتقدم إلى الشعب يطلب منه إبداء رايه بالموافقة أو عدم
الموافقة عليه كرئيس للدولة وعلى نظام الحكم الجديد الذي يقدم للشعب في
صورة مشروع دستور .. وهذا الاستفتاء يتقدم به عادة إلى الشعب رجل
أحرز محبة الشعب وثقته ، أو أن الشعب يحس بشعور الحاجة لوجوده على
رأس الحكومة ، وكلا هذين الأمرين كما يقول الأستاذ لافريير *Laferrère*
(الأستاذ للسابق بكلية الحقوق ببباريس) يكفل أن تكون نتيجة الاستفتاء

الى جانب ذلك الرجل ، لاسيما ان هذا الاستفتاء يجرى عادة ابان تلك الفترة
التي تلي الحركة الانقلابية ، وهي فترة لا تكفل فيها الحريات .

والصورة الثنائية : هي التي عرفت في التاريخ لأول مرة في عهد هتلر
حيث كان يعرض على الشعب من آن لآن بعض القرارات ، والتصرفات الهامة
لكي يبدي الشعب فيها رأيه وكان هتلر يعلم مقدما انها ستكون موضع موافقة
الشعب ، وكان هتلر يهدف من وراء ذلك ان يظهر للعالم ان للشعب يؤيده (١) .

ملحوظة هامة : يجدر بنا هنا ان نوجه الأنظار الى أنه حين يتقدم شخص
للترشيح في دائرة انتخابية او حين يتقدم الحزب الحاكم بترشيح عدد معين
من المرشحين في دائرة لانتخابية كبيرة لكي يدلي الناخب بصوته بكلمة « لا »
او « نعم » ، فان هذا يعد - كما يقرر علماء الفقه الدستوري الفرنسي -
« انتخابا مزيفا » *une pseudo election* لأن الانتخاب الصحيح السليم هو
ذلك الذي يستطيع فيه الناخب ان « يختار » (choisir) بين اثنين أو أكثر من
المرشحين ، ولكنه ليس امامه في هذه الحالة « الخيار » بين المرشحين ، وانما
عليه ان « يقر » (ratifier) او « لا يقر » ترشيح مرشح ولحد قنصته
السلطات الرسمية (٢) .

اما وقد انتهينا من هذه الكلمة التمهيدية فاننا نقتل الى ذكر نبذة
عن كل من الانتخاب والاستفتاء في الدول النامية .

١ - الانتخاب :

اهم ظاهرة من الظواهر التي تميز عملية الانتخاب في الدول النامية هي
عدم جدتها بل وعدم نزاهتها التي تصل الى حد اعمال يد للتزوير في

(١) لزيادة التفصيل راجع كتابنا « أزمة الأنظمة الديمقراطية » -
للطبعة الثانية ١٩٦٣ ص ٢٠٠ - ٢٠٢ - ويلاحظ ان كلمة Plebiscite تعني
ان للناخب يعطى صوته بكلمة « لا » او « نعم » فهو بكلمة « موافق
او » « غير موافق » .

(٢) دوفرجيه : « الأنظمة السياسية والقانون الدستوري » الجزء الاول .
للطبعة السادسة عشرة . طبع بباريس ١٩٨٠ ص ٥٢٤ .

نتيجتها ، استبقاء لرجال الحكم ، وابعاداً لرجال المعارضة عنها . وقد تقدم الكلام عن ذلك بغير التليل من التفصيل (١) . وحسينا هنا ان نذكر ان الشعب - كما يقال - صاحب السيادة ، ولكن النشاط السياسى مقصور في الواقع على دائرة ضيقة من الافراد ، أو بعبارة أخرى على بعض القوى السياسية ، لا سيما في الدول للنامية . وحق الانتخاب الذى تزاوّل للسيادة الشعبية عن طريقه لا يهيئ للمواطنين القدرة على التعبير عن ارادتهم تعبيراً صحيحاً .

ونجد الساسة هناك وكذلك رجال علم السياسة يطلون أهمية كبرى على حق الانتخاب ، الى حدانهم يجطون للديموقراطية شيئاً مشابهاً له أو ان الانتخاب بمثابة جوهر لها (٢) . ولكن الواقع ان استعمال حق الانتخاب قد فقد تقريباً في تلك البلاد (النامية) مغزاه ، فهو لم يعد أداة لحداث تغيير وتناوب بين الساسة على مقاعد الحكم ، وإنما أصبح وسيلة في ايدى الحكام لبقائهم وتخليدهم *so perpétuer* على كرلى الحكم ، أو كوسيلة لتبرير شرعية استيلائهم على السلطة والاحتفاظ بها بالقوة .

فمن الشروط التى تتطلب في المرشح للانتخابات النيابية - من الناحية العملية شرط هام عام في الدول الافريقية وهو شرط الالتزام بالولاء لشخص رئيس الحزب وهو رئيس السلطة التنفيذية في الدول ذات نظام الحزب الواحد . بل ان مجرد الشعور بالفتور (*tiédeur*) لزاء شخص رئيس الدولة يعد في تلك الدول عتبة كبرى في طريق أى رجل سياسى ليكون بين المرشحين في الانتخابات (٣) .

(١) راجع النبذة رقم ٤ وعنوانها « الاستبداد والفساد » ص ٤٣ وما بعدها .
(٢) ، (٤) راجع جونيديك *Gonidec* « الانظمة السياسية الافريقية » (طبع ببواريس ١٩٧٨) ص ١٨٣ ، ١٨٤ حيث يفكر عن الرئيس نديري تصريح أدلى به امام الجمعية الوطنية ذكر فيه : « ان حرية الاختيار هي جوهر الديموقراطية » .

(٣) جونيديك (المرجع السابق) ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

الانتخاب والمعارضة - وللنظام الانتخابي أثر كبير في استبعاد المعارضة عن كرسي الحكم كما هو شأن النظام الانتخابي بالقائمة الذي يجعل من البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة ، بحيث لا توجد سوى قائمة مرشحين ولحده للدولة كلها ، مما يسهل استبعاد قوى المعارضة (كما هو الشأن في غنيا منذ عام ١٩٦٣ وكذلك للسندغال ساحل العاج) (١) .

ويلاحظ ان عدد سكان كل منها يتراوح ما بين ٢ ، ٣ ، ٤ مليون من الامالي .

ونضيف الى ما تقدم عاملا آخر من العوامل التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار ، ذلك هو ما يلاحظ هناك من الاتجاه الى تجهيد الأوضاع السياسية أي نحو عدم تجديد العناصر (الشخصيات) السياسية للهم الا في أضيق الحدود . وهذه الظاهرة بيئة في غير حاجة الى بيان فيما يتعلق برئيس السلطة التنفيذية (الذي هو عادة رئيس الدولة) ، فالمرت وحده او المرض أو أحد الانقلابات هو الذي يستطاع ان يضع للنهاية لمدة رئاسته . ويمكن ان تحل هذه المشكلة بطريقة شرعية حين يتحول رئيس الجمهورية الى ملك (كما حدث في أمريكا الوسطى) أو حين تتقرر رئاسته مدى الحياة (كما حدث في تونس عام ١٩٧٥ مع الرئيس بورقيبة) وهذه حالة يزداد حدوثها .

ونشهد هذه الظاهرة كذلك كذلك بالنسبة لأعضاء الهيئات النيابية (البرلمانات) ففي الكومون نوجد بين أعضاء الجمعية الوطنية للفيديالية (في عام ١٩٦٩ / ١٩٧٠) سبعة فحصب من الأعضاء الجدد ، والباقيون من الأعضاء للتدلمى .

على انه قد تحدث بعض أحداث تؤدي برجال الحكم الى انحلال دم جديد في جسم الهيكل السياسي ، كما لو حدثت فتنة أو اضطرابات داخلية أو أزمة اقتصادية واجتماعية ، أو حركة ضغط من الشعبية ، كما حدث في تشاد عام ١٩٦٩ حين انتهت مدة الهيئة النيابية (وهي ما يطلق عليها للفصل

(١) « الثورة ومشاكل الحكم في افريقيا » للدكتور محمد محمود ربيع (طبع في طرابلس - ليبيا عام ١٩٧٤) ص ٥٤ ، ٥٥ .

(التشريعي) وقد فقد النواب ما كان لهم من شعبية فلم يرشح الرئيس منهم سوى ٨ أعضاء في انتخابات الهيئة النيابية الجديدة .

ثم ان الناخب - في افريقيا - لا يدلي بصوته في الانتخاب تحت تأثير ايدولوجية معينة او برنامج او مذهب معين ، ولنما هو يتأثر - في الغالب من الاحوال - بمؤثرات الأصل (او الجنس) الذي ينتمى اليه ، والجماعة التي يتكلم لفتها ، ولذلك كان على الحزب الذي يقوم بترشيح للنواب في الانتخابات ان يأخذ بعين الاعتبار هذه الظاهرة او الحقيقة (١) .

وكما يقول الاستاذ لافروف Lavroff ان الانتخابات التي تجرى لاختيار الهيئات الحاكمة غير كافية لتحقيق للصيغة الديموقراطية لنظام الحكم ، انما تتحقق تلك الصيغة من مزولة الحكومين للوقاية على رجال الحكم (٢) . وهذه للرقابة تكاد تكون منعمة ، او على جانب كبير من الضعف .

استثناء الهند - ان ما ذكرناه عن الانتخابات في الدول النامية وعمما ساد فيها من الفساد لا يسرى على الانتخابات في الهند . فلم - كان ذلك ؟ وكيف كان ذلك ؟ - ان القارىء يجد - الى حد ما - الاجابة عن هذين للسؤالين في الفبذة التي كتبناها عن « استثناء الهند » بالنسبة لما سبق لنا ذكره عن فشل النظام البرلماني في الدول النامية (تراجع للفبذة رقم ٦) .

حسبنا الآن ان نذكر القارىء (اولا) بما سبق لنا ذكره عن الهند من انه تعين فيها لجنة مستقلة للانتخابات مهمتها اعداد جداول الانتخابات وادارة العملية الانتخابية في جميع مرلطاتها . وقد أحيط رئيس هذه اللجنة بكافة ضمانات الاستقلال (٣) .

-
- (١) جونيك (المرجع السابق) ص ١٨٦ - ١٨٨ .
 - (٢) لافروف « الانظمة الدستورية لافريقيا السوداء » ، الجزء الاول عند « المستعمرات الفرنسية للسابقة » (المرجع السابق) طبع ببواريس في ١٩٧٦ ص ٨٢ .
 - (٣) دستور الهند (من مطبوعات مكتب الهند للفسر والاستعلامات) ١٩٥٤ ص ٧٧ .

وحسبنا بياننا لنزامة الانتخابات هناك أن تذكر أن ابنة نهرى العظيم
انديرا غاندى (رئيسة وزراء الهند) لم تنجح فى الانتخابات التى جرت
فى النصف الثانى من مارس ١٩٧٧ ، وقد حدث ذلك بعد صدور نتائج
الطوارئ ، (الذى يقيد الحريات كما هو معلوم) بنحو عامين (١) .

ونصرا فان مما يجدر ذكره أن الهند لم تأخذ بنظام الاستفتاء ، ونعتقد
أن ذلك مما يساعد على حسن سير نظام الحكم هناك .

٢ - الاستفتاء الشعبى :

تأخذ الدول النامية فى غالبيتها بنظام الاستفتاء الشعبى حيث يقرر
الرئيس حق عرض موضوع معين على الشعب لاستفتاء وذلك فى حالات معينة
محددة ، وفى بعض الاحوال نجد أن الالتجاء للاستفتاء لا يخضع لاية شروط
أو حدود ، حيث نجد أن للرئيس ذلك الحق حتى يصعد مجرد نص من النصوص
القانونية (كما هو فى بيرندى Burundi) على أننا نجد السياسات
- فى الغالب - تتطلب قبل الالتجاء الى الاستفتاء موافقة هيئة من الهيئات
أو شخصيه من الشخصيات (مثلا موافقة رئيس الجمعية الوطنية كما هو
الشان فى الكمرون ، أو موافقة مكتب تلك الهيئة النيابية كما هو الحال
فى ساحل العاج ، وفى بعض البلاد تشترط استشارة مجلس الوزراء أو مكتب
الحزب أو بعد موافقة ٤/٣ عدد أعضاء الهيئة النيابية) .

- على أنه يلاحظ فى الدول (التى كانت قبل استقلالها مستعمرات
فرنسية) أنه يندر غاية ما تصل اليه الندورة أن يلجأ الرئيس الى الاستفتاء
الا اذا كان الاستفتاء يراد بالالتجاء اليه عرض مشروع دستور جديد على
الشعب .

- وهنا بعض من الدول تعرض سياساتها الجديدة على الاستفتاء الشعبى
كدليل على أنها تأخذ بمبدأ سيادة الامة (مثل فولتا العليا والكونغو

(١) راجع « الاستفتاء للشعبى بين الانظمة الوضعية والشرعية الاسلامية »
للاستاذ الدكتور ماجد انحلو . طبع عام ١٩٨٠ ص ١٠٦ .

برزافيل ، ومالى ، ومدغشقر) على أنه يلاحظ أن مدغشقر لا ينص دستورهما على الإخذ بنظام الاستفتاء للشعبى : « وكذلك شأن تنجانيقا (١) » .

نقد نظام الاستفتاء في الدول النامية - على أن بعض كبار اساتذة الفقه الدستوري للفرنسى ينتقدون بحق الإخذ بذلك النظام في تلك الدول ، فهم ينكرون جدية القيمة الديمقراطية للاستفتاء في بلاد شعبيها غالبية المظلمى من الاميين ولا يعرف بها سوى حزب واحد (اللهم الا فولتا العليا) ، ، ويعنى ذلك أنه لا توجد بها سوى دعامة واحدة تصير في اتجاه واحد هو الموافقة على نص موضوع الاستفتاء ، فكيف يمكن في مثل هذه الظروف ان يفرض الشعب الموافقة على موضوع الاستفتاء ؟ .

- ولقد كان الاستفتاء أحيانا ستارا . يخفى وراء دكتاتور ، فلقد كان بوكاسا امبراطور لافريقيا الوسطى ودكتاتورهما ، وكان الدستور ينص على ان السيادة لامة ، ولكن هذه السيادة - كما يقول رجال الفقه الدستوري الفرنسى - كانت تتجسد في شخص الامبراطور المار بيشال بوكاسا **Bokassa** الذى يزاولها عن طريق الاستفتاء الشعبى الشخصى (١) . وهذا هو ما كان يفعله هتلر (كما سنبين ذلك تفصيلا في البحث الثانى) .

ثم انه يجب الا يفوتنا - كما قدمنا - ان الافريقى لا يصوت من اجل برنامج أى من اجل « موضوع » ، وفي الاستفتاء انما يعطى الفرد صوته في « موضوع » (وذلك ما سوف نمود الى الكلام فيه تفصيلا في البحث الثانى) .

(١) لافروف (المرجع السابق) الجزء الاول (عن الدول الافريقية المستعمرات الفرنسية سابقا) ص ٢٢ ، ٤٠ ، ٦١ والجزء الثانى (عن الدول الافريقية المستعمرات الانجليزية سابقا) ص ٤٣ - وراجع للدكتور نازلى معوض احمد : « الاشتراكية الديمقراطية في السنغال طبعة ١٩٧٩ حيث ورد (ص ٧٧) انه ورد في ديباجة دستور السنغال « ان للسيادة العليا للشعب الذى يمارسها من خلال ممثليه أو عن طريق الاستفتاء » .

وفي صفحة ٧٦ ورد « ان البرلمان اصدر قرار لجراء استفتاء شعبى بهدف احوال تعديلات جوهرية على النظام الدستوري السنغالى حيث يتحول نظام للحكم الى النظام الرئاسى بالمضى المعروف . وأجرى الاستفتاء الشعبى المذكور ، وبناء على نتائج صدر دستور سنغالى جديد عام ١٩٦٣ » .

(٣) جوفنيث Gonidec (المرجع السابق ص ٢٥٣) .

القضاء

تقرر غالبية الحساتير - في الدول النامية - مبدأ استقلال القضاء لزاما
السلطة السياسية (أى رجال الحكم) وأن في مقدمة مهامه كفالة حماية حقوق
المواطنين وحرياتهم .

وهنا يجدر بنا ان نتساءل : هل يطبق في الواقع ما تنص عليه
الحساتير ؟

علينا في هذا المقام ان نشير الى ظاهرتين :

- الأولى - هي ظاهرة تسييس *politization* للقضاء للمادى (١٤٦) .
- الثانية - هي امتداد نطاق القضاء السياسى على حساب القضاء
المادى .

الظاهرة الأولى : تسييس القضاء للمادى :

ويتصد بذلك طبع القضاء بطابع سياسى ، أو توجيه القضاء توجيها
سياسيا ، أو اختلاط السياسة بالقضاء .

ومن مظاهر هذه الظاهرة نذكر ما يلى :

أولا - ان القانون يعد - فيما يرى ولضعو للدستور (كما هو الشأن في
الفكر الاشتراكى الماركسى) بمثابة أداة لتحقيق أهداف ما يسمونه « بالثورة
الاشتراكية » فالقاضى غير حر تماما في تفسير القانون بما يقضى به
ضميره ، وباعتباره رجلا من رجال القانون . فنستور للجزائر الصادر
عام ١٩٦٣) يقرر كمبدأ « ان القضاء - في مزلولتهم وظائفهم - لا يخضعون

(١) جونييك (المرجع للسابق) ص ٢٣٦ - ٢٤٠ - يمكن ان يستعمل
بدلا من « تسييس القضاء » التى قد يؤخذ عليها انها ليست من المربية
للنصحى - عبارة « سياسة القضاء » بمعنى لتجاه رجال الحكم لى ان يمسوسوا
القضاء .

الا للتعاون ، ولما تقضى به مصلحة « الثورة الاشتراكية » ، وكما ذكر مقرر الجمعية التأسيسية بالجزائر ان الدستور يرسم للقاضي اتجاها معينا ، وذلك الاتجاه انما يعنى تفسير القانون بما يكفل حماية مصالح « الثورة الاشتراكية » .

وكذلك كان الشأن في غينيا حيث يقرر الرئيس سيكوتوري بان القضاء يجب ان يكون « رمز سيادة الشعب (le symbole de la souveraineté du peuple) » وبناء على ذلك اتخذوا مبيدا للقضاء الشعبى

وفي **توجو Togo** اقترحت اللجنة السياسية في نوفمبر ١٩٧٦ بمناسبة لانتداد أحد المؤتمرات - ان يلقى **مبدأ استقلال القضاء** واعتبار رجاله شأنهم شأن غيرهم من موظفى الدولة ، وكان ذلك بعد ان جعل مكان الحزب الواحد فوق غيره من هيئات الدولة . وكان لذلك هنالك - كما يقولون - **سببان :**

الاول - استبعاد ظهور « سلطة مضادة » Contre pouvoir ومى حكومة القضاء .

والثاني - الاخذ بعين الاعتبار حالة التخلف التى تجتازها البلاد ، وللمصل على اجتياز تلك المرحلة .

السنغال واستقلال القضاء - على ان السنغال كانت بالعكس من الدول الافريقية التى تعد استقلال القضاء من المبادئ الاساسية لنظامها الدستورى .

ولكننا اذا نظرنا الى اللوائح فائنا نجد انه ايا كانت الایدولوجيات أو المبادئ، للدستورية فان ثمة اتجاها بينا الى تسييس القضاء ، ورغم ان التسييس يرفضونه من الناحية الرسمية الا انه من الناحية العملية نجده نظاما مطبقا فعلا .

ثانيا - بعض الدساتير - كما كان شأن دستور الجزائر لعام ١٩٦٣ - ينص على انشاء « مجلس أعلى للقضاء » وكان رئيس الدولة هو رئيس

هذا المجلس وفي الوقت ذاته هو رئيس الحزب الواحد (الحاكم) . وقد فهم الرئيس بن بيل من ذلك النتيجة الخطئية وهي « انه - على حد تعبيره - عليه أن يتدخل اذا حدث أن أساء رجال القضاء استعمال سلطتهم » (١) .

ثالثا - ان القضاء في تلك الدول طبع بطابع ذلك المبدأ السائد فيها وهو مبدأ « وحدة السلطة » *l'unité du pouvoir* ، ذلك المبدأ الذي يسيغ الاساسي في ميدان السلطة ، (اي في شؤون الحكم على رئيس الدولة الذي يعد بمثابة مرشد حقيقي *véritable guide* للامة ، وانه هو الذي يمد للحزب الواحد بالحياة والقوة ، ويسيطر على الأغلبية في الهيئة النيابية .

ونجد أن ذلك كذلك حتى في الدول الافريقية التي تسمح بتعدد الاحزاب . ففي المغرب يمد الملك رمزا للامة المغربية والمعبر عن اولادها والمسيطر من عالي مقامه على الجهاز القضائي (٢) .

واننا لنجد في كل مكان ان وحدة السلطة (اي السلطة الفرعية) تؤدي الى طبع القضاء بالطابع السياسي (تسييس القضاء) .

التطاهرة القضائية : امتداد نطاق القضاء السياسي

ذلك يعني أن قضايا معنية تجعل من اختصاص هيئات سياسية أو الى محاكم استئنائية ، وذلك على حصلب القضاء العادي ، لانه تنسب الى بعض الاعمال الجنائية صبغة سياسية . ويؤدي ذلك عادة الى توسيع دائرة فكرة الجريمة السياسية والى زيادة عدد المحاكم الاستئنائية كما يؤدي الى تشديد عقوبة المجرمين السياسيين (٣) .

(١) وقد كان انشاء هذا المجلس بحجة كفاءة استقلال القضاء . ولكن من الامور البينة أن ذلك الاستقلال لم يكن يكفل الا اذا كان القاضي ملتزما بما يلزمه به الدستور من « العمل بالقوانين وبما يقضي به صالح للثورة الاشتراكية » - راجع : جونييك (المرجع السابق) ص ٢٢٧ .

(٢) ففي عام ١٩٦٠ أعلنت إحدى المحاكم أن « أي أمر أو تصريح صادر من الملك يمثل الامة له قوة القانون وقيمته » ، حتى ولو لم ينشر في الجريدة الرسمية ، أو لم يحظ بوسائل الاعلام كالصحافة والاذاعة » - ولقد برروا شرعية حل الحزب الشيوعي على هذا الاساس - جونييك (المرجع السابق) ص ٢٣٩ و ٢٤٠ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٤٠ ، ٢٤١ .

سياسة الديمالجوجية (أو سياسة التفائق مع الجماهير)

- الديمالجوجية هي كلمة لفرنجية الاصل *Démagogie* (١) ، ويقصد بها اتباع رجال السياسة لسياسة الملق ازاء الجماهير لكسبها الى جانبهم وللحصول على أصواتها في معركة الانتخابات . وتنطوي الديمالجوجية عادة - الى جانب الملق على النفاق والخداع . كما تطلق هذه الكلمة أيضا على للنظام السياسي الذي تترك السلطة فيه في أيدي الجماهير كما كان الشأن قديما في اثينا في الأزمنة القديمة إذ كانت ديموقراطية ، ثم سقطت - بعد عصر بركليس (*Périclès*) الذي كان يمد أزمى وأرقى عصور التاريخ لتقديم - في الديمالجوجية (٢) .

- ونجد في الدول الغربية المتقدمة أن قلة من السياسة هم الذين يتمالون عن الديمالجوجية ويمتازون بالصرخة والجرأة في الرأي ، وفي للبلاد النامية هؤلاء هم أشد قلة وأكثر ندرة « وعلى رأسهم يذكر للرجل السياسي العظيم نهرو (٣) »

(١) كما هو شأن كلمات كثيرة أخرى شهيرة في ميدان القانون الدستوري وهي لفرنجية الاصل ، مثل كلمات : الديموقراطية ، والارستقراطية ، والاوليجارشية والبيروقراطية والابورجوازية والبروليتاريا ، أما كلمة دستور فهي فارسية الاصل ومعناها « الاساس » .

(٢) بركليس هو خطيب كبير ورجل دولة عاش في اثينا في القرن الخامس قبل الميلاد ما بين عامي ٤٩٩ و ٤٢٩ ق م . - انظر قاموس *Larousse* الفرنسي تحت كلمتي *Périclès, Démagogie* .

(٣) راجع « فلسفة الجماهير » *The Public Philosophy* تأليف والتر ليبمان *Walter Lippmann* (ترجم عام ١٩٦١ الى العربية - الناشر الدار للقومية للطباعة والنشر ص ١٥ و ١٦ .

« والدول النامية في الميزان » تأليف جان لاکوتير *Lacouture* ترجمة فوزي عبد الحميد ومراجعة الدكتور جلال صائق (المرجع السابق) =

أما الكثرة للغالبية من الساسة لا سيما في الدول النامية - فهي لا تحاول للتعبر عن رأيها الحقيقي لا سيما إذا كان مخالفا لرأي الجماهير ، مخافة فقد أصواتها في الانتخابات النيابية ، فكثر من المرشحين يرجع نجاحهم في الانتخابات الى مدى مهارتهم في تملقهم للناخبين وخداعهم ، وحين يتقدمون باقتراحات أو بأسئلة في المجلس النيابي فهم يضعون في اعتبارهم الاول مدى شعبيتها لا مدى صلاحيتها . هذه هي الديماجوجية التي يزيده جهل الجماهير من سهولتها كما يزيده من شرورها وخطورتها ، الى حد أنها قد تصل الى حد القضاء على حياة الدولة ذاتها (١) .

ويذكر عن جلال بايار (أحد رؤساء الوزارة في تركيا وقد ناز حزب الذي يرأسه بالأغلبية في انتخابات عام ١٩٥٠) أنه لجأ الى الديماجوجية من أجل البقاء في كرسي الحكم ، فكانت للديماجوجية - بالإضافة الى محاولته للأخذ بالاساليب الدكتاتورية سببا في قيام ثورة عسكرية ضده عام ١٩٦٠ .

ويذكر عن سوكارنو (الذي كان أول رئيس لجمهورية اندونيسيا بعد استقلالها وتحريرها من الاستعمار الهولندي في أوائل الخمسينات) أنه كان يلجأ الى طريقة مسرحية ديماجوجية لاجتذاب ولاء الجماهير من أجل البقاء في الحكم . وتتلخص هذه الطريقة في أنه كان حينما يشمر ببواذر أزمة سياسية - يرحل من بلاده لزيارة واشنطن وموسكو للحصول على مساعدات مالية لبلاده الفقيرة ، ويعد بضعة أسابيع يقضيها في هذه الرحلة « المخصصة لخدمة الشعب » (كما يضعونها) يعود الى عاصمة بلاده (جاكرتا) ويخلفها كما لو كان أحد الأبطال وتنمى الأزمة وتطوى طي الكتمان والنسيان (٢)

ص ٨٣ حيث يذكر عن نهرو قوله : « حينما أولجه للجماهير للفقيرة أحس بأنني أعبر عن أرائي بحرية وعمق ٠٠٠ كما أحس برغبة عارمة في أن أكسب صريحا معهم لانهم صرحاء معي ، فضلا عن أنني أشعر بنوع من الاتحاد الروحي بيني وبينهم » .

(١) فلسفة للجماهير (المرجع السابق) ص ١٦ .
ودفرجي Duverger « الانظمة السياسية والقانون الدستوري »
الطبعة التاسعة لسنة ١٩٦٦ ص ٣٩٠ .

(٢) للدول النامية في الميزان Le poids du Tiers Monde (المرجع السابق)
ص ٥٥ .

سياسة الظاهر

في مقدمة المساوي التي تنصب الى رجال الحكم في الدول النامية الاخذ
بسياسة الظاهر .

ولهذه للسياسة بواعث مختلفة تأخذ مختلف الاشكال والصور ، نذكر
أهمها فيما يلي :

١ - تبدو هذه السياسة أحيانا في صورة بذخ وإسراف من أموال الدولة
فيما لا طائل وراءه ، ولا هدفا ساميا أمامه ، وبذلك تعد كذلك صورة من صور
الفساد الذي سبق أن تكلمنا عنه . ذلك هو ما كان يذكر عن نكروما (رئيس
غانا في بداية عهد استقلالها) ، وعن رئيس ليبيريا الذي فاق زميله نكروما
في ميدان حياة البذخ والترف حيث أعد قصرا فخما للاقامة فيه أنفق عليه
(من أموال الدولة) ستة مليارات من الفرنسى القديم (٢) .

٢ - وأحيانا تبدو تلك للسياسة كلون من اللون اشباع شهوة او نشوة
السلطة (أو « دوخان » السلطة *vertige du pouvoir* كما يسميها فيلسوف
علم الاجتماع الفرنسى الدكتور جوستاف لوبون *Le Bon* أو جنون
(أو غلظة) السلطة كما يسميها البعض الآخر ، « فالسلطة مفسدة » على
حد التعبير الشهير لأحد كبار الساسة المفكرين البريطانيين اللورد أكتون
Acton . والسلطة المقصودة هنا والتي تعد مفسدة ليست أية سلطة ،
ولنما السلطة المقصودة هنا هي تلك السلطة الواسعة التي لم توضع لها
حدود أو قيود ، أو لم تكن لها سوى حدود أو قيود شكلية غير جدية ، ولا رقابة
جدية عليها .

(١) راجع بحثا للكاتب الكبير وليم فريد لاند منشور في كتاب « الاشتراكية
الافريقية » مجموعة مقالات بأفلام الرؤساء نكروما ونديوري وسنجور وغيرهم من
رؤساء الدول الافريقية وبعض من كبار الكتاب الاختصاصيين في الشؤون
الافريقية - ترجمة للدكتور رشيد البرلوى ص ٤١ .
(م ٨ - أنظمة للحكم في الدول النامية)

من أمثلة ذلك ما سبقت لنا الإشارة إليه من بناء بعض الرؤساء لشاهق للقصور (من أموال الدولة) للاقامة فيها ، وكذلك ما يذكر عن بعض رؤساء الجمهورية من رسم صورهم وكتابة اسمائهم على العملة المعدنية والورقية في حين ان ذلك تقليد اذا جاز بالنسبة للملوك فهو غير جائز بالنسبة لرئيس الجمهورية الذي يختار لمدة محدودة قد لا تتجاوز أحيانا أربع سنوات . كما يذكر كذلك في هذا المقام اطلاق أسماء الرؤساء في حياتهم على أشهر الاماكن والشوارع واليادين .. وعهد حكم نكروما يقدم لنا رقما قياسيا في هذا المقام ، « فمن الطريف (كما يقول أحد الباحثين) أنه يمكننا ان نقرأ فيصحف غانا ما يلي : ان البطل المنتصر نكروما ذهب لزيارة مدرسة نكروما في شارع نكروما ، ثم زار مؤسسة نكروما ، وقبل عودته ذهب الى محطة نكروما حيث ركب القطار للتفتيش على الاعمال المستمرة في خزان نكروما ، وليتفقد مشروع شجرة نكروما » (١) .

ولكن البطل المنتصر نكروما الذي ارتفعت به شعبيته في نفوس للجوامير الى حد التقديس فيما يرويهِ لنا التاريخ الحديث ، قد وجدنا التاريخ الحديث يروي لنا أيضا ان بطولته أو قداسته لم تستطع أيهما - وهو للقائد الأعلى لجيشه - أن ترتفع به من اللهوة بل للهاوية السحيقة التي انزلته فيها حركة عسكرية انقلابية أطاحت به في يسر بحيث لم تجد أدنى مقاومة ، دون أن تغنيه شعبيته في محنته فتبلا (٢) .

٣- وأحيانا نجد سياسة المظاهر تتخذ أشكال نصوص دستورية تظهر الدولة - من حيث الشكل - في صورة دولة ذات أنظمة ديموقراطية نكفل فيها الحرية ، وذلك كوسيلة من وسائل التمويه ، إذ نجدها من حيث الحقيقة والجوهر - دولة ذات حكم مطلق لا تعترف بحرية ولا بارادة شعبية ، على ان بعض تلك الدول تعترف بتلك الحرية الى حد ما . فالنص على سيادة

(١) راجع « الثورة ومشاكل الحكم في افريقيا » للدكتور محمد محمود ربيع (المرجع السابق) ص ٦٤ .

وكتاب « الدول النامية في الميزان » (المرجع السابق) ص ٨ .

(٢) راجع ما سبق لنا ذكره عن الانقلاب الذي أطاح بنكروما في النبعة رقم ٧ عن « الثورات والانقلابات » ص ٨٦ .

للشعب - كما يقرر بعض علماء القانون الدستوري - وللنظام البرلماني او
الرئاسي ونظام الانتخاب العام الذي تؤثره الدول الافريقية - كل هذه
مجرد مظهر ، والحقيقة والجوهر (كما قدمنا) هي هناك غير
ذلك (١) .

٤ - واخيرا تبدو تلك الظاهرة في صورة مشروعات مظهرية ، أي صورة
اصلاحيات ولكنها غير جدية ، أو انها ثانوية ، وذلك كاثرة من اثار بقايا نفوذ
دول الاستعمار في الدول النامية ، أو كما يوصف أحيانا بالاستعمار الجديد ،
« ففى مقدمة مشاكل الدول الافريقية المتحررة حديثا من الاستعمار مثلا نجد
ثلاث مشاكل وهي وجود بقايا للتنفيذ الامبريالي (الاستعماري) السابق ،
وتقليل الاستعمار الجديد في بعض الدول الافريقية ، ومن ثم تسرب نفوذه
الى جهاز منظمة الوحدة الافريقية ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية » .

فما دام هناك بقايا للتنفيذ الامبريالي أو الاستعمار الجديد فإنه لن
يسمح للحكومات الوطنية بوضع حلول جذرية للتخلف ، ولذا تشجع - كما
حدث في كثير من الحالات - على تنفيذ بعض المشروعات الهامشية أو المظهرية
التي لا تستطيع علاج الامراض الاقتصادية والاجتماعية الزمنة التي تركها
الامبرياليون خلفهم ، (٢) .

(١) راجع « الدول النامية في الميزان » ص ٥٥ ، وجونيدك (المرجع
السابق) ص ١٨٢ حيث يرى ان النص على سيادة الشعب ما هو الا مجرد
مظهر « فقد ذكر ما نصه : « ان الشعب - كما يقال - صاحب السيادة ،
ولكن للنشاط السياسي مقصور في الواقع على دائرة ضيقة من الأفراد ،
أو بعبارة أخرى على بعض القوى السياسية وراجع لافروف (المرجع السابق)
الجزء الاول (عن المستعمرات الفرنسية السابقة قبل الاستقلال ،) طبعة
١٩٧٦) ص ٢٤ حيث يقول : « يلاحظ ان في بعض تلك الأنظمة - كما هو
الشر في النظام الرئاسي - أنه ليس للرئيس سلطة حل الهيئة النيابية ، وفي
بعضها الآخر تقرر للرئيس سلطة حل تلك الهيئة ... وفي هذه الحالة
لا يمكن الادعاء بأن ثمة نظاما رئاسيا » .

(٢) ذلك ما نقلناه عن المؤلف التيم الدكتور محمد محمود ربيع : « الثورة
ومشاكل الحكم في افريقيا » (المرجع السابق) طبعة ١٩٧٤ بطرابلس -
ليبيا ص ٧ ، ٨ حيث يضيف المؤلف الى ما تقدم قوله : « ولايات رايونسا
تكفي الإشارة الى أن الدول التي لم تتخلص تماما من النفوذ الامبريالي مثل
كينيا أو تلك التي فرضت عليها العودة الى شكل من أشكال التبعية كغانا
مثلا بعد قلب حكم للرئيس الراحل نكروما .. لم تستطع تحقيق تقدم
اقتصادي ملحوظ بالنسبة للأغلبية المسحوقة من مولانديها » .

الختلاف القصوى الدستورية عن تطبيقاتها في الحياة العملية :

سبق أن اشرنا الى هذه الظاهرة - في بعض المواضع - في وجيز من
العبارة - مجرد إشارة . ونحن هنا نزيد للكلام في هذا المقام تفسيراً
وتفصيلاً .

وسنذكر آراء وملحوظات الاساتذة الفرنسيين الذين عاشوا بتلك
البلاد وقاموا بالتدريس في جامعاتها ، أو رحلوا اليها وأقاموا بها حيناً
واخذوا يلاحظون عن قرب كيف تطبق في حياتها السياسية نصوص
انظمتها الدستورية (١) .

١ - فنجد الأستاذ الكبير دوجرجية Duverger (الأستاذ بجامعة
باريس) يقول :

« ان المسائل في تلك البلاد (النامية) تختلف الى بعيد عن
تطبيقاتها في الحياة السياسية ، كما هو الشأن مع جميع البلاد ذات
الانظمة الدكتاتورية . ونجده - يصعد للكلام عن مصطفى كمال أتاتورك (أول
رئيس لجمهورية تركيا عام ١٩٢٣) وعن الدستور الذي وضعه لتركيا
سنة ١٩٢٤ ، بعد ثورة عسكرية قضت على نظام السلطنة العثمانية ،
ثم تولى مقاليد الحكم بعد انتصاره - نجده يقول : لقد وضع مصطفى
كمال دستوراً اتّسم نظاماً جمهورياً وأقرب الى النظام المعروف بنظام
« حكومة الجمعية النيابية » ، وهو النظام الذي تجمع فيه الجمعية
النيابية سلطات الحكم بين أيديهما فهي التي تنتخب رئيس الجمهورية وهي
التي تختار الوزراء الذين يسألون أمامها ، ولكن للواقع أننا كنا نرى - لغاية
عام ١٩٥٠ - ان الحزب الواحد (حزب الشعب الذي يرأسه مصطفى كمال)
هو الذي كان يتولى الحكم ، كما كان الذي كان يقوم بترشيح المرشحين في

(١) راجع للنبذة السابقة (رقم ١١) عن « سياسة المظاهر » ، والنبذة
السابقة عن الفساد والاستبداد .

الانتخابات النيابية « وكان الفوز في الانتخابات أمرا مكفولا لهم بفضل نفوذ مصطفى كمال ومكانته العالية في نفوس الشعب الذي كان يعبده بطلا أنقذ الوطن من الغزو اليوناني لتركيا (١) » .

ويرى الأستاذ لافروف Laveroff (نائب رئيس جامعة بروك) :
« أننا إذا قصرنا نظرتنا على النصوص الدستورية فإننا نرى أن الهيئات النيابية في إفريقيا السوداء - على حد تعبيره - تحرز جميع الضمانات التي يكفلها المذهب الحر (أو بعبارة أخرى تلك التي تكفلها سمات الديموقراطيات الغربية) ، كحرية الهيئة النيابية في وضع نظامها الداخلي وتمتع أعضائها بالحصانة البرلمانية ، على أننا إذا نظرنا إلى الواقع فإننا نجد أنه من الأمور التي لا يمكن تصورها أن تحرز الهيئة النيابية استقلالا في ظل نظام الحزب الواحد أوحيت يمد للنواب مدينين بمقاومة النيابية إلى اختيار الحزب الواحد لهم وبوجه خاص رئيس الحزب الذي هو في الوقت ذاته رئيس الدولة (٢) » .

ونجد الأستاذ الكبير يشير إلى بعض الأمثلة المختلفة في بعض مختلف المواضيع فيذكر أن السنغال مثلا نجد في دستورهما بعض نصوص لم تطبق بتاتا ، وأن دستور ليبيريا يقرر للرئيس سلطات واسعة ، ولكنه في الواقع يجمع بين يديه السلطة كلها ، وأننا إذا نظرنا إلى دستور تنجانيقا فإننا نجد أنه يشبه النظام البرلماني الذي ليس للرئيس فيه سوى مجرد مركز

(١) دوجرجية « الأنظمة السياسية والقانون الدستوري » الطبعة للتاسعة لعام ١٩٦٦ ص ٣٩٨ ، ٣٩٣ - وراجع بصدد الكلام عنه « نظام حكومة الجمة النيابية » كتابنا « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » طبعة ١٩٧٤ ص ٢٥٥ ، وعن نظام الحكم الذي أنشأه مصطفى كمال في تركيا كتابنا الوسيط في القانون الدستوري « (طبعة ١٩٥٦) ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ .
(٢) لافروف : الأنظمة الدستورية في إفريقيا السوداء - الجزء الأول (طبعة ١٩٧٦ ص ٦٤ . ونجد الأستاذ المؤلف يذكر في موضع آخر (صفحة ٨) من كتابه المشار إليه : « أن التحديلات كانت تدخل على الأنظمة الدستورية لتلك الدول في سرعة تجعل من سير الأمور تتبع تطورها ، وذلك فضلا عما يلحق قدر للنصوص التشريعية من الإتهان بسبب انتهاكها بصورة علنية ،

شرف أو وظيفة شكلية أو مظهرية
Une fonction d'Apparat
وأن رئيس الوزراء هو صاحب السلطة التنفيذية الفعلية ، ولكننا إذا نظرنا
الى الواقع نجد أن رئيس الجمهورية هو الذى يملك السلطة للتنفيذية
الفعلية (١) .

٣ - ونجد الأستاذ جونيديك ³⁰⁷ Gonidéc (فى مؤلفه عن الانظمة
السياسية الافريقية) يذكر تحت عنوان : « حقوق المواطنين وحرياتهم فى
خطر » ما نصه :

« ان جميع الحساتير الافريقية تنص على هذه الحقوق والحريات كما
تنص على الوسائل القانونية التى تكفل احترامها ، ومع ذلك فان هناك
عوامل تعوق ازدهارها ونماءها بل تهدد بقاءها . نذكر من هذه العوامل
ثلاثة : العوامل السياسية ، والتخلف « واختلاط السلطة السياسية بالسلطة
القضائية » .

ولقد سبق لنا للكلام عن العامل الثالث (٢) ، لذلك فنحن سنقتصر هنا
كلامنا عن العاملين : الاول والثانى .

اولا - العوامل السياسية - نجد الأستاذ الكبير (جونيديك) يقول عن
هذه العوامل السياسية : « لنا نجد من ناحية أن الفلسفة للسياسية التى
يمبر عنها الافريقيون - لا سيما من كان منهم من رجال السياسة - ذات
تأثير على جدية وجود الحريات العامة ، ومن ناحية أخرى فان مزولة هذه
الحريات من الناحية العملية تحيط بها ظروف تحصل على التضييق من دائرة
هذه الحريات ، بل وعلى القضاء عليها » .

(١) لافروف (المرجع السابق) الجزء الاول ص ٦٣ ، والجزء الثانى ص
٤٢ ، ٣٥٧ .

(٢) راجع النبعة رقم ٩ (فى كتابنا هذا) وهى الخاصة « بالقضاء »
وراجع فى موضوعنا هذا مؤلف جونيديك Les Systemes Politiques Afric
الطبعة الثانية باريس ١٩٧٨ ص ٢٢٤ - ٢٣٥ .

(١) ثم يقول عن تأثير الفلسفة السياسية الأفريقية ما نصه :

« ان الفكر الغربي بصدد الحريات العامة يتطلب تيسار رابطة بينهما وبين المذهب الفردي (أو المذهب الحر) ، ونجد القادة الأفريقيين السياسيين يعتقدون ذلك الفكر الغربي بهذا الصدد (١) »

ثم يقول : « ومن الأمور الليتينية أننا نجد في غالبية الدول الأفريقية ان الشروط التي تتطلبها الحريات العامة لكي تكون حقيقة واقعية غير مجتمعة ، فهناك اتجاه الى نشر آراء تتعارض مع المذهب الفردي الذي يمد بمناباة الأساس للنظام الدستوري الأفريقي للحريات العامة (٢) ، في حين ان الاتجاه المعادي للمذهب الفردي نجده مرتبطا بالتقاليد الأفريقية (المتأثرة بالاشتراكية) وذلك مما يبين لنا غموض واضطراب الفكر الأفريقي الموزع بين التقاليد والنزعة المصرية (أي الاتجاه الى اقتباس المدنية الحديثة Modernisme وبين الاتجاه الفكرى نحو العمل على التوفيق السير بين الاتجاهين السابقين (الأول والثاني) فالتقاليد الأفريقية تنزع بالافريقيين الى الاتجاه نحو المذاهب الاشتراكية غير الماركسية لا الى المذهب الفردي »

(١) يتصد المذهب الفردي (أو المذهب الحر) .

(٢) المذهب الفردي (أو المذهب الحر) يمد في مقدمة المبادئ التي تقوم على أساسها للديموقراطية الغربية ، كما انه يعد من القيود التي وضعت على سلطان الدولة لكفالة الحريات ، وقد نشأ هذا المذهب على أيدي فلاسفة الفسيوقراطيين (أو الطبيعيين) في منتصف القرن الثامن عشر ، وقد عبرت عنه وثيقة اعلان حقوق الانسان والوطن لسنة ١٧٨٩ (في بداية عصر الثورة الفرنسية) خير تعبير . . . ويطلق على الحريات العامة (مثل الحرية الشخصية ، وحرية الرأي ، وحرية الاجتماع ، وحرية الاعتقاد ، وحرية العقيدة الخ) « الحقوق الفردية لانها قامت من الناحية للفلسفة - على أساس هذا المبدأ واقتد عرف ذلك الاعلان للحقوق (لصادر سنة ١٧٨٩) بأن الحرية هي حق الفرد ان يفعل كل ما لا يضر بالآخرين ، وأن الحدود المفروضة على هذه الحرية لا يجوز تحديدها الا بقانون ، وتوصف الديموقراطية الغربية بانها « فردية » . والمقصود « بالفردية » ان اختيار الأمة انها مكونة من افراد متساوين

=

وفي الميدان السياسي نجد أن ذلك الاتجاه الاشتراكي يؤدي بهم الى جعل مكان الدولة فوق الفرد (لا أن يكون الفرد فوق الدولة وأن المحافظة على حقوق وحرياته هي الغاية من إنشاء الدولة ، كما يقول أصحاب المذهب للفردى) ، كما يؤدي بهم ذلك الاتجاه الاشتراكي الى انكار ما يقول به أصحاب المذهب للفردى من أن هناك بعض حريات سابقة على وجود الدولة . ففي عام ١٩٧٥ وجفت شعار الجمهورية التونسية الذي كان يتلخص في هذه العبارة : « الحرية - النظام - العدالة » ، قد تحول الى الشعار : « النظام للحرية - العدالة » ، ففي نظرهم يجب أن يكون النظام سابقا على الحرية ، فلا حرية بغير نظام ، كما أعلن رئيس وزراء تونس في ذلك الحين (١) .

وفي دولة إفريقية أخرى نجد أنه الشعب - لا للدولة - هو الذى يحاط بالأكابر والتجميد ، ففي غينيا نجد للرئيس سيكوتوري قد رفض المذهب للفردى الذى يرى أنه يشابهه وضع من يعيش عالة على غيره

وإن للفرد حقوقا كان وجودها سابقا على وجود الدولة وأن حماية تلك الحقوق كانت الغاية من قيام الدولة كما كانت علة سلطانها ، والواقع أن المذهب الفردى في جوهره مذهب اقتصادى ، فقد كانت نشأته - كما قدمنا - على أيدي فلاسفة الفسيوقراطيين وهم أصحاب مدرسة لتقصادية تطالب بعدم تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي وأن يترك الأفراد لحرا في نشاطهم في هذا الميدان ، والواقع أن هذا المذهب إنما وضع ليكون في خدمة مصالح الرأسمالية للصناعية التي ظهرت منذ منتصف ذلك القرن (الثامن عشر) والتي لا تزال قائمة حتى اليوم - وقد كانت تلك الحرية - في المقام الأول - هي حرية أصحاب رؤوس الأموال (من أصحاب الصناعات) في التعامل مع العمال دون تدخل الدولة في تنظيم أحكام العقد بين الطرفين الأمر الذى أدى الى استغلال العمال . وقد بدأ هذا المذهب يتجه الى الإتهار في القرن العشرين - لزيادة التفصيل يراجع كتابنا « الإسلام ومبادئ نظام الحكم في الماركسية والديمقراطيات الغربية » (الطبعة الثانية ١٩٨١) ص ٨٥ - ١٠٧ ، أو كتابنا « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » الطبعة الرابعة ، أو الطبعة الخامسة (سنة ١٩٧٤ / ٧٥) .

(١) ومن العجيب أن هذا التصريح يشابه تصريحاً لأحد المفكرين النظرين للدولة الفاشيية (الإيطالية) وهو Rocco - وراجع : جونيديك (المرجع السابق) ص ٢٢٧ .

Parasitisme ، ان الذى يهيم هو الرجل الاجتماعى ،
(اى الذى يحيا فى المجتمع ويرتبط به) اما الدولة فهى - على حد تعبيره -
الاداءة التى وضعت تحت تصرف الشعب لخدمة مصالحه . *

(ب) - **البفنه السياسى (الدستورى)** - اذا كانت الفلسفة السياسية
الافريقية لا تساعد على ازدهار للحريات العامة فان البنين السياسى
ليس من شأنه كذلك ان يساعد على ذلك الازدهار ، فمن الناحية النظرية
نجد ان القادة الافريقيين يبدون للتأييد لـ مونتسكيو ونظريته عن الفصل
بين السلطات ، باعتبارها الضمانة الاساسية للحريات العامة (١) . *

ولكن الواقع اننا نجد ان النظام الدستورى والنظام الحزبى قد
انتهيا الى تركيز سلطة الحكم فى يد رئيس للسلطة التنفيذية ورئيس الحزب
معا (وهو رئيس للدولة) . *

ثم ان فكرة **L'ordre Public** النظام العام قد عملوا على
مد نطاقها بحيث انها اضافت قيودا على مزاولة الحريات العامة . *

ويلاحظ اننا نشهد فى الدول النامية اجراءات استبدادية لا تستند الى
نص قانونى ، وهى اجراءات تهدف الى تدعيم سلطة الحكم ، وهى تصل
احيانا الى حد اعداء الخصوم علانية امام الجمهور . *

ويضيف الاستاذ جونيك الى ما تقدم قوله : **« ان البلاد الافريقية مضطرة
الى اتفاق مبالغ كبيرة لانشاء جهاز للردع . وذلك على حساب النهوض
بإقتصاد البلاد . وهكذا يمسود مناخ من الخوف وعدم الشهور »**

(١) ومما تجدر ملاحظته بهذا الصدد ان بعض الدساتير الافريقية تنص
طبقا لـ **« اعلان حقوق الانسان »** للشهر الصادر سنة ١٧٨٩ (فى عصر الثورة
الفرنسية) على ان **« حق مقاومة الظلم ، يعد من الحقوق الطبيعية للانسان
والتي لا تمسك بالتنازل »** راجع جونيك (المرجع السابق) ص ٢٢٨ . *

بالأمن ، وهو مناخ لا ينطوى منصّب على استبعاد الحرية ، بل كذلك على الاضمار من روح الاشتراك للجدى فى الشئون القومية (أى الاضمار من الاتجاه الديموقراطى) .

ثانيا - حالة التخلف Le Sous Développement

ان هذا التخلف هو حقيقة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية . والتخلف يؤثر على الحريات العامة فى صورتين ، فهو من ناحية لا يجعل لبعض الحريات مضمونا حقيقيا .

ومن ناحية اخرى فان حالة التخلف تمهد للقادة الافريقيين السبيل للنيابية بولجيات المواطنين أكثر من العناية بحقوقهم .

ماركسى والتمييز بين الحريات الحقيقية والحريات النظرية Abstractes

ثم يقول المؤلف ان الذى يميز مذهب ماركسى انه يبين ان الحقوق والحريات التى تعلنها الدساتير لا يمكن ان تكون ذات مضمون حقيقى دون مراعاة الاوضاع الاجتماعية - الاقتصادية فلتد كانت وثيقة اعلان لحدى الثورات الافريقية تنص على ما يلى : يجب لا نخدع للشعب بأن نقول له انه يملك كل السلطات اذا كنا لا نمطى له الوسائل الفكرية والمادية التى تمكنه من مزاولتها ، - ويقول الاستاذ جونيديك : « ان هذه الملاحظة صحيحة تماما بالنسبة للحقوق والحريات ، فان حالة تلك الاوضاع الاجتماعية - الاقتصادية بافريقيا فى الوقت الراهن لا تتيج لاجلبية المواطنين ان يستفيدوا تماما من الزولة الفعلية لتلك الحقوق والحريات التى اعترف بها لهم من الناحية النظرية (أى من مجرد النص عليها فى الدستور) . وهكذا نجد (كما يقول) ان التخلف الثقافى - أى بعبارة اخرى ان الامية العامة تفرغ بعض الحريات من مضمونها ومحتواها - ذلك هو شأن حرية الصحافة مثلا - فلتد بذلت الجهود منذ استقلال الدول الافريقية (للسوداء) لتكوين صحيفتين لافريقيتين ، ولكن تلك الجهود ذهبت هباء - ففى بعض تلك الدول نجد بها الصحف مجرد ترجمة لنشرلت وكالة الانباء العالمية - وذلك فضلا عن ان الصحف الافريقية

تحرر عادة بلغة غير إفريقية ، مما يؤدي الى عجز أعداد كبيرة من الإفريقيين عن الإطلاع على تلك الصحف .

ومن شأن التخلف الاقتصادي أن يؤدي الى عدم قيام صحافة برؤوس أموال خاصة إفريقية ، وهكذا نجد تمويل الصحف يتم اما بواسطة الحكومة أو للحزب الحاكم أو جمعيات أجنبية .

كما نجد أن التخلف السياسي من شأنه أن يؤثر كذلك على جدية ما يقتدر للأفراد من حريات (١) .

كما يظهر التخلف السياسي في صورة المحاباة التي هي نتيجة ضعف الرابطة القومية ، وفي صورة الروابط القديمة (كرابطة وحدة العائلة أو القبيلة أو وحدة الأصل أو اللغة) فالتعيين في الوظائف الحكومية لا يجرى على أساس المؤهلات والكفاءة ، وإنما على الروابط العائلية ووحدة الأصل أو القبيلة ، أو اللغة (في الدولة ذات اللغات المتعددة) .

وكذلك من شأن الفساد الذائع في تلك البلاد أن يهدم المبادئ التي تعد أساسا للحريات العامة : مثل مبادئ الشرعية ، والمساواة بين الأفراد .

(١) فنجد الرئيس نيريري (رئيس جمهورية تنجانيقا) يستند الى هذه الظاهر لطبهر إجراءات الحبس الاحتياطي (أو الوقائي) التي تتخذ ضد بعض الأفراد ، فقراء يقر في عام ١٩٦٤ بمناسبة الاحتفال بإنشاء جامعة دار السلام (العاصمة) : « إن لنا ماضيا طويلا كامه ، كما أنه ليست لدينا الوسائل المادية الكبيرة التي تكفل لنا الأمن القومي . كما هو شأن الدول ذات الماضي الطويل ، ثم يختتم كلامه قائلا : « لأن يشكو بعض الأبرياء من حبس وقائي وقتي خير من أن يستطيع خائن واحد أن يهدم الأمة » ثم يعلق المؤلف على هذه العبارة بقوله : « أنها صدق لما رده Boigny M. Houphouët في قوله : « انني أفضل الظلم على الفوضى » .

ثم يقول : الرئيس نيريري : « إن المرء قد يموت من جراء الفوضى ، ولكنه لا يموت من جراء الظلم ، فالظلم يمكن إصلاحه » راجع جونيديك - المرجع السابق - ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

- ومن النتائج المترتبة على التخلف (أى على اعتبار الدولة فى عدد الدول المتخلفة) الاهتمام بالواجبات (أو الالتزامات) لكثير من الاهتمام بالحقوق ، فنجد السياسات الحديثة تخصص بين نصوصها جانبا هاما للواجبات ، ففى دستور مدغشقر مثلا (الصادر عام ١٩٦٠) يعد « واجب الفرد فى أن يعمل » ، التزاما مقدسا ، *Sacré* على أن بعض الحكومات تسميه أحيانا استعمال مثل ذلك النص ، فنجدها تلزم بعض الافراد بالعمل ، كما لو كان العمل من أعمال « السخرة » ، وهو أمر محرم طبقا لمساعدة المصل للدولة المبرمة عام ١٩٥٧ ، وهكذا هو ما تفعله بعض الحكومات مع عناصر المعارضة ، (١) .

= ملحوظة : يبدو لنا أن بلاد السيد الرئيس نيريرى لا تعرف « للتصفيب » ، الذى يموت من جلته للكثيرون ظالما ، ويبدو لنا كذلك أنه لا يفرى - ويلاذ - تحكم حكما دكتاتوريا - أن كثيرين من مواطنيه يعدمون ظالما لانهم يعدمون دون محاكمة .

(١) جونييك (المرجع للمسبق) ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

المبحث الثاني

نظرات في أنظمة الحكم

في الدول المتقدمة

بين النظامين البرلماني والرئاسي (ودور رئيس الدولة) (١)

تمهيد :

سبق أن ذكرنا بصدد الكلام عن أنظمة الدول النامية (٢) في وجيز من العبارة مجرد إشارة إلى كل من النظامين البرلماني والرئاسي ، وقد اشرنا إلى أن الدول الديمقراطية المتقدمة - ما عدا سويسرا - تتقاسم هذين النظامين .
يجدر بنا الآن أن نذكر بغير القليل من التفصيل خصائص كل منهما ، وعلى الخصوص دور رئيس الدولة فيهما .

١) المراجع :

Burdeau - الاستاذ بكلية الحقوق ببباريس (:
« القانون الدستوري والأنظمة السياسية » ، طبعة ١٩٥٩ ببباريس ، والطبعة ١٧ لسنة ١٩٧٦ .

A. Haurion - أندريه مورير (الاستاذ بكلية الحقوق ببباريس) :
« القانون الدستوري والأنظمة السياسية » ، الطبعة الثالثة ببباريس عام ١٩٦٨ .

Duverger - دوغرجيه (الاستاذ بكلية الحقوق ببباريس) :
« الأنظمة السياسية والقانون الدستوري » ، لعام ١٩٥٩ ، والطبعة التاسعة لعام ١٩٦٦ والطبعة ١٥ لعام ١٩٨٠ .

J. Barthélemy - بارتلمى (الاستاذ بكلية الحقوق ببباريس في
الثالث الاول من هذا القرن وعضو المجمع للعلمي) : « القانون الدستوري » ،
طبعة عام ١٩٣٣ .

Gipaud - جيرو (السلطة التنفيذية في ديموقراطيات
أوروبا وأمريكا » ، طبع ببباريس عام ١٩٤٨ ببيروكسل (وزير خارجية
بلجيكا) .

Wigny - فيني (الاستاذ بكلية الحقوق ببيروكسل سابقا) : « القانون الدستوري
للجزء الاول طبع ببيروكسل عام ١٩٥٢ .

« حكومة الوزرلة » ، للاستاذ الدكتور للسيد صبرى . طبع بالقاهرة
عام ١٩٥١ .

(٢) راجع البحث الاول من كتابنا هذا : للنبذة رقم ٦ ص ٦٨ وما
يعدهما .

علينا أن نلقى بعض الاضواء التي تنير بعض ما اثير من المشكلات المتعلقة بكل من هذين للتظامين في الديموقراطيات الغربية .

وعلينا أولا أن نحيط علما بالظروف التاريخية التي احاطت بنشأة النظام البرلماني في اول دولة عرف فيها هذا النظام وهي إنجلترا ، فهذه الدراسة التاريخية تلقي ضوءا لا غنى عنه على نظام سياسي كان - حتى عهد قريب - في غنى عن الإشادة به .

اولا - النظام البرلماني

نبذة تاريخية .

كانت إنجلترا هي الموضع الاول للنظام البرلماني كما كانت من قبل هي الموضع الاول للنظام النيابي حيث عرف فيها ذلك النظام النيابي منذ عام ١٦٨٨ (١) فكان ذلك العام هو بداية للمهد بالنظام النيابي (٢) .

ولم تكن نشأة النظام البرلماني في إنجلترا وليدة التفكير النظري المجرد
Lespri Spéculatif ، فلم يكن ميلاده من بطون للتاريخ على

(١) وكان ذلك في عهد *Prince of Orange* الذي تولى العرش تحت اسم غليوم الثالث .

(٢) وكانت هنالك (في إنجلترا) قد نشبت حرب بين البرلمان والمك شارل الاول عام ١٦٤٢ انتهت بهزيمة المك عام ١٦٤٨ على يد كرمويل الذي قاد جيش البرلمان (وكان من تيل عضوا فيه ففسلا عن انه رجسل عسكري) ، وقد اعدم المك عام ١٦٤٩ (في ٣٠ يناير) بحكم من محكمة امر كرمويل *CromWell* بتشكيلها ، كما انه اعلن للجمهورية كما اعلن نفسه *Lord Protector*

وقد انتهت عام ١٦٦٠ ، على ان تلك للجمهورية لم تكن في الواقع سوى دكتاتورية دامت عددا قليلا من السنين . وبعد زوالها يموت كرمويل عادة أسرة ستوارت *Stewart* الى الحكم سنة ١٦٦٠ وكان اول ملوكها شارل الثاني ثم تلة جاك الثاني ، وكانا يمثلان مذهب الحق الالهي وبذلك على يد اخيه غليوم الثالث سنة ١٦٨٨ .

راجع هو ريو (المرجع السابق) طيمة ١٦٦٨ ص ٢٠٢ . وقاموس

يد احدى النظريات الفلسفية (كتنظريه للعقد الاجتماعى او نظرية سيادة الامة) ، انما كان وليد بعض الاحداث التاريخية بل وبعض المصادفات .

فاذا نظرنا الى تلك الاحداث والمصادفات فانه يتبين لنا - كما يقول الاستاذ الكبير بيردو - ان بداية ظهور ذلك للنظام البرلماني كانت لدى التقاء اثنين من التطورات التاريخية : للتطور الذى ادى الى ازدياد سلطة الهيئة النيابية الممثلة للامة ، وذلك التطور الذى ادى الى اضعاف سلطة الملوك ، فنقطة للتقاء للخط الصاعد لسلطة البرلمان بالخط النازل لسلطة الملك نجد لديها سلطتين متساويتين (وهما السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية) ، وحينئذ بدأت نشأة النظام البرلماني . وتتطلب ادارة الشؤون العامة ان تعمل هاتان السلطانان معا متعاونتين ، وقد استتبعت جميع العناصر (او الاركان) الاخرى لهذا النظام لتحقيق هذا التعاون ، فكانت سلطة الحكم في يد الملك والوزارة معا ، على ان العنصر الاساسى في هذا النظام كان رئيس الوزراء الذى كان يعينه الملك وعليه ان يكون حائزا لثقة البرلمان (مجلس العموم) (١) .

انتقال السلطة الفعلية من الملك الى الوزارة - وكانت هناك بعض الاحداث اذت تدريجيا الى انتقال السلطة من الملك الى الوزارة ، ويمكننا ان نلخصها فيما يلى :

(ا) عدم مسئولية الملك « بينما تسال الوزارة ، فالسلطة تسير جنبا الى جنب مع المسئولية ، بحيث تكون المسئولية تكون السلطة » .

(ب) - تأثير الثورات - فقد عرفت انجلترا ثورتين في مدى ٤٠ سنة (٢) - والثورة - كما يقول الاستاذ بيردو - لا تلحق فحسب ضررا

(١) بيردو القانون الدستورى والانظمة السياسية (المرجع السابق)
طبعة ١٩٧٦ ص ١٤٨ ، ١٤٩ .

(٢) يذكر الاستاذ بيردو (المرجع السابق ص ١٤٩) عن هاتين الثورتين انهما كانتا في عام ١٦٤٨ و عام ١٦٨٨ . على انفسا نلاحظ انه ورد في تاموس لاروس الفرنسى (تحت كلمة Cromwell) ان للثورة الاولى التى قام بها كرومويل ضد الملك انما كانت عام ١٦٤٢ ، اما عام ١٦٤٨ فقد كان العام الذى انتهت به الحرب بهزيمة جيش الملك .

بنظام الحكم الذى تفضى عليه ، انما هى تؤثر كذلك على نظام الحكم الجيد الذى تقيمه للشورة ، اذا انها تبين ان انظمة للحكم لا تمشى للابد ، وان لها أجلا موقوتا ، شأنها شأن الاحياء ، مصيرها الفناء ، فاستبدال اسرة مالكة حتى لو كان للجيد اسرة مالكة غيرها امر يؤثر على لها له Prestige التى تحيط بالملك .

(ج) واخيرا فانه يلاحظ منذ تولى اسرة هانوفر Hanovre (وهى من اصل المانى) على عرش انجلترا - بعد زوال اسرة ستيوارت - فقد تولت على العرش طائفة عجيبة من الملوك منذ عام ١٧١٤ الى ١٨٣٧ ، فالملك جورج الاول كان لا يتكلم الانجليزية ، الامر الذى دعاه الى عدم حضور جلسات مجلس للوزراء ، ولم يكن الملك جورج الثانى يحاول ان يحرم الوزراء مما ظفروا به من استقلال فى عهد سلفه اذ كان رجلا ضعيفا ولم تكن لديه رغبة فى ادارة شئون للحكم ، ثم جاء جورج الثالث وقد كان مجنونا (على ان هذا لم يكن هو حاله فى بداية حكمه) ، ولم يكن لجورج الرابع مكانه اللائق من الاحترام Prestige ، وكان ذلك نظرا لحياته الزوجية ، وكان الملك جورج الخامس رجلا ناعما Très effacé ، واخيرا احتلت العرش عام ١٨٣٧ الملكة فيكتوريا وقد دلم حكمها امدا طويلا (وكانت على جانب كبير من الذكاء ، وقد سخرت ذكاءها ومهارتها السياسية فى اختيار وزراء من طراز عال ، وبذلك ساعدت على احتفاظهم بالمقام السياسى العالى الذى احرزوه اسلافهم ثم هم - كما قدمنا مسئولون امام البرلمان ، وعليهم ترك مقاعد الحكم لدى حدوث خلاف بينهم وبين مجلس العموم (١) .

وفى فرنسا نجد انها نقلت النظام البرلمانى عن انجلترا ، وكسان ذلك فى الدستور الملكى الفرنسى امام ١٨١٤ ، ففى المنفولات التى قضاهما

(١) وقد تولدت هذه المسئولية السياسية من بطون مسئوليتهم الجنائية Impeachment

فحين كان مجلس العموم يهدد الوزراء بتقديم اتهام جنائى للوزراء امام مجلس اللوردات فقد جرت عادة للوزراء على تقديم الاستقالة بناء على اقتراح مجلس للعموم بعدم الثقة بالوزارة .
راجع بريدو (المرجع السابق) ص ١٤٩ ، ١٥٠ .
(٩ - انظمة للحكم فى الدول النامية)

لويس الثامن عشر منفيا في انجلترا (بعد قيام الثورة الفرنسية) عرف في انجلترا قواعد النظام البرلماني وقد نال تقديره ، وبعد ان انتقل هذا النظام الى فرنسا اتيمت في ارضها دعامة لجان أزمة ١٨٣٠ بفضل شخصيتين سياسيتين كبيرتين هما ثير *Thier* ، وجيزو *Guizot* وعرف شعار « الملك يسود ولا يحكم *Le Roi règne mais ne gouverne pas* »

— مشكلة تدخل رئيس الدولة في الادارة الفعلية لشئون الحكم (في النظام

البرلماني) •

مشكلة تدخل رئيس الدولة في الادارة الفعلية لشئون الحكم •

هذه المشكلة تعد من اهم المشاكل التي تثار في البلاد البرلمانية لاسيما في بداية عهدها بالنظام البرلماني ، ومن اهم عوامل الخلاف والخراع بين رئيس الدولة والوزارة ، كما كان الشأن لدينا بمصر (في ظل دستور ١٩٢٣) •

— ونجد الرأي السائد بين اساتذة الفقه الدستوري بمصر ، وغير التعليل من رجال الفقه الدستوري الفرنسي أن رئيس الدولة ليس له — في النظام البرلماني — ان يتدخل في الادارة الفعلية لشئون الحكم فهي يجب ان تترك للوزارة المسؤولة عنها أي أن الرئيس ليس له الا مجرد دور سلبي ، مجرد مركز شرف •

(١) هوريو (المرجع السابق) ص ١٤٩ ، ١٥٠ •

(٢) راجع كتابنا « القانون الدستوري والانتظمة السياسية » (الطبعة

الخاصة لسنة ١٩٧٤ من صفحة ٣١٦ — ٣٣٣ •

ملحوظة هامة — سبق أن ذكرنا بين مراجع هذا البحث (هامش صفحة) كتابين أحدهما للاستاذ بيرو والآخر لافرجيه ، وذكرنا طبعتهما لكل منهما • أحدهما قديمة والآخرى حديثة • ولما كانت هذه النبعة الخاصة بالنظامين البرلماني والرئاسي قد نقلناها (للأيهم الا بعض مسطور قليلة اشرفنا عليها) عن كتابنا « القانون الدستوري والانتظمة السياسية » ، ولم نكن في فترة كتابة ذلك الجزء من الكتاب (الذي استغرقت بحوثه وكتابته زمنا غير قصير) قد أتيت لنا فرصة الاطلاع على الطبعة الجديدة لكل من هذين الكتابين المشار اليهما ، لذلك فاني أوجه الانتظار الى أن الطبعة المشار اليهما هنا في هذه النبعة لكل من الكتابين هي الطبعة القديمة •

ويستند انصار هذا الرأي للتعامل بسلبية دور رئيس الدولة - في النظام البرلماني - الى الأدلة التالية :

(أولا) يقولون أن الوزارة - في النظام البرلماني - هي المسؤولة عن شؤون الحكم ، بخلاف رئيس الدولة فهو غير مسئول ، ومن الجادى، المقررة ، أنه حيث تكون المسؤولية تكون السلطة .

(ثانيا) - ان هذا الرأي هو المتبع في اكبر دولتين برلمانيتين : في إنجلترا مهد النظام البرلماني وموطنه الاول ، وكذلك في فرنسا (قبل دستور الجمهورية الخامسة سنة ١٩٥٨ وحكم ديغول) ، حيث نجد رئيس الدولة يترك الى الوزارة الادارة الفعلية لشؤون الحكم .

(ثالثا) - يقولون ان من الجادى، المقررة - مبدأ « أن الملك يملك (لو يسود) ولا يحكم *Le Roi règne mais ne gouverne pas* »

- والرأي عفى أن النظام البرلماني لا يتناقى مع لشتراك رئيس الدولة مع الوزارة في ادارة شؤون الحكم ، ولكن مع مراعاة بعض شروط وقيود معينة . وقبل ان اعرض لبيان نكلة هذا الرأي يجدر بنا أولا ان نعرض لتقنين تلك الأدلة التي يستند اليها الرأي للتعامل بسلبية دور رئيس الدولة في النظام البرلماني (أى للتعامل بأنه ليس له ان يتدخل في الادارة الفعلية لشؤون الحكم) .

مناقشة أدلة الرأي للتعامل بسلبية دور رئيس الدولة .

(أولا) - القول بأنه « حيث تكون المسؤولية تكون السلطة » هو - في رأينا - قول يتضمن جانباً من الصحة ، لا الصحة كلها ، أى أنه يتضمن كذلك جانباً من الخطأ ، ذلك أنه حين توضع مسؤولية على عاتق هيئة من الهيئات فإنه يجب ان تودع في ايديها السلطة اللازمة لتحمل هذه المسؤولية ، ولكن ليس من الضروري ان تودع كل السلطة في ايديها ، ولشتراك رئيس الدولة مع للوزارة في بعض اختصاصاتها لا يحرمها تلك السلطة اللازمة لتحمل مسؤولياتها (كما سنبين فيما بعد) ، ولتما يضع فحسب قيودا على

تلك السلطة ، وفكرة وضع قيود على سلطان أية هيئة من الهيئات الحكومية لا تتعارض مع روح أو مبادئ النظام البرلماني ، طالما كانت لا تؤدي إلى رجحان كفة هيئة على غيرها من الهيئات الحكومية لأن النظام البرلماني هو في جوهره (من الناحية النظرية) نظام توازن بين تلك الهيئات (١) .

(ثانيا) (١) القول بأن الرأي السائد في إنجلترا (موطن النظام البرلماني) هو التساؤل بمبدأ « سلبية دور الملك » ، فإن هذا لم يكن في الواقع « رأيا » أو « مبدأ » إلا بعد أن كان أولا ثمرة طبيعية لتطورات تاريخية ويضع مصادقات وظروف خاصة بإنجلترا ، أدت تدريجيا مدى بضعة قرون إلى الإضعاف من سلطة الملك حتى انتهى بها الأمر إلى الانتقال إلى اللوزلة (٢) .

(١) راجع بريدو صفحة ١٢٥ حيث يقول : إن جوهر النظام البرلماني هو للتوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وأنه توازن بين برلمان ورئيس دولة ووزارة .

(٢) وتتلخص هذه الظروف فيما يلي :

(أ) قيام ثورتين في عام ١٦٤٨ ، ١٦٨٨ ضد بعض الملوك ، وقد أدت هاتان الثورتان إلى لحلال أسرة مالكة (جديدة) مكان أسرة أخرى ، الأمر الذي أدى إلى الإضعاف من هيئة prestige الملوك

(ب) كانت الأسرة الجديدة التي اعتلت العرش (وهي أسرة هانوفر التي اتخذت لها فيما بعد اسما جديدا هو ونسبور) المانية الأصل فكان أول ملوكها (جورج الأول) يجهل اللغة الإنجليزية مما أدى إلى عدم اشتراكه في جلسات مجلس الوزراء ، ثم تبعه مدى ما ينيف عن قرن الزمان طراز عجيب من الملوك اللافهمين (فكانوا ما بين ملك ضعيف وآخر مستهتر سى ، الصمعة ، وآخر مجنون (وهو جورج الثالث) .

(ج) وفي ذلك العصر الذي صادف فيه وجود سلسلة متصلة الحلقات من الملوك الضعفاء غير الأكفاء كان هناك وزراء عظام كسبوا ثقة الملوك واحترام الرأي العام .

(د) وأخيرا تضيف إلى ما تقدم : حسن سير أداة الحكم والنظام البرلماني بحيث لم تكن ثمة حاجة تدعو إلى تدخل الملك في أدلة شؤون الحكم .

لزيادة التفصيل راجع كتابنا « الوسيط في القانون الدستوري » ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(ب) أما القول بضعف دور رئيس الجمهورية في فرنسا . فقد كان هذا صحيحا حتى قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة (عام ١٩٥٨ برئاسة الجنرال ديغول) ، ولكن ذلك كان راجعا كذلك الى ظروف تاريخية خاصة بفرنسا ، ثم أن هذا للضعف كان يمد في نظر بعض رجال الفقه الفرنسي عيبا من عيوب النظام البرلماني الفرنسي لانه يؤدي الى الاخلال (كما يقول للمعبد دوجي) بما يجب أن يكون هناك من التوازن بين مختلف الهيئات الحكومية (رئيس الدولة ، الوزارة ، والبرلمان (١)) كما كان ذلك للضعف من اسباب اضطراب النظام البرلماني الفرنسي وعدم نجاحه . لذلك فقد عمل الدستور الفرنسي الجديد (دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة عام ١٩٥٨) على تقوية سلطة رئيس الجمهورية (٢) .

(ثالثا) - أما القول بأن من المبادئ المقررة في النظام البرلماني مبدأ « الملك يسود (أو يملك) ولا يحكم » فغير صحيح أن ثمة « مبدأ » بهذا المعنى ، وغير صحيح أن يقال أن الملك « يسود » أو « يملك » أو أنه « لا يحكم » ومن المجيب حقاً أن نجد هذه العبارة (« ذلك المبدأ المزعوم ») قد ذاعت وانتشرت على السنة رجال السياسة « بل وبعض رجال الفقه الدستوري » بمقدار ما انتشر بها عدد اللططات حتى قارب عدد ما بها من الكلمات !! - وبياننا لرأينا هذا ندلي بما يلي :

١ - أما القول بأن ليس ثمة مبدأ بالمعنى الذي سلف ذكره فهذا أمر بين إذا رجعنا الى مبادئ أو أركان (أو خصائص) النظام البرلماني كما تقررهما أساتذة الفقه للدستوري الفرنسي فأننا لا نجد بينها ذلك المبدأ ، وكل ما نجد أن تلك العبارة قيل بها كمجرد تعبير عن وجهة نظر بعض رجال الفقه أو السياسة بصدد تلك المشكلة التي نحن الآن بصدها والتي

(١) لقد كان يعد ذلك للضعف في نظر بعض رجال الفقه الفرنسي « انتهاكا لحرة الدستور » راجع كتابنا « الوسيط » ص ٢٦٩ - ٢٧٢ .

(٢) فهذا الدستور (كما يقول بيردو) عمل على كفاية التوازن بين رئيس الدولة والبرلمان والوزارة ونجد ذلك الدستور يصبح في أوقات الأزمات ذا صبغة رئاسية .

اختلفت وجهات النظر حيالها باختلاف ظروف الزمان والمكان ، ولقد
انتشرت واشتهرت هذه العبارة *le roi règne mais ne gouverne pas*
بعد أن قال بها أحد كبار الماساة الفرنسيين السابقين (الميوتير *Thier*
عام ١٨٢٩) وكان يعنى بها للتعبير عن وليمه (فى عهد حكم ملكى ونظام
برلمانى اذ ذاك بفرنسا) بأن رئيس الدولة ليس له أن يتدخل فى إدارة
شئون الحكم وليست لولامره ملزمة قانونا ، ولنما يتدخل استنادا الى
نفوذه للشخصى .

٢ - وكذلك غير صحيح أن يقال أن الملك « يسود » فالسيادة للامة
وحدها أى انها وحدها هى التى « تسود » . والملك لنما « يتولى الملك » ،
وولاية الملك ، أو « رئاسة الدولة » هى لحدى السلطات فى الدولة ، ولكن هذه
السلطة لا يملكها ، رئيس الدولة (سواء كان ملكا أو رئيس جمهورية) .
كما أن البرلمان يتولى السلطة التشريعية ولكنه لا يملك تلك السلطة فصاحب
أو مالك السلطات جميعا لنما هى الامة . ورئيس الدولة (أو البرلمان) لنما
يتولى « اختصاصا » ولكنه لا يملكه (١) .
٣ - وكذلك غير صحيح أن يقال بأن الملك (أو رئيس الدولة بوجهه
عام) « لا يحكم » ، فالصحيح أنه « يحكم » ، ولكنه - فى النظام النيابى
البرلمانى - لا يحكم منفردا ولنما يتولى سلطته بالاشتراك مع وزرائه ،
ومع مراعاة الشروط والاعتبارات التى سنقولى بيانها (٢) .

ولا يفوتنا هنا أن نشير الى ما سبق لنا ذكره من أنه كانت هناك بعض
الاحداث التى أدت الى لانتقال السلطة للقطبة تدريجيا من يد الملك الى الوزراء فى
بدلية عهد انجلترا بالنظام البرلمانى (وقد سبق لنا ذكر تلك الاحداث
بمصدر « النبذة للتاريخية » عن نشأة النظام البرلمانى) .

(١) ثم أن كلمة « يسود » أو « يملك » ليست للترجمة الصحيحة للكلمة
الافرنجية المتأصلة لها وهى كلمة *règne* بالفرنسية أو *reign* بالانجليزية ،
وانما ترجمتها هى كلمة « يحكم » أو « يسيطر » أو « يتولى رئاسة الدولة »
فهى يصح أن تتقال عن رئيس الجمهورية كما تتقال عن الملك .

(٢) لزيادة التفصيل يراجع كتابنا « الوسيط » ص ٢٩١ - ٢٩٤ .

نقد الرأي للقاتل بسلبية دور رئيس الدولة .

فضلا عن أن الأدلة التي يستند إليها هذا الرأي لا تقوم على أساس سليم فلما نرى أن توجه إليه الانتقادات التالية :

١ - هذا الرأي لا يمكن تطبيقه عملا ، إذ إن رئيس الدولة ولو أنه غير مسئول سياسيا إلا أنه - فيما أرى - مسئول أدبيا ومسئول أولا أمام ضميره ، وهو عادة يقسم بعينا على احترام الدستور وقوانين البلاد (قبل توليته مهام منصبه) . وليس من المقبول أو المقبول أن نطالبه بالتوقيع بطريقة (أوتوماتيكية) آلية على وثائق تظهر مخالفتها للضمير أو لتلك اليقين الدستورية بصورته بجنة جذية (١) .

٢ - أن هذا الرأي يؤدي حتما إلى النزاع المستمر بين رئيس الدولة والوزارة ومن شأن هذا النزاع أن يؤدي إلى إزمات وزارية وعدم استقرار لأداة الحكم . وقد يثير انقساماً في صفوف الأمة وانقساماً لمرى الوحدة بينها لا سيما في الدول النافسة الحديثة للمهد بالنظام الديموقراطي البرلماني (كما شوهد ذلك فعلا) .

٣ - أن هذا الرأي - في البلاد الجمهورية - قد يدفع ذوى السلطان فيها إلى تفضيل الأخذ بالنظام الرئاسي . وهو نظام يخشى أن يؤدي - كما تقدمنا - إلى الاستبداد والظلم لا سيما في البلاد الحديثة العهد بالأنظمة الديمقراطية (وكما حدث فعلا في جمهورية أمريكا الجنوبية وفي غيرها من البلاد النامية التي تكلمنا عنها) .

- لما تقدم فإن الأوفق - فيما أرى - بدلا من أن نحارب فكرة اشتراك رئيس الدولة في شئون الحكم . أن نقبل ذلك الاشتراك على أن ننظمه ونضع

(١) وفي ذلك يقول الأستاذ فيني Wigny (في مؤلفه « للتعاون الدستوري » ج ٢ ص ٥٧٢) أنه ما دام يطلب من الرئيس التوقيع على بعض أعمال الدولة فإن هذه التوقيعات لا يمكن أن تكون عملا « لتوماتيكية » ، أنه « لا يعد قائما بمهمة على وجه مرضي إذا هو اقتصر على مجرد الإضاء على ما تقدم له من أوراق دون سابق بحث وتمحيص » .

عليه القيود والشروط التي تتلاءم مع روح النظام الديموقراطي البرلماني والتي تكفل عدم انحراف السلطان ناحية الاستبداد والظفيسان (١) .

النظام البرلماني وعدم منافاته لاشتراك رئيس الدولة في شئون الحكم
- شروط ذلك الاشتراك :

لما تقدم نرى مع الاستاذ ازمين *Bernheim* كبير اساتذة الفقه الدستوري في فرنسا في الربع الاول من هذا القرن (٢) ان النظام البرلماني لا يتناقض مع الراى القائل بأن لرئيس الدولة ان يشترك اشتراكا فعلييا في ادارة شئون الحكم ، بل وان له الحق ان تكون له آراء أو سياسة خاصة يعمل على تنفيذها ، ولكن بشرط مراعاة الأمرين التاليين :

الاول - ان يستطيع رئيس الدولة ان يجد وزارة مستعدة لتحمل مسؤولية ذلك التدخل (أو تلك الآراء السياسية للخاصة برئيس الدولة) وان تكون تلك الوزارة محتفظة في الوقت ذاته بثقة الهيئة النيابية .

(١) ولا يفوتنا ان نشير الى ان الكثيرين يفوتهم ان النظام البرلماني انما يخضع لقواعد **فرنه** (غير جامدة حتى انه كثيرا ما قيل « بانه لا يوجد نظام برلماني ونمسا توجد حكومات برلمانية » - وان من حسنات هذا النظام) كما يقول بريدو (قابليته لان يتلاءم مع الظروف المختلفة - ولا يفوتنا كذلك ان نذكر ان بريدو يعرف النظام البرلماني تعريفيين يذكر في احدهما « انه النظام الذي توكل فيه ادارة شئون البلاد الى يد البرلمان ورئيس الدولة وذلك عن طريق (أو بواسطة) وزارة مسؤولة امام البرلمان » ثم يقول « ان التعريف كان لا يمكن ان يكون موضع نزاع اذا نظرنا الى الناحية التاريخية » (بريدو ١٢٢ ، ١٢٣) ويصني بذلك (كما ذكر في موضع آخر ص ١٢٩) ان هذا التعريف كان ينطبق على الواقع في بعض فترات التاريخ في إنجلترا حتى عصر الملكة فيكتوريا ، وفي فرنسا في عهد الملكية البرلمانية (التي دامت ما بين ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ والتي يطلق عليها ملكية يولية) ثم يقول ص ٤٦٤ ، ان ذلك للتعريف صحيح الآن بالنسبة للدستور الفرنسي الحالي : دستور ١٩٥٨ .

(٢) وهو ما يراه كذلك الاستاذ اوربان *Orban* كبير اساتذة الفقه الدستوري البلجيكي في الربع الاول من القرن ، وكذلك الاستاذ البلجيكي *Wigny* (في مؤلفه في « القانون الدستوري » الجزء الثاني ص ٥٧١ وما بعدها .

الثاني - د أن يخطي الوزراء دائما نشاط رئيس الدولة ، (١) أي أن الوزراء يجب ألا يسمخوا أن يكون شخص رئيس الدولة أو أعماله موضع مناقشة أمام البرلمان والا تنصب أعمال الحكومة إلا للوزراء ، وأن على رئيس الدولة وللوزراء أن يحيطوا تدخله بكل ما يستطيع من الكتمان والسرية (فأعمال الحكومة وتصرفاتها - كما قدمنا - يجب أن تمتد في نظر الجميع أنها من صنع الوزارة المسؤولة عنها وحدها) على أننا سنعود إلى هذه المسألة بعد قليل .

حالة النزاع بين رئيس الدولة وللوزارة :

إذا كان لرئيس الدولة - في النظام البرلماني (كما قدمنا) - أن يشترك مع وزارته في شؤون الحكم وذلك مع مراعاة للشرطين السابقين فماذا يكون للحكم حين يشتد الخلاف بينه وبين الوزارة ، أي للطرفين عليه أن يخضع لرأي للطرف الآخر ؟ .

إن رأى وزارة مؤيدة بأغلبية برلمانية هو الذي ترجع كفته ، وذلك (كما يقول الأستاذ فيني) أمر لا سبيل للشك فيه في نظام ديمقراطي ، إذ أنه في حالة احتدام للنزاع سوف يرفض رئيس الدولة توقيعه على ما تقدمه إليه للوزارة من مشروعات المراسيم (أو القرارات) . وبذلك يعرقل سير الأعمال الحكومية الأمر الذي يضطر الوزارة إلى الاستقالة (وذلك ما لم يكن رئيس الدولة قد عمد إلى إقالتها في البلاد التي يستطع فيها الاجتهاد إلى هذا الإجراء) - ولكن ما الذي يحدث في هذه الحالة ؟ - إن رئيس الدولة سيكلف رئيس وزارة جديدة بتكاليف وزارة مستعدة لتحمل مسؤولية تنفيذ آراء أو سياسة رئيس الدولة ، ولكن إذا كانت الوزارة السابقة (التي استقالت أو أقيلت) حائزة على ثقة الهيئة النيابية فإن هذه الهيئة ستفرض بداهة أن تولى ثقتها للوزارة الجديدة ، وفي هذه الحالة سينشأ نزاع مسافر (لا سبيل لاحاطته بستانر من الكتمان أو السرية) بين رئيس الدولة والوزارة الجديدة (التي

(١) على حد تعبير الأستاذ ازمن (Esmein)

Les ministres couvrent toujours le chef de l'Etat

اختارهما) من ناحية وبين الهيئة النيابية من ناحية أخرى ، ونظرا الى ان رئيس للدولة - في النظام البرلماني - لا يستطيع ان يتولى سلطته « منفردا » وانما يتولاهما بواسطة وزارة حائزة على ثقة الهيئة النيابية فإن الامر سينتهي برئيس الدولة الى أحد امرين : اما الخضوع لراى الاغلبية البرلمانية الامر الذى قد يضطره الى الاستقالة ، او الالتجاء الى حل تلك الهيئة للنيابية ولجراء انتخابات لتحكيم الناخبين فيما نشأ من نزاع ، ولكن رئيس الدولة لا يستطيع الدخول في هذا النزاع للمساير مع اغلبية برلمانية (كما يقول الاستاذ جيز *Jeze*) الا اذا كان حائزا لنفوذ واسع على شطر كبير من الراى العام مستعد ان ينصر الرئيس على اغلبية اعضاء تلك الهيئة النيابية ، ولن يستطيع عادة رئيس الدولة ان يكون له مثل ذلك النفوذ الا اذا كان رئيس الجمهورية جرى لانتخابه لانتخابا حرا نزيها بعيدا عن شائبة الشبهات بواسطة الشعب (لا بواسطة البرلمان) (١) .

(١) على ان مما تجدر ملاحظته ان رئيس الجمهورية في البلاد البرلمانية لنما ينتخب عادة بواسطة البرلمان (لا بواسطة الشعب) ، ولذا فان مثل هذا النزاع ينتهى عادة برئيس الدولة الى الخضوع لو الاستقالة .

لزيادة للتفصيل (وليبيان حق الرئيس في اقالة الوزارة في النظام البرلماني) راجع كتابنا « الوسيط » ص ٢٨٤ و ٢٨٥ .

ملحوظات ختامية عن النظام البرلماني

نتلخص أهم تلك الملحوظات فيما يلي :

أولاً - النظام البرلماني غير جامد - أي أنه نظام يتسم بالمرونة ، فهو يأخذ صوراً مختلفة (١) . وهذه تختلف باختلاف ظروف البيئة : القوى السياسية المختلفة ، النضوج السياسي للشعب ، التنظيم الحزبي « مدى قوة الرأي العام » . فهناك نظام برلماني ثنائي *dualiste* أي أن للوزارة تكون فيه مسئولاً أمام المجلس النيابي وأمام الرئيس وعلى الوزارة أن تكون موضع ثقة كل منهما كما كان الشأن في عهد « ملكية يولييه *Le monarchie de juillet* » في عهد الملك لويس فيليب بفرنسا (وقد سميت بهذا الاسم لأنها كانت وليدة ثورة يولييه ١٨٣٠ التي قامت ضد الملك شارل العاشر ، ويطلق عليها أيضاً *Parlementarisme Orléaniste* نسبة إلى اسم الأسرة الملكية الحاكمة) . وهناك نظام برلماني فسردي *Mooniste* تستند فيه الوزارة إلى ثقة البرلمان (المجلس النيابي) وحده ، وليس للرئيس في هذا النظام سوى دور تافه . وفي هذا النظام يخشى أن تتركز سلطة الحكم بين أيدي الهيئة النيابية وتغدو الوزارة تابعة لهذه الهيئة وحينئذ يفقد النظام صبغة البرلمانية (لأن النظام البرلماني - كما تدعنا نظام توازن بين السلطات) ، ولا يمكن للوزارة للتخلص من هذه التبعية إلا حين يستطيع رئيس الوزارة باعتباره رئيساً *Leader* زعيماً لحزب الأغلبية البرلمانية أن يفرض سلطته على الهيئة النيابية (٢) وأحياناً نجد أن الدستور يهدف إلى منح السلطة العليا في الدولة للبرلمان ، كما كان شأن النظام الدستوري الإنجليزي (كما ذكره الفقيه الإنجليزي الكبير *Bagehot* في عام ١٨٦٩) بحيث تكون للوزارة مجرد هيئة تنفيذية لأرادة البرلمان ، على أن ذلك لم يحدث في الواقع (بعكس الحال في فرنسا) ويرجع ذلك

(١) بريدو « التوازن الدستوري والانظمة السياسية » ، (الطبعة ١٧)

السنة ١٩٧٦ ص ١٤٧ .

(٢) بريدو (المرجع السابق) طبعة ١٩٧٦ ص ١٥٦ ، ١٥٧ .

الفارق بين إنجلترا وفرنسا الى ما كانت عليه الاحزاب في إنجلترا من تنظيم
تويم وما فرضه الحزب على أعضائه من نظام دقيق يستطيع معه رئيس
الوزارة - السذي هو عادة رئيس الحزب أو إحدى الشخصيات الممتازة - أن
يعتمد على أعضائه (الذين يكونون الاغلبية البرلمانية) ، لذلك كان من الأمور
النادرة كل النذوره أن يعرض مجلس العموم في إنجلترا مسألة للثقة أو عدم
الثقة بالوزارة أي تحريك مسئوليتها ، وذلك مما يفسر الاستقرار الوزاري في
إنجلترا (١)

- وقد كان ذلك في إنجلترا يشترك - في البداية مع الوزارة في إدارة
شؤون الحكم ، ثم حدثت بعض الأحداث (سبق ذكرها) كان من شأنها أن
أدت بالوزارة تدريجيا أن نقلت الى يديها السلطة الفعلية من يد الملك .

ثانياً : وكذلك فإن تقسيم النظام النيابي الى ثلاث أنواع : برلماني
ورئاسي ونظام مجلس (أو حكومة) الجمعية النيابية ، كحكومة الجمهورية
السويسرية) هو تقسيم غير جامد ، فليس ثمة ما يحصل دون الأخذ
ببعض خصائص أحد هذه الأنظمة الثلاثة وبعض خصائص نظام آخر ،
فنجد مثلا أن للنظام الذي تقرر في فرنسا في نوفمبر سنة ١٩٤٥ كان
مزيجا من النظام البرلماني ونظام حكومة الجمعية النيابية كما يقول
الاستاذ دوفرجيه (٢) . وهو يرى أن للنظام الفرنسي الحالي (في ظل
دستور ١٩٥٨ وقانون الانتخاب لرئيس الجمهورية عام ١٩٦٢ الذي جعل
انتخابه بواسطة الشعب لا بواسطة البرلمان) قد جعل للنظام الفرنسي

(١) ولهذا السبب ولأسباب أخرى سيأتي بيانها فيما بعد كان
الامر بهذا الصدد يختلف عما كان عليه الحال في فرنسا - راجع
بيردو (المرجع السابق) ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٢) دوفرجيه Duverger « الأنظمة السياسية والقانون
للدستوري » (طبعة باريس ١٩٥٨) ص ٤٥٧ .
دوفرجيه : المرجع السابق (الطبعة التاسعة لسنة ١٩٦٦ ص ٤٩٩
والجزء الثاني من كتابة المنصل للطبعة ١٥ لسنة ١٩٨٠ ص ١٩٣ وراجع
مؤلف الاستاذ موريو Hauriou « للقانون الدستوري والأنظمة
السياسية » طبع بباريس عام ١٩٦٨ ص ٨٦٣ .

أقرب إلى الرئاسي منه إلى النظام البرلماني ، ونجده في موضع آخر يقرر بأنه نظام شبه رئاسي Semi-Présidentiel ، أو على حد تعبير الاستاذ أندريه موريو ، نظام نصف برلماني ونصف رئاسي Mi-Présidentiel . فكل دولة غير مقيدة بنوع معين من تلك الأنواع الثلاثة للأنظمة الديمقراطية ، أي أنها حرة في الاختيار من أحدها والآخر لتضع نظاما يتلاءم مع ظروف البيئة : القوى السياسية ، مدى التضجج السياسي للشعب ، الرأي العام ، العوامل الاقتصادية والظروف الخارجية .

ثالثا : إن تطور النظام البرلماني وإن كان يسير اتجاها في العصر الحديث في اتجاه تقوية السلطة التنفيذية وبخاصة الوزارة (كما هو الشأن في إنجلترا) على حساب السلطة التشريعية إلا أنه يسير في اتجاه إضعاف سلطة رئيس الدولة ، ولا يستثنى من ذلك سوى دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة لعام ١٩٥٨ في عهد الجنرال ديغول ، وكان ذلك نزولا على حكم ظروف فرنسا في ذلك الحين ، وإخصها ظهور شخصية عظيمة وهي شخصية ديغول الذي بدأ في نظر الرأي العام الفرنسي أنه الوحيد الذي يستطيع وضع حد وحل لمشكلة ثورة الجزائر التحريرية (١) .

رابعا : مدة للرئاسة - مدة للرئيس في رئاسة الجمهورية في فرنسا هي سبع سنوات ، وهو يعاد انتخابه هناك مرات غير محددة ، على أن هذه طريقة تصد استثنائية في التشريع المقارن . ففي الولايات المتحدة لا يستطيع الرئيس - الذي لا تتجاوز مدته عن أربع سنوات وذلك منذ دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة (لسنة ١٨٧٥) حتى اليوم أن يتقدم للانتخاب مرة ثالثة . وفي كل من ألمانيا وإيطاليا لا يستطيع أن يطالب بإعادة انتخابه مرة ثانية .

وفي فرنسا في عهد الجمهورية الرابعة (في ظل دستور ١٩٤٦ الذي

(٣) يرلج بصدد « تقوية السلطة التنفيذية » كتابنا « أزمة الأنظمة الديمقراطية » (الطبعة الثانية) ١٩٦٣ ص ٩٤ وما بعدها .
وراجع بصدد الاتجاه لإضعاف سلطة للرئيس مؤلف الاستاذ بيدو (طبعة ١٩٧٦) ص ١٥٨ .

ظل قائما حتى سنة ١٩٥٨) كان لا يمكن اعادة انتخابه سوى مرة واحدة . وكان يجري انتخابه بواسطة البرلمان حتى سنة ١٩٦٢ حيث عدل نظام انتخاب الجنرال ديغول ليصبح بالاقترع للعام ولم تكن مدة للرئيس تثير مشاكل خطيره حين كانت سلطة الرئيس على جانب كبير من الضعف تحت اطلال دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة (لسنة ١٨٧٥) والجمهورية الرابعة (لسنة ١٩٤٦) ، ولكن الامر أصبح مختلفا اختلافا تاما في ظل الجمهورية الخامسة (لسنة ١٩٥٨) لاسيما حين تقرر (عام ١٩٦٢) ان يكون انتخابه بواسطة الشعب بطريق الاقتراع للعام المباشر ، ففي هذه الحالة يمكننا ان نقسمال - على حد تعبير الاستاذ بيردو - عما اذا لم يكن تجاوز للحدود الطبيعية حين نطالب الشعب ان يسمد الى الرئيس تلك الولاية لمثل هذه المدة الطويلة وبين يديه تلك السلطات الواسعة ، كما يصح لنا ان نقسمال عما اذا كان يمد من الملائم - من الناحية للسياسية - ان نقيم سلطتين (الرئيس والهيئة النيابية) لحتين غير متساويتين ، الامر الذي يؤدي الى عدم اتفاقهما لمدم انتخابهما في وقت ولحد (١) .

خامسا مسئولية الرئيس : سبق لنا ان ذكرنا نبذه موجزه عن عدم مسئولية الرئيس مسئولية سياسية امام البرلمان .

يجدر بنا هنا ان نشير الى ما يراه بعض رجال الفقه الدستوري من انه مسئول امام الشعب . ولقد حاول الاستاذ الكبير بريلو *Prélot* كابينتان تنظيم هذه المسئولية . امام الشعب ، فهما يريان ان الدستور للحالي

(١) وقد دعت هذه الاعتبارات السياسية بعضا من الساسة الفرنسيين (وبينهم للرئيس بومبيدو *Pompidou*) الى ان يخطوا على الدستور تعديلا يهدف الى تخصيص عدة رئاسة الرئيس الى خمس سنوات ، وقد قدم فعلا لاقترح بهذا التعديل الى البرلمان في ١١ سبتمبر ١٩٧٣ . ولكن الحكومة لم در السير في طريق الخطوات التالية لهذا الاقتراح لفصل الى نهايته ، وذلك لاسباب يطول بيانها ، ويضيق بنا هنا التماس عن شرحها .

بيردو (المرجع السابق) طبعة ١٩٧٦ ص ٥٠٢ - ٥٠٤ .

لفرنسا (دستور الجمهورية الخامسة لسنة ١٩٥٨) لا يحول دون تنظيم مسؤولية سياسية للرئيس فيه أمام الشعب قبل تلك المسؤولية (للرئيس) التي عرفت في عهد دستور الجمهورية الفرنسية الثالث (لسنة ١٨٧٥ والذي عاش حتى دخول الألمان باريس سنة ١٩٤٠ أثناء الحرب العالمية الثانية) ، وكانت هذه المسؤولية خاصة بالرئيسين جريتي Grévy وميليران حيث اضطرهما للبرلمان الى الاستقالة حين رفض الاتصال بأية وزارة يختارها رئيس الجمهورية . فذلك المسؤولية يمكن تنظيمها - طبقا لراى هذين الاستاذين الكبيرين على الوجه الآتى : توجد الهيئة النيابية الى الوزارة لوما شديدا (Censure) لقتراعا بعدم الثقة ، وفي هذه الحالة يستطيع رئيس الجمهورية أن يقرر حل الهيئة النيابية وإجراء انتخابات ، ولكن اذا أسفرت الانتخابات عن هيئة نيابية جديدة معارضة للرئيس أيضا ، فنظر لان الرئيس لا يستطيع - من الناحية الدستورية - أن يقرر كذلك حل المجلس النيابي الجديد فانه يضطر الى تقديم استقالته لان هذا المجلس سيسقط كذلك الوزارة التي اختارها للرئيس الذي لا يستطيع ان يظل في كرسي الحكم دون وزارة .

وهو كذلك يضطر الى الاستقالة حين يقدم الى الشعب مشروعا لاستفتاءه فيه ثم يرفضه الشعب . فاستقالة الرئيس في هاتين الحالتين تمدد - كما يرى هذان الاستاذان الكبيران - بمثابة اعتراف منه بأنه مسئول سياسيا أمام الشعب (١) .

ساسسا - نجاح النظام البرلماني في انجلترا - يمكننا ان نلخص هنا أسباب ذلك النجاح الذي جعل النظام البرلماني الانجليزي على رأس الانظمة البرلمانية في العالم ، وذلك فيما يلي :

نضوج سياسي : فالناخب هناك حين يدلي بصوته من أجل اختيار

(١) هوريو : القانون الدستوري والانظمة السياسية . طبع بباريس ١٩٦٨ ص ٧١٠ ، ٧١١ .

نائب عنه ، إنما يعلى بصوته من أجل شخص وبرنامج ، فهو يعنى أولا باختيار برنامج معين (أى سياسة معينة) وهناك نجد كل حزب يقسم طولا معينة لبعض المسائل ، فالحزب الذى يحرز الاغلبية يعتبر انسه حصل على توكيد بتحقيق برنامجه الذى يخلو عادة من اللعود للديماجوجية (أى تلك التى تهدف فحصب الى مجرد كصب رضاء الناخبين) لان الحزب يعلم انه فى حالة فوزه فى الانتخابات فسوف يحاسب - وهو فى مقاعد الحكم حسابا عسيرا اذا هو لم ينفذ ما وعد به ، وفى ذلك سمة من السمات التى تجعل من النظام الانجليزى ديموقراطية حقيقية (١) .

الاستقرار وزارى - انه يندر فى انجلترا كل الذنوره ان تستقط وزارة بناء على اقتراح مجلس العموم (المجلس النيابى) بعد الثقة بالوزارة ، فمقد عام ١٨٩٥ لم يحدث ان سقطت وزارة بهذه الطريقة ، ثم انه لا توجد قاعدة دستورية تقضى بالزام الوزارة بتقديم استقالته ادى لصدار مجلس العموم قرارا بسحب الثقة بها ، فرئيس الوزارة هو الذى يقدر قيمة ثمرلر للتصويت الصادر من مجلس العموم ، فاذا رأى رئيس الوزارة ان القرار لا ينطوى على استنكار السياسة العامة للوزارة فانه لا يقدم استقالته .

فالنظام البريطانى ليس فحصب - كما يوصف أحيانا - هو د حكومة للوزارة ، ، انما هو كذلك ، بل وتقبل ذلك د حكومة للرأى العام ، ، فالواقع ان الخلافات التى قد تتثار فيما بين الوزراء والغالبية البرلمانية انما يجرى الفصل فيها على هدى تيار للرأى العام ، اذ انه يعمل حصب كبير لرأى الشعب الذى سوف يبيده فى الانتخابات التالية ، ويجب الا ننسى ان الرأى العام - فى نظام الحزبين (كما هو الشأن فى انجلترا - هو الذى يختار فى الواقع رئيس الوزارة (٢) .

ومما يكتل كذلك ذلك الاستقرار للوزارى ما جرى عليه العرف منذ امد

(١) بيردو (المرجع السابق) طبعة ١٩٧٦ ص ٢٤٥ .

(٢) بيردو (المرجع السابق) ص ٢٤٤ • ٢٤٦ .

طويل على عدم التجاء الملك الى اقالة الوزارة (وقد كانت آخر مرة لجأ فيها الملك الى اقالة الوزارة في عام ١٨٣٤) (١) .

٣ - نظام الحزبين ونظام الانتخاب - هذان النظامان مما من اسباب نجاح النظام البرلماني في إنجلترا ، كما أنهما في الوقت ذاته من اسباب الاستقرار الوزاري (الذي هو بدوره من أسباب ذلك النجاح كما قدمنا وبيننا) .

ويقصد بذلك النظام الانتخابي ذلك النظام الذي يسمح باجراء الانتخابات بدور واحد وذلك بنجاح المرشح بالاغلبية النسبية (لا بالاغلبية المطلقة) ويبدو لنا ان الموضع الاجدر بمعالجة هذين السببين (النظام الحزبي ونظام الانتخاب) انما يكون في النبذة الخاصة بالاحزاب (نبذة رقم ٢) والنبذة رقم ٣ الخاصة بالانتخاب .

٤ - وأخيرا يذكر من أسباب نجاح النظام البرلماني في إنجلترا ما هو معروف عن الشعب الانجليزي من روح التسامح والاعتدال والاخذ بسنة التدريج ، ونبذ اللطرفة ، وذلك فيما يتعلق بنظام الحكم في الدولة ، وكذلك ما هو معروف عنه من عقلية عملية واليتمد عن الولع بالمناقشات النظرية او بالاعتبارات المنطقية في ذلك الميدان (ميدان نظام الحكم) ، والاخذ يمين الاعتبار التام اتجاهات للرأي العام .

٥ - جهاز ادلري ذو مستوى عال يستعين به مجلس الوزراء ، فهذا الجهاز يختار افراده من موظفين ممتازين ، وهم يعملون تحت رئاسة سكرتير دائم يحضر جلسات مجلس الوزراء ، ويقوم هذا للجهاز بتحضير أعمال الحكومة ، ويدراسة المسائل التي سيرعها رئيس الوزراء على مجلس

(١) وكان ذلك حين عهد الملك غلورم الرابع الى اقلية اللورد ملبورن

Malbourne ، وعين السير روبرت بيل Peel

راجع في ذلك كتابنا « الوسيط في القانون الدستوري » ، (طبعة عام ١٩٥٦) ص ٢٦٤ للهامش رقم ٢ .

(م ١٠ - أنظمة الحكم في الدول النامية)

الوزراء ، كما يتحقق من تنفيذ قرارات مجلس الوزراء بواسطة الوزارات المختصة .

أن ما يجب أن يكفل لهذا السكرتير الدائم من الحياد من شأنه أن يحمل للدولة على أن تحافظ على كفالة الاستقرار له بحيث لا تؤثر في منصبه التغيرات الوزارية ، اللهم الا في النادر من الحالات (١) .

ثانيا - النظام للرئاسي

في الولايات المتحدة الأمريكية (٢)

تمهيد :

اهم المشكلات الدستورية الخاصة بهذا البحث تتلخص فيما يلي :

١ - ماذا يقصد « بالنظام الرئاسي » ؟ أى بيان تعريفه الذى كان موضع خلاف بين الفقهاء الغربيين .

(١) بيردو (المرجع السابق) ص ٢٢٨ .

(٢) المراجع .

- مذكرة قدمناها عن « النظام الرئاسي » في شهر يولييه ١٩٧١ الى « لجنة نظام الحكم » المتفرعة عن اللجنة التحضيرية العامة للدستور ، والمشكلة لوضع مشروع الدستور المصرى الحالى (لعام ١٩٧١) ، وقد قدمتها بصفتى عضوا في اللجنة العامة لمشروع الدستور ، ومقررا للجنة الفرعية الفنية المقوت بها بحث موضوع « رئيس الجمهورية والوزراء » - وقد نشرنا هذه المذكرة في كتيب جمع المذكرات واللتقارير التى كتبتها وقدمتها الى لجنة الدستور ، وقد ظهرت الطبعة ثلثانية من هذا الكتيب عام ١٩٧٥ بعنوان :

« على هامش الدستور المصرى الجديد » وكانت مرجع تلك المذكرة ما يلي من المراجع .

كتابنا « القانون الدستورى والانظمة السياسية » (المرجع السابق ذكره) .

Griffith : The American System of Government

- جريفيث

طبع بالولايات المتحدة عام ١٩٥٤ وترجمة الى العربية للدكتور عبد العزيز نصر (عميد كلية الآداب بالاسكندرية) سابقا .

- جارنر Garnar (استاذ العلوم السياسية بالجامعات الأمريكية :

« اراء وانظمة سياسية امريكية » محاضرات ألغها بالجامعات الفرنسية وطبع بالفرنسية بباريس سنة ١٩٢١ .

٢ - وجوه الاختلاف بين الدستور الأمريكى كما هو مدون فى النصوص وبينه كما هو مطبق فى الحياة العملية السياسية وأسباب ذلك الاختلاف .

٣ - مشكلة اقتباس النظام الأمريكى فى الدول النامية ويوجه خاص فى مصر . وسنقتصر فى بحثنا هنا على المشكلة الاولى حيث ان المشكلة الثانية موضعها الاجدر بها لنما يكون فى النبعة (رقم ٨) عن « اختلاف للنصوص الدستورية عن تطبيقاتها فى الحياة العملية » من هذا البحث للثانى . أما عن الثالثة فموضعها الاجدر بها لنما يكون فى البحث الثالث الخاص بمصر .

أما وقد انتهينا من هذه الكلمة التمهيدية غائنا ننقل الى الكلام عن تلك المشكلة الاولى .

مشكلة تعريف النظام الرئاسى :

تعريف - الراى السائد لدى اساتذة للغة الدستورى الفرنسى التقدمى ولدى الكثيرين من الفقهاء الفرنسين المعاصرين هو ان النظام الأمريكى يمسد نظاما « رئاسيا » لان للرئيس فيه يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة (وان الوزراء بناء على ذلك ما هم الا مجرد سكرتيريين او مساعدين له يعينهم

-
- =
- بېردو Burdeau : « الانظمة السياسية » طبع بباريس ١٩٥٩ ، والطبعة ١٧ لسنة ١٩٧٦ .
- دوفرجية Dverger : « الانظمة السياسية والقانون الدستورى » طبعه بباريس ١٩٥٨ ، و ، والجزء الثانى من الطبعة ١٥ الفصل لسنة ١٩٨٠ .
- هوريو Hauriou (للطبعة الثالثة لسنة ١٩٦٨) .
- لژمن Esmein « القانون الدستورى » طبع بباريس .
- لاماريير Lafarriere (عضوا المجمع العلمى الفرنسى : القانون
- بارتلمى Barthel : (عضوا المجمع العلمى الفرنسى) بباريس .
- الدستورى طبعه بباريس ١٩٣٣ .
- فيجيدل Vodel « القانون الدستورى » .
- جيرو Giraud (الاستاذ السابق بكلية الحقوق بجامعة Rennes
- بفرنسا) : « السلطة التنفيذية فى ديموقراطيات اوروبا وأمريكا » طبع بباريس سنة ١٩٣٨ . وهو - فيما نرى - أهم هذه المراجع لانه زلخر بالمراجع الأمريكية ، فضلا عن عنايته الخاصة بهذا الموضوع) .

ويعزلهم كما يشاء ولا يمسألون عن أعمالهم أمام البرلمان ، انما يسألون أمامه وحده (١) •

ولو أنهم - فيما يبدو - انما يعنون للدستور الأمريكي ، الا أن هذا التعريف ينطبق كذلك - في رأيهم - على النظام السياسي كما هو مطبق في الحياة العملية • ذلك التعريف يمد - في رأينا - خاطئا •

التعريف الصحيح - النظام الرئاسي هو ذلك النظام الذي يتقرر فيه للرئيس الرجحان في كفة ميزان السلطان ، وبعبارة أخرى أن النظام الأمريكي يوصف - في عصرنا الحالي - بأنه « نظام رئاسي » لأن للرئيس فيه ذلك الرجحان على سلطان البرلمان (٢) •

(١) راجع بارتلمى ص ١٥٠ حيث يقول : « أن النظام للرئاسي يمثل أصنق تمثيل دستور الولايات المتحدة سنة ١٧٨٧ » ، ثم يقول « أن رئيس الجمهورية هو الرئيس الوحيد للحكومة وهو كذلك رئيس الدولة ، ومن ذلك كانت هذه التسمية « حكومة رئاسية » وهي التي يوصف بها هذا النظام » •
وراجع دوفرجيه (ص ١٩٠) •

- ويتبين أنهم انما يتكلمون عن « الدستور » الأمريكي (لا على النظام السياسي كما هو مطبق عمليا) كما نلاحظ انهم يمدون الخاصية الأساسية للنظام الرئاسي أن الرئيس فيه يجمع بين الصفتين أو الوظيفتين : رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة ، على أننا نجد البعض يضيف إلى ذلك : أن الرئيس ينتخب بواسطة الشعب ، بينما يضيف البعض الآخر : أنه نظام يقوم على أساس مبدأ فصل السلطات • ونجد الزملاء من أساتذة الفقه الدستوري المصري قد جروا على هذا النحو في تعريف للنظام الرئاسي - راجع كتاب « مبادئ القانون الدستوري » طبعة ١٩٤٠ للأستاذ الدكتور السيد صبرى ص ٢١٣ ، ٢١٨ ، وكتاب « موجز للقانون الدستوري » للأستاذ الدكتور عثمان خليل والكاتب سليمان محمد الطعاوى (الطبعة الرابعة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، ص ٢٥٨ ، ٣٦٤) •

(٢) ذلك هو التعريف الذي ذكره ثلاثة من كبار أساتذة الفقه الدستوري الفرنسي المعاصرين وهما الأستاذ لافايير ص ٧٥٧) ، وجيرو صفحة ٤٠ ، ٤٢ وكذلك الأستاذ بيرغو وقد ذكر (ص ١٢٢) في وصف للنظام الرئاسي أنه النظام الذي يكفل رجحان كفة السلطة التنفيذية •

والذي يدعونا إلى اعتبار أن هذا هو التعريف « الصحيح » للنظام الرئاسي ، أننا وجدنا الرئيس ولين Wilson في كتاب وضعه عام ١٨٨٤ وترجم إلى الفرنسية بعنوان Le gouvernement Congressionnel كان يعد للسيطرة أو

وبناء على ذلك التعريف يصح أن يوصف الدستور الأمريكي بأنه لا يقرر
نظاما رئاسيا ، ، وذلك لأنه - كما قدمنا - يقوم على أساس المساواة
والتوازن بين الرئيس (باعتباره صاحب السلطة التنفيذية) والبرلمان (صاحب
السلطة التشريعية) ، فالدستور لا يقرر رجحانا لسلطة على أخرى .

ولكن التجربة قد أثبتت (كما يقول الاستاذ لاماريير) أن تلك المساواة
(أو ذلك للتوازن) بين هاتين السلطتين لا يمكن أن تتسجم مع حقائق الحياة
السياسية العملية ، فالحياة السياسية الحكومية تتطلب وحدة في الاتجاه وفي
رسم الخطوط العامة لسياسة الدول ، وهذه الوحدة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا
كانت إحدى هاتين الهيئتين (اللتين تشتركان معا في توجيه السياسة العامة
ومعا السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية) تتركز قسطا من الرجحان بحيث
تستطيع أن توجه الأخرى (١) .

النظام السياسي الأمريكي يتأرجح ما بين النظام الرئاسي ونظام حكومة الجمعية النيابية .

وإذا رجعنا إلى التاريخ الأمريكي فأننا لا نجد أن الرئيس كان دائما له
الرجحان في كفة ميزان السلطان ، بل نجد أحيانا أن ذلك للرجحان انما

==

الرجحان للبرلمان (في الوقت الذي كتب فيه كتابه) ولذلك وصف نظام الحكم
في أمريكا بأنه « حكومة الجمعية النيابية » وذلك للوصف هو عنوان كتابه ذاته ،
إذ أن كلمة Congress كما هو معلوم يقصد بها في أمريكا (البرلمان) ،
ويقصد بذلك العنوان للحكومة التي ينفذ فيها البرلمان الرجحان في كفة
ميزان السلطان .

يجب ملاحظة أن الرئيس ولسون كان رئيسا لجمهورية الولايات المتحدة
فيما بين عامي ١٩١٣ ، ١٩٢٠ ، وكان من قبيل استاذ القانون الدستوري .
« القانون الدستوري » : (طبعة باريس ١٩٤٧) .

١ - راجع Lafarriere ص ٧٥٦ « راجع جيو ص ٤٠
حيث يقول : « أن تيام تولزن تام بين السلطات هو أمر يمد مستحيلا من
الناحية العملية » .

كان من نصيب للبرلمان ، وفي هذه الحالة فإن نظام الحكم الأمريكى يصح أن يوصف - كما ذكر للرئيس ولسون - بأنه « نظام حكومة جمعية نيابية » (١) .

ومن الأخطاء للذاتمة لدى اساتذة الفقه الدستورى ورجال الفكر السياسى خارج امريكا ذلك الاعتقاد بأن الرجحان - فى النظام الأمريكى - هو دائما للرئيس ، فالوثائق التاريخية تين لنا خطأ ذلك الاعتقاد ، فالتاريخ الأمريكى يبين لنا أن مجموع الفترت للتي يصح أن يوصف فيها نظام الحكم بأنه « نظام رئاسى » تعد أقلية بالنسبة لمجموع الفترت التي كان فيها للرئيس ضعيفا وكانت السيطرة أو الرجحان للبرلمان أى أن نظام الحكم فيها كان من الناحية العملية للواقعية « نظام حكومة للجمعية للنيابية » (٢) .

(١) وقد وافقه على ذلك اثنان من كبار اساتذة الفقه الدستورى الفرنسيين المعاصرين وهما الاستاذ لافاريير (ص ٧٥٦) والاستاذ جيو (ص ٤٠) .

(٢) راجع جيو (مؤلفه السابق ذكره) ص ٤٢ - ٤٤ .

- ١٥١ -

- ٢ -

الحزب السياسي

لبذة تاريخية عن نشأة النظام الحزبي :

نشأته في إنجلترا - كانت النشأة الاولى للنظام الحزبي في الغرب - في إنجلترا مهد النظام الليبرالي البرلماني وموطنه الاول ، وكان ذلك في القرن السابع عشر حين انقسم الرأي العام الانجليزي الى قسمين على اثر حركة الإصلاح Réforme وكان ذلك الانقسام ذا طابع ديني وسياسي . وكان اتسم حزبين ظهرا هما حزب الهوج Whigs وحزب التوري Tories

وقد عرفت تلك التسمية للحزبين منذ سنوات الحرب الاعلية والاضطرابات التي سادت ما بين ثورتى ١٦٤٨ و ١٦٨٨ .

وكان حزب التوري هو اصل حزب المحافظين وحزب الهوج هو اصل حزب الاحرار .

وكان حزب التوري هو حزب المدافعين عن الملك وسلطانه ضد البرلمان وعن الكنيسة الانجليكية Anglicane التي يرأسها الملك وانشقت عن كنيسة روما الكاثوليكية التي يرأسها البابا ، وكان هذا الحزب عبارة عن جماعة دينية ارسنقراطية من اصحاب الاملاك للزراعية .

واما حزب الهوج فكان كذلك جماعة دينية تهاجم الحكم الملكي المطلق كما تهاجم للكنيسة الانجليكية وتدافع عن سيادة القانون ، وكان من انصاره كرومويل Cromwell وهم الذين يدافعون عن سلطة البرلمان ضد الملك وكانوا يشتملون بعض النبلاء واصحاب املاك ورجال أعمال وتجار لندن . وكانت تسمية « الهوج » مشتقة من اسم جماعة من المزارعين في غرب اسكتلندا .

التقسيم الحزبي لم يكن تقسيما طبقيا - مما تقدم يتبين ان الانقسام

الحزبي للرأى العام الانجليزى لم يكن فى البداية تنسيما طبقيا ، فقد كان كل حزب يضم طبقات مختلفة من الشعب (١) .

ان فكرة الطبقة لم تظهر فى انجلترا الا بظهور حزب العمال ، ومع ذلك فهذه الفكرة كان يصحبها بعض تحفظات .

نظام الحزبين - ان الاحزاب الانجليزية - فيما جرت عليه التتالييد الانجليزية - يجب ان نعالج بحث نظام الحزبين ، ذلك النظام الذى يعد اشهر الخصائص التى تميز النظام البرلماني البريطانى ، فمذ للقرن السابع عشر لم تعرف انجلترا سوى حزبين كبيرين ، اللهم الا اذا استثنينا فترات قصيرة . فحتى عام ١٩٠٦ كان حزب المحافظين وحزب الاحرار خليفتي التورى والهوج ، ومنذ عام ١٩٢٤ كان حزب المحافظين والعمال . ولقد كانت الفترة التى انقضت ما بين عامى ١٩٠٦ و ١٩٢٤ هى للفترة الوحيدة التى عرفت بها ثلاثة احزاب ، وكانت تعد فترة اضطراب فى سير النظام البرلماني فى انجلترا .

ويجدر بنا هنا ان نتساءل عن اسباب قيام نظام الحزبين واسباب بقائه .

اسباب قيام نظام الحزبين فى انجلترا - ان التيارين اللذين ظهرا اولاً فى عالم التيارات الفكرية ظهرا فى ميدان الخلافات الدينية ، فلقد حدث ان كان اصحاب المذهب التقليدى الكاثوليكي (المثل بالمذهب الانجليكاني

(١) هوريو A. Hauriou ، القانون الدستورى والنظم السياسية (طبعة باريس ١٩٦٦ ص ٣٢٣ ، ٣٢٤) .

اما كروموويل Oromwell فقد كان من تولد الجيش ، ثم أصبح يعد اعزاله خدمة الجيش عضواً فى البرلمان الطويل Long parliament (وقد سمي كذلك لطول مدة انعقاده) . وقد قام كروموويل بحركة انقلابية ضد الملك وهزم جيش الملك سنة ١٦٤٥ ، وتولى سلطة الحكم كينكتاتور وقام بتشكيل محكمة حكمت على الملك بالاعدالم سنة ١٦٤٩ ثم اخضع ايرلندا واسكوتلندا وقرر حل البرلمان الطويل سنة ١٦٥٣ .

راجع تاهوسى Larousse تحت كلمة كرومويل .

Anglicaire « نقول حدث أن كانوا في الوقت ذاته من أنصار سلطات الملك ، وبالتالي من المحافظين ، بينما كانت الجماعات الدينية الأخرى تدافع عن سلطة البرلمان ضد الملك (١) » .

وهكذا اعتاد الناخبون في إنجلترا أن ينظروا للمشاكل ليطلب إليهم الخيار بين حلين ، بحيث أصبح مما يزعجهم أن يطلب إليهم أن يختاروا واحداً من ثلاثة أو أربعة حلول للمشكلة الواحدة .

لذلك كانت فترة دخول حزب العمال الميدان السياسي (إلى جانب حزبي المحافظين وحرار) فترة متعاقبة في الحياة السياسية الإنجليزية .
إذ كان على الناخب الإنجليزي المتوسط الثقافة أن يقوم بعملية الاختيار بين حلول ثلاثة للمشكلة الواحدة .

سبب بقاء نظام الحزبين - إن مصلحة كل حزب هي في أن يكون له من المنافسين أقل عدد مستطاع ، كما تتطلب مصلحته أن يتولى الحكم وحده أي دون الاشتراك مع غيره في وزارة ائتلافية . وهذا أمر يعد من عسير الأمور إذا كانت هناك ثلاثة أحزاب على جانب من القوة إذ يصبح في هذه الحالة من الأمور الضرورية تكوين وزارة ائتلافية .

لواقع أن أهم سبب يرجع إليه بقاء نظام الحزبين في إنجلترا إنما يرجع إلى نظام الانتخاب المتبع هناك ، وهو ذلك النظام الذي يستطيع فيه المرشح للفوز في الانتخاب بمجرد حصوله على الأغلبية النسبية (لا الأغلبية المطلقة أي نصف عدد الأصوات زائداً واحداً ، كما هو الحال عادة في الانتخابات في الدول الأخرى) . ومن شأن ذلك النظام الانتخابي الذي يستطيع المرشح أن يفوز فيه بالأغلبية النسبية أن الناخب لا يحتاج إلا لدور انتخابي واحد (أي دون حاجه لاعادة الانتخاب في حالة عدم الفوز بالأغلبية المطلقة) .

(١) مذهب الانجليكان هو المذهب الديني للدولة في إنجلترا . وكان ذلك حين رفض بابا روما الموافقة على انفصال الملك هنري الثامن عن زوجته كاترين أراجون (في القرن السادس عشر) . وذلك للمذهب مزيج بين الكاثوليكية والبروتستانتية ، وبفاء عليه بعد أن انفصل الملك عن كنيسة روما (كنيسة البابا) أصبح رئيس الكنيسة الإنجليزية .

مزيا نظام الحزبين - فضلا عن الميزة التي سبق أن اشرنا اليها وهي عدم مطالبة الناخب أن يختار حلا للمشكلة الا بين حطين فحسب (لا بين ثلاثة أو أربعة أطول) فان ثمة ميزة أخرى وهي أن هذا النظام (نظام الحزبين) يكفل الاستقرار للوزارة ، لانه نظرا لانها تستند الى الأغلبية البرلمانية فان الوزارة تفقد مطمئنه على بقائها على كرسي الحكم طيلة للفصل التشريعي (١) .

الانتقادات الموجهة الى الأحزاب السياسية ومناقشتها (٢)

تمهيد - تمد الأحزاب السياسية للنظام الديموقراطي عمادة وسفاده ، ومع ذلك كانت الأحزاب موضع ريبة وموضوع نقد ، حتى أن مؤسسى جمهورية الولايات المتحدة كانوا ينظرون الى الأحزاب نظرة شك بها وخوف منها ، فنجد مثلا أول رؤساء تلك الجمهورية (وهو الرئيس واشنطن) قام بتحذير مواطنيه من « النتائج السيئة للروح الحزبية » اذ يرى أن « الروح الحزبية في البلاد الديموقراطية التيابية - هي روح يجب عدم تشجيعها (٢) .

لنقر الاول : الأحزاب تسيطر عليها اقلية :

تنهم الأحزاب بانها في كل زمان ومكان - حتى في أكثر البلاد ديموقراطية انما تسيطر عليها وتوجهها في الواقع أوليجارشيه اى اقلية من الأفراد (هم زعماء الحزب) . ذلك هو ما يبينه لنا بيان وايضا الأستاذ روبرت ميشيل (الأستاذ بجامعة تورين) في مؤلفه للقيم عن الأحزاب السياسية . كما يبين لنا انه كلما اتسع نطاق دائرة الحزب كلما قوى سلطان تلك

(١) هوريو (المرجع السابق) ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ .

(٢) المرجع الرئيسى لهذا الموضوع هو كتابنا «أزمة الانظمة الديموقراطية» (الطبعة الثانية) ١٩٦٣ (الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية) .

الأقلية أى كلما كان ذلك للحزب الكبير أسلمس قيادا وأسهل استعدادا لان
تسيطر عليه أقلية (١) .

ونجد المسيو مازاريك Mazaryk (أحد كبار المفكرين والسياسة الغربيين
السابقين) في تعليقه على هذا الرأي يبدى موافقة عليه ثم يقول « أن الاوليغار شيه

(١) روبرت ميشيل Robert michel : « الأحزاب السياسية » ،
(الترجمة الفرنسية) .

وهو مؤلف ترجم من الإيطالية الى كثير من اللغات الأوروبية بعد الحرب
العالمية الأولى وأحدث دويا كبيرا في الليئات العلمية .

ويضيف الأستاذ روبرت ميشيل الى ما تقدم قوله (ص ١٦ - ١٨ من
كتابه السابق ذكره) أن كثرة عدد افراد للحزب ليست وحدها هى التى تدعو
الى ما ذكرناه من تقسيم تلك الجماعة (أى رجال للحزب واتباعه) الى فئة صغيرة
تحكم وتسوس وطائفة كبيرة تحكم وتسلس ، بل كذلك مما يدعو الى حدوث
ذلك التقسيم نوع أولئك الاتباع فرغما من اننا نجد لولتج نظام تلك الأحزاب
تقتص على أن جميع تصرفات قادة الحزب تخضع لرقابة بقية بقية الاعضاء ،
فالواقع أننا نجد أن ذلك الخضوع هو أمر نظرى صورى بحت ، فإذا كان رئيس
الحزب - من الناحية النظرية - ما هو الا مجرد فرد تتلخص مهمته في تنفيذ
تعليمات ورغبات جمهور الأشخاص المختصين الحزب ولكن نجد في الواقع
انه كلما كبر الحزب كان حق للرقابة المعترف به لذلك الجمهور صسوريا
انه ينتهى به الأمر الى الاكتفاء بالاطلاع على بيانات غاية في الإيجار تتعلق
بأعمال الحزب كما انهم يكتفون بانفاطة مهمة للرقابة لبعض لجان (مكونة
من عدد قليل من الأعضاء) وهكذا يعتاد رئيس الحزب على القيام بحل
كثير من المسائل الهامة دون عرضها على جمهور الأشخاص المختصين الى الحزب ،
ونجد الأستاذ نوجارو Nogaro (الأستاذ بجامعة باريس وأحد الوزراء
السابقين) يرجع سبب سيطرة تلك الأقلية الى أن « برامج الأحزاب -
كما يقول - إنما تعبر عادة عن وجوده الاختلاف في الآراء النظرية المثالية
فهى غالبا لاتذكر شيئا عن المشاكل التى تعدا أكثر أهمية بالنسبة للأمة فمجموعها
فقطرا لأن برنامج الحزب لا يتضمن خططا معينة يصعد تلك المسائل الهامة فإن
النائب الحزبى إنما يعمل طبقا لتعليمات مرتجلة تصدرها له قيادة الحزب ،
فالنظام الذى يعد عملا يعمل على قوة للجيش نجده في الهيئات النيابية يعمل
أحيانا على انتفسار الجهالة فيها - أن ذلك النظام يهين للزعماء سلطانا كبيرا
على اتباعهم الذين هم عادة غير متعلمين تعليما كافيا والذين درجوا على طاعة
الزعماء أكثر مما درجوا على توجيه للفقد لديهم ، ولذلك كثيرا ما وجدنا
جماعة مكونة من عناصر طيبة - يقودها زعيم شرير - تعمل على مناصرة
قضية تفتن (الجماعة) انها تعمل على مكافحتها » - راجع في ذلك رسالة
صغيرة للأستاذ نوجارو بعنوان « آراء عن الإصلاح للصوتوى »
Vues sur

مى للتى تحكم فى الواقع سواء كان نظام الحكم ديموقراطيا او اوتوقراطيا (١) .

بل لنا كنا كثيرا ما نجد فيما مضى احزابا تخضع لزعامة زعيم واحد اى
ليكثاتور فكنا كثيرا ما نجد الاحزاب الاشتراكية تمزج بين ذاتها وذات زعيمها
حتى ان الحزب يتخذ له اسما اسم الزعيم كانما كان الحزب شيئا يعد ملكا
له (٢) على ان تسمية الاحزاب باسماء الأشخاص كما يلاحظ الاستاذ روبرت
ميشيل - اصبحت فى دور الازوال ، ومرد ذلك الى بعض اسباب فى مقدمتها ان
الحزب بعد ان كان يخضع - فيما مضى لزعامة وكتاتورية زعيم واحد اصبغ
فى هذا العصر يخضع لزعامة بضعة من زعماء الحزب فيما بينهم نزعات للغيرة
والمنافسة نظرا لعدم وجود شخصية قوية تستطيع ان تفرض على الحزب
سلطانها فلا يستطيع ان يقوم احد منافسا لها (٣) .

التقيد للثانى : الاحزاب ليست دائما مرآة صادقة للرأى العام بل

بالعكس تميل على تزييفه

يرى البعض ان القول بان الاحزاب (او بعبارة اصح : حزب او احزاب
الأغلبية) تمير تعبيراً صادقاً عن الرأى العام هو قول لا يعدو كونه مجرد
افتراض مجازى او خيالى

(١) راجع مؤلف مازاريك : *Les problèmes de la Démocratie* (Paris : éd. 1924, P. 31) .
والمسيو مازاريك هو مؤسس جمهورية تشكوسلوفاكيا
بعد الحرب العالمية الأولى وأول رئيس لجمهوريةها .

(٢) فكان هناك فى المانيا قبل عام ١٨٧٥ حزب الماركسين واللساليين
نسبه الى ماركس Marx والى لسال Lassal ، وكما كان هناك فى
فرنسا حتى عهد غير بعيد حزب الجورسين ، نسبة الى جوريس Jaurès
احد كبار زعماء الحزب الاشتراكي للفرنسى (وقد قتل عام ١٩١٤) راجع فيما
تقدم مؤلف الاستاذ روبرت ميشيل صفحة ٤٢ .

ومما تجدر ملاحظته ان تنمية الاحزاب باسماء احد الزعماء انما لوحظت
فى الاحزاب الاشتراكية . وفى مصر كنا لا نلاحظ هذه الظاهرة الا بصدد حزب
السعديين .

(٣) روبرت ميشيل المرجع السابق صفحة ٤٢ .

وبينا ان ذلك يجدر بنا (أولا) أن نبين ماذا يقصد « بالرأى العام » بمباراة أخرى متى يصح للقول أن ثمة حقاً « رأياً عاماً » بمعنى الصحيح ، ثم يجدر بنا (ثانياً) أن نعالج الناحية العملية ، أي أن نعرض للأحزاب من حيث سمعتها وحياتها العملية السياسية .

أولاً - ما هو الرأى العام :

من أجل أن يوجد في بلد ما « رأى عام » يجب أن يكون ثمة « رأى » وأن يكون ذلك الرأى « عاماً » فمتى يصح للقول بأن ثمة « رأياً » وأن ذلك الرأى يصد « عاماً » (١) .

١ - ولتبدأ ببينان متى يعد الرأى « عاماً »

يذكر الأستاذ لورانس لوبيل (مدير جامعة هارفارد) بعضاً من الشروط والاعتبارات التي تبين أن رأى الأغلبية ليس كافياً دائماً لتكوين رأى « عام » . فمن أجل أن يعد رأى الأغلبية رأياً « عاماً » - يجب أن تتوفر الشروط التالية :

الشروط الأولى : أن توجد حكومة منظمة ، فمن ضروب للسفخ - كما يقول الأستاذ لوبيل - أن يوصف رأى بأنه رأى عام في بلد لا توجد به أية حكومة منظمة ، وهو يقدم لذلك مثلاً جزيرة في عزلة عن العالم بها بعض من أكلى لحوم البشر وقد وقع بين أيديهم بحار نجا من سفينة غارقة ففى هذه الحالة لا يصح أن نقول بوجود رأى عام لنعتمد على اعتبار هذا للبحار صفواً من صفوف الظلم وأن على الأقلية أن تخضع لرأى الأغلبية أى للرأى العام (٢) .

(١) ونحن في مجال ذلك للتبسيط والتفسير « للرأى العام » لنمنا نرجع إلى عمدة المرجح في هذا الموضوع وهو كتاب الأستاذ لورانس لوبيل (مدير جامعة هارفارد بالولايات المتحدة) : « للرأى العام والحكومة الشعبية » وقد ترجم إلى الفرنسية (تحت إشراف الأستاذ جيز الأستاذ بكلية الحقوق بـتجلفه - باريس) عام ١٩٢٤ . ونحن هنا لنمنا نرجع إلى هذه الترجمة الفرنسية .

(٢) لورانس لوبيل . المرجع السابق صفحة ٣ - « ولذا قابل لثنان من قطاع الطريق (كما يقول لوبيل) أحد الافراد في بقعة نائية من الأرض =

وهذا يجب الا نتغنتنا ملاحظته أن المقصود بحكم الرأى العام أن ثمة ولجبا
أجيبا او سياسيا مفروضا على الأقلية باحترام رأى الاغلبية (١) .

الشرط الثلثى : يجب الا توجد بين اعالى البلاد انقسامات وفوارق
كبيرة من حيث للجنس او الدين أو للفزعة للسياسية بحيث يكون من شأن تلك
الفوارق أن يقسم البلاد الى طوائف أو جماعات متباعدة متجانفة الى حد لا يمكن
معه أن يقوم فيما بينها لتفان بصد المسائل الاساسية ، كما كان للشان
في امبراطورية النمسا والمجر (قبل معاهدة فرساي عام ١٩١٩) وشان الهند
(قبل استئلالها ولتقسماها الى دولتين بعد الحرب العالمية الثانية) (٢) .
بعبارة اخرى أن الرأى العام من أجل أن يكون حقيقة « عاما » فإنه لا تكفى
الاعلوية المحددة بل يجب أن يكون رأى الاعلوية بحيث تشعر الأقلية (التي
تخالف الاعلوية رأياها) أن من ولجبا أن تحترم هذا للرأى ، بولز من
حاسمة للشعور بالواجب لا بدافع للرغبة من سلطان القوة (٣) .

خالية من السكان وأرادا أن يخففا عنه أعباء ما يحصل في جيبه من حافظة نقود
وساعة فإن من خطأ الرأى - كما هو بين - أن تقول بوجود رأى عام (في هذه
الجماعة المكونة من ثلاثة أفراد) قد اتعد على إعادة توزيع الملكية بين هؤلاء
الأفراد الثلاثة ، ومن ضروب للسفخ أن نطالب الأقلية - بناء على ذلك -
باحترام رأى الاعلوية ،

أنظر لورويل . المرجع السابق صفحة ٣ .
(١) لورويل صفحة ٥ .

(٢) وكما كان الشأن في الولايات المتحدة في العهد الذي تلا الحرب
الاعلوية الأمريكية (الذي يطلق عليه Reconstruction) فلم يكن يصح أن
أن يقال في ذلك العهد - كما يقول لورويل - أن للرأى العام في ولاية من ولايات
جنوبى الولايات المتحدة يناصر فكرة منح للزنج حق الانتخاب (مع العلم
بأن عدد الزنج في تلك للولايات يكاد يكون مساويا لعدد « البيض » ، وأن
كان يصح أن يقال بأن هنالك رأيا عاما فيما يتعلق بالبيض أو بالزنج
ولكن لا يصح أن يقال بوجود رأى عام في للولاية فيما يتعلق بهذين للجنسين
مما - راجع لورويل صفحة ٢ ، ٤ ، ٥ .

(٣) لورويل صفحة ١٣ .

فإذا كانت الأقلية لا توافق على رأى الاعلوية السائد ولكتها تشع مع ذلك
أن رأى الاعلوية تجب طاعته واحترامه فإنه يصح أن يقال بأن للحكومة
أنما تسيير طبقا لرأى عام أما اذا وجدنا أن الأقلية لا تقبل ذلك للرأى السائد
(للاعلوية) وأنها كانت تقاومه بالقوة لو أنها وجدت الى ذلك سبيلا
ووجدت ذلك السبيل بالنصر كفيلا ، فإنه يصح القول في هذه الحالة أن الحكومة =

ذلك الهذا التائل « بأن رأى العام الحقيقى لا يمكن أن يوجد فى بلد الا اذا كانت الأقلية تحسن أن ولجها أن تحترم رأى الأغلبية ، ذلك الهذا تترتب عليه النتائج الآتية :

(١) أنه حيث تشدد نزعة أو نعمة للجنس (Le Sentiment de race) بحيث نجد المواطنين الذين ينتسبون الى جنس معين يفزعون الى السيادة على مواطنيهم الآخرين المنتسبين الى أجناس أخرى تنزع الى المساواة مع ذلك الجنس فأننا نجد فى مثل هذا البلد أنه لا يمكن أن يوجد رأى عام حقيقى فى ميدان المسائل المتصلة بالأصل أى بالجنس (Race)

ولا تفوتنا هنا ملاحظة أن لاختلاف الجنس ليس دائما حائلا يحول دون الانسجام أى دون وجود رأى عام ، ذلك ما يتبين لنا فى سويسرا حيث توجد ثلاثة أجناس مختلفة تتنازعها عقيدتان دينيتان ، ويسود رغم ذلك فيما بينهما انسجام تام (٢) .

= أو أنها على غير حق فى تنفيذ إرادتها رغم معارضة الأقلية ، وإنما لا يصح القول أن ثمة رأيا عاما لوويل صفحة ٩ ، ١٠ .

ولا يفوتنا أن نذكر أن للهند حصلت على استقلالها فى ٥ أغسطس ١٩٤٧ .
(١) لوويل صفحة ٣٠ - « أن من الظواهر التى تسترعى الانتظار فى النصف الثانى للقرن انتاسع عشر (كما يقول ص ٣١ من كتابه سالف الذكر) هى ظاهرة للزيادة المطردة فى نزعة أو نعمة الجنس » .
وفى موضع آخر (ص ٣١) يقول : « أنه حيث تشدد تلك النعمة للجنسية نجدها تدخل الاضطراب فى سير نظام الحكومة للشعبية كما كان للشبان فى النمسا حيث أدت تلك للنزعة الى إفساد سير النظام البرلماني اذ نجد هنالك الأجناس المختلفة (من المواطنين النمساويين) تتطاحن من أجل غايات لا يمكن للتوفيق فيما بينها » .

(٢) لوويل ص ٣٥ ، ٣٦ - « فلجنس - كما يقول يعد واحدا من عوامل من شأنها أن تعمل على أحداث الانقسام بين الشعب ، ولكن هذا العامل يزول أثره حيث يتوفر عامل أهم وهو أن تهدف جميع طوائف (أى أجناس) الشعب المختلفة الى أهداف عليا مشتركة من شأنها أن تنزع من نفوسهم تلك للزعات الموروثة (عن أصل كل جنس أى عن تلك الخلاف أو المنازعات الجنسية) » .

وفى موضع آخر (ص ٣٧) يقول « أن النزاع بين الأجناس المختلفة المكونة للأمبراطورية النمساوية قد ازدادت ثائرتة تحت ظلال الأنظمة النيابية » .

(ب) هناك مذاهب سياسية تحول دون تحقيق رأى عام حقيقى .

ففى العصر الحديث - كما يقول لوبيل - توجد جماعات (او لحزاب) على قسطن كبير من الاعمية فى كثير من الأمم ، ترفض رفضا باتا الموافقة على ما تراه الاغلبية بصدد المسائل الاساسية : مثل شكل الحكومة ومشروعية سلطة الهيئة الحاكمة (١) - وذلك هو شأن حزب اللكين فى فرنسا فهو عبارة عن اقلية عسيرة على الاتفاق مع الاحزاب الاخرى فيما يتعلق بشكل الحكومة الجمهورى فموقف الاقلية هو دائما موقف عدائى للأغلبية ، وطالما ظل الامر كذلك فانه لا يصح القول بوجود رأى عام صحيح بهذا الصدد (٢) .

وهناك مثال آخر يذكرونه بهذا الصدد : الانزاسيون فى المانيا قبل معاهدة فيرساي عام ١٩١٩ (٣) (اى فى الفترة التى تقع فيما بين الحرب للمبغينية التى انتهت بضم الانزاس واللورين الى المانيا وما بين نهاية الحرب للعالمية الاولى التى انتهت بمعاهدة فيرساي التى قررت اعادة الانزاس واللورين الى فرنسا) .

وفى العصر الحديث يصح ان تضاف الاحزاب الشيوعية الى المشائين السابقين . فلا يصح القول - طبقا لرأى لوبيل - بوجود رأى عام صحيح بصدد موضوع الملكية الفردية فى بلد نجد فيه حزبا شيوعيا على قسطن كبير من الاعمية .

(ج) مسألة التقيود أو الشروط المتعلقة بحرية المستعولات الدينية لا يمكن ان يتكون بصودها رأى عام حقيقى (وذلك فى بلد يعتقد اطله مذاهب دينية مختلفة) فهذا موضوع لا يمكن فيه للأقلية ان نحس بان ولجها ان تخضع

(١) فتلك الجماعات - كما يقول لوبيل (س ٣٣) لا تدعن لارادة الهيئة الحاكمة الا لانها غير واثقة من فوزها فى مقاومتها لتلك الارادة .

(٢) راجع :
كتاب لوبيل ص ٣٣ .

(٣) لوبيل ص ٣٣ .

بصدده لإرادة الأغلبية ، بكل فرد في العصر الحديث يرى أن ليس للدولة أن تتدخل في حرية المستبدلات الدينية (١) .

الشروط الثالثة : أن يكون للأقلية (أى للمعارضة) حرية التعبير عن آرائها بجميع الوسائل السلمية ، اذ بدون ذلك لا تستطيع الأقلية (كما يقول لوييل) أن تقتنع أن سياسة الحكومة إنما تمثل رأى الأغلبية بعد سابق تمحيصه تمحيصا تاما أى تمثل رأيا عاما حقيقيا ترى الأقلية ولجبا عليها أن تخضع له (٢) اذ أن الأقلية (للمعارضة) لها الحق أن تعتقد أنه لو كانت حرية ابداء الرأى مكنولة لاستطاعت أن تقتنع الأغلبية برأيها وتضمها الى جانبها (جانب الأقلية) بصدده بعض المسائل . وبذلك فإنه لا يصح القول بوجود رأى عام حقيقى في البلاد ذات الانظمة للحكنااتورية .

وقيل أن ننتهى من هذا البحث بصدده العلاقة بين الرأى العام ورأى الأغلبية يجدر بنا أن نشير الى تلك الظاهرة التي لاحظها المعالم الاجتماعى الكبير تارد

(١) فقد تقرر ذلك الفصل بين السلطات الروحية والسلطات : للأزمنية (أى الحكومات) منذ عهد المصور الوسطى ، وقد زاد من ذلك للفصل ما حدث بعد ذلك من زيادة حدة الخلاف بين المذاهب الدينية فقد حاولت كثير من الحكومات في كثير من البلاد عتب عصر « الإصلاح » (*La Réforme*) أن تفرض على الشعوب مذهبا دينيا واحدا ولكن تلك المحاولات منيت بالفشل لذلك قنعت الحكومات بالتسامح الدينى . ولقد كان من شأن تقرير مبدأ حرية المعتقدات الدينية أن رفع عتبة كبيرة في طريق الحكم الشعبى نظرا لابعاد السياسة من التدخل في موضوع لا يمكن للأقلية أن تحصى أن من ولجبهها أن تخضع بصدده لأغلبية .

راجع لوييل ص ٤٢ ، ٤٣ .

(٢) لوييل صفحة ٣٧ - ويقول لوييل أن حرية الرأى يصح أن توجد في غير الحكومات للشعبية (أى في غير الديمقراطية) فالامبراطورية الرومانية (كما يقرر العلامة الاجتماعى تارد في *Les Transformations du pouvoir* صفحة ١٨٣) كانت تفوق غيرها من الحكومات في مبلغ ما كانت تمنحه للشعوب المختلفة الخاضعة لسلطانها من الحرية في ابداء آرائها ، . ابداء آرائها ، .

وفي موضع آخر (صفحة ٣٩) يقول لوييل أن الحرية الديمقراطية تترتب في انجلترا قبل أن تقرر للبرلمان السيادة والسلطان بمدى طويل من الزمان .

(م ١١ - انظمة الحكم في الدول النامية)

Tarde وهي أن درجة قوة أو عمق الإيمان أو الاقتناع بفكرة تعد عاملا هاما من حيث أثره في نشر تلك الفكرة (١) . وبالتالي في تكوين الرأي العام .

إن الرأي السائد - فيما يقول لوبويل - هو أن الرأي العام انما يتخذ أساسه أو مقياسه من مجرد عدد الأشخاص ، ذلك الرأي السائد فيما يرى لوبويل - غير صائب ، فإن مبلغ قوة أو عمق الإيمان بالفكرة له من الأهمية ما لمبلغ عدد الأفراد ، وذلك فيما يتعلق بتكوين الرأي العام (٢) . **الخلاصة أن** الأراء لا تعد ، فصب ، بل يجب كذلك أن « توزن » ، فإذا كان هنالك فرد يعتقد رأيا بإيمان فهو يساوى عدة أشخاص لا يعتقدون رأيهم ولا يدافعون عنه **الابروح من الفتور (٣)** .

G. Tarde - les Transformations du pouvoir p. 24

(١)

وقد أشار إليه لوبويل (صفحة ١١) مؤيدا لياه .

(٢) فإذا كان هنالك في بلد من البلاد ٤٩ ٪ من أفراد الشعب لديهم اقتناع أو إيمان عميق بصدد مسألة من المسائل بينما هنالك ٥١ ٪ لهم رأي مخالف ولكنهم يعتقدون رأيهم بروح فائرة فافتنا نجد أن الرأي الأول - رغم أنه الأقل انصارا - يعد الأكبر قوة والأكثر وزنا وأملا في الاقتتصار أجل أن لم يحرز النصر عاجلا - وكذلك نجد لفكار الأفراد الذين يلمون الما فنيا بموضوع مألها كذلك أن يكون لها وزن أكبر مما تزن لفكار عدد مساو من الأفراد الذين يجهلون ذلك الموضوع ، فإذا كان الأطباء مثلا (ومن ورثهم الطبقة المثقفة) يرون أن توزيع الماء غير النقي على السكان يؤدي إلى انتشار الحمى التيفودية بينما نجد بقية أفراد الشعب لا تؤمن بهذا الرأي ، ففي هذه الحالة لا يصح للقول بأن الرأي العام معارض لذلك الرأي (وأنه يجب الخضوع للرأي العام أي الأغلبية) .

انظر لوبويل صفحة ١١ .

(٣) فإن هذا للرجل يضطر عادة أولئك الأشخاص للعدة على الظهور بمظهر المواقفين على رأيه أو هو يضطرم - بالآقل - إلى السكوت والوقوف موقفا سلبييا .

وهذه الظاهرة تنسر لنا - كما يقول لوبويل - تلك للسهولة التي قد يصدر بها قانون من القوانين في حين نجد صعوبة في تنفيذه : إذ أن القانون قد يكون صند بناء على جهود أقلية متخصصة شديدة الإيمان برأيها بينما لم تكن أغلبية جمهور الشعب تحفل بأمر تنفيذ القانون = ولا تريده . لوبويل من ١٢ ، ١٣ .

الآن وقد انتهينا من بيان متى يعد الرأي للعام « عاما » حقا ، ومن بيان أن الأغلبية غير كافية أو كافية دائما لكي يعد الرأي « عاما » ننقل الآن إلى بيان متى يعد للرأي العام « رأيا » بمعنى الصحيح .

٢ - للرأي للعام يجب أن يكون « رأيا » .

يجدر بنا - بيانا لذلك - أن تكون تحت نظرنا الاعتبارات أو الحقائق الآتية :

(أولا) أن الآراء (في ميدان الحياة السياسية) لا تصدر إلا جزئيا عن الفكر (أو العقل) .

إن من الأمور الثابتة في هذا العصر لدى علم النفس الحديث أن جزءا ضئيلا من أعمالنا هو ثمرة الفكر ، وأن جزءا ضئيلا من أفكارنا هو ثمرة تفكيرنا الخاص ، وأن غالبية أفكارنا لنما ورثناها أو اخذناها عن الغير (سواء كان ذلك في مجموع الفكرة أو بعض أجزائها) (١) .

(ثانيا) أن الآراء (السياسية) المأخوذة عن الغير يصح أن تكون « آراء » حقة أي تكون « رأيا » عاما بمعنى الصحيح ، وذلك بشرط مراعاة بعض اعتبارات أو شروط معينة :

= و هنا يجدر بنا أن نشير إلى ما ذكره الدكتور جروستاف لوبيون من أن الثورات إنما تقوم بها عادة أقلية نشطة متحمسة مؤمنة بالفكرة أو الحركة التي ثارت من أجلها - راجع في ذلك كتابه :
La Révolution Française et la psychologie des Révolutions.

طبعة ١٩٢٥ ص ٤٢ .

وكذلك ص ٨ حيث يقول : « إن التاريخ يبين لنا كيف أنه لا توجد قوة تستطيع أن تقاوم عقيدة عميقة قوية .
(١) لوبيل ص ١٥ « أن من الأمور الثابتة لليوم (كما يقول لوبيل) أن المدرسة للتدعيم لفلاسفة السياسة والاقتصاد قد خانها التوفيق حيث زعمت أن الإنسان مخلوق يتوده العقل وحده وأنه لا يسمى إلا وراء غايات أو أهداف نفعية ، فالواقع أنه مخلوق قابل للايحاء والتأثير ، وكثير من المؤثرات التي يعمل بوحيتها تهدف إلى غايات خيرية غير نفعية : ذلك ما أثبتته لنا التجارب الحديثة وعلم النفس الحديث » .

ملحوظة - إن المؤلف (وهو مدير جامعة كبيرة في أمريكا) كتب مؤلفه عام ١٩١٢ ، والأمور يختلف في أواخر هذا القرن عن أولائه - فيما يتعلق « بالغايات الخيرية غير النفعية » - فالحضارة الحديثة حضارة مادية .

(أ) في بعض المسائل أو المشاكل نجد أن من العناصر التي تعمل على تكوين الرأي عنصرا غنيا نقبله عادة بناء على الثقة التي نوليها لأحد الرجال الأخصائيين الفنيين ، ففي هذه الحالة لا يصح القول أنه ليس للإنسان رأى شخصى في الموضوع مجرد أنه قد أخذ عن الغير جزءا من العناصر المكونة لذلك الرأى .

(ب) ولكن إذا كان للفرد يقبل جميع العناصر المكونة لرأيه (بصدد مسألة من المسائل) عن طريق مجرد الإيحاء من شخص آخر أو مجرد علو مكانة هذا الشخص أو لنفوذ ، ففي هذه الحالة لا يصح القول أن للفرد حقا « رأيا » ، وبناء عليه لا يصح القول بوجود رأى عام في مثل هذه الحالة إذا كان غالبية الأفراد في مثل حالة ذلك الفرد ، وكذلك الشأن في حالة ما إذا كان الفرد يبدى رأيه بالموافقة على تلك المسألة لا لسبب إلا لأن للحزب الذى ينتمى إليه يوافق عليها ، أو لمجرد أن الرجل الذى ينشر للدعاية لهذه المسألة رجل طيب قدم لنا خدمات ، ففي هذه الحالة يصح أن يقال أن للفرد رأيا بصدد الثقة بحزبه أو بذلك للرجل ولكن لا يصح للقول أن للفرد « رأيا » في هذه المسألة .

للخلاصة : أنه من أجل أن يكون ثمة حقا رأى عام بصدد مسألة ما فإنه يجب أن يكون في متجور جمهور الشعب أن يكون جزءا أساسيا من العناصر المكونة لرأيه . استقدا لمعلوماته الخاصة أو بناء على مؤلفته للأدلة المختلفة ، وباستطاعة جمهور الشعب أن يكون له رأيا حينما تكون مسألة من المسائل موضعا للمناقشة العامة إلى حد تصبح معه موضوعا يلم به كل فرد (١) .

(١) لوويل ص ٢٣ ٢٥ - ٥٤ - وراجع ص ١٨ من كتابه حيث يقول : أن الجماهير تقبل عادة - دون مناقشة جدية - جميع المبادئ السياسية الأساسية (مثل اعتناق مبدأ نظام الحكم الملى أو أو نظام الدولة للتعامدية (الفيدرالية) أو نظام الاقتراع العام الخ . ٠٠٠) تقبلها عادة كأنها حقائق تفرضها أو تنزل بها للبداهة فلا يصح أن يرتفع إليها للشك ، ثم يقول « ونجد أن الأسباب التي يستند إليها للشعب تبريرا لقيام تلك الأنظمة أو المبادئ السياسية هي في الواقع أسباب غير كافية بل تدعو إلى السخرية إذ نجد أن الواقع يكذبها أحيانا ، وأحيانا نجد أنه لا صلة بتاتا بين تلك الأنظمة وبين ما ينصب لها من مزليا » .

(ثانيا) الناحية العملية :

لما وقد عرفنا متى يوجد حق في بلد من البلاد ، رأى عام ، ، فاننا نفتتل الى بيان ما اذا كانت الاحزاب تعد حقاً - في حياتها العملية للسياسية - معبرة عن ذلك للرأى العام .

وبيناها لذلك حسبنا هنا أن نستعرض الحقائق التالية كما يقدمها لنا بعض كبار أساتذة لفقة الدستوري وبعض كبار المفكرين والماسة للتجبيين .

= ويقول (صفحة ١٩) « وأنه مما يبينه لنا علم النفس للتجربي أنه لا يمكن - كمساعدة عامة - أن نحمل فردا بطريق الإيحاء على قبول فكرة تكون مناقضة لصفاته الخلقية ، وتلك قاعدة صحيحة بالنسبة للجماعة كما هي صحيحة بالنسبة للأفراد . ولقد يحدث أن أمة من الأمم ترى أن سياسة معينة أو نظاما معيناً شئ ، مخالف لحيثته ، وذلك دون سابق بحث أو تمحيص عقلى لتلك السياسة أو لذلك العمل ، فالشعب الأمريكى لم يرفض مثلاً مبدأ تعدد الزوجات لأنه أخذ في دراسة هذا المبدأ ونتائجه دراسة عقلية ، . ويقول لوبويل (صفحة ٢١) « أن العقل البشرى قادر أن يعتقد مبادئ متناقضة فيما بينها دون أن ينتبه الى ذلك » .

ومن المفيد بهذا الصدد من الناحية التاريخية - أن نشير في ايجاز الى آراء روسو بصدد الرأى العام الذى كان يطلق عليه « الإرادة العامة » أو « الإرادة المشتركة » *Le Volonté Commune* . لقد كان روسو يرى أن الافراد حين يكونون دولة فانما يقصدون تنفيذ تلك « الإرادة المشتركة » ، وإن الفرد حين ينفذ تلك « الإرادة المشتركة » (التى تظهر عادة في صورة قانون) فانما ينفذ إرادته الخاصة - حتى ولو كان من الأقلية المعارضة - (لذلك القانون أى لتلك الإرادة المشتركة) ، إذ يقول روسو أن للشعب حين يصوت على مسألة معينة فإن صوته لا يبين رأيه بصدد هذه المسألة وإنما يبين رأيه بصدد تلك « الإرادة المشتركة » ، ولذلك لا يصح أن نعد رأى الأقلية قد عارض أو أعمل وإنما تعد الأقلية قد لخطأت في معرفة تلك « الإرادة المشتركة » (أى الرأى العام) . ونجد المدرسة الاقتصادية للمسيوقراطيين *Les Physiocrates* للفرنسيين في القرن الثامن عشر قد اقتبسوا فكرة روسو التى تقدم بيانها إذ كانوا يرون أنه ما دامت مصالح جميع الأفراد تصل في النهاية الى الاتفاق والانسجام فإن ما يحدث فيما بينهم من اختلاف في الآراء لا يرجع الى اختلاف المصالح (إذ إنها - كما قلنا - متفقة في النهاية) وإنما يرجع الى اختلاف آرائهم عما عساه تكون تلك المصالح المشتركة لجميع الأفراد أو عما عساه تكون خير وسيلة لتحقيق تلك المصالح المشتركة . لذلك نجد اتباع تلك المدرسة الاقتصادية « من المتفائلين » (*optimistes*) =

١ - الادعاء بأن مبادئ (لو آراء) الحزب تمثل مبادئ (لو آراء) مناصريه لو مؤيديه في الانتخابات ، هو ادعاء غير صحيح في غير قليل من الحالات :

(فاولا) ان للاتحاق الفرد بحزب من الاحزاب كنتيجة تفكير مستقل هو من الأمور الاستثنائية للنادرة . « أنه حتى الصفوة الممتازة (L'élite) - كما يقول لنا أحد الطماء الفرنسيين (الأستاذ أيوبير Hubert -) فلما تعرف ذلك التفكير المستقل « نهى - في الغالب جدا - لنما تخضع لغير

== وما تجدر ملاحظته ان بعضا من مبادئ الديمقراطية تستند الى تلك الفكرة لذلك نجدها كذلك تشيع روح التفاؤل ، مثلا المبدأ للقاتل ان للشعب في مجموعة لا يمكن ان يريد للحاق الضرر بنفسه وان الرأي العام هو اذا دلتما على صواب اذا ما علمنا على تنويره ، مثل هذا المبدأ يكون صحيحا لو ان للشعب كانت تجمع بين أفرادها رابطة تضامن اساسية أساسها ان المصالح الحقيقية لجميع أفراد الشعب واحدة متفقة مشتركة . ولكن اذا لم يكن ذلك صحيحا فان ذلك المبدأ ينهار حتى أساسه . اذ للواقع ان الأغلبية قد تقتصد - دون مسوغ - الى الأضرار بالأقلية ، كما ان أفراد الشعب في الجيل الحاضر قد يؤدي بهم حرصهم على مجرد مصالحهم للماجلة الى تضحية مصالح الأجيال الآجلة ، .

على انه لا يفوتنا ان نذكر انه اذا لم يوجد قسط من التوافق في المصالح بين أفراد الشعب فانه لا يمكن ان يصيبوا أي قسط من المنفعة بل ولما أمكن لهم ان يعيشوا معا فالإنسان بطبيعته مخلوق اجتماعي ، وجميع الكائنات الحية التي تعيش في جماعات كبيرة إنما تفعل ذلك لأن ما بينها من مصالح مشتركة يفوق ما بينها من مصالح متضاربة ، وبالعكس نجد أغلب الحيوانات آكلة اللحوم تعيش في عزلة أو في جماعات صغيرة وذلك لان مصالحها - ولا سيما فيما يتعلق بأمر الغذاء - متضاربة ولو كان ذلك هو حال الإنسان أيضا لكانت معيشته دلتما بتلك الصورة دلتها .

ان أشد انصار الحكم الشعبي حماسا يقولون بأن مصالح جميع أفراد الشعب ليست متحدة دلتما . ولو ان الأفراد يعملون في غالب الأحيان على تغطية مصالحهم الخاصة بستر من النوليا التي يملنون انها ترمي الى الصلحة العامة ، .

طائفة من التقاليد والذكريات العائلية القديمة ومصالح الطبقة التي تنقسم
لها كما تخضع لبعض الفزعات العاطفية وبعض الأفكار ذات اللون البراق
والمظهر للخداع (١) .

« نفا اذا تساعنا - كما يقول الاستاذ بارتملي - لماذا يلتحق فرد من
الأفراد بحزب من الأحزاب كان الجواب في الغالب أن سبب ذلك انما يرجع
الى مجرد نفور ذلك للفرد من الأحزاب الأخرى ، وقد يكون سبب الالتحاق
ذلك الفرد بذلك الحزب رجعا الى اعجاب الفرد بمبدأ أو بند واحد من برنامج
الحزب الذي يتضمن نحو عشرين بندا . فاذا أضفنا الى تلك العوامل عامل
الديماجوجية *La démagogie* (أى تملق الساسة للجماهير) استعملنا
ان نفس سر تلك الظاهرة المجيبة التي نلاحظها أحيانا إذ نرى مزارعين من
أصحاب الأملاك (في فرنسا) ممثلين حماسا وحرصا على الملكية وعلى
الاحتفاظ بالأمن الذي يحمي تلك الملكية ثم نجدهم رغم ذلك ينتخبون نوابا
من الشيوعيين الثوريين (٢) .

ومن الناحية الأخرى نجد كثيرين من الناضحين كما يقول الاستاذ جيرو
Giraud (٣) (الاستاذ بكلية الحقوق بجامعة Rennes بفرنسا) -
هم في باطنهم من رجال اليسار ولكنهم رغم ذلك يؤيدون لحزب اليمين . وذلك
ما يعبر عنه للكاتب السياسي الكبير أندريه سيجفريد Siegfried بعبارة
طريفة :
« le farçais avait le coeur à gauche, et la poche à droite » .

(١) يوير : R. Hubert : Le Principe d'autorité dans l'organisation :
démocratique, (Paris éd. 1926), P. 122.

(٢) Barhélemy : Valeur de la liberté, éd, Paris 1935 P. 232

ونجد الأستاذ جيرو (في كتابه عن « السلطة التنفيذية في الديمقراطيات
الأوروبية والأمريكية » (صفحة ١٨٣) يؤيد تلك الملاحظة إذ يقول : « رغم أن
الحزب الشيوعي (في فرنسا) هو حزب ثوري فإن كثيرين من الناضحين (الذين
يعطون أصواتهم لمرشحي هذا الحزب) غير ثوريين » .

(٣) Giraud: le Pouvoir Exécutif dans les Démocraties d'Europe et
d'Amérique, éd Paris. 1938, P. 183, 187.

أى « إن للفرنسي قلبا الى اليسار وجيبا الى اليمين » !! ٠٠ (١) .
ويقول المسير شارل بنوا Charles Benoit (أحد كبار المصاصة
والفكرين الفرنسيين في للربع الأول من هذا القرن) « ما أكثر ما نجد بين
الفاشين من لا رأى لهم أو من ليس له سوى رأى سقيم أو من له أكثر من
رأى يغيره طوعا لاتجاه الريح أو تبعاً لآخر من يتكلم » !! ٠٠ (٢) .

هذا في فرنسا ، أما في أمريكا فنجد الأستاذ جارنر يقرر بأن الفاشين
الشبان ينضمون عادة الى هذا الحزب أو ذلك بناء على اعتبارات متحدة ولايوجد
بينهم سوى عدد قليل بل ضئيل هو الذى يقيم بناء رايه على أساس مبدأ أو
عقيدة ولقد تبين من بعض الابحاث التى أجريت بهذا الصدد بين طلبة إحدى
للجامعات للكبيرة بأمريكا - كما يقول جارنر - أن الطلبة يختارون حزبههم
كما يختارون دينهم أى أنهم يلتحقون بالحزب الذى كان للتحق به آبائهم
ولجداهم ، كما أن بعضهم يخضع لسلطان للبيئة أو للعاطفة (٣) .

ملحوظة - يلاحظ أن أولئك المؤلفين لم يشيروا الى النفوذ للصهيونى في
الانتخابات ، ومنعوا الى هذه المسألة في نبذة « للتطبيقات » بأخر الكتاب

Sigfreid : Tableau des partis politiques, P. 89 (١)

وقد اشار الى الأستاذ جيو في كتابه السابق الاشارة الى « السلطة
التنفيذية في اللديموقراطيات الأوروبية والأمريكية » صفحة ١٨٧ .

Benoist : les lois de la politique française Paris 1928 » P. 249. (٢)

Garnar جارنر : « آراء وأنظمة سياسية » (للرجع للسابق) (٣)

صفحة ١٤٦ ، ١٤٧ « فمثلا - كما يقول جارنر - نجد من اللطبيعى أن الطلبة
الببيض للذين نشأوا وربوا في لحدى ولايات اللجنوب (من دوليات الولايات
للمتحدة) يؤيدون للحزب اللديموقراطى وذلك نظرا لموقف الحزب للجمهورى من
للزواج وميله الى مناصرتهم - كما يبين الأستاذ جارنر في مؤلفه المشار اليه
(ص ١٤٨ ، ١٤٩) أن عامل الأصل أو اللجنس Race له تأثير كبير لدى
بعض طوائف أخرى من اللناخبين ، فالناخبون اللذين هم من اصل أرلندى
نجدهم ينضمون الى للحزب اللديموقراطى بينما نجد اللناخبين اللذين هم
من اصل ألماني ينضمون عادة الى للحزب للجمهورى » - ويقسول الأستاذ
لجوييل (في مؤلفه : « الرأى للامام وللحكومة للشعبية » ص ٨٧) « أن كل
ناخب (أو على الأقل أغلبية اللناخبين) يجنّبه اليه حزب من الأحزاب على
تفاوت في درجة تلك اللجانبيية ، ولكن حركة ذلك اللجنب تبلغ عادة حدا
يعجز معه اللناخب من تكوين رأى مستقل بصدد المسائل العامة أو بصدد
مؤهلات المرشحين » .

وفي انجلترا يرى الأستاذ لاسكى *Laski* (الأستاذ بمدرسة العلوم السياسية والاقتصادية بلندن ، وكان للرأس الفكر لحزب العمال قبيل وفاته) أننا نجد أحيانا اتجاه أغلبية الناخبين نحو حزب معين مجرد نتيجة لنفورهم من حزب الوزارة ولغير سبب سوى أن الوزارة ظلت في الحكم أمدا طويلا ، (١) . ولذلك يعمد الناخبون لانتخاب رجال الحزب المعارض للوزارة) .

ويرى المؤرخ الإنجليزي رمزي موير أن الناخب لا يجد أحيانا مرشحا يمثل آراءه ويكون موضوع ثقته فيصبح حقه الانتخابي قاصرا على أن يختار بين اثنين من المرشحين يكره كليهما ، (٢) .

- ثم أن الانتخابات - كما يقول لورانس لوييل (مدير جامعة هارفارد) إنما يجري موضوعها عادة حول عدد معين من المسائل المختلفة ، ولكننا نجد أحيانا واحدة من تلك المسائل - دون غيرها - هي التي تفتتوا المكان الأول من الأهمية بالنسبة للمسائل الأخرى وأن الناخبين يتجهون أحيانا إلى هذا الحزب أو ذلك لا شيء ، إلا بسبب برنامجة لحل تلك المسألة التي تفتتوا المكان الأول من اهتمام الرأي العام وقت إجراء الانتخابات ، . لذلك يبدو لنا أن من ضروب المغالطة أن يقال أن حزب الأغلبية يظل ممبرا عن الرأي العام بعد الانتهاء من حل تلك المسألة الهامة المعينة ، أو حتى قبل حل تلك المسألة فإن من ضروب المغالطة كذلك أن يقال أن حزب الأغلبية يمثل الرأي العام فيما عدا تلك المسألة من المسائل الأخرى (٣) .

(١) لاسكى ، الديمقراطية في أزمة ، *Democracy in Crisis* ص ٦٨ .

(٢) راجع للأستاذ رمزي موير *Muir* (أستاذ للتاريخ الحديث بجامعة مانشستر سابقا كتابه . « النتائج السياسية للحرب العظمى ، السابق ذكره ص ١٦٥ .

ويقول الأستاذ لاسكى (صفحة ٦٩ من كتابه السابق ذكره) . « أن من الأمور المعروفة في الانتخابات البريطانية أن أغلب الناخبين لا يحضرون بقاتا الاجتماعات الانتخابية وأن بين تلك الأقلية التي تحضرها نجد أغليها إنما تحضر اجتماعات الأشخاص (المرشحين للنيابة) الذين تكون تلك الأقلية عاقدة للجزم من قبل على انتخاباتهم » .

(٣) لوييل صفحة ٧٧ ، ٧٨ .

(ثانياً) ان الأحزاب تحمل على تزييف الراى العام ، ولهذا للتزييف

صور شتى :

(أ) منها انه قد يحدث أن يختلف أعضاء الحزب فيما بينهم اختلافا كبيرا فيما يتصل بموضوع البرنامج الذى سيتقدم به الحزب فى الانتخابات ، ولكننا نجد انه ما لم يكن ذلك الخلاف كبيرا الى حد أن يحدث عاتية لنقسامات بين أعضاء الحزب ، نجد أن جهودا جبارة تبذل - كما يقول لورويل - لتسوية ذلك الخلاف حتى يبدو أعضاء الحزب أمام أعين الراى العام تسودهم الوحدة والانسجام فيما يتخذون من قرارات ، ولكن للواقع والحقيقة غير ذلك (١) .

(ب) ومنها ان الخلافات الحزبية - كما يقول الأستاذ سيبير - كثيرا ما تخفى وراءها خلافات فى الشهوات لا فى الآراء (٢) .

وفى الانتخابات التى جرت فى بريطانيا صيف عام ١٩٤٥ وأسفرت عن فوز حزب العمال ذكرت الصحافة الانجليزية أن الانتخابات هناك انما يدور موضوعها فى الواقع حول المسائل الدلخية للبحثة كالتمير والتكوين ومكافحة البطالة والتأمين والشؤون الصحية وماليها فلم يكن فى برنامج أى حزب من الأحزاب المتنافسة ما يلقى شيئا من الضوء على المسائل المتصلة بالسياسة الخارجية ، وفى ذلك كتبت صحيفة المانشتر جارديان (فى يونيه سنة ١٩٤٥) تبيل لجراء الانتخابات مقالا تقول فيه : « لو انفسا تساطفا أى ضوء تلقية نتائج الانتخابات للقائمة على موقف الشعب البريطانى من المسائل الكبرى كقضية الهند ومشكلة سوريا ولبنان ومستقبل مصر وغيرها من الدول العربية واليونان ومطالب يوغوسلافيا الاتليمية فى تريستا والمسألة البولندية الخ .. لما ظفرنا بجواب على هذا السؤال وسيكون للحزب الذى ينتهى اليه الأمر فى يوليو القادم مطلق الحرية فى معالجة هذه المسائل بدون أى اعتداء برأى الناخبين » .

(مقال لصحيفة المانشتر جارديان نقلت ترجمته بجريدة الأهرام عدد ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٥) .

(١) لورويل صفحة ٨٩ - « فكل حزب (كما يقول صفحة ٨٠ من مؤلفه) فى أمريكا غير متحد تماما على سياسة معينة إذ انه يضم بين دفتيه خلافات كبيرة فى الآراء » .

(٢) سيبير *Constitution de la France* صفحة ١٠٢ ثم يرفى الى ما تقدم قوله : « وقد تبدو هذه الخلافات أحيانا فى صورة بالغة للتسوية فالمنازعات (فى عصر الثورة) بين حزب الجبل *les Montagnards* وحزب الجيروندي *Girondins* »

حتى في عصر الثورة الفرنسية : ذلك العصر الذي بلغ فيه الإيمان بعمداً سيادة الأمة غايته وذروته ، نجد « الاتحاد بين الأحزاب لم تكن ترجع فحسب - كما يقول جوستاف لوبون - الى خلاف في المعتقدات او الآراء السياسية ، إنما كانت ترجع كذلك الى عوامل اخرى وهي نزعات الفسيرة والطمع والأنانية (١) » .

ونحن لا نستطيع صحة الحكم على الأمور - كما يقول بحق الدوس مكسلي (العالم والمفكر الكبير) الا اذا تخلصنا من للحقد والطمع والغضب والخوف وما شابهها من الشهوات او للنزعات (٢) » .

(ج) ثم ان الدعاية التي تقوم بها الأحزاب لها كذلك اثرها في ترتيب الرأي العام ، فمن طبيعة الجماهير - كما يقول الدكتور جوستاف لوبون - انها سهلة التأثير عليها ، ولا يلعب العقل او البرهان دورا كبيرا في سبيل ذلك للتأثير او الانعناع ، إنما نجد اكبر عوامل التأثير على الجماهير - كما يقول هي « التاكيد ، التكرار ، القدوة L'exemple ، علو المكانة (Le prestige) (٣) »

= أدت الى تقديم اعناق الحزب للثاني الى جبل المشقة ، ثم يضيف : « الواقع ان تلك المناقشات السياسية وتلك الحرب الحزبية Les guerres de Parti إنما تدور في جوهرها حول كرسي الحكم وما يقتضيه من الزايل على للجالسين عليها وعلى أنصارهم » .

(١) جوستاف لوبون : الثورة الفرنسية ونفسية الثورات ص ٦٩ .

(٢) الدوس مكسلي Ends and Means الترجمة العربية « الوسائل والغايات ، صفحة ١٦٩ » .

(٣) جوستاف لوبون : L'psychologie Politique (طبعة ١٩٢٩)

صفحة ١٣١ . ويضيف الى ما تقدم قوله : انه نظرا لذلك الدور المعروف عن « التاكيد والتكرار ، L'affirmatic et la répétition فأننا نجد اعلانات تتكرر كل يوم في الصحف عن فوائد أدوية هي في حقيقتها خيالية غير صحيحة » . وهذا ما يفسر لنا كيف ان بعض الصحف في مصر (كما هو الشأن في جميع اقطار العالم) كانت تدلّب على نشر اكاذيب وتكررها حتى ينتهي الأمر بالرأي العام الى تصديقها . وراجع صفحة ١٣٧ من مؤلفه سابق الذكر حيث يرى « ان الخطيب الذي يستطيع للتأثير على الجماهير ليس ذلك الذي يخاطب عقولهم ونكاهم إنما هو الذي يخاطب مشاعرهم وعواطفهم ،

« قد تستطيع الدعاية الماهرة المنظمة - كما يقول هتلر في كتابه المعروف « كفاحي » أن تجعل شعبا يرى النعيم بينما لا يوجد أمامه سوى للجحيم وأن تتنمى أن حالته الحاضرة هي للمساعدة وملذتها ، وأن كانت في حقيقتها هي للتعاسة ذلتها » .

وكثيرا ما نجد هذه للدعاية تلجأ الى اساليب الكذب للخداع والديماغوجية (أي تعلق السياسة للجمهور) وكذلك الرشوة (١) ، فالأموال التي تنفقها الأحزاب في الدعاية الانتخابية لها أثر في تزييف للرأي العام حتى أننا

= ولقد جعل الدكتور جوستاف لوبون شعار كتابه تلك العبارة التي وضعها بحروف صغيرة تحت عنوان كتابه *La raison crée la science. Les sentiments et les croyances mènent l'histoire*

« أي أنه إذا كان العقل هو الذي يوجد العلم فإنها العواطف والشهوات والمغائد هي التي تسيطر على حياة الجماعات وتسيطر تاريخ الأمم ، ومن هذا يتبين أننا لم نترجم تلك العبارة حرفيا ، كما أننا نوجه النظر الى أن الدكتور لوبون يستعمل كلمة *Sentiments* بمعنى واسع بحيث تشمل أيضا الشهوات *Les passions* وراجع بوجه خاص كتابه *Les Opinions et Les Croyances* éd. 1918 (فيما بين صفحة ١٩٤ ، ٢١٠) الكلام عن تلك حيث نجده عالج تفصيلا (فيما بين صفحة ١٩٤ ، ٢١٠) الكلام عن تلك المؤثرات الأربعة : التأكيد - التكرار - القدوة - علو المكانة .

(١) وفي ذلك يقول الأستاذ جيز *Jéze* (في كتابه : (القانون الإداري) صفحة ٤١٥ : « أن اساليب اكتساب عطف الجماهير هي الحق الدنيء وأحيانا هي وسائل الضغط أو الرشوة ، أما الخلق والضمير والقيمة الشخصية فاهميتها ثانوية ، ونجده في موضع آخر (صفحة ٢٠٧ ، ٢٠٨ من مؤلفه سابق الذكر) يتساءل قائلا :

« هل هنالك كثير من الانتخابات لم يكن فيها الناخبون ضحية للكذب والغش وعوامل الانسداد ؟ ليست للمارك الانتخابية مما تنفر من قذارتها النفوس ؟ كم يمكننا أن نحصى عدد أولئك المرشحين الفائزين في الانتخاب ولم يلجأوا في سبيل فوزهم الى اساليب وحيل غير شريفة ؟ ليست طلائع اللسان واللباقة والجرأة والخداع هي الصفات الأساسية التي تكفل النجاح ، وأن الذكاء والمعرفة والخلق هي صفات تأتي في المقام الثاني ، ثم يقول : أن تلك الأمور غير قاصرة على فرنسا ونظرا لحالة التطلمع للامة وللقص الخبرة السياسية للجماهير ولشفهها بالتهريج *charlatanisme* والفساحة ، ولضعف مستواها الخلقي فإننا لا يمكننا أن ننتجها - من الآن حتى زمان طويل - عن أوان تبدل هذه الأحوال . لذلك يبدو لي من المضحك أن نتكلم عن « لادة الأمة » وأن « النواب يعبرون عن لادة الأمة » .

« نجد البعض في أوروبا - كما يقول الأستاذ الأمريكي جارنر - يرى أن نتيجة الانتخابات (في البلاد الأوروبية) إنما تقتدر بناء على الأثر الذي تلعبه النقود أكثر من أثر غيرها من العوامل » (١) .

(د) وهناك صورة أخرى وأخيرة من صور تزيف الأحزاب للرأى العام : تلك هي - كما يقول لوييل - نزعة كل حزب إلى أن يترك قيادته بأيدي العناصر المتطرفة ، فكما أن الآراء (في ميدان الانتخابات) - كما تحدثنا - إنما « توزن » في الواقع أكثر مما هي « تحد » ، فكذلك للشأن في ميدان الحزب (أى في ساحته أو داخله) فالعنصر المتطرف لدخل الحزب هو عادة عبارة عن **أقلية فسطحة** ذات حماس وجراءة ، ولهذا للعنصر عادة - كما يلاحظ الأستاذ لوييل - نفوذ وتأثير لدخل الحزب يفوق كثيرا ذلك الأثر أو للتأثير الذي يتناسب مع عدد أفراد بحيث نجد للعناصر المعتدلة لدخل الحزب (وهي عادة **أغلبية**) كثيرا ما ترى تفضل الانضمام إلى العنصر المتطرف من أن تفصل عرى للربط بينا وبين الحزب ، ومن ذلك نجد أن تلك العناصر المعتدلة كانت تدلى بأصواتها في البرلمان بصورة أخرى لو أن الأحزاب كانت غير موجودة (٢) .

(١) جارنر « آراء وأنظمة سياسية أمريكية » طبعة ١٩٢١ ص ١٦٥ :
« إن للنفقات التي تنفق - كما يقول - في المعركة الانتخابية هي نفقات طائلة ، وفي ذلك ما يهيب ، فرصة الفوز للمرشح أو للحزب الذي يمتلك ثروة أكبر . وهكذا نجد بين الأوروبيين من يرون أن نتيجة الانتخابات إنما تقتدر على الأثر الذي تلعبه النقود أكثر من أثر عامل سواها من العوامل » .

(٢) « ولذلك - كما يقول لوييل (ص ٩٤ ، ٩٥) نجد أن البلاد قد تكون محكومة في الواقع بواسطة **أقلية صغيرة** تحزب سلطانا لا يتناسب مع نسبتها العددية وبذلك ينتهي الأمر إلى جعل السلطان لرأى يختلف مع الرأى العام الحقيقي - وأهم مثال يضرب بياننا لهذه الظاهرة يقدمه لنا تاريخ الثورة الفرنسية حيث نجد أن متاليد الحكم أخذت تدريجا تقتل إلى أبدي طائفة أخرى أكثر تطرفا وهكذا حتى انتهى الأمر بالعناصر المعتدلة أن نفد صورها فحزمت أمرها ، وجمعت شملها وقامت في وجه نظام حكم الإرهاب (La Terreur) فوضعت حدا له بأن قررت اعدام زعماء ذلك النظام وهم المعروفون باليعقوبيين ، Jacobins »

٢ - أننا لذا سلمنا جدلا أن مبادئ الحزب تمثل حقا مبادئ انصهاره وأنه لا أثر هناك للرشوة ولا تأثير عليهم في الانتخابات لغير الضمير والفكر الحر المستقل وأنهم بناء على ذلك لا يؤيدون للحزب إلا نظرا لمبادئه وبرامجه ، إذا سلمنا جدلا بكل هذه الوقائع التي بعكس بها حقيقة الواقع فإنه تبقى حقيقة لا سبيل للشك فيها وهي أن الأحزاب قلما تظل وفية لمبادئها وبرامجها أي قلما تظل متمسكة بها منفذة لها (١) .

(١) يقول الأستاذ Jouvenal في كتابه *La République des camarades* صفحة ٥٦ : أن الأحزاب تحرص على أن تكون لها برامج ولكنها ينذر أن تحفل بأمر تنفيذها - ونجد الأستاذ جيو (في كتابه عن السلطة التنفيذية) ص ١٨٨ بالهامش رقم ٢) بعد أن أورد ذلك للرأي كتب مطلقا عليه مؤيدا له - وفي أمريكا نجد جارنر (في صفحة ١٤١ ، ١٤٢ من مؤلفه السابق ذكره) يقول : أن الحزبين الكبيرين (في أمريكا) لم يظلا متمسكين بمبادئهما وبرامجهما ، ثابتين عليها سواء من الناحية النظرية أو الناحية العملية ، ونجده في موضع آخر (ص ١٥٧ ، ١٥٨ من مؤلفه) يقول : « أن برنامج الأحزاب تتضمن دائما - حين الانتخابات - تعهدات ووعودا ليس في نية المرشحين بتاتا أن ينفذوها فبرامج الأحزاب تعد قيل كل شيء وسيلة لاجتذاب تأييد الناخبين أكثر منها أداة للتعبير عن آراء الحزب . ولقد بدأت أغلبية الناخبين تنقبة إلى هذه الحقيقة » .

وجاء في كتاب مونبني *Monypenny* عن حياة دزوليفي : « لم يكن من المصادفات ما كان يحيط باخلاص كبارا ساستنا أمثل شاتهم وبت وبالمرستون ودزوليفي وغلامستون لمبادئ أحزابهم من المفاوضات والابتهام ، وما عهد في أحد منهم أنه تقيد بذلك المبادئ .. الخ » وحدث هذه العبارة في رسالة أحد عظماء ساستنا للقدماء المنفور له السيد عبد العزيز عزت (أحد الأوصياء على العرش سنة ١٩٣٦) التي عنوانها : « الاختيار قبل الانتخاب » (طبعت عام ١٩٢٨) صفحة ١٢ .

ويقول الأستاذ ليوبير *Hubert* ص ١١٥ من مؤلفه السابق ذكره : « أن مبادئ الأحزاب يختلف الأفراد في فهمها وتفسيرها باختلاف الجديرات التي يقطنونها وباختلاف ما إذا كانوا من سكان المدن أو من سكان الريف ، ولذلك يفرض لحياتها من أصعب الأمور على الحزب أن يحدد برنامجها ووسائل العمل ، ولا يكاد يوجد سوى الأمور السلبية (*Les négations*) هي التي تحرز مغزى ولحدا واضحا في أفهام جميع من ينتمون للحزب فهم يعرفون ما لا يريدون خيرا من معرفتهم ما يريدون ، ولذلك نجد الأحزاب حيال المشكلات الصعبة المقدة يلجأ إلى عبارات مبهمه يصح أن تنطوي تحتها مختلف النزعات والآمال والمصالح لمختلف أفراد الحزب ، ومن ذلك تنشأ صعوبة الانتقال من ميدان البرنامج الانتخابية إلى ميدان التنفيذ العملي » .

وإذا سلمنا جدلا بفزاحة وصحة ورقة ما تقوم به الأحزاب من الدعاية فإن الواقع أن تلك الدعاية لا تصل إلا إلى جزء يسير صغير من الناخبين (١) .

التقريب الثالث : الذي يوجه إلى الأحزاب يتلخص فيما يراه للبعض من أن اختلاف الأحزاب وتنافسها وتطاحنها مما يؤدي بالامة إلى غصم عرى الوحدة بين بنيتها وللي اضطراب أداة الحكم فيها ، « أنه لاشر يحق « بمدينة » (٢) كما يقول أفلاطون أكبر من ذلك الذي إذا غزل بها فرقتها شيما وأحزابا ، ولا خير تنعم به « مدينة » أعظم من ذلك الذي إذا حل فيها ربط لجزءا بعضها ببعض وجعل منها وحدة متماسكة (٣) .

ويرى الدكتور جوستاف لوبيون أنه « منذ عهد اليونان في المصور القديمة حتى البولنديين في العصر الحديث نجد أن للشعوب التي لم تعرف أن تتخلص من انتماساتها الداخلية قد انتهى بها أمرها إلى السقوط تحت نير الاستعباد ، وفقدت من حقوقها حتى حقها في أن يكون لها تاريخ » (٤) .

(١) رمزي موير Muir (استاذ التاريخ الحديث بجامعة منشستر سابقا) : « النتائج السياسية للحرب العظمى » ترجمة الأستاذ محمد بدران (طبعة ١٩٣٦) ص ١٦٥ حيث يقول : « أن الدعاية التي تقوم بها الأحزاب السياسية لا تصل إلى جزء من عشرة أجزاء من الناخبين ، وفي موضع آخر (ص ٦٩ من كتابه السابق ذكره) يقول : « أن من الأمور المعروفة في الانتخابية للبريطانية أن أغلب الناخبين لا يحضرون بتاتا الاجتماعات الانتخابية - وإن بين تلك الأقلية التي تحضرها نجد أغلبها إنما تحضر اجتماعات الأشخاص المرشحين للنياحة (الذين تكون تلك الأقلية عاتدة العزم من قبل على انتخابهم » .

(٢) يلاحظ أن أفلاطون يعنى هنا بالمدينة *Le Cité* أي « دولة المدينة » وهي عبارة عن الدولة الصغيرة المعروفة قديما ، كدولة أو (بعبارة أصح «دويلة») أثينا أو أسبرطة .

(٣) عبد العزيز عزت : « الاختيار قبل الانتخاب » (الرسالة السابق ذكرها) ص ٣٠ - نريد هنا أن نوجه الانتظار إلى أن أفلاطون وغيره من الأثمنين ينصمون « بالمدينة » *Cité* الدولة الصغيرة كما كان شأن دويلة أثينا أو أسبرطة قديما .

(٤) جوستاف لوبيون Les Lois Psychologiques de L' evolution des Peuples
الطبعة ١٨ (نسخة ١٩٢٧) ص ١٤ .

وفي ألمانيا كان تطاحن الأحزاب للخسنة المتنافرة في سياستها أهم سبب أدى إلى فشل الديمقراطية الألمانية التي تقررته بحسب دستور فيمر (١) *Weimer* (الذي قرر لألمانيا نظاما جمهوريا ديمقراطيا عام ١٩١٩) .

وفي فرنسا نجد البعض (وهم رجال اليمين) يرون في الأحزاب أنها عوامل لتقسام ومعامال دسائس (٢) .

التنقد الرابع : يقولون أن الحزب يميل إلى خلق حرية الفائب (من رجال الحزب) في إبداء رايه بالبرلمان ، بعبارة أخرى أن الحزب يرغب للنائب على التصويت في البرلمان بغير للرأي الذي يقتنع به (٣) .

ويشاهد ذلك الداء حتى في إنجلترا التي يخطبها الكثيرون على مبلغ دقة نظامها الحزبي وعلى مبلغ ما ينم به الأفراد داخلها من الحرية .

(١) « المثل للديمقراطية والتربية » (من مطبوعات الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩٤١) ص ١٢ للدكتور تشارلس وطن (مدير الجامعة الأمريكية في ذلك الحين) .

(٢) جيو : « السلطة التنفيذية » ص ١٧٦ حيث يقول : « أن الأحزاب لا تحظى في فرنسا بكبير تقدير ، فرجال اليمين يصفونها بأنها عوامل انقسام ومعامال دسائس ، ويرون في المنتمين للأحزاب (*Comitards*) وصوليين بأساليب حقيرة ونفعية من السياسة .

(٣) لوويل *LoWell* (مدير جامعة هارفارد سابقا) : الترجمة الفرنسية مؤلفه عن « للرأي العام والحكومة الشعبية » (المرجع السابق) صفحة ١٢٦ « ١٢٧ » حيث يقول : « أننا لا نستطيع أن نتفاضى عن مبلغ أثر الأحزاب في الحد من حرية الفائب في قيامه بعمله » ويقول روبرت ميشيل « كثيرا ما نجد رئيس الحزب يمزج بين الحزب وشخصه فإذا بلسان حاله يقول : « أنا الحزب » *le parti c'est moi* فنجد يمد كل نقد موجه للحزب كأنما وجه إلى شخصه ، وكل نقد موجه لشخصه كأنما وجه إلى الحزب ، وما تجدر ملاحظته - كما يقول الأستاذ الكبير - أن مثل هذا المزج كان يصدر لدى بعض الزعماء عن حساب وتفكير وتدبير ، ولكنه كان يصدر لدى البعض الآخر عن نزعة تعصب عمياء أو عن ليمان عميق ، راجع مؤلفه : « الأحزاب السياسية » (والمترجم إلى الفرنسية والصابق الإشارة إليه ص ١٥٨) .

نفى انجلترا كما يقول الاستاذ لوريل - يتبع النائب رأى الحزب الذى ينتسب اليه اللهم الا في حالات نادرة وذلك حين يقتنع تمام الانتفاع ان سياسة الحزب بصدد مسألة معينة سياسة خاطئة فاسدة (١) .

ولقد صور أحد أعضاء البرلمان في انجلترا تلك الحالة تصويرا طريفا اذ قال : « لقد سمعت في مجلس العموم كثيرا من الخطب التى غيرت رأى ولكننى لم اسمع خطبة واحدة غيرت صوتى ! » (٢) .

فالاحزاب السياسية تنزع - حين تتبوا الحكم - نزعة استبدادية تميل بها الى اضطهاد خصومها من الأقلية السياسية (اى المعارضه) .
أن النظام البرلماني هو نظام حزبي يتبوا الحكم فيه حزب (او احزاب) الأغلبية ، فاذا كانت الأغلبية التى تحكم تنزع لحيانا نزعة استبدادية فان ذلك يعنى ان البرلمان ينفذ استبدادية لو دكتاتوريه (٣) .

خلاصة ما تقدم : ان مبدأ سيادة الامة لا يكفل منع الاستبداد او الاستئثار بالسلطة المطلقة ، لانه ليس من شأن ذلك المبدأ أن يهدف الى وضع قيود او حدود

(١) لوريل ص ١٢٦ ، ١٢٧ : « وان من واجب النائب في إنجلترا ان يتقوس بتضديد زعماء الحزب الذى ينتسب اليه والا فقد اولئك الزعماء مركزهم واعتبر من المارقين للخائفين » .

(٢) فالين Waline : « الاحزاب ضد الجمهورية » صفحة ٦٣ نقلا عن كتاب القانون الدستوري للدكتور عثمان خليل عثمان والدكتور سليمان الطماوى الطبعة الثانية ١٩٥٠ - ١٩٥١ ص ٢٦٠ .

ولا يقف الامر بالحزب عنه للحد من حرية النائب بل يتعداه كذلك الى الحد من حرية الناخب ، وفي ذلك يقول سير فرانك فوكس : « غير صحيح أن النظم البرلماني في بريطانيا اللظمى يعطى الناخبين شيئا من الحرية في اختيار من يرونهم أهلا لان يكونوا في المستقبل من الزعماء السياسيين في الأمة اما القول بأن لهم مطلق الحرية في الاختيار فبعيد عن الحقيقة فحريتهم مقيدة له السيد عبد العزيز عزت (السابق ذكرها صفحة ١٨ ، ١٩) . ومما تجدر ملاحظته ان المؤلف كان سفيرا في لندن قبل الثورة وكان من الشخصيات المعتزة .
(٣) يصدر الكلام تفصيلا عن « الدكتاتورية البرلمانية أو الشعبية » راجع كتابنا أزمة الانظمة الديمقراطية (الطبعة الثانية) ص ١٩٦٣ ص ٥٣ - ٧٣ .

(م ١٢ - أنظمة الحكم في الدول النامية)

على سلطان السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية ، ولكن المبادئ والأنظمة التي تهدف إلى كفالة الحرية ومنع استبداد رجال الحكم إنما هي - أو بعبارة أصح نجد على رأسها - مبدأ فصل السلطات ونظرية أو مبدأ « حقوق الأفراد » ورقابة القضاء (وهي تقوم على أساس مبدأ استقلاله) والاستفتاء الشعبي بشرط أن يجري في جو تكفل فيه الحريات • كما يكفل ذلك قبل كل شيء « قوة الرأي العام ونضوجه أي مبلغ غيرته على صيانة حرمة حريات الأفراد »

النقد الخامس : وما يتصل بهذه النزعة الاستبدادية التي تسيطر على الأحزاب ما تتم به للروح الحزبية من تفضيل للمصالح الحزبية على المصالح القومية للبلاد •

وحتى في إنجلترا - أي في البلد الذي يعد مهد للنظام البرلماني وموطنه - كما كانت تعد دائما نموذجا أو مثلا لحسن سير هذا النظام الديمقراطي البرلماني في بلادها ، حتى في إنجلترا نجد هذه الاتهامات كثيرا ما تردت على السنة بعض رجال الدولة فيها • فالملك فيكتوريا كانت تشكو من فقدان الروح الوطنية القومية لدى الأحزاب للسياسية حين النظر في مشروع أحد القوانين (عام ١٨٨٤) *Franchise Bill* ومن المأثور عنها قولها *Party Will ruin the country* (١)

وفي سنواته الأخيرة وجنفا المستر تشرشل في خطاب له (أذاعه في ١٦ أغسطس ١٩٤٧) يوجه اتهاماً إلى حكومة العمال بشأن فساد الإدارة « ووضع مصالح حزب العمال فوق مصالح الشعب للبريطاني » •

بل وجنفا أحد الأحزاب الإنجليزية يتهم بما هو أقصى واتسى مما نتقم : يتهم بوضع المصالح الأجنبية فوق المصالح القومية : ففي أول مايو سنة ١٩٤٨ ألقى المستر أتلي رئيس الوزراء خطاباً في احتفال حزب العمال (في

(١) راجع : *H. Finer the theory and practice of modern Government* :

Vol. London 1932 صفحة ١٣٢ الهامش رقم ٣ •

بلايموث) قال فيه عن الشيوعيين البريطانيين « أنهم أكثر اعتماما بمصالح روسيا منهم بمصالح إنجلترا » .

التقيد السياسي : يقولون أن النزاع الحزبي يتسرب حتى إلى انتخابات أو ميثاق لاتتصل بالشئون السياسية فنجد مثلا من مواضع الشكوى في الولايات المتحدة أن النزاع الحزبي يسود انتخابات المجالس البلدية في حين أن الخلافات التي تفرق بين الحزبين للكبيرين الجمهوري والديموقراطي - كما يقول الأستاذ جارنر - خلافاً تنطبق بالشئون السياسية لا البلدية أو المحلية (١) .

- فيما تقدم بيان لأهم ما ينسب إلى الأحزاب من المساوىء ، وفي ذلك تفسير لما نشاهده في بلد كفرنسا من أن الناخبين لا يحفلون بالأحزاب ألا قليلا فالناخبون هناك لا يطلبون من المرشح للنياحة (بالبرلمان) أن يكون منتسبا لحزب إنما يكتفون بمجرد العلم بالاتجاه العام للسياسي للمرشح : هل هو من رجال اليمين أو اليسار . ولذلك نجد هناك عددا غير قليل من النواب لا ينتسب لحزب من الأحزاب ، وبذلك ينعمون بقسط أو في من الحريه ويتخلصون من نير نظام مهمما خف فهو ثقيل ، وبذلك لم يكن على النواب أن يقدموا حسابا عن أعمالهم إلا أمام ناخبهم (٢) .

وفيما تقدم من المساوىء تفسير أيضا لما نشاهده في بلد كمصر في السنوات الأخيرة (قبل ثورة يولييه ١٩٥٢) من قيام بعض الأحزاب أو الهيئات السياسية دون أن تتخذ لنفسها تسمية « لحزب » .

(١) جارنر صفحة ١٥٠ - وراجع لوبيل صفحة ٨٨ حيث يقول : دان للأحزاب فيما يتعلق بالانتخابات البلدية بأمريكا تأثيرا سيئا . - ويبدو لنا أن السر في تدخل الأحزاب السياسية في الانتخابات البلدية في كثير من الأقطار إنما يرجع إلى أن فوز رجال حزب من الأحزاب في تلك الانتخابات يعسد أحيانا دليلا على اتجاه الرأي العام إلى ترجيح كفة ذلك الحزب في الانتخابات النيابية التالية للبرلمان وذلك هو ما لاحظناه بوجه خاص في فرنسا حين وجعنا أنصار الجنرال ديغول ينجحون في الانتخابات التي جرت في أولخر عام ١٩٤٧ للمجالس البلدية .

(٢) يذكر الأستاذ جيمو (ص ١٨٠) أننا نجد في عام ١٩٣٤ نحو ٢٣٨ نائبا من ٦١٤ لم يكونوا منتسبين لحزب من الأحزاب .
وراجع كتابنا « أزمة الأنظمة للديموقراطية » (الطبعة الثانية ١٩٦٣) ص

مناقشة الانتقادات الموجهة الى الاحزاب

وجود الاحزاب يعد في الديمقراطية الغربية لحدى الضرورات : قبل ان نعرض لمناقشة ما يوجه الى الاحزاب من انتقادات يجدر بنا لولا أن نفي أن وجودها يعد كما يقولون هناك - لحدى للضرورات انتمى تقضى بها طبائع الأشياء : طبيعة النفس البشرية وطبيعة الأنظمة الديمقراطية للنيابية (وبخاصة البرلمانية) حتى أنه ليصح القول « بأن الابداء نحو الاحزاب - كما ذكر الفتية للنمساوى الكبير كلسن Kelsen - لنما يخفى وراءه عداوى الديمقراطية ذاتها (١) » ، فالاحزاب هي أساس الديمقراطية ، (٢) كما يقول الاستاذ جنجرز Jennings ولنا لنجد في السنوت الأخيرة - كما يقول لويويل Lowell - أن خصوم النظام الحزبى قد تبينوا ضرورة وجود هيئات يتعاون أفرادها مما بصفة مستديمة (أى وجود الاحزاب) في العالم السياسى ، فالصلحون - كما يقول - أصبحوا في العصر الحديث لا يهدفون الى عدم للنظام الحزبى لنما الى تنظيمه (٣) .

اما القول بان وجود الاحزاب ضرورة تقضى بها طبائع الأشياء وطبيعة النفس البشرية فبياننا لذلك يقولون أن الحزب ما هو الجماعة من الجماعات المنظمة ، وإن نزعة حب الانضمام أو الانطواء تحت لواء إحدى هذه الجماعات هي - كما يقول لويويل - لحدى نزعات بل غرائز للنفس البشرية ، فذلك الغريزة هي التى جعلت من الإنسان مخلوقا اجتماعيا بدلا من أن تجعل منه

(١) Kelsen : La Démocratie. Sa nature. sa Valeur. p. 2028

وقد وردت الإشارة اليه في كتاب جبرو صفحة ١١٢ .

(٢) جنجرز : « البرلمان يجب اصلاحه » Parliament must be Reformed ص ٦٥ .

(٣) لويويل : « الراى العام والحكومة الشعبية » ص ١٠٣ - وراجع أيضا لا براديل Cours de : Dr. Const. ص ٤٣ حيث يقول : « ان النظام البرلمانى وقد نشأ في إنجلترا بين لضمان الاحزاب ونما وكبير مهم لا يمكنه ان يحيا الا بها » .

مخلوقا شأنه شأن بعض فصائل الحيوانات التي يعيش أفرادها في عزلة أحدهما عن الآخر (١) .

والديموقراطية - فيما يقول روبرت ميشيل - لا يمكن تصور وجودها دون تنظيم ، والأحزاب هي التي تتولى ذلك التنظيم ، « فالتنظيم - كما يقول - هو الوسيلة الوحيدة لخلق إرادة عامة (أي ما يسمى بإرادة الأمة أو السرائ العام) والتنظيم في يد الجماعة الضعيفة سلاح من أسلحة الكفاح ضد الاقوياء فان كفاحا ما لا يمكن أن تكون له فرصة ما للنجاح الا اذا كان ثمة تضامن يجمع بين الافراد الذين يهدفون الى هدف واحد » (٢) .

وحسبنا بياننا لما يذكره من أن وجود الاحزاب ضرورة تقضى بها طبيعة الديموقراطية ، ان نشير الى حالتين يذكرهما التاريخ غير البعيد . نذكر (أولا) ما كان معروفا عن مؤسسي جمهورية الولايات المتحدة الامريكية اذ كانوا يرون ان الاحزاب السياسية هي شئ خطر وأنه يجب عدم تشجيعها ، ومع ذلك لم يمض زمن طويل حتى ظهرت الاحزاب السياسية ، فانتخابات ثالث رؤساء للجمهورية للولايات المتحدة (عام ١٨٠٠) انما كانت كفاحا

(١) « فتلك الغريزة - كما يقول لوبيل - هي الرابطة التي تربط افراد اشد القبايل معية ، وحين تبدو في صورة الولاء لحزب من الاحزاب فان الطبقة المثقفة في امريكا تنتظر اليها (أي الى القزعة الحزبية) نظرة استنكار وذلك ما لم يكن الحزب عبارة عن جماعة اصلاحية ، وسواء كان تأثير روح الجماعة طيبا أو غير طيب فانه يمد - في الحالين - قوة يجب أن يحسب لها حساب » لوبيل ص ٨٧ ، ٨٨ .

(٢) فنحن نعيش - كما يقول روبرت ميشيل - في عصر رسخت فيه في الرؤوس فكرة التعاون ومحت جذورها في أعماق النفوس الى حد ان اصحاب الملايين انفسهم يدركون حاجتهم الى العمل مما أي الى التعاون ولكن مبدأ التنظيم سيكون بمثابة منبع يفيض منه سيل الذزعة المحافظة فوق سهول الديموقراطية ، وسوف يحدث ذلك الفيضان من التلف ما تتغير معه معالم تلك السهول » .

راجع فيما تقدم روبرت ميشيل ص ٥ ، ٦ .

بين الأحزاب للسياسية وكان انتخاب الرئيس Jefferson انما يرجع الفضل فيه الى جهود حزب سياسي (١) .

(ثانيا) كان رجال الثورة الفرنسية (سنة ١٧٨٩) يفخرون انهم لا ينتسبون الى حزب من الأحزاب فقد كانوا يميلون الى للتفكير كافرلاد لا كجماعات فكان كل فرد يكون رليه السياسى بنفسه اى براسه ، بناء على ما يطليه عليه ضميره ، ولعل هذه للنزعة - فيما يبدو لنا - صورة من صور تلك الروح « الفردية » *individualiste* المتطرفة المعروفة عن رجال الثورة الفرنسية (وقد تقدم للكلام عنها في كتابنا « الفصل » (٢) ولكن التجربة اثبتت ان تلك النزعة لا يمكن تحقيقها عملا اى انها اثبتت حاجة الناخب والنائب الى ضرورة وجود الأحزاب ، فالناخب - كما يقول الاستاذ نوجارو - يحس للحاجة الى من يقوده : الى من يقدم له برنامجا ، والنائب كذلك يشعر بالحاجة الى رؤساء له وزعماء (٣) .

ولم تكن ضرورة الأحزاب مقصورة على المصور الحديثة وعلى الانظمة

(١) جارنر Garnar (المرجع السابق ذكره) صفحة ١٣٥ ، ١٣٦ و ومنذ ذلك الحين - كما يقول جارنر - يوجد في امريكا - بالأقل - حزبان . حقا لقد وجد ولا يزال يوجد حتى عدة أحزاب أخرى اليوم ثانوية ولكن تأثيرها يكاد يكون تافها .

ثم يقول : « لقد تآلف حزب لتحريم المسكرات ثم تقرر ذلك التحريم ، ومع ذلك ظال ذلك الحزب قائما ليشرف - كما يقول (الحزب) على تطبيق ذلك التحريم » ! على ان مثل ذلك للحزب (الذى يفشا لههدف معين ثم يتحقق الهدف) لايقوى طويلا على للبقاء فيما يذكر الأستاذ جارنر .

(٢) راجع صفحة ٣٠٨ - ٣١٠ من كتابنا « الفصل في القسانون الدستوري » .

(٣) « نفى ذلك - كما يقول نوجارو Nogaro - تخفيف لعب التفكير عن النائب وحائل يحول دونه والجرى وراء اطاعه للشخصية » . راجع نوجارو صفحة ٢١ .

الذبابية فصب بل كذلك تبينت ضرورتها منذ العصور القديمة وفي ظل نظام الديموقراطية المباشرة أيضا (١) .

كما تبينت ضرورتها لدى قادة الحركات للثورية والانتقالية الذين نجدهم أشد الناس عدا للاحزاب السياسية التي يعونها مسئولة عما يفسدونه لأنظمة الحكم التي ثاروا ضدها من فساد أو استبداد ، فنجدهم حين يتبعون مقاعد الحكم بعد نجاح حركتهم للثورية - يقررون الفناء الاحزاب ، ثم لا يلبثون ان يتبينوا اهميتها بل وضرورتها فنجدهم يسمعون يانشاء حزب واحد للحكومة تحت اسم « ميثة التحرير » او « الاتحاد القومي » او « الاتحاد الاشتراكي » (كما حدث لدينا بمصر) ثم نجدهم يقررون حرية تكوين الاحزاب (٢) .

أما السر في تلك الضرورة نمرده الى الحاجة الى قيام الاحزاب والى ما تؤديه من **المزايا** : (١) فالاحزاب - كما يقول لوبيل - هي التي تقوم بتنظيم وترتيب الافكار والمبادئ الاجتماعية والسياسية المختلفة وهي تقوم بتوجيه الفئتين لتحقيق الاهداف (تلك المبادئ والافكار) (٣) .

٢ - والاحزاب تعمل على مساعدة جمهور الناخبين على تكوين آرائهم السياسية فإذا ترك كل ناخب وشأنه كما يقول جيو - فإن الديموقراطية تصبح شيئا مستحيلا (٤) لذ يستحيل في كثير من الحالات تكوين ارادة عامة
أي رأى عام .

(١) ليوبير (Hubert) ص ١٠٨ : « لقد عرفت الأحزاب منذ عهد الجمهوريات القديمة وبخاصة جمهورية اثينا (التي تعد أقربها الى الديموقراطية المثالية) الى عهد للجمهوريات الايطالية الى جمهورية جنيف الى جمهوريات الأراضي الواطئة الى الدول الكبيرة الحديثة (من باب أولى) .
(٢) راجع ما كتبناه بهذا الصدد « بالمبحث الأول » في النبعة رقم ٢
عن « الاحزاب السياسية » ص ، وفي النبعة رقم ٧ عن « للثورات والانتقالات » ص

(٣) لوبيل صفحة ٦٧ .

(٤) جيو Giraud صفحة ١١٢ - فالاحزاب تساعد على تكوين ثقافة عامة سياسية لدى الناخبين .

٣ - ثم أن وجود حزب معارض الحكومة هو حائل يحول دون استبدادها ،
فحيث لا توجد أحزاب لا توجد اذا هيئة تضم المتذمرين والمعارضين للحكومة
وبذلك لا يكون ثمة خيار لهؤلاء الا بين أمرين : للطاعة أو للثورة (١) .

٤ - ووجود احزاب منظمة من شأنه أن يجعل للبرلمانات بعنای عن تأثير
الانفجارات العاطفية للشعبية المؤقتة وذلك مما يؤدي الى أن يكون للنصائح
أو الآراء الهادئة للحكمة في البرلمانات للحیثة تأثير يفوق كثيرا ما كان لثقلها
(ای مثل تلك النصائح أو الآراء) في جمعية للشعب في اللديموقراطيات
القديمة (٢) .

٥ - والاحزاب عامل من اهم عوامل للنشاط في الحياة السياسية والبرلمانية
فلقد اثبتت للتجربة - كما يقول جيو - أن البلاد التي كان البرلمان بها أكثر
نشاطا وانتاجا هي تلك البلاد التي كانت الاحزاب بها أتم وأدق نظاما كما هو
شأن بلجيكا وانجلترا (٣) .

٦ - ثم أن وجود الاحزاب يسمح بتحديد مسؤولية السياسة العامة التي
اتبعتها حكومة من الحكومات (٤) .

(١) لوويل صفحة ٩٩ - وراجع أيضا جننز Jennings
في كتابه : « البرلمان يجب اصلاحه » صفحة ١٧ حيث يقول : « لا ريب أن نظام
للحزب الواحد أو نظام للأحزابية ينتهي بنا الى الفاشستية أو البيروقراطية
(bureaucracy)

(٢) وبياناً لذلك يذكر لوويل ص ٩٨ نقلاً عن السير Sir G. Corn Wall
LeWis في كتابه :

Influence of Authority in Matters of Opinion P. 621-218

ان عدم وجود احزاب منظمة تنظيماً دقيقاً في ديموقراطية اثينا القديمة كان
من شأنه أن يمكن خطيباً قديراً من أن يحرز نفوذاً أو تأثيراً على جمعية الشعب
يفوق كثيراً ذلك التأثير الذي يمكن أن يحدثه مثل ذلك الخطيب في الجمعيات النيابية
(البرلمانات) في العصر الحديث حيث توجد احزاب منظمة من شأن ما
تفرضه من النظام والطاعة أن يجعل تلك البرلمانات بمنأى عن تأثير تلك
الانفجارات العاطفية الوقتیة التي قد يحدثها مثل ذلك الخطيب .

(٣) جيو la Crise de la démocratie ص ١٣٤

(٤) جيو : « السلطة التنفيذية » صفحة ١١٢ .

وراجع جارنر (صفحة ١٢٩ ، ١٣٠) حيث يقول : أن الشعب انما يحكم

٧ - ومما يتصل بالميزة السابقة : ان وجود الاحزاب يكفل تحقيق المشروعات العامة ، فالوزارات - في أغلب البلاد تصبح عمرها في حين أن الكثير من المشروعات طويل أمد تحقيقها وتنفيذها بحيث نجد الفرد قد يبعث جهدا ويتصرف عمره دون تحقيقها (١) .

٨ - وأخيرا نذكر من مزايا الاحزاب ما هو معروف عن نزعة للحزب الى التخص من سيطرة فرد من افراده ، فخضوع الحزب لارادة رئيس له يمد - كما يقول الأستاذ أيوبير - من نادر الامور ، اذ يجب ان يكون للرئيس من الشخصيات الممتازة القوية كل القوة (مثل جامبتا ، وجوريس في فرنسا) حتى يمكنه ان يخضع الحزب لأرادته (٢) .

الخلاصة : ان الاحزاب تقوم في تسيير الاداة الحكومية - كما يقول جارنر Garnar بمثل ذلك الدور الذي يقوم به البخار في تسيير القاطرة البخارية (٣) فالاحزاب ليست ضرورية فصعب بل كذلك تنطوي على بعض المزايا ، بعبارة أخرى انها ليست (على حد التعبير للفرنسي) « un mal nécessaire » أي ليست « شرا لابد منه » ، انما الذي لابد منه ولا محيص عنه هو العمل على اتخاذ كل ما يستطاع من الوسائل لدرء

= بولسطة الاحزاب السياسية ، وعذو هي الطريقة الوحيدة التي تكفل المسؤولية اما للشعب في نظامنا (الأمريكي) للحكومي السبيء نظامه - وراجع لزمين Easmin القانون الدستوري . الجزء الأول . الطبعة للسابعة صفحة

٢٤٦ حيث يقول :

« Il vaut mieux avoir devant soi de grands partis organisés par suite conscients et moralement responsables que de la poussière d'hommes: il n'y a point de liberté politique sans parti

فالمعمل التشريعي - كما يقول جارنر (ص ١٣١) - لنما يتم تحضيره في الواقع لا في ساحة البرلمان وانما في الاجتماعات السرية التي يعقدها حزب الاغلبية القائم بشئون الحكم ، وبما أن افراد الحزب من أعضاء البرلمان قد التزموا بالتصويت بالموافقة او عدم الموافقة على مشروع القانون فان مناقشات البرلمان - تصبح في الغالب من الاحوال - غير ذات جدوى .

(١) راجع في ذلك Raymond Malezieux : القانون الدستوري طبيعة ١٩٤٨ ص ٣٦ وما بعدها - وذلك نقلا عن كتاب القانون الدستوري للدكتور عثمان خليل والدكتور سليمان الطماوى (طبعة ١٩٥١) صفحة ٢٦٢ .

(٢) ليوبير Hubert صنتة ١٢٩ .

(٣) جارنر صفحة ١٣٠ .

كل ما يستطيع من المساوى المعروفة عن الأحزاب (١) .

والآن ننتقل الى مناقشة اهم ما يوجه الى الأحزاب السياسية من
الانتقادات :

١ - **التقيد الاول** - على رأس تلك الانتقادات نجد ذلك للنقد الذى
ينسب للأحزاب السياسية أنها تسيطر عليها وتوجهها أقلية في حين أن
الحكم في الديمقراطية إنما يجب أن يكون للأغلبية . أما للقول بأن الأحزاب
تسيطر عليها أقلية من الزعماء فهذا صحيح ، ولكن يجب ألا تغيب عنا
الاعتبارات الآتية :

أن وجود الأحزاب - فيما قدمنا وبيننا - ظاهرة تفرضها (في الديمقراطيات
الغربية) طبائع الأشياء وكذلك الشأن - فيما سنبين - بظاهرة للسيطرة
عليها بواسطة أقلية من الزعماء .

فظاهرة سيطرة الأقلية - حتى في الأحزاب شديدة النزعة نحو الروح
الديمقراطية - هي ظاهرة تفرضها طبيعة النفس البشرية وطبيعة التنظيم
الحزبى بل هي ظاهرة تفرضها طبيعة تنظيم أية جماعة من الجماعات سواء
كان ذلك في الميادين الاجتماعية أو الدينية أو السياسية .

د ان التنظيم - كما يقول بحق الاستاذ روبرت ميشيل - يزرع بنا نحو
الأوليغارشية ، (أى سيطرة الأقلية) .

« Qui dit organisation dit tendance à oligarchie »

د ففى كل جماعة منظمة - كما يقول - (سواء كانت تلك الجماعة حزبا
أو نقابة لايه مهنة من المهن) ملاحظ تلك الظاهرة التى أشرنا إليها ،
فالتنظيم من شأنه أن ينتهى بكل جماعة (سواء كانت حزبا أم نقابة) الى

(١) ذلك موضوع البحث الرابع والآخر من كتابنا د أزمة الأنظمة
الديمقراطية الطبعة الثانية ١٩٦٣ ص ١٥٨ او ما بعدها .

لنقسامها الى اقلية تقوم بمهمة السيطرة (او الحكم او التوجيه)
(minorité dirigeante) والى اقلية محكومة (١) .

ويؤيد هذا الراى الأستاذ لورانس لرويل (مدير جامعة مار غارد بالولايات المتحدة) . « انا نجد - كما يقول - فى مختلف الأمكنه والازمنة أى فى مختلف عصور التاريخ ان ادارة شؤون الحكومة لايه امة من الامم بل وان ادارة الشؤون الدينية او ادارة أى عمل من الاعمال هى دائما بيد عدد قليل من الافراد الذين تتوفر لديهم صفات الادارة او الزعامة ، وسيظل الامر كذلك ابدا ، ما لختلف الناس (وسيظلون ابدا يختلفون) من حيث المهارة وقوة الخلق ومن حيث مبلغ الجهود التى هم على استعداد لبذلها فى سبيل نصره آرائهم ومن حيث رغبتهم أو شهوتهم فى القيام بمهمة الحكم والسيطرة » (٢) .

فالواقع - كما يقول الأستاذ روبرت ميشيل - انه لا يوجد بين الناخبين سوى عدد قليل بل ضئيل هو الذى يعنى عناية وافية كافية بالشؤون العامة وانه لما يسر للجمامير - كما يقول - ان تجد بضعة من الافراد يعنون بشئونها فمن طبيعة الجمامير انها تحس احساسا قويا بشعور الحاجة الى من يقوم بقيادتها وتوجيهها ، ويصحب ذلك الاحساس نوع من شعور التقديس لأولئك القادة الذين يعنون فى اعين الجمامير لبطالا . وتلك الظاهرة التى تشاهد لدى الناخبين أو الجمامير تشاهد كذلك - كما يقول - فى حياة الاحزاب الديمقراطية (بل وفى اشدها ديموقراطية وهو الحزب الاشتراكى) اذ نجد فى الواقع ان ليس ثمة سوى اقلية ضئيلة هى التى تشترك فى القرارات (بل وفى اهم القرارات) التى تصدر عن الحزب ، فمن الامور الثابتة - كما يقول روبرت ميشيل - ان هيئة ادارة الحزب (التى تعد عادة فى عاصمة البلاد) هى التى تتخذ القرارات أما أعضاء الحزب المنتشرون ما بين المدن الاخرى وقرى الريف فان دورهم يكاد يقتصر على مجرد دفع الاشتراكات والتصويت فى الانتخابات للى جانب المرشح الذى تختاره هيئة الحزب

(١) روبرت ميشيل صفحة ١٥ ، ١٦ .

(٢) لورانس لرويل ، الراى العام والحكومة الشعبية ، صفحة ١٠٠ .

الرئيسية ، فذاك المركز الممتاز الذى تتبوؤه تلك الأقلية من القادة اى (هيئة الحزب الرئيسية) هو وليد الضرورة التى يقضى بها - فى كثير من الاحايين - واجب الاسراع فى اصدار القرارات وفى تنفيذها « (١) » .

الخلاصة : ان عدم اهتمام اغلبيية الجماهير (او اغلبيية اعضاء الحزب) بالشئون العامة « وشعورهم بالحاجة الى من يقودهم ويوجههم ، اى بالحاجة الى فئة من الافراد (وهم للقادة) مستعدة لان تقف جهودها ووقتها على الخدمة العامة (او خدمة اهداف الاحزاب) ، يقابلها من الناحية الاخرى شعور قوى بحجب السيطرة والسلطة لدى اولئك القادة ، وبذلك نجد - كما يقول روبرت ميشيل - ان ظاهرة حكم او سيطرة الأقلية (فى البلاد للديمقراطية) هى ظاهرة تساعد على نموها طبيعة النفس البشرية ، فنزعة حب السيطرة كما يقول - هى من اللزعات الكامنة فى اعماق نفوس البشر ، وبذلك يبدو - على حد تعبير الاستاذ روبرت ميشيل - ان ظاهرة سيطرة اقلية من القادة هى بمثابة « قانون من القوانين الاجتماعية » (٢) .

(١) « وفى جميع هيئات الحزب كما يقول - لا يوجد عادة سوى عدد قليل هو الذى يولط على حضور الاجتماعات الحزبية ، وان ذلك الكفاح الذى تثيره المنافسة داخل الحزب بين الزعماء لبلوغ السيادة والسيطرة على الحزب ، ذلك الكفاح الذى يثار عادة باسم مبدأ من المبادئ ، يمد من المسائل التى لا يحفل بها عادة جمهور الحزب » .

راجع فيما تقدم روبرت ميشيل صفحة ٣٠ - ٣٣ .

(٢) روبرت ميشيل صفحة ١٨ ، ٣٣ ، ١٤١ .

ونجده فى موضع آخر (ص ٣٠٠) يقول : « ان أهم سبب يدعو الى للسيطرة على الأحزاب بواسطة اقلية من الزعماء يرجع الى ان وجود اولئك الزعماء امر لا يمكن الاستغناء عنه ، وما تجدر ملاحظته ان اولئك الزعماء ينتهى بهم الامر الى ان يصبحوا زعماء محترفين (chefs professionnels) ، ثابتين دائمين ، ويقول (بصفحة ١٤١) « ان نزعة حب السيطرة (سواء كانت من اجل الخير او من اجل الشر) هى نزعة كامنة فى اعماق النفس البشرية » وان هذه الظاهرة تعد من المبادئ الأولية لعلم النفس » .

« Le désir de dominer, pour le bien ou pour le mal sommeille au fond de toute âme humaine » .

وراجع أيضا المقدمة التى كتبها المستر البرت توماس مدير الكتب الدولى =

عن النقد الثاني - تنتم الأحزاب (أو بعبارة أصح حزب أو أحزاب الأغلبية البرلمانية) وبالتالي للبرلمانات بأنها لا تمثل الرأي العام دائما تمثيلا صادقا ، وهو اتهام يقوم على أساس صحيح الى حد كبير ، ولكن ثمة اعتبارات كثيرة تخفف من حدة وشدة في غير قليل من الحالات ، كما أن هناك اعتبارات أخرى تجعله غير صحيح في قليل من الحالات :

(فاولا) ان ثمة بعض حالات لا يمكن فيها لنكار صحة ذلك للتمثيل للرأي العام : تلك هي الحالات التي تجرى فيها الانتخابات ويدور موضوعها حول مسألة كانت تشغل للرأي العام الى حد أن كانت موضوع بحث واف وموضح اهتمام وتفكير كاف من جانب الرأي العام بحيث يغدو واضحا أن أغلبية الناخبين حين توجهوا الى هذا الحزب أو ذلك فانما كان ذلك بسبب برنامج الحزب لحل تلك المسألة التي تتبوا المكان الأول من اهتمام للرأي العام وقت الانتخابات (١) .

(ثانيا) يجب ألا يفوتنا أن ليس ثمة رأي عام بالمعنى العلمي الصحيح في جميع المسائل بل ولا في أغلبها ، فالواقع - كما يقول الأستاذ لويويل - أنه لا يوجد رأي عام إلا بصدد عدد قليل من المسائل ، وذلك نظرا لتقسم العلوم والفنون والاحوال العامة في العصر الحديث تقسما أدى الى تعقيد الأمور الكفيلة بتكوين رأي عام مستقنر بصدد المسائل العامة ، ونظرا لكثرة

=

للعمل (سابقا) لكتاب مازاريك « مشاكل الديمقراطية » (المرجع السابق ذكره) صفحة ١٤ (من المقدمة) حيث يقول « في جميع الحياطين سواء كانت دينية ، أدبية ، سياسية ، أو اجتماعية يجب أن نبحث عن بقايا من النزعات الأوليغارشية أو المحافظة في الجماعات والأحزاب بل وفي أعماق نفوسنا ، تلك النزعات التي تعمل في الخفاء على خلق المصاعب والمقبات في طريق الديمقراطية - أننا جميعا بحكم الفريضة أرسقراطيون دون أن نحس فكل منا يريد أن يكون مسيطرا - يجب أن نخفق تلك للنزعة وننزعها من نفوسنا وأن نخلق فيها للنزعة الديمقراطية ، فالديمقراطية - كما يقول مازاريك - ليست شئنا طبيعيا فينا بل هي من الأشياء التي تتطلب نشأتها عناء وجهدا مقصلا - « راجع جوستاف لويون : « الثورة الفرنسية ونفسية الثورات » (المرجع السابق) صفحة ٢٨٥ حيث يقول : ان نقسبات الجمال تدار شؤونها بالطريقة الأوتوقراطية » .
(١) لورانس لويويل صفحة ٧٧ ، ٧٨ .

للتشريعات حيث أن نطاق أعمال للحكومات قد أخذ في العصر الحديث يميل إلى الامتداد بحيث يشمل أعمالا كثيرة ودقيقة حتى أن الجمهور - بل حتى أن أعضاء البرلمان أنفسهم (كما يقول لوبويل) - أصبحوا لا يجدون لديهم وقتا كافيا لدراساتها وتكوين رأى حقيقي بصدها (١) .

الخلاصة أن اتهام الأحزاب أو البرلمانات بأنها لا تمثل للرأى العام ، يفقد (أى الاتهام) كثيرا من قوته حين يتبين أنه لا يوجد في الواقع رأى عام حقيقي الا بصدد عدد قليل من المسائل .

عن النقد الثالث - تتهم الأحزاب بأنها تنزع إلى ترك قيادتها بأيدي **العناصر المتطرفة** ، تلك النزعة يخفف من حدتها - كما يقول لوبويل - « نزعة أخرى مضادة : وهى نزعة الاهتمام بأمر العناصر التى يخشى انفصالها عن الحزب : وتلك هى عادة **العناصر المعتدلة** » وذلك بعكس العناصر المتطرفة فهى أشد من العناصر المعتدلة عداء للأحزاب الأخرى ، أما للعناصر المعتدلة فإن مكانها أقرب إلى الحدود التى تفصل بين الحزب الذى تنقسم إليه بين الأحزاب الأخرى لذلك كان من اليسير عليها أن تجتاز تلك الحدود وتضم إلى حزب آخر ، من أجل ذلك كنا - فى البلاد التى لا يوجد فيها سوى حزبين يتناوبان للحكم - نجد أن الحكومة ينتهى أمرها فى الواقع إلى أن تكون على حد تعبير الفرنسيين - (حكومة العناصر الوسط أو المعتدلة) (٢) .

le gouvernement par les centres

(خامسا) تتهم الأحزاب بأنها تتبع سياسة حزبية لاسياسية قومية ،

(١) لوبويل صفحة ٤٨ ، ٥١ ، ١٢٨ ، ١٢٩ - ونجد لوبويل (صفحة ٤٧) يقول : « أن أية جماعة سياسية - مهما بلغت درجة تأخرها - يمكن أن يكون لها رأى حقيقي بصدد بعض المسائل ، ومن ناحية أخرى فإن أية أمة - مهما بلغت درجة تقدمها - لا يمكن أن يكون لها رأى حقيقي بصدد جميع المسائل » .

(٢) « وأن مثل ذلك الوضع كما يقول لوبويل - هو وضع صحيح مستقيم لئذ أنه يهيم ، للجزء اللانتم لروح الاعتدال وللتقدم المستمر ولاتباع سياسة قومية من رأى أغلبية الشعب وبالتالي من نظام للحكم للقائم بآراء للرأى العام » راجع لوبويل ص ٩٥ ، ٩٦ - راجع تطبيقنا على هذا للرأى فى نبذة .

و التعتيب ، فى آخر البحث الثالث .

بعبارة أخرى أنها تنزع الى تفضيل الصالح الحزبي على الصالح القومي للبلاد .

ان فرد ذا دلرية عامة بطبيعة النفس البشرية لا يصح له - كما يقول لورانس لـوويل - ان يفتظر غير تلك الظاهرة (١) ، فالكفاح الحزبي كما يقول مازلريك (اول رئيس لجمهورية تشكوسلوفاكيا بعد الحرب العالمية الاولى) نوع من انواع الصراع ، « ومن صعب الأمور على الفرد حتى على الرجل الشريف ان يقدر لبان وطيس للصراع (كما يقول لـوويل) الوسائل والأساليب التي تتبع قدرها الصحيح ، فان رعى المعركة تدور غالباً حول نقطة تبدو في أعين المتصارعين مسألة ذات أهمية أكبر من حقيقتها ولكنها في نظر الغير (غير الحزبيين) تبدو اقل أهمية من حقيقتها ، فان الرجل الحزبي الذي يعتقد عن ايمان بان صالح الأمة مرتبط بانتصار حزبه ، ذلك للرجل يميل بطبيعته الى ان يبالغ في تقدير قيمة المناورات السياسية الحزبية ، وإذا كان ذلك صحيحاً بالنسبة للرجل للشريف الذي تبلغ لديه فزعة الشعور بالولجب مبالغا عالياً فان ذلك يغدو صحيحاً من باب أولى بالنسبة للرجل العادى الذى ينسى الجباىء والمثل العليا لبان وطيس للصراع (٢) .

(١) لـوويل صفحة ١٣٢ .

(٢) لـوويل ص ١٣٣ .

الانتخاب

تمهيد - نظام الانتخاب للمساعد للهيئات النيابية في الديمقراطية الغربية هو للنظام المعروف « بالاعتراع العام » (١) - ونجد بعض الانتقادات التي توجه الى النظام الديمقراطي انما ترجع من حيث اصلها ومصدرها الى المساوي، التي تنتسب الى نظام الاعتراع العام ، لذلك كان جديرا بنا ان نثير أولا اليها في وجيز من العبارة مجرد اشارة ثم نعرض لمناقشتها في غير ايجاز . على انه يجدر بنا قبل هذا - وذلك - ان نذكر كلمة تمهيدية عن مهمة الناخب في الأنظمة النيابية .

مهمة الناخب في الأنظمة النيابية - ان مهمة الناخب الحقيقية انما تنحصر في التصويت لشخص (او لعدة أشخاص في حالة الانتخاب بالقائمة) ولبرنامج سياسي (٢) - ويرى بيرو Burdeau (الاستاذ الكبير بكلية الحقوق ببواريس) ان الناخب انما يدل بصوته من أجل حزب او برنامج (أو اتجاه) سياسي معين أكثر مما يدل به من أجل شخص المرشح (٣) . وللراى عندي انه اذا كان هذا القول صحيحا بالنسبة للدول المتقدمة (التي يتكلم عنها الاستاذ بيرو) فهو غير صحيح بالنسبة للدول النامية (مثل مصر وغيرها من الدول التي تكلمنا عنها في المبحث الاول) حيث نجد الناخب انما يدل بصوته من أجل شخص أكثر مما يدل به من أجل برنامج أو اتجاه سياسي معين ، سواء كان شخص

(١) مما تجدر ملاحظته ان الناخب في نظام الاعتراع (أو الانتخاب) العام لا تشترط فيه شروط معينة من حيث المولد (أى الاصل أو الوراثة) ولا من حيث اشتراط الحصول على قسط من المال أو الكفاة (أى قسط من التعليم) .

(٢) راجع كتابنا « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » (الطبعة الخامسة سنة ١٩٧٤) ص ١٣١ - وراجع بارتلمي : « القانون الدستوري » طبعة ١٩٣٣ ببواريس ص ، وكتابه *Valeur de la liberté* طبع ببواريس ١٩٣٥ ص ١٢٥ .

(٣) بيرو « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » (الطبعة ١٧ ببواريس) عام ١٩٣٦ ص ١٣٧ .

المرشح أو شخص زعيم الحزب أو شخص رئيس الحكومة (أو للحكومة ذاتها)
إذا كان الحزب ينتسب للحكومة أو كان رئيسها هو الذى يرأس الحزب .
ولعل اكبر دليل على ذلك ما يشاهد أحيانا حين يتحول ذلك للشخص من
اتجاه سياسى الى آخر فأننا نجد الناخبين لا يتحولون عنه ، وذلك
حين يكون ذلك للشخص ذا شخصية قوية وماضى مجيد يشهد لصاحبه بما
أدى من جليل للخدمات ، أو كان ذا نفوذ وسلطان . ومن الدلائل التى يصح
أن تذكر فى هذا المقام أننا نلاحظ فى حالة الاستفتاء للشعبى حيث يوجد
موضوع للاستفتاء ولا يوجد مرشحون يتنافسون فإن الناخبين (فى الدول
للنامية) لا يحفلون بأمر الاستفتاء بحيث نجدهم يعرضون عنه اللهم الا فى
القليل النادر من الحالات وذلك حين يعرض موضوع من المواضيع الهامة
التي تشغل الراى العام (١) .

الانتقادات التى توجه الى نظام الاقتراع العام .

وجه الكثيرون من أساتذة العلوم السياسية وغيرهم الكثير من الانتقادات
الى نظام الانتخاب العام ، استنادا الى انخفاض مستوى الثقافة السياسية
لجمهير الناخبين من ناحية ، ومن ناحية أخرى نظرا لعدم اهتمامهم
بالمشكلات السياسية اللهم الا القليل النادر منها (٢) .

٢ - ملاحظات عن الانتقادات الموجهة الى نظام الاقتراع العام .

أولا - إن الديمقراطية من الناحية القانونية (أو بعبارة أخرى مبدأ
سيادة الأمة) لا تحتم الأخذ بنظام الاقتراع العام ، فهى تتلاءم مع مختلف
أنظمة الانتخاب (٣) .

ثانيا - إن الاقتراع العام أصبح فى العصر الحديث فى الدول المتعدنية إحدى
الضرورات :

-
- (١) سنعود للكلام عن هذه النقطة فى البحث الثالث الخاص بمصر (أو فى
« الخاتمة ») بتفصيل أوفى .
 - (٢) راجع فى تفصيلات تلك الانتقادات كتابنا « أزمة الأنظمة الديمقراطية
(الطبعة الثانية) ١٩٦٣ ص ١٢٨ - ١٣٣ .
 - (٣) راجع كتابنا « الفصل فى القانون الدستوري » (طبعة ١٩٥٢)
ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ .
- (م ١٣ - أنظمة الحكم فى الدول النامية)

وأن من ضروب اللعيب في بلد أصاب قسما من التقدم والنضوج السياسى وعرف نظام الاقتراع العام أن نحاول - كما يقول الاستاذ بارتلمى - حرمان ذلك البلد من هذا النظام (١) « أن الاقتراع العام أصبح - كما يقول - بمثابة ظاهرة من الظواهر الطبيعية كقانون الجاذبية أو تعاقب فصول السنة الأربعة ، انما يصح أن تأسف أو نحزن بسببه كما يأسف أو يحزن أهالى أوروبا الشمالية بسبب عودة الشتاء ولكنه (أى الاقتراع العام) أمر لا بد منه ولا جدوى من الأسف أو الحزن بسببه . فالأوفق أن نلائم بين ظروف البيئة وهذا النظام لننتزع منه أكبر ما يستطيع من خير ، ولننتزع عنه أكبر ما يستطيع من شر » (٢) .

(ثانيا) مما لا ريب فيه أن مبلغ نفوذ أو اشتراك الشعب في إدارة للشئون العامة هو أمر يتوقف على درجة التربية السياسية للشعب فكما كانت تلك التربية متقدمة كلما كان واجبا أن يكون ذلك النفوذ أو الاشتراك أكبر مدى ، ولكن كل هذا انما يقال - كما يقول بارتلمى - من الناحية النظرية ، أما من الناحية العملية للواقع فاننا نجد أن المسألة مسألة قوة ، فالشعب يدرك من ذلك النفوذ بقدر ما تسمح له بذلك قوته ، على أنه لا يقوى على الاحتفاظ بما يحصل عليه الا بقدر ما يمكنه من ذلك مبلغ نضوجه السياسى وهذا هو ما حدث في فرنسا مثلا عقب ثورة عام ١٨٤٨ إذ حصل للشعب على أثر نجاح ثورته على قدر من النفوذ يفوق القدر الذى يتناسب مع نضوجه السياسى (٣) .

(١) بارتلمى : « مشكلة الكفاءة (أو الاختصاص) في الديمقراطية » صفحة ٣٠ - « وما تجدر ملاحظته (كما يقول) أنه ليس ثمة أحد - حتى من خصوم الديمقراطية - يفكر في إلغاء الانتخاب ، فالانتخاب ظاهرة من الظواهر التى لابد منها . ثم يقول « أن تيار الحركة الديمقراطية اشد قوة واندفاعا واستمرارا في البلاد ذات المذنية للصناعية أو التجارية منه في البلاد الزراعية » .

(٢) بارتلمى . المرجع السابق صفحة ٢٠ .

(٣) مشكلة الكفاءة صفحة ٢٠ ، ٢١ - « وأن الشعوب - كما يقول - لا تنعم الا بالحريات التى تظهر مقدرة على احرازها وعلى الاحتفاظ بها ، » .

(ثالثا) لن من المبادئ المقررة أن الجماعات يجب أن يمسوس أمورها
خيارها أو بعبارة أخرى النخبة الممتازة (l'élite) بين أفراد الجماعة (١) .
ولكن كيف يمكن تعريف أو تحديد تلك للنخبة التي يجب أن يوكل
اليها حق انتخاب أولئك الذين سيوكل اليهم الأشرف على توجيه سياسة
البلاد ؟

أن مسألة تحديد تلك للنخبة هي مسألة نسبية (كما يقول بارتملي)
ففي نظر الفرد : تلك النخبة تشمل أولئك الذين يشبهونه ، وفي نظر الحزب
السياسي تلك النخبة تشمل مؤيدي ذلك الحزب (٢) .

إذا نظرنا إلى التجارب التاريخية التي اتبعت نجد أن تلك الوسيلة التي
لجا اليها المشرع لتعريف أو تحديد تلك للنخبة الممتازة كانت تارة عبارة عن
التجاء المشرع إلى اشتراط قسط من الثروة أو التعليم في الناخب وتارة كئسا
نجد المشرع يأخذ بنظام الانتخاب العام (حيث لا يشترط في الناخب شرط تعليم
أو ثروة) ففي هذه الحالة الاخير يرى المشرع أن تلك للنخبة الممتازة الصالحة
لتولي مهام الحكم (ستظهر بطبيعتها من بين تلك الجماهرة الكبيرة من
الناخبين . فخير الأفراد وأوفرهم ثقافة سوف يحرزون نفوذا وتأثيرا طيبا على
هيئة الناخبين بحيث يحملون تلك الهيئة (هيئة الناخبين) على اختيار تلك
للنخبة الممتازة (الصالحة للقيام بابعاء الحكم) .

أما اشتراط نصاب مالي معين (أي قسط من الثروة) واعتبار ذلك دليلا
على كفاءة الشعب فهذه مسألة لا نريد هنا أن نعرض لمناقشتها وحسبنا أن
نذكر أن ذلك الميعار (اشتراط نصاب مالي في الناخب) كان أول معيار

(١) « وليس في ذلك - كما يقول بارتملي - منافاة مع مبدأ المساواة ،
بل أن ذلك يتفق مع التعريف للثور عن أرسطو :

« L'égalité consiste à traiter inégalement les choses inégales ,

« المساواة هي ألا نضع على قدم المساواة شيئين غير متساويين ، راجع
بارتملي للرجع السابق ص ٣٦ .

(٢) بارتملي . القانون الدستوري ص ٢٩٢ .

عرفه التاريخ لتعريف تلك للنخبة (١) ، ولكنه يبدو أن عقلية العصر الحديث
- في بلد أصاب قسما من للنضوج السياسى - أصبحت لا يمكن أن تقبل
عودة ذلك للنظام الانتخابى المتعبد بشرط نصاب مالى .

أما عن اشتراط قسط من للتعليم واعتبار ذلك دليل للكفاءة في الناخب ،
فما هو ذلك القدر من للتعليم الذى يجب اشتراطه ؟

إن الانتخاب إنما يقصد به قبل كل شئ اختيار شخص بسبب برنامج
ممن (هو عادة برنامج أحد الأحزاب) ، فهل يفهم جمهور النسابين هذا
البرنامج ؟

لواقع أنها - كما قدمنا - أقلية ضئيلة هي التي تفهم هذا البرنامج ،
ثم لا نجد بين تلك الأقلية (كما يقول بارتلمى) سوى عدد أقل وأصل هو
الذى يستطيع أن يبدي رأيا بصدد حل لتلك المشاكل التي يتضمنها ذلك
البرنامج ، ومن الأمور للبعيدة أنه لا يمكن - في بلد أحرز قسما من الحنية -
أن نقصر عدد للناخبين على بضعة مئات من الأفراد ، وهناك أمر أكثر صعوبة
هو : كيف يمكن الوصول إلى معرفة بضعة مئات هذه بين مجموع
الشعب (٢) .

(١) مشكلة الكفاءة صفحة ٣٨ . ولقد كان أرسطو يحذر الأخذ بهذا الشرط ،
كما أخذ به رجال الثورة الفرنسية في دستور ١٧٩١ وكذلك في دستور السنة
الثالثة ، وكان الدستور الذى وضعه حزب (الجبليين la const. montagnarde
يحرم من الانتخاب من يعيشون على الاعانات الخيرية ، كما أخذ بهذا الشرط
(أى بنظام الاقتراع المتعبد بشرط نصاب مالى) في فرنسا في عهد الدستور
الملكى لسنة ١٨١٤ ودستور ١٨٣٠ (أى لغاية ثورة ١٨٤٨) .

(٢) مشكلة الكفاءة - صفحة ٣٣ ، ٣٤ - ثم يضيف بارتلمى إلى ما تقدم
« أننا يجب ألا نطالب من الناخب ألا مجرد فهم الاتجاهاات السياسية العامة ،
وحين يتوافر مثل هذا الفهم لدى جمهور الشعب نستطيع أن نقول أنه أهل
أو جدير بنظام الانتخاب العام » ثم يقول « يجب الإنباغ في مقدار
الكفاءة السياسية التي يصل إليها الأفراد عن طريق المدارس الابتدائية
والصحافة ، فأنها أقلية ضئيلة هي التي تقرأ للصحف باعمان وتحذوها
للرغبة في تكوين رأى سياسى لانفسها ، على أن الصحافة لا تقدم إلا غذاء
سياسيا رديئا ، ثم أن مهمة الانتخاب - من الناحية السياسية - هي مسألة
حسن تقدير (bon sens) وصحة حكم على الأمور (bon jugement) »

ولذا كانت الحياة السياسية - كما يقول بارتمى - تجرى بصورة منطقية مرتبة كما لو كانت رولية تمثيلية لحكم وضعها او كانت كتابا لحكم تأليفه وترتيبه فانه كان يجب ان تكون القربية السياسية لجمهور الشعب سابقة على منحه حق الانتخاب العام ، ولكن الواقع ان العكس هو الذى يحدث فى أغلب الحالات (١) ، اذ نجد ان **الديموقراطية هي التى تتولى بنفسها القيام بمهمة تربية أبنائها** ، فانه ليندر ان نجد الحكومات الاستبدادية على استعداد لان تتولى تنشئة واعداد الحكوميين للاشتراك فى المستقبل فى ادارة الشؤون العامة (اى باعطائهم حق الانتخاب العام)

L'éducation de la liberté ne se fait que par la liberté (٢)

ثم ان الصلاحية (فى ميدان السياسة) لا تتضمن فحسب الاخلاقية من الناحية الفكرية بل كذلك الاخلاقية من الناحية الادبية (l'aptitude morale) اذ يجب ان يتوافر لدى من يزاول حقا من الحقوق السياسية شعور عال بحب العدالة (un sentiment élevé de la justice) من شأنه ان يحمل الفرد على ان يضع للمشاكل السياسية الحلول التى لا تلائم مصلحة الطبقة التى (٢) ينتسب اليها (الفرد) فحسب بل تلائم كذلك مصلحة للبشر جميعا .

على اننا نرى انه اذا كان الامر يتعلق ببلد لم يقطع فى سبيل النضوج السياسى والتقدم الديموقراطى الا شوطا يسيرا ، وكان عدد الاميين به كبيرا فان من الأوفق ومن الطبيعى ان يشترط فى الناجح بالاخل اثنى تسم

=

ومسألة عاطفة ، (بارتمى ٣٥) اننا نعرف الحقيقة - كما يرى (الفيلسوف الكبير Bergson) ليس فحسب عن طريق الفكر بل كذلك عن طريق القلب .

Bergson par J. Chevalier « 9me éd. 1920 » P. 109 et s.

- (١) « ففى فرنسا وروسيا لاشترك للشعب - بصورة مفاجئة فى ادارة الشؤون العامة دون اعداد سابق ولقد نجمت عن ذلك كولرث ، بارتمى . مشكلة للكفاءة (طبعة عام ١٩١٨) ص ٣٥ .
- (٢) مشكلة الكفاءة صفحة ٣٥ ، ٣٧ .

من درجات المعرفة وهو معرفة القراءة والكتابة (١) ، وليس في هذا الشرط تناقض ما مع مبدأ سيادة الامة أو مبدأ المساواة (٢) .

على أن عجلة الأنظمة السياسية أو الدستورية لا تدور دولما فوق طرق طبيعية ، وكثيرا ما تديرها يد للقوة - أو يد ظروف قاهرة لا قوة لنسا على قهرها فلم يكن بد من تسطير الدساتير أو الأنظمة الانتخابية تحت املائها (٣) .

(١) راجع في ذلك بحثا لنا بعنوان : « مشكلة اصلاح نظام الانتخاب في مصر » منشور بمجلة الحقوق (التي يصدرها اساتذة كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية) عدد يناير - مارس ١٩٤٨ . والبحث مطبوع على حدة صفحة ٣ - ٤٩ .

(٢) مشكلة اصلاح نظام الانتخاب في مصر ص ١٢ - ٢٢ ، وكذلك ص ٣٣٦ ، ٣٣٧ من كتابنا « الفصل في القانون الدستوري » .
(٣) « مشكلة اصلاح نظام الانتخاب في مصر » ، صفحة ٢٥ ، ٢٦ حيث ذكرنا ما يلي :

« لنفا اذا نظرنا الى هذه المشكلة (مشكلة نظام الانتخاب) باعتبارها في جوهرها مشكلة قانونية فاننا لا ننظر اليها من الناحية الصحيحة ، بعبارة أخرى : انفا حين نريد وضع نظام انتخابي معين (أو تعديل ذلك النظام) فانه ليس من صواب الرأي أن نبدأ أولا بأن نستوحى مبدأ قانونيا أو نظرية فقهية معينة ثم نعمل على وضع نظام انتخاب (أو تعديله) بما يتلاءم مع ذلك المبدأ القانوني أو تلك النظرية الفقهية - فقد رأينا أولا أنه لا نظرية سيادة الامة ولا مبدأ المساواة ولا الطبيعة للقانونية للانتخاب (ولا حتى اعتباره « حقا ») « لاشيء من تلك المبادئ ، أو النظريات يستلزم تقرير نوع معين من انواع أو نظم الانتخاب .

(وثانيا) يجب ألا يفوتنا كما يقول بحق الأستاذ بارتلمي « أن القواعد الصامة التي تبين كيفية تكوين هيئة الناخبين (أي بيان من يصح أن يعد ناخبا) لا يصح استنباطها أو استخراجها من المبادئ القانونية وانما تستنبط هذه القواعد وتستوحى من الواقع : من ظروف البيئة وعلى وجه الخصوص من للقوى الاجتماعية المعروفة بتلك البيئة - فذلك للقواعد لا تستنبط من بحث الطبيعة القانونية للانتخاب *La nature juridique de l'élection*

بمعنى أنه لا يصح أن نبحث أولا عما اذا - كان الانتخاب يعد حقا فرديا طبيعيا أو يعد « وظيفة » ثم نستخرج من ذلك البحث النتائج المنطقية فيما يتعلق بمن يصح له أن يكون من هيئة الناخبين ومع ذلك (فكما يقول الأستاذ بارتلمي) لقد كانت تلك الطريقة للخاطئة هي التي درج عليها

اصلاح نظمة الانتخاب :

يجدر بنا هنا أن نذكر نبذة عما كتبه بعض أساتذة القانون الدستوري والانظمة السياسية بصدد اصلاح انظمة الانتخاب في للديموقراطيات الغربية .

أن اصلاح نظام الانتخاب هو الحجر الاساسى في بنيان النظام الديموقراطى ، انه - على حد تعبير الاستاذ بارتلمى - « اصلاح الاصلاحات ،
C'est la réforme des réformes

= معظم رجال الفقه الدستورى اذ نجد أن من يرى منهم أن الانتخاب يعد بمثابة « وظيفة » ، كان يرى أن **النتيجة المنطقية** المترتبة على ذلك هى أن للمشرع ألا يقرر صفة الناخبين إلا لأقلية : أى لتلك الفئة الممتازة القادرة على القيام بأعباء تلك المهمة (التى تعد بمثابة وظيفة) ، أما من يرى من تلك الفئة الممتازة القادرة على القيام بأعباء تلك المهمة (التى تعد بمثابة وظيفة) ، أما من يرى من أولئك العلماء أن الانتخاب إنما هو « حق فردى طبيعى » ، فإنا نجدهم يرون أن النتيجة المنطقية المترتبة على ذلك هى للمشرع ألا أن يقرر صفة الناخبين إلا لأقلية : أى لتلك الفئة الممتازة القادرة على القيام بأعباء تلك المهمة (التى تعد بمثابة وظيفة) ، أما من يرى من أولئك العلماء أن الانتخاب إنما هو « حق فردى طبيعى » ، فإنا نجدهم يرون أن النتيجة المنطقية المترتبة على ذلك أن على المشرع أن يقرر صفة الناخب للجميع (وذلك على التفصيل الذى سبقت الإشارة إليه) فالواقع (كما يقول بارتلمى) « أن كيفية تكوين هيئة الناخبين لم تكن ثمرة التحليل القانونى إنما هى ثمرة أو النتيجة الدستورية لحالة القوى الاجتماعية في بلد معين في زمان معين ، فمسألة تنظيم هيئة الناخبين بعبارة أخرى ليست مشكلة قانونية وإنما هى مشكلة صعبة مترامية الأطراف من المشاكل الاجتماعية السياسية ، »
« ولا ريب أن المشرع إذا أراد أن يضع تشريعا ثابتا وطيد الاركان فإن عليه - من الناحية الاجتماعية والسياسية - أن يدعو للانتخاب جميع القوى الاجتماعية المختلفة ولما كانت قوة العدد في البلاد الغربية هى أهم هذه القوى الاجتماعية فقد كان لإزاما على المشرع هناك أن يقرر نظام الانتخاب العام . »

أما النظريات القانونية المتعلقة بطبيعة الانتخاب (أى المتعلقة باعتباره « حقا طبيعيا » أو « وظيفة ») فإنها تأخذ بعد ذلك في الظهور ، فما تلك النظريات سوى مجرد « رداء » لتلك الأنظمة التى كانت أولا وليدة ظروف البيئة الاجتماعية بل **وليدة للقوة** غالبا ، فالنتيجة لهذه النظرية القانونية أو تلك (أى اعتبار الانتخاب « حقا » أو « وظيفة ») إنما كان في الواقع نتيجة لحالة القوى الاجتماعية وثمرتها للاتجاهات السياسية في بلد من البلاد - أو سلاحا من أسلحة الكفاح ضد نظام من أنظمة الحكم .

ولقد سبق لنا أن بحثنا عن وجوه اصلاح نظام الانتخاب في مصر (١) .
ولكننا لا نبحث هنا عن وجوه اصلاح هذا النظام في بلد معين من البلاد ،
انما نبحث عن اصلاح أنظمة الانتخاب بوجه عام لذلك لا يسعنا في مثل
هذا المقام الا أن نذكر بعض حقائق ومبادئ عامة يجب
مراعاتها - في مختلف الدول - لدى النظر في وضع أو اصلاح أنظمة
الانتخاب :

أولاً - أن تكوين هيئة الناخبين ليست في جوهرها مشكل قانونية :
« أن مسألة تكوين هيئة الناخبين (أي بيان من يجب أن يكون لهم حق
الانتخاب وبيان ما إذا كان يجب أن يكون الانتخاب مباشراً أو غير مباشر الخ)
لم تكن - كما يقول بارتلمى بحق - ثمرة للتدخل القانوني انما هي للثمرة
أو النتيجة الدستورية لحالة القوى الاجتماعية في بلد معين في زمان معين ،
فمسألة تنظيم هيئة الناخبين - بعبارة أخرى - ليست مشكلة قانونية ، انما
هي مشكلة صعبة مترامية الاطراف من المشاكل الاجتماعية للسياسية ، (٢) ،
فليس اذا من صواب الرأي - حين نريد وضع أو اصلاح نظام انتخابي أن نبدأ
أولاً بأن نستوحى مبدأ قانونياً أو نظرية فقهية معينة ثم نصل على وضع
أو اصلاح ذلك النظام بما يتلاءم مع ذلك المبدأ القانوني أو تلك النظرية الفقهية ،
فلا مبدأ سيادة الأمة ولا مبدأ المساواة ولا سواهما من المبادئ أو النظريات يحتم
تقرير نوع معين من انواع أو نظم الانتخاب (٣) ، ان القواعد العامة التي تبين

(١) وذلك في البحث الذي سبقت لنا الإشارة اليه في اكثر من موضع -
ومما تجدر ملاحظته اننا سبق لنا أن عرضنا (في كتابنا أزمة الأنظمة
الديموقراطية للكلام عن « تنظيم طريقة الانتخاب » ولكن من ناحية واحدة
فحسب هي ناحية اعتبارها إحدى الوسائل التي تحسول دون تحد الأحزاب
داخل البرلمان وبذلك تصد إحدى الأساليب التي تكفل الاستقرار الوزاري .
(٢) راجع بارتلمى « القانون الدستوري (طبعة ١٩٢٣) » صفحة ٢٢٨ ،
٢٩١ .

(٣) أن مبدأ سيادة الأمة - كما يقرر رجال الفقه للدستور
الفرنسي - لا يتطلب ولا يحتم نظاماً معيناً من أنظمة الانتخاب أو من الأنظمة
الحكومية بوجه عام ، فهذا المبدأ يتلاءم - وقد تلاءم فعلاً - مع مختلف
الأنظمة الانتخابية بل ومختلف الأنظمة للحكومية بوجه عام (راجع في
ذلك صفحات ٣٢٨ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ من كتابنا « الفصل في القانون الدستوري ») =

كيفية تكوين هيئة الناخبين - كما يقول بارتملي - لا يصح استنباطها أو استخراجها من المبادئ القانونية ، وإنما تستقيط هذه القواعد وتستوحي من

= وكذلك لا يحتم مبدأ المساواة الأخذ بنظام معين من أنظمة الانتخاب ، فأول مساتير الثورة الفرنسية لسنة ١٧٩١ نص ولضوءه بالمادة السادسة من اعلان حقوق الانسان على أن « جميع المواطنين لهم الحق في الاشتراك بأنفسهم أو بنواب عنهم في وضع القانون » ومع ذلك فإن الوضعي هذا الدستور لم يأخذوا بنظام الانتخاب العام الذي كان يبدو كنتيجة منطقية لهذا النص وإنما أخذوا بنظام الاقتراع المقيد ونظام الانتخاب غير المباشر (نظام الدرجتين) ، كما نص بذلك المادة السادسة على أن « جميع المواطنين يتولون في جميع مراتب الشرف والأعمال والوظائف العامة بناء على مؤهلاتهم ودون تمييز بينهم إلا بسبب صفاتهم الخلفية ومؤهلاتهم » فالتمييز بين الأفراد بسبب مؤهلاتهم ، لا يعد إذا مناقضا لمبدأ المساواة ، لذلك نجد كثيرا من المساتير الديمقراطية السابقة سواء في فرنسا أو غيرها قد أخذت بنظام الاقتراع المقيد (بشرط نصاب مالي أو بشرط كفاءة) أي أنها سلكت مسلك التمييز بين الأفراد أمام حق الانتخاب . وقد كان ذلك هو الشأن في انجلترا حتى عام ١٩١٨ .

(راجع فيما تقدم بارتملي (طبعة ١٩٢٣) ص ٧٣ ، ٢٩٨) .
فمبدأ المساواة - في النظام الديمقراطي الغربي - إنما يرمي في الواقع إلى عدم التمييز بين المواطنين بسبب الأصل (الجنس race) أو اللغة أو الدين . وذلك هو ما نص عليه الدستور المصري لسنة ١٩٢٣ والدستور الحالي فالمساواة التي تعد إحدى مميزات المبدأ الديمقراطي إنما يقصد بها « المساواة أمام القانون » (égalité de droit) أي أن القانون يجب أن يكون واحدا بالنسبة لجميع المواطنين (وذلك دون تمييز بسبب الأصل أو اللغة أو الدين) .

فليس المقصود بتلك المساواة أن تكون (مساواة فعلية) (égalité de fait) أي مساواة الأفراد في حالاتهم وظروفهم وميزاتهم الاجتماعية وإنما المقصود أن تلك الميزات الاجتماعية (التي ينعم بها المواطنون) يجب أن تحظى من القانون بحماية واحدة دون تمييز بين الأفراد بسبب واحد من العوامل التي أشرنا إليها : وقد عبر عن ذلك أول مساتير الثورة الفرنسية (بالمادة السادسة) حين قرر:
(La loi doit être la même pour tous, soit qu'elle protège soit qu'elle punisse)

والكثيرون من رجال الفقه والعلم (من أنصار الديمقراطية) يرون كذلك أن التمييز بين الأفراد بسبب المؤهلات أو الكفاءة لا يعد أمرا منافيا لمبدأ المساواة المساواة الذي يعد أحد مميزات الديمقراطية ، فنجد مثلا الأستاذ لوبويل (في كتابه عن الرأي العام والحكومة للشعبية ، ص ٥٧) يقول بأن =

الواقع : من ظروف البيئة وبخاصة من القوى الاجتماعية المعروفة بتلك البيئة ... ولما كانت قوة العدد في البلاد القريبة هي أهم هذه القوى الاجتماعية فقد كان لازما على المشرع هناك أن يقرر نظام الانتخاب العام ، (بارتملي صفحة ٢٣٨ ، ٢٩١) .

ثانيا - سرية التصويت : يجب أن يشترط أن تكون طريقة ادلاء الناخبين لأصواتهم محوطة بالسرية « فإذا فقد للتصويت سرية فقد الانتخاب حريقه ، ففي ميدان الانتخاب لا حرية بلا سرية ، لذلك نجد سرية للتصويت من الأمور التي تشترطها عادة قوانين الانتخاب في الدول المختلفة (وبينها مصر) (١) .

الناحية الاجتماعية للديموقراطية يبدو مظهرها في تحقيق مبدأ « المساواة في الفرص أمام الجميع » *la chance égale pour tous* « أو ما يعبرون عنه « مبدأ تكافؤ الفرص » أو على حد تعبير نابليون « أن باب أي عمل من الأعمال مفتوح أمام ذوي المؤهلات » *la carrière ouverte aux talents* وكما يقول كوندورسية *Condorcet* أحد كبار الهيئة التأسيسية التي كان يطلق عليها في عهد الثورة الفرنسية *la Convention* « أن كل تمييز بين الأفراد (يقرره القانون) هو انتهاك مباشر لحرة حق المساواة ، إذا لم يكن ذلك التمييز نتيجة حتمية لاستعمال حق الملكية أو لضرورة الفرد بلبلغ ما يحرز من كفاية ومؤهلات » . راجع مؤلفنا عن الديموقراطية وتمثيل المصالح في فرنسا ، (بالفرنسية) طبعة ١٩٣٦ ص ٩٠ .

(١) وجدير بنا هنا أن نشير إلى نقص خطر في نظامنا الانتخابي بمصر في ظل دستور ١٩٥٣ ، ذلك أنه رغما عن أن قانون الانتخاب قرر (بالمادة ٣٩) سرية التصويت إلا أنه أجاز (بالمادة ٤٣) للناخبين الأميين أن يبدوا آراءهم أمام لجنة الانتخاب شفاهيا ، فإذا عرفنا أن الأميين هم الأغلبية العظمى من الناخبين ، وإذا عرفنا أن كثيرين من يعرفون القراءة والكتابة يعطون أصواتهم كذلك علنا لأنهم لشترط ذلك عليهم لقبض الاجر أو لانتقاء ما قد يصيبهم من شر وإذا كانت تلك المادة (٤٣) لم تذكر في عداد الاصول الباطلة تلك الاصوات الشفوية ممن يعرفون القراءة والكتابة ، إذا عرفنا ذلك كله تبين لنا أن حرية الانتخابات قد قضى عليها إذ قضى على سرية التصويت . فإذا لم نعد إلى اصلاح هذا النظام فإن كل كلام من رجال الدولة وزعماء السياسة لدينا عن مبلغ حرصهم على « حرية الانتخابات » ونزاهة الانتخابات ، انما هو كلام من طراز تلك العبارات السياسية للضخمة الضخمة ضخامة كبريات الطبول ، قد يجد له مكانا في عالم بعض المسئول ولكن ليس له في عالم الحقائق مكان ! .

ثالثا - الرقابة القضائية على عملية الانتخاب : قد يحدث أثناء عملية الانتخاب أعمال مخالفة للقانون : فهناك مولطون قد تدرج أو لا تدرج أسماؤهم في جداول الانتخاب دون وجه حق ، وقد تمتنع المحافظة عن استلام طلب المرشح (وما يقتضيه من الأوراق الدالة على استيفائه للشروط المطلوبة للترشيح دون وجه حق ، وقد يكون هنالك وعيد أو تزوير يتصل بعملية الانتخاب ، لذلك كان مما لا بد منه وجود رقابة قضائية على عملية الانتخاب في موطنها المختلفة (١) ، فيجب أن يكون هنالك سلطة محايدة مستقلة ذات معارف قانونية يطمئن إلى نزاهتها وعدالتها المولطون ليمهد لليها بالنظر في أمر تلك الاعمال المؤثرة على شرعية الانتخاب ، ولا يمكن أن تكون هذه السلطة سوى القضاء .

أما عن مسألة تقسيم أو تحديد الدوائر الانتخابية فلا توجد هنالك سلطة قضائية للنظر في الشكاوى التي قد يثيرها ذلك للتقسيم (اللهم الا في البلاد التي يختص تضاؤها بالنظر في دستورية القوانين) ، إذ أنه إنما يتم بناء على قانون (٢) .

ونجد كثيرا من الدول تعهد بأمر الرقابة على عملية الانتخاب إلى الهيئة النيابية ذاتها ولكن هذه الطريقة مريبة لأنه إذا كانت مهمة تلك الهيئة للنيابية (لدى النظر في تلك المنازعات) تمتد من الناحية النظرية - مهمة قضائية إلا أنها من الناحية العملية تخضع لسلطان الاعتبارات السياسية (٣) .

(١) أي بما في ذلك المولطون أو المنازعات الخاصة بتحرير جداول الانتخاب ، أو بعملية الترشيح ، أو بعملية الانتخاب ذاتها .

(٢) بارتلمى (طبعة ١٩٣٣) صفحة ٤٣٠ ، ٤٣١ .

(٣) « إذ نجد الانتصار للسياسيين والأصحاء الشخصيين للمضو المولطون في صحة نيابته أمام الهيئة النيابية ، يصوتون عادة إلى جانبه ، ولو أننا لا نستطيع القول (كما يقول بارتلمى) وكما لاحظ ذلك في الهيئات النيابية الفرنسية) بأن الخصوم يصوتون دائما ضد المضو الخصم فبعض هؤلاء يصوتون أحيانا إلى جانبه ولكننا لانجد أبدا من الانتصار والأصحاء أحدا يصوت ضد صحيقه » .

« ثم أن عضو البرلمان المولطون في صحة نيابته يمتاز عن خصومه (الذين قدموا اللعن) بكثير من الميزات ، فنظرا لوجوده في البرلمان فإن في استطاعته أن

من أجل ذلك نجد اتفاقا الى نزع تلك السلطة من الهيئات النيابية
واسنادها الى هيئات قضائية . ففي إنجلترا نجد مجلس العموم ذاته هو
الذي قرر لدى انعقاده - بعد معركة انتخابية حامية وطيشها - بانه غير اهل
للفصل في صحة نيابة أعضائه ، وأن ذلك من شأن القضاء (١) .

رابعا - نزاهة الانتخابات : فضلا عما تقدم ذكره من ضرورة الحرص
على سرية للتصويت وتحريم للتصويت علنا في الانتخابات ، ضمانا لحريتها
ونزاهتها ، وفضلا عن معاقبة الجرائم الانتخابية المعروفة (كالرشوة والتهديد
للخ) فإنه يجب كذلك معاقبة الاعمال التي تعد منافية للزمانة ولحسن
الأخلاق والآداب الانتخابية (مثل تأخير عربات لركوب الناخبين الى صندوق
الانتخاب للدلاء الانتخابية) مثل تأجير الخباء وغيرهم ممن يقومون بمهمة
التأثير على الناخبين (hiring of canvassers) كما يجب تحدي مبلغ
النفقات التي يصح للمرشح أن ينفقها (أو التي يصح أن تنفق من
أجله) للدعاية الانتخابية (في نفقات للنشرات والاعلانات والمقالات
الصحفية ، وسراقات الاجتماعات للخ) : ذلك هو الشأن في إنجلترا (٢) .

وبذلك يستطيع المرشحون المحدودو الدخل أن ينافسوا المرشحين
الأثرياء .

=

يكون له اصحاء بين الاعضاء ، وفي استطاعته ان يتكلم بالمجلس ويدافع عن
نفسه ، من حيث لا يستطيع ذلك منافسه المرشح الذي لم ينجح في الانتخاب .
فالتريق القضائي يكفل بلاربيب صمانات أوفر ، راجع بارتلمى . صفحة
٤٢٧ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٥ .

(١) بارتلمى . صفحة ٤٢٨ - « على ان التشريع الإنجليزي جعل من ذلك
الطعن (في صحة نيابة العضو) عملا ذا خطورة على من يقدم الطعن إذ اشترط
لقديم الطعن دفع مبلغ من المال يخسره الطاعن اذا حكم بعدم صحة ذلك
الطعن » .

(٢) وإذا كان يسهل في بلد كإنجلترا اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمراقبة
مسألة للنفقات الانتخابية فإنه يبدو لنا ان من للسير في بلد كمصر اجراء مثل
هذه الرقابة .

ولا ريب أن تحديد تلك النفقات يختلف في الدن عنه في الأرياف حيث يكون للناخبون متفرقين في قرى متباعدة .
ولقد أدت تلك الإجراءات الى تطهير الانتخابات في لنجلترا مما كان يشوبها من قبل من عوامل الفساد والرشوة (١) .
كما أنه يجب من باب أولى تحريم دفع المرشحين لمبالغ من المال لخزائن الأحزاب مقابل ترشيح أو تأييد تلك الأحزاب لهؤلاء المرشحين في الانتخابات واعتبار ذلك للمحل من الطرفين في عداد الجرائم الانتخابية (٢) .

(١) راجع فيما تقدم .

f. Austin Ogg : *European Governments and Politics*

(Second edition New York 1947). P. 167.

وكذلك كتابه : *English Government and Politics* (New York, 1947) :

(٢) لقد كانت الأحزاب والمرشحون قديما في فرنسا يأخذون بتلك المادة للفاصد التي تبلغ من الفساد - فيما أرى - ما تبلغه أتبع للجرائم الانتخابية التي يعاقب عليها القانون ، ولكن هذه للعادة قد قضى عليها منذ أمد غير قصير (كما ذكر لنا ذلك زميلنا ولستاندا المرحوم برونيه Brunet الذي كان وزيرا وناثبا في البرلمان للفرنسي كما كان استاذنا بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية وبالجامعات الفرنسية) كما ذكر لنا أنه يجري الآن تمويل خزائن الأحزاب الفرنسية عن طريق انصاف شهرية يعفها المختصون للحزب .

نظام الاستفتاء الشعبي (Referendum)

يعد الأخذ بنظام الاستفتاء الشعبي أحد وجوه الإصلاح لكثير من مساوىء الأنظمة الديمقراطية ، نظرا لما ينسب إليه وما أثبتته تجربته في بعض البلاد الغربية من المزايا .

ويجدر بنا أن نوجه الانتظار الى أن هذه المزايا لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تحقق أولا توفر بعض شروط أو مبادئ معينة ، ويجدر بنا كذلك تبيل بيان هذه الشروط أو المبادئ أن نوضح الفارق بين الاستفتاء الشعبي ، (referendum) الذى هو موضوع كلامنا هنا وبين الانتخاب ، وبين ما نطلق عليه « الاستفتاء الشعبى الشخصى » (أو المباشرة) Plebiscite

١ - التفرقة بين الاستفتاء للشعبى ، والانتخاب . والاستفتاء للشعبى

الشخصى (أو المباشرة) Plebiscite

(أ) يقصد بالاستفتاء الشعبى عرض موضوع معين على الشعب (أى على الأفراد المتممين بحق الانتخاب) . ففى هذه الحالة نجد البرلمان يعرض عليه مشروع القانون كما لو كان الحال تماما فى حالة الديمقراطية النيابية ولكن مشروع هذا القانون لا يصبح من الناحية القانونية تاما أو كاملا أى لا يصبح قانونا إلا بعد عرضه على الشعب للتصويت أو الموافقة عليه (أى أنه فى هذه الحالة يعرض مشروع القانون على الناخبين لتؤخذ أصواتهم « بـ لا » أو « بنعم » (أى بالتصويت بكلمة « موافق » أو « غير موافق ») ، وكما أن الاستفتاء يصح أن يكون مطلقا بالقوانين العادية (ويطلق عليه « استفتاء تشريعى Ref. législatif) فإنه يصح كذلك أن يكون متعلقا بقوانين دستورية (ويطلق عليه فى هذه الحالة « استفتاء دستورى ، Ref. Constituant

أهم صور الاستفتاء - والاستفتاء صور مختلفة .

فهو يختلف - كما تخمنا - باختلاف موضوعه . أى باختلاف ما إذا كان موضوع الاستفتاء متعلقا بتشريعات دستورية أو بقوانين عادية .

كما يختلف بالنسبة الى « القوة القانونية » التي تقرر لراى الشعب الذى يجعده عند الاستفتاء ، فهناك استفتاء « ملزم » للبرلمان والحكومة ، كما ان هناك بالعكس استفتاء استشاريا ، كما يختلف الاستفتاء من حيث ضرورة اجرائه فقد يكون الاستفتاء « اجباريا » اى ان تكون السلطة التأسيسية ، او السلطة التشريعية او التنفيذية بحكم الدستور مجبرة على عرض الموضوع على الشعب لاستفتائه فيه ، قبل التصويت على مشروع ذلك الموضوع (وذلك كالنص على بعض المعاهدات ومثل تعديل الدستور او وضع دستور جديد « او فى حالة ما اذا طلب لجراء الاستفتاء عدد معين من الناخبين) - كما ان الاستفتاء قد يكون بالعكس « اختياريًا » « Ref. Facultatif » اى ان الامر فيه متروك لسيئة الحكومة او للهيئة النيابية ، اى ان الدستور احيانا ينص على ان الاستفتاء فى بعض مواضع معينة يجرى اذا طلبته الحكومة او طلبه عدد من اعضاء البرلمان .

(ب) اما الانتخاب فهو يختلف عن الاستفتاء فى ان فى حالة الانتخاب يختار الناخب « شخصا » (او اكثر من شخص فى حالة الانتخاب بالقائمة) بين المرشحين فى الانتخابات . اما فى حالة الاستفتاء فان « موضوعا » من المواضيع يعرض على افراد الشعب (الذين تتوفر فيهم شروط الناخب) لا بداء الراى فيه .

(ج) اما الاستفتاء للشعبى الشخصى (او ابلية) وهو الذى يطلق عليه الفقهاء الفرنسيون *Plébiscite* ، فهو - كما عرف أولا فى البلاد الغربية ثم فى البلاد للشرقية (١) - له صورتان .

(١) مما تجدر ملاحظته ان المادة جرت لدينا فى مصر وغيرها من الاقطار العربية على ان يطلق وصف « استفتاء شعبى » على ما اطلقنا عليه « استفتاء شعبى شخصى » (او « مبابعه ») وقد أثرتنا هذا الوصف تبينا لافراز (لان العنصر الشخصى بارز فى هذا الاستفتاء) وتمييزا له عن « الاستفتاء للشعبى » الذى هو موضوع عنايتنا هنا (ولذى عرفناه فى النبذة « أ ») والسذى يعرف فى البلاد الغربية باسم *Referendum* ويلاحظ كذلك انه كثيرا ما يطلق للسانسة فى مصر على الانتخاب « استفتاء » ولكن ثمة فارقا كبيرا بين الانتخاب وبين الاستفتاء بمعناه العلمى المعروف كما قدمنا .

الصورة الاولى : نجد فيها صاحب حركة انقلابية او ثورية بعد نجاحها

والاستيلاء على الحكم يتقدم الى الشعب يطلب منه ابداء رايه بالموافقة او عدم الموافقة (في الاستفتاء) على رئاسته للدولة وعلى نظام الحكم الجديد (الذى يقوم بوضعه في شكل مشروع دستور جديد) ، وهذا الاستفتاء انما يتقدم به الى الشعب رجل (وهو رئيس الدولة) احرز محبة الشعب وثقته ، او ان الشعب يحس بشعور الحاجة لوجوده على رأس الحكومة ، وكلا هذين الامرين (كما يقول الاستاذ لافاريير Lafarriere) يكفل ان تكون نتيجة الاستفتاء الى جانب ذلك الرجل ، لا سيما ان هذا الاستفتاء يجسرى عادة ابان تلك الفترة التى تلى الحركات الثورية او الانقلابية ، وهى فترة لا تكفل فيها للأفراد حرية الرأى ولا غيرها من الحريات لانها - كما قلنا - فترة تقوم بالحكم فيها « حكومة واقعية » *Couvernement de fait* (أى « حكومة ثورة ») (١) .

وأول بل وأهم مثالين عرف فيهما هذا الاستفتاء للشعبى للشخصى في الدول الغربية كان في فرنسا الاول كان في عهد حكم نابليون ولثاني في عهد حكم نابليون الثالث (٢) « وهذان النظامان يعدلان في عداد الانتظمة الحكاتورية رغم ان كلا منهما يقوم - من الناحية النظرية - على اساس الاعتراف بأن الامة هي صاحبة السيادة ، ولكنها أودعت هذه للسيادة بين يدي رئيس الدولة ، وذلك عن طريق ذلك الاستفتاء » .

لصورة الثانية : هي تلك التى كان يعمد اليها هتلر بمد توليه الحكم ،

حيث كان يعرض على الشعب من آن لأن بعض القرارات والتصريفات الهامة

(١) سميت تلك الحكومة بهذا الاسم لانها لا تتلقى عادة تفويضا شرعيا وانما تستمد سلطاتها من الواقع - وهناك عدة ظروف بل ضرورات من شأنها دللنا ان تفرض على هذه الحكومة صبغة أو نزعه دكتاتورية .
(الطيمة الثانية) ص ٧٧ - ٨٠ ، لو أية طيمة من طيعاته الخمسة .
(٢) ولقد تقدم نابليون للشعب (بعد نجاح حركته الانقلابية) بدستور السنة الثامنة (عام ١٧٩٩) لاستفتاءه فيه .
وتقدم نابليون الثالث للشعب - بعد نجاح حركته الانقلابية بدستور ١٨٥٢ لاستفتاءه فيه .

(التي كان يتخذها هتلر) لكي يبدي الشعب رأيه بصحتها في الاستفتاء ، وقد كان هتلر يعرف مقعما أن الشعب سيوافق عليها ولكنه كان يهسف من وراء ذلك الى أن يظهر للعالم الخارجي وللشعب الألماني أن الشعب يؤيده في سياسته .

بروز العنصر للشخصي - أن الذي يميز الاستفتاء الشعبي للشخصي (أو المجابية) عن الاستفتاء الشعبي (الذي هو المقصود هنا بكلامنا عنه كاحد وجوه العلاج لازمة الديمقراطية) هو بروز للعنصر الشخصي في الأول بخلاف الثاني . ففي الصورة الأولى نجد أنه حين كان يعرض الدستور على الشعب لاستفتائه فيه فقد كان يعرض على الشعب في الوقت ذاته اسم شخصية واضعه (أو مقدمه للشعب) ، ولقد اثبتت التجربة (كما يقرر الاستاذ لاغابير) أنه حين يطلب نلى الشعب أن يحلى برأيه عن دستور معين وعن شخصية معينة (هي عادة شخصية رئيس الدولة) في وقت واحد فان أنظار الشعب تتجه قبل كل شيء الى تلك للشخصية أى أن الشعب انما يعنى في الواقع بشخصية ذلك للرئيس أكثر مما يعنى بذلك الدستور الجديد (١) وفي الصورة الثانية كان هتلر يهدف من وراء ذلك الاستفتاء الى أن يظهر للشعب الألماني وللعالَم الخارجي أن الموافقة على الاستفتاء تعنى الثقة في شخصية الزعيم « الفوهرر » أى في شخصه ، بعبارة أخرى أن الذي كان يطلب الى الأفراد - حين الاستفتاء - لم يكن في الواقع لبدأ آرائهم بصدد موضوع معين كما هو الحال في حالة referendum ولنما اعلان الثقة في الزعيم « المحبوب » (٢) !!

(١) أى أن الشعب يبني في الواقع موافقته أو عدم موافقته على الدستور على أساس مدى ثقته بشخصية الرئيس (رئيس الدولة) الذي يقدم للشعب ذلك الدستور لاستفتائه فيه « لا على أساس أحكام الدستور ذاته - ولقد ذكر المؤرخ الفرنسي الكبير مادالان Madelin عن دستور السنة الثامنة الذي عرضه نابليون على الاستفتاء أن الدستور « كاد يكون غير مفهوم Presque inintelligible ولكن الشعب صوت بالموافقة عليه لانه كان يرى في ذلك للدستور الغامض شخصيه نابليون الذي كان موضع محبة الشعب وتقديره .

(٢) فكل الدعاية (كما يقول الاستاذ دفروجيه Duverger انما كانت توجه هذا الاتجاه .

(م ١٤ - أنظمة للحكم في الدول الديمقراطية)

أما وقد انتهينا من إيضاح المقصود « بالاستفتاء الشعبي » ، الذى نعنيه فى هذا المقام ، رفعا للاقتباس ودفعاً للخلط بينه وبين الانتخاب أو الاستفتاء الشعبي للشخصى (المبايع) ، فأنفاً نفتتح الآن الى بيان المبادئ والشروط التى يجب توفرها - فى إجراء - الاستفتاء .

الشروط أو المبادئ الواجب مراعاتها فى حلة عرض الاستفتاء :

أولاً - حسن اختيار الموضوع - لقد أثبتت التجارب - كما يقول علماء الفقه الدستورى - نجاح نظام الاستفتاء فى البلاد التى أخذت به إذا لصحن اختيار الموضوع الذى يعرض على الاستفتاء .

فهناك **مواضع لا يجوز عرضها على الاستفتاء الشعبي** ، وذلك كالمسائل الدخلة فى اختصاص الهيئات القضائية ، والمسائل المتعلقة بالمعتدلات الدينية ، والمسائل ذات الصبغة الفقهية أو الفنية للبحثة *technique* (كالتصريحات الفنية للتشريع) ، والمسائل التشريعية المستعجلة ، والمسائل المتعلقة باتخاذ تدابير للمحافظة على الامن والنظام ، والمعاملات (اللهم الا اذا كانت معقودة لمدة طويلة ، لمدة ١٥ سنة مثلاً كما هو الشأن فى سويسرا) ففى هذه الحالة تعرض على الاستفتاء الشعبي ، وكذلك السياسة الخارجية نظراً لما يحيط بها من تعقيدات ولأنها تتطلب أخصائيين من ذوى الخبرة والدراية .

على أن هناك بعض مسائل تتعلق بالسياسة الخارجية ويصح عرضها على الاستفتاء نظراً لبساطتها وصيغتها العامة (مثل الالتحاق بعضوية عصبة الأمم أو هيئة الأمم المتحدة) أو نظراً لأنها تتعلق بفزعات المواطنين العاطفية أو القومية (١) .

(١) « بارتملى : « مطول القانون الدستورى » طبعة باريس ١٩٢٣ ص ١١٥ ، ١٢٥ ، ١٢٨ .

وراجع بارتملى « موجز للقانون الدستورى » (طبعة ١٩٢٨) ص ٧٩ حيث يوجه الانتظار الى ما لوحظ من أن « موافقة الشعب على الدستور فى الاستفتاء لم يكن شأنها أن تكسبه استقراراً خاصاً ، فمستور ٢٤ يونيه ١٧٩٣ (فى عصر الثورة الفرنسية) قد وافق عليه الشعب فى الاستفتاء بأغلبية ساحقة (بأغلبية ٢ مليون صوتاً ضد ١١ ألف صوت) ومع ذلك فإن هذا الدستور لم يطبق ، فى حين أننا نجد أن دستور ١٨٧٥ كان أطول الدساتير الفرنسية عمراً مع أنه لم يعرض على الاستفتاء » .

لما موضوع الاستفتاء فهو عادةً إصلاح من الإصلاحات أو مشروع قانون أو دستور (أو تعديل دستوري) أو معاهدة (طويلة الاجل) .

وفي مصر يطلق « استفتاء » على ترشيح شخص لرئاسة الجمهورية وعرضه على الشعب لاختياره ، ولكن ذلك العرض لشخص (لا لموضوع) على الشعب هو ما يطلق عليه في فرنسا *Plébiscite* (فهذا في الواقع انتخاب لا استفتاء) بخلاف الاستفتاء الذي نتكلم عنه (أى عرض موضوع على الشعب) فانهم يطلقون عليه *referendum* (١) . على أن الاستاذ دوفرجيه لا يوافق على تسميته « انتخاباً » (كما سيأتى بيان ذلك فيما بعد) .

ثانياً - البساطة والصيغة العامة - وقد لوحظ أن المسائل البسيطة التى لا تتطلب من المواطن مجهوداً فكرياً تجذب إليها الكثيرين من المواطنين للاشتراك فى الاستفتاء لا سيما إذا كانت ذات صيغة عامة ، مثل الاستفتاء الذى يسأل فيه المواطن : هل يوافق على منح المرأة حق الانتخاب ؟ ، أو هل يوافق على تحريم الخمر ؟ . ومثل الاستفتاء الذى سبق أن عرض فى سويسرا (فى مايو ١٩٢٠) وسئل فيه المواطنون : هل تنضم سويسرا الى عصبة الأمم ؟ ومثل الاستفتاء الذى جرى فيها (فى ابريل ١٩٣٠) : هل يوافق المواطنون على تقييد استهلاك المسكرات ؟ فاننا نجد أن الاستفتاءات فى مثل هذه الحالات كانت تجذب إليها نحو ٨٠ ٪ من المواطنين ، وذلك بخلاف المواضيع ذات الصيغة الفنية البحتة لا سيما إذا كانت غير ذات صيغة عامة فانها لا تجذب إليها إلا عدداً قليلاً من المواطنين يشتركون فى الاستفتاء ، كما كان شأن مشروع قانون بتنظيم مزولة مهنة الطب الذى قسم فى سويسرا (فى فبراير

(١) دوفرجية : « الانظمة السياسية وللقانون للدستورى » طبعة ١٩٦٦ ص ٢٢٧ حيث يقول : « أن الاستفتاء *referendum* إنما يقصد به الموافقة على اصلاح *une réforme* ، بينما يقصد بالـ *Plébiscite* منح الثقة الى رجل *confiance à un homme* ” *donner sa* ثم يقول : « ومما يؤسف له فى القانون الدولى للعام انه تطلق كلمة *plébiscite* على ما يجرى من استفتاءات للشعب بخصوص استقلالها أو المسائل المتعلقة بالحدود ، مع أنها فى حقيقتها استفتاءات *referendum* »

ويلاحظ أن كلمة *plébiscite* تستعمل فى سويسرا للدلالة على « الاستفتاء » (الذى يطلق عليه فى فرنسا *referendum*)

١٩٢٧) • وهذا هو ما حلت عليه التجربة - فيما يقول الاستاذ بارتلمى - سواء في سويسرا أو في الولايات الامريكية التي اخذت بنظام الاستفتاء الشعبي (١) • ويلاحظ أن التصويت في الانتخابات أو الاستفتاءات • هو في البلاد الديمقراطية جميعها تقريبا أمر اختياري •

ثالثا - وحدة الموضوع - لذا كان ما يعرض على الاستفتاء موضوعين أو عدة مواضيع في حين أن ما يطلب من المواطن هو أن يحلّى برأى أو بصوت واحد (بصدد ما يعرض عليه في الاستفتاء) بكلمة « نعم » أم « لا » « مولف » أم « غير مولف » ، فكيف يكون في مقدوره أن يحلّى بصوته إذا كان يوافق على بعض ما يعرض عليه دون البعض الآخر •

ويلاحظ أن القانون أو الدستور (أو التعديل الدستوري) الذي يعرض على الاستفتاء للشعبى قد يشمل مسائل أو أحكاما متعددة ، ولكن يجب ألا يفوتنا أنه لا يطلب من المواطن - كما قلنا - أن يبدي رأيه بصدد التفاصيل أو الجزئيات الفنية للتشريع ، أو بصدد الأبواب المختلفة للدستور بابا بابا ، إنما المطلوب منه ابداء الراى بصدد « المبدأ » *Le Principe* الذى يقوم على اساسه التشريع ، (أى الطابع العام) أو الاتجاه العام الذى يسيطر على التشريع (سواء كان تشريعا عاديا أو دستوريا) (٢) •

(١) بارتلمى : مطول القانون الدستوري ص ١٢٧ - ويلاحظ أنه رغم أن دستور جمهورية الولايات المتحدة الامريكية لم يأخذ بنظام الاستفتاء الشعبى ، إلا أن صلاحيات الولايات (في جمهورية الولايات المتحدة) قد اخذت به كوسيلة لوضع حد لاستبداد (وأحيانا لفساد) الهيئات النيابية في الولايات راجع في ذلك أيضا : بريدو : « القانون الدستوري والنظم السياسية » (طبعة ١٩٧٢) ص ١٣٦ •

(٢) راجع دوفرجيه حيث يشير الى موضوع الاستفتاء فيذكر عنه (ص ٢٢٧) أنه عبارة عن *une réforme* ، أو (كما يذكر عنه ص ٢٢٨) *un point particulier* نقطة معينة - وراجع بريدو (ص ١٣٤) حيث يقول عن موضوع الاستفتاء أنه « *un acte* » تصرف ، وإن استطلاع رأى الشعب بصدد قانون من القوانين إنما يكون « *sur le principe de la loi* » ، وقد ذكر الاستاذ بريدو ذلك نقلا عما ورد في كتاب « الموجز في القانون الدستوري » للاستاذ بارتلمى (طبعة ١٩٢٨) ص ٧٩ - ونلاحظ أن « الحوار » يختلف هنا =

رابعاً - ان يكون في الموضوع مشكلة . يجب ان يكون الموضوع المطلوب ابداء الراى بشأنه أو للتصويت عليه منطقياً على مشكلة (١) . على انه يجب الا يفهم من ذلك انها يجب ان تكون مشكلة من المشاكل للصيرة على الفهم أو المصية على الحل ، ولما نعى ان تكون من المسائل التي تحتل ان تكون موضعاً لخلاف لخلاف في الراى أو موضوعاً لمناقشته أو جدال ، ومن الأمور البديهية ان موضوع الاستفتاء لا يصح ان يكون مسألة بديهية كما يجب ان يكون من المسائل ذات الاهمية .

Les questions Les plus importantes (٢)

خامساً - مدى نفوذ الشعب . ان قيمة الاستفتاء (كما يقول الاستاذ بيرد) انما تتوقف على مدى النفوذ السياسى لجمهور الشعب ، . ويجبو لنا أنه من أجل هذا السبب فاننا ، كثيراً ما نجد (كما يقول) دولا في العصر الحديث أخذت صساتيرها بنظام الاستفتاء وتجدها رغم ذلك لا تلجأ الى استعماله اى الى تطبيقه في الحياة العملية ، كما هو شأن ايطاليا التي أخذت به في دستور ١٩٤٨ وكما هو شأن الاتحاد السوفييتى والديمقراطيات الشعبية ، (٣) - ونحن نلاحظ أنه رغم أن هذه الدول قطعت شوطاً طويلاً في طريق التقدم والنهوض ، الا أن جماهير شعوبها غير راسخة القدم ، او عريضة القدم في ميدان مزلولة الحريات السياسية ، لذلك فان تلك الجماهير يعوزها النفوذ السياسى .

==

عن « الاستفتاء » اذ يستطيع المواطن في حالة « الحوار » ان يوافق على بعض مسائل (أو اجزاء) من الحوار دون البعض الآخر ، وذلك بخلاف حالة الاستفتاء . على انه يجب الا نتوقنا هنا ملاحظة انه سوف يكون من عسير الأمور التعرف بصورة يقينية على اتجاه تيار الراى للامام بصدد المسائل المختلفة التي يتضمنها الحوار ، هذا فضلاً عن أنه من أجل معرفة ذلك للتيار وتقييمه فان الاصولات - كما سبق أن بينا - لا يجوز فحسب ان « تعد » بل يجب كذلك ان « توزن » .

(١) دوفرجه (المرجع السابق) ص ٢٢٩ حيث يذكر بان موضوع التصويت في حالة الاستفتاء انما هو : « le Vote sur un problème » .
(٢) بيرد « القانون الدستوري والنظمة السياسية » (طبعة ١٩٦٦) ص ١٣٩ .

(٣) بيرد (المرجع السابق) ص ١٣٦ .

سائسا - الحرص على الإيجاز (وعدم كثرة الاستفتاءات) • يجب

أن يراعى عدم الاسهاب في عرض الموضوع ، حتى يستطاع الاطمنان الى أن موضوع الاستفتاء (أو الحوار) الذى كتب لرضه على المواطنين سوف يكون موضع قراءة جادة من كثير من القارئين ، أو موضع لنصائح جاد من كثير من المستمعين من المواطنين ، والا فان الموضوع لن يلم به سوى العدد القليل بل للضئيل ، مما يجعل الاستفتاء (أو الحوار) غير ذى جدوى ، فيصبح في جوهره وفي ظاهره مجرد مظاهرة دستورية ، أو مجرد مسرحية سياسية • ومما يتصل بالاسباب في عرض للموضوع ويمثله من حيث اثره كثرة الاستفتاءات ، « ان الاستفتاءات - كما يقول الاستاذ بارتلمى - تتعب للشعب اذا كثرت ، ويتدين ذلك - كما يقول - من كثرة الذين يتغيبون عن الأدلاء بأصولاتهم في الاستفتاءات كما دلت التجارب في البلاد التى زاولته ، كما هو الشأن في سويسرا » (١) • وهذا الشرط - فيما اعتقد - يعد من أهم تلك الشروط التى يجب مراعاتها لدى عرض الاستفتاء (أو الحوار) ان لم يكن أكثرها أهمية •

سائسا : ان تحدد الاحوال التى يصح فيها الالتجاء الى الاستفتاء ، وأن يكون قرار الرئيس (بعرض موضوع على الاستفتاء) صادرا عن اقتراح مقدم من الوزارة أو المجلسين كما تفعل بعض الدساتير ومنها الدستور الفرنسى

ثالثا - المعارضه : في عام ١٩٥٣ ادخل في الدانمرك تعديل على الدستور أصبح بمقتضاه لثلث عدد أعضاء البرلمان أن يطالبوا بعرض قانون (أى بعد موافقة البرلمان على مشروعه) على الشعب لاستفتاءه فيه ، وهذا يعد - على حد تعبير الاستاذ الكبير بيردو - آخر ملاذ تلجأ الاقلية اليه (٢) •

(١) بارتلمى : الوجيز في القانون الدستوري ص ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٠ - وكتابه : « مداول القانون للدستورى » (المرجع السابق) ص ١٢٧ •
(٢) بيردو (طبعة ١٩٧٦) ص ١٤١ « ١٤٢ •

الحريات العامة

١ - الحرية أهم من الديمقراطية - أن المطالب بالحريات الفردية - كما يقول الاستاذ هوريو - أكثر عمقا في النفوس من الرغبة في الاشتراك في شؤون الحكم ، أى من النزعة الديمقراطية . ولكن الامر بالعكس حين يحس الافراد باعتداء على حرياتهم الشخصية فانهم ينزعون الى الاجتماع بقوة وذلك سواء كان ذلك الاعتداء على حرية التعليم ، أو حرية التنقل أو حرية الاجتماع أو غيرها من الحريات الفردية . وإذا كان المواطنون يشتركون في شؤون الحكم فإن الهدف لهما هو أساسا ضمان المحافظة على حماية حرياتهم من أن تعيث للسلطة السياسية بها (١) .

٢ - ارتباط فكرة الحرية بفكرة المساواة :

ترتبط فكرة الحرية بفكرة المساواة منذ القدم ارتباطا وثيقا ، حتى في تعريفها وحتى في ماضيها وحاضرها .

(١) فقد ظهرت الحرية قديما في صورة حقوق اختصت بها طائفة « ممتازة » (أى صاحبة امتيازات *privileges*) تمثل تلك الحريات في أيدي افراد تلك للطائفة صورة حقوق استعلاء ، *droits de superiarité* ، ويجدر بنا أولا أن نذكر أن الارقاء كانوا في الآونة للقديمه محرومين من كل الحقوق . علما اننا كنا نجد حتى بين الرجال الاحرار درجات في الحرية ، ففي عهد الإقطاع كانت حرية التنقل قد حرم منها مزارعو الإقطاع (*serfs*) التابعون للسيد الإقطاعي والحقون بارض . وكانت التجارة وأعمال الحرفيين غير مباحة للجميع ، وكان حتى صيد الحيوانات والأسماك من

(١) لنهرية هوريو : القانون الدستوري والانتظمة السياسية (المرجع السابق ذكره) ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

للحقوق المتصورة على السادة القطاعيين ، وذلك حتى عصر الثورة الفرنسية (١) .

(ب) تعريف الحرية كان قديما مشتقا من المساواة - في الديموقراطيات اليونانية القديمة كان تعريف الحرية (كما ذكر العميد Duguit) مشتقا من المساواة ، فكان الفرد يعد حرا اذا كان تصرف الدولة (للهيئات الحاكمة) لزامه لم يكن سوى مجرد تنفيذ أو تطبيق لقاعدة عامة وضعت لجميع الافراد على السواء (أى دون تمييز فيما بينهم) ولو كانت تلك القاعدة العامة (أو القانون) ذات صيغة استبدادية تصفية (٢) ، وإذا كان لدى المرء مثل معروف : « المساواة في الظلم عدل » ، فانه يبدو ان المثل أو الشعار السائد لدى اليونانيين الاثنيين : « المساواة في الظلم أو الاستبداد حرية » !! .

(ج) مبدأ الحرية يستند - في أساسه الفلسفى (٣) - إلى مبدأ المساواة . من الأمور المتفق عليها في الغرب منذ عصر الثورة الفرنسية أن تقرير مبدأ الحريات الفردية لنما كان يستند في أساسه الفلسفى - إلى نظرية للتقدم الاجتماعى التى استبجلت الحقيقة الواقعية وهى عدم المساواة بين الافراد بفكرة نظرية (غير ولعية) وهى المساواة بين الافراد قديما في بدء الخليقة . وذلك في المرحلة البدائية التى يطلق عليها روسو (في كتابه : العقد الاجتماعى) « الحالة الطبيعية » ، état de nature ، تلك للفكرة النظرية التى لم يستطيعوا اثباتها في ذلك الحين من الناحية العلمية أو التاريخية ومع ذلك فقد كانت

(١) هوبو (المرجع السابق) ص ١٦٦ ، ١٦٧ .
ثم يقول (ص ١٦٨) : « لننسا نجد في مختلف الحركات الدستورية ان الطبعة الوسطى هى عادة المحركة لتلك الحركات ، وهى ترى أن أقوى سلاح في يدها لجذب جماهير الشعب إليها وللسير والكفاح معها هى فكرة المساواة ذات القوة والجانبية على تلك الجماهير (وهى للفكره التى يطلقون عليها idée - force) وهى التى تعمل على تعميم ما كان يعد من الامتيازات المتصورة على طبقه عليا وتحريكها إلى حقوق أو حريات لجميع أفراد طبقة الشعب » .

(٢) دوجي : L'Etat ص ٦٦ .

(٣) هوبو (المرجع السابق) ص ١٦٨ .

لتلك الفكرة جانبيية سحرية قوية لا سبيل للريب فيها • ومما لا ريب فيه كذلك أن الأفراد - في الواقع إذا نظرنا إلى طبيعتهم - غير متساوين لا من ناحية القوى الجثمانية أو الفكرية أو الناحية الاخلاقية والادبية (١) •

(د) غلبة المساواة على الحرية : كقوة محركة للحركات الثورية ، والحركة

الديموقراطية :

١ في الديموقراطيات القديمة كانت الحرية - كما قدمنا - مشتقة من المساواة ، أن مبدأ المساواة في الواقع - سواء كان ذلك قديما أو حديثا - هو القوة المحركة (أو على حد تعبير اللطماء الفرنسيين : *L'idée - Force*) للحركة الديموقراطية (٢) • ولقد كانت للمساواة في الديموقراطية اليونانية القديمة صبغة متطرفة ، إلى حد أنهم كانوا - بصدد لاختيار بعض أعضاء المجالس والكثير من الوظائف - يلجئون إلى القرعة أو إلى الاختذ بنظام الانتخاب بالقرعة ، لأن القرعة في نظرهم تهيئ المساواة في الفرص *L'égalité des chances* (أو ما يطلق عليه في العصر الحديث تكافؤ الفرص) أمام المواطنين في تولي مختلف المناصب (٣) •

٢ - وفي الأزمنة الحديثة نجد أن شعار الثورة الفرنسية كان يتلخص في هذه الكلمات الثلاث : الحرية - المساواة - الاخاء • على أن مبدأ المساواة (كما يقول عالم الاجتماع الكبير الدكتور جوستاف لوبون) « كان بسين ما خلفته لنا الثورة الشيء الذي ظل باقيا ، أما الحرية والاخاء فقد كان اثرهما على غاية من الضعف » بل انه يصح القول انهما لم يكن لهما - طيلة عصر الثورة - اثر مسا ، اللهم الا بمقابلة حلية تتطلى بهما الخطب

(١) راجع نندريه هوريو : « القانون الدستوري والانتظمة السياسية » (طبعة باريس ١٩٦٨) ص ١٦٧ - ١٦٩ • ولنظر في هذا المعنى : جوستاف لوبون *Le Rév. Fran.* ص ٢٨٦ حيث يقول « أن الطبيعة لا تعرف المساواة • • الخ » •

(٢) ، (٣) هوريو (المرجع السابق) ص ١٦٨ •

السياسية ، وبعد عصر للثورة لم يزد مالهما من اثر شديدا جديرا بالذكر (١) .

ومما تجدر ملاحظته ان كلمة « الحرية » ذكرت في شعار الثورة الفرنسية (كما هو الشأن في كثير غيرها من الحركات الثورية أو التحريرية) مقدمة على كلمة « المساواة » ، ولكن احدث للتاريخ تبين لنا ان المساواة كانت الهدف الاول والاهم والابقي ، اى انها كانت في الواقع هي المقدمة على الحرية ، فاول عمل من اعمال الثورة الفرنسية بعد نجاحها لم يكن - كما يظن الكثيرون - لغاء النظام الملكي (الذي كان يقوم على الحكم المطلق) واعلان النظام الجمهوري . ان هذا لم يحدث في الواقع الا عام ١٧٩٢ اى بعد تسيام الثورة بنحو ثلاث سنين ، ولقد كان اول مساهم عصر الثورة الفرنسية (وهو دستور سنة ١٧٩١) دستورا ملكيا . اما اول اعمال عصر حكم للثورة فلد كان الغاء امتيازات الطبقات الممتازة (الاشراف أو النبلاء ، La noblesse وكبار رجال الكنيسة Le clergé) اى تقرير مبدأ المساواة أمام القانون بين جميع الافراد .

واذلك كان حقا ما ذكره المؤرخ الفرنسي الكبير توكفيل Tocqueville (في كتابه الشهير (De la Démocratie en Amérique)) من « ان لمبدأ المساواة في الانظمة الديموقراطية المكان الاول » ثم يقول : « ان علماء الاجتماع يميزون بين نوعين من المساواة : (أ) المساواة التي تعمل على رفع الصغار الى مستوى الكبار (égalité élatrice) بحيث يصبح الجميع كبارا اتويا ، (ب) المساواة التي ينزع اليها الضعفاء من لنزال الانواء الى مستواهم (égalité nivélatrice) (٢) - ولنه لبيدوا انه لما كان « للضعفاء » (على حد تعبيره ، وهو لا ريب يعنى بهم الفقراء واصحاب المهن أو الوظائف القليلة الدخل أو المرتب ، والعاقلون) هم في كل زمان ومكان يكونون اغلبية للشعب ، ولما كان الكثيرون من الحكام - لا سيما في عهود الثورات -

(١) جوستاف لوبون : « La Révolution Française et la Psychologie des révolutions »
« الثورة الفرنسية وبيكولوجية الثورات » (طبعة باريس ١٩٢٥) ص ١٥٣ ، ١٥٤ .
(٢) كويار « الحريات للعامة » ص ١٧٣ .

بهمهم أن تكون لهم شعبية لدى الجماهير ، لذلك فأننا نجد أولئك الحكام يعنون بتحقيق هذا النوع الثاني (من المساواة) الذي تؤثره الجماهير أكثر مما يعنون بتحقيق النوع الأول منها ، لا سيما أن تحقيق هذا النوع للثاني أكثر يسرا ، بخلاف الأول فهو أكثر عسرا (١) .

٣ - ولقد كانت العناصر التي قامت بتفجير بركان الثورة للفرنسية وقيادة حركتها - كما هو الشأن في غالبية الحركات الثورية أو الدستورية - عناصر من الطبقة للوسطى . وحين كانت هذه العناصر تريد أن تجر معها في حركتها جماهير الشعب لتكسب للحركة قوة فوق قوتها ، فقد رأت أن خير وسيلة لذلك هي أن تنادي بمبدأ المساواة ، ذلك المبدأ ذي الجاذبية الساحرة على تلك الجماهير للشعبية .

٤ - وكذلك للحركة الاشتراكية أو الشيوعية انما تستمد قوتها - كما يقول الدكتور جوستاف لوبون - من الاستناد الى مبدأ المساواة .

٥ - وكذلك قامت - باسم هذا المبدأ - الحرب الاطلية الرهيبة التي دامت أربع سنوات في الولايات المتحدة الامريكية في القرن الماضي ، وقد قامت - كما هو معلوم - من أجل إلغاء الرق (٢) .

٤ - لا حرية بغير مساواة - تقدم القول انه اذا لم تكن ثمة مساواة بين الافراد في اللتمتع بالحرية فانه لا يصح الادعاء - كما يقول الفقيه الكبير الأستاذ كويار - بأن ثمة حرية ، وبذلك « تبدو المساواة - على حد تعبيره - كاساس للحريات » (٣) .

(١) وفي ذلك تفسير لهذه الظاهرة المعجبة المريبة بل الشريرة التي تلاحظ أحيانا في نفسية الجماهير من أن تأييدها للحاكم الذي ينزل للكبار أو الأغنياء الى مستوى للصغار للضعفاء أو الفقراء يزيد على تأييدها للحاكم الذي يرفع الصغار للضعفاء الى مرتبة للكبار الاقوياء . وصدق ما ورد في الذكر الحكيم : « أكثر الناس لا يفقهون » .

(٢) راجع فيما تقدم للدكتور جوستاف لوبون في مؤلفه :

« Bases Scientifiques d'une philosophie de L'Histoire

و الأسس العلمية لفلسفة التاريخ » (طبعة باريس ١٩٣١) ص ٢١٣ ، ٢٠٨ و راجع : لنديره هوريو : « القانون الدستوري والانتظمة السياسية » (المرجع السابق) ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٣) كميّار « للحريات العامة » (المرجع السابق) ص ١٩٠ .

Colliard Libertes Publiques (Paris, 1968) P. 173

وراجع ما سبق لنا ذكره بصدد شأن « لا حرية لاعداء الحرية » وللشمار الماركسي ، « لا حرية لاعداء الشعب » .

٣ - ضمانات الحريات :

تتلخص أهم ضمانات للحريات في مراعاة عدة مبادئ، معينة ، وذلك فضلا عن مراعاة بعض الاعتبارات الأخرى .
أما تلك الضمانات فأممها :

(أولا) مبدأ فصل السلطات .

(ثانيا) مبدأ للشرعية (المعروف بمبدأ سيادة القانون) .

(ثالثا) الرقابة القضائية .

(رابعا) وجود معارضة برلمانية قوية منظمة ، تتمثل في قيام النظام الحزبي .

(خامسا) تدخل سلطان للدولة في بعض نواحي النشاط الاقتصادي والاجتماعي .

(سادسا) ازدواج مجلسي البرلمان .

والآن ننتقل الى ذكر نبذة موجزة عن كل منها .

(أ) مبدأ فصل السلطات

حين يذكر هذا المبدأ يذكر مقرونا باسم مونتسكيو (أحد كبار فلاسفة القرن الثامن عشر في فرنسا) ، ولقد ذاع هذا المبدأ وانتشر بمعد أن نشره مونتسكيو وعبر عنه أكمل تعبير في مؤلفه الشهير « روح القوانين » ، عام ١٧٤٨ .

وجرم هذا المبدأ هو عدم الجمع بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) او سلطتي الحكم في قبضة يد شخصية او هيئة واحدة ، بل يجب توزيعهما وتقسيمهما بين هيئات مختلفة .

فكرة فصل السلطات تنف موقف النقيض من فكرة الجمع أو المزج بين السلطات ، ويوجأ خاص السلطتين التشريعية والتنفيذية وهما سلطتا الحكم .

والواقع أنه إذا كان مونتسكيو حين يشير إلى « السلطات » **Les pouvoirs** فهو يقصد بها السلطات الثلاث (أى بما فيها السلطة القضائية) إلا أنه يعنى منها أساسا السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فهما السلطانان اللذان تحترزان وحدهما الشأن الكبير والأساسى فى الميدان السياسى (كما يقرر الأستاذ اندريه موريو **A. Hauriou**) بل اننا لنجد مونتسكيو ذاته قد ذكر ذلك صراحة (فى كتابه : روح القوانين) (١) .

ومما تجدر ملاحظته أن مونتسكيو حين يتكلم عن الحرية فهو انما يقصد بوجه خاص ذلك الفرع الهام من فروع الحرية الشخصية ، الذى يطلق عليه حق الأمن **La sûreté**

ولكن لماذا رأى مونتسكيو فى هذا المبدأ كفالة للحريات ، أى حائلا دون الاستبداد ؟

الاسباب التى أدت الى استنباط هذا المبدأ : لقد بدأ مونتسكيو من الفكرة (التى استنبطها من التجربة والملاحظة والدراسة لمختلف الأنظمة) وللقائلة بأن كل فرد بيده سلطة يفزع بطبيعته الى إساءة استعمالها ، ثم انتهى من ذلك الى القول بأنه يجب إذا أن توزع السلطة بين هيئات مختلفة ، حتى نحول بينها وبين إساءة استعمالها فتصبح أداة استبداد وظيفان ، على أن تستطيع كل هيئة من الهيئات السياسية (رئيس الدولة والوزارة والبرلمان) أن توقف الأخرى عند حدود مهمتها (لو على حد تعبير مونتسكيو :

Il faut que le pouvoir arrête le pouvoir) أن تمنعها من أن تسيء استعمال سلطتها ، ومن أن تستبد بالسلطة .

« أن كل سلطة مفسدة ، والسلطة المعلقة مفسدة مطلقة » على حد تعبير أحد كبار المفكرين البريطانيين السابقين للورد أكتون **Lord Acton** حد تعبير عالم الاجتماع الدكتور جوستاف لوبون « أن للسلطة نشوة تحب بالزؤوس وتبحث فيها ما يشبه الدوار (**Vertige du pouvoir**) على حد قوله) .

(١) راجع مؤلفنا : « الوسيط فى القانون الدستورى » ص ٢١٧ وما بعدها ومؤلف موريو (المرجع السابق) ص ٢٠٤ - ٢٠٦ .

ولقد وصلت هذه النشوة برؤوس بعض عظماء للتاريخ من اصحاب السلطان المطلق الى حد ان جطتهم في بعض الاحيان ياتون ببعض تصرفات تحصل طابعا من طوابع الجنون : ذلك هو ما ذكره الباحثون والمؤرخون عن رجال مثل اسكندر ونابليون (١) .

الخلاصة - ان هذا المبدأ قد استنبطه مونتميكوي في عهد الحكم المكي المطلق القديم ليكون سلاحا لممارسة ذلك للنظام ، وذلك بما يراه من انشاء هيئة نيابية منتخبة (برلمان) تختص بالسلطة التشريعية التي تنتزعها من سلطات الملك ، على ان يلاحظ ان هذا الفصل بين هذه السلطة التشريعية من ناحية ، والسلطة التنفيذية (الملك والوزراء) من ناحية اخرى ليس فصلا مطلقا اى ليس فصلا تاما ، بل يجب ان يكون بين السلطتين تعاون Collaboration وتوازن équilibre حتى تستطيع كل منهما ان توقف الاخرى عند حدها ، اى عند حدود مهمتها او اختصاصاتها ، اذا ارادت ان تتجاوز تلك الحدود ، اى تسمى استعمال سلطتها او ان تستبد بالسلطة .

« ان اهم درس يستفاد من هذا المبدأ - كما يقول الاستاذ هوريو - هو ضرورة وجود رقابة على المصلاطة ، فالسلطة مفسدة ، والسلطة المطلقة ليست فحصب مفسدة لنفسية صاحبها ، بل هي كذلك مضميمة لمعلتيه الى حد ان تطبع بعض تصرفات اصحاب السلطان المطلق بطابع الجنون ، فيما تثبت احدث للتاريخ ، قديمة وحديثة » وكما يقولون : « الجنون مفنون » (اى انواع) .

(١) راجع فيما تقدم مؤلفنا « القانون الدستوري والانظمة السياسية » ص ١٧٦ - ١٨٠ - ولزيادة التفصيل يرجع كتابنا « الوسيط في القانون الدستوري » ص ٢١٧ - ٢٢٨ وكذلك مؤلف Duverger (المرجع السابق) ص ٢٠٢ وما بعدها ومؤلف الاستاذ A. Hauriou (المرجع السابق) ص ١٦٦ وما بعدها .

وراجع بحثا فيما تقدم بعنوان « جنون العظمة » للاستاذ الدكتور امير بقطر (استاذ التربية وعلم النفس وعميد كلية التربية سابقا بالجامعة الامريكية بالقاهرة) نشرته المجلة للجديدة ٠٠ عدد يناير ١٩٣٦ ص ٨١ - ٩٣ .

وسنعود الى الكلام عن هذه المسألة تفصيلا في نبذة « للتعب » باخر الكتاب .

(ب) مبدأ سيادة القانون (أو مبدأ الشريعة)

هذا هو ثاني المبادئ التي تذكر عادة كضمانة من أهم ضمانات الحريات .

١ - تمهيد : اصطلاح غير موفق : ان كلا من هذين الاصطلاحين السائدتين

لدينا في مصر لاصطلاح غير موفق .

فالاصطلاح الأول (« مبدأ سيادة القانون ») وهو السائد بوجه خاص لدى رجال السياسة (ويستعمله كذلك أحيانا بعض رجال القانون ، بل وبعض الدساتير العربية) هو اصطلاح تموزه الدقة ، وبعبارة أصح : تموزه الصحة .

« فالسيادة هي ترجمة للاصطلاح الفرنسي الشهير *Souveraineté* ، لا اصطلاح *légalité* ، الذي يذكر لدى رجال الفقه الفرنسي للتعبير عن هذا المبدأ .
ونظرية للسيادة هي نظرية فرنسية استنبطها رجال الفقه الفرنسي القدامى في عهد الحكم الملكي الفرنسي القديم في العصور الوسطى أثناء فترة الكفاح الذي كانت تقوم به الملوك من أجل إقرار استقلالهم الخارجي إزاء البابوات والأباطرة وإقرار سلطتهم العليا - داخل المملكة - إزاء الحكام الإقطاعيين ، وفي القرن السادس عشر نجد لاصطلاح « للسيادة » قد اكتمل مدلوله ومغزاه في صالح سلطان الملوك ، فأصبحت السيادة هي خاصية تلك السلطة العليا التي لا تجد منافسا أو مساويا لها في السلطة داخل الدولة ، ولذلك فإن تلك السيادة - كما يقول الفقهاء القدماء - لا يمكن أن يعترف بها في فرنسا إلا الملك فرنسا لأن سلطته وحده هي « العليا » .
وحين جاءت الثورة الفرنسية احتفظ رجال الثورة بنظرية السيادة ولكنهم نقلوها بمميزاتها وخولصها ، من الملك إلى الأمة ، أي أنهم جعلوا الأمة هي صاحبة تلك السيادة بدلا من الملك . فالسيادة هي للأمة : أي أنهم جعلوا الأمة هي صاحبة تلك السيادة بدلا من الملك . فالسيادة هي للأمة التي يضع ممثلوها للقانون ، أي أن السيادة ليست للقانون ذاته . والقانون في نظر رجال الثورة

الفرنسية - هو التعبير عن سيادة الأمة (١) .

أما اصطلاح « مبدأ المشروعية » (أو الشرعية كما يطلق عليه البعض) وهو الاصطلاح للسائد بوجه خاص لدى أساتذة القانون ، فهو اصطلاح لا يدل مبناه على معناه ، بخلاف اصطلاح « مبدأ سيطرة احكام القانون » الذى اقترحه كبديل له ، وهو اقرب الى معنى الاصطلاح الذى يستعمله أحيانا بعض رجال الفقه الفرنسى وهو « Le règne de La Loi » ويستعمله بعض رجال الفقه الانجليزى وهو Rule of Law (٢) .

٢ - مدلولات هذا المبدأ :

يجدر بنا أولا ان نذكر أنه بهذا المبدأ تتميز الحكومة المستبدة ذات النظام البوليسى عن الحكومة غير المستبدة او الحكومة الديموقراطية . ان القانون نظرا لصبغته العامة المجردة وغير الشخصية لا يعد - كما يقولون - أداة اعتداء على الحريات العامة .

وإذا كان لا يمكن الادعاء - كما يقول بعض كبار الفقهاء الفرنسيين - بأنه دائما يمثل العدالة ولا تتمثل فيه من شوائب الماعيب شائبة فان ثمة أملا كبيرا ان يكون اعدل كثيرا ، وأكثر ملاءمة لمصالح المجتمع من القرار الفردى الذى يصدر آخذا في اعتباره شخصا معينا او حالة معينة . وان الخضوع للقانون - وهو عبارة عن للتعبير عن ولادة مجردة - هو اكرم للمرء (كما يقول Burdeau) من الخضوع لارادة فرد (٣) .

وتتلخص أهم مدلولات هذا المبدأ (فيما يقرر للمبدأ دوجي) فيما يلي :

أولا - ان أية سلطة او هيئة لا تستطيع ان تصدر قرارا فرديا (أى

-
- (١) راجع دوجي : Duguit : Manuel de droit Const. (طبعة باريس ١٩٠٧) ص ٣٨٠ - وراجع لافاريير « القانون الدستوري » (طبعة باريس ١٩٤٧) ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٨٠ ، ٣٨٢ وراجع كتابنا « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » ص ١٤٣ ، ١٤٤ .
- (٢) راجع كتابنا « الوسيط في القانون الدستوري » ص ٢٩٦ .
- (٣) دوجي : Leçons de droit public (طبعة باريس ١٩٢٦) ص ٢٧٩ - وراجع كويار : للحريات العامة ، (المرجع السابق) ص ٢٨ وراجع كتابنا الوسيط في القانون الدستوري ص ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

خاصا بحالة معينة كقرار بتعيين موظف (الا في الحدود التي بينها قرار عام (اى تصرف يضع قاعدة عامة *acte-règle* كما هو شأن القانون أو اللائحة) .

ذلك كان تعريف الحرية في نظر الديمقراطية اليونانية للقديمه ، فقد كان يعد الأفراد احلارا اذا كانت الدولة لا تستطيع لتخاذ قرار فردى الا في حدود قاعدة عامة : اى في حدود تشريع وضع من قبل للجميع على السواء .

ثانيا - أن كل قرار عام (اى سواء كان قانونا أو لائحة) يجب أن يكون موضع الاحترام حتى من السلطة التي اصدرته ، طالما ظل القرار قائما (اى دون النفاء أو تحيل ادخل عليه بالطرق القانونية) .

ثالثا - وهناك حلول آخر لهذا المبدأ (كان مما جاءت به الفسورة الفرنسية) يتلخص في أن القيود التي تفرضها الدولة على حريات الأفراد ونشاطهم لا يمكن تقريرها - كما يقول الأستاذ دوجي - الا بواسطة قانون يوافق عليه ممثلو الامة اى انه لا يكتفى في هذه الحالة بلائحة اللهم الا اذا كانت صادرة منفذة او مكملة لقانون (اى ما اصطلح على تسميتها باللائحة التكميلية) (١) .

رابعا - واخيرا فان مما يقضى به هذا المبدأ احترام ما يطلق عليها « بالمشروعية الشكلية » اى احترام قاعدة تسلسل (أو تدرج) للتصرفات القانونية ، ففى قمتهما نجد الدستور ثم يليه في المرتبة القانون ثم اللائحة ثم القرار (الخاص بحالة فردية) فالتصرف ذو المرتبة الأدنى يجب ألا يتعارض مع تصرف ذو مرتبة اعلى « فكل سلطة عليها أن تحترم السلطة الأعلى (٢) » .

(١) دوجي (المرجع السابق) ص ٢٧٥ - ٢٧٩ ومؤلفنا « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » ص ١٧٨ ، ١٨٨ ، ولزيادة للتفصيل يراجع كتابنا « الوسيط في القانون الدستوري » ص ٢٦٩ - ٣٠٠ .

(٢) دوفرجيه (المرجع السابق) ص ٣٥ .
(م ١٥ - أنظمة الحكم في الدول النامية)

(ج) - الرقابة القضائية

أن من الامور البينة - فيما يقرر العميد دوجي - انه ليس بكاف أن نقرر مبدأ سيادة القانون (أو كما اثرنا تسميته : « مبدأ سيطرة أحكام القانون ») من الناحية النظرية فحسب ، وانما يجب أن ينظم جزاء (Sanction) على مخالفة أحكام ذلك المبدأ ، أي أن ننظم ضمانات تكفل احترامه ، وليس ثمة ضمانات (فيما يرى دوجي) أكثر كفاية لاحترامه من وجود هيئة قضائية تتوافر فيها كل ضمانات **الاستقلال والنزاهة والكفاءة** ، ويكون من مهمتها **لغاء القرارات الادارية** المخالفة للقانون ، وأن يكون لكل من اصابه ضرر مادي أو معنوي (من ذلك القرار الاداري المخالف للقانون) **الحق أن يرفع الدعوى للمطالبة بالفائه** ، وللحكم له على الدولة بالتعويض لما اصابه من ضرر (١) .

رقابة دستورية القوانين - وما يتصل بهذه الرقابة القضائية أن يكون لهيئة قضائية (للقضاء المادي ، أو لهيئة قضائية خاصة يطلق عليها « المحكمة للدستورية ») حق النظر فيما اذا كان القانون مخالفا للدستور فتتخذ بصدقه دستوريته وتمتنع عن تطبيقه في الدعوى المعروضة في حالة مخالفته للدستور ، أو أن تحكم بالفاء القانون (وذلك في حالة وجود هيئة قضائية خاصة أو محكمة دستورية) (٢) .

ان التصرفات الاستبدادية (أو اساءة استعمال السلطة) لا تصدر فيما يرى للكثيرون - الا من رجال الحكومة : رجال السلطة التنفيذية ، بعكس السلطة التشريعية ، فالتانون (وهو من عمل السلطة التشريعية) يعد - كما قدمنا - في مقدمة ضمانات الحريات .

(١) دوجي (المرجع السابق ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ - وراجع كتابنا « الوسيط في القانون الدستوري » ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ - وبيرو Burdeau القانون الدستوري والانظمة السياسية - طبعة ١٩٧٦ ص ٤١)

(٢) راجع كويار « للحريات العامة » حيث نجده يعد رقابة دستورية القوانين في عداد الضمانات الهامة للحريات حيث يقوله عنها (ص ٤١) بأن عدم وجودها يؤدي الى كيار الأخطار .

(dont l'absence fait Courir des risques sérieux) .

على ان احداث التاريخ قد اثبتت لنا ان هذه الفكرة احيانا تموزها الحقبة بل تموزها للصحة . فلقد يحدث ان يصدر قانون مخالف مبادئ الحريات التي تورها الدستور ، بعبارة أخرى ان الاستبداد أو انتهاك حرمة الحريات قد يحدث على يد حامية الحرية وهي السلطة التشريعية .

ونذكر لنا للتاريخ هينتين نيابيتين تشريعتين أخذتا من الاجراءات الاستبدادية ما لم يعرف له مثيل في تاريخ الملوك والقيصرة المستبدين ، وهما الجمعية النيابية التأسيسية المعروفة باسم *La Convention* في عصر الثورة في فرنسا (وقد سبق لنا الكلام عنها) (١) ، و *Long Parliament* الذي اراد كرمويل في إنجلترا (في القرن السابع عشر) ان يقضى على استبداده ، ولذلك نجده قد عمد في دستوره الى فصل السلطة التشريعية عن التنفيذية ، كما حرص على كماله استقلال القضاء (٢) .

ظاهرة الاستبداد البرلماني وتعليلها - ان القول بان الهيئـة
النيابية التشريعية قد تاتى احيانا تصرفات لاستبدادية أو انها توافق على قوانين منافية للحرية ، قد يبدو غريبا . ولكننا اذا انتقلنا بنظرتنا الى الناحية الواقعية العملية تبين لنا ان ليس في الامر موضع من مواضع الغرابة ، بل تبينت لنا فيه صورة من صور اللبادة ، فالواقع اننا نجد في الدول الديمقراطية انها هي الاغلبية البرلمانية (اى حزب الاغلبية) هي التي تحكم ، ومعلوم ان الفزعة الحزبية لدى الاغلبية كثيرا ما تنتهي باصحابها الى اتيان اعمال استبدادية لمسحق المعارضة ، وقد شوهد ذلك حتى في الدول غير الحديثة العهد بالانظمة الديمقراطية الحرة (٣) .

(١) راجع ما سبق لنا ذكره عن تلك الجمعية النيابية التأسيسية .

TasWell - Langmead : English Const. History (٢)

10th ed. (London 1946) P. 441.

Finer : The theory and practice of Modern government (٣)
(6d. 1932) Vol. II P. 1122, 1123, 1160.

ثم ان تلك الاغلبية ذاتها (التي تقوم بمهمة الحكم) لنما تخضع في الواقع لعدد ضئيل من الزعماء ، او لسلطان عدد صغير من اصحاب النفوذ الكبير . ومنك بلاد - كما يقول الاستاذ الكبير جاستون جيز Jéze - نجد برلمانها قد خضع لزعيم دكتاتور . الى حد اننا نجد القانون لا يعبر في الواقع عن ارادة اغلبية للنواب ، وانما يعبر في الواقع عن ارادة لزعيم الدكتور ، (١) ، وليست الخراف وحدها - كما يقول العالم الاجتماعى الدكتور جوستاف لوبون - هي التي تتبع طائفة سائقتها الذى يسوتها الى الخبيث ، (٢) .

(د) وجود معارضة برلمانية قوية منتظمة (وراى علم قوى)

ان اقوى ضمانات الحرية - فيما يرى البعض (مثل الاستاذ الكبير البريطاني Jennings) - انما تتمثل في يقظة المعارضة البرلمانية وفي مبلغ قوة مقاومتها ضد ما قد تبنيه الحكومة من انحراف في استعمال السلطة او من فزعة استبدادية (اى من انحراف عن احترام « مبدأ سيادة القانون » ، الذى مؤثر تسميته « مبدأ سيطرة احكام القانون ») ، كما تتمثل في مبلغ ما يبديه الراى العام من قوة في الضغط والتاثير على اعضاء الهيئة النيابية ، وما يبديه (الراى العام) من الباس والغيرة على حماية للحريات ، باسا يخشاه الحاكمون . وانما لنجد للراى العام هذه القوة في الديموقراطيات الحرة الحديثة . وفي ذلك يقول الاستاذ دوجي : « لننى اعتقد اننى نستطيع اليوم ان اؤكد ان هذا الجدا (يقصد مبدأ سيطرة حكام القانون) قد استقر في اعماق الضمير العام العالمى في العصر الحديث ، وأن رد فعل قوى (une puissante réaction)

(١) راجع للاستاذ جيز Jéze : « المبادئ العامة للقانون الادارى (الطبعة الثالثة - باريس) ١٩٣٠ ص ٤١٠ .

(٢) جوستاف لوبون :

Lois Psychologiques de L' evolution : Peuples

الطبعة الثامنة عشرة (١٩٢٧) ص ١٥٨ .

ولزيادة التفصيل بصدد هذه للنبة يراجع كتابنا « ازمة الانظمة الديموقراطية » ، (الطبعة الثانية) توزيع منشأة المعارف (١٩٦٤) ص ٦٢ - ٧٣

سوف يحدث في أي بلد تنزع فيه السلطة الحاكمة إلى اتخاذ قرارات فردية مخالفة للقانون ، سواء كان الذي اتخذ هذه القرارات برلمانا أو ملكا أو رئيس جمهورية ، ثم يقول : « إن ثمة بلادا قامت بها دكتاتوريات وأخرى ترغب في قيامها لديها ، ولكن هذه (كما يرى دوجي) فترت عارضة أو استثنائية ، وفي كل بلد مهتمين سيظل يحتفظ هذا البعد بكل قوته وفضيلته » (١) .

النظام الحزبي : ويرى بعض كبار علماء الفقه الدستوري الفرنسي أن قيام معارضة منظمة لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق السماح بقيام النظام الحزبي ، أي قيام أحزاب متعددة ، والواقع أن النظام الحزبي يمد - في الديموقراطيات الغربية - إحدى الوسائل التي تؤدي إلى تقسيم السلطة (وعدم تركيزها في يد هيئة واحدة) وبالتالي تؤدي إلى تحييدها وتقييدها ، بل أن وجود حزب (أو أحزاب) معارضة ليمد لديهم الدليل القاطع على قيام الديموقراطية (٢) . بل إنه ليمد إحدى الضروقات التي تقضى بها طبيعة النفس البشرية وطبيعة الانظمة الديموقراطية (٣) .

(١) دوجي (المرجع السابق) ص ٢٧٨ « ٢٧٩ - » وكتابنا الوسيط في القانون الدستوري ، ص ٣٠٠ - والواقع أن الأستاذ الكبير دوجي حين يقول عن الانظمة الدكتاتورية أنها فترت عارضة أو استثنائية ، ببالح في تفاؤله بمبالغة لا يقرها الواقع . ثم يجب ألا ننسى أنه إنما يعنى الدول « المتقدمة » ، وسوف نزيد رأينا هذا فيما بعد تفسيرا وتفصيلا .

راجع كتابنا « الحريات العامة » ص ٩٤ وما بعدها .

(٢) دوفرجيه : « الانظمة السياسية والقانون الدستوري » (المرجع السابق) ص ٢١٦ - ٢٢٠ - ويضيف إلى ما تقدم قوله : « وإذا نحن رجعنا إلى التاريخ فاننا نجد في بعض العصور - قبل ظهور مثل هذه الممارسة المنظمة (ذات الصيغة الحزبية) - أنه كانت هناك فكرة باعتبار المعارضة وظيفة (ذات صبغة رسمية) واناطتها ببعض رجال الدولة ، كما كان الشأن في الامبراطورية الرومانية ، حيث أنشئت عام ٤٩٣ ق.م . وظائف لبعض رجال الحكم للقيام بهذه المهمة » .

(٣) لزيادة التفصيل راجع للنبة رقم ٢ (عن الاحزاب) من هذا البحث الثاني .

(٥) ازدواج مجلسي البرلمان

في بعض الدول يتكون برلمانها من مجلس واحد ، وفي بعضها الآخر (مثل إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة) يتكون للبرلمان من مجلسين ، وفي هذه الحالة الاخيرى يقال ان للدولة تأخذ بمبدأ ازدواج مجلسي البرلمان .

ويعد ازدواج مجلسي البرلمان - فيما يرى بعض علماء الفقه الدستوري للفرنسي - إحدى ضمانات الحريات .

فقد اثبتت التجربة - كما يقولون - ان وجود مجلس واحد (للبرلمان) كثيرا ما يؤدي به الى اساءة استعمال سلطته او الى تصفه واستبداده ، وكما ازدادت سلطات البرلمان لتساعا - كما هو الشأن في العصر الحديث - في ظل الاتجاه العام نحو النزعة الاشتراكية (التي تؤدي بالدولة الى زيادة التدخل في ميدان النشاط الاقتصادي والاجتماعي واصدار الكثير من التشريعات بصحها) كلما ظهرت الحاجة الى الاخذ بمبدأ ازدواج مجلسي البرلمان .

على ان ذلك الازدواج لا يصح ان يعد من الضمانات الاساسية للحرية ، « فاذا نحن قارنا - كما يقول الاستاذ كويار - بين أنظمة كل من الاتحاد السوفييتي والجمهورية السويسرية (حيث تأخذ كل من هاتين الدولتين بنظام ازدواج مجلسي البرلمان) فانه يتبين لنا ان للعادلات والتقاليد السياسية أهمية في هذا المقام أكثر من أي نظام » (١) « ان للفقيه الكبير يعنى بلاريب أننا نجد بين الدولتين فارقا شاسعا من حيث كفالة الحريات للانفراد ، حيث نجد في الدولة الثانية مكنولة تماما ، بعكس ما هي عليه في الاولى (أي في الاتحاد السوفييتي) - على ان مرد ذلك لا يرجع فحصب - كما يقول - الى « العادلات والتقاليد السياسية » ، انما هو يرجع كذلك بل وتقبل ذلك الى المذهب السياسي والاجتماعي الذي يختلف في كل من الدولتين لاختلافهما كبيرا ، فهو في

(١) راجع كويار : « الحريات العامة » (المرجع السابق) ص ٤٠ ، ٤١ وراجع مؤلفنا « القانون الدستوري وأنظمة السياسية » ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

الاولى (أغنى مذهب ماركس) ذو صبغة دكتاتورية كما هو معلوم ، بخلاف الحال في سويسرا •

شخصية رجال الحكم

تهيد - أننا لنجد رجال القانون الدستوري - سواء كان ذلك في مصر أو في غيرها من البلاد - لا يذكرون بصدد ضمانات للحريات بوجه خاص ، ولا بصدد وسائل النهوض بأنظمة الحكم بوجه عام ، سوى اقتراح أنظمة معينة والاختذ بمبادئ، أو مذاهب أو نظريات معينة • ويفوتهم أن يذكروا كذلك - بل وقيل ذلك - بين هذه الوسائل وسيلة يجب أن تعد في مقدمتها ، وبين تلك الضمانات ضمانات من أهمها ، بل يجب أن تعد أهمها ، تلك هي شخصية رجال الحكم •

والواقع أنه تفوتهم في هذا المقام بعض الحقائق والوثائق ، حسبنا هنا أن نشير إلى أهمها :

أولاً - أننا كثيراً ما نلاحظ تغييراً في سير أداة الحكم وفي مدى ماتحتته للبلاد من خبر (أى من عدالة ورفاهية وتقدم وقوة) وفي مدى كفالة الحريات ، وفي مدى استقرار الحكومة (أو الاستقرار الوزاري) ، بينما لا نجد في الدستور (أى في الوثيقة التضمنة نظام الحكم) أو في المبدأ أو المذهب السياسي تبديلاً أو تغييراً ، وإنما نجد أن للتبديل أو للتغيير إنما لحق فحسب بشخصية رجال الحكم ، وبخاصة شخصية رئيس الدولة (ملكاً كان أو رئيس جمهورية) أو بشخصية رئيس الوزراء •

ففي مقدمة العوامل التي تكفل الاستقرار الوزاري الذي يعد في مقدمة حسنات أى نظام من أنظمة الحكم (١) يذكر لنا أحد كبار أساتذة الفقه الدستوري الفرنسي (جيرو) : شخصية رئيس الوزراء : « إن الشخصيات القوية - كما يقول - تخلق حولها جواً من النظام والاستقرار ، وأننا إذا

(١) أى تكفل عدم سرعة وكثرة تغير الوزارات : الأمر الذي يعد من أكبر مساوئ نظام الحكم •

القينا نظرة على الوزارات التي استقرت في الحكم بفرنسا فترة غير قصيرة فأننا نجد أن رؤساء تلك الوزارات كانوا من رجال الدولة العظام الذين يمتازون بصفات عالية - وترجع قوة أولئك الرؤساء الى ما يحرزون من نفوذ على رجال البرلمان أو الى ما يتمتعون به من محبة لدى الشعب ، فالنواب حين يتبعون مثل هذا الرئيس فانما يعملون في الوقت نفسه على توطيد مركزهم لدى جمهور الناخبين (١) .

وإذا كان من الأمور المتفق عليها - كما يقرر الأستاذ بارتمى - أن الخير انما يأتي للشعب - قبل كل شيء - بفضل توفر عاملين أو دعامتين : وجود نظام طبي من أنظمة الحكم ، ووجود شخصيات طبية على رأس اداة الحكم ، ونعني « بالشخصيات الطبية » تلك الشخصيات القوية ذات الكفاءة والخبرة والنزاهة والغيرة على الخدمة العامة وموضع الثقة والاحترام من شعوبها . وأن تاريخ أنظمة الحكم من شأنه أن يحلنا على أن نهتم بوجود تلك الشخصيات الطبية أكثر من اهتمامنا بقيام نظام طبي من أنظمة الحكم . فالعروف مثلا في بلد كفرنسا - كما يقرر الباحثون - أن أهم الازمات التي مرت بها وكانت فرنسا تواجه لبائها خطرا كبير ، تلك الازمات انما أنتقدت البلاد من خطرها على أيدي أمثال تلك الشخصيات الطبية القوية (بالمعنى الذي ذكرته) مثل كليمنصو Clemenceau عام ١٩١٧ لبنان الحرب العالمية الاولى ، وبولنكاريه R. Poincaré عام ١٩٢٦ على اثر الازمة المالية النقدية الخطيرة ، ودومرج Doumergue .

الحوادث والاضطرابات الدامية عام ١٩٣٤ (في ٦ فبراير) ، والجنرال ديغول عام ١٩٥٨ على اثر أزمة ثورة الجزائر . وجدير بالذكر أن رجلا مثل بولنكاريه

(١) راجع جيرو (Giraud) : : « السلطة التنفيذية في ديموقراطيات أوروبا وأمريكا » (طبعة باريس ١٩٣٨) ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

ونجده في موضع آخر (ص ٢٩٢ ، ٢٩٤) يقول عن اليونانيين انهم يهتمون كثيرا بوجود شخصيات قوية في الحكم ، والفتنرات اللامعة في التاريخ السياسي لليونان هي تلك التي تولى الحكم فيها شخصيات قوية مثل

Théotokis kolletis ، فينزيلوس ،

للذي أنقذت فرنسا على يديه من أزمته المالية والتدهور الخطير لسعر الفرنك عام ١٩٢٦ لم يكن من رجال أو علماء الاقتصاد أو المال ، إنما كان فحصب رجلا سياسيا وكان شخصية طيبة قوية كسبت بماضيهما الطويل العظيم احترام الشعب وثقته (١) .

ومما يذكر في هذا المقام أن بلادا مثل تشيكوسلوفاكيا لم تعرف (فيما بين الحربين العالميتين) أزمة للديموقراطية وذلك رغم ما صادفت من مصاعب كبيرة ، ومرد ذلك الى أن تلك المصاعب لاقت لكافحتها رجلا ممتازين من طراز مازاريك . وبنيش Bénés (٢) .

كلمة نقد - على أنه يلاحظ أننا نشهد أحيانا إحدى الظواهر المؤسفة - وهي الجبالفة في التعلق بالشخصيات الى حد أننا نجد جماهير الناخبين - على حد تعبير الأستاذ دوفرجيه - « تتعلق بالشخصيات أكثر من تعلقها بالذاهب (أو الجادى) ، والتنظيمات » ، وتلاحظ هذه الظاهرة - كما يقول - في دول أمريكا الجنوبية حيث غالبية الناخبين من الأميين (٣) .

ملحوظة - سبق أن ذكرنا أن المعروف عن البلاد النامية أن الناخبين يهتمون بشخصية المرشحين أكثر من اهتمامهم بالجادى والبرلمج ، ولا يفوتنا أن دول أمريكا الجنوبية من الدول النامية .

ثانيا - أن أية دعوة لنشر عقيدة دينية أو لفكر مذهب ذى صبغة سياسية

(١) راجع في ذلك جيرو Girard ، السلطة التنفيذية في ديموقراطيات أوروبا وأمريكا ، (طبعة باريس ١٩٢٨) ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ - وراجع رينيه كابتيان : « La Reforme du Parlementarisme » طبعة باريس ١٩٣٤ ص ٧ - ويضيف الى ما تقدم : « وفي تلك المرات الثلاث بلغ نجاح للحكومة حدا أبعد مما كان مرتقبيا ، فانتقد للنظام البرلماني ، أما فيما عدا تلك الحالات الثلاث فقد عاشت فرنسا في حالة أزمة وزارية مستمرة » .

يلاحظ أنه يعنى « بالمرات الثلاث » ، للحالات السابقة ذكرها عدا عهد حكم دييجول عام ١٩٥٨ حيث كان تاريخ ظهور ذلك المؤلف في عام ١٩٣٤ أى أنه كان سابقا على عهد دييجول بأمد غير قصير .

(٢) راجع : جيرو (المرجع السابق) ص ٣٩٠ .

(٣) دوفرجيه : « للقانون الدستوري » طبعة ١٩٦٦ ص ٢٦٨ .

أو اجتماعية ولاء نظام للحكم على أساس تلك الدعوة لابد لها من العمل على تهيئة البيئة أو التربة التي تصلح لان تفرس وتنتب فيها بذور هذه الدعوة، وفي مقدمة عناصر تلك البيئة التي يجب تهيئتها للعمل على اعداء الرجال القادرين على رعاية ذلك للفرس حتى ينمو ويسمو . ذلك كان شأن الدولة التي اقامها الرسول في المدينة . ولذلك كانت تلك الدولة - رغم صغرها - بين الدول خير مثال . وكان الرجال الذين اعدمهم لماؤنته في حكمها خير واعظم الرجال ، أولئك هم الذين خاطبهم تعالى بقوله : « كنتم خير أمة اخرجت للناس تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر » (١) .

ان للنظام الذي اقامه الرسول على أساس العقيدة التي جاء يدعو اليها ، لنما استطاع اقامته « لان الرسول - كما يقول كبير العلماء وقادة الفكر السياسي الاسلامي في باكستان (أبو الاعلى المودودي) - مازال يعد له رجالا اكفاء مدى عدة سنوات متتابعة ويعمل على تبديل افكار عامة للناس بوسائل للتعليم والتبليغ والدعاية ... الخ » .

(١) فالخطاب هنا ليس موجها الى الامة الاسلامية كلها كما يظن الكثيرون ، انما الخطاب هنا موجه الى الرسول وللصحابه (كما يقرر العلامة الكمال بن الهمام في كتابه : « المسيرة في علم الكلام » ص ١٦٧) فهم الذين كانوا حقا يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر - وفي تفسير ابن كثير (المسمى : تفسير القرآن العظيم) ج ١ (طبعة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م) ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ ان ابن عباس كان يرى ان الخطاب هنا انما كان موجها الى الصحابة الذين هاجروا مع للرسول من مكة الى المدينة . - وراجع « تفسير المنار » للسيد / محمد رشيد رضا - الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٦ هـ ج ٤ ص ٥٧ حيث يقول في تفسير تلك الآية (« كنتم خير أمة اخرجت للناس تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ») ما نصه : وقال الاستاذ الامام (يقصد الشيخ محمد عبده) ما معناه : هذا للوصف يصديق على الذين خطبوا به أولا وهم النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه الذين كانوا معه (عليهم الرضوان) فهم الذين كانوا اعداء فالف بين قلوبهم فكانوا بنصته اخوانا وهم للذين اعتصموا بحبل الله ولم يتفرقوا في الدين ، وهم الذين كانوا يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وهم المؤمنون بالله ذلك الايمان الذي استولى على عقولهم وقلوبهم ومشاعرهم وملك ازمته اموالهم حتى كان هو المسير لهم في عامة احوالهم » .

فكلمة « الامة » في هذه الآية انما تنصدها بها : طائفة أو فئة من الناس ، كما هو الشأن في الآية للكريمة : « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » (كما يرى الامام محمد عبده) .

وفي موضع آخر يقول ذلك العالم الكبير : « انه لو حاول المسلمون اليوم ان يؤسسوا دولة في بقعة من بقاع الارض لما استطاعوا ان يقوموا بادارة شئونها وتسيير دفتها وفق المبادئ الاسلامية ولا ليوم ولحد ، فانكم مشر المسلمين لم تحوا المعدات اللازمة ولا حياتهم الموامل الكافية لتتشفة رجالكم وشبابكم على الطراز المخصوص للتفكير والاخلاق الذي تحتاج اليه للدولة الاسلامية لتسيير دفة امرها ٠٠٠ » (١) .

ثالثا - ولقد عرف عن الخليفة العظيم عمر بن الخطاب ما كان عليه من شدة الحرص على اختيار افاضل الرجال لماونته في امور الحكم - لاذ يؤثر عنه انه قال يوما لاصحابه : « اشيروا على ولولنى على رجل لستعله في امر قد دهمنى ، فانى اريد رجلا اذا كان في القوم وليس اميرهم كان كانه اميرهم ، واذا كان اميرهم كان كانه واحد منهم » (٢) .

رابعا - اذا كان مما تقضى به مبادئ المدللة وحسن السياسة والبروح الديموقراطية للعمل على ما يحقق مصالح جماهير الشعب والاخذ بعين الاعتبار ارادتها ورغباتها « فانه يجب الا يفوتنا - كما يقول العالم الاجتماعى الدكتور جوستاف لوبون - ان تقدم للعالم لا يتحقق الا على ايدى الكفاءات الممتازة » (٣) . « Le monde ne progresse que par l'élite » .

(و) **والخيرا نذكر : حق مقاومة الظلم** (La droit de résistance à l'oppression)

ان حق مقاومة الظلم (كما يقول الاستاذ بريدو) يعد دائما - من حيث المبدأ امرا مشروعا ، ولقد قال بمشروعيته رجال الدين الكاثوليكى ورجال فقه القانون العام . وان كهنة المذهب الكاثوليكى كانوا منذ عصر القديس

(١) « منهاج الانقلاب الاسلامى » لادبى الاعلى المودودى ص ٩٢ ، ١٩٠ ، ١٩١ .

(٢) الادارة الاسلامية في عز العرب (طبعة ١٩٣٤) ص ٣٤ تأليف الاستاذ محمد كرد على (وزير معارف سوريا سابقا) .

(٣) جوستاف لوبون : « الاسس العلمية لفلسفة التاريخ » (طبعة باريس ١٩٣١) ص ١٠٣ .

سان - توما Saint-Thomas (١) لا يوافقون فحسب على المقاومة الدفاعية التي تتلخص في مقاومة العنف بالعنف ، وإنما يوافقون كذلك على تلك المقاومة الهجومية التي توصف بحركة المصيان *insurrection* التي تهدف الى مجرد حمل الحكومة على الفناء قراراتها غير العادية . ولكن هذا الحق يجب - كما يقول - « استعماله *avec prudence* بحكمة » والا أدى سوء استعماله الى زيادة لا الى ازالة ما كان من سوء » (٢) .

المعارضة - ثم يقول : « ولكن ظهور النظام الديموقراطي ادى الى ظهور فكرة جديدة وهي العمل على منع استبداد رجال الحكم ، وتعد خير وسيلة لتحقيق هذا الهدف هي الاعتراف بحقوق **المعارضة** واتخاذ الاساليب التي تمكن المعارضه من مزاوله حقوقها ، فتح مقاومة للظلم لا يمد - فيما يرى القائلون به - عملا بناء ، وإنما هو يعمل فحسب على حمل أصحاب السلطة على احترام القانون ، لا العمل على وضع نظام جديد » (٣) .

وفي الاسلام - تعد طاعة اولياء الامر اصل من اصول الحكم الاسلامي ، ولكن في غير معصية . ونجد جمهور الفقهاء قد فرقوا في هذا المقام بين حالتين : حالة الخروج على الحاكم الطاغية (او للحاكم الفاسق) ، وحالة عدم الطاعة لاولمه ، اما بصدد الحالة الاولى (التي تمثل حركة عصيان) فانهم يقولون بعدم الخروج على الحاكم حتى لا يؤدي للخروج (اي المصيان) الى فتنة يضيع فيها الحق ويتبع الهوى ، واما بصدد الحالة الثانية (حالة عدم الطاعة) فهم يقولون أن ذلك للحاكم للطاغية لا يطاع في معصية قط ، فقد قال عليه السلام : « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره ، فان أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » (٤) .

(١) كانت شخصية سان توما أهم شخصية فلسفية تعبر عن الفكر المسيحي في القرون الوسطى ، وهو من فلاسفة القرون الثالث عشر ، وكان ذلك الفكر المسيحي يرى أن يخضع الامبراطور (امبرطور الامبراطورية الرومانية) للبابا (رئيس كنيسة روما للكانتوليكية) لا للبابا للامبراطور - راجسج (طبعة لندن) ١٩٣٥ ص ٣٥ - ٤٠

(٢) ، (٣) بيردو (المرجع السابق) طبعة ١٩٧٦ ص ٤١ - ٤٤ .
(٤) راجع كتابنا مبادئ نظام الحكم في الاسلام للطبعة الخامسة ١٩٨٢ =

على أننا نجد بعض العلماء يرى - بصدد الحالة الاولى (حالة حركة
الخصيان) أن الاسلام يأمر بالخروج على الحاكم للطاغية (أو الفاسق) ما لم
يكن في ذلك فتنة (١) .

ص ٤٦٩ حيث نذكر مراجع : للإمام الشوكاني : « القول المفيد في اتملة
الاجتهاد والتقليد (طبعة القاهرة ١٣٤٠ هـ . ص ١٢ ، وكتاب « الخلافه او
الامامه للمظلي ، للسيد محمد رشيد رضا ص ٣٠ .

(١) راجع كتابنا مبادئ نظام الحكم في الاسلام (المرجع السابق) ص
٤٧٠ حيث نستند الى المراجع التالية :

« الاسلام ونصول للحكم » للإمام الاكبر الشيخ محمد الخضر حسين .
طبعة القاهرة ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م . ص ٣٥ - ، و « الاسلام والنصرانية »
ص ٥٨ للإمام الاستاذ الشيخ محمد عجمه .

- ٦ -

نظام الحكم المطلق

(الحكم المطلق القديم - الدكتاتورية)

تمهيد - نظام الحكم المطلق هو أى نظام لا تستند فيه السلطة الى انتخابات حرة ، وحيث لا يبعد (بضم للباء) فيه اصحاب السلطة عن مركز الحكم بناء على لولدة للناخبين (أى بناء على عدم انتخابهم) ، وحيث تعد المعارضة محرمة .

وتعد أهم صورتين لهذا النظام : (١) النظام المطلق القديم ، (٢) النظام الدكتاتورى .

١ - النظام المطلق القديم :

هو ذلك النظام الذى تستند فيه السلطة العليا الى فرد (ملك أو ملكة ، امبراطور أو امبراطورة) ، وهو نظام تنتقل فيه السلطة بالورثة . ولقد كان هذا النظام اكثر الانظمة لتنتشرا قبل الثورات الديمقراطية فى القرون ١٨ ، ١٩ ، و ٢٠ .

ولقد عرف هذا للنظام المطلق منذ القدم اللهم الا فى القليل من الاقطار . ولقد كان نظام اللورثة يتغير أحيانا فى صور مختلفة ، وأحيانا كان أصحاب الحق فى اختيار الملك هم طبقة النبلاء (أو الاشراف) ، أو استقرارية طبقته الكهنة ، أو العسكريون . وكان يختار الملك من عائلة معينة ، أو من بضعة عائلات معينة .

ويوجد الآن فى بعض الدول الغربية المتقدمة بعض الملوك . ولكن شمة فارما كبيرا بين النظام المطلق القديم والنظام المطلق الحديث ، فهذه الانظمة

(١) دوفرجيه : « الانظمة السياسية والقانون الدستورى » ، الطبعة ١٦ باريس عام ١٩٨٠ ص ٣٨٩ ٣٩٢ .
(٢) المرجع السابق ص ٣٩٢

الملكية الحديثه هي انظمة ديموقراطية ، ولا يكاد يوجد ثمة غارق بينها وبين
الانظمة الجمهورية . ان الدول التي يزاول فيها الملك في العصر الحديث السلطة
العليا بصورة فعلية لا نجدها اليوم الا في الدول النامية (غير المتقدمة) أو
في الدول شبه المتقدمة Semi-développés (١) .

الصيغة الدينية للملكية - كان الملك يعد قديما ذا صبغة دينية ، وكذلك
كان شان رئيس العائلة ، ففي اقدم المصور كان يعد الملك - كما كان
الشان في مصر الفرعونية وكان الامبراطور عند الرومان - يعبد باعتباره من
الآلهة ، ثم انتقلت الفكرة القائلة بان الملك اله الى الفكرة القائلة بان الملك
ينتسب اصله الى اله ، اي أن منشي الاسرة المملوكه كان الها .

اي أن شخصيته مقدسة ولكن ذريته من بنى البشر . فامبراطور اليابان
وامبراطور الصين كانوا يحذون في نظر رعاياهم « أبناء السماء »
وفي مرحلة حالية انتقلوا الى الفكرة القائلة بان الملك هو « المختار من السماء » ،
فكانت تقام لدى تتويج الملك احتفالات دينية .

(١) دوزجيه : الانظمة السياسية وللتعاون الدستوري ، للطبعة ١٦
باريس عام ١٩٨٠ ص ٣٨٩ - ٣٩٢ .

٢ - الانظمة الدكتاتورية في الدول الغربية كما تمتعت انواع الانظمة

الديموقراطية فقد تعددت انواع الانظمة الدكتاتورية ، ولكن هذه الدكتاتوريات قد تعددت انواعها تعددا هائلا ، فضلا عن الدكتاتوريات ذات الصيغة الماركسية (في الاتحاد السوفيتي والديموقراطيات الشعبية) وفضلا عن الدكتاتوريات التي تختفى تحت ستار ديموقراطيات ، المرونة في الدول النامية (وتكلمنا عنها في المبحث الاول) نجد ان الدكتاتوريات الاخرى المعروفة في البلاد الغربية منها ما هو ذو صيغة واخرى بالعكس ذات صيغة *Idéologie* واخرى بالعكس ذات صيغة واقعية أي مجردة عن الاقتساب لمذهب معين من المذاهب *Enpieque* كما يطلق عليها بعض الفقهاء الفرنسيين) ومنها ما هو ذو صيغة مستديمة (أي انها تمثل نظام استقرار) ، واخرى بالعكس ذات صيغة مؤقتة (أي انها تمثل نظام فترة انتقال) ، ومنها دكتاتوريات عسكرية واخرى غير عسكرية ، ومنها ما يستند الى حزب واحد واخرى بالعكس تسمح بتعدد الاحزاب ، ومنها ما طبع بطابع العنف الذي نجده اقمى ما يكون حدة واقصى ما يكون شدة ، حتى انه ليوصف بأنه نظام ارباب *Régime de Terreur* واخرى بالعكس لا تعرف من وسائل العنف الا القدر الضروري للمحافظة على نظام الحكم الجديد ، ومنها ما نجده بمثابة اجراء بوليسي لحماية اشخاص الحكام واخرى نجدها بالعكس بمثابة اداة للاصلاح الادبي والاجتماعي ، ومنها ذات صيغة محافظة او رجعية واخرى بالعكس ذات صيغة تقدمية او ثورية ، واخيرا نجد احيانا الدكتاتورية نظاما واقعا تقرر تحت ظلال او ستار نظام دستوري ذي صيغة حرة ، وحيانا نجد بالعكس ان تلك الدكتاتورية تنفذ صراحة المذهب للديموقراطي ومبادئ الحرية (١) .

(١) وهناك دكتاتوريات نجد الشعب يعضدها بل ويقاقل عنها : واخرى بالعكس نجد الشعب يمارضها بل ويقاقلها ، ويلاحظ كما يقول العلامة مارليو (عضو الجمع العلمي) في كتابه « الدكتاتورية او الحرية » ان ذلك

والدكتاتور نجده عادة فردا ولكنه قد يكون أحيانا هيئة او جماعة (كما كان شأن الجمعية التأسيسية ، المعروفة باسم *La convention* وكذلك لجنة « للسلام العام » في عصر للثورة الفرنسية) ، وذلك للفرد نجده أحيانا رئيس دولة (سواء كان ملكا أو رئيس جمهورية) ، وأحيانا نجده رئيس وزراء (كما كان شأن موسوليني في إيطاليا ، وعثر في ألمانيا قبل وفاة هيندنبيرج رئيس الجمهورية) .

تقسيم : مما تقدم يرى أن محاولة إجراء تقسيم لتلك الدكتاتوريات المتحددة المختلفة الى قسمين - كما يفعل بعض المؤلفين - هي محاولة تبليغ من العصر أكبر قدر ، على أننا نرى رغم ذلك أن مقتضيات حسن العرض وسهولة الشرح لهذا الموضوع تتطلب منا أن نقسم هذه الدكتاتوريات المختلفة الى قسمين كبيرين : دكتاتوريات مذهبية (أو إيديولوجية) أي تستند الى مذهب فلسفي معين ، ودكتاتوريات غير مذهبية ، أو واقعية أي لا تستند الى مذهب وإنما الى مجرد ظروف ولحدث واقعية (١) .

وقبل أن نعرض للكلام عن الدكتاتوريات المختلفة في كل من هذين القسمين الكبيرين لنبين الخصائص الخاصة لكل منها ، والأسباب الخاصة التي أدت الى

التأييد الشعبي نجده عادة في بداية العهد بالنظام الدكتاتوري) ، ثم نجده بعد فترة من الزمن يصبح مجرد تأييد ظاهري أي أنه يتحول الى اعراض باطنى قد يتحول الى عدا عظمى .

كما نجد أحيانا أن الدكتورية في بلد من البلاد لا تسير دائما على وتيرة واحدة فهي تختلف باختلاف الزمن : تختلف من حيث الشدة وسياسة العنف ، وتختلف من حيث تمسكها بالمذهب الذي تستلهم روحه كما كان شأن دكتاتورية فرانكو في اسبانيا اذا اختلفت منذ عام ١٩٤٢ عما كانت عليه من قبل .

كما أن الدكتاتورية تختلف باختلاف شخصية الدكتاتور وأخلاقه وطباعه ومزاجه .

(١) وهو للتقسيم الذى أثره الاستاذ بريدو (في مؤلفه « مطول علم السياسة » الجزء الرابع) على أنه يطلق على هذا القسم الثانى الذى أطلقنا عليه « دكتاتوريات غير مذهبية » أو واقعية نجده يطلق عليها *Dictatures empirique* وهو يقصد : الدكتاتوريات المنبثقة من الظروف الواقعية .

(م ١٦ - أنظمة الحكم في الدول النامية)

قيامها ، يجدر بنا أولا أن نعرض لبيان الخصائص والاسباب العامة للانتظمة الدكتاتورية . وأن نبين قبل ذلك تعريفا عاما لما يقصد بالدكتاتورية .

(ب) تعريف : يمكننا أن نقدم للدكتاتورية التعريف التالي :

هي ذلك النظام (من أنظمة الحكم) الذي تتركز فيه سلطة الحكم عادة في يد فرد تولى السلطة عن غير طريق الوراثة ، وبطريق القوة ، والحريات تحت ظلال هذا للنظام غير مكفولة للأفراد .

فعادة نجد أن الذي يستحوذ على تلك السلطات للدكتاتورية هو فرد ، على أنه قد يكون أحيانا هيئة من الهيئات (كما قدمنا) ، ثم أن ذلك للفرد يستعين عادة بأعوان ومستشارين له ، أو بأحد الأحزاب أو بأحدى الهيئات النيابية ، ولكن الكلمة العليا تظل كلمته .

ولقد ذكرنا أن الدكتاتور يتولى سلطان الحكم عن غير طريق الوراثة ، فإذا تولا بطريق الوراثة فإن نظام الحكم في هذه الحالة يصبح ملكية « مطلقة » أو « استبدادية » *despotique* (١) .

وذكرنا أن الدكتاتور يتولى للسلطة عادة « عن طريق القوة » ، على أنه قد يحدث أحيانا أن يتولى للسلطة بالطرق المشروعة (كما كان شأن هتلر حين تولى رئاسة الوزارة في ألمانيا يناير ١٩٣٣) ثم يعمل بعد ذلك على جمع السلطة كلها في يده ومزاولة حكم دكتاتوري (مما سيأتي بيانه فيما بعد) .

(د) الخصائص العامة للدكتاتوريات

رغم ما بين الانتظمة الدكتاتورية من تعدد واختلاف من حيث مبادئها وأساليبها وأهدافها فإننا نجد فيما بينها (أو بالأقل فيما بين غالبيتها) صفات أو خصائص عامة مشتركة نستطيع أن نلخص أهمها فيما يلي :

(١) وقد يحدث أحيانا بعد أن يتولى الدكتاتور للسلطة عن غير طريق الوراثة (وإنما عن طريق اغتصاب السلطة بالقوة) يحدث أن يعطى نفسه ملكا : ولقد كان هذا أمرا كثير الحوث في الأزمنة القديمة (في اليونان القديمة بوجه خاص)

قولا - أن النظام الدكتاتوري يأتي عادة بنظام جديد مغاير للنظام السابق عليه ، كما كان شأن النظام الصوفي في عهد لينين ، والنظام النازي (الألماني) في عهد هتلر ، والنظام الفاشيستي (الإيطالي) في عهد موسوليني ألخ (١) .

وبذلك تختلف الدكتاتورية عن مجرد « تقوية السلطة التنفيذية »
renforcement de l'Exécutif **الثانية** تعد أقل من الأولى (أي من الدكتاتورية) من ناحية تركيز السلطة في أيدي للحكام ، كما أنها (أي الثانية) تقوم على نفس الأسس والمبادئ للدستورية السابقة ، غير أنها تعد مفسدة لتلك المبادئ ، والأسس تفسيراً جديداً ولكنها لا تحل تحيلاً جديداً عليها ، وذلك بخلاف للدكتاتورية فهي - كما قلنا - إنما تأتي عادة بنظام جديد أي بمبادئ وأسس دستورية جديدة (٢) .

ثانياً - للدكتاتورية صبغة مؤقتة : أنه مما لا سبيل للريب فيه كما يقول الأستاذ بيرو (أن الدكتاتورية صبغة مؤقتة ، على أن تلك الصبغة المؤقتة (كما يقول) قد تدوم زمناً طويلاً - أما السر في كونها ذات صبغة

(١) على أن الدكتاتورية قد تنتقل من دكتاتور إلى آخر بناء على حركة انقلابية دون لحدث تغيير اللهم إلا في شخص الدكتاتور . وهو أمر كثير للحدوث في دول أمريكا الجنوبية ، وفي إسبانيا قامت (بعد الحرب العالمية الأولى) دكتاتورية الجنرال برنجية Berenger ثم دكتاتورية الجنرال Rivara

ولكن هذه تعد حالات استثنائية ، فاستيلاء الدكتاتور على السلطة يصحبه عادة نبذ النظام السياسي القائم ومبادئه بصورة عنيفة .

(٢) فتقوية السلطة التنفيذية (كما يقول الأستاذ بيرو) إنما تتلخص في زيادة سلطة رئيس الدولة والوزراء وضمان استقرارهم مما يؤدي إلى إضعاف سلطان الهيئات النيابية ، ووسيلة « تقوية السلطة التنفيذية » إنما تتم عادة باتباع الأساليب والإجراءات الشرعية ، سواء بواسطة إدخال تعديل على الدستور (وذلك باتباع الإجراءات المنصوص عليها في الدستور حين يراد تعديله) أو بواسطة إدخال تعديل على القوانين العادية (بيرو ج ١ ص ٢٧٠) - والنظام الرئاسي يعد خير مثال للدولة التي أنشئت فيها وسيلة « تقوية السلطة التنفيذية » دون أن يخرج نظام الحكم عن كونه نظاماً ديمقراطياً ، وكذلك يمكن أن نذكر مثلاً لذلك الجمهورية الفرنسية الخامسة التي أنشئت في عهد الجنرال ديغول عام ١٩٥٨ ، .

مؤقتة ذلك لان النظام الدكتاتوري (كما يقول) يتطلب من الحكوميين مجهودات لا يستطيعون ان يستمروا على بذلها امدا طويلا أى أنه يتطلب منهم مقدرة على الاحتمال لا يستطيعون امدا طويلا احتمالاها ، فالتضحيات التي يتطلبها ذلك النظام لا يتقبلونها الا نظرا لاسباب وظروف استثنائية هي بطبيعتها ذات صبغة مؤقتة (مثل حالة فوضى أو حرب أو أزمات أو تهديد بخاطر خارجي الخ) - لذلك فاننا نجد أنه حين تزول تلك الظروف الاستثنائية أو حين تتوطد دعائم المبادئ الجيدة وتمتد في اعماق الرأي العام جنورها فان النزعة الدكتاتورية سوف تأخذ في التخفيف من حدتها ، وتأخذ يدها في الانرخاء من قبضتها . ولذلك يصح ان تفسر الدكتاتوريات بانها صورة استثنائية من صور الحكم .

ثالثا - الدكتاتورية هي « نظام كلي » (أو « شمولي ») (١)

régime totalitaire

يقصد « بنظام كلي » ان سلطان الدولة يمتد الى « كل » نواحي نشاط أو حياة الفرد في المجتمع ، بعبارة أخرى أنه لا يوجد شيء يتعلق بالفرد (بحرياته وحقوقه بل حتى بضميره ومعتقداته) يصح ان يعد بعيدا عن متناول سلطان الدولة التي تمثل المجتمع ، فالمجتمع فوق الفرد ، والدولة التي تمثل المجتمع (أى الامة) ان تتدخل اذا في كل شأن من شئون الفرد اذا رأت في ذلك التدخل صالحا لها ، أى ان للدولة سلطانا مطلقا ازاء الفرد ، وليس هناك قيم ادبية اعلى من سلطان الدولة لان الدولة هي التي تنشئ القيم الادبية ، فالدولة تعد بمثابة لله أو بمثابة معبود ، ليس للأفراد امامه سوى الركوع لارادته والسجود .

المعارضه - هذه للنظرية تنطوي على اكبر خطر على الحرية ، لان الدولة وارادتها ما هما في الواقع سوى الدكتاتور وارادته ، فبناء على هذه النظرية (أى ذلك « النظام الكلي ») لا يترك للفرد نطاق يزول فيه نشاطه بحرية أى دون ان يصطلمه يتدخل الدولة ، وبناء على ذلك تحرم المعارضة (٢) ،

(١) جرت عادة رجال للسياسة لدينا على استعمال هذه الكلمة ، وهي غير عربية .

(٢) ولا يقبل للدكتاتور المعارضة حتى من وزرائه ، وكثيرا ما يحدث ان يجازى أعوان الدكتاتور للرسميين (الوزراء وكبار الموظفين) بالنقل أو الفصل أو الإحالة الى المعاش اذا بدت منهم معارضة للدكتاتور .

ويعمد المعارضون خونة (١) .

على أن ثمة بعض استثنائات قليلة للقاعدة التي ذكرناها : وهي أن الدكتاتوريات ذات « نظام كلي » ، فكل من إسبانيا (في عهد فرانكو) والبرتغال (في عهد سالازار) رغم أنها تعد دكتاتورية إلا أنها ليست ذات نظام كلي ، ففي كل من هذين البلدين يقرر نظامها صراحة أنه « نظام مسيحي كاثوليكي » ، فكل منهما يقرر إذا علو الأخلاق *La morale* والدين على الدولة ، أي أن كلا منهما (كما يقول الاستاذ دوفرجيه) يقر صراحة أن نظامه « ليس نظاما كلياً » (٢) .

(رابعا) الدكتاتورية تستند في شأنتها واسلوب

سياستها إلى القوة والعنف

(١) أما للقول بانها تستند في شأنتها الى اسلوب القوة والعنف ، فذلك لانها تقوم عادة بعد حركة ثورية أو انقلابية ، أي عن طريق وسائل غير شرعية ، على أن الدكتاتوريين بعد أن تنتج حركتهم الثورية أو الانقلابية نجدهم يعملون تدريجيا على اسباغ صبغة شرعية على حكمهم ، فقديما كان

(١) ذاك بخلاف ما عليه الحال في الانظمة الديمقراطية الغربية ، ففيها يترك الجانب الأكبر من حياة الفرد دون أن تتدخل الدولة فيه أي دون أن تعرض لتنظيمه ، وانما تترك للأفراد حرية القيام بذلك التنظيم ، بل أن هذه الديمقراطيات لتذهب الى مدى أبعد من ذلك إذ أنها تسمح للأفراد بحرية توجيه النقد الى الانظمة الديمقراطية ذاتها ، ولكن بشرط عدم الانتهاج الى أساليب العنف أو الأساليب غير المشروعة - فالدكتاتورية ليست كالديمقراطية (الغربية) « فردية » *individualiste* فليس في الدكتاتورية « حق فردي » يعطى على الدولة انما تعد الحريات بمثابة منح من الدولة للأفراد تدرت من أجل الصالح العام .

(٢) إذ يجب ألا يفوتنا أن للنظام الكلي (كما يقول بيردو) هو في أساسه نظام لا ديني ، لأن من مقتضيات النظام الكلي أن الدولة هي التي تتشئ القيم الابدية والروحية ، ولذلك فهي تنفذ كل للقيم السامية التي تأتي من أعلى فليس ثمة فوق سلطان الدولة سلطان حتى سلطان الايمان اذك نجد الكثير من الدكتاتوريات تقف من الدين موقف العداء لانه ينازع الدولة سلطانها « الكلي » في ميادين الفكر والأدب والتربية (بيردو ج ٤ ص ٤٣٥) .

الدكتاتور يتوج ملكا ، طبقا للإجراءات والاضاح للتقدمة للمشروعية) « أما في
المصر الحديث (حيث يسود مبدأ سيادة الأمة) فهو يلجأ الى طريقة ،
الاستفتاء الشعبي « الشخصى » (أو الجابية) Plebiscite (١) ليحصل
على موافقة الشعب على اختياره حاكما وعلى نظام الحكم الجديد .

(ب) لما للقول بأن الدكتاتور بعد أن يستولى على السلطة يأخذ في
سياسة شؤون الحكم بأسلوب القوة والعنف والإكراه ، فذلك لان الدكتاتورية هي
« نظام كلى » ، لا يعترف بثمة مبادئ ، أو أن ثمة لاحد حقوقا أعلى من سلطان
الدولة ، ولأن الدولة تستند الى هيئة لا تخضع لرقابة جبية وهي هيئة البوليس
للسرى السياسى . على أن مما تجدر ملاحظته أن سياسة القوة والعنف تختلف
شدة وحدة باختلاف البلاد ، وفي نفس البلد تختلف باختلاف الزمان والظروف -
ففى ألمانيا النازية (في عهد هتلر) بلغت وسائل التعذيب من الوحشية أقصاها ،
بخلاف بلد مثل ايطاليا الفاشستية (في عهد موسوليني) فقد كان أسلوب
العنف اخف كثيرا مما هو معروف في بعض الدكتاتوريات الأخرى (٢) .

خامسا - الدكتاتورية تأخذ بنظام الحزب الواحد

(Parti unique)

تمهيد - من أجل أن يستقر بناء نظام حكم دكتاتورى لابد له من اعدة
يستند اليها ، وربما كان أهم عماد أو سناد له هو الحزب الذى جاء به الى
السلطة ، وكما كان شأن وذلك ما لم تكن دكتاتورية عسكرية تستند أولا
الى الجيش ، على أنه حتى في هذه الحالة الأخيرة فإن الدكتاتور الذى لم
يصل الى الحكم استنادا الى حزب نجده يعمل على انشاء حزب جديد (كما
هو الشأن في البرتغال في عهد سالازار . وكما سبق بيان ذلك) .

(١) سبق أن تكلمنا عنها تفصيلا

(٢) وكذلك الشأن في إسبانيا في عهد فرانكو والبرتغال في عهد سالازار .
أى أنهما تماثلان إيطاليا في عهد موسوليني بهذا الصدد بل أن البرتغال لتعد
أقلها غفلا - ولا يفوتنا هنا أن نكرر أنه اذا كان الدكتاتور يستولى على
الحكم عادة عن طريق للقوة والعنف أى غصبا ، الا أنه قد يحدث أحيانا أن
يتولى الحكم بالطرق المشروعة كما كان شأن هتلر في ألمانيا .

(د) للعوامل المؤدية الى قيام الانظمة الدكتاتورية (١) •

الاسباب أو العوامل التي أدت الى نشأة الدكتاتوريات في الدول الغربية متعددة مختلفة باختلاف المكان والزمان ، على اننا نستطيع مع ذلك ان نقبين بعض اسباب أو عوامل عامة وعامة نستطيع ان نلخص أهمها فيما يلي (٢) :

أولاً : الازمات الاقتصادية •• أهم مثال لذلك وجدها في ألمانيا عام ١٩٢٣ حيث كان انهيار الطبقة الوسطى نتيجة تضخم العملة الورقية **Inflation** ولازمة العمال الماطلين وكان ذلك في مقحمة الاسباب التي أدت الى قيام الحزب الوطني - اشتراكي (المعروف بالنازي) الذي تزعمه وحكم ألمانيا حكما دكتاتوريا فيما بين عامي ١٩٣٣ و ١٩٤٥ (٣) •

ثانياً - وهما يتصل بالسبب السابق : **عدم ملائمة نظام اقتصادي متاخر** (كان يسيطر عليه نظام زراعة بدائية ، وانفتار الى الصناعات) مع متطلبات العصر الحديث • وقد كان ذلك (كما يقول الأستاذ بيردو) مما أدى الى نشأة الدكتاتوريات في بلاد الشرق الاوسط والشرق الأدنى (مثل تركيا في عهد مصطفى كمال وفي مصر وبباكستان (٤) •

ثالثاً - كمالج مساوي النظام الديموقراطي - لقد أخذت بعض الدول بأنظمة دكتاتورية نتيجة خيبة الآمال التي عتقتها على تجربتها للنظام الديموقراطي الحر ، وقد ظهرت خيبة الآمال هذه بصورة بيضاء منذ الفترة التي

(١) راجع كتابنا « القانون الدستوري والانظمة السياسية » ، (الطبعة الرابعة) ١٩٦٦ ص ٥١٩ وما بعدها •

(٢) نوجه الانتظار الى ان تلك الاسباب أو العوامل متصل في الواقع بعضها ببعض الآخر اتصالاً وثيقاً ، وأغلبها في الواقع داخل احدهما في الآخر دخولاً عميقاً ، ولكننا رأينا مع ذلك اجراء ذلك للتقسيم الى عوامل خمسة نزولاً على مقتضيات حسن العرض والشرح •

(٣) بيردو Burdeau : القانون الدستوري والانظمة السياسية الطبعة ١٧ باريس ١٩٧٦ ص ١٩٦ •

(٤) بيردو : مرجع السابق ص ١٩٧ •

تلت الحرب العالمية الاولى ، فقد وجدنا للنظام الديموقراطى فى بعض البلاد الغربية فى تلك الفترة قد ظهر عجزه عن تقديم الحل الحاسم السريع للمشاكل التى تخلفت عن تلك الحرب (من سياسية واقتصادية واجتماعية) وكانت طبيعتها تتطلب تلك السرعة فى تقديم ذلك الحل الحاسم السريع للمشاكل التى تخلفت عن تلك الحرب (من سياسية واقتصادية واجتماعية) وكانت طبيعتها تتطلب تلك السرعة فى تقديم ذلك الحل الحاسم ، فى حين كانت طبيعة ذلك النظام الديموقراطى هى اللبثه فى الاجراءات ، فضلا عما كان يشوب هذا وفضلا عما كان يشوبه بل ويشينه من عدم استقرار وزارى ، وذلك بخلاف الانظمة الدكتاتورية فهى تمتاز - فيما يرى البعض - بالسرعة والاستقرار للوزارى .

والجاء - عدم للتضوج السياسى : ان عدم التضوج السياسى ليمض البلاد الغربية كان من شأنه ان جعلها - حين اقتبست الانظمة الديموقراطية عن غيرها من البلاد العريفة فى مزاولتها لتلك الانظمة (كإنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا) - جعلها تسيء استعمال الحرية التى عرفتها ، كما اساءت بوجه عام تطبيق الانظمة الديموقراطية التى اقتبستها ، وان اساءة استعمال الحرية (فيما يقرر بيردو) يمهّد الطريق لقيام الانظمة الدكتاتورية ذلك كان شأن غالبية جمهوريات أمريكا اللاتينية (الجنوبية) حين اقتبست النظام الرئاسى عن الولايات المتحدة ، كما كان شأن دول أوروبا الوسطى (مثل بولندا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا) ودول البلطيق (ليتوانيا وفلندا ولستونيا) بعد الحرب العالمية الاولى (١) .

خامسا - حالة للحروب (والأزمات) : ان من شأن ضرورات للحرب أن تؤدى الى إقامة حكومة قوية تسيطر على أرواح الناس وممتلكاتهم ، ان مثل هذه للحكومة (ذلت للصيغة الدكتاتورية) هى وليدة ضرورات الواقع ، (les nécessités de fait) ، ولذلك نجد تلك للصيغة الدكتاتورية تزول بزوال تلك للضرورة عقب انتهاء حالة الحرب فتعود الاحوال العادية وتعود

الى البلاد الانظمة الديمقراطية ، ولكننا لا نلبث ان نرى - بعد قليل من
المنين - ان المشاكل الضخمة المتخلفة عن الحرب في تلك البلاد المتخلفة سياسيا
 واجتماعيا قد عجز النظام الديموقراطى الحديث في تلك البلاد عن حلها ، الامر
الذى يؤدى الى التمهيد لموجة الدكتاتورية الى هذه البلاد (كما بينا ذلك
تفصيلا في النيفتين السابقتين) .

الخلاصة :- انه حين يحل بالبلاد خطر من الاخطار - في صورة ازمة مالية
او اخطار عسكرية خارجية او اضطرابات داخلية للخ فالتنازع نجد الشعب يقبل
التنازل عن بعض حقوقه وحرياته الى سلطة يستقدها قوية حازمة كفيلة بجرء
تلك الاخطار وحل تلك الازمات (١) .

سابعاً - الحركات الثورية او الانقلابية : ان من شأن الظروف التى
تحيط بقيادة تلك الحركات الثورية او الانقلابية بعد نجاحها ان تضطرم
الى صبغ الحكم الجديد بصبغة دكتاتورية لفترة انتقال مؤقتة ، ويحدثنا
التاريخ ان ذلك يحدث حتى ولو ان تلك الحركة كانت ذلت نزعة ديموقراطية
(نى كانت تهدف الى لقامة نظام ديموقراطى حر) (٢) .

سابعاً - المحافظة على استقلال الدولة - نجد بعض الدول (لاسيما
الدول المتخلفة او الحديثة العهد بالاستقلال او غير العريقة في تجربة
الانظمة الديمقراطية) تضطرها احبانا ظروفها الى قبول نظام دكتاتورى ،
وذلك حتى تكفل تحقيق الوحدة القومية وحماية استقلالها الحديث (٣) .

(١) وما تجدر ملاحظته (كما يقرر المفكر السياسى البريطانى الكبير
الدوس هكسلى Aldous Huxley في مؤلفه التيم (Ends and Means)
انها ليست الحرب وحدها هى التى تمهد للطريق لقيام نظام دى صلبة
دكتاتورية ، بل كذلك احبانا مجرد التمهيد للحرب .

(٢) ولقد سبق ان بينا ذلك تفصيلا راجع ص ٧٩ - ٨٢ من كتابنا « الفانون
الدستورى والانظمة السياسية » ، (الطبعة الرابعة لعام ١٩٦٦) .

(٣) وذلك كان شأن الدكتاتوريات التى قامت بعد الحرب العالمية الاولى
في بعض دول أوروبا الوسطى ، النمسا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ، ودول
البلطيق (فنلندا وليتوانيا) وبعض دول البلقان ، رومانيا وبلغاريا .
ويبدو لنا ان بعض البلاد حديثة العهد بالاستقلال تخشى ان النظام

خاتمة :

ويقتضينا واجب الانصاف - في مقام الختام - أن نشير - في وجز من العبارة - مجرد اشارة - الى ما يذكره انصار الدكتاتورية لها من حسنات، وما يأخذ عليها المعارضون والعلماء النصفون عليها من سيئات ، فيأخذون عليها - فضلا عما هو معروف من خنق الحرية ، وخلق الاستبداد والفساد (١) ، فكل من حثين الآخرين يد بالنسبة للآخر احد الاسباب كما يعد أحد للفتائج ، فحيث يكون احدهما فانه يجر وراءه ثانيهما ، ثم ان للحكومات الدكتاتورية - كما يقول الأستاذ الكبير بيردو - « لا تنجح عادة في علاج او تصحيح وجوه النقص التي تنشأ لجان حكمها ، كما انها لا تحصل على تربية الأفراد تربية تؤهلهم الى مزولة الحكم الحر » (٢) .

- اما انصار الأنظمة للدكتاتورية فهم يفاخرون بسرعة لنجاز مشروعاتها ، كما يفاخرون بأن السلطة - تحت ظلها - تنعم بالمدة اللازمة لها لاتمام مشروعاتها ، أي انها تنعم بالاستقرار الوزاري » (٣) .

والرأى عندي ان الاستقرار لا يعد ميزة او نعمة الا اذا كان استقرارا للحرية والعدالة والنزاهة لا استقرار للاستبداد والفساد .

=

الديموقراطية بما ينطوي عليه من حرية الرأي وتعدد الاحزاب قد يؤدي بها التنافس والتطاحن الحزبي الى فئس عرى للوحدة القومية وتهديد استقلالها الحديث ، كما تخشى أن تؤدي تلك الحرية الى تهديد الطريق الى زيادة نشاط الجماعات الشيوعية في تلك البلاد .

ملحوظة فيما يتعلق بانواع الأنظمة الدكتاتورية وتقسيمها الى دكتاتوريات مذهبية (او ايولوجية) وغير مذهبية راجع كتابنا القانون الدستوري والانظمة السياسية طبعة ١٩٦٦ ص ٥٢٢ - ٥٥٤ .

(١) اللهم الا اذا استثنينا فترة قصيرة في بداية المهمد بحكمها ، أي قبل أن ينشأ للفساد .

(٢) بيردو (نارجس السابق) ص ١٩٨ .

(٣) المرجع السابق ص ١٩٨ .

سياسة الديماغوجية (Demagogie)

تمهيد : يقصد بالديماغوجية - كما قدمنا - تملق الحكام ورجال السياسة للجماعير لبتغاء كسب تأييدهم في الانتخابات والفوز باصواتهم ، وهذا هو شأن الغالبية من رجال الحكم والسياسة في الدول الغربية ، فاولئك الذين لا يتصفون بالديماغوجية في هذه الدول هم قلة ، وفي الدول النامية هم - كما ذكرنا - أشد قلة وأكثر ندوره . وتعد انجلترا أبعد الدول عن الديماغوجية ، فالناخب في انجلترا - كما يقول الاستاذ الكبير بيردو - حين بدلى بصوته في الانتخابات - انما يعنى أولا باختيار برنامج معين (أى سياسة معينة) وهذا البرنامج الذى يقدمه الحزب يخلو عادة من الديماغوجيه ، لان الحزب يعلم أنه في حالة فوزه بالأغلبية في الانتخابات فسوف يحاسب على عدم تنفيذه ما وعد به حسابا عميرا ، وفي ذلك - كما يقول ذلك العالم الدستوري الكبير سيمه دن السمات التي تجعل من النظام الانجليزي ديمقراطيه حقيقية ، (١) .

على ان هناك في انجلترا فترة ترى فيها الديماغوجيه واضحة وذلك في الفترة التي تقع قبيل انتهاء مدة الفصل التشريعي (أى قبيل اجراء انتخابات

(١) بيردو « القانون للدستورى والانظمة السياسية » (طبعة باريس ١٩٧٦) للرجع السابق ص ٢٤٥ ، ٢٤٧ .
يلاحظ أن السياسي الذى لا يعرف الديماغوجيه في فرنسا ويتوعد الجماعير - لا الذى يتغاد لها ويتملقها يطلقون عليه *homme Politique* (رجل سياسى) ، اما ذلك الذى يتملقها ويمشى وراءها لا امامها فانه *Politicien* فهو من نصفهم « يمتدرفى السياسة » . وهذا وصف سيئ للرجل الذى يزاوِل عمله ونشاطه في الميدان السياسى ، وذلك بخلاف للوصف السابق وهو : *homme politique* فانهما يقصد به الرجل السياسى الشريف الذى يعرف للشجاعة والصلاحه مع الجمهور ولا يعرف التملق ولا الخداع أى لا يعرف الديماغوجيه . وفي سويسرا يوصف السياسى الذى يلجأ في خطبه للجمهور الى الحركات والمبارلات الخطابية وكل ما يسمى ليه هو للتأثير على الجماعير عن طريق مشاعرهما لا عن طريق عقولها بأنه *charlatan* أى مهرج يستغل حسن نية الجمهور .

جديدة عقب قرار حل المجلس للنيابي) وذلك حين نفتاق النواب حمى الاقتراحات للبرلمانية الديمقراطية ، للفوز باصوات الناخبين على أن الحكومة في هذه الحالة جرت على التعجيل بحل المجلس للنيابي لا سيما حين ترى أن مشكلة أو مسألة جديدة برزت في الميدان السياسي يتطلب معرفة رأى للشعب بصحتها (١) .

هذا في إنجلترا . أما في غيرها من الدول الغربية فيقول للكاتب السياسي الكبير والتر ليمان *Walter Lippman* (٢) : « هناك قلة من رجال السياسة الذين يتميزون بالجرأة في الرأى ، ولديهم القدرة على تحذير الجماهير - وهم يعتبرون ذلك من مقتضيات الديمقراطية الحديثة ، فالأسلم لرجل السياسة للديموقراطى أن يظل رأيه متقاربا مع وجهة نظر الغالبية من الجماهير فلا يتعداه للاحق منطق الأحداث حتى يحافظ على منصبه فهو يعمل دائما ليتقرب من ناخبيه ، ولذلك نجده يتحرج من التصريح بالحقيقة الكاملة التي قد تكون مؤلمة بالنسبة لهم وتجعلهم ينفضون من حوله ، لتعارضها مع رغباتهم » .

ثم يقول عن هؤلاء : « أن نجاحهم السياسي يتوقف دائما على مدى مقدرتهم في مبالغة ناخبيهم وخداعهم » ورشوتهم . فهو حينما يتقدمون باقتراح ما فهم يضمنون في الاعتبار أولا مدى شعبيته لمدى صلاحيته ، وهم لا يهتمون بالفائدة الحقيقية التي يجنيها المجتمع مبلغ اهتمامهم بمدى قبول الناخبين له ورضائهم عنه ، وهم يبررون تصرفهم هذا بأن مهمتهم في الدولة الديمقراطية تنحصر في خدمة الجماهير وتحقيق رغباتهم » .

(٢) بريدو (المرجع السابق) طبعة باريس ١٩٧٦ ص ٢٤٧ .

(٢) *The Public Philosophy* مؤلفه والتر ليمان . للترجمة العربية الناشر الدار القومية بعنوان « فلسفة للجماهير » (سنة ١٩٦١) ص ١٥ ، ١٦ .

لختلاف النصوص الدستورية عن تطبيقاتها في الحياة العملية

تمهيد - سبق أن اشرنا الى هذه الظاهرة بصدد الكلام عن الأنظمة الدستورية في الدول النامية (١) . ولقد اشرنا هناك الى ما ذكره الاستاذ دوفرجيه من أن الدساتير في تلك الدول تختلف الى حد بعيد عن تطبيقاتها في الحياة السياسية (العملية) ، كما هو الشأن في الدول ذات الأنظمة الدكتاتورية ، (٢) .

- وفي الدول المتقدمة الغربية ذات الأنظمة الديمقراطية الحرة تلاحظ كذلك هذه الظاهرة ، ولكن بصورة أخف الى حد بعيد وأقل بقدر كبير ، بحيث لا نجد في تلك الدول المتقدمة ما رأيناه في الدول النامية حيث نجد دستوراً ديمقراطياً شعبياً تتوفر فيه كل ضمانات الحريات فإذا بنا نجده في الحياة العملية قد تحول الى نظام لحكم مطلق (أو حكم دكتاتوري) ينكر الديمقراطية ، وفي ذلك يقول الاستاذ الكبير بيردو : « انه ينحدر كل النحوره ان تصير الحياة السياسية - في الحياة العملية - تماماً طبق ما نص عليها في الدستور » (٣) .

وحسبنا هنا ان نتكلم تفصيلاً عن هذه الظاهرة في اثنتين من الدول الكبرى هما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .

(١) راجع البحث الاول ، للنسخة رقم ١٢ الاخيره ص وما بعدها .

(٢) راجع ص من البحث السابق ذكره .

(٣) بيردو : « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » (المرجع السابق)

ص ٤٥٤ .

حيث يقول ما نصه :

Il est extremement rare que le : déroulement de la ire politique
s'accomplisse exactement dans les cadres et selon le procédur s
prévues par la constitution

١ - في فرنسا - يرى الأستاذ بيرو : « أننا اذا نظرنا الى النظامين الفرنسي والانجليزى فيما قبل عام ١٩٥٨ (أى فيما قبل دستور ديغول في فرنسا) فاننا نجد أنه لا وجه للخلاف بينها من الناحية الدستورية ، ولكننا اذا نظرنا اليها من للناحية العملية فاننا لا نجد بينهما وجهاً من وجوه التشابه » (١) .

ويقول في موضع آخر (٢) : « ان الدستور الفرنسي الحالى للجمهورية الفرنسية الخامسة (لسنة ١٩٥٨) هو بعيد عن النظام الدستوري الذى جرى تطبيقه فعلا في الحياة السياسية العملية » .

ويقول الأستاذ هوريو (André Hourio) « ان النظام الذى وضع بقاء على دستور ١٩٥٨ (الدستور للفرنسي الحالى) هو نظام برلماني باعتراف ديغول رئيس للجمهورية ، فالذى يحكم فعلا هو رئيس الوزراء المسئول امام البرلمان لا امام رئيس للجمهورية الذى لا يملك حق اقالة الوزارة .

على انه بعد ان تقرر في عام ١٩٦٢ ان يكون لاختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب العام المباشر فقد أصبح رئيس الجمهورية هو الرئيس الحقيقي على انه بعد ان تقرر في عام ١٩٦٢ ان يكون لاختيار رئيس الجمهورية الفعلي للسلطة التنفيذية ، وبذلك اختلف الواقع عن النص دستوري (المادة ٢١) : ان الوزير الاول يوجه نشاط الحكومة » .

le premier ministre dirige l'action du gouvernement

« فاحداث الجزائر - كما يقول الأستاذ هوريو - قد جذبت رئيس الجمهورية ان يحل محل رئيس وزرائه بصدد احداث على جانب كبير من الاهمية (٣) . ومن البين ان رئيس وزارة يختاره رئيس جمهورية لانتخبه

(١) بيرو (المرجع السابق) ص ١٦٠ ثم يقول عن القوى المؤثرة في نظام الحكم والتي من شأنها ان تؤدي الى ذلك الاختلاف : « ان تلك القوى هي التاريخ ، وحال مختلف القوى السياسية ، عدد الأحزاب ، النظام الانتخابي ، عقلية المواطنين ، وبالإيجاز مجموعة عوامل أخرى لا يعمل لها التشريع الدستوري حسابا » . راجع بيرو (المرجع السابق) ص ١٦٠ .

(٢) راجع بيرو (المرجع السابق) ص ٤٥٥ .

(٣) يريد الأستاذ هوريو ان يقول ان ثورة الجزائر التحريرية والتي كبدت فرنسا الكثير من الخصائر مدى سنوات طوال جطلت الشعب الفرنسي يتوق الى وضع حد لذلك النزاع ، وان ذلك لا يمكن ان يتحقق الا على يد شخصيه قوية ذات نفوذ كبير على الشعب وعلى الجيش مثل لشخصيه العظيمة للجنرال ديغول . وقد تحقق ذلك فعلا .

الشمع بطريق الانتخاب المباشر لا يمكن اعتباره الرئيس الحقيقي للحكومة ، (١) .

٢ - في الولايات المتحدة الأمريكية .

ان خير مثال لتلك الظاهرة (ظاهرة اختلاف النصوص الدستورية عن تطبيقاتها في الحياة العملية) انما نجده في الولايات المتحدة الأمريكية حيث نجد الدستور قد عملت نصوصه على تحقيق المساواة والتوازن بين الرئيس (رئيس والسلطة التنفيذية) وبين السلطة التشريعية (الكونجرس Congress) ، تطبيقا لمبدأ فصل السلطات ، ولكننا نجد في الحياة العملية ان شيئا من تلك المساواة أو ذلك للتوازن لم يحدث الا لفترات قليلة . ف فيما قبل الحرب العالمية الاولى (حرب ١٩١٤ - ١٩١٨) كانت الكفة الراجحة في ميزان السلطان هي للبرلمان (الكونجرس) لذلك وجدنا رئيسا للجمهورية (وأستاذنا سابقا للتعاون للدستور) فيما قبل فترة تلك الحرب (وهو الرئيس ويلسون Wilson يضع كتابا عن حكومة الولايات المتحدة بعنوان Congressional Government : حكومة الكونجرس) أي حكومة الجمعية النيابية .

ثم بعد نهاية تلك الحرب عرضت أحداث ازمات وظهرت شخصيات قوية على كرسى رئاسة الجمهورية كان من شأنها ان حولت الكفة الراجحة في ميزان السلطان الى الرئيس ولذلك وصفت حكومة الولايات المتحدة ، بالحكومة الرئاسية ، وظل الحال كذلك حتى السنوات الأخيرة حيث منيت الحكومة بالفشل في الحرب الكورية والحرب الفيتنامية وبالفضيحة في قضية ووترجيت الشهيرة في نوفمبر ١٩٧٣ مما أدى الى عز سلطة الرئيس وما كان يحيط بمركزه من هالة ومكانة ، بحيث لم يعد صحيحا ان نتحدث عن علو سلطة الرئيس عن سلطان البرلمان وبالتالي أصبح غير صحيح في نظرنا وغيرنا من بعض الفقهاء ان نصف الحكومة الأمريكية بالحكومة الرئاسية . (وقد سبق أن أشرنا الى ذلك) .

(١) هوريو : (الأستاذ بكلية الحقوق بباريس) : *l'histoire* ، التعاون للدستور والأنظمة السياسية ، كتاب حصل على جائزة المجمع الفرنسي العلمي عام ١٩٦٦ ص ٧١٩ - ٧٢١ ، ٨٦٦ .

راجع كتابنا في القانون للدستور في الانظمة السياسية الطيبة الخامسة ١٩٧٤

واليكم تفصيل ما أوجزنا •

علينا أولا أن نلقى نظره سريعة على الخصائص أو المبادئ الأساسية للدستور الأمريكي ، أي بالصورة التي بينتها نصوص ذلك الدستور ، فهناك فارق هائل بين الدستور الأمريكي كما وضعه منذ حين واضعوه والدستور كما طبقه مطبقوه • وذلك للفارق الهائل الذي بلغ حدا حدا بالاستناد الكبير يبردو الى أن يقول بان الدستور الأمريكي « لم تعد في الواقع مطبقا ، فهو الآن موجود كرمز *symbole* لا كقاعدة *et non comme règle* ومن أجل أن يبتسرنهم أحكام ذلك الدستور يجب أن نلقى نظره على الظروف التاريخية التي مهدت له وأحاطت بوضعه •

نبة تاريخية : (١) تتلخص الظروف التاريخية التي مهدت لوضع دستور الولايات المتحدة والظروف التي أحاطت بصوره فيما يلي :

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قبل استقلالها عن إنجلترا بنحو قرن ونصف مكونة من نحو ثلاث عشرة مستعمرة انجليزية (فقد بدأ الاستعمار الإنجليزي لأمريكا الشمالية منذ نهاية القرن السادس عشر) على أن كل مستعمرة منها كانت تنعم بما يطلق عليه *Self government* « الحكم الذاتي » أي بتسوط من الحرية في إدارة شئونها الداخلية (ولكن مع التبعية للتاج البريطاني) فكان لكل مستعمرة من تلك المستعمرات مجلس نيابي منتخب منها وحاكم خاص بها يمولونه مجلس تنفيذي (٢) •

(١) نحن لا نعرف دستورا من الدساتير أجدر من الدستور الأمريكي بضرورة دراسة الظروف التاريخية التي مهدت له وأحاطت به وذلك من أجل أن نتفهم كنه الروح التي سيطرت عليه والمبادئ التي يقوم عليها والتي تبدو متناقضة أحيانا في أعين من لم يلموا بتلك الظروف التاريخية ، ومن أجل أن نفهم سر ما يوصف بأنه « تمديد » في بعض تلك الأنظمة أو ما يوصف بأنه « استثناء » ليبدأ من المبادئ التي يقوم الدستور الأمريكي على أسسها ، وسوف نبين ذلك كله تفصيلا فيما يمد •

(٢) أما السبب الذي دعا لإنجلترا إلى منحها « الحكم لذاتي » ف يرجع إلى أن إنجلترا لم تكن تستطيع أن تضيق الخناق على تلك المستعمرات نظرا لكثرة ما كان يقوم بها من الأقورات من ناحية ولبعد المواصلات بينها وبين إنجلترا من ناحية أخرى •

وثمة عدة أسباب أدت لثورة تلك المستعمرات وتحررها من الاستعمار البريطاني وليس هنا مقام بيانها تفصيلا ، وحسبنا هنا أن نذكر أن السبب المباشر لانفجار بركان تلك الثورة التحريرية لنما كان مقاومة أهالي تلك المستعمرات للضرائب التي فرضها البرلمان البريطاني عليهم (١) .

وعقب قيام هذه الحركة الثورية ودخول تلك المستعمرات الأمريكية في حرب مع إنجلترا اجتمع ممثلو تلك المستعمرات في مؤتمر بفيلادلفيا عام ١٧٧٦ واصدروا اعلانا باستقلالها جميعا أي باعلان الثلاث عشرة مستعمرة ثلاث عشرة دولة مستقلة ، وكانت لا تزال اذ ذلك الحرب قائمة بينها وبين إنجلترا ، ثم رأت هذه المستعمرات (لو للدول طبعا للاعلان الذي أصدرته) ان تمتد فيما بينها نوعا من اتواع الاتحاد يطلق عليه « اتحاد الدول المتعاضدة (confédération) » عام ١٧٧٧ ، ولكن مثل هذا الاتحاد لا يؤدي - كما هو معروف - الى انشاء دولة واحدة ، على ان هذا الاتحاد كان له مجلس مشترك تبعت اليه كل دولة (مستعمرة سابقا) بممثليها ، وقد كان هذا المجلس بمثابة هيئة تنفيذية ، ولكنها كانت هيئة ضعيفة لان اختصاصها كان مقصورة على للشئون الخارجية والحربية وكان يشترط موافقة ثلثي اعضاء هذه الهيئة من اجل اصدار قرار منها - ولقد كان لهذا النوع من الاتحاد (ذي الاداة التنفيذية للضعيفة) نتائج سيئة اثناء حرب الاستقلال بل وبعد الحرب (٢) ، ولقد انتهت هذه الحرب بانتصار هذه الثورة التحريرية عام ١٧٨١ وقد اقرت معاهدة باريس استقلال تلك الدول .

(١) ولم يكن بالبرلمان البريطاني ممثلون لتلك المستعمرات الأمريكية منتخبين فيها ، ذلك فقد كان شعار الثورة التحريرية (التي قامت بها المستعمرات) يتلخص في عبارة شهيرة وهي
No taxation without representation
أي لا ضريبة بغير تمثيل (لو لانبية) ، ولطهم كانوا يقصدون انهم لا يقبلون ان يدفعوا ضريبة الا اذا كانت قد فرضت على كل مستعمرة بواسطة المجلس للنوابي الذي يمثل اهالي المستعمرة .

(٢) من المبادئ المتفق عليها في علم السياسة ان اوقات الازمات والحروب تتطلب قيام سلطة تنفيذية قوية ، وان ضعف السلطة التنفيذية (ازا ، للبرلمان) يعد - حتى في الاوقات العادية (اي في غير اوقات الازمات والحروب) - في مقدمة العيوب التي تنسب لنظام الحكم في بلاد من البلاد لا يترتب على هذا للضعف من مساوي كثيرة اهمها عدم استقرار الحكومة - راجع تصنيفات هذه للنقطة في كتابنا « أزمة الأنظمة الديمقراطية » (طبعة ١٩٦٤) ص ٤٧ ، ٥١ .

(م ١٩ - أنظمة الحكم في الدول النامية)

ورغم ان تلك الدول تبينت ضرورة قيام سلطه مركزية قوية الا ان ذلك لم يكن مستطاعا الا اذا وافقت على ان تكون فيما بينها (اى من مجموعها) دولة واحدة ، ولم تكن تلك الدول (لاسيما الصغيرة منها) لم تكن في البداية لتوافق على ذلك ، لانها لم تكن تقبل للتنازل عن سيادتها لتضعها بين أيدي تلك السلطة المركزية للدولة الامريكية الجديدة ، ولكن الامر قد انتهى بتلك الدول - بدافع من صالحها المشترك وبتأثير من جورج واشنطن - الى ان توافق على أن تندمج جميعا وتكون دولة واحدة (ولكن على أن تكون دولة اتحادية أى فيدرالية) لذلك فقد بعثت كل دولة منها بممثلها للاجتماع في جمعية تأسيسية (convention) كما كان يطلق عليها في ذلك الحين) في فيلادلفيا عام ١٧٨٧ حيث وضعوا دستورا لدولة جديدة . هو الدستور الحالي للولايات المتحدة الامريكية . وقد تمت الموافقة عليه في تلك الجمعية التأسيسية في غير حماس وبأغلبية بعيدة عن الاجماع (أغلبية ٣٩ من ٥٥ صوتا) ، اى ان الدستور لقي شيئا من الصعوبة في سبيل الموافقة عليه في تلك للجمعية ، على أنه لقي صعوبة أكثر حين عرض على حكومات تلك الدول الثلاث عشر لاقتراره . ولم يكن من المستطاع حمل تلك الدول جميعا على اقرار ذلك الدستور الا بعد أن قدمت للمترشحين منها وعود بادخال التعديلات المعالجة عليه (وفلا ادخلت تلك للتعديلات عام ١٧٩١) .

للخلاصة ان الواقع ، انه كان لجميع ما ذكرنا من الظروف والوقائع ، أثر كبير فيما طبع به الدستور من طابع ، وبخاصة فيما انطوى عليه من انشاء سلطة تنفيذية قوية مع حرص في الوقت ذاته على كفالة الحريات وضمان حقوق الولايات ، مما سنبينه تفصيلا فيما هو آت .

١ - خصائص الدستور الأمريكى (كما بينها الدستور) (١)

تمهيد : بينا فيما تقدم الظروف والعوامل التى حدث بوضع الدستور

(١) راجع في ذلك مؤلفنا « القانون الدستورى والانظمة السياسية ، (الطبعة الخامسة ١٩٧٣ / ١٩٧٤) ص ٢٧٤ وما بعدها والراجع المشار اليها فيه .

الامريكي الى انشاء سلطة تنفيذية قوية مع كفالة الحريات وضمان حقوق الولايات ، وفريد الآن ان نصيف الى ما تقدم ان مبدأ فصل السلطات (الذى نادى به مونتسكيو قبيل منتصف ذلك القرن الثامن عشر) كان قد ذاع صيته في القارة الاوروبية باعتباره سياجا للحريات وسلاحا يقي من الاستبداد والظلم ، لذلك كان طبيعيا ان نجدهم يرون في مبدأ الفصل بين السلطات التعبير القانوني عن الكثير من نزعاتهم وآرائهم ، أما الولايات فقد وجدوا ان السبيل الى طمانينتها على حقوقها وكيانها وشخصيتها انما يكون في تكوين البرلمان من مجلسين على ان يكون المجلس الذى يمثل الولايات على قدم المساواة - مع مجلس النواب - قويا بل وترجح كفته على كفة مجلس النواب (الذى يمثل الشعب في مجموعه) •

لذلك فاننا نستطيع - فيما نرى - ان نلخص خصائص الدستور الامريكي فيما يلى :

١ - مبدأ فصل السلطات •

٢ - سلطة تنفيذية قوية (على ان تتركز هذه السلطة في رئيس الجمهورية) •

٣ - رجحان كفة مجلس الشيوخ على كفة مجلس النواب •

أما وقد انتهينا من هذه الكلمة التمهيدية فاننا ننتقل الى الكلام عن هذه الخصائص تفصيلا •

الخاصية الأولى : مبدأ فصل السلطات

كان هذا المبدأ في اعين واضع الدستور الامريكي بمثابة عقيدة يدينون بها (١) لاعتباره - كما قدمنا - سياجا للحريات وسلاحا يقي من الاستبداد والظلم ، فالسلطات وزعت بين هيئات ثلاث ، وقد عمل واضعو الدستور على اقامة الفصل للتمام ، وذلك فيما بين السلطات التشريعية والتنفيذية مع

(١) كما كان لمونتسكيو في اعينهم لسمى مكان من الاكابر •

كفالة التوازن بينهما ، على أن تكون السلطة القضائية مستقلة بمناخية
للدستور ورقبية على هاتين السلطتين .

لقد كان واضع الدستور الامريكى يعتبرون اخطاء للحكومة البريطانية
(التى دفعت بالمستعمرات الامريكية الى الثورة للتحريية ضدها) راجعة الى
ان تلك الحكومة لم تحترم مبدأ فصل السلطات (١) .

الفصل التام مع التوازن : المساواة بين السلطتين (التشريعية والتنفيذية)
إذا كان الدستور قد قام على أساس الفصل التام بين هاتين السلطتين فقد
روعى عمل توازن بينهما بحيث لا تستطيع احدهما أن تسيطر على أخراهما
وتخضعهما لارادتها ، لذلك فقد وضع الدستور هاتين السلطتين على قدم
المساواة (٢) فجعلت السلطة للتنفيذية لرئيس للجمهورية وجعلت للسلطة
التشريعية للبرلمان (Congress) كما يطلق عليه فى امريكا) .

ملحوظة - مما يجدر توجيه الانتظار اليه ان تفسير مبدأ فصل السلطات
على أنه يعنى الفصل التام او العزلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هو
تفسير خاطئ، لهذا المبدأ وهو خطأ وقع فى موته الدستور الامريكى وبعض
دساتير الثورة الفرنسية فهاتان السلطتان لا يمكنها العمل فى عزله او
انفصال تام الواحد عن الأخرى ، ولذلك ادخلت بعض استثناءات على
مبدأ الفصل التام (سيأتى بيانها) .

ولقد كان من نتيجة ذلك الفصل التام بين السلطتين ان أصبح الرئيس
(وهو وحده يملك للسلطة للتنفيذية) - من ناحية - لا يملك حق حل البرلمان
ولا تأجيله ولا حتى اقتراح مشروعات القوانين لمرضاها على البرلمان . كما انه

(١) جيمس ص ٢٩ حيث يستند الى رأى الميالى الامريكى الشهير **Moore**

(٢) جيمس ص ٣٠ ، ص ٤٠ .

ليس للوزراء أن يكونوا أعضاء في البرلمان ولا حق دخوله (اللهم الا في شرفة المتفرجين ، أو اذا استدعى البرلمان أحد الوزراء) .

على أنه اذا لم يكن للرئيس حق اقتراح مشروع قانون لعرضه على البرلمان فقد خول له الدستور الحق أن يوجه انتظار البرلمان الى العناية بموضوع هام معين وذلك من طريق « رسالة » message يوجهها للرئيس اليه ، ومن الناحية الأخرى فإن البرلمان وحده هو صاحب السلطة التشريعية ، وهو ليس له حق عزل رئيس الجمهورية أو الوزراء (لعدم الثقة فيهم وفي سياستهم) وبعبارة أخرى أن مبدأ الفصل التام مع التوازن بين هاتين السلطتين كان يقضى أن ليس لاحدهما أن تعزل الأخرى ، كما أنه ليس لاحدهما أن تتدخل في امر تعيين أو انتخاب الأخرى ، فالوزراء انما يقوم الرئيس بتعيينهم كما يتولى عزلهم .

الاستثناءات لمبدأ الفصل التام : اذا كان قد تقرر بصفة مبدئية « الفصل

التام » بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الا ان ثمة استثناءين هامين ذكرهما الدستور (١) ، ذلك لان ثمة اعتبارات أخرى هامة كان يجب كذلك على واضعي الدستور مراعاتها الى جانب ذلك المبدأ ، فذلك المبدأ انما كان وسيلة لا غاية ، وتلك الغاية هي - كما قدمنا - كفالة حريات الافراد والحيلولة دون الاستبداد ، وكانت هذه الغاية تتطلب وضع الاستثناء (الاول) لهذا المبدأ « ذلك هو الذي يتلخص في منح رئيس الجمهورية حق الاعتراض (لو للفييتو Veto) على القانون الذي يوافق عليه البرلمان (في بحر عشرة ايام من موافقة البرلمان على القانون) ورده الى البرلمان لاعادة النظر فيه ، فاذا وافق عليه البرلمان مرة

(١) حتى أنه ليصح القول مع بعض أساتذة اللغة الدستورية الفرنسي (جبرو المرجع السابق ص ٣٠) بأن الفصل لم يكن في الواقع فصلاً تاماً بالمعنى الصحيح ، انما كان - (على حد تعبيره -) تاماً على الوجه المستطاع aussi complète que possible

أخرى ولكن بأغلبية ثلثي الأعضاء ، في كل من المجلسين صدر القانون ،
والاستقط للقانون إذا لم تتوافر تلك الأغلبية (١) .

أما القول بأن ذلك يعد استثناء من مبدأ الفصل التام بين السلطات ، فذلك
لان هذا المبدأ يقضى بأن ليس للرئيس (وهو صاحب السلطة التنفيذية) أن
يتدخل في أعمال السلطة التشريعية (التي هي - كما قدمنا - من اختصاص
البرلمان) ومنح الرئيس حق الاعتراض على التشريع يعد - بلا ريب - تدخلا
في أعمال السلطة التشريعية .

وكان كذلك مما دعا واضعي الدستور الأمريكي إلى تقرير مبدأ عدم تدخل
الرئيس في شؤون التشريع أن الأمريكيين كانوا قبل استقلالهم يشكون من سوء
تدخل حكام المستعمرات الأمريكية في التشريعات التي توافق عليها الهيئات
النيابية المنتخبة من تلك المستعمرات (إذ كانت - كما قدمنا - تتم بقسط من
« الحكم الذاتي » في دلالة شؤونها الداخلية) ، وكذلك كان يبدو لهم أن تدخل
ملك إنجلترا في التشريعات التي يوافق عليها البرلمان الإنجليزي لم يكن تدخلا
موقفا ، بل كانت له آثار سيئة (٢) .

أما قولنا أن تلك الغاية (وهي كفالة الحريات والحيلولة دون الاستبداد)
كانت تتطلب وضع ذلك الاستثناء ، فتفسيرا لذلك وتبريرا لهذا الاستثناء
نقول بأن الأمريكيين إذا كانوا قد شكوا من استبداد الفرد (ملك إنجلترا ،
أو حاكم إحدى المستعمرات البريطانية في أمريكا) فقد كانوا كذلك يشكون من
استبداد الهيئات النيابية . فلقد شكوا من استبداد البرلمان الإنجليزي حين
كان يمترض على مطالبهم المشروعة (قبل الاستقلال) كما كانوا يلاحظون

(١) هذا هو ما يطلق عليه لدى رجال الفقه « حق الاعتراض التوقيفي »
Veto Suspensif
إذ هو لا يترتب عليه حتما تغير القانون نهائيا ، وإنما
يترتب على ذلك الاعتراض مجرد « توقيف » القانون ورده إلى البرلمان بحيث إذا
أعاد البرلمان النظر فيه وأقره ثانية بأغلبية معينة فإن القانون يصدر رغم اعتراض
الرئيس عليه .

أن الهيئات النيابية في تلك المستعمرات كانت تأتي أحيانا تصرفات استبدادية (١) . فهم كانوا يخشون السلطة حيث كانت ، سواء كانت في يد رئيس دولة أو في يد برلمان (١) .

الخلاصة انهم قرروا للرئيس حتى الفيتو بمثابة سلاح وضموه في يده ليحول دون ما قد يأتيه البرلمان من استبداد وطنيان ، أو تصرف صادر عن تسرع ، أو إصدار قانون يرى للرئيس منافاته للدستور .

الاستثناء الثاني : أن مجلس الشيوخ يعتبر بالنسبة للرئيس بمثابة مجلس تنفيذي (وسنزيد ذلك ايضا كما بصدد الكلام عن الخاصية الثالثة) .

الخاصية الثانية : سلطة تنفيذية قوية (تتركز في رئيس الجمهورية) :

تمهيد : يعد البعض هذه الخاصية : « أن يكون للرئيس (رئيس السلطة التنفيذية الذي هو في الوقت ذاته رئيس الجمهورية) قويا ، أهم خاصية تميز النظام الأمريكي عن غيره من الأنظمة الديمقراطية الغربية » (٢) .

فما هي الدعائم التي أقام واضعو الدستور الأمريكي على أساسها قوة الرئيس ، أو بعبارة أخرى ما هي مصادر تلك القوة ؟ ثم ما هي الأسباب التي دعت واضعي ذلك الدستور إلى تقوية سلطان الرئيس ؟

أولا - دعائم (أو مصادر) قوة الرئيس (في الدستور الأمريكي) .

نستطيع أن نلخص تلك الدعائم أو المصادر لقوة الرئيس فيما يلي :

١ - الرئيس يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة - أن الرئيس في هذا النظام يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة ، فهو (لا الوزراء

(١) Munro (في كتابه « حكومة الولايات المتحدة » ص ١٥٢) .

(٢) راجع بيدرو « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » ص ٢١٢ حيث يقول « أن كون الرئيس يجمع بين الصفتين : رئيس الدولة ورئيس الحكومة يعد الصفة (أو الخاصية) التي تميز النظام الأمريكي - في أعين غير الأمريكيين - عن الأنظمة الديمقراطية الغربية الأخرى » .

ولا مجلس وزراء) هو الذى يرسم خطوط السياسة العامة للحكومة ، اذ ان الوزراء لا يحدون الا مجرد مساعدين او تابعين (*Commis*) الرئيس ، فليست لهم سياسة شخصية ، ولذلك يطلق عليهم هناك « سكرتير الدولة » ، وللوزارات يطلق عليها « مصالح » *Department* (١) .

فهو غير مقيد بأراء الوزراء حتى ولو اجتمعوا على رأى واحد (٢) ، فالرئيس يجمع الوزراء كل اسبوع ليتعرف الى آرائهم ، ولكنه هو وحده الذى يتخذ القرارات ، على أن القرارات ذات الاعمية الكبرى لنمسا يتخذها الرئيس بعد استشارة الوزير المختص (لا بعد استشارة الوزراء جميعا) ، فغالبا للوزراء ليسوا رجالا سياسيين انما هم فنيون (*techniciens*) (٣) .

ولقد عرف عن بعض رؤساء الجمهوريات الامريكية من كان منهم يهمل استشارة وزرائه ، ولنمسا كان يؤثر استشارة جماعات من رجال العلم او من الاصقاء كما كان شان فرانكين روزفلت الذى عرف بميله للاستئناس بأراء جماعة من اساتذة الجامعات ورجال الفكر كان يطلق عليهم *Brains Trust* اى « مؤسسة الاعمقة » وكما كان شان الرئيس *Jackson* الذى جرت عاقته على استشارة جماعة من اصقائه كان يطلق عليها *kitchen Cabinet*

(١) دوفرجه صفحة ٣٠١ .

(٢) ومن الطريف ما يتكرر عن الرئيس لنكولن *Lincoln* حينما جمع وزراءه السبعة وعرض عليهم احدى المسائل ووجدهم جميعا يرفضون الاخذ برأيه ، فاذا به يقول كلمته المشهورة « سبعة اصوات بالرفض فى ناحية ، وفى الناحية الاخرى صوت واحد بالموافقة » اذا الراى للقاتل بالموافقة هو الراى الراجع « !! » .

لاريب انه يوجد أحيانا بعض وزراء ذوى شخصية قوية نجدهم ذوى نفوذ سياسى كبير (كما كان شان دالاس وزير خارجية أمريكا فى السفولت الاخرية قبل وفاته) ولكن مرد ذلك الى شخصيتهم أكثر مما يرجع الى سلطان او طبيعة وظيفتهم .

(٣) دوفرجه ص ٣٠٢ .

« وزارة المطبخ » ، كما اشتهر أحد الرؤساء بمشورة جماعة من أصحابه كان يطلق عليها Tennis Cabinet « وزارة التنس » !! (١) •

مما تقدم يتبين مبلغ موان مركز الوزراء أمام للرئيس في النظام الأمريكى ، ذلك المركز الذى لا يرتفع بهم أحيانا حتى الى مستوى « وزارة المطبخ » ، أو مستوى وزارة « الخدم للخصوصيين » ، التى كانت معروفة لحنيا في مصر !! (٢) •

عدم وجود مجلس وزراء - لا يفوتنا قبل أن تختتم هذه النبذة أن نذكر أن الوزراء هناك لا يكونون هيئة أو مجلسا له إرادة جماعة وله سلطة إصدار قرارات باسمه وله اختصاصات معينة فيما يتعلق بنوحيه سياسة الحكومة وإدارة مصالح الدولة (كما هو الشأن في النظام البرلماني) ، ففى النظام الأمريكى لا يوجد شىء من ذلك لأنه لا يوجد هناك شىء اسمه « مجلس وزراء » ، ولا « رئيس مجلس وزراء » . كما أنه لا وجود لمبدأ التضامن الوزارى عن السياسة العامة للحكومة (ذلك المبدأ الذى سيأتى للكلام عنه بصدد النظام البرلماني) •

٢ - لاسموية سياسية للوزراء أمام البرلمان - الوزراء لا يسألون سياسيا عن تصرفاتهم أمام البرلمان فهو لا يستطيع أن يقرع بعدم الثقة بهم وأن يمزلهم ، إنما هم مسئولون فقط أمام رئيس الجمهورية الذى يملك وحده حق تعيينهم وعزلهم (٣) •

٣ - طريقة انتخاب الرئيس - لطريقة انتخاب الرئيس أهمية كبرى وأثر كبير على مركزه من حيث القوة أو الضعف ، فمن المبادئ المقررة لدى رجال لفقه الدستوري والانتظمة السياسية أنه حين يريد واضعو الدستور رتبسا ضعيفا فانهم يقررون أن تكون طريقة انتخاب بواسطة البرلمان (كما هو

(١) راجع بحث الدكتور سعد عصفور (المرجع السابق) ص ٢٨ •
(٢) إشارة الى ما كان معروفا للجميع من أن إحدى الوزارات في أواخر عهد الملك السابق في مصر كان يسيطر عليها خادمه الخاص !! •
(٣) يرى الاستاذ لانفير Laferrière « أن عدم المسئولية السياسية للوزراء أمام البرلمان تعد (في نظره) الخاصية الأساسية للنظام الأمريكى ، لأنها هي التى تكفل استقلال للرئيس في مزاولته سلطانه » •

الشأن في الجمهوريات ذات النظام البرلماني) أما اذا ارادو رئيسا قويا فانهم يقررون أن تكون طريقة انتخابه بولسطة الشعب ، كما كان الشأن في النظام الأمريكي الشعب بطريق « الانتخاب المباشر » بل قرروا لانتخابه طريقة معقدة سوف نعرض لها فيما بعد .

٤ - استقراره - فالرئيس ينتخب لمدة أربع سنوات ، ولقد جرى العرف على ألا يعاد انتخاب للرئيس الا مرة واحدة (أى أنه يصح أن يظل على رأس الدولة والحكومة طيلة ثمان سنوات) ، فمدة ٨ سنوات او حتى ٤ سنوات في الحكم تعد استقرارا لاداة الحكم يغبط امريكا عليه الكثير من دول الديموقراطيات الغربية (١) . وهذه الميزة « ميزة الاستقرار » تعد في مقدمة العوامل (واحيانا نجدها اول تلك العوامل) التي تجذب بعض الدول (التي تشكو عدم الاستقرار للوزارى) الى محاولة اقتباس النظام الأمريكي . ولا يفوتنا هنا أن نذكر ان امريكا لا تعرف ما يسمى « بالازمات للوزارية » (وأن تظل للبلاد بدون وزارة مدى بضعة أسابيع كما يحدث أحيانا في الديموقراطيات الغربية الاوربية لاسيما في فرنسا) قبل دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة لسنة ١٩٥٨) ذلك لتعذر تأليف وزارة تستطيع الحصول على أغلبية برلمانية) .

٥ - اختصاصات واسعة - في مقدمة هذه الاختصاصات نشر أولي الى ما سبق ذكره من سلطته في تعيين للوزراء وعزلهم ومسئوليتهم أمامه (لا أمام البرلمان) ، وهذه السلطة وحدها تكفي لبيان الدور الكبير الذي يلعبه الرئيس فيما يتعلق بشؤون الحكم « على أن هذه السلطات ليست كل ما يملك من سلطان فهناك كذلك اختصاصات له واسعة المدى نلخصها فيما يلي :

(١) أن للرئيس وحده يملك اختصاصات السلطة التنفيذية ، فالوزراء

(١) هذا العرف الذي جرى بعدم إعادة انتخاب للرئيس الا مرة واحدة نشأ في أمريكا منذ عهد أول رئيس وهو جورج واشنطن Washington الذي رفض أن ينتخب مرة ثالثة (لكبر سنه) .

لا يشتركون معه في السلطة التنفيذية (كما هو الشأن في النظام البرلماني)
فهم - كما نعلمنا - عبارة عن سكرتيرين ، أو مساعدين له .

(ب) **للنخبة الادارية** : بصفتها القوائم على تنفيذ القوانين يصدر الرئيس
الولائح التي يطلق عليها (executive orders) (١) .

ورئيس الجمهورية هو رئيس الادارة الفيدرالية (٢) . فهو الذي يعين كبار
موظفيها على ان بعضهم يشترط لتعيينه موافقة مجلس الشيوخ ، ولكن الرئيس
له حق عزلهم دون موافقة ذلك المجلس ، (وذلك مع مراعاة بعض القيود
المخصوص عليها في بعض القوانين) .

(ج) في **النخبة العسكرية** - رئيس للجمهورية هو الرئيس الاعلى للقوات
المسلحة وقوات البوليس ، وليس ثمة ما يمنع الرئيس - من النخبة القانونية -
من قيادة القوات المسلحة شخصا ، ولن لم توجد لذلك سابقة في تاريخ الولايات
المتحدة .

وفي وقت الحرب للرئيس سلطات ذات صبغة دكتاتورية (سواء على
اشخاص المواطنين أو على ممتلكاتهم) كما ان له سيطرة تامة على ادارة دفعة
الحرب ، فله ان يامر بارسال القوات المسلحة حيث يشاء ، وأن يشترك في
وضع الخطط الحربية وان يامر بوقف القتال وأن يقيم حكومات عسكرية
في المناطق المحتلة (٣) .

(د) وفي **النخبة الخارجية والدبلوماسية** - للرئيس سلطات هامة بهذا
الصدد ، فهو الوحيد الذي يمثل قانونا حكومة الولايات المتحدة في علاقاتها

(١) على أن الوزراء كذلك سلطة اصدار لوائح ولكن في نطاق ضيق ،
وذلك تحت اسم rules, regulations راجع دوفرجه ص ٣٠٢ .

(٢) يقصد ، بالادارة الفيدرالية ، الادارات (أو المصالح) التابعة للحكومة
المركزية للجمهورية ومقرها واشنطن بخلاف « ادارة الولاية » فهي تتبع
حكومة الولاية .

(٣) راجع دوفرجه ص ٣٠٣ وراجع لزمّن الجزء الاول ص ٤٨٥ وعامض
رقم ٩٣ (بالصفحة المذكورة) .

مع الدول الاخرى ، وهو الذى يدير العلاقات الدبلوماسية ويعين ويعزل السفراء (وغيرهم من الممثلين السياسيين) وللقناصل ، وهو الذى يقوم بالمفاوضات وعقد المعاهدات (على أن مجلس الشيوخ يشترك مع الرئيس فيما يتعلق بتلك التعيينات دون العزل أى أنه لا تشترط موافقة ذلك المجلس في حالة العزل ، كما يشترط موافقته على المعاهدات التى يعقدها الرئيس) • كما أن الرئيس وحده هو المختص بالاعتراف بالدول أو بالنظم الاجنبية الجديدة •

(٥) في التناحية التشريعية - سبق أن بينا أن الدستور الأمريكى قد قرر الرئيس - استثناء من مبدأ الفصل التام بين السلطين التشريعية والتنفيذية - حق الاعتراض على القانون (الفيتو Veto) كما بينا اسباب (او الحكمة) التى دعت الى هذا الاستثناء (١) ، علينا الآن أن نبين أن هذا الحق يعد مصدر قوة كبيرة للرئيس ، اذ أن في مقدوره أن يحول دون صدور أى تشريع لا يريده اذا ضمن تأييد مجرد الثلث زائدا ولحدا من الاعضاء في كل من المجلسين ، وليس من العسير عليه أن يجد هذا العدد من المؤيدين له بين أعضاء البرلمان ، فيجب ألا يفوتنا أن الدستور يشترط موافقة ثلثي الاعضاء (على الأقل) في كل من مجلسي البرلمان ، وذلك من أجل أن يصدر القانون رغم اعتراض الرئيس •

(ثانيا) - اسباب (او حكمة تقوية) سلطات الرئيس •

١ - ما لاحظته الأمريكيون - في عهد الاستعمار البريطانى - من أن الهيئات النيابية في المستعمرات البريطانية في أمريكا (كما كان شأن البرلمان الانجليزى) تاتى أحيانا تصرفات تصفية • فاذا عرفنا أن مونتمسكيو كانت لكتابات عليهم سلطان كبير ، كان اذا طيبيعا انهم تاثروا بما كتبه من « أنه

(١) راجع دوفرجه ص ٣٠٣ و ٣٠٤ حيث يقول بأن حق الفيتو « قد اصبح أكثر الوسائل أهمية بين أيدي الرئيس للتأثير على البرلمان وعلى أعماله » •

وراجع منرو Munro ص ١٥٥ حيث يقول أن حق الفيتو قد جعل من الرئيس « مجلسا ثالثا بجانب مجلسي البرلمان » •

من أجل أن نأمن استبدال سلطة فائتة يجب أن توجد سلطة أخرى لتوقفها عند حدود اختصاصاتها •

الخلاصة : أن واضعي الدستور وجدوا من الضروري إقامة سلطة تنفيذية قوية لتستطيع الوقوف أمام تصسف الهيئة النيابية •

٢ - ثم أن تجريتهم لاتحاد الدول المتعاهدة ، *Confédération* مدى نحو عشر سفوات (١) جعلتهم يتبينون المساوى، التي تقترب على وجود سلطة تنفيذية ضعيفة ، فقد كانت لذلك - كما قلنا - نتائج سيئة أثناء حرب الاستقلال بل وبمدد الحرب ، ودن تلك المساوى ، المترتبة على ضعف السلطة التنفيذية (عدم استقرار أداة الحكم ، وكثرة التردد والبطء في اتخاذ القرارات) وفي ذلك ضرر بالغ حين يتطلب الأمر السرعة لدرء خطر من الاخطار) ، وكذلك من تلك المساوى، صعوبة التغلب على النزعات المحلية (أو الإقليمية) للولايات ، فوجود سلطة تنفيذية قوية (أو بعبارة أخرى : وجود رئيس قوى له نفوذ وسلطان كبير) يساعد على التغلب على تلك النزعات المحلية (أو الإقليمية) أى أنه يؤدي الى تقوية الروابط بين الولايات : الأمر الذي يؤدي الى تدعيم الوحدة وتوطيد أركان الدولة الفيدرالية الجديدة (التي انشأ لها دستور ١٧٨٧ وهو الدستور الحالي للولايات المتحدة) •

٣ - أن الثقة الكبيرة التي كان يتمتع بها لدى مولطينه جورج واشنطن (أول رئيس لجمهورية الولايات المتحدة) جعلت واضعي الدستور لا يخشون من اسناد سلطات واسعة الى رئيس الجمهورية بحيث تجعل منه رئيسا قويا (٢) •

(١) وهى للفترة التي تقع بين عام ١٧٧٧ هـ حين انشأ اتحاد الدول المتعاهدة *confédération* وبين عام ١٧٨٧ (حين وضع دستور الدولة الاتحادية أو الفيدرالية *fédéral* وهو الدستور الذى لا يزال قائما حتى اليوم •

(٢) راجع برليس *The American Common wealth T I.p. 38* لشارليه جيو ص ٣١ •

الخاصية الثالثة : رجحان قوة مجلس الشيوخ

تمهيد : يتكون البرلمان الامريكى The Congress من مجلسين : يمثل احدهما (وهو مجلس النواب) للشعب في مجموعه بنسبة عدد السكان .

وثانيهما (وهو مجلس الشيوخ Senate) يمثل الولايات على قدم المساواة ، فينوب عن كل ولاية عضوان ينتخبان لمجلس الشيوخ ، وذلك في غير مراعاة تعدد السكان (١) ، وهذا هو الشأن عادة في الدول للتعاودية (اللفيدرالية) ، ومن ذلك يتبين ان الولايات الصغيرة تعامل على قدم المساواة مع الولايات الكبيرة فيما يتعلق بالانتخاب لهذا المجلس ، فبينما نجد مجلس النواب يمثل افراد للشعب على قدم المساواة (في غير مراعاة للفوارق بين الصغير والكبير) ، فائنا نجد مجلس الشيوخ يمثل الولايات على قدم المساواة في غير مراعاة للفوارق بين الولايات الصغيرة والولايات الكبيرة ، وهذا هو الشأن عادة - كما تقدمنا - في الدول اللفيدرالية (٢) .

لها المحكمة التي تدعو الى هذه الظاهرة التي قد تبدو عجيبة ، فقد سبق ان اشرنا اليها (بصدد كلامنا عن نظام الجمهورية السويسرية) ، وحسبنا هنا ان نذكر ان الولايات الصغيرة التي غالبا ما نجد انها كانت دولا مستقلة استقلالا تاما قبل الاندماج مما - لتكوين دولة واحدة فيدرالية (كما كان فعلا شأن الولايات المتحدة الامريكية قبل ان تكون دولة فيدرالية عام ١٧٨٧) - نقول ان هذه الولايات الصغيرة تنظر عادة نظرة للخوف والريبة نحو الولايات الكبيرة ، خشية ان تبتلعها وتسيطر عليها هذه الاخرة ، وهذا للشمور هو الذى كان يسود فعلا هذه الولايات الصغيرة (وهي كثيرة) ، مما جعلها تتردد كثيرا في التصام تلك للوحدة (اى في تكوين الدولة اللفيدرالية : جمهورية الولايات المتحدة الامريكية) ، لذلك كان ضروريا - من اجل ادخال

(١) فنجد مثلا ولاية صغيرة مثل Nevada (وسكانها طبقا لاحصاء عام ١٩٥٠ نحو ١٦٠ ألف شخصا) ، ينتخب عنها في مجلس الشيوخ عضوان تماما كما هو شأن ولاية كبيرة مثل مدينة نيويورك التي كان يتأرب عدد سكانها ١٥ مليوناً) .

(٢) توجه الانتظار الى اننا نتكلم هنا عن اللديمقراطيات الغربية .

للطائفة الى نفوس شعوب تلك الولايات الصغيرة ان ينشأ الى جانب مجلس النواب مجلس آخر (وهو مجلس الشيوخ) يمثل تلك الولايات على قدم المساواة مع الولايات الكبيرة ، وعلى ان يشترك مع مجلس النواب في التشريع بحيث لا يصدر قانون الا بموافقة المجلسين ، وعلى ان تكون لذلك المجلس بعض الميزات التي تزيد من طائفتها والتي أدت الى رجحان كفة مجلس الشيوخ على مجلس النواب (أى الى ان يكون أقوى من مجلس النواب سلطانا) •

اما قولنا ان هذا الرجحان يعد لحدى الخصائص التي تميز النظام الأمريكى عن غيره من الأنظمة الديموقراطية الغربية • فمرد ذلك الى ان المظاهرة التي تشاهد في الديموقراطيات الغربية هي رجحان كفة مجلس النواب على مجلس الشيوخ (أى انها عكس ما يشاهد في الولايات المتحدة) وذلك لاعتبار مجلس النواب اصدق تمثيلا للشعب من مجلس الشيوخ ولان رجحان مجلس النواب يعد أكثر تمثيلا مع تقدم التيار للديموقراطية •

مظاهر رجحان كفة مجلس الشيوخ

فضلا عن ان مجلس الشيوخ يشترك مع مجلس النواب في اختصاصات الوظيفة التشريعية وكذلك فيما يتعلق باذخال تعديل على الدستور ، فانه يختص - دون مجلس النواب - بالقيام بدور الرقيب على رئيس الجمهورية اذ يتطلب الدستور ان يشترك مع الرئيس في بعض ما يقوم به من الاعمال ، وذلك على التفصيل الآتى :

(أ) جعل الدستور من مجلس الشيوخ (الى جانب كونه عضوا من اعضاء السلطة التشريعية) « مجلسا تنفيذيا » (وبوجه خاص « مجلسا دبلوماسيا ») اذ يشترك مع الرئيس في بعض شئون السلطة التنفيذية : كتعيين الوزراء والسفراء وغيرهم من الممثلين السياسيين وللتعاضل وقضاء المحكمة العليا وكبار الموظفين (وبوجه عام الموظفين الذين لم تبين القوانين لتعيينهم طريقة اخرى) (١) •

(١) وقد جرت سنة الرئيس - حين يريد تعيين أحد كبار موظفى الدولة في إحدى الولايات ان يحصل مقدما على موافقة عضى الشيوخ اللذين ينوبان عن تلك الولاية •

وبلاحظ أن الدستور يشترط موافقة مجلس الشيوخ فيما يتعلق بتعيين هؤلاء الموظفين لاقبما يتعلق بعزلهم - كما يلاحظ أنه قد جرى عرف قديم - قدم الدستور ذاته - على ألا يعترض مجلس الشيوخ « من باب المجاملة » Coupsy Senatrual على اختيار للرئيس لأعوانه للخصوصيين (أي الوزراء) .

٢ - فيما يتعلق بالمعاملات التي يعقدها الرئيس مع الدول الأجنبية يشترط الدستور موافقة مجلس الشيوخ (بأغلبية الثلثين) لإبرام المعاهد (أي حتى تكون نافذة ملزمة للدولة) - وهذا الاختصاص مضافا إليه لاختصاص المجلس فيما يتعلق بتعيين الممثلين السياسيين - من شأنه أن يجعل من مجلس الشيوخ رقيا على السياسة الخارجية لرئيس الجمهورية .

وأخيرا يمكننا أن نضيف إلى ما تقدم أن عضو مجلس الشيوخ ينتخب لمدة ٦ سنوات ، بينما ينتخب عضو مجلس النواب لمدة سنتين .

من أجل ما تقدم كان طبعيا أن نجد العضوية في مجلس الشيوخ الأمريكي تعد من المراكز المرموقة التي يتوق إليها الكثيرون .

ومما تقدم يتبين أن كفة مجلس الشيوخ لم تكن راجحة فحسب على مجلس النواب بل كذلك - فيما أرى - على كفة رئيس الجمهورية .

الانتظام السياسي الأمريكي

(أو الدستور الأمريكي كما يجرى تطبيقه في الحياة العملية السياسية)

تمهيد : سبق أن أشرنا إلى أن ثمة فارقا هائلا بين الدستور الأمريكي كما وضعه منذ حين واضعوه ، وذلك الدستور كما طبقه فيما بعد مطبقوه ، ويرجع ذلك الفارق الهائل إلى أنه رغم ما كان بعد صدور الدستور من حدوث تغيير كبير في ظروف البيئة الاجتماعية - فإن ما أدخل من تحيزات على الدستور كانت ذات أهمية ثانوية فلم تكن تشر على الخطوط العريضة للدستور ، ذلك لأن الأمريكيين يحيطون بمستورهم بهالة من التقديس .

أما وقد انتهينا من الكلام عن الخصائص أو المبادئ الأساسية لذلك الدستور ، فإننا ننتقل الآن إلى بيان كيف يجري تطبيق ذلك الدستور في الحياة العملية ، وإلى أي حد بلغت الهوية التي تفصل بين الحالتين : بين النصوص الدستورية ، وتطبيقها في الحياة العملية .

ولقد تقدم القول أن خصائص أو مبادئ الدستور الأمريكي تتلخص - في رئيسا - في ثلاث أمور :

١ - مبدأ فصل السلطات .

٢ - سلطة تنفيذية قوية (على أن تتركز هذه السلطة في شخص رئيس الجمهورية) .

٣ - رجحان كفة مجلس الشيوخ في ميزان السلطان على كفة مجلس النواب والرئيس معا .

وستبين فيما يلي إلى أي حد تأثرت وتغيرت حين طبقت في الحياة العملية تلك الخصائص أو المبادئ الدستورية .

أولا - تحول مبدأ الفصل بين السلطتين (التشريعية والتنفيذية) .

ألى تصلون بينهما (١)

كانت ثمة عدة عوامل أدت إلى هذا التحول نستطيع أن نلخصها في ثلاثة :

١ - ظهور الأحزاب السياسية .

٢ - رسالة للرئيس ، ولتقترح مشروعات القوانين .

٣ - اللجان البرلمانية .

والآن ننتقل إلى الكلام تفصيلا عن كل من هذه العوامل الثلاثة :

(١) راجع بيريو (طبعة باريس ١٩٥٩) ص ٢٠٧ و ٢٠٨ حيث يقول :
« بأن فصل السلطات قد حل مكانه التعاون بينهما » .
(م ١٨ - نظم الحكم في الدول النامية)

(١) ظهور الأحزاب السياسية : لم تكن الأحزاب معروفة حين انشئت جمهورية الولايات المتحدة وحين وضع دستور لها عام ١٧٨٧ ، ولقد كان المعروف عن مؤسسي هذه الجمهورية وواضعي دستورها أنهم لم يكونوا يرغبون في قيام الأحزاب ولا كانوا يأملون خيرا منها - ولكن لم يمض على ذلك زمن طويل حتى ظهرت الأحزاب في عالم الحياة السياسية الأمريكية (١) - ولقد أدى ظهور الأحزاب (وما أبدته من نشاط لا سيما في معركة الانتخابات) الى أن يكون رئيس الجمهورية غالبا ما يكون أحد زعماء الحزب الذي حصل على الأغلبية البرلمانية (٢) - ومن الأمور البديهية أن نجد اتصالا وتماونا بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حين يكون رئيس الجمهورية (ورئيس السلطة التنفيذية) زعيما لأغلبية أعضاء هذه السلطة التشريعية .

ولقد كان لظهور ذلك التنظيم الحزبي (وما ترتب عليه من زعامة الرئيس لأغلبية حزبية برلمانية) أثر كبير كذلك على العاملين للتالين (من العوامل التي ساعدت على ذلك التحول) (٣) .

٢ - رسالة الرئيس (Message) واقتراح مشروعات للقوانين .

لم يقرر الدستور - كما قدمنا - للرئيس حق اقتراح مشروع قانون وعرضه

(١) والمعروف أن انتخاب ثالث رئيس لجمهورية الولايات المتحدة عام ١٨٠٠ وهو الرئيس Jefferson إنما كان كفاحا بين الأحزاب السياسية .
(٢) وقد يرشح الحزب أحيانا لانتخاب للرئاسة أحد الشخصيات البارزة من غير أعضاء الحزب ولكنه بعد نجاحه في انتخابات للرئاسة يصبح زعيما لذلك الحزب ، مثل ليننهاور .

(٣) ملحوظة : يجدر بنا ألا يغوتنا ونحن نختتم هذه الفقرة أن نذكر أن أول صورة عرفت فيها للحزبية في أمريكا بدت في حزبين كبيرين : « الحزب الديمقراطي » وهو يقوم على أساس مجدا للدفاع عن حقوق الولايات وحماية استقلالها للدخل والعمل على ازدياده ، و « الحزب الجمهوري » ويقوم بالعكس على أساس فكرة العمل على ازدياد سلطان الحكومة المركزية (والتفصيل من نطاق استقلال الولايات) . ولكن ذلك الأساس لم يعد الآن وجود « أي أنه لم يعد ثمة خلاف بين الحزبين بهذا الصدد ، بل أن المعروف الآن أنه لا توجد مبادئ معينة تفرق بين الحزبين » (فيديل طبعة باريس ١٩٤٩) : « القانون الدستوري » ، صفحة ٦٢) .

على البرلمان ، وإنما قرر له فحسب مجرد توجيه « رسالة » الى البرلمان لتوجيه نظره للنقابة بموضوع هام معين (١) ، وكان ذلك من وضمن الدستور نزولا على احكام مبدأ الفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية (ذلك المبدأ الذى يقضى باستقلال البرلمان بأعمال السلطة التشريعية ، وللرئيس بأعمال السلطة التنفيذية ، وللحيلولة دون أن يكون لاحدى هاتين السلطتين تأثير فى اختصاصات السلطة الأخرى) - ومنح الرئيس مجرد توجيه « رسالة » الى البرلمان لا يعد عملا تشريعيا ولا تدخلًا فى شؤون السلطة التشريعية ، حتى أن البعض كان يعتقد أنها عديمة الجدوى وأنه لا اثر ولا تأثير لها فى شؤون التشريع (٢) .

فإذا كان الدستور قد حرم الرئيس حق تقديم مشروعات بقوانين الى البرلمان الا أن العرف قد جرى أخيرا على استعماله هذا الحق . وايسر للطرق لاستعماله هو الطريق غير المباشر ، أى طريق تقديم مشروع للقانون للبرلمان بواسطة أحد رجال حزبه من أعضاء البرلمان .

ويملك الرئيس وسائل مختلفة تمكنه من التأثير على البرلمان ، لحمله على تنفيذ الرغبات التى يحسب إليها فى « رسائله » ، *messages* أو لحمله على الموافقة على مشروعات القوانين التى يريدونها أو يوعز الى بعض انصاره بتقديمها ، وفق مقدمة تلك الوسائل (التى يؤثر بها على البرلمان) زعامته الحزبية للأغلبية

(١) يختلف حق « توجيه الرسالة » عن حق « تقديم اقتراح بمشروع قانون » فى أن الاول ينطوى على مجرد الإشارة الى الفكرة أو الموضوع الذى يريد الرئيس أن يعنى البرلمان بأمره . ولكن دون أن يكون البرلمان ملزما بتضمين مشروع قانون به . وبحته والنظر فيه ، وذلك بخلاف الحق الثانى ، ولو كان الدستور قرر للرئيس هذا الحق (اقتراح مشروع قانون) لكان له أن يقدم بمشروع مدون بمواد متسلسلة وكان لزاما على البرلمان النظر فيه .

(٢) كان الأستاذ بارتملى (فى كتابه فى القانون الدستورى طبعة ١٩٢٣ ص ١٥٢) يعتقد أن رسالة الرئيس بمثابة « عصا تضرب بها صفحة الماء » أو مسدس يطلق فى أجواز الفضاء ، ، يريد بذلك أن يقول أنها لا اثر لها . وأنها هباء فى هباء - وسوف نبين أن هذا رأى غير سليم .

البرلمانية ، وشخصيته ، ومبلغ ما يحظى به من نفوذ لدى الراى العام ، وكذلك ما جرى عليه رؤساء الجمهورية هنالك من استغلال سلطتهم فى تعيين الموظفين للتأثير على أعضاء البرلمان الذين كثيرا ما يلجئون الى للرئيس للتوسط لديه من أجل تعيين بعض ناخبهم فى مناصب الدولة . هذه الطريقة هى ما يطلق عليها هناك Patronage (وهى ما نطلق عليها فى مصر « المحسوبية » ، أو « استغلال النفوذ ») .

تحذير من الجبالفة : يجدر بنا قبل أن نختتم هذه للنزده أن نوجه الانظار الى عدم اتباع مسلك الجبالفة - كما يفعل بعض رجال الفقه الدستورى - فى بيان مبلغ تأثير ما ذكرنا من « وسائل للتأثير » اذ يجب ألا يفوتنا أنه اذا كانت ثمة « رسائل ، كثيرة Messages قد استطاع الرئيس أن يحمل البرلمان على تنفيذها فان ثمة كذلك رسائل لا تقبل عنها كثرة لم يستطع الرئيس الى تنفيذها سبيلا ، ذلك لانه قد يحدث لحيانا (كما سنبين تفصيلا فيما بعد) ألا يكون للرئيس مؤيدا من الاغلبية البرلمانية (أى أن يكون للحزب المعارض للحزب للرئيس هو صاحب الاغلبية فى البرلمان) لو قد يحدث أن يكون للرئيس من زعماء حزب الاغلبية البرلمانية ولكنه ضعيف الشخصية ضعيف النفوذ والسلطان على أعضاء حزبه فى البرلمان . لذلك ونظرا لما هو معروف عن ضعف وعدم دقة التنظيم الحزبى فى امريكا نجد للرئيس لا يستطيع احيانا كما قدمنا - حمل الاغلبية البرلمانية على تنفيذ ما يوجهه للبرلمان من رسائل أو حملة على الموافقة على ما يريده (للرئيس) من مشروعات القوانين (١) . ثم انه قد يحدث ألا يكون الرئيس رئيسا للاغلبية البرلمانية وذلك لاختلاف مدة ولاية الرئيس (وهى ٤ سنوات) عن مدة مجلس الشيوخ وهى ٦ ، وعن مدة مجلس النواب وهى سنتان .

٣ - اللجان البرلمانية :

هنالك أخيرا عامل آخر جديد أدى ظهوره الى عدم الاحتفاظ بمبدأ الفصل التام كما قرره الدستور ، فلو كان مما يقضى به المبدأ عدم اتصال الوزراء ،

(١) راجع فيما تقدم دونجيه (طبعة ١٩٥٨) ص ٣٠٤ - ويبدو ص

بالبرلمان بل لقد حرم عليهم دخوله (اللهم الا في شرفة الزائرين) - ولكن ضرورات الحياة المحلية ومتنصيات حسن سير المشروعات الحكومية قد عملت على إيجاد اتصال (لا انفصال) بين الحكومة والبرلمان . ولقد تحقق فعلا هذه الاتصال والتعاون بينهما على يد اللجان البرلمانية (وبخاصة لجان مجلس النواب) : وتلك اللجان لم تدخل في حساب واضعي الدستور إذ أن الدستور لم يشر إليها بين نصوصه مجرد إشارة ، وانما كانت تلك اللجان من صنع اللوائح الدلالية التي وضعها مجلسا للبرلمان ، فهذه اللجان هي التي تقوم بتحضير المشروعات التي ستعرض على البرلمان ، وقد تركز فيها تدريجيا النشاط الحقيقي للبرلمان ، ففي ساحتها تتخذ القرارات الهامة لان فيها تجرى الابحاث الحقيقية بصدد المسائل ومشروعات القوانين التي ستعرض على كل من مجلسي البرلمان ، اما المناقشات الطنية التي تدور في جلسات البرلمان (وبخاصة في مجلس النواب) فانها في اغلب الحالات ليست ذات أهمية جدية .

لذلك فان الوزير الذي يريد صدور قانون معين (يتطرق بشئون وزلته) نجده يعمل على الاتصال برئيس اللجنة البرلمانية التي سيحال مشروع القانون عليها لدراسته (تمهيدا لعرضه على المجلس) - ويلاحظ ان هذا الاتصال يتم خارج جلسات البرلمان . أي في الخفاء ، في جو يساعد على التآمر .

الخلاصة: ان هذه اللجان البرلمانية هي حلقة اتصال (*un trait d'union*) ولادة تعاون بين الرئيس وورثته من ناحية ، والبرلمان من ناحية اخرى (١) .

(١) وتزاول هذه اللجان في الواقع رقابة مستمرة على تصرفات الوزراء وعلى المصالح التي يشرفون عليها ، ذلك لان تلك اللجان لها الحق أن تستدعي امامها الوزراء كما تستدعي من تشاء من الموظفين وتسألهم عن تصرفاتهم ، ومن ذلك تنشأ رقابة من السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ، وهي رقابة لم تدخل في حساب واضعي الدستور (راجع لزمع Esmeïn)

ثانيا - تحول السلطة التنفيذية الى رجحان لكفة الرئيس :

تمهيد - سبق ان بينا ان الدستور انشأ سلطة تنفيذية قوية (تتركز في شخص رئيس الجمهورية) ، وبيننا الاسباب التي دعت الى ذلك . كما بينا مصادر او دعائم تلك القوة . بقي الآن علينا ان نبين ما يلي :

(ا) انه اذا كان واضعوا الدستور قد أرادوا إقامة سلطة تنفيذية قوية (تتركز في شخص رئيس الجمهورية) فانهم لم يهتفوا ببقاها الى ان يقيموا بين السلطتين الحاكمين (التشريعية والتنفيذية) سلطة رابعة وأخرى مرجوحة .

(ب) انه اذا كان قد حدث فعلا ان رجحنا سلطة الرئيس (باعتباره صاحب السلطة للتنفيذية) قد رجحت على السلطة التشريعية فان ذلك كان نتيجة بعض الظروف والاحداث التي حدثت بعد وضع الدستور الأمريكي .

(ج) ان ظاهرة رجحان سلطان الرئيس لم تكن ظاهرة ثابتة مستقرة . والآن فننتقل الى الكلام تفصيلا عن كل من هذه الوقائع بل الحقائق الثلاث .

(ا) رجحان سلطان الرئيس لا يرجع الى الدستور الأمريكي :

من الأخطاء للذاتمة لدى بعض الباحثين واساتذة الفقه الدستوري قولهم ان الدستور الأمريكي قد عمل على رجحان سلطة الرئيس . والصحيح ان الدستور - يقوم - كما قدمنا - على أساس الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية (او بعبارة أخرى : بين الرئيس والبرلمان) مع مراعاة للتوازن والمساواة بينهما (١) - . ولم يكن ثمة ما هو أعمد عن تفكير واضعوا الدستور من ان يجعلوا الرئيس أقوى من البرلمان سلطانا - واليك بعض الدلائل نقدمها اثباتا لما تقدمنا :

١ - لأن رجحان سلطان الرئيس على سلطان البرلمان يؤدي الى الاستبداد والظلم . أي الى المعبث بحريات الأفراد ، في حين ان أكبر موضع من مواضع

(١) راجع جيمس د السلطة التنفيذية ، ص ٣٠ .

اهتمام واضع للمستور (فيما يقول الاستاذ جيو) لنما كان المحافظة على حقوق الافراد وحرياتهم ازاء اصحاب السلطان ، (١) وكذلك المحافظة على حقوق الولايات ازاء حكومة الاتحاد (اى للحكومة المركزية) .

٢ - لم يوافق واضعو الدستور على أن تكون طريقة لانتخاب الرئيس بواسطة الشعب مباشرة (اى بطريق الانتخاب المباشر) وكان ذلك خشية من أن تؤدى هذه الطريقة الى قيام نظام دى صيغة دكتاتورية بسبب المكانة العليا prestige أو بعبارة أخرى بسبب حالة العظمة التى تحيط بها طريقة الانتخاب الشعبى المباشر رأس للرئيس حين يفوز بتأييد أغلبية شعبية فى جميع أنحاء البلاد ، وكذلك لم يوافق واضعو الدستور على أن يكون لانتخاب الرئيس بواسطة البرلمان حتى لا يكون ضعيفا يخضع دائما لسلطان البرلمان الذى يدين له الرئيس بمنصبه ويخشى عدم تجديده لانتخابه لدى نهاية مدته .

وذلك كله يفسر النظام المقدر الذى تقرر لانتخاب الرئيس على درجتين (وسوف يأتى بيانه فيما بعد) .

٣ - لأن رجحان كلمة للرئيس يناقض المبدأ الذى اتخذ أساسا للدستور ، وهو مبدأ الفصل بين السلطاتين (التشريعية والتنفيذية) مع التوازن والمساواة بينهما (وذلك على وجه التفصيل الذى سبق أن أوردناه) .

٤ - وإخيرا نذكر تحديد فترة رئاسة الرئيس بفترة مؤقتة غير طويلة (وهى ٤ سنوات) ، وقد استبعد (عند وضع مشروع الدستور) الاقتراح الذى تقدم به البعض وكان يرمى الى تحديد فترة الرئاسة بمسح سنوات ، وكان الباعث على استبعاد هذا الاقتراح للخوف من أن تمهد طول مدة رئاسة الرئيس للطريق لاستبداده وظفائه .

(١) وراجع أيضا فيدل ص ٥٦ حيث يقول : لقد كانت روح التمسك بالحرية لدى الأمريكين - حين وضع الدستور - قوية ، وكانت قوية كذلك روحهم الاستقلالية ، فقد كان أغلبهم من المهاجرين الذين تركوا بلادهم لأنه كان يسودهم الاضطهاد والاستبداد الذى كان يسود القارة الأوروبية فى ذلك القرن .

الخلاصة : ان وضمن الدستور اذا كانوا حقوا الى اقامة سلطة تنفيذية قوية (تتمثل في شخص رئيس للجمهورية) فانهم في الوقت ذاته كانوا يريدونها سلطة « مقيدة » لا سلطة مطلقة ولا سلطة راجحة مهيمنة على غيرها من السلطات ، فانما هو سلطة قوية ولكنها تحت رقابة قضاء مستقل ، ورقابة برلمان مستقل كذلك عن تلك السلطة التنفيذية (اي غير خاضع لها) فهو يستطيع ان يضع حدا لتصرفها بمآله من حق الموافقة على الاعتمادات المالية والتشريعات التي تحتاج اليها (السلطة التنفيذية) ، وذلك فضلا عن ان مجلس الشيوخ يراقب سياستها الخارجية وبعض تصرفاتها الداخلية . وذلك على الوجه الذي سبق ان بيناه (١) .

(ب) رجحان سلطة الرئيس مرجحة الى الظروف والاحداث :

فيما يلي اهم تلك الظروف والاحداث التي أدت الى رجحان سلطان الرئيس :

ظهور الأحزاب السياسية - سبق ان ذكرنا ان الاحزاب السياسية لم تكن معروفة في الولايات المتحدة وقت وضع الدستور ، وانما ظهرت بعد ذلك الحين بوضع سنين - ولقد كان لظهور للتنظيم الحزبي اثر كبير بل خطير على طريقة انتخاب الرئيس ، وعلى علاقة الرئيس بالسلطة التشريعية .

(١) - فنيما يتعلق بطريقة انتخاب للرئيس نجد ان ظهور الأحزاب قد جعل من طريقة الانتخاب غير المباشر (التي نص عليها للدستور) مسألة صورية شكلية ، إذ أصبح انتخاب الرئيس يجري في الواقع كما لو كان انتخابا مباشرا (من درجة واحدة) « ولقد سبق ان اشرنا الى ما هو معروف

(١) راجع جريفت Griffith : The American System of Government ترجمه الى العربية الدكتور محمد عبد المزنر (عميد كلية الآداب بالاسكندرية سابقا) بالصفحة الاولى من كلمة « التصدير » ، وراجع ايضا مؤلف الاستاذ فاينر Finer الجزء الثاني ص ٩٩٨ .

عن اثر طريقة الانتخاب المباشر في تقوية سلطان الرئيس قوة يخشى منها
أن تصل به حد الاستبداد (١) .

أما للقول بأن ظهور الأحزاب قد جعل الانتخاب يجرى في الواقع كما
لو كان انتخابا مباشرا (من درجة واحدة) فبياننا لذلك نقول أنه من شأن
للتنظيمات الحزبية وللدعائيات الواسعة التي تقوم بها الأحزاب أن نجد «المتدوين»
(وهم الذين ينتخبون في كل ولاية من أجل انتخاب الرئيس) إنما تتكون
غالبيتهم من أفراد يفتسبون إلى حزب وبالتالي يحترمون للنظام الحزبي
وينفذون التعليمات الصادرة إليهم من إدارة الحزب ويفتخرون الشخص الذي
رشحه الحزب لمنصب الرئاسة ، وقد ترتب على ذلك أنه أصبح من المستطاع
(في أغلب الحالات) معرفة من سيكون رئيس الجمهورية الجديد في اليوم الذي
يتم فيه لانتخاب كل ولاية « للمتدوين » ، إذ أنه يعرف في ذلك اليوم للحزب
الذي أحرز مرشحوه من « المتدوين » ، الاغلبية في انتخابات « المتدوين » ...
ومعلوم مقدما أن هذه الاغلبية سوف تقوم (في لانتخابات للرئاسة) بانتخاب
مرشح الحزب الذي تتناسب هذه الاغلبية إليه (٢) .

(١) راجع فيجل ص ٥٩ ، ٦٠ حيث يقول : « لقد استبعد واضعو الدستور
طريقة الانتخاب المباشر للرئيس لأنهم خشوا أن يؤدي ذلك إلى خطر يمت للنظام
اللاكي أو إلى قيام نظام ذي صبغة دكتاتورية ، وذلك كنتيجة للمكانة العليا
(prestige) التي تسبقها طريقة الانتخاب المباشر على الرئيس ، ولما كانت
طريقة لانتخاب الرئيس بواسطة البرلمان من شأنها أن تجعل الرئيس خاضعا
لسلطان البرلمان ، لذلك كله فقد وضع لانتخاب الرئيس نظام معتد » - وراجع
ص ٦٣ حيث يقول ذلك الفقيه الفرنسي عن ظهور النظام الحزبي أنه
« جعل من الرئيس زعيما لحزب منظم لديه جهاز ضخم للدعاية والتأثير على
الرأي العام بحيث يزيد من شعبيته ويجعل من الرئيس لا فحصب زعيما
لحزب بل كذلك زعيما للشعب » .

(٢) فيجل Vedel ص ٦٣ ، جريفت ص ٧٦ .

أما عن التصيلات المتعلقة بطريقة لانتخاب الرئيس فهي تبين لنا أنها
طريقة معتدة ، من أراد الاطلاع بها فليرجع إلى الطبعة الثالثة أو الرابعة من
كتابنا « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » ص ٢٨٨ ، ٢٩٨ بالهامش .

(ب) أما فيما يتعلق بتأثير ظهور الأحزاب على علاقة الرئيس بالسلطة التشريعية - فبياننا لذلك نذكر أنه رغم أن الدستور قد حرم الرئيس - كما هو معلوم - حق اقتراح مشروعات القوانين وعرضها على البرلمان ، ولم يخول للرئيس سوى مجرد تقديم رغبات أو توصيات إلى البرلمان بالاعتناء بموضوع معين (باسم « الرسالة » message) ، فنقول رغم ذلك نجد في الواقع أن مركز الرئيس (رئيس للجمهورية) الحزبي باعتباره رئيس الأغلبية البرلمانية كثيرا ما يمكنه من أن يشق « لرسالته » طريقا إلى التنفيذ أي إلى أن تصبح مشروعات بقوانين ثم قوانين وذلك بفضل انصاره من رجال حزبه في البرلمان - كما أن ذلك المركز الحزبي للرئيس قد ساعده كذلك على أن يتقدم باقتراحات ومشروعات قوانين للبرلمان (بواسطة أعضاء حزبه في البرلمان) . بل أن من الرؤساء من بلغت به الجرأة أن يتقدم شخصيا باقتراح مشروعات القوانين ، وذلك بأن يرفقها « بالرسالة » التي يتقدم بها للبرلمان « ولو أن هذه الطريقة تعد - كما هو بين - مخالفة للدستور (١) » .

(ج) حق الفيتو - كذلك بفضل ظهور التنظيم الحزبي أصبح للرئيس بفضل حق الفيتو (الذي قرره له الدستور) تأثير كبير على التشريع ، فحين قرر واضعو الدستور للرئيس حق الفيتو (ولم تكن إذ ذلك قد ظهرت الأحزاب كما هو معلوم) لم يكن يظن أن الرئيس سيلجأ إلى استعمال هذا الحق اللهم إلا نادرا (كما هو الشأن في الدول الأخرى الديمقراطية البرلمانية الأوروبية التي تقرر فيها حق الفيتو للسلطة التنفيذية) ، ولكننا وجدنا في الولايات المتحدة أن الرئيس أكثر من استعمال هذا الحق بحيث أصبح في مقدوره - نظرا لزعامته للأغلبية البرلمانية - أن يوقف الكثير من التشريعات التي يوافق عليها البرلمان (٢) .

٢ - استقلال السلطة والتنفيذ - وكذلك كان لا عذر ليه الكثير من رؤساء

(١) بيردو ص ٢١٢ ، جريفيث ص ٢ .

(٢) ولقد أصبح حق الفيتو (كما يقول الأستاذ دوغرجيه ص ٣٠٣ ، ٣٠٤) أكثر الوسائل أهمية بين أيدي للرئيس للتأثير على البرلمان وعلى أعماله .

للجمهوريات من استقلال سلطاتهم ونفوذهم اثر كبير في ترجيح كفتهم في ميدان السلطان ، فنكسر من مظاهر ذلك الاستقلال ما يلي .

(أ) للعادة التي جرى عليها رؤساء الجمهورية هناك من تعيين انصارهم في وظائف الدولة (أي لا على أساس جدارتهم وكفائتهم لتلك المناصب وانما على أساس نزعاتهم السياسية وصلاتهم بالرئيس ورجال حزبه) ، وهذه العادة أو الطريقة التي اشتهرت باسم *spoils system* (أو نظام الغنائم) ، يلاحظ أنها تعد هناك في نظرم نظاما مشروعاً - وقد جرى رؤساء الجمهورية هناك على قبول ومساومات أعضاء البرلمان من أجل تعيين انصارهم ، ثم نجد هؤلاء الرؤساء يستغلون تلك الخدمات التي يؤدونها لأعضاء البرلمان في إخضاعهم لرغباتهم ، أي في السيطرة عليهم ، لتنفيذ رغبات للرئيس (بالموافقة على سياسته ومشروعاته) .

(ب) ما جرت عليه عادة بعض الرؤساء من استقلال نفوذهم للحيلولة دون إعادة انتخاب أعضاء البرلمان الذين كانوا يمارضون حين النظر في مشروع قانون طلبه الرئيس (١) .

٣ - المعروف الذي جرى منذ أمد بعيد على ألا يعترض مجلس الشيوخ على تعيين أحد من الوزراء للذين يختارهم الرئيس (إذ يجب ألا يفوتنا أن الدستور يشترط موافقة هذا المجلس على من يريد الرئيس تعيينهم من الوزراء والسفراء وغيرهم من كبار الموظفين كما تقدمنا) ، وبذلك أصبح الرئيس يمين وزرائها ويعزلهم في حرية تامة ، ولا ريب أن هذه السلطة (أو هذه الحرية) كان لها اثرها في ترجيح كفة الرئيس في ميزان السلطان .

ويبدو أن الباعث الذي أدى إلى نشأة ذلك العرف يرجع إلى أن الوزراء مسئولون عن أعمالهم أمام الرئيس ، والرئيس بدوره مسئول عن تصرفاتهم أمام

(١) راجع بصدد الفترتين (أ) ، (ب) جيو ص ٢٤ ، ٣٥ - وجارنر (الاستاذ بالجامعات الأمريكية) المرجع السابق ص ١٠٤ .

للشعب فهم يعدون بمثابة مكترئين أو مساعدين للرئيس (١) .

٤ - المعروف الذى جرى منذ أمد بعيد بعدم استعمال البرلمان حقه (الذى قرره له الدستور) فى محاكمة الرئيس والوزراء بسبب ارتكابهم جريمة الخيانة العظمى أو الرشوة أو غيرها من الجرائم الكبرى (٢) - هذه المحاكمة تعسرف باسم شهر (انجليزى الاصل) *Impeachment* وقد نص الدستور على أن مجلس النواب هو الذى يقوم بمهمة الاتهام ، أما المحاكمة فتكون أمام مجلس الشيوخ وهو يعتقد فى هذه الحالة بصفته هيئة قضائية (برئاسة كبير القضاة) ورغم أن هذه المحاكمة تعد ذات صبغة جنائية إلا أن العقوبة التى يحكم بها مجلس الشيوخ لا تتجاوز للحكم بالاعزل (٣) .

ومن اللين أن البرلمان لو أنه دأب على استعمال هذا الحق ، أو عمد الى مجرد التهديد باستعماله لكان فى ذلك سلاح خطير فى يد البرلمان يسلطه على الرئيس والوزراء ، ولكان من الممكن أن يؤدى ذلك الى مسئوليتهم أمامه مسئولية سياسية أيضا (لا مجرد مسئولية جنائية نصب) أى لكان فى استطاعة البرلمان عزلهم لحسم الثقة فيهم بسبب تصرفاتهم المتطرفة بشئون الحكم والادارة (٤) كما حدث فعلا فى إنجلترا (وكما سبق أن بينا ذلك تفصيلا فى مؤلفاتنا بصدد الكلام عن نشأة للنظام البرلمانى فى إنجلترا) (٥) .

عوامل أخرى (الاستناد الى الراى العام - شخصية الرئيس - الالتزام والاروب) لا يفوتنا فى مقام الختام أن نشير الى عوامل أخرى - ولو أنها غير

(١) يلاحظ أنه لم يبحث خروج عن ذلك المعروف فى تاريخ الولايات المتحدة إلا فى حالات قليلة بل نادرة لا تتجاوز الست مرات .

(٢) يلاحظ أن عبارة « الجرائم الكبرى » غير واضحة بينة للحدود .

(٣) على أن المتهم الذى يحكم بأدافته وعزله تصح محاكمته بالطرق القضائية العادية .

(٤) وذلك عن طريق التهديد باستعمال الحق *Impeachment* ومحاكمتهم بسبب الأخطاء السياسية الكبرى إذ أن عبارة « الجرائم » يشوبها بعض الغموض (كما قدمنا) .

(٥) بيرو ص ٢١٥ ولاماريير ص ٧٥٩ وجريفيث ٧٤ وفيجيل ص ٦٦ ، ٦٧ .

ثابتة لو مستقرة - الا انها كان ولا يزال لها تأثير كبير على زيادة نطاق سلطان الرئيس ، بل وعلى رجحان ذلك السلطان .

اذ يجب الا يفوتنا ان الرئيس (نظرا للمصدر الشعبي لانتخابه) نفوذا كبيرا على الشعب الامريكى ، وهو نفوذ يفوق كثيرا ما لأعضاء البرلمان من نفوذ (١) ولذلك نجد من اليسير عليه أن يحصل على تأييد للرأى العام فى المسائل التى يوليها اهمية خاصة ، ومثل هذا التأييد يمد امرا هاما اساسيا فى بلد كأمريكا للرأى العام فيه سلطان كبير ، واستنادا الى هذا التأييد يستطيع الرئيس للتأثير على البرلمان والحصول على موافقته على اتجاهات الرئيس (ومشروعاته) .

ومما يعمل على لزيادة ذلك النفوذ (الذى يتمتع به الرئيس) أن نجد للرئيس شخصية قوية ، وكذلك قيام ازمات أو حروب مما يتطلب قيام سلطة تنفيذية قوية (كما قدمنا) - ونظرا لاستمرار شدة التوتر للملاقات الدولية منذ الحرب العالمية الأخيرة (مما أدى الى قيام حالة « أزمة » مستمرة منذ ذلك الحين حتى اليوم) فلقد أصبح يبدو رجحان سلطان الرئيس فى أمريكا نظاما عاديا (٢) .

قضية ووترجيت • Watergate كان هذا كله صحيحا وكان هو ما يذكره اساتذة الفقه الدستورى قبل قضية ووترجيت الشهيرة التى زلزلت الميادان السياسى فى الولايات المتحدة عام ١٩٧٣ كما هزت مركز الرئيس وحييته وكانت سببا فى استقالة الرئيس نيكسون ، ونظرا كذلك لما حدث تبيل ذلك من اساءة

(١) ويرجع ذلك الى ضعف الثقة التى يوليها افراد الشعب هناك لضوء البرلمان لاعتمادهم أنه لنما يعنى بالمصالح الشخصية والمصلحة اكثر مما يعنى بالمصلحة العامة ، بخلاف الثقة الكبيرة التى يولونها هناك عادة للرئيس .
ولجج جاورنر ص ١٠٣ حيث يقول : ان الرأى العام فى (أمريكا) ينظر الى اعضاء البرلمان نظرة تشوبها عدم الثقة ، .

(٢) دوقرجيه (طبعة ١٩٥٨) ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ولا غريير (طبعة ١٩٤٧) ص ٧٥٨ ، وبيردو (طبعة ١٩٥٩) ص ٢٠٨ حيث يقول : « انها للفتروف وشخصية الرئيس مما للذال يطبعان للنظام السياسى الامريكى بطابعهما » .

بعض الرؤساء سلطته في الناحية العسكرية وتورط الولايات المتحدة في الحرب الكورية والفتنانية مما أدى إلى استياء الرأي العام الأمريكي والعالمي ، لذلك أصدر الكونجرس قانونا في نوفمبر عام ١٩٧٣ يقيد سلطة الرئيس في مجال الحرب (١) ومنذ ذلك التاريخ لم يعد للرئيس للرجحان في كفة ميزان السلطان ويكاد يكون للرجحان للكونجرس لا للرئيس .

(ثالثا) تحول رجحان سلطان مجلس الشيوخ إلى الضعف والنقصان -

سبق ان بينا كيف عمل واضع الدستور الأمريكي على رجحان كفة مجلس الشيوخ - ولكننا اذا نظرنا إلى الناحية العملية فاننا نجد ذلك الرجحان قد مال ناحية النقصان لذلك السلطان .

وقد عملت على ذلك الاتجاه ظروف وعوامل عدة نلخص أهمها فيما يلي :

(أ) المعروف الذي جرى بمحرم استئصال مجلس الشيوخ لبعض الحقوق التي قررها له الدستور ، كحقه في الاعتراض (عدم الموافقة) على تعيين الرئيس للوزراء ، وحقه في محاكمة الرئيس والوزراء **Impeachment**

(ب) استغلال الرئيس للمساومات التي يجريها معه أعضاء مجلس الشيوخ من أجل تعيين بعض كبار الموظفين (٢) .

(ج) ما دخل من ضعف على سلطات هذا المجلس المتعلقة برقابته على السياسة الخارجية للرئيس ، ويبدو هذا الضعف في امرين .

الامر الاول ما جرى عليه المعروف في السنوات الأخيرة من إرسال الرئيس

(١)

An Introduction to American Government New York p. 1977,300-303
Kenneth prewitt Sidney verba.

(٢) فيجيل ص ٦٩ حيث يقول : « أن الرئيس لا ينكر تأثيره على مجلس الشيوخ بسبب المساومات التي تجرى بين هذا المجلس والرئيس بخصوص تعيينات كبار الموظفين ... »

لما أطلق عليه « مبعوثين خصوصيين » (دون الحصول على موافقة مجلس الشيوخ) للقيام بالمفاوضات التي يتطلبها عقد الماهدات أو للقيام ببعض المهام السياسية في الخارج (١) .

(الأمر الثاني) ما جرى عليه العرف من التخصص مما اشترطه الدستور من ضرورة موافقة مجلس الشيوخ على الماهدات (بأغلبية الثلثين) وذلك عن طريق أحد الأسلوبين التاليين :

١ - صدور الماهدة في صورة قانون عادي يوافق عليه البرلمان بمجلسيه (بالأغلبية العادية) ، بحيث لا يشترط موافقة أي أعضاء مجلس الشيوخ في هذه الحالة ، وبحيث لا يفقد هناك امتياز لمجلس الشيوخ على مجلس النواب بهذا الصدد .

٢ - للعرف الذي جرى عليه الرئيس من عقد ما عرف باسم « الاتفاقات التنفيذية Executive agreements » وهو لا يباشر هذه السلطة يستند أحيانا إلى تفويض من البرلمان ، « والاتفاقات التنفيذية » لا تختلف في الواقع في جوهرها عن الماهدات ، وهي تعد بلا ريب مشروعة حين تعقد بتفويض من البرلمان لماهدة سبق لمجلس الشيوخ إقرارها ، ولكنها تعقد أحيانا بطريقة سرية وبصورة غير مشروعة .

ويلاحظ أن الالتجاء إلى « الاتفاقات التنفيذية » قد ازداد في السنوات

(١) جريفت ص ١٢٨ ، ١٢٩ حيث يقول : إن هذا العرف (أو « هذه السوابق » على حد تعبيره) يدل « على تفوق رئيس الجمهورية في الشؤون الخارجية » .

ويلاحظ أن للرئيس يحد إلى هذه الطريقة أو بعبارة أخرى هذه للتسمية للتخلص من الشرط الذي يتطلبه الدستور من اشتراط موافقة مجلس الشيوخ على تعيينات الرئيس للسفراء والممثلين السياسيين . ويبدو لنا أن « المبعوثين الخصوصيين » يختلف عن السفراء وغيرهم في أنه لا يعد من موظفي وزارة الخارجية للدائمين ، وإنما هو يكلف بعمل خاص تنتهي مهمة بانتهائه .

الأخيرة زيادة هائلة مما أدى إلى انهيار يفوذ مجلس الشيوخ في الشئون
الدولية (١) .

(د) وأخيراً نصيف إلى تلك العوامل التي عطلت على ضعف مجلس
الشيوخ ما سبقت لنا الإشارة إليه من رجحان كفة رئيس للجمهورية في
ميزان المصلطان فإن ذلك للرجحان يؤدي بلا ريب إلى الإضعاف من غير رقابة
مجلس الشيوخ عليه .

(١) جريفت ص ١٣١ ، وص ١٣٤ حيث يقول أن « اللاخزبية أصبحت
وجهاً بارزاً جداً لميلاسة أمريكا الخارجية بعد الحرب » .

حكومة الثورة أو الانقلاب (١)

تعريف - ماذا يقصد بالثورة révolution وبانقلاب coup d'Etat ؟

(أ) العبارة بمصدر الحركة الثورية (أو للقائم بها) .

يرى بعض رجال الفقه أو لفكر أن الحركة الثورية تعد « ثورة » إذا كان القائم بها هو الشعب ، وتعد « انقلابا » إذا كان القائم بها إحدى الهيئات صاحبة الحكم أو السلطان : كرئيس الدولة (ملكا كان أو رئيس جمهورية) أو رئيس وزارة أو وزير دفاع أو قائد جيش ، بعبارة أخرى أن الانقلاب هو عبارة عن إجراء تغيير في شؤون الحكم حدثه بعض قوى السلطان في غير اتباع لاحكام الدستور .

(ب) العبارة بالاعداف . وهناك رأى ثان هو الأصوب والأصح - فيما نعتقد - وهو ذلك الذى يراه بعض أساتذة الفقه الدستوري الفرنسى من أن مرجع للفرقة لا يجب للبحث عنه في مصدر الحركة للثورية أى في الهيئة التي قامت بتلك الحركة وإنما يجب للبحث عنه في « الاعداف » التي تهدف إليها تلك الحركة للثورية فإذا كان الهدف هو تغيير النظام السياسي (أى تغيير نظام الحكم مثلا من نظام ملكي الى نظام جمهوري ، أو من نظام رئاسي الى نظام برلماني) أو تغيير النظام الاجتماعي - (أى استبدال النظام الرأسمالي بنظام اشتراكي أو شيوعي) أو العمل على إعادة تنظيم العلاقات بين مختلف الطبقات الاجتماعية وتغييرها تغييرا خطيرا وذلك بتقريب الفوارق بين الطبقات (كما كان شأن قانون الإصلاح الزراعي والغاء الرتب والانقلاب في مصر) ، فالحركة الثورية تعد في كل من هاتين الحالتين السالفتين « ثورة » ، كما كان شأن الثورة الفرنسية (لعام ١٧٨٩) وللثورة الإسبانية (لعام ١٩٣١) التي قامت ضد الملك ألفونس الثالث عشر ، ولم تهحف الا لجسرد استبدال كرسى العرش

(١) لزيادة التفصيل راجع كتابنا « الفصل في القانون الدستوري » الجزء الاول (طبع في ابريل ١٩٥٢ ص ١٢٤ وما بعدها وكتابنا « القانون الدستوري والانظمة السياسية » ص ٧٥ وما بعدها .

(م ١٩ - نظم الحكم في الامول النامية)

بكرسى لرئيس الجمهورية اى انها لم تدخل تغييرا على النظام السياسى
أو الاجتماعى اللهم الا استبدال كرسى بكرسى (١) آخر ، ومع ذلك ففى
ذلك تغيير كبير للنظام السياسى .

اما اذا كان مدف الحركة هو مجرد الاستقثار بالسلطان ، فانها تعد
« انقلابا » (coup d'état) : كان يعمد احد رجال الحكم الى الغاء أو ايقاف
الدستور أو الى تعديل فى حدود اختصاصاته من اجل صالحه الخاص ، كما
كان شأن ذلك الانقلاب الذى قام به نابليون سنة ١٧٩٩ ونابليون الثالث
سنة ١٨٥١ اذ ألغى كل منهما الدستور وانشأ مستورا جديدا هيا له الاستقثار
بالسلطة اى هيا له سلطة ذات صبغة دكتاتورية ، ومثلا كما هو شأن رئيس
جمهورية ينتخب (طبقا للدستور) لمدة أربع سنوات ولكنه يعمد الى اعلان
نفسه رئيسا مدى عشر سنوات أو مدى الحياة ، وكما هو شأن رئيس دولة
(ملكا كان أو رئيس جمهورية) تقف المعارضة البرلمانية فى وجه مشروع من
مشروعات القوانين التى يريدھا فيمد ذلك الرئيس الى اصدار مرسوم متضمنا
ذلك المشروع مسبقا عليه قوة للقانون (اى دون ان تجيز ذلك التصرف احكام
الدستور) ، ومثل اصدار مرسوم بفصل بعض اعضاء مجلس الشيوخ
(كما حدث لدينا فى مصر) ، اذ ان الدستور (دستور ٢٢) انما قرر ان سلطة
فصل عضو البرلمان هي للمجلس التابع له مع مراعاة بعض شروط وقيود خاصة
ولم تقرر تلك السلطة بتاتا فى أية دولة من الدول الديمقراطية للحكومة ،
والفروض ان التصرفات السابقة للذكر حدثت جميعھا فى غير اتباع لاحكام
الدستور .

بعبارة اخرى ان الانقلاب انما يهدف الى صالح فرد (٢) أو جماعة صغيرة

(٢) وهنا يجدر بنا ان نشير الى ان بعض رجال الفقه الفرنسى يطلقون
على الثورة التى تهدف الى تغيير النظام السياسى « الثورة الصغرى »
révolution mineure أما للثورة التى تهدف الى تغير للنظام الاجتماعى ،
فيطلقون عليها « الثورة الشاملة » (أو الكاملة) révolution mineure
(٢) وقد يكون ذلك للفرد خارجا عن هيئة الحكومة كأن يكون مثلا مطالبا
بالعرش كما كان شأن كارول (الذى أصبح ملكا فى رومانيا قبل الحرب العالمية
الآخرة) .

أما للثورة فتهدف إلى استبدال النظام السياسي أو الاجتماعي (أو مما عا)
طرفة بأنظمة جديدة .

ومما تجدر ملاحظته أن الاغلبية العظمى من الانقلابات التي تهدف إلى إقامة
حكم دكتاتوري كانت الشعوب تؤيدها في بداية قيلها (١) (كما ذكر الاستاذ
مارليو Mario عضو المجمع العلمي الفرنسي ، وقد سبق أن اشرنا إلى ذلك) .

إذا عرفنا ذلك تبين لنا أن حركة ثورية يقوم بها أو يسندها الشعب تعد
« انقلابا » لذا كان هدفها هو مجرد تغيير شخصية الحكام (أو مجرد تأييد
مطالب بالعرش من أجل أن يصبح ملكا) ، وهنا يجدر بنا أن نكرر (ما سبق أن
ردحناه مرارا) في كتابنا « أزمة الأنظمة الديمقراطية » ، أن تأييد الشعب لنظام
دكتاتوري لا ينزع عنه صفة للدكتاتورية .

وبالعكس قد نجد للحكومة ذاتها تقوم « بثورة » (ولو أن ذلك أمر نادر
الحدوث) كما كان شأن النازيين « في عهد هتلر » الذين بعد أن استولوا على
السلطات بالطرق الدستورية عمدوا إلى تغيير للنظام الاجتماعي والسياسي
طرفة (إذ كانت النازية ذات نزعة اشتراكية دكتاتورية بينما كان ذلك النظام
(السابق على حركة هتلر) ذا نزعة رأسمالية ديموقراطية) (٢) .

ومما يجدر بنا هنا أن نوجه إليه الأنظار أنه كثيرا ما تستعمل كلمة « الثورة »
بمعنى واسع بحيث يشمل « الانقلاب » أيضا فنجد الفقهاء حين يتكلمون عن

(١) على أن بعض تلك الحركات الانقلابية كان للشعب يقاومها كما كان
شأن تلك الحركة الانقلابية التي قام بها الملك شارل العاشر في فرنسا عام
١٨٣٠ ، وكما كان شأن الانقلاب الذي قام في هذه السنوات الأخيرة في كمبوديا
ضد سيهانوك .

(٢) ومما تجدر ملاحظته أن تلك التسمية coup d'état التي تترجم
بكلمة انقلاب إنما عرفت منذ أن قام نابليون بانقلابه عام ١٧٩٩ . ونابليون
الثالث عام ١٨٥١ ومنذ ذلك الحين استقرت هذه التسمية في اللغة الفرنسية
وانتقلت كما هي إلى كثير من اللغات الأجنبية (كاللغة الإنجليزية مثلا) أي
دون أن تترجم إلى هذه اللغات الأجنبية .

« النتائج القانونية للثورة (révolution) » أو عن مشكلة : « هل يمكن تبرير الثورة قانونا » ، الخ ، فانما هم يعنون أيضا « بالثورة » ما يطلق عليه الانقلاب coup d'état وسوف نستعمل كلمة ، الثورة بذلك المعنى للواسع في بحثنا هذا (١) .

أهمية الدور الذي تلعبه الثورات في تاريخ الدساتير :

حسبنا لبيان مبلغ تلك الأهمية أن نذكر أن جميع الدساتير الفرنسية - وهي تبلغ ١٦ دستورا منذ للثورة الفرنسية - قد سقطت بهذه الطريقة (الثورة أو الانقلاب) وذلك إذا استثنينا دستورين لثنتين (وهما دستور ١٧٩٣ الذي لم يطبق بتاتا أي أنه على حد تعبير الفرنسيين mort née « ولدميتا » ، ودستور سنة ١٨٧٥ الذي لم يبق بعد غزو الألمان فرنسا ودخلهم باريس عام ١٩٤٠) .

وفي دول أمريكا الجنوبية تمت بهذه الطريقة (بانتقابات) كثير من التعديلات الدستورية ، وكذلك كان الشأن بصدد تعديل أو إلغاء أغلب الدساتير الأوربية عقب الحرب العالمية الأولى (كما حدث في بولندا وإسبانيا وفي دول البلقان) ، والواقع (كما يقول بارتلمي) أن الثورة تبدو كوسيلة عسائية لإلغاء الدساتير ، وأن الإجراءات التي ينص الدستور على اتباعها من أجل تعديله لا يمكن أن تتبع إلا في حالة للتعديلات الجزئية التي يمكن أن تجري داخل إطار الأنظمة القائمة .

الحكومة الواقعية : gouvernement de fait (أو حكومة للثورة)

بمجرد نجاح الثورة يسقط عادة الدستور للثائم (كما سنبين ذلك تفصيلا فيما بعد) كما تسقط الهيئات الحكومية ، لذلك فإنه يجب أن يقوم مقام الدستور القديم دستور آخر جديد ، لأن شعبا حرا (كما يقول الاستاذ لابراديل) لا يمكن أن يحيا بلا دستور ، ولكن إلى أن يوضع هذا الدستور الجديد تنشأ « حكومة مؤقتة » أي « حكومة واقعية » وقد سميت كذلك لأنها لا تلتقي

(١) ولا يغرتنا ملاحظة (كما يقرر بارتلمي) أن أصحاب الانقلابات يفضلون عادة أن يستعملوا كلمة « الثورة » لوصف الانقلاب الذي أحدثوه (كما كان شأن انقلاب إسكندر ملك يوغوسلافيا قبل الحرب العالمية الأخيرة) . إن بعض الكلمات (كما يقرر الدكتور جوستاف لوبون) لها على نفوس الجماهير سلطان « قوة سحرية » .

عادة تقويضاً شريعياً وإنما تستمد سلطتها من الواقع ، فأغلب الحكومات التي تقوم نتيجة لحركات ثورية هي حكومات واقعية وذلك لان رجال الحكم - كما قلنا - لم يتخلوه بعد اتباع الاجراءات والأوضاع التي نص عليها الدستور . وإذا كان تكوين تلك للحكومات يتم - كما ذكرنا - في غير اتباع للأوضاع والشروط التي قررها الدستور . فإنها كذلك من ناحية أخرى لا يزال فيها للحكام سلطتهم طبقاً لتلك الشروط والأوضاع التي قررها الدستور والقوانين .

خصائص للحكومات الواقعية (أو حكومات الثورة) : لهذه الحكومات صفتان : (أولاً) أنها حكومات « مؤقتة » ، ولذلك نجد أنه كثيراً ما يطلق عليها في فرنسا اصطلاح *gouvernement provisoire* فهي تتولى السلطة مؤقتاً الى حين عودة النظام للنيابي بعد وضع دستور ، أما في حالة انتخاب جمعية نيابية تأسيسية لوضع الدستور فإن تلك الحكومة الواقعية (أي حكومة الثورة) تسلم ما بأيديها من السلطة الى تلك الجمعية التأسيسية ، أي ان حكومة الثورة تقتضى مهمتها بمجرد قيام تلك الجمعية التأسيسية التي تعد الهيئة الممثلة للامة صاحبة السيادة كما تعد أعلى هيئة ويدها أسمى وأكبر سلطة في البلاد . فبعد انتخاب الجمعية التأسيسية تصبح السلطة التنفيذية خاضعة خضوعاً تاماً لتلك الجمعية التأسيسية ، فيجب ألا يفوتنا هنا ملاحظة ان الجمعية النيابية التأسيسية - فيما يبين لنا التاريخ - هي هيئة تجمع عادة في قبضة يدها السلطة كلها . فرغم أنها تنشأ لمهمة واحدة معينة وهي مهمة وضع دستور جديد ، أي أنها لا يناط بها سوى سلطة واحدة وهي السلطة التأسيسية إلا أنها في الواقع (كما يدلنا التاريخ) تجمع في قبضة يدها كل سلطات الحكم (نعني السلطات التشريعية والتنفيذية أيضاً) وذلك إلى ان يتم وضع دستور جديد وانتخاب برلمان يتولى السلطة التشريعية ، وتلك الجمعية التأسيسية لا تستطيع بذاتها أن تقصر بنفسها بمباشرة اعباء السلطة التنفيذية وإنما هي تكل أمرها الى تابع *agent* أو عادة الى هيئة مكونة من بضعة تابعين (هم الوزراء) على ان يظل ذلك التابع أو تلك الهيئة في خضوع تام لتلك الجمعية ، بمباراة أخرى أن النظام هو صورة من صور النظام المعروف لدى رجال الفقه الدستوري باسم « نظام الجمعية (أو الهيئة) النيابية »

فهو نظام تركيز للسلطة (un régime de concentration de pouvoirs)
فهو نظام ينكر مبدأ فصل السلطات الذي يرمى الى توزيع السلطات وعدم تركيزها
في يد هيئة واحدة . ولذلك فكثيرا ما يصل به الأمر لأن يكون صورة من صور
الحكثاتورية . وهذا هو ما حدث في فرنسا عام ١٧٩٢ وعام ١٨٤٨ حين انتخبت
جمعية نيابية تأسيسية وركزت كل السلطة في يدها .

(ثانيا) اما الصفة للثقافية لتلك الحكومة الواقعية فهي انها حكومة تركيبي
للسلطة (شأن الجمعية التأسيسية) فهي تجمع في قبضة يدها السلطتين
التشريعية والتنفيذية ولذلك فهي عادة دائما حكومة ذات صبغة حكثاتورية (١) .
وهذا هو ما يذكره رجال للفقه الدستوري الفرنسي جميعا ، وهذا هو ما جرت
به سنة للتاريخ وتقضى به طبيعة الاشياء .

لماذا كانت حكومات للثورة تركيز للسلطة ؟ : هنالك عدة ظروف
بل ضرورات من شأنها دائما أن تفرض فرضا تلك الصيغة أو للزعة الحكثاتورية
على الحكومة الواقعية ، نذكر في مقدمة تلك الظروف والضرورات خشية رجال
الثورات من حدوث حركة ثورية أو انقلابية معادية للثورة ، وتلك الحركة
هي ما يطلق عليها الفرنسيون اصطلاح " la contre révolution " فمهما تكن
الثورة مؤيدة من الشعب ومهما كانت أعداؤها مشروعة الا انه يخشى دائما من
حدوث حركة ثورية مضادة : فالثورات (أو الانقلابات) انما تقوم بها عادة
اقلية نشطة متحمسة ، كما انها عادة انما تقوم في العاصمة ، وهي تطيح عادة

(١) ان الظاهرة المميزة للحكومة الواقعية - كما يقول الأستاذ بريدو - هي
انها تتخذ دائما صورة نظام حكثاتوري ، وهذه الحكثاتورية اما أن تكون
حكثاتورية هيئة أو جماعة لأفراد كما كان الشأن في فرنسا بعد ثورة ١٨٤٨ ،
وثورة ١٨٧٠ ، ولما أن تكون حكثاتورية فرد كما كان الشأن في اسبانيا بعد
الحرب الاطالية لسنة ١٩٣٦ (حكثاتورية فرانكو) أو في جمهوريات امريكا
للجنوبية ، فابا كان الاسم الذي نصف به الحكومة للجديدة (الواقعية) فانفا
نشهد دائما تركيزا للسلطة في شخص زعيم أو عدة زعماء ، فمبدأ فصل
السلطات الذي يعد بمثابة الحجر الاساسي في بنيان الحرية السياسية نجده تد
انهار اذ نجد اللظيفتين التشريعية والتنفيذية قد أصبحا مجتمعين في يد
هيئة واحدة .

بحكام وبأنظمة سياسية وأحيانا تطيح كذلك بأنظمة اجتماعية مما يترقب على ذلك كله الاضرار بمصالح بعض الطوائف ، ثم أن عوامل الغيرة والحسد تلعب دورا كبيرا - كما يقول الدكتور جوستاف لوبون - في عصور الثورات وذلك نظرا لما يحدث من وصول للكثيرين طفرة الى أعلى مراكز الحكم والسلطان ، وهذه كلها عوامل لها اثرها في تشجيع الحركات الثورية المعادية للثورة التي قامت ، فضلا عن ذلك فانه يسود الامل - كما يقول الأستاذ بيردو - بأن الإصلاحات الجيدة (التي تريد للحكومة الواقعية ادخالها) يغدو امر تحقيقها أكثر يسرا وسهولة لو أننا جمعنا الى سرعة اصدار القرارات إمكان سرعة للتنفيذ ، فالاجراءات البطيئة الملائمة لنظام يسوده مبدأ فصل السلطات لا وجود لها تحت ظلال الأنظمة الديكتاتورية . ومع ذلك فليست هذه الاعتبارات العملية وحدها (كما يقول الأستاذ بيردو) هي التي تحدد كيفية تنظيم للحكومات الواقعية (أي التي تصبغها بتلك الصبغة الديكتاتورية) فيجب ألا نقولنا ملاحظة أن وجود دستور هو الذي يستطيع في الواقع أن يوزع مختلف السلطات بين الهيئات المختلفة في الدولة ، بعبارة أخرى أن ذلك للتركيز للسلطة في يد هيئة واحدة (أي تلك النزعة الديكتاتورية) هو نتيجة طبيعية حتمية لعدم وجود الدستور (الذي يسقط عادة عند نجاح الثورة وقيام الحكومة الواقعية (١) .

هل يمكن تبرير الثورة : (أو الانقلاب) من الناحية القانونية ؟

نجد الكثيرين من رجال الفكر والفقه يميلون الى تبرير مشروعية الثورة .

(١) ثم يضيف الأستاذ بيردو الى ما تقدم قوله : ان في ذلك ما يلقي علينا درساً فيما يتعلق في ان من عسير الأمور للحصول على اصلاح عميق للنظام السياسي والاجتماعي لبلد من البلاد وذلك باتباع الأساليب الديمقراطية الحرة . فالديمقراطية ذاتها لا يمكن اقامتها عن طريق وسائل ديمقراطية ، يريد أن يقول بأن الوسائل الديكتاتورية هي للطريق الموصل للديمقراطية ولكن يجب ألا تتقلب تلك الوسائل المؤقتة الى غايات .

(أ) فيعضهم (مثل الأستاذ الحيد هوريو) يرى أن الثورة ضد حكومة مستبدة تشبه تلك الاعذار (المانعة من العقاب) التي يعرفها القانون الجنائي باسم الدفاع الشرعي الذي يعتبر بمثابة رجوع إلى ذلك الحق الذي كان معترفا به قديما (في الجماعات للبدائية) للفرد وهو حق الفرد في القصاص لنفسه بنفسه .

بعبارة أخرى أن الأستاذ هوريو يرى أن حق الثورة عبارة عن الرجوع إلى « حق القصاص القديم » ، أو أنه ضرورة يتطلبها « الدفاع الشرعي » ضد اساءة الحكومة لاستعمال السلطة ، وذلك للرجوع إلى القصاص القديم لا يمد مشروعا إلا إذا كان اللجوء إلى القضاء (لرد ذلك للحدوث) قد أصبح — بصورة بيّنة — أمرا مستحيلا .

(ب) ويرى البعض الآخر من رجال الفقه (مثل الأستاذ لوفور) *Le fur* أنفسا إذا لم نعترف للمواطنين المظلومين — بلا وجه حق — أن تكون لهم حق المقاومة فأنفسا بذلك ننتهي إلى تبرير مشروعية الاستبداد من الناحية النظرية أو بالأقل ننتهي إلى تثبيت تولدته من الناحية العملية .

(ج) ويرى البعض الآخر (مثل الأستاذ نوزن) *Esmein* أنه لا يمكن تبرير الثورة (وما نتائجها من إلغاء الدستور) إلا استنادا إلى القول بأن الشعب وقد ارتضى الثورة التي قامت فإن ذلك للرضا بعد في الوقت ذاته إعرابا عن إرادته في إلغاء الدستور (الذي ألغته الثورة) ، بعبارة أخرى يريد أن يقول أن الأمة باعتبارها صاحبة السيادة تملك دائما السلطة التأسيسية أي سلطة إلغاء الدستور أو وضع دستور جديد « فما دلم لها حق إلغاء الدستور فإن لها الحق في تبرير شرعية الثورة التي تهدف إلى إلغائه إذا كانت قد سدت في وجهها الطرق المشروعة لإلغائه (أي عن طريق استفتاء شعبي أو انتخاب جمعية نيابية تأسيسية) (١) . على أن هذه الحجة — كما يقول بحق الأستاذ الكبير لافاريير

(١) نوزن *Esmein* : « القانون الدستوري الجزء الأول الطبعة الثانية » ص ٦٢٠ .

في مؤلفه في القسانون الدستوري ص ٣٠٤) - على ضعف بين ،
لان رضا الشعب بالثورة (ويستدل عادة على ذلك الرضاء من سكوته
عنها وحياده ازاما) لا يعنى في الغالب من الاحوال - الا ان للشعب (في
غالبية) لا يعنيه من للثورة امرها او انه لا يستطيع ان يقف في وجهها ،
(لاسيما اذا كان الجيش يؤيدها) .

وفي رأينا ان ملاحظة الاستاذ لاناريير هي الجديرة بان توصف ، او بعبارة
اصح واصرح بان توصم بانها على جانب كبير من الضعف : لانه لا يمكن ان
تتكرر ان الشعب يستطيع ان يعلن عن ترحيبه بالثورة بما يبدية من مظاهر
الابتهاج .

جدوى تلك الآراء (١) : هنا يصح ان نتساءل ما هي جدوى تلك الآراء التي

(١) **الثورات تقوم بها اقلية** . وهنا يجدر بنا ان نلاحظ ان الواضع - فيما
يقبث لنا التاريخ - ان الحركات الثورية شانها شان الحركات الاصلاحية
انما تقوم بها عادة اقلية (كما يقول الدكتور جوستاف لوبون في كتابه عن
« الثورة الفرنسية ونفسية للثورات ») ولكنها اقلية نشطة متحمسة مؤمنة
بمذهب او مبدأ تريد له ان يحيا ولو انها هي تقف ، ومما تجدر ملاحظته
(كما يقول ايضا الدكتور لوبون) ان للكثير من للثورات انما يقوم بها الجيش
ذاته كما كان الشأن في البرتغال وتركيا وجمهورية امريكا الجنوبية ، وفي
مثل هذه الحالة نجد الحكام (الذين يتولون الحكم بعد نجاح الثورة) يقعون
تحت سيطرة رجال الجيش (كما كان الحال بوجه خاص لدى سقوط الامبراطورية
الرومانية اذ كان سقوط الامبراطور على يد للجيش) . والواقع - كما يقول
هذا العالم الاجتماعي الكبير - ان للثورة لا يمكن القيام بها دون مساعدة من
الجيش او - بالاقبل - دون حياده ازاما (ص ٤١ و ٤٢ من مؤلفه سابق
الذكر) وفي موضع آخر يقول (ص ١٨) « ان لل نظام الملكي لم يعد منتهيا
في فرنسا لبان عصر الثورة حينما اعدم لويس السادس عشر ولما كان ذلك
حينما رفضت قوته المسلحة - من قبل - للدفاع عنه » ثم يضيف الى ما تقدم
« ويجب الا يغوتنا ان التقليد او السحر الفكري (la contagion mentale)

لها اثر كبير في بث روح للثورة في نفوس رجال الجيش ، فحين رأينا مؤامره من
بعض الضباط في للجيش التركي قد نجحت في اسقاط الحكومة ، رأينا مؤامرة
مثلها عسكرية في اليونان صنعت بها مثل الذي صنع في تركيا . . وهذا
يجدر بنا الاشارة الى ان مؤلف الدكتور لوبون الذي ننقل هنا عنه طبع
عام ١٩٢٥) . راجع مؤلفات الدكتور جوستاف لوبون .

La Revolution Francaise et la psychologie des Revolutions (c'd. Paris
1925 p. 41 , 42.

يبيدها رجال الفكر أو الفقه لتبرير مشروعية حق الثورة من الناحية النظرية ؟
اننا اذا نظرنا الى الناحية العملية فاننا نجد من ناحية ، أن الشعوب حين تثور
فهي في غير حاجة الى أن تنظم لها قواعد للثورة من الناحية القانونية ، بعبارة
أخرى انه حين يندلع لهيب الثورة فان الآراء والمناقشات النظرية تغدو غير ذات
جدوى ، ومن ناحية أخرى فاننا نجد أن جميع التشريعات - في مختلف الدول
الحديثة - تعاقب دائما على الاعمال الثورية ، أى أن مسألة تبرير مشروعية
الثورة (التى تثار بين رجال الفكر والفقه من الناحية النظرية) لا يمكن أن تثار
امام القضاء ، إذ انه اذا لم تنجح الثورة فلا يمكن أن توجد محكمة تجرؤ على
الحكم بتبرئة الثائرين (كما يقول العميد دوجي) استنادا الى آراء رجال
الفقه أى استنادا الى أن الحكومة كانت حكومة ظلم وطميان وأن محاولة
تغييرها بالقوة كان اذا من الأعمال المشروعة !! فالواقع من الناحية العملية
انه لا يوجد سوى عامل واحد يستطيع تبرير مشروعية للثورة وهو نجاحها .
على انه اذا لم يكن لتلك الآراء جدوى في حالة قيام الثورة فانه يصح أن يقال
(فيما يرى الاستاذ بيردو) ان لها بعضا من الجدوى في حالة السلم إذ تعد
مقابلة تهديد أو انذار للحكومات اذا استبجت بالأمر .

النتائج القانونية للثورة :

(أولا) من المبادئ المقررة لدى رجال الفقه الدستوري الفرنسي انه بمجرد
انتصار الثورة (أو الانقلاب) التى تقوم ضد نظام الحكم فان الدستور يستط
فورا من تلقاء ذاته (*de plein droit*) أى دون حاجة الى تشريع ما يقرر
ذلك السقوط ، على انه يجب ملاحظة أن للثورة التى نتكلم عنها هنا ولتى تنتج
ذلك الأثر إنما هي تلك الثورة التى تهدف الى احلال « فكرة قانونية »
idée de droit جديدة مكان أخرى باعتبارها مبدأ موجهها الحياة السياسية
والاجتماعية ، أما اذا كانت الثورة عند قيامها لم تكن موجهة ضد نظام
الحكم وإنما كانت موجهة ضد فساد اداة الحكم (أى ضد فساد رجال الدولة)
فان للثورة لا تنتج ذلك الأثر أى لا يترتب عليها إسقاط الدستور فورا بمجرد
نجاحها ، كما كان شأن الحركة الثورية التى قامت في سنة ١٩٥٢ في بلجيكا .

واحت الى عزل الملك ليوبولد الثالث ولم تؤد الى سقوط الدستور البلجيكي ، وكما كان شأن ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ في مصر فهي لم تؤد حين قيامها الى سقوط الدستور لانها اعلنت في بدايتها انها لم تكن موجهة ضد نظام الحكم (أى ضد الدستور) بل كانت ضد العبث به أى كانت ضد فساد وظيفان اداة الحكم وبخاصة رأس هذه الأداة وهو رئيس الدولة ، ولم تتطور الثورة من ثورة ضد اداة الحكم الى ثورة ضد نظام الحكم (أى ثورة تهدف الى وضع نظام سياسى ولجتماعى جديد) الا تدريجيا فيما بعد ، وحين تم ذلك التطور للتدريجى أعلن سقوط الدستور بعد بدء الثورة بنحو خمسة شهور (في ديسمبر من ذلك العام) .

ظاهرة تطور اهداف الحركات الثورية : هي ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع الثورات التى عرفها التاريخ (وليس هنا مقام بيان ذلك تفصيلا) ويبدو لنا ان هذه الحقيقة قد غابت عن رجال الفقه ورجال الفكر في مصر . على أنه مما يجدر هنا ملاحظته أنه حتى في الثورات الكبرى التى تقوم ضد نظام الحكم فاننا نجد أحيانا أنها لا تسقط الدستور فوراً ، وأحيانا نجد أنها لا تطوح بجميع الهيئات التى كانت تستند اليها اداة الحكم السابق وبخاصة الهيئات ذات للصبغة النيابية (١) .

(ثانيا) ومن تلك النتائج القانونية للثورة أن القوانين العادية (كالتوانين المدنية والجنائية الخ) تظل قائمة رغم إلغاء الدستور أو سقوطه على يد الثورة ففي فرنسا مثلا لا تزال تطبق حتى اليوم قوانين عادية صدرت في عهد نظام الحكم الملكى القديم (وهو السابق على عصر الثورة أى السابق على عام ١٧٨٩) .

(١) فالبرلمان الذى كان قائما مثلا قبل ثورة ١٨٣٠ في فرنسا ظل باقيا بعد تلك الثورة اذ كان مجلس النواب هو الذى قاد الثورة . وحين قامت ثورة الفاشست واستولوا على الحكم في إيطاليا عام ١٩٢٢ احتفظ موسوليني بالنظام الملكى وبمجلس البرلمان (حتى بمجلس النواب) أى أنه لم يتقرر إلغاء الدستور ولا حتى للهيئات الحاكمة ، وإنما عهد موسوليني الى انشاء الأنظمة الجديدة للفاشية بواسطة قوانين وافق عليها البرلمان وذلك مع اتباع الاجراءات المتروكة في الدستور ، على أن ذلك قد تم في الواقع تحت ضغط موسوليني .

(ثالثا) من المبادئ المقررة كذلك أنه حين تلغى الثورة دستورا فانها انما تلغى من الدستور النصوص الدستورية من الناحية الموضوعية فحسب أى النصوص المتعلقة بنظام الحكم ، أما للنصوص الدستورية من الناحية الشكلية (أى غير الدستورية موضوعا) مثل النصوص المتعلقة بمجالس المديرية (المحافظات) مثلا فى الدستور المصرى لسنة ٢٣ أو النصوص التى كانت ملحقة بالدستور الأمريكى (وكانت تنص على تحريم الخمر) فانها تظل باقية رغم إلغاء الدستور ولكنها تبقى كتولنين عادية أى أن تلك النصوص تنزع عنها صيغتها الدستورية وتنزل الى مرتبة نصوص التولنين العادية (١) بحيث يمكن تعديلها أو إلغاؤها بواسطة تولنين عادية ، وهذه العملية (أى نزع الصيغة الدستورية عن تلك النصوص الخ) هى ما يطلق عليها الفرنسيون (La déconstitutionnalisation par l'effet des révolutions).

(١) فمثلا المادة الخامسة من دستور ١٨٤٨ بفرنسا التى كانت تنص على إلغاء عقوبة الإعدام فى المسائل السياسية ظلت باقية رغم سقوط الدستور على يد الحركة الانتقابية عام ١٨٥١ ولكن تلك المادة ظلت باقية باعتبارها من التولنين العادية فحسب المتصله بالتقانون الجنائى .

المبحث الثالث

في مصر

· (منذ ثورة يولييه ١٩٥٢ حتى العهد الحاضر)

ملزمة

تقديم :

بعد كلمة تمهيدية سنذكر نبذة تاريخية عن الثورة منذ اعلانها في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وما مرت به من تطورات حتى قرارها بالغاء للنظام الملكي واعلان قيام النظام الجمهورى في ١٨ يونيه ١٩٥٣ ، ثم نبين الاسباب المباشرة للثورة واسبابها البعيدة غير المباشرة ، والاهداف التى ترمى اليها .

ثم نقسم هذا المبحث الى أربعة فروع أو أربعة عهود هي عهود حكم الرؤساء الثلاثة الذين تولوا الحكم من قادة الثورة (الرؤساء نجيب وجمال والسادات) ثم العهد الحالى عهد الرئيس مبارك .

وسأبين الاراء التى ابديتها والبحوث الدستورية التى سبق أن كتبتها ونشرتها ابان كل عهد من تلك العهود الثلاثة السابقة . أما العهد الرابع (العهد الحالى) فان ما كتبتة - ولا أزال أكتبه عنه من البحوث الدستورية فلم يسبق لى أن نشرت منه شيئاً .

ثم نعقب على ما سبق أن كتبتة فى العهود الثلاثة السابقة ببعض ماقد يبدو لى الآن من بعض الملاحظات أو الاضافات على بعض ما سبق لى ابدائه من آراء واقتراحات - ثم اختتم بحوث هذا الكتاب بخاتمة تتضمن الاشارة الى بعض الدروس التى توجيها اليها دراسة أنظمة الحكم فى الدول النامية ، كما تتضمن بعض المبادئ والحقائق العلمية والبيانات العامة ، والاقتراحات المتصلة بنظامنا الدستورى المصرى^(١) .

(١) الواقع أن ما أشرت اليه من « التعقيب » هو أمر جديد فى ميدان التأليف على أن هذا الجديد ليس مما يعتز به المؤلف ليوصف بأنه « مجدد » بل أنى لا أكتفم القارئ أنى لجأت اليه كارهاً ومكرهاً إذ اضطررتى اليه تلك الرغبة الشديدة فى ألا يتأخر ظهور هذا الكتاب أكثر مما كان من تأخير ليس بالقليل ، والا يطول أمد بحوثه وطباعته أكثر من هذا»

تمهيد :

قد يتساءل المتاملون : لماذا كان الاختصار على تلك الفترة (أى على عهد الثورة) ؟

ان ثمة أسبابا عدة تدعوني الى ملوك ذلك السبيل والواقع أنها لم تكن التى دعنتى الى سلوكه مجرد دعوة ، بل كانت قوة قاهرة لم يكن لى حول على قهرها ، وقد تمثلت هذه القوة القاهرة فى عدة أسباب لعل أهمها شدة حرصى على عدم تأخير ظهور هذا الكتاب عن تاريخ ظهور نتيجة انتخابات ٢٧ مايو من هذا العام ، اذ يبدو لى أن تلك الفترة - التالية للانتخابات - مستور بل مستور فيها بين رجال القانون مناقشات قانونية ومستمورية ساخنة ، وبين رجال السياسة حرب صحفية وخطابية حامية ، وأعتقد أن بحوث هذا الكتاب سوف تنزل برذا وسلاما على ساخن ما يدور ويثور .

نبذة تاريخية :

فى بداية تلك الحركة الثورية رأى قادتها أن تظهر فى صورة مجرد حركة موجهة الى أداة الحكم « وأنها تهدف الى مجرد تطهيرها مما يشوبها من فساد وما يتصل به من العيب بالدمستور والقوانين وشئون الحكم وأن رأس ذلك الفساد فى البلاد هو رأسها : هو الملك وحاشيته .

وبناء على ذلك تعد الحركة الثورية « انقلابا » لا ثورة ... ، وبناء على التفرة التى سبقت الإشارة اليها بينهما^(١) . وإذا كانت الحرب « خدعة » على حد التعبير الشهير ، فذلك كذلك شأن الحركات الثورية . فنحن اذا

الأمم الطويل ، وحسبى أن أنكر أنى بدأت بحوثه منذ نحو أربع سنين . وقد رأيت . من أجل الحرص على عدم تأخير ظهور الكتاب أن أعجل بطبع البحوث التى سبق اعدادها وكتابتها فيما مضى من السنين حتى يتاح لى متمتع من الوقت لكتابة ما قمت به أخيرا من البحوث .

أهم المراجع :

- مقدمات ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ للمؤرخ الكبير الامتاذ عبد الرحمن الرافعى (الطبعة الاولى) ١٩٥٧ .

رجعنا الى ما صدر من الرئيس محمد نجيب من بيانات او تصريحات في بداية هذه الحركة الثورية فانتنا لا نجد بشير اليها بكلمة « ثورة » ولا بكلمة « انقلاب » وانما يشير اليها بكلم « الحركة » او « حركة الجيش » او « حركتنا » ثم لاحظنا أنه بدأ يشير الى هذه الحركة بكلمة « الثورة » في بيان أصدره بمناسبة الاحتفال بمرور سنة أشهر على حركة الجيش وقد صدر ذلك البيان في ١٩٥٣/١/٢٣^(١).

وقد سبق أن تكلمنا عما يفوق بين الثورة والانقلاب « في المبحث الاول » الخاص بالدول النامية ، وكذلك في « المبحث الثاني » ونكرنا أن الرأي الأرجح بين رجال «الفتنة» المستورى انه اذا كان الهدف من الحرية الثورية هو تغيير النظام السياسى (أى تغيير نظام الحكم مثلا من نظام ملكى الى نظام جمهورى ، أو من نظام بكتاتورى الى نظام ديمقراطى حر أو تغيير

١- فصول من ثورة ٢٣ يوليو للاستاذ الكبير الدكتور وحيد رأفت -
لناشر (دار الشروق) القاهرة ١٩٧٨ .

- دراسات فى تاريخ مصر الحديث للاستاذ الدكتور عمر عبد العزيز
عمر .

- الثورة - من ٢٣ يولييه ١٩٥٢ الى ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ (من سلسلة كتب
تاريخ مصر السياسى) للاستاذ أمين سعيد (طبع بدار احياء الكتب العربية
لبيعى الحلبى - ١٩٥٩) .

- ميثاق الثورة - من أقوال رئيس ونائب رئيس واعضاء مجلس قيادة الثورة
عده وقدمه الاستاذ احمد عطية الله - صدر عن ادارة الشؤون العامة للقوات
المسلحة - طبع عام ١٩٥٣ .

- المجلد فى تاريخ مصر الحديثة للدكتور جلال يحيى . الطبعة الثانية
١٩٨٤ (الناشر المكتب الجامعى الحديث - الاسكندرية) .

(١) راجع ميثاق الثورة - من أقوال رئيس ونائب رئيس واعضاء مجلس
قيادة الثورة ص ٢٣ - ٢٨ . وقد لاحظنا أن الرئيس نجيب بدأ يستعمل كلمة
الثورة بعد أن كان عبد الناصر قد سبقه فى بيان أصدره فى ٥٢/١٢/٣١
نعنوان (ثورتنا شعبية) يشير فيه الى حركة الجيش بكلمة (الثورة) ويكرر
هذه الكلمة فى أكثر من موضع . راجع المرجع السابق ص ٢٠ - ٢٣ .

النظام الاجتماعي أى استبدال النظام الرأسمالي مثلا بنظام اشتراكي ، أو شيوعي (فالحركة الثورية تعد في هاتين الحالتين السالفتين ثورة ، أما إذا كان هدف الحركة الثورية هو مجرد تغيير الأشخاص القائمين بمهام الحكم فإن هذا يعد انقلاباً^(١) .

فإذا نحن نظرنا الى الحركة الثورية التى قامت فى ٢٣ يولييه ١٩٥٢ فى مصر ورجعنا الى ما أعلنه قائدها من أهدافها نجد أولاً أنهم تحالفوا عن وصف حركتهم بأنها (ثورة) بل اقتصرُوا على وصفها (حركة) ولم يبدروا منهم أية إشارة عقب نجاح حركتهم الى أن من أهدافها تغيير النظام السياسى أو الاجتماعى أو الاثنين معا كما حدث فعلاً بعد فترة من الزمان . فى البيان الأول الذى أتبع على الشعب (من محطة الاذاعة) فى ٢٣ يولييه باسم : اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة ورد مانصه : ان الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور . وبعد يومين من ذلك البيان صدر بيان (فى ٢٥ من ذلك الشهر) من القيادة العامة للقوات المسلحة ورد فيه عن أهداف حركة الجيش بأنها هي « التطهير واحترام الدستور والمحافظة على الحريات العامة »^(٢) . وفى الخطاب الذى بعث به فى ٢٦ يولييه الفريق محمد نجيب (باسم ضباط الجيش ورجاله) الى الملك فاروق يطلب اليه التنازل عن العرش ومغادرة البلاد فى مساء ذلك اليوم كان فى مقدمة ما نسبته الى فاروق من صنوف العيب والفساد (عيبه بالدستور)^(٣) ثم تغيرت لجهة قادة الثورة فى تصريحاتهم فإذا بهم يصرحون أن اهداف الثورة غير مقصورة . كما ينطق البعض - على مجرد عزل الملك باعتباره

(١) لزيادة التفصيل راجع الصفحات ٨٠ وما بعدها من كتابنا هذا .

(٢) ميثاق الثورة (المرجع السابق) ص ٥ ، ٦ .

(٣) ونظراً لأهمية تلك الوثيقة التاريخية التى بعث بها نجيب الى فاروق يطلب اليه التنازل عن العرش فأننا نورد نصها فيما يلى :

من الفريق أ.ح محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله الى جلالة الملك فاروق الاول :

انه نظراً لما لاقته البلاد فى العهد الاخير من فوضى شاملة على جميع المرافق بسوء تصرفكم وعينكم بالدستور وامتهانكم لارادة الشعب حتى أصبح كل فرد من افراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته .

رأس الفساد ، وإنما هي تهدف في الواقع أولا الى « تغيير النظام لمصلحة الشعب » كما ذكر عبد الناصر في بيان نشره بعنوان (ثورتنا شعبية) في ١٩٥٢/١٢/٣١ ثم أرفف ذلك بقوله : (فكان لابد من تغيير الدستور) .

ثم نجد محمد نجيب (رئيس الجمهورية في ذلك الحين) في كلمة ألقاها في ١٩٥٣/١/٢٤ بمناسبة الاحتفال بمرور سنة أشهر على حركة الجيش يشير اليها بأنها (ثورة)^(١) والواقع أنه كان قد حدث فعلا قبل هذه التصريحات تغيير النظام الاجتماعي وذلك باصدار قانون الإصلاح الزراعي (في سبتمبر ١٩٥٢) ذلك القانون الذي يحدد الحد الأقصى للملكية

= ولقد سمعت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديتكم في هذا المملك حتى أصبح الخونة والمرثيون يجدون في حكمكم الحماية والامن والثراء الفاحش والأمراة المالحق على حساب الشعب الجائع الفقير ولقد تجلت اية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة ومساعد الخونة على ترسم هذه الخطي فأثرى من أثرى وفجر من فجر وكيف لا والناس على دين ملوكهم !

لذلك فرضني الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالكم التنازل عن العرش لسمو ولي عهدكم الامير احمد فؤاد ، على أن يتم ذلك في موعد غايته الساعة الثانية عشر من بعد ظهر اليوم السبت ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ والرابع من ذي القعدة سنة ١٣٧١ ومفادرة للبلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه . والجيش يحمل جلالكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج .

ملحوظة : يجدر بنا هنا الاشارة الى أنه حدث بعد قيام تلك الحركة الثورية أن أنعم الملك على اللواء محمد نجيب برتبة لفريق ولكنه تنازل عن هذه الرتبة بعد خروج الملك من مصر .

(١) راجع (ميثاق الثورة) (المرجع السابق ذكره) ص ٢٠ - ٢٨ .

الزراعية بمائتي فدان^(١) ثم صدرت بعد ذلك من مجلس قيادة الثورة بضعمة قرارات ضد النظام القديم منها قراران هامان ينطويان على أحداث تغيير كبير للنظام السياسي للبلاد (أولهما) القرار بحل الاحزاب (بما فيها هيئة الاخوان المسلمين) وهذا القرار يعنى الانتقال بالبلاد الى نظام دى صيغة دكتاتورية . وكان ذلك فى ١٦/١/١٩٥٣ على أن ذلك القرار أعلن فى الوقت ذاته قيام فترة انتقال مدتها ٣ سنوات تبتدىء من ١٦ يناير ١٩٥٣ كى تتمكن الحكومة من اقامة حكم دستورى ديمقراطى سليم .

ويلاحظ أنه كان قد صدر قبل ذلك (فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢) قرار بالغاء الدستور الذى كان قائما (وهو دستور ١٩٢٣) ثم اعقب ذلك القرار صدور بيان (فى ١٣ من ذلك الشهر) أعلن فيه مجلس قيادة الثورة تأليف لجنة (مكونة من ٥٠ عضوا) لوضع دستور جديد . وكان المفهوم أن ذلك النظام ذا الصيغة الدكتاتورية لا يقوم سوى فترة الانتقال التى سبقت الاشارة اليها (وهى الثلاث سنوات) وان ذلك الدستور الجديد هو بديل للدستور القديم الملىء بالفشرات « وانه من شأنه أن يمكن الامة أن تصل الى أهدافها حتى تكون بحق مصدر السلطات » على حد التعبيرات التى وردت فى بيان الثورة بالغاء الدستور القديم .

- أما القرار الثانى :

(الذى سبقت الاشارة) فهو الخالص بالغاء النظام الملكى والاخذ بالنظام الجمهورى وكان ذلك فى ١٨ يونية ١٩٥٣ ولقد اقترن هذا القرار بتعيين اللواء محمد نجيب رئيسا للجمهورية وقد استقبلت البلاد هذا القرار بتأييد كبير^(٢) .

(١) ومازاد يعود للدولة التى تسند أثمانه فى مدة ٣٠ سنة بفائدة ٣٪ وتوزع الدولة هذه الزيادة على الفلاحين فيدفعون ثمنها مقسطا فى خلال ٣٠ سنة بفائدة ٣٪ - راجع « الثورة من ٢٣ يوليه ١٩٥٢ - أكتوبر ١٩٥٦ ص ٤٢ ، ٤٣ » للاستاذ أمين سعيد .

(٢) فصول من ثورة يوليو للاستاذ الكبير الدكتور وحيد رافت ص ١٤٥ - ١٤٧ ويلاحظ أن ذلك القرار نشر فى الصحف فى ١٩ يونيه .
- الثورة - من ٢٣ يوليه ١٩٥٢ الى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ (المرجع السابق) ص ٦١ ، ٦٢ .

وقد تطلب ذلك القرار بداية إلغاء النظام الملكي وخلع الملك السابق (الطفل) أحمد فؤاد الثاني نجل الملك السابق فاروق (وإنهاء حكم أسرة محمد علي) ولا يفوتنا هنا أن نذكر أنه كان قد تقرر بمناسبة تعيين الملك الطفل ولاية العرش - تعيين مجلس وصاية على العرش نزولا على حكم الدستور الذي كان قائما (دستور ١٩٢٣) وكان ذلك المجلس مكونا من الأمير محمد عبد المنعم ، محمد بهي الدين بركات باشا ، (من كبار رجال القضاء السابقين وأحد اساتذتنا السابقين بمدرسة الحقوق) والقائم مقام محمد رشاد مهنا (أحد الضباط الأحرار) . ثم أقيل رشاد مهنا ، ثم استقال بركات ، وذلك لاسباب يطول بيانها ، وليس هنا مكانها (وقد أشير إليها في الخاتمة) ثم ظل الأمير عبد المنعم وحده وصيا على العرش الى أن أعلن سقوط النظام الملكي وبالتالي سقطت الوصاية على العرش^(١) .

أسباب الثورة^(٢) :

١ - الأسباب المباشرة :

سبق أن أشرنا في النبذة التاريخية الى الاسباب القريبة والمباشرة للثورة فيما أشار إليها البيان الاول الذي صدر من اللواء محمد نجيب قائد حركة الجيش يوم ٢٣ يولية ١٩٥٢ وما أعقب ذلك البيان من تصريحات له وبيانات ، وكانت تتلخص تلك الاسباب فيما كان يشوب أداة الحكم في الآونة الاخيرة من عهد الملك فاروق من الفساد ما يتصل به من العبث بالدستور

(١) ويلاحظ أنه في فترة الوصاية على العرش صدرت بعض التشريعات الثورية الهامة باسم الملك القاصر . مثل قانون الإصلاح الزراعي ، قانون نظام إلغاء الوقف على غير الخيرات (الوقف الاملى) وقانون فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي (الشهير بقانون التطهير - أى تطهير الاداة الحكومية) - راجع فصول من ثورة ٢٣ يوليو للاستاذ الدكتور وحيد رافت (المرجع السابق ذكره) ص ٣٣ .

(٢) راجع دراسات في تاريخ مصر الحديث (المرجع السابق ذكره) للاستاذ الدكتور عمر عبد العزيز (الاستاذ بكلية الاداب بجامعة الاسكندرية) ص ٥٠٤ وما بعدها ، والمجمل في تاريخ مصر الحديثة (المرجع السابق ذكره) للدكتور جمال يحيى ص ٤٢٣ وما بعدها .

والقوانين والفوضى في جميع مرافق البلاد ، لذلك كان « التطهير » هو أول وجوه العلاج وأول الاهداف وفي مقدمتها تطهير البلاد من رئيس البلاد ورأس الفساد وهو الملك فاروق .

١- ومن الناحية التاريخية :

نستطيع القول بأن تلك الاسباب القريبة المباشرة للثورة قد بدأت بحريق القاهرة (يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢)^(١) وما أعقبه من اقالة الملك لوزارة النحاس وما تبع تلك الاقالة من سياسة عابثة لفاروق أدت الى سير أداة الحكم بخطوات منعثرة متخبطة تتأرجح بين الفساد والفوضى وعدم الاستقرار ، فقد كان واجبا بعد اقالة الوزارة - كما يقول الاستاذ الراجحي - أن تتولى الوزارة جهة المعارضة ، ولكن فاروق كان كارها لها ناقما منها أنها هاجمت سياسته في خطابها التاريخي (في اكتوبر ١٩٥٠) وطلبته بتطهير أداة الحكم ، فاختار فاروق وزارة محايدة غير سياسية يرأسها نجيب باشا الهلالي ، أى غير ذات شعبية ، ومثل هذه الوزارة تتكون من كبار الموظفين السابقين الذين يحسون أن مهمتهم وقية وأن وزارتهم مجرد قطرة تمر فوقها إحدى الازمات وأن عمر الوزارة ينتهي بانتهاء مرور تلك الازمة - ومن ناحية أخرى فقد كانت نزعة العبث والرغبة في التخطيم المعروفة عن فاروق والتي تعد إحدى الصفات بل والغرائز في عهد الطفولة - مما يجعله يجد متعة في اقالة وزارة واختيار أخرى كل فترة قصيرة - فقد تعاقبت على البلاد - بعد حريق القاهرة - اقالة وزارة النحاس - أربع وزارات في مدى ستة أشهر - وقد أشارت الثورة

(١) ينكر عن عبد الناصر قوله في ذلك اليوم (يوم حريق القاهرة)
حرقت القاهرة وحرق معها كفاحنا في القتال . ومن ذلك اليوم بدانا نقد الصبر
وبدأنا نفكر في العمل الايجابي وأثرنا أن نصرع الفساد قبل أن يصرعنا وأن
نحطم الطغيان قبل أن يحطمنا) .

راجع (مقدمات ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ للاستاذ عبد الرحمن الراجحي)
ص ١٢٦ .

فى بيانها الاول (الذى أنبع فى ٢٣ يوليه) الى هذه الفوضى التى تتمثل فى سير أداة الحكم^(١) .

ب - ومن تلك الاسباب القريبة والمباشرة للثورة ما حدث قبل ذلك فى حرب فلسطين وما شاهده فيها الضباط من جنائات وخيانات فى تسليم الجيش وتزويده بالاسلحة والذخائر والفاسدة وما تحقوه من أن بطانة فاروق بل وفاروق ذاته قد تاجروا فى هذه الصفقات الحرام^(٢) .

٢ - الاسباب البعيدة غير المباشرة :

هذه تشمل أسبابا سياسية ، واجتماعية ، وعسكرية .

أ - الاسباب السياسية :

تشمل الشعور العام بالسخط والمرارة التى ملأت النفوس من جراء الاحتلال البريطانى للبلاد رغم التضحيات الكبيرة التى عانتها البلاد فى ثورة ١٩١٩ ، وما كان من امتناع بريطانيا عن تزويد الجيش المصرى بالسلح والذخيرة حين دخل حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ، فتقضت بذلك عهدا الذى سبق أن عاهدت به مصر ، كما سبق لها أن نقضت نحو ستين وعدا وعدتها لمصر بالجلاء فى فرصة قريبة عند احتلالها البلاد عام ١٨٨٢ !!

ب - الاسباب العسكرية :

ان الاحتلال البريطانى منذ وقوعه سنة ١٨٨٢ أخذ بسياسة العمل على اضعاف الجيش المصرى رغم المعاهدة التى عقدها بريطانيا مع مصر عام ١٩٣٦ كما وقف حائلا دون انشاء المصانع الحربية فى مصر ، ثم امتنع عن تزويد الجيش المصرى بالسلح أثناء حرب فلسطين مخالفا بذلك سابق عهوده (كما قمنا) الأمر الذى كان من أسباب هزيمة الجيش المصرى .

(١) كتاب الاستاذ الراقى (المرجع السابق) ص ١٢٨ - ١٣١ - ١٤٥ - ١٤٨ .

(٢) مؤلف للاستاذ عبد الرحمن الراقى (المرجع السابق) ص ١٥٧ ، ١٥٨ .

جـ - أسباب اجتماعية :

كانت أهم مظاهرها عدم مراعاة العدالة الاجتماعية وأساسها العمل على إقلال الفوارق الشاسعة بين الطبقات ، والعمل على تحسين مستوى الطبقات الفقيرة من النواحي الاقتصادية والصحية والثقافية والأخلاقية ، مما يؤدي إلى توثيق الروابط بين مختلف الطبقات . ويظهر سوء توزيع الملكية من النظرة إلى عدد صغار ملاك الاراضي الزراعية ونسبة عددهم إلى كبار الملاك ومجموع ما يملك كل فريق منهما . ولقد كان العلاج الرئيسي لسوء توزيع الملكية الزراعية هو وضع حد لزيادة الملكيات الكبيرة ووقف هذه الزيادة ، فهو السبيل لنشر الملكيات الصغيرة ، كما يؤدي إلى تحويل رؤوس الاموال من استثمارها في شراء الاطيان إلى استثمارها في ميدان الصناعة^(١) .

وقد صدر في بداية عهد الثورة (في ٩ سبتمبر ١٩٥٢) قانون الإصلاح الزراعي يحدد الحد الاعلى للملكية للشخص الواحد بمائتي فدان .

ولكن الاحزاب لم تتفق مع قادة الثورة بصدد هذا الموضوع الذي يعد في مقدمة أهداف الثورة . وكان في ذلك بداية الخلاف بين قادة الاحزاب وقادة الثورة .

(١) المرجع السابق ص ١٥٤ - ١٥٨ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧١ ويقتضينا واجب الانصاف أن نقرر أنه كانت هناك قبل الثورة بعض محاولات تشريعية بذلت لتحديد الملكية الزراعية ، ولكنها منيت بالافخاق منها مشروع للاستاذ محمد خطاب عضو مجلس الشيوخ تقدم به عام ١٩٤٥ بعد زيادة ملكية الفرد عن مائة فدان .

الاهداف :

تتلخص أهداف ثورة يوليه - فيما يتبين من أول منشورات (الضباط الاحرار) سنة ١٩٥٠ فيما يلي^(١) :

- ١ - القضاء على الاستعمار الاجنبى واعوانه من الخونة المصريين .
- ٢ - القضاء على الاقطاع .
- ٣ - القضاء على سيطرة رأس المال .
- ٤ - تكوين جيش وطنى قوى .
- ٥ - اقامة عدالة اجتماعية .
- ٦ - انشاء حكم نيابى سليم^(٢) .

(١) كانت الجمعية التأسيسية (للضباط الاحرار) وهو الاسم الذى اختاره عبد الناصر للهيئة التى أعدها للقيام بالثورة من الضباط التالى بيانهم :

جمال عبد الناصر ، كمال الدين حسين ، حميد ابراهيم ، خالد محيى الدين ، عبد المنعم عبد الرؤوف (الذى سرعان ما انفصل عن هذه الهيئة وانضم الى جماعة الاخوان المسلمين) . ثم انضم الى هيئة (الضباط الاحرار) فى ذلك العام (١٩٥٠) كل من الضباط :

عبد الحكيم عامر ، جمال سالم ، صلاح سالم ، عبد اللطيف بغدادى ، أنور السادات .

راجع (الثورة - من ٢٣ يوليه ١٩٥٢ الى ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦) من سلسلة كتب تاريخ مصر الميامى للاستاذ أمين سعيد ص ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) ثم جاء فى ذلك المنشور (أول منشور صدر من الضباط الاحرار مايلى :

(ان هيئة الضباط الاحرار تطالب بأن تكون مهمة الجيش هى تحقيق استقلال البلاد ، ولا تقبل أن يستعمل فى القضاء على الحركات الوطنية فان الجيش جزء من الشعب وأماله ومطالبه هى آمال ومطالب الشعب) - انظر المرجع السابق ص ٢٩ .

ويلاحظ أنه لدى قيام الثورة كان أول أهدافها القضاء على الفساد. وذلك بالعمل على التطهير (تطهير أداة الحكم) ابتداء برأس هذه الآداة ورئيس البلاد وهو فاروق، وباعتباره كذلك من (أعوان الاستعمار الاجنبى).

ونلاحظ كذلك أن رجال الثورة يقصدون (بالقضاء على الاقطاع)^(١) القضاء على الملكيات الزراعية الشاسعة وقد حدثت فى بداية عهد الثورة بأنها تلك التى تزيد عن مائتى فدان للفرد. وفى ذلك معنى جديد لها يعرف (باقطاع) بعبارة أخرى ان هذا ليس (الاقطاع) المعروف فى التاريخ وبوجه خاص فى تاريخ العصور الوسطى فى أوروبا الغربية فى القرن التاسع والعاشر الميلادى. ثم بلغ دور النضج والتنامى فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر ثم بدأ بعد ذلك فى الانتشار تدريجيا (أى إبان العصور الوسطى) وقد حمل الصليبيون النظام الاقطاعى (الذى لم يكونوا يعرفون سواه) الى بلاد الشرق الأدنى حين قاموا بغزوها (وفى مقدمتها فلسطين) وكان السادة الإقطاعيون (Seigneurs) بمثابة حكام: كل منهم لإقطاعية، فلم يكن السيد الإقطاعى مالكا فحسب للأرض (أراضى الاقطاع) بل كان له كذلك سلطات الحكم والقضاء والادارة، فكان له حق فرض الضرائب لحسابه لا لحساب الملك، كما كان يعمل على سبك النقود باسمه لا باسم الملك كما كان له أن يحتفظ تحت امرته بالقوة العسكرية التى كان يقودها، فلم يكن للملك جيش خاص به لذلك كان يضطر الملك - فى زمن الحرب أن يدعو السادة الإقطاعيين للوفاء بالتزامهم بالدفاع عنه.

للخلاصة :

إن النظام الإقطاعى لم يكن مجرد نظام اجتماعى واقتصادى كما يظن البعض، إنما كان قبل كل شيء نظام من أنظمة الحكم، أى نظاما من

(١) وقد كان الرئيس جمال عبد الناصر كثيرا ما كان - بعد توليه رئاسة الدولة - يستعمل مصطلح (الاقطاع). بهذا المعنى الخاطىء (كما سنبين) - راجع من (مجموعة اختراثة لك) : خطاب ونصريحات الرئيس جمال عبد الناصر الجزء الرابع (من ١٩٥٢ - ١٩٥٩ / من ٧٥٩ ، ٩٥٧ .

الأنظمة السياسية . ومن ذلك يرى أن ثمة فروقا شاسعة هائلة بين ما عرف في التاريخ باسم (الاقطاع) وما يطلق عليه منذ عهد ثورة يولية في مصر بالاقطاع .

ولا يفوتنا أخيرا أن ننكر أن المزارعين كانوا بوجه عام راضين عن حكم السيد الاقطاعي الذي كفل لهم حيناً من الدهر أماناً وطعاماً ، وإن أشد ما نزل بهم من ظلم لم يصدر من ذلك السيد الاقطاعي نفسه إنما صدر ممن كانوا في خدمته من الخدم والاتباع^(١) .

(١) راجع : (الاقطاع والعصور الوسطى لغرب أوروبا للاستاذ كوبلان (Coopland) استاذ تاريخ العصور الوسطى بجامعة ليفربول ترجمة الاستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة طبعة ١٩٤٦ ص ٣٩ .
ولزيادة التفصيل راجع كتابنا (الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية وبمادنها الدستورية) (طبعة ١٩٥٩) ص ٩١ - ١٠٥ .

فى عهد الرئيس محمد نجيب^(١)

(من سبتمبر ١٩٥٢ - مارس ١٩٥٤)

تمهيد : سأذكر هنا ما سبق لى كتابته اiban هذا العهد ، وقد كانت أربعة بحوث فى أهم ما أثير فى ذلك الحين من مسائل او مشاكل دستورية ، وفيما يلى بيانها طبقا لتاريخ حدوثها :

أولا : مسألة حتمية سقوط الدستور أو عدم سقوطه على أثر نجاح الحركة الثورية - ويلاحظ أنه كان يشار إليها فى بداية عهد حركة الجيش فى يوليه ١٩٥٢ بأنها (انقلاب لا ثورة) .

ثانيا : مشكلة الهيئة التى تتولى وضع الدستور الجديد بعد سقوط دستور ١٩٢٣ هل تكون لجنة حكومية أم هيئة منتخبة من الشعب أى جمعية تأسيسية .

ثالثا : هل يمكن الجمع بين انشاء جمعية تأسيسية ومجلس قيادة الثورة معا .

رابعا : كلمة وجيزة عن اقتباس النظام الرئاسى الأمريكى فى مصر بعد إلغاء النظام الملكى وإعلان النظام الجمهورى لدينا .

أما وقد انتهينا من هذه الكلمة التمهيدية فأننا ننتقل الى بيان ما كتبناه بصدد كل من تلك المسائل الأربعة^(٢) .

(١) تولى رئاسة الوزراء فى سبتمبر ١٩٥٢ ، ورئاسة الجمهورية فى يونيه ١٩٥٣ .

(٢) ملحوظة : المواضيع الثلاثة الأولى كتبها بناء على طلب بعض تلاميذى (كلية الحقوق بالاسكندرية) ممن يعملون بالصحافة ويجمعون بينها وبين الدراسة بالكلية ، ولا زالت أذكر اسم الطالب الذى طلب منى الكتابة فى الموضوع الأول والثانى ، وهو حمن غنيمه . الذى عمل بعد حصوله على ليسانس الحقوق مندوبا لصحيفة الاهرام بالسويس . ولا أكنم القراء أنى استجبت الى طلبه بعد تردد من جانبى والحاج فى =

أولاً : مسألة حتمية سقوط الدستور أو عدم سقوطه على أثر نجاح الحركة الثورية للجيش :

ان الخلاف هنا - فيما يبدو لنا - نشأ عن وضع غير صحيح للمسألة ، فالبعض يرى أن الحركة الثورية الانقلابية وقد أدت الى عزل الملك السابق فانها تؤدي في الوقت نفسه - على أثر هذا النجاح الى سقوط الدستور ، وينكرون أمثلة لذلك : سقوط الدستور الفرنسي الصادر سنة ١٧٩١ على أثر الحركة الانقلابية ضد لويس السادس عشر وخلعه وتقديمه للمحاكمة والحكم عليه بالاعدام ، وسقوط دستور ١٨٥٢ بسقوط الامبراطور نابليون الثالث سنة ١٨٧٠ على أثر الحركة الثورية التي قامت في ذلك العام عقب هزيمته في الحرب المبعينية أمام ألمانيا .

أما البعض الآخر من رجال الفقه الدستوري فيرى العكس ، اذ يقولون أن نجاح حركة ثورة قامت لعزل ملك لا يؤدي حتماً الى سقوط الدستور ، ويضربون لذلك مثلاً عزل الملك ليوبولد الثالث في بلجيكا في (عام ١٩٠٢) حيث أنه لم يكن يؤدي الى سقوط الدستور البلجيكي .

ان وضع المسألة بهذا الوضع ليس - فيما يبدو لنا - وضعاً صحيحاً . وكما يقول أحد كبار رجال الفكر الميامي الفرنسي :

Bien poser la question c'est déjà la résoudre

أي (اذا نحن أحسننا وضع المسألة فقد حللناها) .

الطلب من جانبه . ذلك لاني - كما يعرف كل من يعرفني - لا اميل بحكم طبيعتي وطبيعة مهنتي كاستاذ جامعي الى الكتابة في الصحف اللهم الا نادراً نزولاً على حكم الواجب القومي .

أما الموضوع الثالث فقد كتبتة كذلك بناء على طلب طلبة منى تليفونيا طالب بالكلية (يسمى العربي) فيما أنكر ، ولا أنكر اسم الصحيفة التي يعمل بها وإنما هو ذكر لي اسم أحد كبار محرري إحدى الصحف الذي أوفده لاجراء الحديث معي وهو الامتاذ الحبروك (الذي كان من الخريجين السابقين من الكلية) ، ولاهمية الموضوع قمت بكتابته ، - أو بعبارة أصح وأصرح - قمت بنقله من كتابي « المفصل في القانون الدستوري » .

فالوضع الصحيح هنا لهذه المسألة ، أو بعبارة أخرى : أن مدار البحث هنا لا يصح أن يدور حول مسألة عزل الملك (رئيس للدولة) ، إنما يجب أن يكون مداره : هل الحركة الثورية الأخيرة (حركة الجيش في ٢٣ يولييه) قامت ضد نظام الحكم أم ضد « أداة الحكم » (ويوجه خاص رأس هذه الاداة وهو الملك) ؟ هذا هو مدار البحث الذي يجب أن يكون ، أي هو الوضع الصحيح للمسألة .

وهذه المسألة لم يتجه الى بحثها أحد فيما أعلم^(١) . فاذا تبين أن تلك الحركة الثورية كانت موجهة ضد نظام الحكم (أي ضد الدستور الذي يتضمن أحكام ذلك النظام) فإن الدستور يسقط من تلقاء نفسه (أي يؤن حاجة الى اعلان ذلك) بمجرد نجاح الثورة أو الحركة الانقلابية ووضع رجالها (أو أنصارها) أيديهم على زمام السلطة في البلاد : ذلك مبدأ من المبادئ المتفق عليها بين رجال فقه القانون العام ، ولا موضع في ذلك للريب ولا مكان للخلاف (وقد سبق أن بينت ذلك في كتابي (المفصل في القانون الدستوري) . الجزء الاول صفحة ١٢٤ - ١٢٣ . وفي المبحث الخاص بالثورة (أو الانقلاب) كوسيلة من وسائل إلغاء « الصانير » . أما إذا كانت الحركة الثورية موجهة ضد أداة الحكم (أي ضد الهيئة التي تتولى شؤون الحكم أو ضد بعض اعضاء هذه الهيئة) فإن الدستور لا يسقط في هذه الحالة . وهذا أمر طبيعى يصل حتى حد البدهة وفي ذلك سر ما رأيناه من عدم سقوط الدستور في بلجيكا رغم عزل الملك ، وسقوطه في الحالتين السابقتين اللتين اسلفنا ذكرهما في فرنسا .

^١ فلذا أردنا أن نبحث فيما إذا كانت الحركة الانقلابية الأخيرة في مصر موجهة ضد نظام الحكم أم ضد أداة الحكم فإنه يتبين بما لا يدع مجالاً للريب

(١) يلاحظ (أولاً) أن هذا ما كتبه - كما سبق أن ذكرته في ذلك الحين (أي سنة ١٩٥٢) ويلاحظ (ثانياً) أننا سبق أن بينا أنه لم يكن يشار الى ثورة يولييه في بداية عهدنا بكلمة (ثورة) لأن قادتها لم يشاءوا في البداية أن يظهروها في صورة ثورة ضد النظام السياسى والاجتماعى بل ولا ضد الدستور ، فكانوا يطلقون عليها (حركة) أو حركة الجيش ، ولكن أن أحد الكتاب من أعوان تلك الحركة (للثورة) وهو الاستاذ الدكتور راشد البراوى وضع كلباً بعنوان « انقلاب ٢٣ يولييه » .

ولا موضعا للجدل ان الحركة قامت ضد فساد وطفان اداة الحكم وبخاصة رأس هذه الاداة وهو الملك . هذا هو ما يتبين بجلاء من التصريحات العديدة التي اُتلي بها قادة تلك الحركة وانصارها ومن كافة الظروف والملازمات التي احاطت بتلك الحركة ومسببت اسبابها وصاحبت اصحابها . فالحركة لم تكن موجهة ضد الدستور بل ضد العبث به ، لذلك كنا كثيرا ما نجد البيانات الاولى التي اصدرها قادة هذه الحركة تنطوي على معاني احترام الدستور وحبسنا هنا أن نشير الى البيان الذي أصدره في ٢٤ يولييه (أى فى اليوم التالى لقيام الحركة حيث ورد ما نصه : « اننا ننشد الاصلاح والتطهير فى الجيش ومرافق البلاد ورفع لواء الدستور » وذكر قادة الحركة فى أمرها اليومي الاول : ان حركة الجيش تهدف الى التطهير فى كل مكان وترمى الى احترام الدستور .

وليس من المقبول أو المعقول أن يقال بأن الدستور المقصود اذ ذاك برفع لوائه انما هو الدستور الجديد القادم الذى سوف يحل مكان الدستور القائم !

وفى بعض تصريحات للرئيس المابق على ماهر والرئيس اللواء محمد نجيب كان كل منهما يحدد عودة الحياة النيابية واجراء انتخابات فى فبراير من ١٩٥٣ مما يقطع بعدم وجود أية نية عن وضع دستور جديد حين الادلاء بهذه التصريحات . وفى حديث للرئيس المابق على ماهر (نشر بالصحف فى ١٩٥٢/١٢/٥) ذكر أن (العيب انما كان من اداة الحكم لا من نظام الحكم الذى يبينه الدستور) والواقع ان الإصلاح الداخلى الذى كان يعد - فى نظر الحركة - أنه الحجر الاساسى فى بنين الحركة الاصلاحية فى مصر انما كان قانون تحديد الملكية لا وضع دستور جديد . فلقد كان ذلك القانون هو أول تشريع تقدم به قادة هذه الحركة . وفى البيان الذى اذاعه اللواء محمد نجيب فى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٥٢ خاصا باقالة الوصى على العرش القائم مقام رشاد منها ذكر عن الوصى المابق أنه سمح لنفسه أن يعارض علنا قانون تحديد الملكية رغم علمه التام بأن هذا القانون هو حجر الزاوية فى الاصلاح الشامل الذى تريده الامة والجيش وقيادته التى قامت بتوجيه الحركة واذا كانت الحركة كما هو معلوم وكما صرح قائدها - انما قامت فى الواقع بما كانت تريد الامة أن تحققة فان من البين أن الامة (سواء كان ذلك بلسان افرادها او

صحافتها او مختلف الهيئات السياسية) لم تفكر بتاتا في طلب دستور جديد بدلا من الدستور القائم على اعتبار أنه أساس ما نشكو من فساد ، بل كنا نشكو من أن رأس للمفاسد في الدولة كان رأسها !

صحيح أن الحركة اتجهت أخيرا - كما اتجه جانب كبير من الرأي العام - الى المطالبة بوضع دستور جديد بعد اعلان سقوط الدستور القديم ولكن ليس من شأن هذا الاتجاه أن يغير شيئا من الرأي الذي نكونه بصدد تأثير الحركة الانقلابية على الدستور وهل كان يجب أن تؤدي الى سقوطه بمجرد نجاحها وعزل الملك في ٢٦ يولييه أو أن نجاحها لا يؤدي حتما الى سقوطه . وبياننا لذلك يجب الا يفوتنا أمران :

الأمر الأول : هو أن سقوط الدستور في حالة الحركات الثورية انما يترتب - كما يقرر فقهاء القانون العام على مجرد نجاح الحركة وتمكن زعمائها (أو انصارها) من وضع ايديهم على زمام الحكم في البلاد ولا يفوتنا أن الدستور انما يسقط هنا - كما قمنا - (من تلقاء نفسه) (أي دون حاجة الى اعلان ذلك) ويبررون ذلك السقوط - من الناحية القانونية - بقولهم أن الشعب وقد ارتضى الحركة الثورية فان ذلك الرضا يعد في الوقت ذاته اعرابا عن إرادته في الغاء او اسقاط الدستور القديم .

الأمر الثاني : ظاهرة تطور أهداف الثورات - ان من المنن التي درجت الحركات الثورية عادة عليها أنها بعد نجاحها (أي بعد وضع رجالها او انصارها ايديهم على مقاليد الحكم) نجدتها تتجه الى تحقيق أهداف جديدة (*surplus*) كما يسميها بعض الباحثين الفرنسيين في فلسفة التاريخ لم تكن (أي تلك الأهداف) بين اهدافها حين قيامها (أي قيام الثورة) فالمصادقات وظهور بعض شخصيات قوية او حدوث بعض تصرفات معينة من بعض الجهات المناوئة للحركة الثورية ، وظهور أفكار أو تيارات جديدة في مجرى الرأي العام ، وحدث بعض أحداث خارجية ، كل ذلك له أثره في تغيير مجرى سير الحركة للثورية وتحويلها الى أهداف جديدة . فمثلا نجد بصدد الثورة الفرنسية حين قيامها أو نجاحها أن احدا لم يكن يفكر في الغاء النظام الملكي وفي إقامة الجمهورية : لقد كان أول دستور من مصابير عصر الثورة (دستور ١٧٩١) دستورا ملكيا وكان جان جاك روسو الذي كان يعد

كتاب (العقد الاجتماعي) Le Contrat Social « أنجيل الثورة » لا يرى استبدال النظام الملكي بنظام جمهوري بل كان يبدو له ذلك الاستبدال - كما يقول المؤرخ الفرنسي الكبير - « ضريبا من ضروب السخف » ومع ذلك فقد أعلن رجال الثورة الجمهورية عام ١٧٩٢ ، ولم تكن الجمهورية - كما ذكر فيلسوف علم الاجتماع هنري ميه في الواقع الا مجرد « حدث عارض » . us accident .^(١)

والثورة الإنجليزية التي قامت في إنجلترا في النصف الاول من القرن السابع عشر بين جيش البرلمان الذي قاده كرمويل ضد الملك شارل الاول وانتهت (بعد هزيمة شارل الاول عام ١٦٤٥) - انتهت الى اعدام الملك سنة ١٦٤٩ والغاء النظام الملكي ، لم تكن تهدف في الواقع في البداية الى شيء من ذلك ولم يكن كرمويل (الذي أصبح صاحب المظلم) يريد هدم النظام الملكي بل كان دائما نصيرا لفكرة الاخذ بمبدأ الصلح بينه وبين الملك فقد قامت الثورة نتيجة نزاع بين الملك والبرلمان حول ضريبة اراد الملك فرضها ، وطالب البرلمان بحقه في الموافقة عليها قبل فرضها وحين انتصر كرمويل واحتل لندن سعى الى المفاوضة مع الملك : الامر الذي يدل على أن كرمويل كان يحرص على الاحتفاظ بالدمشور القديم ولكن سوء نية شارل الاول هي التي أدت الى قطع تلك المفاوضات^(٢) .

وقد كان على رأس الاهداف الديمقراطية التي حققتها تلك الثورة أمران : الاول نظام الحكم المباشر بواسطة البرلمان (بحيث أصبح للبرلمان وحده حق اختيار الوزراء وإدارة السياسة الخارجية والداخلية) والثاني تقرير مبدأ حرية المعتقدات الدينية مع أن هذين الأمرين كانا من الأمور المناقضة كل المناقضة للراء المسائدة لدى أغلبية الأمة الإنجليزية حين قيام تلك الثورة .

مما تقدم نرى - كما ينكر أحد الاساتذة الفلاسفة كيف أن سير مجرى الثورة

(١) ، (٢) هنري ميه Henri Sé : التطور والثورة (Evolution et révolution)
طبع بباريس ١٩٢٩ من ٤٢ ، ٤٣ ، ١٦٥ .

يتأثر ببعض الظروف وكذلك ببعض الشخصيات القوية وبخاصة شخصية كرمويل^(١).

الخلاصة : أن فكرة تغيير نظام الحكم - الامر الذى يتطلب تغيير الدستور فى مصر - هى من نوع تلك الثورات الموجهة ضد نظام الحكم انما يكون فى فترة نجاح الثورة من أجل ما تقدم لم يكن هناك بد - من أجل إسقاط الدستور - أن يصدر الإعلان بذلك من قائد الثورة كما حدث فعلا فى مصر فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، وتمثل هذا الإعلان يعد فى الواقع حركة انقلابية أخرى - ولكن اذا كانت حركة ٢٣ يولييه ضد (أداة الحكم) فان حركة ١٠ ديسمبر انما كانت ضد (نظام الحكم) . وإذا كان لا يصح القول بسقوط الدستور بمجرد نجاح الحركة الثورية وعزل الملك فى ٢٦ يولييه ١٩٥٢ ووضع رجالها أيديهم على مقاليد الحكم فقد كان الاجدر - فى رأينا - أن يعلن فى ذلك اليوم مجرد ايقاف أو تعطيل الدستور واصدار قرار باقامة حكومة مؤقتة .

مهمتها اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية اهداف هذه الحركة الثورية والعمل فى الوقت ذاته على تمهيد الطريق لاعادة الحياة الدستورية للبلاد ، وخير طريق لذلك اجلاء جنود الاحتلال عن ارض الوطن فانه لا يمكن أن تقوم حياة دستورية برلمانية صحيحة فى بلد يحتل الاجنبى اراضيه أو جزءا منها . فالحكومة التى تقوم اثر حركة ثورية ناجحة هى عادة بل دائما هى حكومة مؤقتة تركز فى يدىها كل السلطة أى أنها لا تأخذ بمبدأ فصل السلطات (أو على حد تعبير رجال الفقه الدستورى الفرنسى)^(٢) :

والواقع أن الدستور وإن لم يعلن ايقافه على أثر نجاح الحركة الانقلابية الاخيرة فقد كان فى الواقع معطلا أو فى حكم الموقوف حتى قبل قيام هذه الحركة ، فحين قامت هذه الحركة كانت الحياة النيابية متطله وكانت هناك احكام عرفية معلنة ، اذ يجب الا يغوتنا أن نظام الاحكام العرفية المعروف فى

(١) يراجع فيما تقدم مؤلف فيلسوف علم الاجتماع الفرنسى الاساذ هنرى سيه Henri Sé : التطور والثورة ص ٤٢ ، ص ٤٣ .

(٢) برينو (القانون الدستورى) ص ٣٠٥ . سيبيير Sibert (دستور فرنسا) ص ١٤ ، ودوفرليه Duverger (القانون الدستورى) ص ٢٥ .

مصر بجيز تعطيل احكام الدستور ، ولما يستثنى الا شىء واحد هو عدم جواز تعطيل انعقاد البرلمان (الفقرة الاخيرة من المادة ١٥٥ من الدستور) ، ومع ذلك فان البرلمان كان معطلا - خلافا لما يقضى به الدستور - قبل قيام الحركة الانقلابية الاخيرة كما هو معلوم .

فنظام الاحكام العرفية المعروف فى مصر (والذى لا نظير له فى البلاد الغربية) هو نظام يؤدى الى حكم البلاد بنوع من الحكم الدكتاتورى نظرا لتلك السلطات الواسعة التى تمنح للحاكم العسكرى والتى تمكنه لا من تعطيل احكام القوانين فحسب بل كذلك تعطيل احكام الدستور .

تطبيق : نذكرنا أن فكرة تغيير نظام الحكم (أى إلغاء الدستور) واستبداله بدستور جديد (يتضمن نظاما جديدا للحكم) هي من نوع تلك الاهداف الجديدة (le surplus) التى تتجه اليها الحركات الثورية وانها لم تكن موضع تفكير أو تدبير قبل قيام الحركة ولا حين نجاحها او حين وضع رجالها أو انصارها أيديهم على زمام الحكم . وقد يمترض علينا الآن (أى فى فترة طبع هذه الصفحات فى أوائل عام ١٩٨٥) أننا سبق ذكرنا فى التبذرة التاريخية الخاصة بمصر الثورة وإن هدفها لم يكن فحسب مقصورا على مجرد وضع حد لفساد واستبداد فاروق وحاشيته كما أعلن رجال الثورة لدى قيامها أى أنها لم تكن موجهة فحسب ضد « أداة الحكم » ، انما كانت فى الواقع - كما تبين فيما بعد - موجهة ضد « نظام الحكم » أى ضد النظام السياسى بل والنظام الاجتماعى (اذ كان فى مقدمة أهداف الثورة تحديد الملكية الزراعية وتقريب الفوارق بين الطبقات الاجتماعية) كما أن هناك أسبابا أخرى للثورة (سبقت الاشارة اليها) ولكن هذه الاسباب او الاهداف الاخرى للثورة انما تبينت فيما بعد (كما ذكرنا أى فيما بعد الفترة التى كتبت فيها هذا المقال - أى أواخر ديسمبر ١٩٥٢) وهذه الاسباب أو الاهداف الجديدة للثورة انما نقلتها عن مؤلف المؤرخ الكبير الاستاذ عبد الرحمن الرافعى الذى طبع سنة ١٩٥٧ ومن الامور المعروفة أن قادة الحركات الثورية لا ينكرون جمع أسبابها وقت قيامها .

ثانيا : الهيئة التى تتولى وضع الدستور الجديد :

فى مقدمة المشاكل الدستورية التى ثار حولها الجدل فى تلك الايام مسألة الهيئة التى تتولى وضع الدستور الجديد : هل تكون لجنة تتولى الحكومة

اختيار أعضائها (وهي ما اصطلح على تسميتها (لجنة الدستور) أم تكون هيئة منتخبة من الشعب أى جمعية تأسيسية (وهي ما اصطلح على تسميتها « جمعية وطنية » ؟

- يرى البعض أن الأفضل أن تكون هذه الهيئة جمعية نيابية تأسيسية حتى تطمئن إلى أن يكون الدستور الجديد معبرا عن ارادة الامة تعبيرا صادقا ، وفى ذلك ما يكفل له ثباتا واستقرارا أكثر مما لو كان دستورا من وضع لجنة حكومية .

والرأى عندى أنه اذا كان مما لا جدال فيه أن طريقة وضع الدستور بواسطة جمعية نيابية هي أكثر ديمقراطية من طريقة وضعه بواسطة لجنة حكومية الا أن القول بأن الدستور الذى يوضع بالطريقة الاولى سيكون أكثر ثباتا واستقرارا واحتراما من الدستور الذى يوضع بالطريقة الثانية هو قول يبدو فى ظاهره مقبولا ومعقولا ومنطقيا ، ولكن الكثيرين يفوتهم أن للأنظمة الدستورية منطقا خاصا لا يتفق دائما مع منطق العقل فالتاريخ هنالك يثبت غير ذلك ، فمن الدساتير الفرنسية التى صدرت وكانت من عمل جمعية نيابية تأسيسية ما يلى :

١ - دستور عام ١٧٩٣ (فى عصر الثورة الفرنسية) ، فهذا الدستور لم يطبق بناتا ، وهكذا رأينا جبل تلك الجمعية للتأسيسية قد تمخض فولد فأرا من فئران الدساتير .

٢ - دستور السنة الثالثة ١٨٠٣ وهو كذلك من دساتير عصر الثورة الفرنسية ، نجده لم يكتب له أن يعيش سوى خمس سنوات .

٣ - دستور سنة ١٨٤٨ عاش نحو ثلاث سنوات .

٤ - مشروع الدستور الذى وضعته الجمعية النيابية التأسيسية التى اجتمعت فى نوفمبر ١٩٤٥ لم يوافق عليه الشعب لدى استفتاءه فى ١٩٤٦/٥/٥ .

تلك الدساتير كانت أقصر اعمارا وأقل استقرارا من دساتير اصدرتها الحكومة بل وفى صورة منحه كما كان شأن الدساتير التالية :

١ - دستور عام ١٨١٤ الملكي الذي أصدره لويس الثامن عشر عاش حتى عام ١٨٣٠ .

٢ ، ٣ - دستور ١٨٤٨ الإيطالي ودستور ١٨٨٩ الياباني عاشا حتى عام ١٩٤٥ ، أى أنهما سقطا كنتيجة لانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية على المعسكر الألماني الذي كان من أعضائه هاتان الدولتان .

ولا يفوتنا هنا ملاحظة أن موسوليني أدخل على الدستور الإيطالي تعديلات خطيرة لاسيما سنة ١٩٣٨^(١) والواقع أن أقوى تكفل للدستور احتراماً واستقراراً لا يجب البحث عنها في أسلوب معين من أساليب إصداره ، بل يجب البحث عنها في مدى ملائمة الدستور لظروف البيئة وفي قوة الرأي العام ومبلغ تمسك الأمة بمبادئ الدستور وما فيها من الليرة واللباس لحمايته . بأسا يخشاه الحاكمون^(٢) .

ثم انه من الأمور الطبيعية عقب الحركات الثورية الانتقالية أن يراعى في الأعضاء الذين توكل اليهم مهمة وضع مشروع جديد أن يكونوا من الموالين لروح الحركة الانتقالية الثورية ، وهذا هو ما حدث في عهد لويس

(١) ملحوظة : كان اصطلاح « جمعية وطنية » يطلق على الجمعية التأسيسية في ذلك العهد ويلاحظ أن عبارة (في هذه الايام) التي وردت في المرسوم الأولي من هذا البحث إنما يقصد بها أواخر عام ١٩٥٢ (وهو تاريخ كتابة هذا البحث) وذلك بعد أن صدر في ١ ديسمبر ١٩٥٢ إعلان دستوري يسقط دستور ١٩٢٣ (الذي كان يعد أنه لا يزال قائماً حتى ذلك الحين) فمن الأمور الطبيعية أنه لا يبدأ البحث في كيفية وضع الدستور الجديد إلا بعد سقوط الدستور القائم وفي ١٣ يناير ١٩٥٣ صدر مرسوم بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد .

(٢) راجع كتابنا (المفصل في القانون الدستوري) الجزء الأول (طبعة ١٩٥٢) ص ١٣٧ الهامش رقم ٢ .

نابليون حين أراد وضع دستور جديد عام ١٨٥٢ عقب الحركة الانقلابية التي قام بها^(١).

ويهمنا هنا أن نوجه الانتظار الى الحقائق التالية :

أولا : تبين لنا الدراسة التاريخية أنه يلجأ أحيانا عقب الحركات الثورية الى طريقة (الجمعية التأسيسية) حين تكون الحركة الثورية حركة قام بها الشعب (لا الجيش) كما كان شأن دستور عام ١٧٩٣ ، ١٨٤٨ ، ١٨٧٥ في فرنسا . أما اذا كانت الحركة الثورية او الانقلابية من صنع الجيش فإننا نجد الدستور في هذه الحالة من عمل لجنة تؤلفها حركة الثورة ، كما كان شأن دستور السنة الثامنة^(٢) (L'An VIII) والذي وضع عقب الحركة الانقلابية التي قام بها نابليون (مستندا الى مركزه في الحكم والى الجيش الذي كان تحت سلطانه ، وكما كان شأن دستور ١٨٥٢ الذي وضع عقب الحركة الانقلابية التي قام بها الامبراطور لويس نابليون .

ثانيا : ان الجمعية النيابية التأسيسية - فيما بيننا لنا التاريخ هي هيئة تجمع عادة في قبضة يدها السلطة كلها . فرغم أنها انما تنشأ لمهمة معينة وهي مهمة وضع دستور جديد ، أى أنها لا ينامط بها سلطة واحدة (وهي

(١) سيبيير Sibert (دستور فرنسا) ص ٤٢٠ .

(٢) ملحوظة : مما يجدر هنا نكوه أن حكومة الثورة أخذت في ذلك الحين بذلك الرأي الذي كتبناه بناء على طلب مندوب احد الصحف ولا يزال أنكر اسم ذلك المندوب فقد كان طالبا بالكلية واسمه « العربي » وقد كانت - فيما أرجح - صحيفة الجمهورية ومدير تحريرها انور السادات ، ولو أن هذا المقال لم ينشر ، وإذا عرفنا أن الصحف كانت جميعها اذ ذاك صحفا حكومية ، وأن تلك المشكلة كانت في فترة من الفترات المشكلة الاولى التي تشغل أذهان ذوي الشأن كان من الامور الطبيعية بل البديهية أن يحيطوا علما بهذا الرأي ولو أنهم لم يأخذوا به ولم ينفذوه الا بعد فترة من الوقت على أنها لم تكن بالفترة الطويلة . على أنى رأيت مما يقضى به الواجب القومى - نظرا لخطورة الموضوع - أن أبعث بموجز لوجهة نظرى (يقع في ثلث عمود) الى انور السادات بصفته مدير تحرير الجمهورية فتمثرو بعد ارساله بنحو اسبوع .

السلطة التأسيسية) الا انها فى الواقع تجمع فى قبضة يدها كل سلطات الحكم (نعى السلطة التشريعية والتنفيذية) وذلك الى أن يتم وضع دستور جديد وانتخاب برلمان يتولى السلطة التشريعية ، وتلك الجمعية التأسيسية لا تستطيع بداهة أن تقوم بأعباء السلطة التنفيذية ، وانما هى تسند أمرها الى تابع *Commis* أو الى هيئة مكونة من بضعة تابعين هم الوزراء وذلك الى أن تنتهى من وضع الدستور وانتخاب برلمان يتولى السلطة التشريعية^(١) .

وتلك الجمعية التأسيسية لا تستطيع بداهة أن تقوم مباشرة بأعباء السلطة التنفيذية وانما هى تسند اعباءها الى تابع *Commis* أو الى هيئة مكونة من بضعة تابعين (هم الوزراء) على أن يظل ذلك التابع أو تلك الهيئة فى خضوع تام لتلك الجمعية ، بعبارة أخرى أن هذا النظام هو صورة من صور النظام المعروف باسم (نظام الجمعية أو الهيئة النيابية) ، ذلك النظام الذى يتميز بأن السلطة التنفيذية فيه لا تعد سلطة منفصلة مستقلة عن السلطة التشريعية ، انما تعد خاضعة خضوعا تاما لتلك السلطة (التشريعية) التى تتولى تعيين رجال السلطة التنفيذية وعزلهم وتوجيههم ، بحيث لا يندو لرجال تلك السلطة (التنفيذية) ذلك القسط من الاستقلال والسلطة المعترف بها للحكومة فى النظام البرلماني (فلا يكون لها مثلا حق حل المجلس النيابي ، او حق الاعتراض على مشروعات القوانين - (*Veto*) أو حق تأجيل البرلمان الى غير ذلك من الحقوق التى تنقرر لها فى ظل النظام البرلماني .

فنظام الجمعية النيابية التأسيسية - كما يقرر رجال الفقه الدستوري الفرنسي هو (نظام تركيز السلطة) فهو نظام ينكر مبدأ فصل السلطات ، بعبارة أخرى أنه صورة من صور الدكتاتورية ، وهو فى فرنسا نظام سياسى طبعه التاريخ بطابع الدم والارهاب . وحسبنا هنا أن نشير الى تلك الجمعية النيابية التأسيسية التى انتخبت فى فرنسا فى عصر الثورة وعرفت باسم شهرير *La Convention Nationale* وقد جمعت فى قبضة يدها فضلا عن السلطة التأسيسية (سلطة وضع الدستور) السلطة التشريعية والتنفيذية ، وقد

(١) ، (٢) بريلو *Prélot* « القانون الدستوري » مطبعة ١٩٤٩ باريس ص ٣٠٥ .

اتخذت من الاجراءات الاستبدادية مالا يعرف له مثيل في تاريخ الملوك والقيصرية الممتدبين^(١) وكذلك كان شأن الجمعية التأسيسية التي انتخبت في فرنسا عام ١٨٤٨ اذ كانت بيدها أيضا سلطة دكتاتورية . من أجل ذلك كان بعض اساتذة الفقه الدستوري الفرنسي يحاربون فكرة انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور الجديد (وهو دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة لعام ١٩٤٦) بعد انتهاء الحرب العالمية الاخيرة . اذ كانوا يعدون هذه الجمعية على حد تعبيرهم - نظاما خطيرا في كل المصور خصوصا في فترة خروج فرنسا من تحت نير احتلال أجنبي (وهو الاحتلال الالماني) دام ٤ سنوات ، وفي مثل تلك الظروف المالية التي كانت تعانيها فرنسا في ذلك الحين . ثم ان الجمعية التأسيسية يخشى عليها دائما أن تجذبها اعمالها التشريعية (وضع القوانين) أكثر مما تجذبها مهمتها الاساسية (أى التأسيسية وهي وضع الدستور)

فتطيل بذلك عمر تلك المهمة الاساسية (التأسيسية) كما كان شأن تلك الجمعية التأسيسية التي انتخبت في فرنسا عام ١٨٧١ ولم تنته من وضع الدستور الا عام ١٨٧٥ ، أى بعد نحو أربع سنوات^(٢) . وكذلك كان شأن الجمعية التأسيسية التي انتخبت بباكستان وكان أول اجتماع لها في مارس ١٩٤٩ ولم تنته من عملها حتى اليوم (أواخر عام ١٩٥٢)^(٣) .

(١) راجع كتابنا (المفصل في القانون الدستوري) الجزء الاول (طبعة ١٩٥٢) ص ٣٤٥ والمراجع المشار اليها فيه وأهمها : دوجي Deguit دروس في القانون العام (طبعة ١٩٢٦) ص ١٣٣ والكتور جوستاف لوبون G. Le Bon (الثورة الفرنسية ونفسية الثورات (طبعة باريس ١٩٢٥ ص ١٩٨) .
(٢) بريلو Prétot « القانون الدستوري والانتظمة السياسية » .
(٢) ذلك كان تاريخ إثارة تلك المشكلة الدستورية في بداية عهد الثورة وتاريخ كتابة هذا البحث بناء على طلبه .

ثالثا : اذا فرض أن الجمعية التأسيسية لم تجمع في قبضة يدها .
السلطة التنفيذية . وهذا مجرد افتراض - فإنه يخفى مع ذلك أن تعمل
على اضعاف تلك السلطة ، ومن الأمور المعروفة أن اضعاف السلطة
التنفيذية لا سيما في أوقات الازمات يعد خطرا كبيرا يهدد مصالح
الدولة ، إذ أنه لا يمكن الحكومة من معالجة المشاكل المعقدة للعصر
الحديث وبخاصة المشاكل الاقتصادية . ويجب ألا يفوتنا هنا أن ننكر أن
فترات الانتقال التي تعقب الحركات الثورية تعد - كما يقول الأستاذ
الكبير (بجامعة باريس) بريلو Prélot صورة من أدق وأشق صور تلك
الازمات^(١) ، وإن تلك المشاكل - كما يقول بعض اساتذة الفقه الدستوري
الفرنسي (تتطلب حكومة قوية تتمتع وتشعر بضغط كبير من الاستقرار^(٢) .
وعدم الاستقرار الوزاري هو إحدى نتائج ضعف السلطة التنفيذية ، وليس
هنا مقام الكلام عن مساوئ عدم الاستقرار ، وحسبنا هنا أن ننكر أنه يحيط
نظام الحكم باطار من عدم الثقة .

فإذا كان من الاهمية بمكان أن نتخذ كافة الاحتياطات والضمانات التي
تكفل عدم استبداد السلطة التنفيذية أو عدم اساءة استعمال سلطتها فإنه مما لا
يقبل أهمية أن تكفل عدم ضعف تلك السلطة ، فوجود سلطة تنفيذية قوية يعد
في مقدمة العوامل التي يرجع إليها ما ^{تلقاه} نظام الحكم الديمقراطي من النجاح
في بعض البلاد مثل إنجلترا والولايات المتحدة والملكيات البرلمانية لشمال
أوربا (السويد والنرويج وهولندا وبلجيكا والدانمرك) وفي سويسرا^(٣) .

رابعا : ان انتخاب جمعية تأسيسية سيكون مثارا للمنازعات والمنافسات
الحزبية (سواء كان ذلك في فترة الانتخابات أو في ساحة الجمعية ذاتها بعد
انتخابها) ، ومن البين ما في ذلك من المضار بل الاخطاء في مثل هذه الفترة

(١) بريلو (المرجع السابق) ص ٣٠٨ .

(٢) جيرو Giraud (السلطة التنفيذية في حكومات اوربا وأمريكا) (طبع
في ١٩٣٨) ص ٣٩٠ ، وكتابنا (الفصل في القانون الدستوري) (المرجع
السابق) ٤٣١ .

(٣) جيرو (المرجع السابق) ص ١١١ ، ١١٢ - وكتابنا الفصل في
القانون الدستوري . ص ٤٣٢ .

الدقيقة التي تجتازها البلاد ، وحسبنا هنا على أن نذكر - على سبيل المثال - ماهو معروف عن الجمعية التأسيسية التي انتخبت في فرنسا بعد الحرب العالمية الأخيرة واجتمعت في ٦ نوفمبر ١٩٤٥ لوضع دستور جديد ، فقد انقسمت تلك الجمعية الى عدة أحزاب على رأسها أحزاب الشيوعيين - والاشتراكيين - والحزب الجمهوري الشعبي وكانت هناك استحالة في الموافقة على مشروع دستور دون اتفاق اثنين على الأقل من الأحزاب الثلاثة الكبيرة^(١) .

خامسا : أن نزعة الجمعية التأسيسية الى تركيز كل السلطة في يدها (نظرا الى أنها هيئة منتخبة من الأمة صاحبة السيادة لتتولى أعلى سلطة من السلطات وهي السلطة التأسيسية) متوّدى بها حتما - في بلد كمصر وفي الظروف التي تجتازها الآن^(٢) - الى الاصطدام مع رجال الحركة الثورية طالما هم لم يقروا بعد الانسحاب من الحياة السياسية وحل مجلس قيادة الثورة ، وأن مثل ذلك التصادم سينتهي حتما الى حركة انقلابية أخرى ضد تلك الجمعية ، وهو أمر لا يخفى شره بل خطره (كما ذكرنا في مقالنا السابق) .

ضرورة عرض مشروع الدستور على الاستفتاء الشعبي :

على أننا اذا كنا لا نرى الأخذ بفكرة الجمعية التأسيسية فإنه يجب الا يفهم من ذلك أننا نرى أن يكون الدستور عملا صادرا من جانب الحكومة وحدها .

أن هذه الطريقة مما تأباه كرامة الأمة ، أو هي « تجرح كرامة المواطنين » على حد تعبير لجنة تعديل دستور سنة ١٨٣٠ بفرنسا . لذلك فأننا نجد أن تقدم التيار الديمقراطي في العصر الحديث قد اكتسح أمامه تلك

(١) بريلو (المرجع السابق) ص ٣١١ .

(٢) لا يغوتنا هنا التنبيه الى أن كلمة (الآن) تعنى هنا أواخر عام ١٩٥٢ وهي الفترة التي كتبت أثناءها هذا المقال (أو بعبارة أصح ولدق :) هذا البحث) لإبانها ..

الصورة من صور أو من طرق صنوبر للسماتير حتى انه ليندر في هذا العصر أن نجد سماتير صادرة من جانب الحكومة وحدها (أو من جانب رئيس الدولة وحده) .

ان مبدأ سيادة الامة - فيما يرى رجال الفقه الدستوري الفرنسي - يترتب عليه أن تكون الامة صاحبة الحق في اصدار الدستور^(١) من أجل ذلك كان من الضروري عرض مشروع الدستور على الاستفتاء الشعبي .

(١) لافاريير : « القانون الدستوري » ص ٣٨٢ .

ثالثا : حول انشاء الجمعية التأسيسية وهل يصح الجمع بينها وبين مجلس قيادة الثورة

تثير فى هذه الايام مسألة انشاء الجمعية التأسيسية بعض مشكلات دستورية على أكبر جانب من الامة ولكن احداها تبرز الآن أمام ذهنى فى صورة بالغة الخطورة ، لذلك رأيت مما يقضى به ضميرى العلمى وواجبى الوطنى أن أبادر بنشر هذه الكلمة :

نشرت بعض صحف الامس (السبت الجارى) تعقيا على نيا انشاء الجمعية التأسيسية تصريحاً للبكباشى جمال عبد الناصر « بأن وضع مجلس الثورة ميبقى كما هو حتى قيام البرلمان الجديد وستكون له المبادرة » - ونشرت بعض صحف أخرى تصريحاً له : « بأن مجلس الثورة له مسألة المبادرة الى حين قيام البرلمان الجديد ، لان الجمعية التأسيسية لا تمثل هيتين كالتواب والشيوخ »^(١) يقصد مجلس النواب والشيوخ .

ويجدر بى أولاً أن أقرر انه مما تقضى به طبيعة الاشياء ومما جرت به فعلا سنة التاريخ أنه حين تقوم حركة ثورية ضد (نظام الحكم) فى بلد من البلاد وحين تتوج بالنجاح فانها تتمخض عادة عن مقوطة الدستور القائم ومقوطة الهيئات الحاكمة ، كما تتمخض عن قيام (حكومة مؤقتة) هى بطلق عليها (حكومة الثورة) تشمل مهمتها - فضلا عن القيام بشئون

(١) ملحوظة : نوجه الانتظار الى أمرين : (الاول) أنه جرى العرف فى تلك الفترة (التى كتبت فيها هذا المقال ، وهى اواخر عام ١٩٥٢) أن يشار فى الصحف الى جمال عبد الناصر « البكباشى » وكان ذلك قبل أن يتولى منصبا من مناصب الحكم وقيل أن يختار رئيسا لمجلس قيادة الثورة . بل وقيل أن يعرف الشعب أنه كان القائد الحقيقى للثورة (وليس اللواء محمد نجيب) كما كان الاعتقاد السائد لدى الشعب فى بداية عهد الثورة . (والامر الثانى) أنه يفهم من اشارة عبد الناصر الى الجمعية التأسيسية (فى عبارته الاخيرة) انه لم تكن لديه أية فكرة عن تلك الجمعية ، وانه لم يستشر أستاذا (بل ولا مدرسا) للقانون الدستورى .

الحكم - التمهيد لوضع دستور وإعادة الحياة الطبيعية النيابية للبلاد - . وحين يراد انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور فإننا نجد حكومة الثورة لا تعد إلى إجراء انتخابات لجمعية تأسيسية إلا بعد أن تكون تلك الحكومة قد انتهت من مهمتها ، إذ أنه بمجرد انتخاب تلك الجمعية فإنه يفرض واجباً على حكومة الثورة (وهي بطبيعتها حكومة فترة انتقال) أن تعلم ما بأيديها من السلطة إلى الجمعية التأسيسية . هذا هو ما جرت به دائماً - فيما أعلم - سنة التاريخ في الدول المتحضرة عقب الثورات . وحسبى أن أنكر مثلاً لذلك : (فيما ينكره الفقه الدستوري الفرنسي) ما حدث عقب ثورة ١٨٤٨ وثورة ٤ سبتمبر ١٨٧٠ عقب هزيمة نابليون الثالث في موقعة سيدان Sedan أمام الألمان إذ سلمت الحكومة المؤقتة (أو « حكومة الدفاع الوطني » كما كانت تطلق على نفسها ، وهي حكومة الثورة) ما بأيديها من السلطة إلى الجمعية التأسيسية عقب انتخابها واجتماعها (في ١٣ فبراير ١٨٧١) .

بعبارة أخرى ان قيام جمعية تأسيسية - فيما نبين لنا أحداث تاريخ الثورات - يعني انتهاء فترة الانتقال .

الامر الثاني الذي أود أن أنبه الانهتان اليه أن الجمعية التأسيسية - بحكم طبيعتها مصدرها (أى بحكم أنها هيئة منتخبة من الأمة صاحبة السيادة) وبحكم طبيعة مهمتها ووظيفتها وهي أسمى مهام ووظائف الدولة : مهمة وضع أسمى تشريع في البلاد وهو التشريع الدستوري ، نقول أنه بحكم هذين العاملين نجد تلك هيئة قوية بل أقوى هيئة وأسمى سلطة في البلاد - ونجد عادة تلك الجمعية تجمع في قبضة يدها كل سلطات الحكم (نعني السلطتين التشريعية والتنفيذية) وهي لا تستطيع بداهة أن تقوم بنفسها مباشرة بأعباء السلطة التنفيذية وإنما هي تكل أمرها إلى تابع (Commis) أو عادة إلى هيئة مكونة من بضعة تابعين (هم الوزراء) على أن تظل تلك الهيئة في خضوع تام لتلك الجمعية ، بعبارة أخرى ان مركز الحكومة ازاء تلك الجمعية أضعف كثيراً من مركزها أمام البرلمان بعد وضع الدستور وإعادة النظام البرلماني لأن الحكومة - في النظام البرلماني - كما هو معلوم تستطيع تأجيل البرلمان بل وحل المجلس النيابي وهو سلاح خطير ، كثيراً ما تلوح به لأروهاب ذلك المجلس ، ولكن امام الجمعية التأسيسية لا تملك الحكومة شيئاً من ذلك .

نعم أن التاريخ الحديث للجمعيات التأسيسية يشهدان في حالات نادرة على بعض جمعيات ليس لها مثل مانكرنا من قوة وسلطان كالجمعية التأسيسية التي انتخبت في إيطاليا لدى انتهاء الحرب العالمية الأخيرة (عام ١٩٤٥) إذ احتفظت الحكومة بحقها في التشريع حتى يتم وضع الدستور واجتماع البرلمان الجديد ، ولكن يجب ألا يغوتنا هنا ملاحظة أنه قد احتفظ رغم ذلك لتلك الجمعية بسلطة التشريع في بعض المسائل الهامة . ومن ناحية أخرى فإن تلك الجمعية لم يتم انتخابها في جو حر تماما . ثم ان السبب الاساسي الذي دعا الى عدم منح تلك الجمعية السلطة التشريعية كاملة كان يرجع الى الخشية من أن تعتمد تلك الجمعية الى إلغاء التشريعات السابقة جملة أو طفرة وهي تشريعات النظام الفاشستي الذي لبث نحو ربع قرن في إيطاليا فكان يخشى أن يؤدي ذلك الإلغاء الشامل العاجل طفرة الى أحداث هزة غير محمودة أو غير مأمونة العواقب في شئون الحكم ومع ذلك فإنه لم تكن هناك الى جانب هذه الجمعية رجال ثورة ولا مجلس قيادة ثورة ، وإنما كان هنالك ملك هو الذي يعين الوزراء . ذلك هو ما أدلى به الينا أحد أعلام أساتذة القانون في الجامعات الإيطالية وهو الأستاذ كوادري *نفسه* (المنتدب الآن^(١) للتدريس بقسم الدكتوراه بكلية الحقوق بالاسكندرية) الخلاصة أنها كانت ظروفًا استثنائية خاصة بإيطاليا هي التي دعته الى ملوك مثل الشؤذ ، والى أن تقع وتقع الجمعية التأسيسية بذلك الوضع ، فلا محل لذكرها إذا في باب القياس أو مجال الاستئناس .

ولا محل كذلك للقياس على ماكان من شأن الجمعية التأسيسية التي انتخبت في فرنسا عام ١٩٤٥ إذ أرادت الحكومة أن تحرمها حق اقتراح القوانين على أن يكون للجمعية فحسب حق الموافقة على القوانين أو رفضها ، على أن الحكومة قد اضطرت في النهاية الى التسليم بتوسيع سلطة تلك الجمعية بحيث أصبحت لها السلطة التشريعية كاملة ، ثم ان تلك الجمعية كانت مهمتها قاصرة على وضع مجرد (مشروع) الدستور بحيث لا يصبح نافذاً (أى لا يصبح دستوراً) الا بعد عرض ذلك (المشروع) لاستفتاء

(١) لا يغوتنا ان نوجه الانتظار الى أن كلمة (الآن) تشير الى أواخر عام ١٩٥٢ .

الشعب عليه وإقراره ، وقد حدث فعلا أن عرض ذلك المشروع على الشعب للاستفتاء فى ٥ مايو ١٩٤٦ ورفضه الشعب ، ثم عرض مشروع آخر للدستور فى أكتوبر من ذلك العام ووافق عليه للشعب وهو الدستور الحالى للجمهورية الفرنسية الرابعة .

خلاصة ما تقدم أن وجود سلطتين وقوانين هاتئتين فى الميدان السياسى مثل الجمعية التأسيسية ومجلس قيادة الثورة هو أمر سيؤدى حتما يوما الى الاصطدام ، خصوصا اذا كان معروفا من السوابق التاريخية . ان الاغلبية الكبرى من تشريعات حكومات للثورات ينتهى أمرها الى الالفناء . والجمعية التأسيسية كما هو معلوم تملك السلطة التشريعية لذلك يخشى أن تلغى جانبا كبيرا من تلك التشريعات . وبينها بعض قوانين كقانون الاصلاح الزراعى يعده مجلس قيادة الثورة فى مقدمة الاهداف الاساسية للثورة وفى مقدمة الاسباب التى من أجلها قام رجالها بعزل أحد أوصياء العرش (وهو رشاد مهنا) ولا عبرة بما قد يعترض به البعض من أنه من المستطاع تقييد سلطة هذه الجمعية التأسيسية بأن يحرم عليها المماس ببعض التشريعات السابقة . وحسبى هنا أن أذكر أن الجمعية التأسيسية غير ملزمة قانونا بمثل هذه القيود فالنصوص المقيدة لسلطان الجمعيات التأسيسية تعد باطلة قانونا ، وذلك فضلا عن أنه لا أثر ولا جدوى لها من الناحية العملية فيما يثبت لنا التاريخ الدستورى فى مختلف البلاد^(١) .

(١) يراجع مؤلفنا (المفصل فى القانون الدستورى) ص ١٤٨ ، ١٥٥ حيث تكلمنا عن هذه المسألة تفصيلا . ومما هو جدير هنا بالذكر أن هذا الكتاب كان نشره فى إبريل ١٩٥٢ (أى قبل الثورة بثلاثة شهور) ، وقد كان أول كتاب بالعربية فى ذلك الحين يعالج المشكلات الدستورية لحكومات الثورات ، حتى أن الزميل القديم الأستاذ الكبير الدكتور وحيد رافقت كتب الى بعد قيام الثورة خطابا يقول لى فيه : «كانك كنت تقرأ فى كتاب مفتوح» .

في عهد الرئيس جمال عبد الناصر (من سنة ١٩٥٤ - ١٩٧٠)

تمهيد :

سأذكر هنا المواضيع المنة ذات الصبغة الدستورية ، أو ذات الصلة الوثيقة بالناحية الدستورية ، والتي كتبت فيها في ذلك العهد ، وكان للرئيس جمال عبد الناصر رأى فيها غير الذى أراه ، أو كما نادى إبانها بمبدأ أو شعار له مغزى غير الذى أرى من حقيقة مغزاه ، أو غير ذلك من المسائل التى أوحى الى بالكتابة فيها سير الاحداث ورأيت فى بحثها واجبا علميا وواجبا قوميا معا ^(١) .

يوصف « بنظام حكم الارهاب » كما يصفه (الفرنييون) على أن الحاكم الدكتاتور - فيما أعتقد - لاسيما فى بداية عهده بالحكم اذ كان ينظر الى النقد بعين غاضبة وتمتد يده الى الناقد احيانا ضاربة ، الا أنه يغمض عنه عينه حين يرى أن النقد لا يهر من الحكم أركانه ولا يمس بسموه بنيانه ، وحين يتبين أن الناقد انما ينفى الانارة لا الاتارة .

واليكم بيان أهم تلك المواضيع التى أشرت اليها :

(أولا) - حتمية الحل الاشتراكي . (ثانيا) - حتمية الصراع الطبقي .

(١) كان الرئيس/لجماعة (للضباط الاحرار التى قامت بالثورة ، ثم عين نائبا لرئيس الوزراء ثم رئيسا للوزراء عام ١٩٥٤) حين عين نجيب رئيسا للجمهورية (ثم رئيسا للجمهورية عام ١٩٥٤) .

في عهد الرئيس محمد أنور السادات

(أكتوبر ١٩٧٠ — أكتوبر ١٩٨١)

تمهيد :

يمتاز هذا العهد عن عهد سلفه (عبد الناصر) بـ بيان النزعة
الدكتاتورية خفت حدتها كثيرا في الثلث الاول من سنوات حكمه عما
كانت عليه في عهد سلفه (عبد الناصر) ، اذ يلاحظ ان القوانين
الاستثنائية والاجراءات الاستثنائية المقيدة للحريات انما كان صدورها
في الفترة التالية — وبخاصة السنوات الاخيرة من عهد حكمه (حكم
السادات) (١) .

أما المواضيع التي عالجتنا بحثها وتم نشرها في ذلك العهد فسنختار

(١) وقد لقيت هذه القوانين والاجراءات الاستثنائية تحليلا ونقدا
بالغ الحدة والشدة بأقلام بعض من علماء القانون ومن كبار رجال
الصحافة ، أما عن رجال القانون فقد كان منهم علمان من اعلامه
هما الاستاذ الكبير النابغة الزميل مصطفى مرعي بمؤلفه: (الصحافة
بين السلطة والسطان) وهو يعد في هذا العصر شيخ المحامين :
في مصر والزميل النابغة الاستاذ الكبير الدكتور وحيد رأفت —
(بمؤلفه : دراسات في بعض القوانين المنظمة للحريات) وكثيرون
لا يعرفون أنه منشىء دراسة علم القانون الادارى في الجامعات
المصرية ، أعنى أنه أول من قام — منذ نحو نصف قرن بتدريس
هذه المادة في الجامعة بمنهج علمي قانوني حديث كما هو الشأن
بالجامعات الفرنسية . أما عن كبار رجال الصحافة أعنى بداهة
صحافة المعارض فقد كان على رأسهم المناضل الوطنى القديم
الاستاذ الكبير فتحى رضوان والاستاذ الكبير الدكتور محمد
حلمي مراد والاستاذ الدكتور محمد عصفور .

بعضها ثم نتولى الكتابة عنها هنا في هذه النبذة — وفيما يلي بيانها :

- ١ — مشكلة اقتباس النظام الرئاسي (الأمريكي) في مصر .
- ٢ — شعار تحالف قوى الشعب العامل والاتحاد الاشتراكي .
- ٣ — شعار « الحرية كل الحرية للشعب ، ولأحرية لاعداء الشعب » .
- ٤ — نظام تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠٪ على الأقل والاتحاد الاشتراكي .
- ٥ — نظام المحلفين (والقضاء الشعبي) وهل يصح الاخذ به في مصر .
- ٦ — أهم الاستفتاءات الشعبية .
- ٧ — وأخيرا : المطالبة بإلغاء الاتحاد الاشتراكي .

أما وقد انتهينا من ذلك البيان فاننا ننتقل الى معالجة الكلام عن هذه البحوث : (١)

أ. — مشكلة اقتباس النظام الرئاسي في مصر :

(٢) — هذه المواضيع تشر بعضها في كتابنا « الحريات العامة » الذي نطبع عام ١٩٧٨/١٩٧٥. وبعضها في كتيب لنا ظهرت طبعته الاولى عام ١٩٧٥. وتناولنا على هامش الدستور المصري الجديد «الجديد» — وهذه هي البحوث التي قدمتها الى لجنة الدستور (التي يعضها بها) — وفيما يلي مشروع الدستور المصري الحالي (السنه ١٩٧١) — بطبقني عضوا في تلك اللجنة — فضلا عن بحثنا بعنوان « الرئيس الجمهوري والوزراء » — «الذي» الذي اللجنة — نظام الحكم في الجمهورية (الذي) — عن اللجنة العامة للدراسات والبحوث — بالصفحة مقررنا تلك اللجنة الشعبية — وبحوث أخرى : ١

تمهيد :

سبق أن عالجت في ايجاز هذه المشكلة بمناسبة اثارها في بداية
عصر الثورة في لجنة الدستور التي شكلت برئاسة الرئيس على ماهر
في يناير ١٩٥٣ في عهد رئاسة الرئيس محمد نجيب (١) .

ولما كانت هذه اللجنة قد اخذت بالنظام البرلماني في مشروع
الدستور الذي اقترحته ونظرا لان مجلس قيادة الثورة كان يميل الى
الاخذ — كما كان معروفا — بالنظام الرئاسي ونظرا لما حدث من بعض
الاحداث التاريخية فقد اغفلت الحكومة أمر الاهتمام بمشروع ذلك
الدستور ولم تنفذه .

وقد اثرت هذه المشكلة مرة ثانية في عهد الرئيس السادات بمناسبة
وضع مشروع الدستور الجديد (الحالي) لسنة ١٩٧١ ، وقد كانت
اللجنة الفرعية « لجنة نظام الحكم » (المتفرعة من اللجنة العامة
للدستور قد اخذت بالتقرير الذي قدمته لها) (بصفتي مقررًا لتلك
اللجنة الفرعية) وكان اقتراحى في التقرير هو الاخذ بالنظام البرلماني

(١) كانت ممالجتي لتلك المشكلة في الكلمة التي القيتها في الحفل الذي
اقامته جامعة الاسكندرية بمناسبة اعلان الجمهورية في مصر (في
يونيه ١٩٥٣) وكان الحفل برئاسة صلاح سالم وزير الارشاد
وأحد اقطاب مجلس قيادة الثورة اللامعين في ذلك الحين . وقد
كان المفروض والمطلوب في ذلك الحفل أن تكون كلمتي في ايجاز
حيث كان نظام الحفل يقضى بأن يتكلم فيه كذلك آخرون كمدير
الجامعة (الأستاذ الدكتور محمد عوض محمد والوزير صلاح
سالم واستاذ التاريخ بكلية الآداب في موضوع « الانظمة
الجمهورية في مختلف عصور التاريخ » بينما كانت كلمتي عن
« الانظمة الجمهورية في مختلف صورها » وقد نشرت « بمجلة
كلية الحقوق » التي يصدرها أساتذة كلية الحقوق بالاسكندرية

ولما كانت قد حدثت بعد تقديم ذلك التقرير — بعض الاحداث تبينت منها أن الاتجاه لدى رجال الحكم هو ناحية الاخذ بالنظام الرئاسى فقد رأيت واجبا على « أن أبعث الى رئيس اللجنة العامة للدستور » (والى رئيس اللجنة الفرعية لنظام الحكم) بمذكرة وافية فى هذا الموضوع بينت فيها الاخطاء التى تحيط بمفهوم هذا النظام ، والاطار الذى يحيط بنظام الحكم بها (فى حالة الاخذ بالنظام الرئاسى) وفيما يلى نص تلك المذكرة (١) :

ان الذين يرون اقتباس النظام الرئاسى والاخذ به سواء فى مصر أو فى الدول الاخرى — يستندون الى أمور وأدلة نرى الصواب بمنأى منها ، كما تفوتهم أمور يناهى الصواب عنها •

أولا : أما تلك الامور أو الأدلة التى يستندون اليها فيتلخص أهمها فى دليلين •

الدليل الاول — يقولون أن النظام الرئاسى — طبقا لما لديهم عنه من ذلك التصور أو التعريف السائد لدى الكثيرين (والخطأ • كما قدمنا وبيننا) — يكفل قيام سلطة تنفيذية قوية على جانب كبير من الاستقرار كما هو الشأن فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك يعد عاملا فى مقدمة العوامل التى تكفل حسن سير اداة الحكم ، كما أن فى مقدمة العيوب التى تنسب الى الانظمة البرلمانية (السائدة اليوم فى أوروبا الغربية) ضعف السلطة التنفيذية ، الامر الذى يؤدى الى كثرة تغير الوزارات ، أى الى عدم استقرار اداة الحكم ، كما أدى فعلا الى فشل الانظمة

(١) وقد نشرت هذه المذكرة فى الكتيب الذى وضعته بعنوان « على هامش الدستور المصرى الجديد » (الطبعة الثانية) سنة ١٩٧٥
ص ٢٣ — ٣٩ (وقد أضفنا اليها هنا بعض اضافات قليلة غايية القلة •

البرلمانية في كثير من الديمقراطيات الاوربية الحديثة التي نشأت عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى ، وانتهى الامر بها الى نبذ النظام الديمقراطي ، والتحول الى الاخذ بأنظمة دكتاتورية كتيبة لخبية الآمال التي كانت قد عقدت على تجربتها الجديدة للأنظمة الديمقراطية الحرة ، اذ أدى ذلك الاضعاف للسلطة التنفيذية وعدم استقرارها الى عجزها عن تقديم الحل الحاسم السريع للمشاكل التي تخلفت عن تلك الحرب من سياسية واقتصادية واجتماعية ، وكانت طبيعة تلك المشاكل تتطلب السرعة في تقديم ذلك الحل الحاسم .

الرد — كل هذا الذي يقولون حق ، ولكنه حق يراد به باطل . وقد سبق لنا منذ نحو ثلاثين من السنين أن وجهنا الانظار الى هذه الظاهرة بحيث بينا النتائج السيئة المترتبة على ضعف السلطة التنفيذية، وذكرنا « أن وجود سلطة تنفيذية قوية كان في مقدمة الاسباب التي أدت الى نجاح نظام الحكم الديمقراطي في بعض البلاد ، كما هو الشأن في انجلترا و الولايات المتحدة و المملكة البرلمانية لشمال أوروبا (السويد و النرويج و هولندا و بلجيكا و الدانمرك) وفي سويسرا (١) ونستطيع الآن أن نضيف الى تلك الدول : فرنسا منذ عهد حكم ديغول في ظل دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة لسنة ١٩٥٨ . فالسلطة التنفيذية القوية (التي تنطوى على استقرار أداة الحكم) ليست من المزايا التي يختص بها النظام الرئاسي دون غيره من أنظمة الحكم ،

(١) ظهرت كتاباتنا الاولى في هذا الموضوع بكتابنا « الفصل في القانون الدستوري » الجزء الاول طبعة عام ١٩٥٢ حيث خصمنا الباب الختامي من ذلك الكتاب وعنوانه « أزمة الأنظمة الديمقراطية » لهذا الموضوع ، ثم جعلنا من هذا الباب كتابا ظهر بهذا العنوان في طبعته الاولى عام ١٩٥٤ ثم ظهر في طبعته الثانية عام ١٩٦٤ في نحو ٣٢٠ صفحة .

فهناك أنظمة أخرى — كما يرى — مغايرة للنظام الرئاسى ونجدها تتمم كذلك بهذه الميزة كما نجدها قد أصابت من النجاح فوق ما أصابه النظام الرئاسى الأمريكى ، اذ لا يزال يشوب الحياة السياسية الأمريكية الكثير من ضروب الفساد ، حيث يلعب كبار أصحاب رؤوس الأموال دورا كبيرا فى إفساد الذمم والضمائر وذلك فيما يجمع عليه الباحثون المحايدون فيما اعترف به حتى كبار الاساتذة والكتاب السياسيين الأمريكين أنفسهم (٢) .

(٢) ولقد كتب مورى بتلر مدير جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة فى صحيفة ديلي تلجراف عدد ٢٠ مايو ١٩٣٢ (يقول : « ان الاقدار = السعيدة اذا قدرت أن يكون لنا زعيم عظيم ذو ذكاء كبير وشجاعة أدبية وفكرية فسوف يسير وراءه جمع هائل حين يعمل على كنس نظامنا السياسى وعلى الالتقاء به فى صندوق القمامة » كان ذلك مما ذكر الفقيه الفرنسى الكبير بارتللى ، كما اننا نجده فى موضع آخر (من كتابه فى « القانون الدستورى » يقول : « كتبت صحيفة نيويورك هيرالد فى عدد ٢٢ مايو ١٩٣٢ مقالا تتحدث فيه عن مفاسد نظام الحكم فى الولايات المتحدة من انتشار المحاباه وحماية المجرمين وعن كثير من الجمعيات التى تريد أن تنهب أموال الدولة ، — وكتب الاستاذ الفرنسى الكبير نيردو (فى مؤلفه « مطول علم السياسة » الجزء السادس) يقول أنه « بمناسبة وفاة J. Aslop Forrestal فى صحيفة نيويورك هيرالد تربيون عدد ٢٤ مايو يقول : لقد اعتدنا أن نعتبر كبار الموظفين لدينا (فى أمريكا) بمثابة عصاة من المأجورين .

ولقد نشرت وكالات الابناء العالمية فى أواخر عام ١٩٦٩ نبأ استقالة أحد قضاة المحكمة العليا هناك لاتهامه بالرشوة .
ومما أذاعته (فى ٢٥/٤/١٩٧٠) من نيويورك احدى وكالات الانباء الغربية أ . ب (ونشرته الأهرام بعدد ٢٦/٤/١٩٧٠) ما نصه : « ذكرت صحيفة نيويورك تايمز فى تقرير اعده مندوبوها

ثم ان ضعف السلطة التنفيذية في تلك البلاد الاوروبية (وبخاصة في فرنسا قبل عهد حكم ديغول سنة ١٩٥٨) انما كان يرجع — في مقدمة ما يرجع اليه من الاسباب أو العوامل — الى كثرة التجاء المجلس النيابي الى الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة واسقاطها ، كنتيجة لتعدد الاحزاب تعددا يتمتع معه حصول حزب واحد بالاعلبية البرلمانية التي تمكنه من تشكيل وزارة وحده ، الأمر الذي كان من شأنه أن يحتم تشكيل وزارة ائتلافية أى وزارة مكونة من ممثلين لأحزاب مختلفة . ذات برامج مختلفة ، لايسودها الانسجام ويدين اعضاؤها بالولاء والطاعة لزعماء مختلفين ، ولذلك تكثر الخلافات بين اعضاء هذه الوزارات ، وبين الاحزاب المؤلفة التي ترى عادة — في غير حالات الحرب أو الخطر القومي — احزابا مختلفة ، لذلك كانت الوزارات الائتلافية التي تتكون من اتحاد بضعة احزاب وزارات ضعيفة لاتعمر الا قليلا ، حتى أن المجلس النيابي كان كثيرا مايعمد الى اسقاطها . حتي أن متوسط عمر لوزارة في فرنسا قبل حكم ديغول (سنة ١٩٥٨) كان سبعة شهور . لذلك فقد اتجه دستور ١٩٥٨ الفرنسي الى اضعاف البرلمان وبوجه خاص الجمعية الوطنية (المجلس النيابي) وقد عمل الدستور على رجحان كفة الرئيس والحكومة (الوزارة) على كفة البرلمان . ولقد احتفظ الدستور بثنائية السلطة التنفيذية كما هو الشأن في النظام البرلماني (ولكن هذه الثنائية كانت مجرد مظهر الواقع أن النظام الفرنسي أصبح (بعد قانون سنة ١٩٦٢ الخاص بانتخاب الرئيس

أن رجال البوليس في نيويورك يتلقون ملايين من الدولارات كل سنة ، على شكل رشاوى من نوادى القمار وتجار المخدرات ورجال الاعمال ، وقالت الصحيفة نقلا عن مصادر البوليس أن عددا من قضايا النساء قدمت الى المسئولين في المدينة لكهما حفظت دون ان يجرى التحقيق فيها ، وأضافت أن مجموع الرشاوى التي تدفع لرجال البوليس سنويا حوالي ١٥ مليون دولار .

ديجول بواسطة الاقتراع العام) أصبح أقرب الى النظام الرئاسى منه الى البرلمانى ، أو أنه أصبح — على حد تعبير — دوفرجييه : « شبه رئاسى » أو « نصف رئاسى » (١) .

ولكن الوضع عندنا فى مصر — لاسيما بعد الثورة — مختلف عن تلك الأوضاع الاختلاف كله ، فلم يعرف لدينا — منذ عصر الثورة — مكان للأحزاب المتعددة (اللهم الا فى بعض السنوات الاخيرة القليلة) ولاسيما للوزارات الائتلافية اتى لايسود الانسجام فيما بين اعضائها ، مما يؤدى الى كثرة الأزمات السياسة وتعدد التعيرات الوزارية .

الخلاصة : أنه لا موضع للقياس أو للاقتباس بين وضعين مختلفين متباعدين مسافة أبعد من أن تقاس .

أما البليل الثانى : الذى يستندون اليه فيتخلص فى قولهم ان النظام الرئاسى يمتاز « بفردية السلطة التنفيذية » ، ف صاحب هذه السلطة شخص واحد هو رئيس الدولة ، أما الوزراء فهم غير شركاء له فى سلطته ، إنما هم — كما قدمنا — مجرد سكرتيرين أو مساعدين له ، وذلك بخلاف الحال فى النظام البرلمانى فهو يقوم على « ثنائية السلطة التنفيذية » ، اذ يشترك فيها معا رئيس الدولة ومجلس الوزراء الذى يرأسه رئيس الوزراء ، فهنا رئيسان يتقاسمان السلطان ، ويتصارعان فى هذا الميدان .

ويزيد من حدة ذلك الصراع — فيما يقولون — ان رئيس الدولة فى مصر منذ عهد دستور ١٩٢٣ حتى قيام الثورة (وهو الملك بينما كنا

(١) دوفرجييه Dunerger (طبعة باريس ١٩٦٦) ص ٤٩٨ .

بيرو Burdeau (طبعة ١٩٧٦) ص ٤٧ يؤمها بجدها .

نراه — على حد تعبير بعضهم — ، يتمتع من الناحية الشكلية بالمكان الاول نراه في الحقيقة مجردا من •

هذه السلطة ، بل أن المنهج السليم انما يجب أن يكون في البحث عن عدة عوامل أو أسباب ، عن عدة وجوه للعلاج ، فظاهرة من الظواهر الدستورية أو السياسية « كالأستقرار السياسي » مثلا اذا اردنا أن نبحث عن العوامل التي تكفلها ، فليس هناك ما هو أكثر خطأ من أن نبحث عن نظام معين من الانظمة أو عن سبب أو عامل معين من الاسباب أو العوامل — فغير صحيح أن النظام الرئاسي وحده يكفل الأستقرار السياسي ، والا فلماذا لانجد أستقرارا في الكثير من دول أمريكا الجنوبية التي أقيمت هذا النظام عن الولايات المتحدة ، وانما نجد تلك الدول تعيش تحت نير أنظمة دكتاتورية تتأرجح تحت ظلالها ما بين الطغيان والفوضى والثورات الشعبية والانقلابات العسكرية (١) ولماذا وجدنا دستور ١١ تموز (يوليه) سنة ١٩٥٣ الذي صدر في سوريا في عهد حكم أديب الشيشكلي — وهو دستور أخذ بالنظام الرئاسي — لم يعرف الأستقرار ، انما عرف شيئا واحدا هو عجل السقوط والانهيار ! اذ لم تنقض سوى بضعة شهور حتى شهدنا سقوط ذلك الدستور ، وصاحب ذلك الدستور على أثر الانقلاب الذي حدث في ٢٥ فبراير ١٩٥٤ •

(١) يرى الأستاذ بيردو (في مؤلفه في القانون الدستوري) طبعة ١٩٧٦ ص ١٦٧ : « أن فشل النظام الرئاسي في دول أمريكا الجنوبية يرجع الى سببين : الاول يرجع الى ما احرزه الجيش من الامة في الميدان السياسي ، (والثاني) هو تعلق الغالبية من أفراد الشعب بالأشخاص أكثر من تعلقهم بالأراء » — وكان الأفضل والاصح — فيما نرى — ان يقول الأستاذ بيردو أن السبب يرجع الى أن شعوب تلك الدول (دول أمريكا الجنوبية) تعد من الشعوب المتخلفة لا فيها من فساد (وقد سبق أشرنا الى ذلك في المبحث الاول) •

حقا لقد أدى ذلك النظام الرئاسى الى اقامة حكومة (أو سلطة تنفيذية) قوية فى تلك الدول ، ولكنها كانت قوية الى ذلك الحد الذى وصل بها الى الطغيان والدكتاتورية ، فهل هذا هو مايرضى به أو ما يعمل له المناهضون بالأخذ بالنظام الرئاسى لدينا ؟

ثانيا : — اذا كانت الادلة التى يستند اليها أصحاب ذلك الرأى القائل باقتباس النظام الرئاسى قليلة ضئيلة . وفى الوقت ذاته ضعيفة بل هزيلة ، فان الامور والحقائق التى فاتهم عديدة ، والكلام فيها طويل طول المسافة التى تفصل ما بينهم وبين صواب الرأى وسداده .

ولقد اشرنا — فيما قدمنا — الى بعض ما فاتهم فى مقام الرد على أدلتهم عونحن الآن نوجز كلامنا عن جميع الحقائق التى فاتهم فيما يلى:

— فاتهم أولا : — كما قدمنا — ان النظام الرئاسى لم يكفل الاستقرار فى الدول الاخرى التى اقتبسته عن الولايات المتحدة، بل انه لم يكتب له فيها سوى الفشل ، ولم يكتب لها سوى التآرجح بين الفوضى والانقلابات والدكتاتورية (كما قدمنا) أى أنه فاتهم كذلك ان هذا النظام لم يكفل لتلك الدول الاخرى ما هو أهم من الاستقرار : أعنى الحرية . فالاستقرار لا يعد ميزة أو نعمة بل يعد نقمة اذا كان استقرارا للاستبداد والفساد .

واذا كانت تلك النتائج السيئة التى اشرنا اليها (لنظام الرئاسى) لم تتحقق فى ولايات المتحدة ذاتها . فانما كان ذلك لان تلك البلاد تطعت شوطا طويلا فى مزاوله الانظمة الحرة وبلغت قسما وافرا من النضوج السياسى ، ولان الحكومة هناك تصب لقوة الرأى العام وقوة حزب المعارضة حسابا كبيرا . ومع ذلك فان النظام الأمريكى يشوبه الكثير من الفساد (كما قدمنا وبيننا) وبدأت الاضطرابات تجدد بين الحين والحين تحت ظلاله ، كما بدأت عوامل الإجهار تدب فى أوصاله .

بل اخذت توجه اليه من رجاله ، ومن أعظم رجاله الاتهامات
بالنزعة الى الدكتاتورية . فلقد نقلت لنا اخيرا وكالات الانباء العالمية
أن عضو الشيوخ المعروف فولبرايت اتهم نيكسون بالدكتاتورية .

ولم يكن الزنج الامريكيون وحدهم الذين لا تتكفل لهم السدولة
حرياتهم ، بل نجد حتى العلماء الامريكيين من غير الزنج (أى من
البيض) لم تتكفل لهم حرية الرأى ، ولم يكونوا بمنجى من اضطهاد
رجال الحكم لهم ومن وضع اسمائهم فى القائمة السوداء ، اذا كان
أحدهم أحد ثلاثة : ان يكون من المعارضين لحرب فيتنام ، أو ممن
حدثت منهم ، مشادات مع لجان الكونجرس ، أو ممن لهم اتصالات
بالياساريين . (ذلك هو ما ذكرته مجله « تايم الامريكية ونشر بصحيفة
« الاخبار » عدد ١٩٦٩/٩/٤ بالصفحة الثانية) .

ونشرت صحيفة الجمهورية (عدد أول يولييه ١٩٧١ بالصفحة
السادسة) تحقيقا صحيفا ينقل فيه عن احدى كبريات الصحف
الامريكية (هير الدتريبيون) قولها : « ان مفكرى الولايات المتحدة
يوجهون لها من النقد أكثر مما تصورنا أن يأتى من موسكو أو بكين أو
هافانا ، ثم ينقل عن البروفسور شارلز رايش قوله « أنه فى حدود
اهتماماتى وفى نطاق ملاحظاتى يمكن القول بأن الولايات المتحدة
تسير حثيثا الى الفاشية (١) » ، كما يذكر صاحب هذا التحقيق أن ميل
والف (المدير المساعد لاتحاد الحقوق المدنية الامريكى) يطلق على ذلك
بقوله : « ان لم تصبح الولايات المتحدة بعد دولة فاشية فانها دون شك
فى طريقها الى ذلك » .

(١) يقصد بالفاشية : الدكتاتورية اليمينية ، وكانت تطلق بوجه خاص
على النازية الالمانية والنظام الفاشى الايطالى

فالنظام الرئاسى — فى حقيقة أمره ، وبخاصة خارج الولايات المتحدة — هو دكتاتورىة مقنمه ، أو « مبرقهه » ، على أن هذا « البرقع » أصبح فى هذا العصر حجابا شفافا لا يكاد يحجب ما وراءه حتى عن أعين غير المصرين ، ولا يكاد يغفل عن حقيقة أمره أحد ولو كان من الغافلين أو حتى من « المخفلين » (١) ، ولا يفوتنا أن نشير الى ما أصاب نفوذ الرئيس من ضعف فى السنوات الأخيرة كنتيجة لما أصاب سياسة الرئيس من فشل فى حرب فيتنام ، ولا سيما على أثر فضيحة ووترجيت الشهيرة التى اثرت عام ١٩٧٢ واضطرت نيكسون الى الاستقالة .

خلاصة ماتقدم : أننا اذا صح لنا بل ووجب علينا أن نقتبس عن امريكا ما أصابته من علوم وفنون وصناعة ، فانه لا يصح ولا يجوز لنا أن نقتبس منها ما أصيب ونكبت به من أنظمة للحكم . ان المكان اللائق بنظامها الرئاسى بين أنظمة الحكم هو أن يوضع فى مكان غير لائق : أن يودع — على حد تعبير الاستاذ بتر مدير جامعة كولومبيا الامريكية — « فى صندوق قمامة » ، أنظمة الحكم .

٢ — وكذلك فات أنصار النظام الرئاسى أن الرئيس الأمريكى لا يزال وحده كما يقولون ، وكما يتجاهلون (ولا أقول : يجهلون) — السلطة التنفيذية ، فمجلس الشيوخ — كما يطمون — يشترك بتمه فى مزاوله جانب هام من تلك السلطة .

وفاتهم كذلك أن الرئيس الأمريكى لا يملك حق حل مجلس النواب . ونجدهم حين يريدون اقتباس النظام الرئاسى الأمريكى لا يعملون الا على اقتباس الجانب الذى يتضمن ما للرئيس من سلطات وحقوق ، بينما

(١) بيردو « القانون الدستورى والأنظمة السياسية » الطبعة ١٧ سفة ١٩٧٦ بباريس ص ١٦٦ ، ١٦٧

نجدهم يتركون جانبا ما فرض عليه من واجبات ، وما وضع على تلك السلطة من قيود ، فهل ذلك مما يتفق مع الامانة والمصلحة القومية ، وصالح الحكومين ، بل وصالح الحاكمين أنفسهم ؟

٣ — وفاتهم كذلك ان البلاد التي تقوم بها حركة ثورية بتغيير النظام السياسي ، أو السياسي والاجتماعي مما ، فانه حين تنجح الحركة الثورية يقيم قائلها ما يسمى « بحكومة الثورة » وهي بطبيعتها ونظرا لبعض الضرورات والظروف الاستثنائية التي تحيط بها (من اسقاط لحكومة قائمة بسل ونظام للحكم — أي لدستور قائم — ، وخشية رجال الثورات من حدوث حركات ثورية مضادة من جانب من أضرت الثورة بمصالحهم وأطاحت بمراكزهم ، أو ممن عارضت مبادئها مبادئهم) — فهي عادة حكومة ذات صبغة دكتاتورية ، وهذا هو ما جرت به سنن التاريخ ، ومانقضى به طبيعة الأشياء ولكنها في الوقت ذاته تعد حكومة « مؤقتة » وهذا هو الوصف الذي يطلقه عليها رجال الفقة الدستوري الفرنسي على تلك الحكومة (Gouvernement Provisoire) أي الحكومة المؤقتة . فهي تعد مؤقتة الى حين زوال تلك الضرورات والظروف الاستثنائية غير العادية ، ذلك هو الذي يحدث حين تكون الحركة الثورية ذات صبغة شعبية تحريرية ، والحركات الثورية الشعبية لا يمكن أن يقدر لها نجاح في هذا العصر — كما هو معلوم — الا اذا كان الجيش على رأسها ، أو بالأقل : الى جانبها .

الخلاصة : ان حكومات الثورة في غير حاجة الى من ينادى بالعمل على تقوية سلطتها ، وانما هي بحاجة الى أولئك الذين ينادون ويعملون

(١) في كتابه « الدكتاتورية أو الحرية » (طبعة باريس ١٩٤٠)
Dictature ou liberté

على إزالة تلك اضرورات وتلك الظروف الاستثنائية التي أسبغت عليها تلك الصيغة الدكتاتورية (أو الدكتاتورية المقننة) ومن طبيعة الشعوب أنها لا تستطيع أن تحتل طويلا نير الحكم الدكتاتوري ، لذلك لم يكن عجبا — كما يقول الأستاذ مارليو عضو المجمع العلمي الفرنسي (في كتابه : الدكتاتورية أو الحرية ، طبعة باريس ١٩٤٠) — « اننا نرى التاريخ بينما هو يشهدنا على أصحاب السلطات الدكتاتورية والشعوب تؤيدهم في بداية حكمهم وتمعضدهم ، اذا به (أى بالتاريخ) يشهدنا على تلك الشعوب — بعد فترة من الزمان — تعرض عنهم ثم تعارضهم ، ذلك لأن السلطة — على حد التعبير المشهور الماثور عن أحد كبار المفكرين السياسيين البريطانيين السابقين — « مفسدة » والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة » ، وعلى حد تعبير العالم الاجتماعى الفرنسى الدكتور جوستاف لوبون : « ان للسلطة نشوة تلعب بالرؤوس كشوة النمر » .

٤ — كما فات أنصار النظام الرئاسى كذلك أن هذا النظام — شأنه شأن أى نظام آخر يجعل السلطة التنفيذية في قبضة فرد ، أو يضع جانبا كبيرا من السلطة بين يديه — يخلق عادة ما يسمى « بمراكز القوى » ، وهى شر ما يبتلى به نظام من أنظمة الحكم ، ومما يمهدها لها السبيل الى بلوغ مقاعد تلك المراكز أن الرئيس لا يستطيع أن يقوم وحده بأعباء مالقى على كتفيه وما أودع بين يديه من سلطات ضخمة ، وأن الوزراء لا يشتركون معه في السلطة وغير مسئولين مسئولية جدية ، أو غير مسئولين بتاتا أمام البرلمان . ومن مظاهر « مراكز القوى » هذه في أمريكا أننا كنا نجد بين الرؤساء الأمريكين السابقين من كان يهمل استشارة وزرائه ، وكان يؤثر استشارة جماعة من أصدقائه الذين كانوا يشاركونه لعبة التنس (فكان يطلق على هذه الجماعة : Tennis Cabinet أى « وزارة التنس » ، وكان الرئيس الأمريكى

جاكسون قد جرت عادته باستشارة جماعة من أصدقائه كان يطلق عليها Kitchen Cabinet أى « وزارة المطبخ » !! يومين مظاهر مراكز القوى في أمريكا اليوم جماعات الضغط وبوجه خاص جماعة الضغط من الصهيونيين ، والبنقاجون (وزارة الدفاع) والمخابرات المركزية ، والاحتكارات الصناعية وبخاصة احتكارات الصناعات الحربية .

٥ - كما فاتهم كذلك أن النصوص الدستورية - في أى بلد من البلاد - لا تكفل وحدها قيام حكومة أو سلطة تنفيذية قوية ، وليس من صواب الرأي أن يظن أن النصوص الدستورية وحدها هي التي أغدقت على الرئيس الأمريكى تلك السلطات أو النفوذ الكبير ، إنما كانت هنالك كذلك - قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية - ظروف واعتبارات أخرى هي التي صنعت ذلك السلطان الكبير في مصنعها ، وطبعته بطابعها : هناك الإكراهات ، وخطر الحرب ، والحروب ، وهذه كلها عوامل تتطلب في رئاسة الدولة شخصية قوية ، وتتطلب أن تقوم في البلاد حكومة أو سلطة تنفيذية قوية ، وهنالك أيضا شخصية الرئيس ، وشخصية الوزراء لاسيما شخصية رئيس الوزراء (وذلك في النظام البرلماني) ، فليقيد عرفت في التاريخ الدستوري الأمريكى فترات كانت فيها السلطة التنفيذية ضعيفة (رغم تلك السلطات الواسعة التي ينص عليها الدستور للرئيس) ، وكان مرد ذلك ضعف شخصية الرئيس ولأن الظروف التي كانت تجتازها البلاد كانت ظروفًا عادية طبيعية لا تتطلب في مركز الرئاسة شخصية قوية ، فانه يفوت الكثيرين أن ما كان يرى من ذلك النفوذ الكبير والسلطان القوى للرئيس الأمريكى ، أو بعبارة أخرى أن ما كان له من رجحان في كلفة ميزان السلطان على كفة البرلمان حتى اكتشاف فضيحة ووتر جيت عام ١٩٧٣ التي هزت مركز الرئيس نيكسون ، واضطرتته الى

الاستقاله من منصبه لم يكن (أى ذلك الرجحان أو السلطان) دائماً هو الشأن فيما مضى من السنين ، فنحن اذا رجعنا للتاريخ الأمريكى حتى عام ١٩٣٢ فأننا نجد أن مجموع الفترات التى كانت فيها كفة البرلمان هى الراجحة (أى أن سلطانه فيها كان هو الأقوى) تزيد على مجموع الفترات التى كانت فيها كفة الرئيس هى الراجحه على كفة البرلمان ، وفى هذه الحالة الأخيرة (حالة رجحان كفة البرلمان على كفة الرئيس) لا يصح أن يوصف النظام الأمريكى بأنه نظام رياسى ، ففى هذه الحالة يوصف النظام بأنه نظام « حكومة الجمعية النيابية » (كالنظام السويسرى) وهو ذلك النظام الذى يعارض النظام الرياسى ويقف معه على طرفى نقيض . ولقد وصف الرئيس الأمريكى ويلسون (والأستاذ السابق للقانون الدستورى) النظام الأمريكى هذا الوصف وذلك فى كتاب له وضعه عام ١٨٨٤ ، وقد ترجم الى الفرنسية بعنوان

Le gouvernement
«Congressional»

وذلك لأن البرلمان الأمريكى (الكونجرس على حد تعبيرهم) كان له ذلك الرجحان أو السلطان الأقوى فى الفترة التى كتب فيها الرئيس ويلسون كتابه .

ويلاحظ أن هذا التحول الذى يحدث للنظام الأمريكى فى الحياة العملية السياسية (من نظام رياسى الى نقيضه وهو نظام حكومة الجمعية النيابية) يتم حين يكون الرئيس ضيقاً أو فى الحالات التى لا يكون فيها حزب الرئيس صاحب أغلبية فى البرلمان ، وقد ندو هذا عجيباً ، ولكن هذا يحدث أحياناً فى أمريكا لأن الانتخابات لكل من الرئيس ومجلس النواب ومجلس الشيوخ لاتحدث جميعاً فى وقت واحد (فالرئيس ينتخب لمدة ٤ سنوات ، ومجلس النواب لمدة سنتين ، ومجلس الشيوخ لمدة ٦ سنوات ، ويتجدد ثلثه كل سنتين) . ويجب ألا يفوتنا

أخيرا أنه اذا كان الشعب الأمريكى يميل عادة الى أن يكون رؤساء انجهموريات ذوى شخصيات قوية لاسيما فى أوقات الأزمات أو الحروب الا أنه يحدث أحيانا أن يكون اختيار رئيس ضعيف غير راجع الى سوء اختيار الحزب أو الشعب ، وإنما يكون اختيار أو انتخاب ذلك الرئيس الضعيف عن عمد ، وذلك حين ينال الشعب الأمريكى التعب من جرأء حكم بعض الشخصيات القوية ، لذلك نجد الشعب يرغب فى رئيس جديد ضعيف ينال على يديه قسطا من الراحة ، اذا لم تكن ثمة أزمات أو ضرورات تتطلب شخصية قوية .

٦ — وفات أنصار النظام الرئاسى كذلك أنه ليس هناك ما يلزمنا — أو يلزم واضعى الدستور لأى بلد من البلاد — بالتقيد بأحكام نظام معين من الأنظمة (سواء كان برلمانيا أو رياسيا أو نظام حكومة جمعية نيابية) فلماذا لا نأخذ من هذا وذاك ، ومن هنا وهناك ، ومن معتقداتنا وتقاليدينا ما يتلاءم مع ظروف بيئتنا ويحقق مجدنا وصالحنا ؟ وهذا هو ما صنعته فى التقرير الذى قدمته الى لجنة « نظام الحكم » (المتفرعة عن لجنة الدستور) بصفتى مقرا عن موضوع « رئيس الجمهورية والوزراء » — وقد وافقت اللجنة على المبادئ والأحكام الأساسية التى تضمنها هذا التقرير .

وقد فعل ديجول شيئا من ذلك ، فى الدستور الفرنسى الذى وضع فى عهده سنة ١٩٥٨ .

٧ — وأخيرا فقد فاتهم أمر هام — حين يتحدثون عن النظام الرئاسى الأمريكى — يتلخص فى تلك التفرقة الهامة بين النظام الأمريكى كما هو مضمون فى النصوص الدستورية ، وبين ذلك النظام كما هو مطبق فى الحياة العملية السياسية . ان الفوارق بين هاتين

الصورتين من ذلك النظام هائلة الى حد لا يصح أن يعد اغفالها
من الأمور التي يغفرها الضمير العلمى ، ولو أن العلم « غفور
رحيم » .

ولقد بلغت هذه الفوارق حدا حدى بأحد كبار أساتذة الفقه
الدستورى الفرنسى (وهو الأستاذ بريدو) أن يقول بأن الدستور
الأمريكى ، « لم يعد فى الواقع مطبقا ، فهو الآن موجود كرمز
لا كقاعدة » .

أما عن تلك الفوارق فحسبنا أن نذكر — مع شديد الإيجاز — أن
واضعى الدستور الأمريكى كانوا يهدفون الى اقامة سلطة تنفيذية قوية
(تتركز فى الرئيس) ولكن مع مراعاة التوازن والمساواة بينها وبين
السلطة التشريعية (الكونجرس) بحيث لا تستطيع احدى السلطتين أن
تسيطر على الأخرى — ولكن بعضا من الأحداث والظروف حدثت بعد
وضع الدستور (عام ١٧٨٧) ، وكان من شأنها أن تدخل تغييرا على
ذلك التوازن وتحول ميزان السلطة الى صالح الرئيس ، فأصبحت كفته
هى الراجحة فى ميزان السلطان .

أما تلك الأحداث والظروف التى أدت الى ذلك التحول فيمكننا أن
نلخصها فيما يلى :

أولا : ذلك العرف الذى جرى منذ أمد بعيد على ألا يعترض
مجلس الشيوخ على تعيين أحد من الوزراء الذين يختارهم الرئيس
(كما قرر الدستور) فأصبح الرئيس فى الواقع يمين الوزراء ويمزلهم
فى حرية تامة .

ثانياً : العرف الذى جرى بعدم استعمال البرلمان حقه (الذى قرره له الدستور) فى محاكمة الرئيس ، والوزراء بسبب ارتكابهم جريمة الخيانة العظمى أو الرشوة أو غيرها من الجرائم الكبرى (١) •

ثالثاً : ظهور الأحزاب السياسية — فما يجدر بيانه أن الأحزاب لم تكن معروفة الولايات المتحدة وقت وضع الدستور عام ١٧٨٧ ، على أنه لم يمض على ذلك زمن طويل حتى ظهرت الأحزاب عام ١٨٠٠ بمناسبة انتخاب الرئيس جفرسون •

ولقد كان لظهور الأحزاب أثر كبير على ازدياد نفوذ الرئيس باعتباره زعيماً لحزب الأغلبية البرلمانية ، فبفضل ظهور التنظيم الحزبى أصبح للرئيس — عن طريق حق الفيتو (وهو الاعتراض على مشروع القانون) الذى قرره الدستور للرئيس تأثير كبير على التشريع ، فحين قرر واضعو الدستور للرئيس حق الفيتو (ولم تكن قد ظهرت بعد الأحزاب اذ ذاك) لم يكن يظن أن الرئيس سيلجأ الى استعمال هذا الحق اللهم الا نادراً (كما هو الشأن فى الديمقراطيات البرلمانية التى قررت دساتيرها حق الفيتو للسلطة التنفيذية) ، ولكننا وجدنا فى الولايات المتحدة — بعد ظهور الأحزاب — أن الرئيس قد عمد الى كثرة الالتجاء لاستعمال حق الفيتو ، بحيث أصبح فى مقدوره — نظراً لزعامته لحزب الأغلبية فى البرلمان — أن يوقف الكثير من التشريعات التى يوافق عليها البرلمان ، ولقد استطاع الرئيس روزفلت — فى مدى ١٢ سنة أن يوقف ٦٢١ قانوناً من ٦٣١ اعترض عليها •

(١) يلاحظ أن التجاء البرلمان الى تهديد الرئيس نيكسون فى صيف عام ١٩٧٤ بمحاكمته بسبب تصرفاته فى قضية ووترجيت ، اذا لم يقدم استقالته ، ثم تقديمه اياها ، قد أدى ذلك الى تقوية سلطان البرلمان •

ولايفوتنا أخيرا أن تقرر ونكرر أنه مما يعمل على ازدياد ذلك النفوذ (الذى يتمتع به الرئيس) أن نجد للرئيس شخصية قوية . وكذلك قيام أزمات أو حروب ، مما يتطلب قيام سلطة تنفيذية قوية ونظرا لاستمرار شدة التوتر العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الأخيرة ، مما أدى الى قيام حالة « أزمة » مستمرة منذ ذلك الحين حتى اليوم فى المجال الدولى ، فلقد أصبح يبدو رجحان سلطان الرئيس فى أمريكا نظاما عاديا .

~~خاتمة : أما وقد انتهيت مما أردت أن أذكره ، وأن أفكر به~~
خاتمة : أما وقد انتهيت مما أردت أن أذكره ، وأن أذكر به
الزملاء من أعضاء لجنة الدستور وكل مواطن يعنى بأمر نظام الحكم فى هذا الوطن ، فانى لأمل أن تضع هذه المذكرة للجدال فى هذا الموضوع حدا ، وأن تكون فى وجه الخلاف حوله سدا .

« فذكر انما أنت مذكر ، لست عليهم بمسيطر »

والله الموفق وهو المستعان .

٢ - نظام المحلفين (والقضاء الشعبي) ومدى صلاحية اقتباسه
بمصر (١) :

تمهيد :

كان الرئيس السادات كثيرا ما يذكر في خطبه وتصريحاته قبيل انعقاد لجنة الدستور (في يونيه ١٩٧١) بأنه يرى الاخذ بنظام المحلفين وبما يماثله مما يطلق عليه « القضاء الشعبي » وقد كان يصرح بذلك باسم الديمقراطية ، ويأسم ذلك شعار المحبب اليه وكان يردده العديد من المرات في جميع المناسبات وهو شمار « تعميق الديمقراطية » ونظرا لاننى كنت اختلف مع الرئيس السادات في وجهة نظره بهذا الصدد وكنت خشيت أن تتأثر « اللجنة الفرعية المختصة بالسلطة القضائية » بوجهة نظره فقد رأيت أن أبث اليها بمذكرة بوجهة نظرى في هذا الموضوع وفيما يلى نصها (١) :

مذكرة عن نظام المحلفين (والقضاء الشعبي) ومدى صلاحية اقتباسه
في مصر «

مقدمه :

اننا اذا نظرنا الى تجارب الكثير غيرنا من البلاد التى عرفت والفت هذا النظام ، وأخذنا بعين الاعتبار آراء رجال الفقه والعلم فيه ، ثم نظرنا الى بيئتنا وتجاربنا في هذا المقام لذلك النظام ولما يماثله مما يطلق عليه القضاء الشعبي ، أى ذلك القضاء الذى يشترك في محاكمه

(١) وقد نشرت هذه المذكرة في كتيب « على هامش الدستور المصرى الجديد » (الطبعة الثانية) سنة ١٩٧٥ ص ٤١ - ٤٨ .

قضاة يختارون من أفراد الشعب دون أن يشترط فيهم أن يكونوا من رجال القانون ، اذا نحن نظرنا الى ذلك كله لم يسعنا الا أن نغمض النظر — دون تردد — عن ذلك النظام •

فأولا : في البلاد الغربية (١) :

يذكر لنا الباحثون والعلماء المحققون أنه ثبت من تجربة هذا النظام في البلاد القليلة التي أخذت به (مثل انجلترا و الولايات المتحدة و فرنسا) أنه مشوب بالكثير من العيوب :

(١) وحسبنا أن نشير الى ذلك المؤتمر العلمي الذي عقد في جامعة لوفان (Lawen) البلجيكية في مايو سنة ١٩٦٧ وضم الكثيرين من أساتذة القانون الجنائي ومستشاري محاكم الجنايات في دول أوروبا الغربية للنظر خصيصا في نظام المطفين ومدى تلاعه مع القانون الجنائي المصري وانعقدت آراء كافة المشتركين في ذلك المؤتمر على نبذ ذلك النظام لانه لايتفق مع روح العصر ومع التطور العلمي المستمر في مجال القانون الجنائي ولايطبقه ضمير العدالة •

(٢) ويذكر في مقدمة العيوب التي تشوب نظام المطفين كما أسفرت عنه تجربته في تلك البلاد الغربية أن المطفين مواطنون مشتغلون بمهن أخرى غير مهنة القضاء وبالتالي فهم لايقصرون وقتهم على

(١) فيما يتعلق بنظام المطفين في القضاء الجنائي في هذه الدول الغربية — مرجعنا هو بحث قيم للاستاذ الدكتور رمسيس بهنام (أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية) عن « نظام المطفين في مجال القضاء الجنائي » وهو يستند الى عديد من المراجع لكبار علماء القانون الجنائي في

الفصل في القضايا ، ولذلك كثر من جانبهم الغياب عن جلسات المحاكمة ، الأمر الذى يسبب اضطرابا في سير العدالة ، ولم تكن العدالة لتفيد شيئا ممن كانوا يحضرون منهم جلسات المحاكمة لأن تفكيرهم في شئون مهنتهم كان يسيطر على أذهان الكثيرين منهم ويلهيهم عن متابعة الانصات والاهتمام بسير المحاكمة .

(٣) ومن العيوب التى تنسب الى هذا النظام أن المحلفين يخضعون لنزعاتهم العاطفية أكثر مما يخضعون لسلطان العقل كما أنهم كثيرا مايكونون رأيهم ويصدرون حكمهم في القضية بناء على مايقروون من التعليقات الصحفية ، لابناء على ما جرى أمامهم في المحكمة .

(٤) هذا فضلا عن أن سبل الاتصال بهم والتأثير عليهم من جانب ذوى المصلحة أمر ميسور بحيث أنه لايصح الادعاء بأن تحقيق العدالة سيكون أمرا ميسورا .

ولذلك كله لم يكن عجبا ما يذكر عن كثرة الأخطاء التى تنسب الى أحكامهم بصورة بالغة حتى أنه يذكر أن عدد الأحكام الخاطئة الصادرة من المحلفين في النمسا مدى أربع وعشرين سنة ٨٤٣ حكما .

ولذلك كله لم يكن عجبا أيضا أن نرى عددا غير قليل من تلك الدول رأت الخير في الغائه بعد أن تبينت الضرر في ابقائه ، فالغته أسبانيا سنة ١٩٣٦ والبرتغال سنة ١٩٣٧ وهولندا سنة ١٩١٣ ودوقية لوكسمبرج سنة ١٩١٤ ويوغوسلافيا سنة ١٩٣٩ (١) .

(١) يراجع في ذلك بحث الاستاذ الدكتور رمسيس مهناسم (السابق الاشارة اليه) .

ثانيا : في دول الكتلة الشرقية (أى الدول الاشتراكية أو الشيوعية) :

دساتير هذه الدول تأخذ بنظام المحلفين وبما يطلق عليها المحاكم الشعبية . ولقد كانت في تلك الدول أهم تجربة لذلك النظام وفيما يلي أهم ملاحظتنا عليها :

(١) لا توجد لدينا مؤلفات أو أبحاث لعلماء أو باحثين يوثق في حياتهم واستقلالهم ونزاهتهم العلمية تلقى ضوءا على نتائج تجربة ذلك النظام بتلك البلاد ، ولا يصح أن نكون رأيا بصدد اقتباس نظام أو عدم اقتباسه الا على أساس معرفتنا الوثيقة بنتائج تلك التجربة ، وبداهة في غير اغفال لظروف بيئتنا وبلادنا (التي سوف نختصها في النبذة التالية بالقسط الأوفى من بحثنا) .

ويلاحظ أن اتفاق دول هذه الكتلة الشرقية مع بلادنا في سياستها الخارجية (في ذلك الحين) لا يصح بداهة أن يعد مسوغا لأن نقبس عنها نظاما من أنظمتها الداخلية ، لاسيما أنها — كما هو معلوم — ذات صبغة دكتاتورية ، فذلك الدول تدّين بمذهب كارل ماركس ، وهى تمر الآن بالمرحلة التى يصفها ماركس « بدكتاتورية البروليتاريا » .

(٢) ليس للقضاء في تلك الدول — فيما نعلم — ذلك المكان اللائق به من الأجلال والمعروف عنه في الدول الأخرى . وحسبنا أن تلقى نظرة على دساتير تلك الدول (دول الكتلة الشرقية) فإذا بنا لانجد بهما دستورا واحدا يتحدث عن « السلطة القضائية » وإنما تشير دساتير تلك الدول الى هذه السلطة تحت عنوان « المحاكم والنيابة العامة » أو « ادارة العدالة » ، فهى تعد القضاء مجرد « ادارة » لا سلطة من سلطات الدولة العليا كما هو شأن دساتير البلاد الأخرى ومنها بلادنا .

(٣) انه يكون حقا أمرا عجبا دونه كل عجب أن يكون نظام المحلفين

نظاما ناجحا من الناحية العملية في دول الكتلة الشرقية بعد أن ثبت فشلُه في دول الكتلة الغربية ، وذلك باعتراف كبار رجال الفقه والقضاء في أحد المؤتمرات العلمية كما قدمنا وبيننا . ولكن يجب ألا يغيب عنا أن الدول التي تقوم أنظمتها على أساس مذهب تدين به كما لو كان عقيدة — كما هو شأن دول الكتلة الشرقية — نجدها تمنى عادة بالاعتبارات المذهبية — حين الأخذ بنظام من الأنظمة — أكثر مما تمنى بالنتائج العملية لتجربة ذلك النظام .

(٤) وأخيرا فإننا نلاحظ مع ذلك كله أن دستور دولة كبرى من دساتير تلك الدول الشيوعية (وهو دستور الصين الشعبية) لم يعرض في الدستور لتنظيم نظام المحلفين ، بل ترك ذلك الى القانون حيث نص (بالمادة ٧٥) على ما يلي :

« يطبق نظام محلفي الشعب وفقا للقانون » .

ثالثا : في مصر :

فاذا نحن انتقلنا بنظرتنا من هناك الى هنا ، أي من تلك البلاد اتي بلادنا ، ومن تجاربهم الى تجربتنا لتبين لنا بصورة بيّنة لايغوزها بيان أنه لايجوز أن يكون لذلك النظام في بلادنا في هذا الزمان مكان .

(١) فلقد سبق أن عرف القضاء في بلادنا نظام المحلفين ، وكان ذلك في المحاكم المختلطة منذ انشائها عام ١٨٧٥ ، وكان ذلك النظام مقصورا على القضايا التجارية ، فكانت المحكمة الابتدائية التجارية المختلطة تتألف من ٣ قضاة ومن اثنين يختاران من التجار كمحلفين ، يشتركان كالقضاة في المداولة والحكم . وكان يرر هذا النظام طبيعة المعاملات التجارية ، وما هو معروف من أمر أهمية دور العرف والعادات في تلك المعاملات ، مما قد يخفى أمرها على رجال القضاء .

وقد ظل الحال كذلك حتى عقدت معاهدة مونترو سنة ١٩٣٧ (والتى دخلت دور النفاذ سنة ١٩٣٨) والتي بمقتضاها ألغيت المحاكم المختلطة سنة ١٩٤٩ •

حيث نصت المادة ٥ من تلك المعاهدة على مايلى : « فى المواد التجارية يجوز أن يضم للقضاء الثلاثة بمقتضى قانون اثنان من المـ^١ـ

يكون رأيهم استشاريا » •

على أنه يلاحظ (كما يذكر الأستاذ الدكتور مصطفى كمال طه فى مؤلفه القيم « القانون التجارى » ج ١ طبعة ١٩٥٦ ص ٤٣) « أن الحكومة المصرية لم تصدر القانون المشار اليه فى ذلك النص ، وبذلك أصبح المـ^٢ـ

كلغة نقد — ويبدو لنا أن عدول المشرع لدينا عن الأخذ بهذا النظام قرينة قاطعة على عدم صلاحيته لبيئتنا •

والواقع ، كما يلاحظ الأستاذ الدكتور مصطفى كمال طه (فى مؤلفه المشار اليه ص ٤٣ بالهامش) أن نظام المـ^٣ـ

(٢) وقد عرفت مصر القضاء الشعبى فى بعض صورـه نكتفى هنا

بالإشارة الى صورتين من تلك الصور ، كانت سيرته فيهما أسوأ السير :
اننا نعنى الإشارة الى محاكم الأخطاط ، والى لجان الفصل في المنازعات
الزراعية .

أ — ففيمما يتعلق بمحاكم الأخطاط التي أنشئت سنة ١٩١٢ ، وكان
قد أريد بها (كما يقول الأستاذ الدكتور عبد الحميد أبو هيف في كتابه .
« المرافعات المدنية والتجارية » طبعة ١٩٢١ ص ١٨٠ ، ١٨١) « زيادة
تقريب القضاء من الفلاح ، كما أريد بها جعل التقاضى سهلا عليه قليل
المصاريف » .

وقد كان يقسم كل مركز خطين قضائيين أو أكثر ، وتؤلف محكمة
الخط من خمسة من الأعيان يكون أحدهم رئيساً ويكون تعيينهم بقرار من
وزير الحفانية وذلك لمدة سنة واحدة واحدة ، فكان قرار الوزير بتعين
الأعيان المخسة يصدر سنوياً ، وكانت حكمة ذلك أن الحكومة كانت تريد
تجربة هذا النظام .

كلمة نقد — وقد أسفرت هذه التجربة الى فشله مما أدى الى
الغائه كما هو معلوم ، وقد كانت تتلخص أهم المساوىء التي تنسب اليه
وأدت الى القضاء عليه ، أى على ذلك النظام تتلخص (كما يقول
الأستاذ الدكتور عبد الفتاح السيد بك في كتابه « الوجيز في
المرافعات المصرية » طبعت عام ١٩٢٤ ص ٦٢) في « أن الحكومة تصادف
صعوبات عدة في انتخاب الأعضاء اللازمين لها حتى اذا ما تيسر لها ذلك
بعد عناء نشأت أمامها صعوبات عملية أخرى أساسها فقدان الوسائل
الفعالة التي تستطيع بها ارغام الأعضاء على المثابرة في أعمالهم وتنفيذ
القانون تنفيذا مرضياً » .

ويضيف الى ما تقدم الأستاذ الكبير محمد العشماوى (في مؤلحه :
« قواعد المرافعات في القانون الأهلى والمختلط » طبعة ١٩٢٨ ج ١ ص

١٥٥) قوله « أنه لا معنى لأن يعهد بوظيفة القضاء لأشخاص ليس لهم علم بأصوله وتتقصهم الدورية القضائية والعلم بالقانون ، كما أن الواجب أن يقوم بهذه الوظيفة أشخاص بعيدون عن الاختلاط بالأهالي والاستبائك بمصالحهم ليأمن المتقاضون نتائج التحيز وشهوات الانتقام ويكون القضاء موضع الثقة والاحترام » .

والمعجب في أمر هذه المساوىء أو الانتقادات أننا نجد لها في مقدمة ما يوجه الى نظام المحلفين في الدول الغربية من الانتقادات .

ولا عبرة بما قد يعترض به البعض من أن جهل المحلفين بالقانون لا يصح أن يعد في عداد الانتقادات التي توجه الى هذا النظام ، لأنه من الأمور المقررة أن الاحتكام الى المحلفين إنما يكون في المسائل المتعلقة بالوقائع والمسائل المادية لا القانونية ، ولكنه تبين من الناحية العملية (كما يقول الأستاذ الدكتور رمسيس بهنام في بحثه المشار اليه) « صعوبة التفرقة بين ما هو من مشاكل الواقع وما هو من مشاكل القانون وصار من المتعذر الفصل بين الواقع والقانون في صياغة ما يوجه الى المحلفين من أسئلة » .

(ب) — لجان الفصل في المنازعات الزراعية :

وينظمها اليوم القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ ، وتتكون اللجنة الابتدائية (بمقتضى هذا القانون) في كل قرية من أربعة أعضاء : المشرف الزراعى في الجمعية التعاونية الزراعية رئيساً ، وأحد أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي في القرية ، وأحد أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية ، وصراف القرية أعضاء . ومن ذلك يرى أن شأنها شأن محاكم الاخطاات تخلو من أى عنصر قضائى . والشكوى من سير أعمال هذه اللجان هى شكوى عامة ، والمساوىء التى تنسب اليها معروفة لكم ولمستم في حاجة الى من يعرفكم بها .

(وقد أشار الى بعضها الأستاذ الدكتور أحمد سلامة في كتابه
« القانون الزراعى » الطبعة الأولى ١٩٧٠ ص ٣٤٥ ، ٣٤٦) .

خاتمة :

يجدر بنا في مقام الختام أن نذكر أنه اذا كان الباعث على الأخذ
بهذا النظام أنه يعد من النتائج المنطقية للمبدأ الديموقراطى (أو مبدأ
سيادة الأمة) فإنه يجب ألا يفوتنا — كما يقول الفقيه الدستورى الكبير
الأستاذ بارتلمى — أن النتائج المنطقية للمبدأ الديموقراطى يجب أن
تخفف على ضوء الاعتبارات العملية .

ومن ناحية أخرى فإنه يجدر بى هنا أن أقرر وأكرر ما سبق لى
ذكره ويانه في العديد من الصفحات في بعض ما كتبت من مؤلفات : أن
التاريخ يبين لنا أن أكثر الأعمال استبدادا التى عرفها التاريخ عن
انحكام الطغاة انما ارتكبت باسم مبدأ سيادة الأمة ، ذلك لأن السيادة —
طبقاً لتعريفها — هي سلطة علما لا توجد سلطة أخرى تنافسها أو تعلوها
داخل الدولة ، أى سلطة مطلقة . وذلك هو ما يثبتته نا تاريخ الثورة
وتاريخ حكم نابليون بمقتضى دستور السنة الثامنة في عصر الثورة .
الخلاصة : انه اذا كان نظام المظفين — على حد التعبير المألوف المعروف
— « شرا لا بد منه » وأنه لامناس من النص عليه فيلكن النص في
الدستور بالاحالة على القانون كما هو شأن الدستور الايطالى .

وأرى ألا يحتم الدستور اصدار قانون بنظام المظفين . بل أوتر
أن ينص الدستور على أنه « يجوز للقانون أن يأخذ بنظام المظفين ،
وأن يكون رأيهم استشارياً » كما فعلنا في معاهدة مونترو (بالمادة

الخامسة التى سبقت الاشارة اليها (١) • -

(٢) ملحوظة : سلمت هذه المذكرة الى الأستاذ الدكتور محسن خليل (رئيس قسم القانون العام بالكلية والآن رئيس جامعة بيروت العربية) الذى أنبته عنى فى حضور اجتماعات لجنة الصياغة (المتفرعة من لجنة نظام الحكم) ، وقد أنبأنى أنه سلمها الى السيد رئيس اللجنة الذى وافق على ما جاء بها •

٢ - اهم الاستفتاءات الشعبية :

تمهيد : (كلمة عامه) :

سبق أن تكلمنا عن الشروط والمبادئ الواجب مراعاتها فى حالة عرض موضوع على الشعب لاستفتاءه ، وذلك فيما بينه علماء الفقه الدستورى فى فرنسا وأثبتته التجارب •

(١) أنه لما يسرنا أن نقرر أن اللجنة المختصة (لجنة نظام الحكم) قد أخذت برأينا أو اقترحنا الأول : وهو نبذ نظام المحلفين ، وبذلك لم يكن ثمة مايدعو للاخذ بهذا الاقتراح الثانى الاحتياطى — وقد نشرت صحيفة الاهرام (بعدد ١٣ يوليو ١٩٧١) أن اللجنة التحضيرية العامة للدستور قد أخذت بنظام المحلفين ، على أن تصدر الأحكام من قضاة متخصصين ، — وذلك يعنى أن لجنة الدستور أخذت ببعض اقتراحنا الثانى الاحتياطى (أى أن يكون رأى المحلفين استشاريا) •

وحين صدر الدستور نص (بالمادة ١٧٠) على ما يلى :
« يسهم الشعب فى اقامه العدالة على الوجه وفى الحدود المبينة فى القانون » • — ولم يصدر حتى اليوم هذا القانون • ونأمل
الا يصدر •

وتلك المبادئ والشروط تتلخص — كما ذكرنا — فيما يلي (١) :

(أولا) حسن اختيار الموضوع ، وملاحظه أن ثمة مواضيع لايجوز

عرضها على الاستفتاء الشعبى .

(ثانيا) وحدة الموضوع .

(ثالثا) البساطة والصيغة العامة لموضوع الاستفتاء .

(رابعا) أن يكون فى الموضوع مشكلة من المشاكل التى تعد موضوعا لخلاف فى الرأى .

(خامسا) أن يكون الشعب على جانب من النضوج .

(سادسا) الحرص على الايجاز مع مراعاة عدم كثرة الاستفتاءات .

(سابعا) أن يتولى الدستور تحديد الاحوال التى يصح فيها الانتخاب الى الاستفتاء .

(ثامنا) أن يكون للأقلية من أعضاء المجلس النيابى (أى المعارضة) الحق بأن يطالبوا بعرض قانون على الاستفتاء الشعبى .

فى مصر :

فاذا نحن انتقلنا بنظرننا الى مصر لنرى كيف تجرى فيها

(١) راجع فى ذلك كتابنا « الحريات العامة » ص ٢٥٨ — ٢٦٤ « المبادئ الواجب مراعاتها لدى عرض موضوع على الشعب لاستفتاءه » وقد سبق لنا أن أوردنا هذه المبادئ تفصيلا فى كتابنا هذا فى المبحث الثانى ص ٢٠٦ وما بعدها

الاستفتاءات الشعبية فأننا لانكاد نجد فيها شرطا واحدا من تلك الشروط موضوعا للرعاية وموضعا للتنفيذ ، اللهم الا في القليل النادر .

وبيانا لذلك فسنقتصر هنا على بيان ملحوظاتنا عن أهم استفتاء في هذا العهد (عهد السادات) وهما الاستفتاءان اللذان حدثا عام ١٩٧٤ ، وأحدهما معروف بالاستفتاء على « ورقة أكتوبر » والاخر بالاستفتاء على « ورقة أغسطس » (٢) .

فلولا : ورقة أكتوبر — اذا نحن بحثنا في هذه الورقة عن « الموضوع » الذي يراد عرضه على الاستفتاء لاستطلاع رأى جمهور الشعب فيه ، فان بحثنا يصل بنا الى لاشئ . على أننا نلاحظ في هذا البحث أمرا فريدا جديدا لم يعرف تاريخ الاستفتاءات في مختلف الدول ولا في مختلف عصور التاريخ له مثيلا . ذلك لأننا لانجد « موضوعا » معينا معرضا على الاستفتاء ، وانما نجد « مواضيع عديدة » وهذا — كما ذكرنا وبيننا — أمر غريب وغير جائز ، ثم لانجد بينها موضوعا واحدا يصلح أن يعرض على الاستفتاء ، وهذا — كما سنبين — أمر مريب ، وهو كذلك أمر أغرب ، ونحن نقدم فيما يلي بعضا من الامثلة لأهم ما اشتملت عليه هذه الورقة ، فنذكر المسائل التالية :

١ — مسائل لايمكن أن تكون موضع خلاف في الرأى بحيث تنزل الى مستوى البدهيات ، فهي لاترتفع اذا الى مرتبة المواضيع التي تصلح للاستفتاء ، نذكر كمثال لذلك : من الباب الاول وعنوانه « أكتوبر العظيم » ماورد فيه من الاسادة وماتم فيه من تحطيم خط بارليف ، وعما أحس به الشعب من المرارة على أثر هزيمة ٦٧ وأن العالم قد تغير بعد أكتوبر ، وعن القتال المجيد لقواتنا المسلحة والقوات السورية .

(٢) كتابنا « الحريات العامة » ص ٢٦٥ وملبعضها .

وأن من عوامل النصر الوطنية المصرية والقومية العربية .. الخ . كل هذا حق ، وإذا كان هناك من ينكرون أو يجادلون في هذا الحق الذي لا يقل سطوعا عن شمس أغسطس — لاشمس أكتوبر — فهم لا يوجدون الا خارج مصر ، والاستفتاء انما جرى داخل مصر لا خارجها . ومن الامور البديهية أن هذه المسائل اذا كانت تصلح ان تكون موضوعا لمبائنات أو خطب سياسية تعمل على رفع الروح المعنوية وعلى تذكير الشعب بأسمى امجاده القومية فانها لاتصلح أن تكون موضوع استفتاء

٢ — كلام عن موضوع منجزات ثورة يولييه ٥٢ وعن أن الحصة النهائية كانت ايجابية الى حدود بعيدة عميقة (على حد التعبير الوارد في الورقة) . ان الكلام عن منجزات ثورة يرجع بداية المهذ بها الى اثنتين وعشرين من السنين يعد — الى حد كبير — من المواضيع ذات الصبغة التاريخية التي لاتصلح عرضها على الاستفتاء ، ويجب الا يفوتنا أن ٧٠٪ من الشعب من الاميين ، ونحو نصف الباقين كالايمين — فإذا أريد تقييم الثورة ومنجزاتها وكنا حريصين حقا على الحقيقة فانه يجب لذلك أن يتبع المنهج العلمى الموضوعى — لا الاسلوب السياسى — فننهد بهذه المهمة الى بعض أساتذة التاريخ المعروفين بالامانة العلمية نبحت هذا الموضوع — بالتعاون — مع غيرهم من الاخصائيين — ثم الكتابة فيه بعد بضع سنين ، لا فى هذا الحين .

٣ — موضوع حركة التصحيح فى مايو ٧١ (بما انطوت عليه من العمل على ارساء مبدأ سيادة القانون واعزاز كلمة القضاء واطلاق قدر كبير من الحريات الخ — هذه كلها اعمال لاسميل للريب فى مدى سمو قيمتها ، وفى مدى ستمسك الشعب بها وقد وضع ذلك بصورة بيّنة لايومزها بيان أو برهان ، فقيم اذا الاستفتاء عليها ؟

٤ — كلام فى موضوع « التعليم » و« التثقيف » ، يتضمن أكثره معلومات علمه كالقول « بأن لهما هدفين (الاول) هو ايجاد الفرد المتعلم

المستنير بحيث يكون أكثر فهما واتساقا مع مجتمعه وعصره ، و (الثانى) هو تزويده بخبرة متقدمة محددة ، واننا « يجب أن ندخل عصر العلم والتكنولوجيا ... وان الانفاق على البحث العلمى والتكنولوجيا بمثابة الاستثمار فى صناعة ثقيله الخ ... » ثم كلام عام فى موضوع التخطيط وعن أنه « أساس كل عمل ناجح » وعن مدى اهتمام جميع دول العالم به فى هذا العصر ، وأنها « تحاول أن تستشف اتجاهات التطور فى حدود ربع القرن المقبل أى الى سنة ٢٠٠٠ وترسم كل دولة منها تطورها فى خطط طويلة الامد الخ ».

هل مثل هذا الكلام العام الذى لا يمكن أن يكون ماثرا خلاف أو جدال — يصبح أن يكون موضوع استفتاء ؟؟ — أما المسائل التفصيلية والخطط الفنية ، ووسائل النهوض بالتعليم ، فهذه كلها شأن الرجال الفنيين الاختصاصيين ، كما أن البحث عن اصلاح أنواع الدواء للداء هو من عمل الاطباء وليس من مواضيع الاستفتاء .

يجدر بى أن اقف فى ذكر الامثلة عند هذا الحد لانه لايجدر بى أن اذهب الى مثل ذلك الحد البعيد الذى ذهبت اليه ورقة أكتوبر التى سميت ظلما « ورقة » لانها انما تشمل ٦٠ صفحة أى ٣٠ ورقة !!

ثانيا : ورقة أغسطس : تتلخص أهم ملحوظاتنا بمد هذه الورقة — فيما يلى :

١ — مما لا ريب أن هذه الورقة — من حيث الصياغة — تفضل كثيرا ورقة أكتوبر ، لانها تتطوى على موضوع رئيسى معين يراد عرضه على الحوار الشعبى وهو تطوير الاتحاد الاشتراكى وهو يهدف الى تخليصه مما نسب اليه من مساوئ ، وادخال بعض الاصلاحات عليه ، بخلاف ورقة أكتوبر التى كنا لانستطيع أن نثبت منها ما هو ذلك

الموضوع الاساسى الذى يراد عرضه على الاستفتاء . على أننا اذا لاحظنا — كما سبق لنا أن بينا — أن هذا التنظيم السياسى الشعبى (الذى آثروا تسميته « بالاتحاد الاشتراكى ») ما هو فى حقيقته سوى صورة من صور نظام الحزب الواحد فانه يصبح حقاً أمراً عجباً ، وفريداً فى التاريخ ، قديمه وحديثه أن تعرض طريقة تنظيم حزب أو تلويزه ، بل « وأسلوب العمل » فيه — على الحوار الشعبى !! ويصبح الأمر أعجب حين يكون ذلك الحزب من طراز نظام الحزب الواحد .

٢ — عنى أن ذلك الموضوع الاساسى المطروح للحوار قد أغرقته لجنة الصياغة فى اعماق ليج من اشارات الى بعض الاحداث التاريخية ، والى بعض التفصيلات ولجزئيات والى بعض ماورد فى ورقة أكتوبر التى سبق أن عرضت على الاستفتاء ، الأمر الذى جعل الموضوع الرئيسى المعروف يكاد يختنق مما أصيب به من ذلك الغرق ، حتى أصبح يبدو وكأنه جثة هامدة ، لاكتئثن حتى يجذب اليه الأنظار . ليكون هو موضع الحوار . لذلك لم يكن عجيباً أن نجد الحوار قد دار — فى غالبيته — حول موضوع آخر بل وخارج عن الدائرة التى رسمت فى تلك الورقة ، وهو موضوع المفاضلة بين نظام الاتحاد الاشتراكى والنظام الحزبى (أى حرية تكوين الاحزاب) ذلك كان الموضوع الرئيسى للحوار ، رغم أن الورقة لم تضر اليه ولو مجرد إشارة .

٣ — بعد أن ذكر فى تلك الورقة : « ان طريق التقدم والتنمية فى عالم اليوم ، وفى ظروف شعب مثلنا كثير العدد محدود الموارد الطبيعية لايمكن الا أن يكون طريقا اشتراكيا ... الخ » تجد أنه بعد ذلك قد كتب بالخط العريض والبنط الكبير : « من هنا كان حديثنا عن حتمية الحل الاشتراكى ، ومن هنا كان سعينا لرسم معالم طريقنا الاشتراكى »

ونود أن ندلى على هاتين العبارتين بملحوظتين :

(الأولى) — أننا لم نجد الورقة قد بينت « معالم طريقنا الاشتراكي » ولولابنط العادى أو الصغير ، وبالحظ غير العريض ، وهذه مسألة على أكبر جانب من الأهمية ، فهى تهم البلد بصفة عامة ، كما تهم بصفة خاصة كل مواطن من المواطنين لاسيما من كان منهم له رغبة فى الالتحاق بعضوية الاتحاد الاشتراكي .

تعدد مدلول الاشتراكية — ويبدو لنا أن أعضاء لجنة الصياغة قد فاتهم أن كلمة « اشتراكية » كما هو بالتالى شأن عبارة « معالم طريقنا الاشتراكي » — لاتعرف تعريفا واحدا معينا ولامعالم واحدة محددة ، فالاشتراكية قد تكون فلسفة أو مذهبا معينا ، وهناك عدة فلسفات أو مذاهب اشتراكية ، وأكثرها ذيوغا فى العصر الحديث هو مذهب ماركس الذى يعد أب الشيوعية فى هذا العصر ، ويجب الا يفوتنا أن اتباع مذهب ماركس يطلقون على أنفسهم وصف « الاشتراكيين » وأحيانا وصف « الشيوعيين » كما أنهم يصفون مذهبهم « بالاشتراكية » أو « الاشتراكية العلمية » كما لو كانت هذه الكلمات تعد لديهم من المترادفات (١) .

ولقد كان لينين يطلق على حزبه « الحزب الاشتراكي » وذلك حتى

(١) وبينانا لذلك نذكر أن انجليز (زميل ماركس فى تدوين مذهب) نشر فى عام ١٨٧٨ بحثا بعنوان « الاشتراكية : الخرافية والعلمية » : الجزء الاول المطبعة الثالثة بلندن ١٩٤٥ ص ١٢٥ — ١٨٨) نجده حين يشير الى مذهب ماركس يصفه « بالاشتراكية العلمية » للتمييز بينه وبين المذاهب الاخرى التى كانت معروفة فى ذلك الحين وكان يطلق عليها « الاشتراكية الخرافية » (أو الخيالية) .

عام ١٩١٨ ثم اطلق عليه « الحزب الشيوعي » (٢) .

والاتحاد السوفيتي الذي يعد رائد الحركة الشيوعية في هذا العصر نجد دستوره يطلق (بالمادة الاولى) على الاتحاد السوفيتي : اتحاد جمهوريات السوفيت الاشتراكية « كما أنه نص (بالمادة الرابعة) على أن الاساس الاقتصادي للاتحاد السوفيتي هو النظام الاشتراكي .

وقد تكون الاشتراكية مجرد سياسة اصلاحية (لا فلسفة أو مذهباً) تهدف الى العمل على تحسين حال الطبقات الفقيرة ، وعلى توجيه موارد الدولة بما يؤدي الى زيادة الانتاج ، والعمل على تحقيق جانب من العدالة بصدد توزيع الثروة والدخل بين الافراد ، واذا كانت هناك — كما قدمنا — أنواع مختلفة من الاشتراكية كمذهب (أو فلسفة) فإن هنالك كذلك عدة صور أو تطبيقات مختلفة للاشتراكية (التي جاء بها المصلحون) تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً حتى لقد قيل « ان هناك من الاشتراكيات عدد الاشتراكيين » (١) .

— ونلاحظ أن شعار « الاشتراكية » قد أصبح بمثابة جواز المرور الذي تقدمه الشيوعية لرجال الامن في الدول التي تحرم على الشيوعية دخول بلادها ، أي مجرد اختراق حدودها .

(٢) راجع : سيتون واطسون (المرجع السابق) ص ٣٤ — ورسالة الاستاذ فؤاد شبل : الدستور السوفيتي (رسالة ماجستير قدمت بكلية التجارة — قسم العلوم السياسية والاقتصادية عام ١٩٤٨) ص ٢٦١ .

(١) انظر في هذا المعنى بحثاً بعنوان : « الاشتراكية والاسلام » للدكتور محمد لبيب شقير (أستاذ الاقتصاد) منشور بمجلة منبر الاسلام (عدد محرم ١٣٨١ — ١٩٦١) ص ٦٣ ، ٦٤ .

— ويلاحظ (ثانيا) أنه لا يكفي لتحديد « معالم طريقنا
الاشتراكي » أن يقال — كما ورد في ورقة التطوير — أن رسم تلك
المعالم سيكون « من وهي واقعنا مستلهمين قيمنا الروحية والأخلاقية »
ان « التحديد » لا يكون بكلام عام من طراز هذا الكلام •

ملحوظات ختامية عن الورقتين (ورقة أكتوبر ، ورقة أغسطس) من
ناحية الشكل :

أولا : كلمة « ورقة » هذه الكلمة بمعناها الجديد الذى استعملت به في
هاتين الحالتين — تعد دخيلة في الميدان الدستوري ، سواء كان ذلك في
مصر أو في غيرها من الدول .

ان كلمة Paper (الانجليزية) تستعمل — فيما نعلم — لدى
أساتذة كلية الطب ، الهندسة (وغيرها من الكليات العلمية) للدلالة
على بحث صغير مدون يقدم في موضوع معين على أنهم اذا كانوا
يستعملون الكلمة الانجليزية Paper الا أنهم لا يستعملون ترجمتها
الحرفية : « ورقة » وانما يذكرون في ترجمتها العربية كلمة « بحث » .
— كما تستعمل كلمة Paper في المؤتمرات الدولية للدلالة على
ما نسميه بالعربية « جدول الاعمال » فضلا عن أنها لا تشمل عادة سوى
مجرد رؤوس مواضيع أو مجرد خطة موجزة (Plan) دونت في ورقة
أو عدد قليل بل ضئيل من الاوراق ، فان اللغة العربية لم تكن حتى وقت
قريب جدا — من اللغات الجارية استعمالها في المؤتمرات الدولية . أما
الان وقد تغير الامر فقد أصبح استعمال تلك الكلمة العربية « ورقة »
بمعناها غير العربي يعد امتحانا للغتنا العربية ، وانتهاكا لكرامتنا
القومية . وان لدينا غير قليل من الكلمات العربية التى تؤدى ذلك
المغزى ، مثل : « جدول الاعمال » أو « قائمة الاعمال » أو « خطة العمل »
وفضلا عن أن العالم الدستوري لا يعرف بتاتا هذه الكلمة بذلك المعنى فان
الذوق العربي السليم لا يستسيغ بتاتا استعمال كلمة « ورقة » للدلالة
على كتاب من ٦٠ صفحة (أى ٣٠ ورقة) يتضمن موضوعا للاستفتاء .
لذلك فانه يجدر بنا بل ويجمل بنا أن نعرض عنها ، ولانعرض لها الا
بمعناها المعروف . ذلك هو ما يفرضه علينا واجبنا نحو لغتنا العربية

الجميلة (١) •

ثانيا : طول موضوع الاستفتاء ، والحوار • استفتاء أكتوبر (أو ورقة أكتوبر) ظهر في كتيب بلغ ٦٠ صفحة ورغم أنها كانت صفحات من القطع الصغير الا أننا لاحظنا صغر بنط حروف الطباعة وزيادة عدد سطور كل صفحة عن صفحات الكتب (من القطع الكبير) زيادة كبيرة فانه يتبين لنا طول موضوع الاستفتاء الى حد بعيد • وكانت ورقة أغسطس أقل طولا من ورقة أكتوبر ، ومع ذلك فهي تعد طويلة ، بل طويلة جدا • وقد سبق لنا أن أشرنا الى ما قرره رجال الفقه الدستوري من أن مثل هذا الاسهاب يعد في مقدمة ما يعاب على موضوع الاستفتاء •

وقد كان من نتائجه الطبيعية أن عدد الذين اطلعوا على أية واحدة من هاتين الورقتين حتى بين طائفة المثقفين ثقفتة عالية — كان عددا قليلا بل ضئيلا (٢) •

كما تبين لى أن غالبية من الموابها أو ببعضها هم الذين استعموا اليها في الاذاعة ، فكانما كان شأن كل من هاتين الورقتين شأن « مجلة انواء » : تسمع ولا تقرأ !! (٣) ••

-
- (١) لقد استعملت هنا — كارها ومكرها — تلك الكلمة في كل من هاتين المسألتين لان كلا منهما عرفت واشتهرت بتلك التسمية « ورقة أكتوبر ، ورقة أغسطس » •
 - (٢) وقد نشرته هيئة الاستعلامات • ويلاحظ أن ذلك الاستفتاء جرى في ١٥ مايو ١٩٧٤ لا في أكتوبر كما قد يفهم من تلك التسمية •
 - (٣) وذلك هو ماتحققت منه شخصيا ، ويستطيع كل قارىء أن يتأكد من صحة ما تحققت به بأن يسأل نفسه وغيره عما اذا كان قد اطلع عليها •

وكانت أهم النتائج — بل أهم المهازل — التي أدى اليها طول اقتراح التطوير وعدم الملم المواطنين بما احتواه أن وجدنا الحوار ذاته قد تطور فاذ هو ينتقل الى موضوع آخر هو موضوع المفاضلة بين ذلك التنظيم (الاتحاد الاشتراكي) والنظام الحزبي ، واذا به يصبح الموضوع الرئيسي للحوار ، حتى بعد انقضاء الفترة المحددة للحوار •

٤ — شعار « الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لاعداء الشعب » :

تمهيد :

ذاع أمر هذا الشعار حتى أصبح لدى الجماهير موضوع هتاف من الهتافات وبمناوبة تحية حماسية تحمى بها الجماهير الرئيس عبد الناصر فيما يعقد من الاجتماعات ، وكما كان ذبوع هذا الشعار كبيرا فقد كان كبيرا لدى جيل المناهدين به وغالبية المستمعين له بما يعنيه ذلك الشعار والجهل بأصله ونشأته (١) .

فلقد كانوا يجهلون أنه شعار ماركسي في حين أن أولئك وهؤلاء كانوا يعلنون أنهم غير ماركسيين وكان عبد الناصر ذاته في ذلك الحين يعتقل ويحبس الماركسيين ، وفي ذلك أحد الأدلة على الدور الذي يلعبه الجهل بعلم السياسة في ميدان امياسة (٢) .

(١) ملحوظة : اذا كان هذا الشعار قد عرف وذاع أمره في مصر في عهد عبد الناصر فقد يرى البعض انه كان الاجدر أن يكون موضعه (في كتابنا هذا) في النبذة السابقة الخاصة بالرئيس عبد الناصر ولكن يرد على ذلك بأننى لم أكتب عن ذلك الشعار في عهده ، وانما شاعت الاقدار الا أكتب عنه الا في كتابى « الاسلام ومبادئ نظام الحكم في الماركسية والديموقراطيات الغربية » الذى ظهرت طبعته الاولى عام ١٩٧٦ (ص ٢٥٨) أى في عهد السادات .

(٢) سبق أن عالجت في تفصيل الكلام عن دور الجهل بعلم التاريخ في التاريخ ، وبعلم السياسة في السياسة راجع في ذلك كتابنا « أزمة الفكر السياسى الاسلامى في العصر الحديث » تقديم الامام الاكبر الدكتور عبد الحليم محمود (شيخ الازهر الاسبق) الطبعة الاولى عام ١٩٧٠ ص ٣٢٦ — ٣٤٩ والطبعة الثانية لعام ١٩٧٤ ص ٢٤٧ — ٢٧١ ، الطبعة الثالثة (تحت الطبع لدى « الهيئة العامة للكتاب »)

فالماركسيون يعنون « بأعداد اشعب » غير الماركسيين من المواطنين
وفي مقدمتهم من كانوا من الرأسماليين المعروفين بمعاداة مذهب ماركس،
وبذلك فان هذا الشعار يعنى أنه لاجرية لغير الماركسيين (أى غير
الشيوعيين) من المواطنين ، أى أنه لامساواة بين المواطنين في مزاولـة
الحرية . وفي ذلك يقول بحق الفقيه الدستوري الكبير العميد كوليار :
« اذا لم تكن الحرية في متناول جميع الافراد فانه لايصح الادعاء بأن
ثمة حرية ، وبذلك تبدو المساواة كأساس للحرية » (١) .

ولقد اقتبس ماركس ذلك الشعار من شعار الثورة الفرنسية في
عهد حكم الطاغية روبسبير (Robespierre) وذلك مع تعديل يسير في
مبناء دون تعديل في معناه ، فالمعنى المقصود في الحالين : أنه لاجرية
للمعارضين ، ولقد كان شعار الثورة الفرنسية في عهد حكم روبسبير
« لاجرية لاعداء الحرية » (٢) .

فهذا الشعار لم يعرف الا في المهود التي بلغت فيها النزعة
الاستبدادية بل الوحشية أقصى وأقصى مداها حتى وصف نظام الحكم
فيها « بنظام حكم الارهاب » .

كما كان الشأن في عهد حكم روبسبير في عصر الثورة الفرنسية ،
وفي عهد حكم ستالين في روسيا وحكم النازيين في عهد زعيمهم هتلر في
ألمانيا . والحكم المصري في عهد عبد الناصر (وبوجه خاص في فترة
سيطرة مراكز القوى) .

(١) احريات العامة للاستاذ العميد كوليار :

(٢) ويشاطرنا الاستاذ فيدل هذا الرأي (في مؤلفه :

القانون الدستوري) .

ومما تجدر ملاحظته أن ثمة أنظمة دكتاتورية كثيرة كانت نزعتها الاستبدادية بعيدة عن أن تصل إلى مثل ذلك الحد ، بعيدة عن أن توصف بذلك الوصف اللعين المشين (وهو « حكم الأراهاب » كما كان شأن النظام الفاشستي في عهد موسوليني بإيطاليا) ، وحكم فرانكو في أسبانيا وحكم سالازار في البرتغال ، وحكم نابليون في فرنسا ، ففي الدكتاتورية — كما في الحرية — درجات (٥) .

ويجدر بنا في مقام الختام أن نذكر أنه إذا كان هذا الشعار — كما قدمنا — قد ظهر لدينا في مصر بظهور عبد الناصر ، فإنه قد اختفى من عالم الشعارات (أو الأيديولوجيات) على حد تعبير البعض) بعد اختفاء عبد الناصر من عالم الوجود وانتقاله إلى رحمة الله بفترة قصيرة . ومنذ فترة غير قصيرة (في عهد حكم عبد الناصر) كتب أحد أبنائنا من أساتذة القانون العام عن ذلك الشعار يقول أنه أصبح « من القواعد الأيديولوجية التي استقرت عندنا »

ولقد كان من مآثر عهد حكم السادات أنه عمل على عدم استقرار ذلك الشعار (٦) .

(١) راجع في ذلك ما كتبناه عن الأنظمة الدكتاتورية في الفصل الأخير من كتابنا « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » الطبعة الرابعة ١٩٦٦ بخاتمة الكتاب .

(٢) حدث بعد أن تولى أنور السادات رئاسة الجمهورية بفترة قصيرة أنلقى إحدى خطبه في اجتماع كبير ضم بعض الشباب ، وفي أثناء اللقاء خطابه هتف بعض الحاضرين من الشباب « الحرية كل الحرية للشعب ، ولا حرية لأعداء الشعب » فكان رد السادات : « ولكن في حدود سيادة القانون » وقد كان ردا موقفا . كان ذلك مما سمعته وشهدته في على شاشة التلفزيون . وقد لاحظت أن هذا

• — شعار تحالف قوى الشعب العامل (١)

أولا — جوهر — ان « جوهر » الاتحاد الاشتراكي « بنص الدستور » كما ورد في « اقتراح التطوير » (المقدم من الرئيس السادات باعتباره رئيسا للاتحاد الاشتراكي) — هو « تحالف قوى الشعب العامل » (٢) •
وقوى الشعب المتحالفة — كما حددها الميثاق — هي : « الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية » (٣) •

الشعار لم يظهر بعد ذلك بين الهتافات في الاجتماعات ولا في الصحف كما كان شأنه من قبل — بين سطور بعض المقالات • ملحوظة هامة : لا أود أن أكتفم ما أسمى بي من بالغ الألم حين لاحظت أن بعضا من رجال القانون بل وبعض الاساتذة نقلوا عنى هذه الافكار التى سبق أن كتبتها عن هذا الشعار وعن سابقة (« شعار » تحالف قوى الشعب العامل) في كتابى « الحريات العامة » (سنة ١٩٧٤ / ١٩٧٥) وذلك دون أن يشيروا الى المرجع الوحيد الذى سبق أن عالج هذين الموضوعين ، لاسيما أن ما أودع فيهما من آراء هى استنتاجات وملاحظات من تفكيرى الخاص المستند الى مراجع أثرت اليها • وانى لكبير الامل أن يلتزموا — في الطباعات التالية لؤلغاتهم — أن يلتزموا النهج السليم الذى تعلمه الامانة العلمية ، والا فانى سأجندنى مضطرا مع شديد الاسف أن أكشف عن أسمائهم •

- (١) راجع كتابنا « احريات العامة » ص ٢٢٢ ومابعدها •
- (٢) راجع « مطلع التطوير » لنظام « الاتحاد الاشتراكي » : (ورقة أغسطس) بالصفحة الاولى •
- (٣) وذلك هو ماورد كذلك بالدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ (بالمادة ٣) ، كما ورد بالدستور المصرى الحالى (بالمادة الخامسة) •

ثانياً - التحالف فكرة جديدة - « وان صيغة تحالف قوى الشعب العامل ليست صيغة مفتعلة وانما هي ثمرة فهم عميق لتاريخ الحركة الوطنية المصرية » « فمفهوم التحالف بالشكل الذى حدده الميثاق مفهوم جديد تماما لم تسبق تجربته فى بلادنا أو فى الخارج » • ذلك هو ماورد كذلك « باقتراح التطوير » (١) •

ثالثاً - التحالف ارتضاه الشعب - وأخيرا يذكر لنا « اقتراح التطوير » عن ذلك التحالف أنه قد « ارتضته الجماهير لى وضع الميثاق عن طريق المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، ثم أكدته عند الاستفتاء على بيان ٣٠ مارس ، ثم عاد تفأجمعت عليه فى مايو الماضى عند الاستفتاء على ورقة أكتوبر » (٢) •

— فيما تقدم تصوير موجز لخصائص ذلك التحالف كما ورد فى اقتراح تطوير الاتحاد الاشتراكى (الشهر بورقة أغسطس) •

مناقشة :

انه لما يؤسفنا أن نذكر أن ماورد فى ورقة اقتراح التطوير عن ذلك التصوير يكاد يتضمن من الغلطات عدد العبارات •

فلولا ما ذكر من اعتبار فكرة التحالف هى « جوه » الاتحاد الاشتراكى كما « بنص الدستور ذاته » •

(١) اقتراح تطوير الاتحاد الاشتراكى من ١٣ •

(٢) المرجع السابق من ٥ •

ملحوظات — تتلخص ملحوظاتنا بهذا الصدد فيما يلي :

المحظة الاولى — غير صحيح أن اعتبار تحالف قوى الشعب العامل « جوهر » للاتحاد الاشتراكي كما « بنص الدستور ذاته » .
فاذا نحن رجعنا الى الدستور فاننا نجد نص (بالمادة الخامسة والوحيدة التي تشير الى الاتحاد الاشتراكي) بما يلي : « الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال .. الخ » .

ولقد كان الأصح والأدق أن تذكر لجنة الصياغة أنها ترى أن نص الدستور (المشار اليه) يصح « تفسيره » بأن تحالف قوى الشعب هو « جوهر » الاتحاد الاشتراكي ، فليس بجائز أن تذكر تفسيرها للنص على أنه « نص الدستور ذاته » على حد تعبيرها ، « فالنص ذاته » لم ترد فيه حتى كلمة « جوهر » . ونحن نشار الى « نص الدستور ذاته » فانه يجب أن يذكر حرفياً . فالكلام عن « النص » شيء ، وتفسيره أو الاستنتاج من النص شيء آخر . فقد يرى البعض في تفسيره مثلاً أن « جوهر » الاتحاد الاشتراكي ليس التحالف ، وإنما هو قيام الاتحاد الاشتراكي « على أساس مبدأ الديمقراطية » كما ورد في النص (١) .

وعلى كل حال فانه لم يكن يصح بحال أن يقال حتى في « تفسير » النص أن « جوهر » الاتحاد الاشتراكي هو « تحالف قوى الشعب العامل » ، وإنما كان الأصح والأدق أن يقال أنه « تمثيل » ذلك

(١) يلاحظ أن المادة الخامسة من الدستور نصها : « ... هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة » .

التحالف ، كما ورد في النص ، لا أنه هو التحالف ذاته ، فثمة فارق كبير بين الأمرين ، كما أن ثمة فارقا كبيرا بين القول بأن المجلس النيابي « يمثل » الشعب وبين الادعاء بأنه هو « الشعب » ذاته ، فقد يحدث خلاف بين الاثنين أي بين الراعيتين .

وكل ما ذكرناه بهذا الصدد بدعيات ، وما ذكرته لجنة الصياغة انما كان ضربا من ضروب الفلسفة ، ولكنها فلسفة تصدر عن غير فلاسفة !!

الملاحظة الثانية — اننا اذا تأملنا القول أو النص بشأن الاتحاد الاشتراكي « يمثل تحالف قوى لشعب العامل » فانه يتبين لنا — بصورة لا يعوزها بيان — ألا شيء فيه يمثل من الحقيقية شيئا . فليس بصحيح أن يقال بأن هيئة من الهيئات (كالاتحاد الاشتراكي) تمثل تمثلا حقيقيا تحالفا لطوائف مختلفة الا اذا كانت كل طائفة من تلك الطوائف قد اجتمعت على حدة وتكونت في ساحتها دوائر انتخابية خاصة بها ، مقصورة عليها ، وانتخب من بينها ممثليها ، في جو تسوده حرية كاملة ، وكانت هناك لدى كل طائفة « نية » (أو ارادة) التحالف ، وكان موضوع التحالف معروفا لدى الاطراف المتحالفة . فهل حدث حقا شيء مما ذكرنا ؟ وهل يمكن أن يوجد تحالف (أو تآلف) بين طوائف ، أو هيئات مختلفة الا بعد اتصالات ومفاوضات بين ممثلي هذه الطوائف أو الهيئات ، يتلوهما اتفاق على شروط معينة يتضمنها موضوع التحالف ؟ — فمتى وأين تم هنالك شيء من ذلك ؟ وهل يمكن أن يتم تحالف بالطريقة التي عبرت عنها الآية الكريمة اذ يقول تعالى للشيء : « كن فيكون » ؟ أي أن نجتمع بين أفراد مختلفين من طوائف مختلفة وذوى مبادئ اجتماعية وسياسية ومصالح مختلفة ، ولم يكونوا من قبل متمازجين ، ثم نقول لهم : « كونوا متحالفين فيكونون متحالفين » !!! — ثم نأتى ببعض رجال الفكر أو القانون ليضعوا لنا ما يسمى « بفلسفة التحالف » أو « بمعادلة التحالف » !!! — مما يذكر عن فردريك الأكبر أنه أراد أن يستولى على بعض الأراضي الأجنبية ليضمها الى مملكته

(مروسيا) ، فاعترض عليه بأن هذا التصرف يخالف مبادئ القانون الدولي العام ، فقال : « سأستولى على تلك الأراضي ثم آتى بأحد أساتذة القانون الدولي ليضع نظرية أبرر بها مشروعية هذا التصرف !! »

تحالف بالاكراه — ثم هل يجوز الادعاء بأن تحالفاً يمكن أن يقوم بين أفراد كان التحاقهم — أو بالأقل التحاقهم — أو بالأقل التحاق غالبيتهم الكبرى — بذلك الاتحاد الاشتراكي أمراً اجبارياً ، اذ جعلت عضوية الاتحاد الاشتراكي شرطاً لتولي بعض المراكز النيابية أو المناصب القيادية (لعضوية مجلس الأمة السابق أو مجلس الشعب الحالي ، أو قيادة العمل النقابي أو الاجتماعي) ، ثم كان فصل العضو من الاتحاد الاشتراكي — وهو عمل لا يخضع (كما قدمنا) لاية رقابة قضائية — أمراً يترتب عليه حتماً فصله من تلك الهيئات المشار إليها (١) ، لا سيما إذا أضفنا الى ماتقدم خشية الكثيرين من أن يعد عدم التحاقهم بعضوية الاتحاد الاشتراكي — تحت ظلال حكم كان يسوده جو من الارهاب — عملاً معادياً لنظام الحكم .

— مما يذكر ابان الحرب العالمية الأولى — وقد كانت الدولة العثمانية حليفة للامبراطوريتين الألمانية والنمساوية ضد الحلفاء

(١) وقد أشارت الى ذلك ورقة اقتراح التطوير حيث أشارت (في آخر ص ٢٩) عما كان « من فرض العضوية على المواطنين بطريق غير مباشر » — وفي ص ١٩ ، ٢٠ ورد ما نصه : « نصت كثير من القوانين على اشتراط عضوية الاتحاد الاشتراكي ، ليس فقط لممارسة العمل السياسي وانما لممارسة العمل النقابي في التنظيمات النقابية ، والعمل الاجتماعي في الهيئات والجمعيات .. الخ بحيث أصبحت بطاقة العضوية في الاتحاد الاشتراكي لاتطلب في احوال كثيرة لذاتها ، وانما لانها وسيلة لا بد منها للاشتغال بالنشطة اخرى » .

(بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة) — أن الدولة العثمانية (وكانت سوريا ولبنان وفلسطين تحت سيادتها) هاجمت جيوشها — من ناحية سيناء مصر التي كانت (كما هو معلوم) تحت الاحتلال الانجليزي • فقامت انجلترا باستخدام بعض من العمال الفلاحين (الفعلة) لتهديد الأرض وشنق الطرق في سيناء • وقد كانت تقرر لهم أجورا طيبة ، وكان يطلق عليهم « المتطوعون » • ثم حدث أن أخذ رجال السلطة العسكرية الانجليزية في اساءة معاملتهم فرفضت غالبيتهم قبول ذلك العمل ، فعمدت تلك السلطة العسكرية الى تكليف رجال الادارة بالأقاليم باحضار العدد المطلوب من العمال (الفعلة) ولو بطريق القوة ، ومع ذلك ظلت باقية تسميتهم القديمة « بالمطوعين » • ثم حدث أن مر أحد مفتشى وزارة الداخلية الانجليز بأحد المراكز في الأقاليم فوجد أمام المركز بعضا من أولئك العمال وقد ربطت أياديهم جميعا ببعض الحبال ، فسأل : من هؤلاء ؟ فكان الجواب : انهم من « المتطوعين » !! — فهل يختلف كثيرًا حال هؤلاء الأعضاء « المتحالفين » عن حال أولئك العمال « المتطوعين » ؟!

انه اذا صح الادعاء بأن ثمة « تحالفا » فان التحالف الوحيد الذي يمكن تصور قيامه به نما هو التحالف بين الاتحاد الاشتراكي ورجال الحكم (أو من كانوا يوصفون « بمرآكز القوى ») لخدمة أهدافهم وورغباتهم • ولكن هل يصح أن يوصف هذا « بتحالف » حقيقي ؟ • — يذكر عن الزعيم العظيم سعد زغلول حين رفض عرضا من الانجليز بمقد محالفة عسكرية معهم أن سأله البعض عن سبب رفضه فكان جوابه أن مثل هذا الحلف يشبه الحلف الذي يتم بين الجواد والجوكى على قطع مسافة معينة ، فمن منهما الذي سيركب ؟!

— وأخيرا لايفوتنا أن نكرر أنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ما كان يخشى الكثير من غاشية الخوف من أن يعد عدم اقبالهم على الاشتراك في الاتحاد الاشتراكي بمثابة عدم قبول لنظام الحكم ، وهو

خوف طبيعي ، ذو سلطان على النفوس قوى ، تحت ظلال حكم كان يعد صورة من صور أنظمة حكم الارهاب .

ان التحالف الحقيقي بين مختلف طوائف الشعب لا يأتي من أعلى ، من رجال الحكم ، انما يأتي من أسفل : من الشعب ذاته (كما حدث فعلا في بعض البلاد الاشتراكية كما سنبين) .

ان التحالف الحقيقي ليس شأنه شأن « جلمود الصخر » الذي أشار اليه امرؤ القيس في وصف جواد ، في ساحة القتال ، وذلك حين قال :

مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل ! •
— يتبين مما قدمنا أن فكرة التحالف التي قيل عنها أنها بالنسبة للاتحاد الاشتراكي كانت بمثابة « الجوهر » لم تكن في الواقع الا مجرد مظهر ، وأن ذلك الجوهر لم يكن حقيقياً ولا معقولا ، وأنه حتى ذلك المظهر لم يكن مظهراً مقبولا (١) •

ثانيا — القول بأن فكرة التحالف بين قوى الشعب العامل هي فكرة جديدة :

أما القول بأن هذه الفكرة هي فكرة جديدة ، من بينتنا وليدة ،

(١) على أنه يفهم من بعض ماورد فيورقة اقتراح التطوير أنها تتضمن اعترافا بأنه لم يكن هنالك في ساحة الاتحاد الاشتراكي تحالف حقيقي ، فقد ورد فيها (ص ١٤) مانصه : : « علينا أن ندرس التجربة كاملة وفي موضوعية وصراحة وأن نضع أيدينا على مواطن الخطأ ... وعلينا كذلك أن نكشف أشكال التنظيم وأساليب العمل التي تجعل من الاتحاد الاشتراكي تحالفا حقيقيا يرتكز اليه نظامنا السياسي » •

وأنه لم يسبقنا إليها أحد من السابقين أو اللاحقين ، وأنها — على حد تعبير ورقة اقتراح التطوير — انما « نبئت من الواقع » ، فالواقع أنه لا جديد فيها ، اذ سبق أن عرفت في يوغوسلافيا ، أى أنها « نبئت من الواقع اليوغوسلافى » ، لا من الواقع المصرى • وقد ذهبت بنا نزعة الشغف بالنقل والتقليد الى مثل ذلك الحد البعيد الذى جعلنا ننقل عن أصدقائنا اليوغوسلافين حتى قولهم عن تلك الفكرة أنها شيء جديد ، بل وحتى الكلمات والاصطلاحات !! — واليكم تفصيل ما أجمعنا :

١ — في يوغوسلافيا نشأ « التحالف الاشتراكى للشعب العامل » (L'Alliance socialiste du peuple travailleur) كما نشأت « رابطة الشيوعين » (La ligue des communistes) ابان مرحلة التمهيد لانشاء دولة يوغوسلافيا الاشتراكية ذاتها ، ولقد كان ذلك مما صنفته حرب التحرير — أى حركة المقاومة — ضد الاحتلال النازى الالمانى للاقاليم اليوغوسلافية ابان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) • وقد أشارت الى ذلك ديباجة دستور يوغوسلافيا (الصادر عام ١٩٦٣) (١) •

ولقد اتخذ ذلك التحالف — عدا هذه التسمية — تسميات أخرى مختلفة، مثل « حركة التحرير الوطنى » (mouvement de libération nationale) ومثل « الجبهة الشعبية » (Front populaire).

(١) وكذلك كان الشأن في بولندا (الاشتراكية ، أو بعبارة أصبح وأصرح الشيوعية) حيث وجدنا تحالفا بين العمال والفلاحين نشأ ابان فترة الكفاح الذى دام طيلة عشرات من السنوات للتحرر من الاستعمار الذى فرضه على البولنديين الغزاة والمستعمرون الروس والهنسلاويون والبروسيون الذين كانوا قد اقتسموا الأراضى البولندية (قبل الحرب العالمية الثانية) — وقد أشارت الى هذه الحقائق ديباجة دستور جمهورية بولندا الشعبية الصادرة في يولييه

ولقد كان ذلك التحالف — كما ظل — عبارة عن اتحاد اختياري للنموطين اليوغوسلافيين ، فهو تنظيم مفتوح • وهو تنظيم سياسي شعبي أنشأه الشعب ولم يكن تنظيما حكوميا نشأ بقرار من رجال الحكم • وقد ذكروا عنه هناك أنه يعد شيئا « جديدا » (١) • وهم يقصدون بذلك أنهم لم ينقلوه عن نظام الاتحاد السوفيتي الذي كان يعد نظامه نموذجا تحتذي به البلاد الشيوعية (التي أصبح يطلق عليها : « الديموقراطيات الشعبية » وهي التي نشأت عقب الحرب العالمية الثانية) ، ولأن وجوه النشاط التي قررها الدستور لأعضاء « التحالف الاشتراكي » يصح لغيرهم من المواطنين أن يزاولوها (٢) •

ولقد كان ذلك التحالف — في يوغوسلافيا — مكونا من جماعة الشيوعيين وحلفائهم من الوطنيين اليوغوسلافيين الأحرار (أي غير الشيوعيين) الشركاء في حرب التحرير ، أي في حركة المقاومة ضد الغزاة الألمان (٣) •

(١) راجع مؤلف « يوغوسلافيا » La Yougoslavie للاستاذ Djordjevic

(الاستاذ بكلية الحقوق ببلغراد) طبعة باريس ١٩٦٧ ص ١٣٠ •

(٢) أما وجوه النشاط — أو الأعمال — المشار إليها فهي تتلخص في أن

للأعضاء أن يزاولوا رقابة على ادارات الحكومة والمنظمات

الاجتماعية ، وكفالة مزاولة الأفراد لحرياتهم ، وحماية الأوضاع

الاجتماعية والسياسية التي تخدم قضية الاشتراكية وتقدم

الديموقراطية ، وتمهيد السبل لاشتراك الشعبية في الحياة

الاجتماعية والسياسية • الخ •

(أنظر المرجع السابق ص ١٢٩ ، ١٣٠) •

(٣) وبعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة الألمان دعى الشعب

اليوغوسلافي (في ١١ نوفمبر ١٩٤٥) الى انتخاب جمعية

تأسيسية لوضع دستور ، ولقد أحرزت « الجبهة الشعبية » (التي

تمثل ذلك التحالف ، والمؤلفة من الشيوعيين وحلفائهم من الوطنيين

... ويلاحظ أن هذه الحرب التحريرية ، — أو بعبارة أخرى هذه الثورة اليوغوسلافية — كان لها طابع خاص ، ذلك أنها لم تقم بها أقلية من الشعب ، كما هو الشأن عادة في الثورات التي عرفها التاريخ ، حتى تلك الثورات التي توصف بأنها شعبية كالثورة الفرنسية مثلا والثورات التي قامت في بلاد الديموقراطيات الشعبية (من دول أوروبا الوسطى والشرقية) إبان الحرب العالمية الأخيرة ، ونما قامت بتلك الثورة اليوغوسلافية جماهير من الشعب تكاد تشمل الشعب جميعا (اللهم الا أقلية ضئيلة من العناصر الرأسمالية وأنصار نظام الحكم الملكي القديم في يوغوسلافيا) . وكما يقول الفقيه الدستوري اليوغوسلافي الكبير (ونائب الرئيس تيتو سابقا) الأستاذ كاردلي (Kardeli) « ان قوة ذلك الاتحاد بين مختلف الطوائف جميعا هي التي صبغت الثورة اليوغوسلافية بتلك الصبغة الشعبية » (١) .

تلك كانت البيئة التي نشأ فيها ذلك التحالف نشأة طبيعية حقيقية بين مختلف قوى الشعب ، ونشأ إبان حركة ثورية تحريرية شعبية .

الأحرار الشركاء في حركة المقاومة ضد الغزاة) أحرزت هذه الهيئة بزعامة أغلبية ساحقة في الانتخابات ، كما انتخب تيتو رئيسا لتلك الجمعية ، وكان ذلك تمهيدا لانتخابه رئيسا للجمهورية في العام التالي (١٩٤٦) راجع ميركين — جترغتش : «السلاتير الأوربية» = Les Const. Européennes طبعة باريس ١٩٥١ ج ١ ص ٩٦ ، و ج ٢ ص ٨٢٦ ، وكتاب فيشر : « تاريخ أوروبا في العصر الحديث » (المرجع السابق) ص ٧٢٤ .

(١) راجع بيردو (Burdeau) : مطول علم السياسة (طبعة باريس ١٩٥٦) الجزء السادس ص ٣٢١ ، ٣٢٢ — وكتابنا « الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة » (طبعة ١٩٥٨) ص ٦٢٧ — ٦٣٩ .

٢ - في مصر - فإذا نحن نظرنا الى ذلك « التحالف » في مصر فمن البين (أولا) أننا لانرى فيه شيئاً « جديداً » لم يسبقنا اليه أحد كما يقولون ، كما أننا (ثانياً) لانجد هنا شيئاً من عناصر تلك البيئة التي أدت الى نشأته هناك نشأة طبيعية حقيقية (كما قدمنا) • فالحركة الثورية - كما هو معلوم - انما قام بها الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ • ونحن لانجد لدينا اشارة الى قيام ذلك التحالف الا بعد قيام تلك الثورة بنحو عشر سنوات (وكان ذلك أولاً في المؤتمر الوطنى الذى عقد عام ١٩٦٢) بعد أن وجدنا رجال الثورة لم يستطيعوا الاتفاق مع رجال الأحزاب السياسية التي كانت قائمة (وبخاصة حزب الأغلبية) وبعد أن انتهت تجربة احدى التنظيمات السياسية الشعبية (وهى الاتحاد القومى) بالفشل ، وبعد أن توطدت العلاقات وأواصر الصداقة بين رجال الحكم في يوغوسلافيا وفي مصر ، وكثرت زيارات رجال الفكر السياسى اليوغوسلافين الى مصر وفي مقدمتهم ذلك الفقيه الدستورى الكبير كاردىلى (كما أشارت الى ذلك الصحف) • ولم تكن مصر وحدها هي التي نقلت عن يوغوسلافيا فكرة « التحالف » ، بين طبقات أو طوائف الشعب فقد سبقتنا في هذا الميدان غير قليل من لدول الشيوعية ، كما كان شأن الجمهورية الشعبية الصينية ، والجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ، وجمهورية بولندا الاشتراكية (١) •

(١) فدستور الجمهورية الشعبية الصينية ينص (بالمادة ١) :
« الجمهورية الشعبية الصينية ... تقوم على التحالف بين العمال والفلاحين » •

ودستور اجمهورية التشيكوسلوفاكية (الصادر في يولييه ١٩٦٠) ينص (بالمادة ١) أن « الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية دولة اشتراكية تقوم على الاتحاد الراسخ للعمال والزراع والمتقنين » ويلاحظ أن الدستور استبدل كلمة « تحالف » بكلمة « اتحاد » • ودستور بولندا ينص في ديباجته على أن « تحالف

نقل الاصطلاحات والعبارات الماركسية — من الظواهر التي نشهدها في هذا المجال كما شهدناها في غيره من المجالات ، وسبق أن أشرنا إليها في وجيز من العبارة مجرد اشارة : تلك النزعة الى نقل بعض الاصطلاحات والعبارات (وأحيانا أيضا بعض الشعارات) التي لم تعرف الا في لغة ماركس ، أو لدى الانظمة الماركسية ، وهي نزعة لها دلالتها ، ولم تفتتنا الاشارة إليها (١) .

حسبنا هنا في هذا المقام أن نذكر من تلك الاصطلاحات أو العبارات اثنتين :

١ — اصطلاح « التحالف » (أو « تحالف » قوى الشعب العامل) هذه من الكلمات المعروفة المألوفة في لغة القانون الدولي العام والعلاقات الخارجية بين الدول وبخاصة في ميادين الحروب .

أما في لغة القانون الدستوري والعلاقات الداخلية بين مختلف السلطات أو الهيئات أو الجماعات (كالأحزاب السياسية) فهي غير معروفة بقتا ، (اللهم الا في الانظمة الماركسية) أما الكلمات أو الاصطلاحات التي جرى استعمالها في هذا الميدان الدستوري للدلالة على معنى « التحالف » — في غير الأنظمة الماركسية — فهي « الائتلاف »

الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين تشكل دعامة السلطة الشعبية « ويلاحظ أن دستور الاتحاد السوفيتي (الصادر في ديسمبر ١٩٣٦) ينص (بالمادة ١) على أن « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية هو دولة اشتراكية للعمال والفلاحين » . ونجده يضيف اليهم « المثقفين الكادحين » في المادة ١٢٦ فهذا الدستور — كما قدمنا — لم يذكر كلمة « التحالف » .

(١) راجع من ٢٢٠ ، ٢٢١ .

أو « اتعاون » أو « الاتحاد » . فيقال مثلا أحزاب « مؤتلفة » ، ووزارة « ائتلافية » ، و « التعاون » بين السلطين التشريعية والتنفيذية ، و « اتحاد » (أو « وحدة ») بين مختلف عناصر أو طوائف الأمة ، ولا يقال بتاتا : أحزاب أو وزارة متحالفة أو تحالف بين السلطات الخ .

أما اصطلاح « التحالف » (لدى الإشارة الى « تحالف قوى الشعب ») فقد نقلناه عن البلاد ذات الأنظمة الماركسية وبخاصة يوغوسلافيا التي كانت ولا زالت تربطها ببلادنا ، كما كان يربط رئيسها برئيسنا السابق علاقات وثيقة . ولقد كان استعمال اصطلاح « التحالف » لديهم أمرا مستساغا مقبولا ، اذ تم — كما قدمنا — بين جماعات وأحزاب ابان حرب التحرير وقبل قيام نظام الحكم الجديد بعد انتصار هذه الحرب التحريرية .

أما لدينا في مصر فالأمر يختلف كل الاختلاف ، فالكلام عن ذلك « التحالف » (أو « تحالف » قوى الشعب العامل) لم ترد له أى إشارة الا بعد انقضاء نحو عشر سنين على قيام الثورة وانتصارها ووضع نظام جديد للحكم ، اذ كانت الإشارة الأولى لذلك « التحالف » (بل وللملكة « التحالف ») في المؤتمر القومي الذي عقد عام ١٩٦٢ (لقرار الميثاق) .

— وليس من المقبول أن نقول — كما ذكر لى أحد أساتذة القانون ممن سبقت لهم الكتابة عن موضوع الاشتراكية ، والاتحاد الاشتراكي — : أنه يقصد « بالتحالف » موافقة من ينتسبون الى الاتحاد الاشتراكي على المبادئ التي وردت في الميثاق وورقة أكتوبر وغيرها .. الخ » . ونحن نلاحظ على ذلك ما يلي :

أولا — أن الادعاء بأن هؤلاء — أو حتى أقليتهم — قد اطلعوا على تلك الوثائق وألوا بما انطوت عليه ، أو حتى بالقليل مما انطوت عليه

هو في الواقع ادعاء يخالف الحقيقة والواقع . وهذا هو ماتحققت منه شخصيا بعد أن سألت عن ذلك العدد غير القليل من مختلف الطبقات . ويستطيع أى باحث أن يلمس هذه الحقيقة لما اذا استمع الى اجابة من يسألهم — في ذلك — ولو همسا .

ثانيا — حين ينضم عدة أفراد الى عضوية أية جماعة أو هيئة معينة لأنهم يعتقدون مبادئ واحدة معينة ، فهل هذا يسمى « تحالفا » وهل يوصف هؤلاء الأفراد بأنهم « متحالفون » ؟ وهل يمكن الادعاء بأن هذه الكلمة عرفت بهذا المعنى في لغة القانون الدستوري بل وفي اللغة العربية قبل صدور الميثاق عام ١٩٦٢ ؟

واذا كانت لدينا في لغتنا العربية من الكلمات ما يغنيها عن اقتباس تلك الكلمة الأجنبية والشيوعية الأصل ويؤدي معناها ، فما هى تلك الضرورة التى تدعو الى اقتباسها وما جدواها ؟

وأسفاه على لغتنا العربية الجميلة الحبيبة
التي كادت تصبح في بلادها غريبة .

٢ — اصطلاح « الشعب العامل » (أو قوى الشعب العاملة)

هذا الاصطلاح كذلك أمره مفهوم في الدول الماركسية (الشيوعية) حيث تنص الدساتير على أن العمل حق لكل فرد وأن على الدولة واجبا أن تهئ عملا لكل فرد قادر عليه ، وأنها تهئ للفرد ذلك العمل فعلا (لا بمجرد النص عليه كما تفعل الدول غير الماركسية) وحيث لا توجد رأسمالية ولو وصفت بأنها « رأسمالية وطنية » (اللهم الا في الصين الشعبية لفترة معينة فيما أعلم) اذ يعد رأسمالي في نظر ماركس أنه لايعمل وانما يعد مستغلا للعمال . ولكن الشأن لدينا في مصر يختلف عن شأنهم ، فلا تزال لدينا رأسمالية ، وأن وصفت بأنها وطنية ، وملاك الأراضي الزراعية التى لا تتجاوز الخمسين فداناً ولا يقومون هم

وأبنائهم بزراعتها ، ومالك العمارة الذي يقوم بتأخيرها ويعيش من إيرادها لا يعدون — في الأنظمة الماركسية (التي اقتبسنا منها هذا الاصطلاح) — من « قوى الشعب العامل » . فهل يقصد حرمان هؤلاء من عضوية الاتحاد الاشتراكي وبالتالي من عضوية مجلس الأمة (والآن: مجلس الشعب) وغيرهما من الهيئات التي اشترطت في الانتساب إليها سبق عضوية الاتحاد الاشتراكي ؟ ان هذه النتائج كانت بلا ريب بعيدة عن أفكار بل وعن خيال واضعي نظام الاتحاد الاشتراكي حين نص (في الدستور بالمادة الخامسة) على أنه « يمثل ... تحالف قوى الشعب العاملة » . ومن ناحية أخرى فان هذا الاصطلاح كان مفهوما كذلك في تلك الدول الشيوعية لأن هذا التحالف حدث — كما قدمنا — ابان حرب التحرير بين مختلف طوائف الشعب وكانت غالبيتها العظمى من الطبقة العاملة في المصانع أو المزارع ، والأمر لدينا — كما هو معلوم — يختلف عما كان لديهم . فلا مسوغ للنقل أو للتقليد في هذا المقام .

مما ذكره العالم الاجتماعي الفرنسي الدكتور جوستاف لوبون (في أحد مؤلفاته التي ظهرت في الربع الأول من هذا القرن) أن السائحين الغربيين الذين مروا بأواسط افريقيا شاهدوا في بعض الجهات بعض القردة تتقن اقامة أكواخ عذى مثال تلك التي يقيمها الزنوج هناك ، ولكن تلك القردة لاتسكن داخل الأكواخ ، وانما تسكن فوقها !! .. ويبدو لنا أنه لا يختلف كثيرا عن هذا المثال وذلك الحال مثال أو حال كثير من البلاد الناشئة ، ومنها بلادنا !! ..

على أن واجب الانصاف ليقضينا أن نقرر ونكرر أننا الآن — وبلادنا تبدأ من مراحل تطورها مرحلة جديدة جديدة تتجه الى الملاحة مع تراثنا وبيئتنا — أصبح علينا أن ننزع تلك الرواسب القديمة عنها وعنا .

ثالثا - القول بأن التحالف ارتضاه الشعب .

المر أما الادعاء بأن ذلك التحالف قد « ارتضته الجماهير لدى وضع الميثاق عن طريق المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، ثم أكدته عند الاستفتاء على ٣٠ مارس ثم عادت فأجمعت عليه فى مايو سنة ١٩٧٤ عند الاستفتاء على ورقة أكتوبر » .

فإن مناقشة هذا الادعاء لا تتطلب منا فى الواقع الا مجرد احالة القراء على ماسبق لنا ذكره من أنه غير صحيح ما قيل عن حدوث « تحالف بين قوى الشعب العامل » فهو ادعاء ليس له من الحقيقة أكثر مما كان لنظرية « العقد الاجتماعى » للفيلسوف روسو ، فهذه النظرية التى لعبت فى التاريخ دورا كبيرا انما كانت وليده الفكر النظرى المجرد "l'esprit spéculatif" ، وذلك « العقد الاجتماعى » الذى كان يعمده رجال الثورة الفرنسية l'évangile de la Révolution أى « انجيل الثورة » والذى يظن الكثيرون أن فكرته حقيقة من الحقائق التاريخية كان فى الواقع لا ظل له من الواقع ، انما كان تعبيرا عن فكرة صورية أو مجازية، فلم يحدث ولم يثبت أنه حدث حقا أن الافراد كانوا فى أقدم العصور يحيون حياة عزلة وانفراد وحرية تامة ثم اجتمعوا وتعاقدوا واتفقوا على تكوين مجتمع سياسى واقامة دولة (كما تقرر ذلك نظرية العقد الاجتماعى) (١) .

(١) فنحن اذا رجعنا الى كتاب العقد الاجتماعى فاننا نجد روسو يبداء بهذه العبارة : suppose que « اننى أفترض أن ... » فروسو لم يكن يدعى أنه يقول بنظريته على اعتبار أنها تعبر عن حقيقة واقعية تاريخية ، وانما قال بها على اعتبارها مجرد نظرية « افتراضية » وليدة مجرد اعمال الفكر النظرى المجرد ، لا على اعتبارها ثمرة الواقع والتعبير عن الحقائق أو الوقائع التاريخية . ولم يكن روسو يهدف بهذه النظرية الا أن تكون بمثابة سلاح من

أما وقد عرفنا أن فكرة حدوث « تحالف » لم تكن كذلك في الواقع
الا مجرد فكرة صورية أو مجازية استتبعت (أو بعبارة أصح : نقلت
أو اقتبست) لخدمة هدف سياسي معين ، فبالتالي يصبح هذا هو كذلك
شأن الادعاء بارتضاء الشعب لذلك التحالف ، فكيف يمكن الادعاء بأن
الشعب قو ارتضى حقا واقعة لم تحدث حقا ؟ !

ومن ناحية أخرى فإن الاستفتاءات أو الانتخابات وغيرها من
الأساليب التي يلجأ إليها لمعرفة رأي الشعب أو اتجاه الرأي العام في
بلد يعيش تحت ظلال حكم ذي صبغة دكتاتورية انما هي استفتاءات
وانتخابات صورية لاتعبر عن رأي المحكومين ، وانه اعن ارادة الحاكمين ،
وبما أن هذه الإرادة معروفة مقدما ، فذلك تعرف مقدما نتائج تلك
الاستفتاءات أو الانتخابات وهي عادة حوالى ٩٩.٩٩٪ / ١٠٠٪ فمن
المبادئ الدستورية الأولية أنه لا انتخابات ولا استفتاءات حقيقية الا
حيث تكون هناك حرية حقيقية (١) .

وإذا كان « ثوب الرياء يشف عما تحته » على حد التعبير الشهير
لأحد الشعراء القدماء فإن ما تحت أثواب أمثال تلك الاستفتاءات أو
الانتخابات الصورية انما هو اصفاء صبغة المشروعية على نظام الحكم ،
واظهاره في مظهر الحكم الديمقراطي ، ولكنه مجرد مظهر فحسب .

أسلحة الكفاح ضد نظرية الحق الالهي (التي كانت كذلك وليدة
الفكر النظري المجرد) والتي كان يستند إليها الحكم الملكي المطلق
القديم .

راجع كتابنا « القانون الدستوري والانظمة السياسية » ص ٤٩ .

(١) راجع كتابنا « القانون الدستوري والانظمة السياسية » ص ١٦٨

٦ — مسألة تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠٪ على الأقل

تمهيد — بينا في النبذة السابقه أن فكرة تحالف قوى الشعب العامل — التي قيل عنها أنها جديدة لم يسبقنا إليها أحد في السابقين أو اللاحقين — انما كانت في الواقع لا جديد فيها ، وأننا كنا بصددنا مسبقين • أما الفكرة الجديدة حقاً والتي كنا بصددنا سابقين في الأولين والآخرين ، مائة في المائة ، فهي فكرة مراعاة نسبة الخمسين في المائة •

١ — الأنظمة الدستورية المصرية ونسبة الخمسين في المائة

كان النظام الدستوري المصري لعام ١٩٦٤ أول الأنظمة الدستورية التي قررت هذه النسبة ، وكان ذلك تنفيذا لما جاء في الميثاق الوطني من « أن الدستور الجديد (يقصد دستور ٦٤) يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس النيابي » •

ثم جاء الدستور الحالي (لعام ١٩٧١) وقرر كذلك هذه النسبة (بالمادتين ٥ ، ٨٧) •

فنصت المادة الخامسة (بالفقرة الأخيرة) : يبين النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة وضمنات ممارسة نشاطه بالأسلوب الديمقراطي ، على أن يمثل العمال والفلاحون في هذه التنظيمات بنسبة خمسين في المائة على الأقل » (١) •

(١) وقد نصت المادة ٨٧ من الدستور الحالي على ضرورة مراعاة تلك النسبة للعمال والفلاحين فيما يتعلق بعضوية مجلس الشعب ، على أن يعرف القانون العامل والفلاح •

ويتبين مما تقدم مدى الاهتمام الذى أحيطت به هذه المسألة لدينا،
الى حد أننا وجدنا كذلك « اقتراح تطوير الاتحاد الاشتراكي »
(المعروف بورقة أغسطس) قد جاء فيه بصدد هذه النسبة أنها تعد
بمقابلة « دستور أساسى للتنظيم السياسى » (١) .

٢ - الأسباب (أو الحكمة) التى دعت الى تقرير نسبة الـ ٥٠٪ على الاقبل .

تعددت تلك الأسباب ، وقد وردت غالبيتها فى وثائق رسمية ،
ووورد بعضها (أى أقلها) على لسان بعض رجال الدولة أو بعض رجال
الفقه . وتتلخص هذه الأسباب فيما يلى :

أولاً - يقولون أن تلك القوى (أى طبقة الفلاحين والعمال) هى
تلك التى طال استغلالها وإبعادها عن مقاعد الحكم ، لذلك وجب أن تتال
تمويضا عادلا عما نالها من غبن وعما حرمت منه من مزايا أو من حق (٢)

ثانياً - ان ضمان نسبة الـ ٥٠٪ من مقاعد التنظيمات الشعبية

(١) ورقة أغسطس (من مطبوعات الاتحاد الاشتراكي العربى) ص
٤٧ .

(٢) « ان التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب الحر
المباشر (كما ورد فى الميثاق الوطنى) لابد لها أن تمثل - القوى
المكونة للأغلبية وهى القوى التى طال استغلالها والتى هى صاحبة
مصلحة عميقة فى الثورة » - وجاء فى حديث للاستاذ برسوم
سلامه (وزير الدولة لشئون مجلس الشعب) قوله عن هذه النسبة
أنها « تعويض عادل لهذه الفئات التى حرمت طويلا من المشاركة
فى رسم سياسة البلد رغم أنها السواد الأعظم لشعبها .. الخ »
- نشر الحديث بمجلة المصور عدد ٧٤/١٢/٢١ .

والسياسية على جميع المستويات للفلاحين والعمال يعد في مقدمة الأحكام التي أوجبها الميثاق « لضمان فاعلية هذا التحالف » (أى تحالف قوى الشعب العامل) (١)

ثالثا — أن ضمان تلك النسبة للفلاحين والعمال يرجع الى « أن نظامنا الديموقراطى الاشتراكى يقوم على مبدأ تكافؤ الفرص » (٢) •

رابعا — ان تمثيل تلك النسبة في تلك التنظيمات الشعبية والسياسية — وبخاصة في مجلس الشعب — أمر ضرورى « حتى يظل مجلس الشعب صورة صادقة للشعب بجميع فئاته » (٣) •

خامسا — ان تلك القوى أو الطوائف هي « صاحبة مصلحة عميقة في الثورة » « كما أنها بالطبيعة الوعاء الذى يخترن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان » (٤) ، الأمر الذى يترتب عليه أن مما

(١) راجع « ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (طبعة ١٩٥٦) ص ٧٤ ، ٧٥ للدكتور سليمان الطماوى •

(٢) ذلك هو مما ورد في « تقرير الميثاق » •

(٣) كان ذلك مما ورد على لسان وزير الدولة لشئون مجلس الشعب — في الحديث اسبق الاشارة ايه بالهامش رقم ٢ ص ٢٣٩ •

(٤) كان ذلك مما ورد في الميثاق بالباب الخامس فقد جاء فيه مانصه : « ان التنظيمات الشعبية السياسية .. لا بد لها أن تمثل بحق ويعمل القوى المكونة للأغلبية وهى القوى التى طال استغلالها والتي هى صاحبة مصلحة عميقة في الثورة » ولأن هذا « ضمان أكيد بقوة الدفع الثورى » « ومن هنا فان الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ، بما فيها المجلس النيابى » •

تقضى به مصلحة الثورة أن يكون أصحاب المصلحة فيها أصحابا لثلك
النسبة في «مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها»

٣ — مناقشة :

تمهيد — تكاد تكون الأسباب جميعها التي سبق بيانها من الأمور
البينة بطلانها . ومع ذلك فإننا لم نجد أحداً من رجال الفقه أو الفكر
عرض لمناقشتها ، أو — بالأقل — مناقشتها ، ولهم في ذلك المذرة ، فمن
الأمور المعروفة أن فكرة تقرير تلك النسبة إنما تنسب إلى الرئيس
السابق عبد الناصر ، فهو بانيها ومتبنيها وأن الذين تتبعوا طريقة عرضها
على المؤتمر الوطني تبينوا بجلاء أنه لم يعرضها عرضاً ، بل فرضها
فرضاً ، إذ كان يرى فيها أمضى سلاح من أسلحة الكفاح التي تحميه
وتحمي أنظمة الثورة ضد ما كان يسميها بالرجعية التي كان ينسب إليها
الحركة الانفصالية (عن مصر) التي قامت في سوريا عام ١٩٦١ ، فكانت
فكرة تقرير تلك النسبة تعد — كما قدمنا — بمثابة « دستور أساسي
للتنظيم السياسي » ، فكان طبيعياً أن تعد معارضة هذه الفكرة بمثابة
معارضة للثورة ، وعمل عدائي لها ومبادئ أنظمة حكمها ، وهو موقف
كان من شأنه أن يعرض صاحبه — كما هو معلوم — إلى أخطار كبار .
وإذا كان ذلك صحيحاً في العهد البائد ، أي السابق فهو غير صحيح في
العهد اللاحق أي السائد .

أما وقد انتبهنا من هذه الكلمة التمهيدية فإننا ننقل إلى مناقشة
ما يذكر في هذا المجال من أقوال ، ولو أنها في الواقع دون مستوى
المناقشة .

— عن السبب الأول : الذي يتلخص في القول بأن طائفتي العمال
والفلاحين قد طال استغلالها وإبعادها عن مقاعد الحكم ، ولذلك وجب
أن تتل تعويضاً عادلاً .

هنا يصح لنا أن نتساءل : هل من المقبول أو المعقول أن تعدد مقاعد الحكم أو الهيئات النيابية أو التنظيمات الشعبية السياسية (كالاتحاد الفدرالي الاشتراكي) جزءاً من التعويضات ، أو جزءاً على توضيحات ؟ وإذا صح هذا المنطق ألا يحق إذاً لمن كانوا موضع تعذيب أو كانوا ضحايا لفصل تمسقى من وظائفهم أو لأحكام ظالمة من بعض المحاكم الاستثنائية أو لغير أولئك أو هؤلاء ممن أصابهم الحرمان أو بعض الظلم أو بعض البلاء — ألا يحق لهم إذاً أن يطالبوا بمقاعد في تلك الهيئات أو التنظيمات ؟ !! •

أليست تلك المهام العامة تكاليف وأعباء ثقال لا توضع إلا على أكتاف القادرين على حملها ، ومسئوليات وأمانات لا تندفع إلا في الأيدي الأمانة القادرة على أدائها ؟ •

— عن السبب الثاني الذي يتلخص في القول بأن الميثاق أوجب هذه النسبة « لضمان فاعلية هذا التحالف » (تحالف قوى الشعب العامل) ، حسبنا أن نذكر أن دعوى التحالف — كما قدمنا وبيننا — هي دعوى صورية ، أي أنها لا تمثل حقيقة من الحقائق الواقعية ، وإنما هي — كما ذكرنا — من طراز تلك الافتراضات التي تقوم على أساسها بعض المبادئ أو النظريات التي قد تلعب دوراً كبيراً في التاريخ السياسي أو الدستوري ، رغم أنها لا تستند إلى حقيقة من الواقع أو التاريخ ، كما كان شأن نظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو (١) •

— عن السبب الثالث الذي يتلخص في القول بأن هذه النسبة هي إحدى النتائج المترتبة على « مبدأ تكافؤ الفرص » الذي يقوم عليه نظامنا الديمقراطي الاشتراكي •

(١) راجع ما ذكرناه بهذا الصدد ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ عن كتابنا « الحريات العامة »

من البين أن هذه الحجة هي إحدى صفا رعرائس بنات الأفكار لبعض كبار رجال الأدب (٢) !! وحسبنا شاهدا على ذلك أنه لم يسبق أن قال بها — فيما نعلم، والله أعلم — أحد من رجال الفكر السياسي أو الفقه الدستوري والعلوم السياسية • ولقد رجعنا الى مختلف دساتير الدول — لاسيما الدول الاشتراكية والتي تأخذ بالتالى بمبدأ تكافؤ الفرص — فلم نجد بينها دولة واحدة رأت أنه مما يفرضه ذلك المبدأ (ولغيره من المبادئ) أن تقرر للعمال والفلاحين نسبة ١٠٪ على الأقل « في مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها » •

ان هذا المبدأ انما يعنى — كما هو معروف — أن كل فرد يجب أن تهيأ له — أيا كان مستواه المادى — فرص التعليم والوصول الى المركز الذى تهيئه له مواهبه واستعداده وكفافته • فهذا المبدأ غير مقصور على العمال والفلاحين دون غيرهم من الفئات التى قد لا تقل عنهم من حيث المستوى المادى — ثم أنه اذا تهيأت لطوائف الفلاحين والعمال فرص التعليم بحيث أصبح في مقدورهم أن يصلوا الى ١٠٪ مثلا من المراكز العليا أو من « مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها » فانه يجب ألا يكون ثمة ما يحوّل دون ذلك الوصول : واذا لم يكن في مقدورهم أن يصلوا — رغم تهيئة فرص التعليم لهم — الا الى نسبة ١٪ فليس لهم — طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص — أن يصلوا الى ما فوق هذه النسبة • أما القول بأن هذا المبدأ يقضى بأن تكون النسبة

(٢) وردت تلك الحجة — كما قدمنا — في « تقرير الميثاق » الذى وضعت له لجنة تألفت من بعض أعضاء المؤتمر الوطنى (الذى عرض عليه الميثاق وأقره) وكان منهم بعض من كبار أساتذة كلية الآداب، وكان أحدهم هو « مقرر » تلك اللجنة ، وقد أصبح فيما بعد وزيرا في عهد حكم عبد الناصر •

٥٠٪ على الأقل ، فانه من طراز تلك العبارات الانشائية اننى لاتصدر
الا من رجال الأدب على الأكثر !! •

— عن السبب الرابع : الذى يتلخص فى القول بأن هذه النسبة
يجب مراعاتها فى تلك التنظيمات الشعبية والسياسية — وبخاصة فى
مجالس الشعب — حتى تظل « ويظل مجلس الشعب صورة صادقة
للشعب بجميع فئاته » • حسبنا بياننا لحطاً تلك الحجة (التى كثيراً ما
نجدها تتكرر على ألسنة بعض رجال السياسة) أن نذكر أن النظام
الديموقراطى النيابى لا يتطلب أن تكون تلك التنظيمات — وبخاصة
المجلس النيابى — صورة من الشعب (أو الأمة) والا لوجب أن يكون
ذلك المجلس (مجلس الشعب) — فى بلد كمصر — مكوناً من نحو ٧٠٪
من الـلاميين !! • ان أعضاء الهيئة النيابية (أو البرلمان) لايتطلب منهم
— على حد تعبير أحد كبار علماء الفقه الدستورى من الفرنسيين — أن
يكونوا « مصورى صاحبة الجلالة الأمة » ، بل عليهم أن يكونوا أولاً
قاداتها ومعلميها • انه اذا كان واجبا وضروريا أن يقوم رأى العام
بمراقبة الحكومات والبرلمانات فانه مما لايقبل ضرورة « أن يكون رأى
العام كذلك — كما يقول الفقيه الدستورى الكبير بارتملى — موضع
رقابة أولئك الذين يتحملون تبعة مسئولية توجيه سياسة البلاد » (١) •
والواقع أن ثمة مسائل كثيرة كان رأى العام فيها — كما يقول — « لا
يسبق تغيرات اتجاه سياسة الحكومة ولم يكن يوحى بها وانما كان
يتبعها » (٢) •

(١) بارتملى : « مشكلة الاختصاص (أو الكفاءة) فى الديموقراطية

ص ٢٥ Le problème de la compétence dans la démocratie.

(٢) بارتملى : Démocratie et politique Etrangère. p. 130

حيث يقول : « ان تقديس رأى العام هو أحد أخطار
الديموقراطية ، فالرأى العام يصح أن يخطئ وأن يخدع اذا

الآراء توزن كما تعد ثم أنه يجب ألا يفوتنا أن الرأي العام الحقيقي ليس دائما عبارة عن رأى أغلب الناخبين ، فالآراء يجب أن « توزن » كما هي « تعد » . فمما لاحظته العالم الاجتماعى الفرنسى الكبير تارد أن مبلغ قوة أو عمق الايمان بالفكرة أو الاقتناع بها يمد عاملا هاما من حيث أثره فى نشر تلك الفكرة (١) ، أو بعبارة أخرى — على حد تعبير لورانس لورويل (مدير جامعة هارفارد الأسبق) — أن له من الأهمية ما لمبلغ عدد الأفراد — بل وربما أكثر — ، وذلك فيما يتعلق بتكوين الرأي العام ، فاذا كان هنالك فرد يعتقد رأيا بايमान فهو يساوى عدة أشخاص لايعتقدون رأيهم ولا يدافعون عنه الا بروح من الفتور » (٢) .

عرفنا أمر الأموال الطائلة التى تنفق أحيانا من أجل انتشار أو انتصار رأى من الآراء » . — ونحن نضيف : وإذا عرفنا كذلك أهمية الدور الذى تقوم به الدعاية الماهرة وأساليب الديماجوجية (أى تملق الجماهير) التى بلغت فى العصر الحديث مستوى فن من الفنون (غير الجميلة !) ، فالزعيم الألمانى هتلر — الذى كان يقوم حكمه على سياسة وأساليب الارهاب — لم يكن يهمل شأن الدعاية ، ولقد كانت من الأقوال الماثورة عنه (التى وردت فى كتابه الشهير : « كفاحى ») قوله : « ان الدعاية الماهرة المنظمة قد تستطيع أن تجعل شعبا يرى النعيم بينما لا يوجد أمامه سوى الجحيم وأن تقنعه أن حالته الحاضرة هي السعادة وملذاتها ، وان كانت حقيقتها هي التماسه ذاتها » — لزيادة التفضيل راجع كتابنا « أزمة الأنظمة الديموقراطية » (الطبعة الثانية ١٩٦٤) ص ٤٠ — ٤٢ .

G. Tarde : Les Taansformations du pouvoir P. 24

(١)

(٢) فان هذا الفرد — كما يقول لورانس لورويل L. Lowell يضطر عادة أولئك الاشخاص المدة على الظهور بمظهر الموافقين على رأيه أو هو يضطربهم — بالاقبل — الى السكوت والوقوف موقفا سلبيا

الخلاصة — ان أعضاء البرلمان انما يمثلون المصلحة العليا للأمة ، ويجب أن يراعى بينهم وبين الرأي العام قسط من الانسجام ، وليست علاقتهم بالنخبين. علاقة الوكيل بالموكل ، أو علاقة الخادم بالسيد ، وأن عليهم طاعة ذلك السيد وان كان ذلك مما يتعارض مع ضميرهم الوطني ومع ما يعتقدون أنه الصالح القومي .

ثم اننا اذا بحثنا في مختلف الدول — سواء كانت رأسمالية أو من دول المعسكر الاشتراكي (أو الشيوعي) ونظرنا الى ما بها من هيئات نيابية (أو غيرها من التنظيمات الشعبية والسياسية) أو ما قد يكون بها من نظام الحزب الواحد — والاتحاد الاشتراكي (كما قدمنا) هو صورة من صور نظام الحزب الواحد — فاننا لانجد دولة واحدة روعى

— أنظر مؤلف لوويل : « الرأي العام والحكومة انشعبية » .
الترجمة الفرنسية من الانجليزية (المرجع السابق الاشارة اليه)
ص ١٢ ، ١٣ — ويذكر المؤلف في موضع آخر (ص ١١) : « أنه اذا كان هناك في بلد من البلاد ٤٩٪ من أفراد الشعب لديهم اقتناع أو ايمان عميق بصدد مسألة من المسائل بينما هناك ٥١٪ لهم رأي مخالف ولكنهم يعتقدون رأيهم بروح فائقة فاننا نجد أن الرأي الأول — رغم أنه الاقل أنصارا — يعد الأكبر قوة والاكثر وزنا وأملا في الانتصار والانتشار آجلا ان لم يحرز النصر عاجلا وكذلك نجد أفكار الأفراد الذين يلعبون الماما غنيا (علميا) بأحد المواضيع لها (أى لأفكارهم) كذلك وزن أكبر مما تزن أفكار عدد مساو من الافراد الذين يجهلون ذلك الموضوع ، فاذا كان الأطباء مثلا (ومن ورائهم الطبقة المثقفة) يرون أن توزيع الماء غير النقي على السكان يؤدي الى انتشار الحمى التيفودية ، بينما نجد بقية أفراد الشعب لا تؤمن بهذا الرأي ، ففي هذه الحالة لا يصح القول بأن الرأي العام معارض لذلك الرأي ، (وأنه يجب الخضوع للرأي العلم أي الأغلبية) » .

ففيها ذلك الحرص بأن تكون الهيئة النيابية (أو غيرها من تلك التنظيمات) ممثلة لطوائف العمال والفلاحين بنسبة ٥٠٪/ أو بأية نسبة معينة من النسب .

وحسبنا هنا أن نذكر عن زعيمة الدول الاشتراكية (بل الشيوعية) أعنى دولة الاتحاد السوفيتي — التي ينص دستورها على أنها « دولة العمال والفلاحين » — لم تقرر لهم مثل هذه انسبة ، بل نجد الأمر بالعكس ، إذ نجد أن هيئتها النيابية (« السوفييت الأعلى ») تضم بين أعضائها « عددا قليلا من العمال ومن أعضاء الكولخوز (المزارع الجماعية التعاونية) ولكن هناك عددا أكبر من المهندسين ومن الفنانين ، ثم ما يقرب من نصف عدد النواب قد اجتازوا مرحلة التعليم العالي » (١) — وقد دلت الاحصائيات أن بين أعضاء البرلمان السوفيتي (« السوفييت الأعلى ») ٣١٨ عاملا ، و٢٢٠ مزارعا ، ٨٠٩ من طائفة المثقفين ، كما أن به ٣٤٨ من النساء (٢) — والحزب هناك انما يضم « النخبة المتأهلة » (l'élite) (٣) ، أو على حد تعبير الدستور السوفيتي (بالمادة ١٢٦) « الطليعة » l'avant - garde .

فهل هذه هي « صورة » الشعب السوفيتي ؟ !

ثم هل يصح أن يعد النواب العمال ممثلين للعمال الا اذا كان ناخبوهم من العمال فحسب ؟

- (١) راجع للاستاذ شامبر Charles مؤلفه « السلطة السوفيتية » Le Pouvoir Soviétique (طبعة باريس ١٩٥٩) ص ٦٨
- (٢) ذلك هو ما ذكره المؤلف الروسي كاريينسكى (في مؤلفه ص ٣٠) — وقد أشرنا الى ذلك في كتابنا « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » (الطبعة الخامسة ١٩٧٤) ص ٤١٢ بالهامش .
- (٣) « السلطة السوفيتية » (المرجع السابق) ص ١٠ .

وكذلك الشأن فيما يتعلق بالفواب الفلاحين ؟ وإذا كان الواقع غير ذلك — وهو (كما هو معلوم) غير ذلك — فكيف يصح إذا الادعاء بأن الهيئة النيابية المنتخبة صورة من الناخبين الذين لا يعرف أغلبهم شيئاً عن أغلب المرشحين لاسيما إذا كانوا من العمال والفلاحين وبخاصة في المدن (١) .

— مما تقدم يتبين أن الادعاء بأن مبادئ الديمقراطية أو

(١) وأخالفني لا أذيع سرا إذا ذكرت أنني — في جميع الانتخابات النيابية التي حدثت وكان يطلب فيها من الناخب أن ينتخب اثنين على أن يكون أحدهما من طوائف العمال أو الفلاحين — لم أكن أعرف شيئاً عن واحد من المرشحين من تلك الطوائف ، وكان هذا فيما أعتقد شأن جميع الناخبين غيري ممن لا ينتسبون الى تلك الطوائف . لذلك لم يكن أمراً عجباً أن نشهد الدعاية الانتخابية التي يقوم بها المرشحون لأشخاصهم وقد أصبحت صورة من صور الدعاية التي يقوم بها التجار من أجل رواج بضاعتهم ، فكنا نجد مثلاً مرشحاً رمزاً الى اسمه — في بطاقة التصويت في الانتخابات — بساعة رسمت صورتها الى جوار اسمه ، كنا نجده يستأجر سيارة تحمل أتباعه يجوبون الدائرة الانتخابية ويهتفون : « انتخبوا رجل الساعة » !!

— وأذكر أن أحد المرشحين في دائرة الرمل وكان مفتشاً للترام، لا أذكر الآن اسمه وإنما أذكر أنه كان على وزن اسم « أبو نواس » ، وقد كان ينافس في الدائرة الانتخابية ١١ مرشحاً ، فكانت الدعاية التي قام بها — وأخذ يسجلها كتابة فوق جدران المبانى — تتلخص في أنه اقتبس أغنية معروفة أدخل عليها القليل من التعديل ، فكانت على النحو التالي :

اشهدوا ياناس عى ظلم الناس ، ١١ واحد على أبو نواس !!
— ليست الانتخابات بهذه الصورة تعد مأساة ، وإن كانت في ظاهرها ملهاة ؟

الاستراتيجية ، أو مبدأ تكافؤ الفرص أو غيره من المبادئ تتطلب أن تمتثل طوائف الفلاحين والعمال في الهيئات النيابية (أو غيرها من التنظيمات الشعبية والسياسية) بنسبة ٥٠٪ هو ادعاء باطل ١٠٠٪ .

— عن السبب الخامس الذى يتلخص فى القول بأن للثورة مصلحة
فى تقرير تلك النسبة لطوائف الفلاحين والعمال لانها « صاحبة مصلحة
عميقة فى الثورة » .

تعهد — هذا هو السبب الوحيد الذى كان — فى حينه — يعد
سببا صحيحا . ولقد تقدم القول بأن حكومات الثورة التى تقوم غير مستندة الى حزب فانها تعتمد دائما الى انشاء حزب تستند عليه ، لضرورة الحاجة اليه ، وان كانت تؤثر أحيانا — لأسباب ذكرناها — أن تختار له وصفا آخر غير وصفه بالحزب . وهى تحرص بداهة على أن يتكون ذلك الحزب من عناصر موالية ، أو بالأقل غير معادية يسهل اجتذاب ولائها ، ومن أفراد يسهل تحريكهم حين يراد لهم أن يتحركوا ، وتوجيههم حيث يراد لهم أن يتوجهوا .

أما الأسباب الأخرى التى ذكرت — أو بعبارة أصح « التى اصطنعت — لتبرير مبدأ الخمسين فى المائة ، فمن البين — كما قدمنا — بطلانها للأسباب التى سبق بيانها .

ان النزعة الى ذكر اسباب غير حقيقية فى الميدان الدستورى ، والسياسى بوجه عام (سواء كان ذلك فى الميدان الداخلى أو الخارجى) هى نزعة تعد من الأمور المألوفة المعروفة حتى فى التصريحات والوثائق الرسمية وحتى فى ديباجة (مقدمة) الدساتير ذاتها .

وحسبنا أن نذكر مثالا لذلك : مقدمة (أو ديباجة) الدستور المصرى لعام ١٩٢٣ والذى ظل قائما — كما هو معلوم — الى أن قررت الثورة الغاء عام ١٩٥٣ .

فلقد تضمنت تلك المقدمة الأسباب التي أدت الى اصداره ، ولقد صدر ذلك الدستور بأمر ملكي من الملك فؤاد بعد أن قامت لجنة مكونة من بعض كبار رجال الفكر والقانون (مكونة من ٣٠ عضواً) بتحضير مشروعه . فاذا نحن رجعنا الى مقدمة ذلك الدستور لنكتبين أسباب اصداره فاننا لانجد بينها سبباً واحداً يصح وصفه بأنه على جانب من الصدق ، ثم انها لا تشير مجرد اشارة ، ولو في وجيز من العبارة الى الظروف والأحداث الجسام التي أدت في الواقع الى اصدار الدستور ، أى تلك التي أدت بالملك فؤاد الى اجباره على اصداره .

وبيانا لما تقدم فاننا تثبت أولاً تلك المقدمة التي وردت على لسان الملك فؤاد لأن الدستور انما صدر — كما قدمنا — بأمر ملكي منه ،
واليكم نصها :

« بما أننا مازلنا منذ تيوبأنا عرش أجدادنا وأخذنا على أنفسنا أن نحفظ بالأمانة التي عهد الله تعالى بها إلينا نتطلب الخير دائماً لأمتنا بكل ما في وسعنا ونتوخي أن نسلك بها السبيل التي نعلم أنها تفضي الى سعادتها وارتقاؤها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتعدينة . »

ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح الا اذا كان لها نظام دستوري كأحدث الأنظمة الدستورية في العالم وأرقاها تعيش في ظله عيشاً سعيداً مرضياً ... ، وبما أن تحقيق ذلك كان دائماً من أجل رغباتنا ومن أعظم ما نتجه اليه عزائنا حرصاً على النهوض بشعبنا الى المنزلة الطيبة التي يؤهلها لها ذكاؤه واستعداده وتتفق مع عظمته التاريخية وتسمح له بتبوء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمددين وأمهه .

« أمرنا بما هو آت » :

ويلى ذلك نص الدستور .

— **أما الأسباب الحقيقية** فترجع الى ثورة ١٩١٩ التي قامت بقيادة الزعيم العظيم سعد زغلول تطالب المحتلين البريطانيين بالاستقلال ، وإلغاء الحماية وانهاء الاحتلال ، الأمر الذي اضطر بريطانيا الى إلغاء انحصارية وإعلان استقلال مصر في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (وأن كان مقيدا بتحفظات ذهبت بغير القليل من روح ذلك الاستقلال وخصائصه) كما اضطرت بريطانيا الى تكليف الملك فؤاد (الذي كان خاضعا لسلطانها) بإصدار دستور يمهّد الطريق الى إنشاء هيئة نيابية منتخبة من الشعب ، ويكفل للشعب قسطا من الحرية وجانباً من الاستقلال في إدارة شؤونه في الداخل ، وتمثيلاً سياسياً في الخارج ، عسى أن يكون في ذلك كله شيء من الترضية للشعب ، والطهية له عن مطلبة الأساسى في إنهاء الاحتلال البريطانى ، وعامل من عوامل التهذئة لجفوة الحركة الشعبية الثورية (١) .

مناقشة

جدير بالباحث أن يبحث ويتساءل أولاً : لماذا لم يفكر عبد الناصر

(١) راجع للاستاذ الكبير والمؤرخ عبد الرحمن الرافعى كتابه « ثورة سنة ١٩١٩ ، الجزء الثانى . طبعة ١٩٤٦ ص ١٨٥ ، ١٨٦ حيث يذكر عن تلك الثورة أنه « كان لها الفضل الاكبر في تقرير النظام الدستورى وتوجت بذلك جهاداً طويلاً شاقاً استمر أربعين سنة سبقت الثورة ، فليس يخفى أن جهاد الأمة في سبيل الدستور قد بدأ في أواخر عهد اسماعيل » ، ثم يقول (ص ١٨٦) « ولقد جاهد الحزب الوطنى وجاهدت الأمة جهاداً طويلاً في سبيل الدستور سواء في عهد مصطفى كامل أو في عهد محمد فريد » — ثم يقول (ص ١٨٩) : « قسورة سنة ١٩١٩ قد نجحت فعلاً في تقرير الدستور نظاماً للحكم » .

في اقامة الاتحاد الاشتراكي بتنظيماته وصورته التي رسمها — وبخاصة نسبة الـ ٥٠٪ — الا بعد انقضاء عشر سنوات على قيام الثورة ؟ هل كانت تلك الأسباب التي ذكرت لتقرير تلك النسبة (٥٠٪) غير معروفة منذ بداية العهد بالثورة ؟ ألم تكن تلك الأسباب — بالعكس — أكثر وضوحا وأقوى أثرا وأعق غورا في بداية الثورة عما صارت اليه بعد عشر سنوات ؟ ألم ينتبه مثلا الى أن طوائف الفلاحين والعمال — على حد تعبيره — « طال استغلالها وأنها صاحبة مصلحة عميقة في الثورة ، وأنها بالطبيعة الوعاء الذي يخترن طلائع ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان » ، وأنها لذلك يجب تمثيلها بنسبة ٥٠٪ ، ألم ينتبه الى ذلك كله الا بعد عشر سنوات ؟! وإذا كانت الثورة قد قامت — كما أعلن قادتها — لوضع حد لذلك الاستغلال والحرمان ألم يكن اذا طبيعيا أن نرى — بعد انقضاء عشر سنوات على الثورة — أن ذلك الاستغلال أن لم يكن تم القضاء عليه قد خفت — بالأقل — شحته ، وأن ذلك الحرمان قد قلت حدته ، وأن يؤدي ذلك — بالتالى — الى الابتعاد عن فكرة تمثيل تلك الطوائف بنسبة الـ ٥٠٪ لا الى الاقتراب منها ؟

ألم يكن اذا طبيعيا — اذا كانت تلك حقا هي الاسباب الحقيقية — أن تثبت فكرة تقرير نسبة الـ ٥٠٪ في بداية عهد الثورة ، لا بعد انقضاء عشر سنوات على قيامها ؟!

— وقبل أن نتولى الاجابة على السؤال الذى يتسلطناه في بداية هذه النبذة يجدر بنا أن نوجه الانظار الى أن عد الناصر هو صاحب تلك الفكرة (فكرة الـ ٥٠٪) كما أنه كان صاحب غيرها من الآراء والاقتراحات والتنظيمات التى انطوى عليها الميثاق . وذلك هو ما اعترف به شخصيا . ففى احدى جلسات المؤتمر الوطنى الذى عرض عليه الميثاق وأقره — وقد اعتاد أن يرأس تلك الجلسات — قال عن الميثاق مانصه :

» ... وقد كنت حريصا على الا اضع فيه شيئا لأكثر من ثمان سنين ، لأنه من الممكن أن يحدث تطور فكري .. الخ « (١) .

ولم يكتف عبد الناصر بوضع الميثاق ، بل قام هو كذلك — بصفته رئيسا للمؤتمر — بعرضه بل بفرضه على ذلك المؤتمر ، فلم تبلغ السذاجة بأحد حدا جدا به الى الاعتقاد بأن رئيس الدولة حضر المؤتمر كأحد المتفرجين !! وانما هو قد حضر اليه ليرأس جلساته ، ويدير مناقشاته ، بل وليوجهها حيث يشاء ، وان الذين تأملوا المناقشات تبينوا لاريب — أنه لم يكن يترك الحرية — كما دعت — للأعضاء الا في المسائل الجزئية ذات الأهمية الثانوية ، لا في مسائل كان يحدها من المسائل الأساسية كمسألة نسبة الـ ٥٠٪ ، بل وبوجه خاص في هذه المسألة .

السبب الحقيقي لتقرير نسبة الـ ٥٠٪ على الأقل — اذا عرفنا أن فكرة تقرير هذه النسبة (لطوائف الفلاحين والعمال) في الاتحاد الاشتراكي (وفي غيره من التنظيمات السياسية والاجتماعية) انما نبتت في رأس عبد الناصر عام ١٩٦٢ (بمناسبة وضع الميثاق في مايو — يونيه من ذلك العام) بحرفنا أنه كان قد حدث قبل ذلك (في سبتمبر ١٩٦١) في سوريا تلك الحركة العسكرية الانقلابية التي أطاحت بالوحدة التي كانت قد تمتع ما بين مصر وسوريا (في ٢١/٢/١٩٥٨) وحملت اسم الجمهورية العربية المتحدة وانتخب عبد الناصر رئيسا لها ، وعرفنا أن تلك الحركة الانفصالية كانت لاتمد فحسب لطمعة على وجه الوحدة ، وانما كانت تعد كذلك — بل وقبل ذلك — من أشد الضربات التي وجهت

(١) راجع بصدد خطبة عبد الناصر في تلك الجلسة كتاب « النظام الدستوري للجمهورية العربية المتحدة » (طبعة ١٩٦٦) ص ٢٠٨ للدكتور مصطفى أبو زيد فهمي .

انى رئيس تلك الوحدة ، أى الى عبد الناصر : الى سياسته والى شخصيته ، تلك اللطمة التى أشعرتة بالعزلة عن الجماهير (على الأقل فى سوريا) حيث هى لم تقف هناك موقف المعارضة من تلك الحركة الانفصالية ، بل هى — بالعكس — باركتها وأيدتها (١) ، — ثم اذا نحن عرفنا أن بعض الباحثين الذين عنوا بتحليل شخصية عبد الناصر وتصرفاته تبينوا — بحق — أن كثيرا منها كانت نتيجة « رد فعل » لما يلافيه من نكبات ، أو لما يتلقاه من ضربات ، فاذا نحن عرفنا تلك المقدمات استطعنا أن نصل — فى يسر — الى تلك النتيجة التى نراها تصور الحقيقة ، وهى أن فكرة اقامة الاتحاد الاشتراكي وتنظيماته (وبخاصة نسبة الـ ٥٠٪ بالأقل للفلاحين والعمال) انما كانت بمثابة « رد فعل » لتلك النكسة التى حلت بالوحدة ، ولتلك النكبة التى حلت بشخصه باعتباره رئيس تلك الوحدة ، والمسئول الأول عن التصرفات والسياسة التى أثارت القائمين بتلك الحركة الانفصالية .

وكما هو شأن التصرفات أو الأعمال التى تصدر نتيجة « رد فعل » فان الاتحاد الاشتراكي — بما تضمنه من مبدأ الـ ٥٠٪ وغيره من التنظيمات — انتهى وضعها عبد الناصر فى الميثاق — كان يعد ذا صبغة وقتية وانتهى ذلك أشار عبد الناصر فى خطاب ألقاه فى المؤتمر الوطنى (وقد سبقت الإشارة اليه) حيث ذكر عن الميثاق مانصه : « ... وقد كت

(١) ويعرف كل من كان من المصريين فى سوريا — وكانوا كثيرين — ابان تلك الحركة الانفصالية الى أى حد تغيرت مشاعر الجماهير هناك نحو المصريين ، أو — بعبارة أصح وأصرح — ضد = المصريين عموما وضد عبد الناصر خصوصا ، رغم أنها كانت — فى بداية العهد بالوحدة — تنزله من نفوسها مكانا عليا يكاد يبلغ به حد التقديس .

حريصا على ألا أصنع فيه شيئا لأكثر من ثمان سنين ، لأنه من الممكن أن يحدث تطور فكري وتقدمى أكثر مما جاء في الميثاق ويريد الشعب أن يضيف عليه أو يعد له « (١) »

نريد أن ننتهى مما قدمنا الى القول بأننا نرى أن عبد الناصر قد اعتقد أن في تقرير تلك النسبة لطوائف الفلاحين والعمال ترضية للجماهير وجذبا لها ، وإبعادا لعوامل التذمر عنها ، وتقوية له ولنظام حكمه ، كما يبدو أنه رأى فيها أداة طيعة في يده (أو في أيدي أعوانه من اصطلاح على تسميتهم « بمرآكز القوى ») يسهل عليه (أو عليهم) تحريكها وتوجيهها حيث يريد أو يريدون .

أهم خدماته — ومما هو معلوم للجميع تلك الخدمة الكبرى التي أدتها تلك الطوائف من أعضاء الاتحاد الاشتراكي لعبد الناصر ، وكان ذلك في أحداث ومظاهرات ٩ ، ١٠ يونية ١٩٦٧ ، مما مهد الطريق لعبد الناصر للمدول عن استقالته ، ولاسترداد بعض من مكانته في نفوس الجماهير ، بعد تلك الهزيمة المخزية للنكراء التي نزلت بالبلاد على يديه — لاعلى يد الجيش — في حرب ٦ يونيه . وكان من تلك الطوائف من وقف — عقب تلك الهزيمة — يعرض مواهبه في فن الرقص ليعبر عن مدى غبطته بمدول عبد الناصر عن استقالته ، ولم يكن ذلك في إحدى ساحات الرقص ، وإنما كان — وباللهام — في إحدى جلسات مجلس الأمة !! .

(١) وقد أكد عبد الناصر هذه الحقيقة مرات عدة في المؤتمر الوطنى ، أنظر مثلا خطابه في المؤتمر الوطنى في جلسة ٣٠ مايو ١٩٦٢ — وقد عاد الى تأكيد الحقيقة في خطابه يوم افتتاح مجلس الأمة في ٢٦ مارس ١٩٦٤ — راجع في ذلك « النظام الدستورى للجمهورية العربية المتحدة » (المرجع السابق) ص ٢٠٨ .

ويرى الكثيرون من الباحثين أن هؤلاء الأعضاء في (الاتحاد الاشتراكي) الذين يمثلون نسبة الـ ٥٠٪ (على الأقل) لم يقدموا واحدا في المائة على الأكثر، من الخدمات التي قدمت الى الطوائف التي ينتسبون اليها، فأين هي تلك المشروعات أو التشريعات أو الخدمات أو الاقتراحات التي تقدموا بها لخدمة طوائف الفلاحين والعمال؟ — الواقع « أن طوائف الطبقة العاملة — كما يقول الزعيم الشيوعي الكبير لينين — اذا تركت وشأنها لا يفكر أفرادها في شيء آخر عدا المشاكل الاقتصادية اليومية (day-to-day economic problems)، لذلك وجب أن يكون الحزب بمثابة الطليعة أو القائد للطبقة العاملة
« (Vanguard of the proletariat)

الواقع أن تقرير نسبة الـ ٥٠٪ لاتخدم طوائف الفلاحين والعمال، وانما هي تخدم أولا — كما قدمنا — رجال الحكم كما ، تخدم من كان من تلك الطوائف من « هيئة المنتفعين » من رجال منظمات الاتحاد الاشتراكي لاسيما الهيئات القيادية فيه . أما ما يقدم تلك الطوائف ويعنيهم في المقام الأول فهي — كما ذكر لينين — العناية بمشاكل حياتهم الاقتصادية اليومية . فالعمل على وضع حد للفلاء ، وعلى رفع مستوى الأجور ، وسهولة الحصول على مواد التموين وحاجيات المعيشة ، وعلى مسكن معتدل الأجر ، والضرب على يد المالك الذي يتطلب « خلو رجل » النخ . هي أمور تخدمهم وتهمهم أضعاف أضعاف ما يعنيهم تقرير نسبة الـ ٥٠٪ .

المساوىء — أما عن المساوىء التي نسبت للاتحاد الاشتراكي

(١) أبدى لينين هذا الرأي في نشرة كتبها عام ١٩٠٢ بعنوان :
What is to be done ? وكان ذلك نقلا عن كتاب : From Lenin to

تألفه سيتون واطسون (طبعة نيويورك ١٩٥٤) ص ٢٤

بوجه عام ، وتنسب الى فكرة تقرير نسبة ال ٥٠٪ بوجه خاص ، فانه فضلا عما سبقت الاشارة اليه من تلك المساوي فانتا نذكر ما يلي :

١ — أنه كان يضم الكثيرين من الانتهازيين والنفعيين — ونجد اعترافا بهذه الحقيقة في اقتراح تطوير الاتحاد الاشتراكي (ورقة أغسطس) (١) •

٢ — بل لقد ذهب الأمر بغير القليلين من أعضائه الى اتهامهم بانحرافات واختلاسات • وذلك هو ما أشار اليه أحد كبار الكتاب الصحفيين في احدى مقالاته الافتتاحية (٢) •

منذ نحو أربعين من السنين كتب أحد كبار رجال الفقه الدستوري الفرنسي (الأستاذ جيرو) يقول : اننا نجد (في فرنسا) كثيرين من الناحيين — هم في باطنهم من رجال اليسار — ولكنهم رغم ذلك يؤيدون أحزاب اليمين • وقد عبر عن ذلك الكاتب السياسي الكبير أندريه سيجفريد Siegfried بعبارة طريفة :
« le francais a le coeur à gauche, et la poche à droite ».

(أى « أن للفرنسى قلبا الى اليسار وجيبا الى اليمين ») !! • (١)

ويبدو أن أولئك الأعضاء المصريين (الذين أشرنا اليهم) كانت لهم جيوب الى اليمين ، وجيوب الى اليسار !! ••

-
- (١) ورقة أغسطس من ١٩ •
(٢) وقد أشار الى ذلك الزميل الأستاذ الكبير الدكتور وحيد رأفت في بحثه السابق الاشارة اليه •
(١) جيرو (E. Giraud) : « السلطة التنفيذية في الديموقراطيات الأوروبية والأمريكية » (طبع بباريس عام ١٩٣٨) ص ١٨٧ •

٣ — كما تذكر من المساوىء تلك التقارير السرية الشهيرة والخطيرة التي كان على الأعضاء تقديمها ضد غيرهم من المواطنين ولو كانوا من الأقربين (١) .

٤ — ويأخذ الكثيرون على الاتحاد الاشتراكي أنه لم يفعل شيئا ازاء حوادث التعذيب التي كان يقوم بها رجال السلطة ضد المواطنين الأبرياء ، والتي لاسبيل لاحد الى انكارها ، وكانت جماهير الشعب تنثن تحت أنقالتها ، وهو لم يقم باحدى مهامه الأساسية وهى أن يردد للجماهير صدى صوتها وأنينها ، بل هو وقف ازاء تلك الحوادث الوحشية الخطيرة سلكتنا مكتوف الأيدي ، والأرجل أيضا . .

٥ — وأخيرا فان أهم ما يؤخذ عليه أن قيامه يعد قعودا بنا ، أو هروبا منا عن الأخذ بأهم ضمانات الحريات وهى — كما قدمنا وبيننا — وجود معارضة قوية منظمة ليس فحسب داخل الهيئة النيابية التشريعية وانما كذلك خارجها حيث تعتمد على قاعدة شعبية ، تعمل لها الحكومة حسابا كبيرا ، اذ تخشى — اذا هى أساعت استعمال سلطتها — أن تؤلب الرأى العام عليها ، وتتبوأ فى الحكم مقاعدها . ومثل هذه المعارضة القوية المنظمة لايمكن أن يتحقق لها وجود — كما بينا — الا بوجود النظام الحزبى (أى حرية تكوين الأحزاب) .

(١) وقد أشار الى ذلك اقتراح « تطوير الاتحاد الاشتراكي العربى » (ورقة أغسطس) طبعة الاتحاد الاشتراكي العربى ص ٥٤ .

٧ — المطالبة بإلغاء نظام الاتحاد الاشتراكي :

تمهيد :

ذكرنا في النبذة السابقة أن الرئيس عبد الناصر أدخل في مصر نظاما جديدا وهو تحديد نسبة ٥٠٪ من أعضاء الاتحاد الاشتراكي (ومن هيئات أخرى) من طائفة العمال والفلاحين وكان ذلك من أجل خدمة أهدافه ونظام حكمه — والآن يجدر بنا أن نتساءل ما هي تلك الخدمات التي قام بها الاتحاد الاشتراكي أو تلك التي قامت بها تلك الطائفة ؟

أهم خدماته — ومما هو معلوم للجميع تلك الخدمة الكبرى التي أدتها تلك الطوائف من أعضاء الاتحاد الاشتراكي لعبد الناصر ، وكان ذلك في أحداث ومظاهرات ٩ ، ١٠ يونيه ١٩٦٧ مما مهد الطريق لعبد الناصر للعدول عن استقالته ، ولإسترداد بعض مكانته في نفوس الجماهير بعد تلك الهزيمة المخزية النكراء التي نزلت بالبلاد على يديه — لا على يد الجيش — في حرب ٥ يونيه ٦٧ وكان من تلك الطوائف من وقف — عقب تلك الهزيمة — يعرض مواهبه في فن الرقص ليعبر عن مدى غبطته بعدول عبد الناصر عن استقالته ، ولم يكن ذلك في إحدى ساحات الرقص وإنما كان — وبالإلحاح — في إحدى جلسات مجلس الأمة !! •

ويرى الكثيرون من الباحثين أن هؤلاء الأعضاء في (الاتحاد الاشتراكي) الذين يمثلون نسبة ٥٠٪ (على الأقل) لم يقدموا واحدا في المائة على الأكثر ، من الخدمات التي قدمت الى الطوائف التي ينتسبون إليها ، فأين هي تلك المشروعات أو التشريعات أو الخدمات أو الاقتراحات التي تقدموا بها لخدمة طوائف الفلاحين والعمال ؟ — الواقع » أن طوائف الطبقة العاملة — كما يقول الزعيم الكبير لينين —

إذا تركت وشأنها لا يفكر أفرادها في شيء آخر عدا المشاكل الاقتصادية اليومية (day-to-day economic problems) لذلك وجب أن يكون الحزب بمثابة الطليعة أو القائد للطبقة العاملة (Vanguard of the proletariat)

أن الذين عنوا بتحليل شخصية عبد الناصر وتصرفاته تبينوا — بحق — أن كثيرا منها كانت نتيجة « رد فعل » لما يلاقيه من نكبات ، أو لما يتلقاه من ضربات ، فإذا نحن عرفنا تلك المقدمات أستطعنا أن نصل — في يسر — إلى تلك النتيجة التي نراها تصور الحقيقة ، وهي أن فكرة إقامة الاتحاد الاشتراكي وتنظيماته (وبخاصة نسبة الـ ٥٠٪ بالآقل للفلاحين والعمال) إنما كانت بمثابة « رد فعل » لتلك النكسة التي حلت بالوحدة ، ولتلك النكبة التي حلت بشخصيته باعتباره رئيس تلك الوحدة والمسئول الأول عن التصرفات والسياسة التي أثارت القائمين بتلك الحركة الانفصالية .

وكما هو شأن التصرفات أو الأعمال التي تصدر نتيجة « رد فعل » فإن الاتحاد الاشتراكي بما تضمنه من مبدأ الـ ٥٠٪ وغيره من التنظيمات التي وضعها عبد الناصر في الميثاق — كان يعد ذا صبغة وقائية ، وإلى ذلك أشار عبد الناصر في خطاب القاء في المؤتمر الوطني (وقد سبقت الإشارة إليه) حيث ذكر عن الميثاق ما نصه :

« ... وقد كنت حريصا على ألا أضع فيه شيئا لاكثر من ثمان سنين ، لأنه من الممكن أن يحدث تطور فكري وتقدمي أكثر مما جاء في

الميثاق ويريد الشعب أن يضيف عليه « (١) » .

نريد أن ننتهى مما قدمنا الى القول بأننا نرى أن عبد الناصر قد
اعتقد أن في تقرير تلك النسبة لطوائف الفلاحين والعمال ترضية
للجمامير وتقوية له ولنظام حكمه ، ولتكون أداة في يده يحركها ويوجهها
حيث يشاء .

(١) وقد أكد عبد الناصر هذه الحقيقة مرات عدة في المؤتمر الوطني ،
أنظر مثلا خطابه في المؤتمر الوطني في جلسة ٣٠ مايو ١٩٦٢ —
وقد عاد الى تأكيد الحقيقة في خطابه يوم افتتاح مجلس الامة في
٢٦ مارس ١٩٦٤ — راجع في ذلك « النظام الدستوري للجمهورية
العربية المتحدة » (المرجع السابق) ص ٢٠٨

ملحوظة — تقرر إلغاء نظام « الاتحاد الاشتراكي » عام ١٩٧٦ ،
أي عقب ظهور كتابي الذي طالبت فيه بذلك الإلغاء بفترة وجيزة .
وبعيد عن الادعاء بأن ذلك الكتاب كان سبب ذلك الإلغاء ، ولو
أني لا أعلم اذا كانت هنالك كذلك أسباب أخرى ، أجدر بذلك
الفضل وأخرى ، والله أعلم .

في العهد الحالي : عهد الرئيس محمد حسنى مبارك

تمهيد :

البحوث السابقة انما كتبنا كلامنا أثناء العهد الذى ظهر أو ذاع وانتشر فيه موضوع ذلك البحث (اللهم الا القليل النادر) وقد سبق أن نشر الكثير منها ، بل الغالبية الكبرى منها ، كما قدمنا وبيننا • أما بحوث هذا العهد الحالي فلم يسبق أن نشرت بل ولا كتبت منها شيئاً الا حين فكرت أخيراً فى وضع هذا المؤلف • ومن الامور البينة التى لا يعوزها بيان أنى لاقتصر هنا على ما صدر فى العهد الحالي من تشريعات أو تصرفات ذات صبغة دستورية فالواقع أنها تكاد تكون جميعها مواضيع من مخلفات العهود السابقة ، ولكن الاقدار لم تهين • لى الفرصة أن أوسعها بحثاً ودرسا وكتابة الا فى هذا العهد •

أما وقد انتهيت من هذه الكلمة التمهيدية فانى انتقل الى معالجة المواضيع التى يقضى الواجب القومى والضمير العلمى أن أوسعها بحثاً ودرسا وتدريساً :

أولاً : الدستور المصرى الحالي (لسنة ١٩٧١)

هل يعد برلماناً أم رئاسياً

بيننا — فيما قدمنا (فى البحث الاول) أن فى مقدمة المشاكل الدستورية التى تعترض الدول النامية حين تحرر من نير الاستعمار أن يتبوأ قادة الحركة الثورية الاستقلالية مقاعد الحكم والسultan وحين يفكرون فى وضع دساتير لبلادهم ، نقول أن فى مقدمة تلك المشاكل هى مشكلة البحث فى نظام الحكم الجديد هل يكون رئاسياً أم برلمانياً ؟ أى هل يكون رئاسياً كنظام الولايات المتحدة حيث يضم الرئيس السياسة

العامة للدولة ويشرف على تنفيذها ويعاونه وزراؤه الذين يعينهم ويقيهم ويعدون بمثابة سكرتيرين له او مساعدين لاشركاء في الحكم ، ويكون له الرجحان في ميزان السلطان على كفة البرلمان ، أم يكون الحكم برلمانيا (كإنجلترا) تنتقل فيه السلطة الفعلية الى الوزارة التي تستند الى ثقة ابرلمان ، على أن يكون بينها وبين البرلمان توازن ومساواة في ميزان السلطان . هذا هو المفهوم السائد في الميدان الدستوري لهذه الاصطلاحين « نظام رئاسي » و « نظام برلماني » فنجده في مصر أن قادة الثور قبعده أن تمت لهم السيطرة على شؤون الحكم وتألفت لجنة لوضع دستور (في ٧ سبتمبر ١٩٥٢) طلب قادة الثورة الى رئيس لجنة الدستور (على ماهر) أن يعمل على أن يكون الدستور رئاسيا ، على أن مشروع الدستور الذي وضعتة تلك اللجنة لم يصدر لانها لم تستجب الى ذلك الطلب ولظروف اقتضت تأجيل اصدار الدستور .

على أن الدساتير التي صدرت بعد ذلك في عهد الثورة أخذت بالنظام الرئاسي . ويهمننا الآن أن نبحث في الدستور المصري الحالي (لسنة ١٩٧١) هل يعد برلمانيا أم رئاسيا ؟

نجد هنالك بين أساتذة القانون الدستوري آراء مختلفة :

(١) فنجد البعض يرى أنه نظام رئاسي ، وفي ذلك يستند أصحاب هذا الرأي على النصوص الدستورية التالية :

١ - نص الدستور (بالمادة ١٤١) على أن « رئيس الجمهورية يعين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم وبعضهم من مناصبهم » وذلك دون أن ينص على أن التعيين أو الاعفاء لنواب رئيس الوزراء والوزراء يجب أن يتم « بناء على طلب (أو عرض) رئيس الوزراء » ، كما هو الشأن في النظام البرلماني .

٢ — لم ينص الدستور — خلافا للدساتير البرلمانية — على أن رئيس الجمهورية « يتولى سلطته بواسطة وزرائه » وأن « توقيعاته في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون » .

وذلك في حين أن الدستور ينص على عديد من السلطات الهامة التي يتولاها الرئيس وحده (أى دون أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون) .

(ب) ويرى البعض الآخر أن نظامنا الدستوري نظام برلماني : ويستند هذا الرأي إلى النصوص الدستورية التالية :

١ — ما تنص عليه المادة ١٣٨ : « يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها على أوجه المبين في الدستور » .

فانظام الرئاسي لا يوجد به مجلس وزراء ولا رئيس وزراء ، والوزراء — كما ذكرنا — « لا يشتركون » مع الرئيس في السلطة، وإنما هم له بمثابة سكرتارين أو مساعدين (١) .

(١) والمادة ١٥٦ الفقرة (١) تتضمن نصا مماثلا بصدد اختصاصات مجلس الوزراء ، حيث تنص على مايلي : « يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية :

١ — الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية ونلاحظ أن الدساتير البرلمانية إنما تقتصر على عبارة « وفقا للقوانين » (أو في حدود القانون) أما إضافة عبارة « والقرارات الجمهورية » فهي إضافة لها طابع النظام الرئاسي .

٢ — ماتتص عليه المادة ١٢٧ من أن لمجلس الشعب سلطة سحب الثقة من الوزراء ، أى أنها تقرر المسئولية السياسية للوزارة أمام مجلس الشعب . وهذه — كما يقال — هى جوهر النظام البرلماني (١) وبناء عليه فان للوزراء أن يكونوا أعضاء بمجلس الشعب .

٣ — كما أن الدستور ينص (بالمادة ١٣٦) على أن لرئيس الدولة حق حل مجلس الشعب ، وحق الحل غير معروف في النظام الرئاسي . وفي النظام البرلماني يعد حق المجلس النيابي في الاقتراع بعدم الثقة بالوزراء من ناحية ، وحق السلطة التنفيذية في حل المجلس النيابي من ناحية أخرى بمثابة سلاحين يقابل أحدهما الآخر ويكفلان المساواة والتوازن الذى يجب توفرهما في النظام البرلماني .

(ج) وهناك رأى يرى أصحابه أن نظامنا الدستوري وسط بين النظامين (البرلماني والرئاسي) فالدستور المصري — كما يقولون — أخذ ببعض مبادئ كل من هذين النظامين ، لذلك فهو يعد وسطا بينهما وهذا هو الرأى الذى ارتأته اللجنة الخماسية التى تكونت في

(٢) تنص المادة ١٢٧ على أن « لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عشر أعضاء مسئولية رئيس مجلس الوزراء ، ويصدر القرار = بأغلبية اعضاء المجلس ، ولا يجوز أن يصدر هذا القرار الا بعد استجواب موجه الى الحكومة وبعد ثلاثة أيام على لاقل من تقديم الطلب . وفي حالة تقرير المسئولية يعد المجلس تقريراً يرفعه الى رئيس الجمهورية متضمنا عناصر الموضوع وما انتهى اليه من رأى في هذا الشأن وأسبابه . ولرئيس الجمهورية أن يرد التقرير الى المجلس خلال عشرة أيام ، فاذا عاد المجلس الى اقراره من جديد جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبي » الخ .

الاجتماع المشترك لمجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي لبحث موضوع المسائل الدستورية في حالة تولى رئيس الجمهورية رئاسة الوزارة أيضا ، فأعدت اللجنة تقريراً قدمته الى مجلس الشعب الذى عقد في مارس ١٩٧٣ جاء فيه « أخذ دستور سنة ١٩٧١ بعض معالم النظام البرلماني ، كما أخذ ببعض معالم النظام الرئاسي ، فالنظام السياسي (نظام الحكم) في الدستور هو — فيما ترى اللجنة — نظام وسط بين النظام البرلماني من ناحية والنظام الرئاسي من ناحية أخرى » .

تطبيق :

حين يراد تكيف نظام من أنظمة الحكم أو رسم صورة صادقة له فليس من صواب النظر ومن سداد الرأي — فيما نرى — أن تقتصر نظرنا على النصوص الدستورية أو القانونية . انما يجب كذلك — بل وقبل ذلك — أن ننظر الى النظام الدستوري (نظام الحكم) في كيفية سيره في الحياة العملية كأنه كائن حي ، لا كأنه جثة هامدة راقده في قبور نصوص الدستور أو القوانين . فهناك فارق غير قليل — في الميدان الدستوري بين نظام الحكم كما هو مدون في الدستور ، وبينه كما هو مطبق في الحياة العملية . وقد سبق أن أشرنا الى هذه الظاهرة في أكثر من موضع من المواضع وأيدناه بأكثر من مرجع من المراجع لاسيما بصدد الدول النامية حيث وجدنا ذلك الفارق هائلا بل وكذلك نجد ذلك الفارق الهائل في الدول المتقدمة عقب نجاح الحركات الثورية الانقلابية حيث نجد نظاما ديمقراطيا حرا داخل اطار نصوص الدستور في حين نجده خارج تلك النصوص الدستور في حين نجده خارج تلك النصوص أى في تطبيقه في الحياة العملية نظاما دكتاتوريا قد تصل أحيانا نزعة الاستبدادية الى ما يسمى بنظام « حكم الارهاب » .

ف نجد مثلا النظام الذى وضعه نابليون — في عصر الثورة الفرنسية

— ينص فيه الدستور على مبدأ سيادة الامة ، كما ينص — بناء على هذا المبدأ — على الرجوع الى الشعب لاستفتاءه على الدستور وعلى استفتاءه بصدد اختيار نابليون رئيسا للدولة ، أى أن الدستور يأخذ بالمبدأ الديموقراطى الحر ، ومع ذلك ، بل ورغم ذلك فان نظام الحكم لا يعد — فيما يرى رجال الفقه الدستورى الفرنسى — فى عداد الانظمة الديموقراطية الحرة ، بل يعد فى عداد الانظمة الدكتاتورية التى توضع فيها مقاليد الحكم بيد فرد لا يبدى الشعب (١) .

— فاذا نحن انتقلنا بنظرتنا الى النظام الدستورى المصرى فى نصوصه وفى تطبيقه فى الحياة منذ وضع عام ١٩٧١ فاننا نلاحظ مايلى :
انه اذا كان الدستور قد أخذ عن كل من النظامين الرئيسى والبرلمانى بعض عناصره كما كان شأن النظام الدستورى الفرنسى الحالى ، واذا كنا نجد بعض اساتذة الفقه الدستورى الفرنسى يذكرون عن النظام الفرنسى — لاسيما بعد التعديل الذى أدخل عليه وعلى انتخابه عام ١٩٦٢ أنه وسط بين هذين النظامين ، فان هذا رأى اذا صح عن النظام الفرنسى فهو — فيما نرى — غير صحيح عن النظام الدستورى المصرى .

(١) كان الدستور الذى وضعه نابليون هو الدستور المعروف «بدستور السنة الثامنة» (أى السنة الثامنة من تاريخ إعلان الجمهورية عام ١٧٩٢ فى عصر الثورة الفرنسية ، وقد صدر ذلك الدستور فى ديسمبر ١٧٩٩ وكذلك كان شأن النظام الدكتاتورية الذى أقامه لويس نابليون — ابن عم نابليون بونابرت ، والمعروف بنابليون الثالث) ، ذلك النظام الدكتاتورى ذى المظهر الديموقراطى والمعروف بـ «دستور ١٨٥٢ — لزيادة التفضيل راجع موضوع «الانظمة الدكتاتورية» فى ختام كتابنا «القانون الدستورى والانظمة السياسية» الطبعة الرابعة لعام ١٩٦٦ ص ٥٥٠ ، ٥٥١

وبيانا لذلك تجدر بنا أن نتساءل أولا ماذا يعنى القول بأنه وسط بين هذين النظامين ؟ أنه يعنى أن النظام الدستورى لا يقبض يد الرئيس فى شئون الحكم كما هو الشأن فى النظام البرلمانى ، ولا يبسطها جل البسط كما يبسطها النظام الرئاسى . وهذا هو ما نراه فى النظام الفرنسى الحالى ، فالقول اذا بأنه وسط بين النظامين البرلمانى والرئاسى هو رأى صحيح . ولكنه غير صحيح اذا نحن قلناه عن النظام الدستورى المصرى سواء من ناحية نصوصه الدستورية أو من ناحية تطبيقية فى الحياة العملية .

فمن ناحية النصوص الدستورية نجد رغم النص الدستورى (بالمادة ١٣٨) على أن رئيس الجمهورية يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة وأنهما يشرفان على تنفيذها . فإنه لا يمكن الادعاء بأن سلطة الوزراء أو رئيس الوزراء تمثل قيда على سلطة الرئيس الذى يملك تعيينهم وإقالتهم فى حرية تامة ، ولا ينص الدستور على أنه يتولى سلطته بواسطة وزرائه وأن توقيعاته فى شئون الدولة يجب لنفاذها توقيعهم عليها ، فهم فى الواقع شأنهم شأن اوزراء فى امريكا يعدون بمثابة أعوان أو سكرتيرين للرئيس لاشركاء له فى السلطة وهم يدركون ذلك تماما ، ولذلك نجدهم فى تصريحاتهم يتحدثون عن « توجيهات » « سيادة الرئيس » وعن « ارادة » سيادة الرئيس اضعاف اشارتهم — مجرد اشارة — الى سيادة الامة . واذا كان يراد أن يكون ذلك الاشتراك بين الرئيس ومجلس الوزراء جديا حقيقيا فإنه يصح أن نتساءل لماذا رفض واضعو الدستور — وقد نص على كثير من الاعمال يتولاها رئيس الجمهورية بقرارات تصدر منه أى أنه يتولاها وحده ، دون اشتراك الوزراء — أقول لماذا رفضوا النص على هاتين المادتين التى سبق الاشارة اليهما والتى جرت سنة الدستائير البرلمانية بالنص عليهما وهما :

— النص على أن الرئيس « يتولى سلطته بواسطة وزرائه » ،

والنص على أن « توقيعاته في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزير المختص » . ان المشروع الذي قدم اليهم عن موضوع « رئيس الجمهورية والوزراء » (أى عن السلطة التنفيذية) قد ورد فيه النص على هاتين المادتين . وكان كاتب هذه السطور عضوا في اللجنة العامة للدستور ، وقد نيطت به مهمة وضع مشروع نصوص مواد الدستور عن ذلك الموضوع ، بصفته مقررا للجنة الفرعية « لنظام الحكم » ، وقد وافقت هذه اللجنة الفرعية على ذلك المشروع (١) .

فواضعوا الدستور لم يقصدوا الاخذ بجوهر النظام البرلماني كما يظن بعض رجال الفقه الدستوري ، انما أخذوا بمظهره دون جوهره والآخذ بالمظهر دون الجوهر هو الفن الذي يتقنه مستشارو الحكومات من رجال القانون في الدول النامية ، أولئك الذين نبغوا في لباس الحكم المطلق أو الدكتاتورية لباس الديمقراطية والحرية .

وإذا كانت الوزارة خاضعة — في هذا النظام الدستوري — خضوعاً تاماً لرئيس الدولة — كما قدمنا وبيننا — فكذلك شأن مجلس الشعب . فأعضاؤه انما يقوم حزب الحكومة بترشيحهم في الانتخابات ورئيس الدولة هو رئيس الحزب ، ثم أن للرئيس حق حل هذا المجلس واجراء انتخابات ، وهذا سلاح في يد الرئيس يرهب المجلس ويخضعه خضوعاً تاماً للرئيس ، وإذا كان للمجلس حق سحب الثقة من الوزارة

(١) ذلك المشروع الذي ضمنت تلك النصوص كما تضمن تقريراً كتبه عن « رئيس الجمهورية والوزراء » ووافقت عليه اللجنة الفرعية لنظام الحكم رأيت أن أنشره مع بعض مذكرات أخرى قدمتها الى لجنة الدستور وذلك في كتيب بعنوان « على هامش الدستور المصري الجديد » (قامت بطبعه ونشره « منشأة المعارف » بالإسكندرية) وذلك بعد صدور الدستور .

واسقاطها ، فهل يصح في الازهان أن يسحب الثقة من وزارة هي موضع ثقة الرئيس ؟ وهل يذكر اقتراح واحد للرئيس — في ظل هذا الدستور — وقف المجلس منه موقف الرفض ؟ وإذا كان النظام الدستوري المصري قد ابتعد عن النظام البرلماني الذي هو في جوهره نظم توازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، والذي تعد فيه الوزارة هي صاحبة السلطة الفعلية في شئون الحكم حتى انه يطلق على النظام البرلماني الانجليزي : نظام حكومة الوزارة ، نقول أنه اذا كان النظام الدستوري المصري قد ابتعد عن النظام البرلماني فهو عن النظام الرئاسي أبعد . وغير صحيح أن يقال بأنه وسط بين هذين النظامين (البرلماني والرئاسي) بمعنى أنه يقيد يد الرئيس أقل مما يقيد النظام البرلماني ، ولا يطلق يده الى الحد الذي يطلقه النظام الرئاسي . فالواقع هو العكس تماما ، فمن ناحية هو لم يقيد يد الرئيس بتاتا من ناحية الوزارة أو السلطة التشريعية ، ومن الناحية الاخرى نجده أطلق يد الرئيس الى حد أبعد كثيرا مما أطلقت يد الرئيس في النظام الرئاسي الامريكي .

فالنظام الامريكي لم يمنح للرئيس حق حل الهيئة البرلمانية ، بعكس ما فعل النظام المصري والنظام الامريكي قيد سلطة الرئيس بأن أشرك معه مجلس الشيوخ في بعض شئون السلطة التنفيذية كتعيين الوزراء والسفراء وغيرهم من الممثلين السياسيين والقناصل وقضاة المحاكم العليا وكبار الموظفين (وبوجه عام الموظفين الذين لم تبين القوانين لتعيينهم طريقة أخرى) (١) .

كما أشرك الدستور الامريكي مجلس الشيوخ مع الرئيس فيها يعقده من معاهدات . وهذا الاختصاص — مضافا اليه اختصاص

(١) ويلاحظ أنه قد جرى عرف قديم على الا يعترض مجلس الشيوخ على اختيار الرئيس للوزراء لاعتبارهم أعوانه الخصوصيين .

المجلس فيما يتعلق بتعيين الممثلين السياسيين من شأنه أن يجعل من مجلس الشيوخ رقيا على السياسة الخارجية لرئيس الجمهورية (١) . ثم ان مدة رئاسة الرئيس الامريكى هي أربع سنوات ولايجوز تجديد انتخابه سوى مرة واحدة أخرى . أما الرئيس المصرى فمدة رئاسته (طبقا للمادة ٧٧ من الدستور) هي ست سنوات ويجوز اعادة انتخابه لمدة تالية متصلة . وذلك دون تحديد لعدد المرات التى يجوز فيها اعادة انتخابه ، بحيث يمكن أن يظل رئيسا مدى الحياة كما هو الشأن فى الدول النامية .

ملحوظة : — قبل أن اختتم هذا الموضوع أود أن لاحظ أن بعض الفقهاء الفرنسيين (كالاستاذ دوفرجيه) يصف النظام الدستورى الفرنسى بأنه شبه رئاسى :

لانه يعده -- كما ذكرنا — وسطا بين النظامين الرئاسى والبرلمانى وأنه أقرب الى الرئاسى . وهنا يصح لنا أن نتساءل اذا كنا نجد غير قليل من الانظمة فى الدول النامية بل وفى الدول المتقدمة دولا ذات أنظمة وسطا بين الانظمة الديموقراطية والانظمة الدكتاتورية بأنها « شبه ديموقراطية » « أو شبه دكتاتورية » كما أننا نطلق على النظام الديموقراطى الذى يعد وسطا بين الديموقراطية المباشرة والديموقراطية النيابية بأنه « ديموقراطية شبه مباشرة لانه أقرب الى الديموقراطية المباشرة وأخيرا يهمن أن نوجه الانتظار الى أنه اذا كان للرئيس الامريكى

(١) بارتمى « القانون الدستورى » طبعة باريس ١٩٣٣ ص ١٥١ — ١٥٣ ولزيادة التفصيل يراجع فى كتابنا « القانون الدستورى والانظمة السياسية » بآية طبعة من طبعاته موضوع « النظام = السياسى للولايات المتحدة الامريكية والنظام الرئاسى » بالفصل الاول الباب الثانى — المبحث الثالث .

الرجحان في كفة ميزان السلطان حتى أطلق على النظام بالرئاسي فان ذلك لا يرجع الى الدستور الذي كان يعمل على المحافظة على المساواة والتوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية مع وجود رئيس قوى ، ولكن ذلك الرجحان في كفة ميزان السلطة ، حتى على البرلمان (الكونجرس) انما يرجع الى بعض الظروف والاحداث (١) .

وجدير بنا في مقام الختام أن نقرر ونكرر أن تجربة نقل النظام الرئاسي من الولايات المتحدة الى دولة من الدول النامية تبين لنا أنه يتحول في الواقع الى صورة من صور الانظمة الدكتاتورية . ويفوت الكثيرين أن البحث في هل يعد نظام الحكم برلمانيا أو رئاسا انما يكون في ميدان الانظمة الديمقراطية الحرة ، بعبارة أخرى نريد أن نقول أنه حين يتبين أننا ازاء نظام ذي صبغة دكتاتورية فلا مجال للبحث فيما اذا كان يعد هذا النظام برلمانيا أم رئاسيا .

(١) سبق أن أشرنا الى تلك الظروف والاحداث في البحث الثاني بمصد الكلام عن النظام الرئاسي الامريكي (ص) .
ولزيادة التفصيل يراجع كتابنا « القانون الدستوري » (المرجع السابق) بمصد الكلام عن النظام الامريكي () .

ثانياً — الديمقراطية — وشعار « تعميق الديمقراطية »

تمهيد :

العنوان — كما هو بين — ينطوى فى الواقع على مسألتين يربط بينهما رباط وثيق :

المسألة الأولى عن « الديمقراطية » والمسألة الثانية عن « شعار تعميق الديمقراطية »

المسألة الأولى : ملحوظات عامة عن الديمقراطية :

١ — اختلاف مفهوم الديمقراطية باختلاف الزمان وباختلاف المذهب السياسى فالديمقراطية تشمل أنواعا ثلاثة هامة : الديمقراطية الحديثة الغربية ، الديمقراطية القديمة ، والديمقراطية الشعبية •

أ — أما الديمقراطية الغربية (الكلاسيكية classique) (١)

(١) ملحوظة : يلاحظ أنه يقصد بوصف الديمقراطية بأنها «كلاسيكية» (classique) أن تلك الديمقراطية (الغربية) التى اتخذتها الثورة الفرنسية أساسا لدساتيرها كما كانت أساسا للنظمة الدستورية الفرنسية التالية ، وكما اتخذت مثالا اتخذته كثير من البلاد الأجنبية (وبوجه خاص دول أوروبا الغربية) • فأنظمة تلك البلاد رغم بعض خلاقات تفصل بين دساتيرها نجدها رغم ذلك تبدو لنا بصفات مشتركة بينه فهناك — كما يقول الاستاذ فيديل — مبادئ عامة مشتركة فيما بينها (كمبدأ « الحقوق الفردية » أو الحريات ، ومبدأ فصل السلطات ، والنظام النيابى ، ومبدأ ازدواج المجلسين — فيديل Vodel : « القانون الدستورى » (طبعة باريس ١٩٤٩) — وعلى رأس تلك المبادئ يوجد بذاهة مبدأ « سيادة الأمة » الذى يعتبر التعبير القانونى عن

وهي السيادة في العصر الحديث — هي عبارة عن مذهب من المذاهب الفلسفية والسياسية والاجتماعية ، كما أنها نظام من أنظمة الحكم (نظام سياسي) •

فالديمقراطية كمذهب (أو بعبارة أخرى المذهب الديمقراطي) هو ذلك المذهب الذي يرجع أصل السلطة السياسية أو مصدرها إلى الإرادة العامة ،

(أي إلى إرادة الأمة) وأن السلطة لا تكون شرعية إلا إذا كانت وليدة إرادة الأمة ، فهذا المذهب يأخذ بمبدأ سيادة الأمة •

أما الديمقراطية كنظام للحكم — فهي ذلك النظام السياسي الذي ينشأ كوليّد لإرادة الأمة ، ويقرر أصحابه أنه نظام شرعي لأنه يقوم على أساس تلك الإرادة العامة أو بعبارة أخرى لأنه يقوم على أساس مبدأ سيادة الأمة ، ثم هو نظام يكفل حريات الأفراد •

ذلك هو المفهوم السائد للديمقراطية في هذا العصر ، فحين تذكر كلمة « الديمقراطية » دون أي وصف فإنه يكون المقصود بها :

الديمقراطية فكلمة « ديمقراطية » هي كلمة يونانية الأصل وهي — في اليونانية — تتكون من كلمتين *demor* أي الشعب و *cratie* أي سلطة • وهناك كذلك وحدة في الروح أي في المثل الأعلى الذي نستقلمه من هذه الأنظمة • ولذلك نستطيع (كما يقول الاستاذ فيديل Vedel) أن نتكلم عن ديمقراطية كلاسيكية *classique* فهي علم من العلوم أو في فن من الفنون نستطيع أن نقول أننا نعد في عصر كلاسيكي حين نجد بين مختلف المذاهب وبين مختلف العلماء والباحثين بعض مبادئ أو أفكار أساسية مشتركة نجحت وسادت — فيديل Vedel « القانون الدستوري » (باريس ١٩٤٩) ص ١٨٤ •

الديموقراطية الغربية ، وحين يقال أن هذا البلد ديموقراطي فإنما يقصد أنه يأخذ بمبادئ نظام الحكم في الديموقراطيات الغربية ، وأخصها مبدأ حكم الشعب (الذي يعبر عنه بمبدأ سيادة الأمة) ومبدأ « الحقوق الفردية » أو (الحريات العامة) وذلك على وجه التفصيل الذي سيأتى بيانه في النبذة التالية (رقم ٤) عن الحريات العامة .

على أن ذلك الذى ذكرناه عن نظام الحكم في الديموقراطية لايتعارض مع ما يشاهد من اختلاف صور تطبيق ذلك النظام باختلاف ظروف البيئة في مختلف الدول .

ب — أما الديموقراطية الشعبية (démocratie populaire)

فهى من الأنظمة التى تدبى بمذهب ماركس الذى يأخذ سخيما يتعلق بنظام الحكم — بمبدأ دكتاتورية البروليتاريا (أى الطبقة العاملة الفقيرة) وكان يقصد الطبقة العاملة فى الصناعات ، وقد كانت هى الطبقة العاملة المنتشرة فى عصره فى الدول الغربية ، وكان عصر ازدهار الصناعة وكانت الطبقة الرأسمالية فى ذلك الحين تستغل الطبقة العاملة أسوأ استغلال وكانت أحوال هذه الطبقة أسوأ حال ، فكان ماركس يعتمد عليها للاطاحة بالنظام الرأسمالى . فلم يكن لانظمة « الديموقراطية الشعبية » من « الديموقراطية » ولا من « اشعبية » سوى الاسم .

ولم يعرف اصطلاح « الديموقراطية الشعبية » الا منذ عام ١٩٤٥ (أى عقب نهاية الحرب العالمية الثانية . ولقد أصبح يطلق على بلاد أوروبا الوسطى والشرقية التى تأثرت أنظمتها بمذهب ماركس والنظام السوفيتى) وهى بولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا وألبانيا والمجر (هنغاريا) .

وفى سبتمبر ١٩٤٩ نشأت ديموقراطية شعبية فى الصين بعد نجاح ثورتها كما نشأت كذلك فى أكتوبر من ذلك العام (١٩٤٩) ديموقراطية جمهورية فى الجزء الشرقى من ألمانيا وهى المعروفة باسم « الجمهورية

الديموقراطية الالمانية « على أن مسألة اعتبارها « ديموقراطية شعبية » (أى اعتبارها دولة ماركسية أى شيوعية) هى مسألة موضع شك وجدال رغم أنها تحت النفوذ الروسى (أى من ناحية السياسة الخارجية) ، والرأى الراجع أن نظامها ليس من طراز نظم الديموقراطيات الشعبية .

ثم انضمت الى الديموقراطيات الشعبية بعض الدول الاخرى (مثل كوبا وفيتنام وكوريا الجنوبية) • (١)

ج - الديموقراطية القديمة (٢) :

تمهيد :

حين تذكر الانظمة القديمة فى البلاد الغربية ، تذكر على رأسها الانظمة اليونانية ، اذ أن الحضارة اليونانية القديمة تعد لدى الغربيين أصل أومصدر الحضارة الغربية • على أن بعض المؤرخين الغربيين المنصفين والاختصاصيين فى التاريخ المصرى القديم (مثل المؤرخ الأمريكى بريستيد Breasted) يرون أن الحضارة الشرقية القديمة (وعلى

(١) الكلام تفصيلا عن الديموقراطيات الشعبية يخرج بنا عن نطاق بحثنا هنا الزيادة التفصيل يراجع كتابنا « الانظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة » (فى الانظمة الغربية والماركسية) الطبعة الاولى ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ص ٥٨٨ - ٧٠٢ الناشر دار المعارف بمصر •

(٢) لزيادة التفصيل راجع كتابنا « القانون الدستورى والانظمة السياسية » الجزء الاول • أية طبعة من طبعاته الست (وأخرها طبعة عام ١٩٧٥) وازيادة فى التفصيل راجع كتابنا « الانظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة » (طبعة ١٩٥٧ - ١٩٥٨)

رأسها الحضارة المصرية القديمة) هي مصدر تلك الحضارة اليونانية ولقد كانت الدولة اليونانية القديمة مكونة في البداية من عدة دويلات مستقلة كان يطلق على كل منها « دويلة المدينة » وكانت عبارة عن مدينة تحيط بها بضعة ضواحي كما كان شأن دويلة أثينا ، أو عبارة عن بضعة قرى متجاورة بينها قرية كبيرة بعض الشيء مثل دويلة مدينة سبارتا . وسنقتصر هنا على الكلام عن خصائص الديمقراطية القديمة في أثينا ، إذ أن نظام الحكم الديمقراطي في أثينا — فيما يقرر المؤرخون والباحثون — نعرف عنه أكثر مما نعرف عن غيره من أنظمة الحكم في الدويلات اليونانية الأخرى ، ثم أن حكومة أثينا هي التي خصها فلاسفة الاغريق العظام بوافر عنايتهم ، وهي التي تصلح أن تعد بمثابة النموذج الذي يمثل الديمقراطية اليونانية القديمة (التي نشأت قبل الميلاد بنحو خمسة قرون) (١) .

خصائص الديمقراطية القديمة في دويلة أثينا :

أولاً : الآخذ بنظام الديمقراطية المباشرة — وهو ذلك النظام الذي تعرض فيه مشروعات القوانين — لا على هيئة نيابية منتخبة من الشعب كما هو الشأن في العصر الحديث ، وإنما تعرض على الشعب ذاته ، أو بعبارة أصح على « جمعية الشعب » ، وهذه تضم جميع المواطنين الذين يشترط فيهم عادة شروط الناخب في الانظمة النيابية ، وكان يشترط فيه أن يكون من الأحرار (لا من الأرقاء) الخ .

ثانياً : المساواة — ولقد كانوا يأخذون بمبدأ المساواة الى حد

(٢) حتى أن الكتاب اليونانيين الأقدمين كانوا يلقبون أثينا « يونان اليونان » راجع فيما تقدم كتاب « الأستاذ الدكتور أحمد فخرى » انتصار الحضارة (علم ١٩٥٥) ص ٣ ، ٤ وهو الترجمة للعربية لكتاب المؤرخ الأمريكي بريستيد Breasted بعنوان : « انتصار الحضارة » .

التطرف • وتبين لنا هذه النزعة المتطرفة ظاهرتان : الأولى هى الآخذ
بمبدأ القرعة (tirage au sort) (والثانية) هى فكرة أولئك الإقدمات
عن الحرية •

أما عن الظاهرة الأولى (مبدأ القرعة) فقد كانوا يلجأون إليها أو
الآخذ بنظام الانتخاب أو الى الاثنين معا ، وذلك بصدد اختيار
الموظفين لكثير من الوظائف أو لبعض المجالس (التى لم يكن بينها مجلس
نيابى أى برلمان) فالديمقراطية المباشرة يميزها كما ذكرنا عدم وجود
هيئة نيابية تشريعية أى برلمان (١) •

ولقد كان نظام القرعة يعد — فى نظر أرسطو — بمثابة الخاصية
الأولى المميزة للنظام الديموقراطى قديما ، لان القرعة تهيم المساواة
فى الفرص (أو ما يطلق عليها فى العصر الحديث تكافؤ الفرص) أمام
المواطنين فى تولي مختلف المناصب (٢) •

(١) فقد كان الافراد ينتخبون عددا من المرشحين لتلك الوظائف (ومنها
وظائف الوزراء) يزيد عن العدد المطلوب تعيينه ، ثم يختار
بواسطة القرعة بين هؤلاء المرشحين أولئك الذين يتولون فعلا تلك
الوظائف •

(٢) كانت فكرة نظام القرعة تقوم كذلك على أساس التفاضل فى تقدير
المواهب السياسية والادارية الطبيعية للرجل المتوسط ، واعتبار أن
الحكم فى المسائل السياسية والاجتماعية والادارية لايتطلب دراية
كبيرة ولا تخصصا دقيقا • والرأى عندى أن هذا الرأى وإن كان
هو الرأى السائد لدى الغالبية حتى بين المثقفين إلا أنه رأى غير
سليم • أذكر أنى قرأت منذ عديد من السنين رأيا لاهد أساتذة
علم النفس الصناعى يقول فيه أن المهن السياسية والادارية
تتطلب قدرا من الذكاء أكبر من ذلك القدر الذى تتطلبه المهن

أما الظاهرة الثانية وهى فكرة الاثنيين عن الحرية — فقد كانت الديموقراطية القديمة لاتعرف الحرية بمعناها الحديث (كما يقول المؤرخ الفرنسى الكبير فوستيل دى كولانج (Fustel de Coulanges) فلم تكن ثمة حدود على سلطة الحكام أو لسلطان الدولة فيما يتعلق باحترام حريات الافراد ، فالحرية الشخصية (وهى أهم أنواع الحريات) مثلا لم تكن مكفولة اذ كان يصح نفى أى فرد (بموافقة الشعب) دون محاكمة بل ودون أن يتهم بارتكاب جريمة معينة ، وذلك فقط لمجرد كونه شخصا ذا أطماع كبيرة يخشى خطرها أو أنه نظرا لما أداه للشعب من خدمات كبيرة قد تعلق به الامة تعلقا يجعل من اليسر عليه أمر قيادة لها واثقيادها مما يخشى معه استبداده بالأمر ، وذلك ما كان يطلق عليه فى أثينا Ostracism (أوستراسزم) (١) .

الآخرى . وقد اعتنقت هذا رأى كنتيجة لتجربتي الشخصية فى القيام بأعباء عمادة كلية الحقوق ببنداد ابان العام الجامعى ١٩٣١ / ١٩٣٧ . وأجد الآن عقلى مترددا بين الاخذ بهذا الرأى وبين رأى آخر قرأته أخيرا لكبير علماء النفس فى مصر ، وهو أن هناك نوعا آخر من الذكاء يطلق عليه الذكاء الاجتماعى وهو ذلك الذكاء الذى يتلخص فى حسن معالجة المشاكل اليومية وحسن تقدير الامور ووزنها ، وصدق الفراسة فى الاشخاص وهذه مواهب لا يحتاج اليها علماء القانون أو المهندسون وغيرهم فى مهنتهم .

(١) راجع مؤلف المؤرخ الشهير (الاخصائى فى التاريخ اليونانى القديم) فوستيل دى كولانج بعنوان : La Cité Antique طبعة باريس ١٩٢٢ ص ٢٦٥ يلاحظ أن المعنى الحرفى لكلمة « نظام المحار » « أوستراسزم » (بالتونانية : كلمة المحار معناها Strakon) وذلك لانهم كان من عاداتهم أن يدعوا جمعية الشعب الى اجتماع لتقرر ما اذا كان ذلك الشخص (الذى يخشون استبداده المحتمل) يجب نفيه من اثينا ، فمكان كل مواطن يدلى بصوته (فى هذه الجمعية) بكلمة لا أو نعم كتابة على محاره — وقد أخذ الاثينيون

خلاصة ما تقدم أن تعريف الحرية كان مشتقا من المساواة ، فقد كان الفرد يعد نفسه حرا طالما كان تصرف الحكومة أزاءه لم يكن سوى مجرد تنفيذ أو تطبيق لقاعدة عامة وضعت لجميع الافراد دون تمييز بينهم (١) .

د — الاختلاف في تعريف الديمقراطية بين بعض كبار ساسة ومفكرى هذا العصر :

ذكر الفيلسوف الفرنسى الشهير لعلم الاجتماع الدكتور جوستاف لوبون :

(فى مؤلفه الاخير) (٢) أنه أرسل الى بعض من الشخصيات اللامعة فى سماء العالم السياسى العالمى يسألهم ماذا تعنى بكلمة «الديموقراطية» فأجاب كل منهم بذكر تعريف اختلف به عن الآخرين أولئك هم كليمنصو Clemenceau الذى كان رئيسا للوزراء فى فرنسا ابان الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ — ١٩١٨) ، وهيريو Herriot رئيس الوزراء فى

بهذا النظام بعد حكم الطاغية : Fisistrate

- (الذى توفى عام ١٩٢٧ ق . م . وبعد حكم ولديه) .
- (١) يراجع فوستيل دى كولانج (المرجع السابق) ص ٢٦٥ وسوف نعالج هذه المسألة (مسألة علاقة الحرية بالمساواة) بتفصيل أوفى فى النبذة التالية (رقم ٤) عن « الحريات العامة » .
- (٢) وهو كتاب « الاسس العلمية لفلسفة التاريخ » (طبع بباريس ١٩٣١)

Base Scientifique d'une philosophie de l'histoire

ويلاحظ أن للمؤلف عديدا من المؤلفات التى ترجم كثير منها الى اللغات المختلفة ومنها اللغة العربية حيث ترجم المستشار فتحى باشا زغلول (وكيل وزارة الحقانية) كتابا للدكتور لوبون : Le Bon psychologie des foules بعنوان « روح

فرنسا بعد نهاية تلك الحرب ، وموسوليني (دكتاتور ايطاليا فيما بين
الحربين العالميتين الاولى والثانية) (١) •

ولعل أكثر الاجابات طرافة تلك التي ذكرها موسوليني وهي :
« الديموقراطية هي تلك الحكومة التي تغرس — أو تحاول أن
تغرس — في الشعب الوهم » illusion بأنه صاحب السيادة Souverain
أما الوسائل أو الادوات التي يلجئون اليها لغرس ذلك الوهم فقد كانت
تختلف باختلاف الازمنة وباختلاف الشعوب •

ولعل خير تلك التعاريف هو ذلك الذي ذكره شخصية أخرى من
تلك الشخصيات ولو أنها تبلغ من الشهرة مثل غيرها (وهو جان دي
كاستيلان) • وقد ذكر في تعريفه : « أن التجربة أثبتت أن الديموقراطية
الحقيقية تكون حين يكون الحكم » من أجل الشعب peuple
أكثر مما يكون بواسطة الشعب par le peuple على أن تتولى
شئون الحكم شخصيات ممتازة تجمع بين موهبة القيادة (أو فن مزاوله
السلطة) وقد ركف من الكفاءة •

وفي مصر نجد لدينا كثيرين من كبار الساسة يذكرون كلمتي

الاجتماع « وهي — كما يرى — ليست الترجمة الحرفية (وهي
بسيكولوجية) أو نفسية (الجماهير) وكان ذلك فيما أذكر قبيل
الحرب العالمية الاولى — وقد علمت أخيرا بأن كتابه « الاسس
العلمية لفلسفة التاريخ » ترجم أخيرا الى اللغة العربية وقد كان
من أمتع وأعظم الكتب التي قرأتها في فترة دراستي للدكتوراه
بباريس •

(١) وتبين تلك الشخصيات شخصية رابعة غير معروفة في العالم
المعنى أو العالمي مثل الشخصيات الاخرى وهو : رئيس المجلس
البلدي بباريس • وقد ذكر المؤلف اسمه مقرونا بوصفه •

الديموقراطية والحرية باعتبارها كلمتين مترادفتين ، ويذكر على رأس هؤلاء الرئيس مبارك (١) •

ومن الامور البينة التي لايموزها بيان أن التعاريف التي سبق ذكرها هي تعاريف غير علمية انما هي تعاريف سياسية •

فالديموقراطية في جوهرها وأصل نشأتها هي حكم الشعب لنفسه، وكلمة الديمقراطية أصلها يوناني ثم انتقلت تلك الكلمة الى اللغات الاخرى حتى الى اللغة العربية (٢) •

وانه وان كانت كفالة الحرية هي هدف الديمقراطية منذ القدم ، واذا كانت الحرية تعد في العصر الحديث في مقدمة خصائص انديموقراطية الا أن التاريخ — القديم منه والحديث — يبين لنا أن الاستبداد كثيرا ما عرف عن بعض الهيئات النيابية التي تقوم بمهام الحكم ، أي أنها تجمع في يدها السلطتين التشريعية والتنفيذية وأن الوزراء هم مجرد تابعين ، خاضعين لارادتها •

(كما هو الشأن فيما يعرف « بحكومة الجمعية النيابية ») وخير مثال لذلك حكومة الجمعية النيابية التأسيسية المعروفة في عصر الثورة الفرنسية المعروفة باسم La Conrention (والتي سيطر عليها أحد أعضائها (روبسبير) وكان يعرف حكمها « بحكم الارهاب » بل أن حكم الشعب حين يتولى هو نفسه مهام الحكم (كما هو الشأن في

-
- (١) كان ذلك في حديث للرئيس مع مندوب احدى الصحف الغربية أخيرا (في بداية هذا الصيف ١٩٨٤) حين سأله المندوب عن مفهوم الديمقراطية لديه ، فكان الجواب : الديمقراطية هي الحرية •
- (٢) في اللغة اليونانية كلمة Demos تعني الشعب ، وكلمة Cratie تعني السلطة والمعروف أن هاتين الكلمتين جمعتا في كلمة واحدة ونقلت الى لغات جميع الدول الغربية •

« الديمقراطية المباشرة » القديمة) التي سبق أن تكلمنا عنها في اثينا كان حكما استبداديا ، وهناك رؤساء دول (مثل نابليون الاول ونابليون الثالث في فرنسا) انتخبوا بواسطة الشعب ومع ذلك كان حكمهم حكما استبداديا (١) .

ونجد أن كبار الساسة والمفكرين في الدول النامية في هذا العصر (وهو سيكوتوري رئيس غينيا السابق) يعرف الديمقراطية بأنها التحرر من الاستعمار الاجنبى .

المسألة الثانية : « شعار تعميق الديمقراطية »

تمهيد : كثيرون لدينا في مصر — سواء كانوا من رجال الحكم أو من رجال الحزب الحاكم — ينادون بما يسمونه « تعميق الديمقراطية » . ويبدو لى أن هذا الشعار الذى ورثناه في تلك التركة الزاهرة بغير القليل من الشعارات والتي آلت اليها من عهد حكم السادات هو من طراز تلك الشعارات التي سبق أن ذاعت وانتشرت ثم اندثرت كشعار « كل الحرية للشعب ، ولا حرية لاعداء الشعب » ذلك الشعار الذى سبق أن نقدناه وبيننا زيفه وشيئنا الى مثواه ، ولقد كان المثوى الأخير (٢) .

(١) كل ذلك سبقت الإشارة اليه وسوف نعود اليه بتفصيل أوفى .

(٢) راجع ما كتبناه عن ذلك الشعار في كتابنا « الحريات العامة » — « نظرات في تطورها وضماناتها ومستقبلها » الطبعة الاولى

١٩٧٥/١٩٧٤) ص ٥٤ .

وبعيد عن الادعاء بأن اندثار ذلك الشعار انما يرجع الى ما سبق أن كتبته في نقده وبيان أنه شعار ماركسى دون أن يفتن الى ذلك كثيرون من المنادين به ، فالواقع أن ذلك الاختفاء أو الاندثار لذلك الشعار انما يرجع الفضل فيه الى الرئيس السادات ، فأنى أذكر

الواقع ان هذا الشعار ينطوى على الخطأ فى بدايته وعلى المضرة فى نهايته :

أما القول بأنه شعار خاطئ : فذلك لانه يوحى لنا بالاعتقاد بأننا قد وصلنا الى نهاية الشوط فى ذلك الطريق الطويل للديموقراطية الذى لم تصل اليه الدول الغربية المتقدمة الا بعد العديد من السنين وبعد أن بلغت مستوى عاليا من الحضارة ، كما يوحى ذك الشعار بالاعتقاد بأننا قد وصلنا الى إقامة حياة ديمقراطية سليمة (٢) ، ولم يبق الا تعميق الايمان بالديموقراطية ، وتوطيد أركانها وتوسيع نطاقها ، واذا كانت الديموقراطية هى حكم الشعب فان التعميق يعنى أن نأخذ بالقضاء الشعبى أى ادخال عناصر شعبية غير فنية (أى من غير رجال القانون) فى القضاء وهو الاسلوب الذى يطلق عليه « تسييس القضاء » مما يؤثر على استقلال القضاء وهيئته وسمو مهمته ، كما أنه باسم تعميق الديموقراطية يكثر الرجوع الى الشعب لاستفتائه وعرض مواضيع على

أنه ابان السنة الاولى (أو لثانية) لعهد بالحكم — ما حدث فى أحد الاجتماعات العامة التى ألقى فيها السادات خطابا اذ هتف بعض الحاضرين (فى نهاية خطابه) بذلك الشعار فما كان من السادات الا أن عقب على ذلك الهاتف (الذى ينتهى بعبارة « لاحرية لاعداء الشعب ») بقوله « ولكن مع سيادة القانون » وهذا الشرط يفهم منه أنه لا يوافق على ذلك الشعار ، ومنذ ذلك اليوم لم نسمع أحدا نادى به ، ولا أحدا كتب عنه ، وكان ذلك قبل ظهور كتابى بنحو ثلاثة أعوام .

(٢) ذلك مايقول به بعض رجال الحكم لدينا وعلى رأسهم الرئيس حسنى مبارك : ففى خطابه فى ذكرى ثورة ٢٣ يوليو (ذكرى هذا العام ١٩٨٤) قال مانصه : هانحن اليوم نقول مطمئنين أننا استطعنا أن ننجز المبدأ السادس من مبادئ ٢٣ يولييه وهو إقامة الحياة الديموقراطية السليمة .

الشعب لادراية لا غلبته من الامين بها (مثل موضوع اعتبار الصحافة سلطة رابعة) !!

كما أن شعار تعميق الديمقراطية يوحي بالايامن بسلامة ماشا بها وأدخل عليها من قوانين استثنائية مقيدة للحريات .

وفي ذلك كله أضرار بالغة بينه ، سوف نعرض لبيانها تفصيلا في موضعه . وحسبنا هنا أن نرجع الى مذكره بعض علماء الفقه الدستوري من الاساتذة الفرنسيين الذين رحلوا الى الدول النامية ودرسوا أنظمة الحكم فيها ووقفوا على كيفية تطبيقها في الحياة العلمية وقد انتهى رأيهم الى أن غالبية الدول (رغم النص على مبدأ سيادة الأمة في دساتيرهم) انما تحكم حكما مطلقا (أى حكم الفرد) ، وأن بعضا من تلك الدول النامية يعتبر نظام الحكم فيها « وسطا بين السلطة المطلقة والحرية ، أى انها تعد حرة الى حد ما » (١) . ويبدو لنا أن مصر يصح أن تعد في عداد ذلك البعض من الدول ، بل وعلى رأسها .

ولايفوتنا هنا أن نكرر ما سبق لنا ذكره من أن الحريات — وكذلك شأن الدكتاتوريات — درجات . ونكتفى هنا بذكر مثال واحد : وهو مثال الرئيس بورقيبه في أوائل عهد حكمه في تونس (سنة ١٩٦١) اذ كان يملك وحده بين يديه كل سلطة الحكم ، ومع ذلك فقد كان قسط من الحريات مكفولا وكان حكمه مؤيدا من جماهير الشعب (٢) .

خلاصة ماتقدم : أننا نود في النهاية أن نكرر ما سبق لنا ذكره في البداية من أننا نرى نبذ « شعار تعميق الديمقراطية » واستبداله

(١) راجع دوفرجيه « الأنظمة السياسية والقانون الدستوري » الطبعة التاسعة بباريس ١٩٦٦ ص ٣٩٣ .

ملحوظة : لا يقصد هنا بكلمة « وسط » منتصف الطريق

(٢) راجع ص ٣٥ ومابعدها نبذة : التفاوت بين أنظمة الحكم (في الدول النامية) من حيث درجات السلطة المطلقة ودرجات الحرية .

بقولنا : علينا أن نخطو في طريق الديمقراطية بعض الخطوات • أننا بذلك نعبر عن الحقيقة ونبتعد عن سياسة المظاهر والديماجوجية البغضية المعروفة والمألوفة لدى الدول النامية (١) •

المعروفة والمألوفة لدى الدول النامية صفحة ١١٣ •
(١) راجع ما سبق لنا ذكره عن « سياسة المظاهر والديماجوجية »

ثالثاً — نبذة موجزة عن تلك القوانين الاستثنائية المفيدة للحريات (١) :

١ — أما عن تلك القوانين الاستثنائية فهي تشمل التشريعات التالية

القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية ، القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمأن حرية المواطنين ، والقرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن أمن الوطن والمواطن ، القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته بشأن الأحزاب السياسية والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، القانون رقم ٩٥ سنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب ، القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن محاكم أمن الدولة ، والقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشتريين والمشتبه فيهم ، والرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس ، وأخيراً القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة الصادر في ١٤ يونيه

-
- (١) أهم المراجع : — كتابنا « الحريات العامة » — نظرات في تطورها وضمائنها ومستقبلها (الطبعة الاولى ١٩٧٥) •
— كتاب « الصحافة — بين السلطة والسلطان » (الطبعة الاولى ١٩٨٠ للزميل الاستاذ الكبير مصطفى مرعى •
— « دراسات في بعض القوانين المنطه للحريات » (الطبعة الاولى ١٩٨١) للزميل الاستاذ الكبير الدكتور وحيد رأفت •
— « الرأي الآخر » للاستاذ الدكتور محمد حلمى مراد (الطبعة الاولى)
— « النظام الدستورى المصرى » — دستور ١٩٧١ (الطبعة الاولى ١٩٨٠) للاستاذ الدكتور سعد عصفور •
— كتابنا « أزمة الانظمة الديموقراطية » (الطبعة الثانية ١٩٦٤) •

١٩٨٠ (٣) •

٢ — الاعتراض على وصف القوانين بأنها استثنائية :

أما عما وجه من اعتراض على وصف هذه القوانين بأنها « استثنائية » لأنها صدرت من المجلس النيابي الذي يمثل الأمة صاحبة السيادة ، ولذلك فهو — فيما يدعى البعض — وصف غير صحيح ، فإن من الأمور البينة التي لا يعوزها بيان أن هذا الوصف صحيح ، وأن غير الصحيح هو ذلك الاعتراض (١) •

(٢) كان بيان تلك القوانين نقلا عن المؤلف القيم السابق الإشارة إليه للاستاذ الكبير الدكتور وحيد رافت ويلاحظ أن المؤلف لم يقيم بدراسة هذه القوانين جميعا في مؤلفه لأنها — على حد تعبيره — عبء ثقيل ينوء بحمله جهد الفرد الواحد « ونظرا لضيق الوقت — كما يقول — فقد اختار من تلك التشريعات ثلاثة قوانين جعلها موضوعا لدراسات كتابه وهي قانون الاحزاب ، وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي وقوانين الحراسات » راجع مؤلفه السابق للإشارة إليه ص ١ و ٢) •

أما كتابي هذا فإنه سيكون مقصورا على الكلام عن اثنين من هذه القوانين (وهما المتعلقان بالصحافة وبالأحزاب السياسية والتشريعات الأخرى الخاصة بهما) وذلك (أولا) للمسبين اللذين أشار إليهما الاستاذ الدكتور وحيد • و (ثانيا) لأن كتابي غير مقصور على دراسة تلك القوانين الاستثنائية • هذا فضلا عن أن موضوع كتابي ليس « دراسة أنظمة الحكم » ، وإنما هو كما ينبىء عنه عنوان الكتاب : « نظرات » فيها ، وذلك بالمعنى الذي سبق شرحه في كلمة تقديم الكتاب •

(١) ذلك الاعتراض ورد على لسان الرئيس مبارك في حديث له مع رئيس تحرير إحدى صحف الكويت (صحيفة السياسة) ويهمناه أن نوجه الانظار الى أن مانوجهة في هذا المقام من ملاحظات أو

فالدستور ذاته يتطلب في بعض الظروف أمدار قانون من القوانين الاستثنائية ، فهو ينص بالمادة (٤٨) أن « حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة ... ويجوز استثناء في حالة اعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام رقابة محددة ... وفقا للقانون » فالقانون الذى يصدر في هذه الاحوال هو اذا — طبقا لهذا النص — هو قانون استثنائى ، والاجراءات التى يتخذها رئيس السلطة التنفيذية أو بعض رجالها تنفيذا لهذا القانون هي اجراءات استثنائية •

وينص الدستور (بالمادة ١٠٨) أن « لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الاحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي اعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون ... الخ فلهذه القرارات الصادرة من الرئيس باصدار قوانين تفويضة عند الضرورة وفي الاحوال لاستثنائية تمد « قرارات بقوانين استثنائية » •

والقوانين المقيدة للحريات التى سبق لنا ذكرها تعد قوانين استثنائية لان أمثالها لا يصدر في الدول ذات الانظمة الديمقراطية الحرة في الظروف العادية ، وانما تصدر فيها في ظروف استثنائية ، أو في الحكومات الدكتاتورية ، وهذا الرأى الذى نقول به غير جديد ، فهو لذى سار ويسير عليه اساتذة القانون الدستورى (١) •

انتقادات انما هو موجه في الواقع الى بعض مستشارى الرئاسة من رجال القانون ، لاننا في هذا المقام بصدد مسألة قانونية ورئيس كما هو معروف — ليس من رجال القانون •

(٢) راجع مؤلف الاستاذ الكبير الدكتور وحيد رافت (استاذ ورئيس يشير في « الكلمة الامتياحية » (صفحة ١) من مؤلفه الى هذه الترسانة من التشريعات الاستثنائية ، وصفحة ٢ حيث يشير الى

الاسباب : ويجدر بنا هنا أن نتساءل ما هي الاسباب (أو الاسباب) التي دعت أولئك المستشارين القانونيين الى أن يروا بأن تلك القوانين لا يصح أن توصف بأنها استثنائية ؟

الاجابة على هذا التساؤل تبين لنا أنه ليس هنالك سوى سبب واحد هو « أن هذه القوانين صدرت من المجلس النيابي الذي يمثل الامة صاحبة السيادة !!

هذا يعنى أنهم يرون أنه نظر لان وصف القوانين بأنها استثنائية ينطوى على اتهامها بالصيغة غير الحرة أو الاستبدادية فان الهيئة النيابية التي تمثل الامة لا يمكن أن تكون مستبدة وهذا رأى بين مونسكيو في نظريته الشهيرة عن « مبدأ فصل السلطات » خطأه من الناحية النظرية ، وبين الواقع والتاريخ عدم صحته من الناحية العملية . وليس هنا مقام

« الصلة الوثيقة بين انهاء العمل بقانون الطوارئ وبين القوانين الاستثنائية المشار اليها ، وصيغة ٣ حيث يتكلم عن الاحكام العرفية (قانون الطوارئ) وكيف أنه لا ينبغي أن تحل التشريعات الاستثنائية محلها بعد رفعها » .

وراجع النظام الدستورى المصرى (المرجع السابق ذكره) للاستاذ سعد عصفور (أستاذ ورئيس قسم القانون العام سابقا بكلية الحقوق — جامعة الاسكندرية) حيث يقول (ص ٣٦٥) أن حالة الطوارئ ينظمها قانون استثنائى لما يفوله للسلطة التنفيذية من سلطات بالغة الاتساع الشسدة وهو القانون لقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ ثم نجاه (فى الصفحة ذاتها) يشير الى « السلطات الاستثنائية » المخولة للسلطة التنفيذية بموجب قانون الطوارئ» وفى صفحة ١٥٩ نجاه يذكر مانصه : ومن المعلوم أن حالة الطوارئ هى حالة استثنائية لخروجها على التنظيم القانونى العادى » .

الكلام تفصيلا عن تلك النزعة الاستبدادية في بعض الاحيان وفي بعض البلدان للهيئات النيابية (١) . وحسبنا هنا أن نذكر أن الاحزاب السياسية — حين تتبوأ كراسى — تنزع احيانا نزعة استبدادية تميل بها الى اضطهاد خصومها من الاقلية السياسية (أى المعارضة) . والنظام الديموقراطى هو نظام حزبى يتبوأ الحكم فيه حزب الاغلبية فى الهيئة النيابية — لاسيما فى النظام البرلمانى وهو النظام السائد فى الديموقراطيات الغربية ، ولذلك لم يكن عجيبا أو بعيدا أن تستبد الهيئة النيابية بالسلطة ، واتارىخ يبين لنا أن الهيئة النيابية التأسيسية التى تولت مهام الحكم (٢) فى عصر الثورة الفرنسية ارتكبت من الاعمال الاستبدادية ما لم يعرف عن القيصرة والملوك الأقدمين المستبدين وكان يطلق على نظام حكمها (لاسيما فى عهد روبيسير Robespierre) « نظام الارهاب Régime de Terreur » وكان يطلق عليها La Convention . وقد حكمت فرنسا ما بين عامى ١٧٩٢ ، ١٧٩٥ وهى التى اعلنت النظام الجمهورى فى فرنسا (٣) . كما عرفت النزعة الاستبدادية عن رؤساء

(١) نكلمنا تفصيلا عن « الدكتاتورية البرلمانية أو الشعبية » فى كتابنا « أزمة الانظمة الديموقراطية » الطبعة الثانية ١٩٦٣ ص ٥٣ — ٧٣ .

(٢) نقول « تولت مهام الحكم » لان نظام الحكم هو الذى يطلق عليه نظام « حكومة الجمعية النيابية » وهو النظام الذى تقوم فيه الجمعية النيابية (وهى تمثل البرلمان) بتعيين وعزل أعضاء « المجلس التنفيذى » (وهم يمثلون الوزراء) وهى التى تضع سياسة الحكم ويخضع لها ذلك المجلس خضوع التابع للمتبوع .

(٣) كما عرفت تلك النزعة الاستبدادية عن البرلمان الانجليزى فى بعض وموضوعه من تشريعات تطبق فى المستعمرات البريطانية فى امريكا ، وكانت تلك النزعة الاستبدادية فى مقدمة الاسباب بل والسبب والسبب المباشر الذى أثارها ودفعها للقيام بثورتها التحريرية

دول تم تقلدهم مقاليد الحكم عن طريق انتخاب الشعب لهم كما كان
شأن نابليون ونابليون الثالث في فرنسا •

الاستقلالية في أواخر القرن الثامن عشر ضد إنجلترا ، ولما نجحت
الثورة اتفقت تلك المستعمرات بعد استقلالها وأنشأت دولة جديدة
هي الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٨٧ كما يذكر لنا التاريخ
عن الهيئات النيابية التي عرفت بالنزعة الاستبدادية ما عرف في
إنجلترا « بالبرلمان الطويل Long Parliement » (لأنه ظل
قائما أمدا طويلا) فقد اجتمع هذا البرلمان في عهد الملك تشارل
الاول عام ١٦٤٠ م وحطه كرومويل عام ١٦٥٣ بمعد أن نجحت
حركته الثورية •

١ — قانون الصحافة

بين « شعار السلطة الرابعة » والحرية

مقدمة :

أما وقد انتهينا من تلك الكلمة التمهيدية فاننا ننتقل الى الكلام هنا عن تلك القوانين الاستثنائية وقد ذكرنا أننا سنختار منها اثنين : أحدهما (وهو الخاص بالصحافة) وسنعالج الكلام عنه في هذه النبذة ، والآخر (وهو الخاص بالأحزاب) وسيكون موضع الكلام عنه بالنبذة الثانية وذلك للأسباب التي سبق لنا بيانها .

وحسبنا هنا أن نعالج بالبحث مسألتين هامتين : (المسألة الاولى) عن شعار الصحافة سلطة رابعة (والمسألة الثانية) عن مدى حرية حرية الصحافة .

المسألة الأولى : « شعار الصحافة سلطة رابعة »

ورد في الاستفتاء الذي أجرى بالقرار الجمهوري (رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩) والذي حدد الموضوع التاسع للاستفتاء بأنه تقنين الصحافة كسلطة رابعة ضمانا لحريتها تأكيدا على استقلالها والمقصود هنا « بسلطة رابعة » اعتبارها سلطة من سلطات الدولة (١) . ونجد — لدى ادخال تعديل على الدستور بعد اجراء ذلك الاستفتاء — أن اللجنة المشكلة للنظر في تعديل الدستور . وقد عدلت عن وصف الصحافة بأنها سلطة من سلطات الدولة الى اختيار وصفها بأنها « سلطة شعبية » وقد

(١) هذا هو ما ذكرته اللجنة المشكلة للنظر في مبدأ تعديل الدستور في صدد موضوع هذا الاستفتاء .

ظهر في التعديلات التي أدخلت أخيرا على الدستور شـم في القانون الصادر بتنظيم الصحافة (رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠) وقد جاء في كل من التعديل الدستوري وقانون تنظيم الصحافة النص على أن « الصحافة سلطة شعبية مستقلة » .

تطبيق — من الامور البينة التي لايموزها بيان أنه ليس مما يجوز أن توصف الصحافة بأنها « سلطة » الا اذا استعملنا هذه الكلمة بمعناها المجازي كما توصف أحيانا بأنها « صاحبة الجلالة » استنادا الى مالها من تأثير وسلطان في تكوين الرأي العام ، ولما بها من أثر وقوة كدعامة هامة للأحزاب السياسية ، ولكن استعمال الكلمات بمعناها المجازي أمر غير جائز في لغة الصياغة القانونية وكما أنه لايجوز النص في القانون أو الدستور على أن الصحافة « صاحبة الجلالة » فذلك لايجوز النص على أنها « سلطة » أو « سلطة رابعة » .

ففي لغة التشريعات الدستورية في مشارق الارض ومغاربها لاتعترف الدساتير الا بالسلطات الثلاثة المعروفة ، والسلطة — في لغة الدساتير — هي هيئة ذات سلطان ، لقراراتها في حدود اختصاصها قوة الازام وهي تقوم بوظيفة من وظائف الدولة ، وليس هذا شأن الصحافة رغم اهميتها وقوتها « وجلالتها » فهي مهنة حرة تستمد قوتها من قوة الافادة والاقتناع . وقد نصت الدساتير في الديمقراطيات الغربية الحرة على كفالة حريتها ، أي كفالة حمايتها من سلطان الحكومة وتعسفها واساءة استعمال سلطتها ازاء ماتوجهه من نقد لبعض تصرفات رجال الحكم . فالصحافة هي اداة رقابة على السلطة ، ولكنها ليست سلطة ، كما أن لجماعات الضغط (Group pressur) ولكبار رجال الفكر انسياسي تأثير على السلطة ولكن هذه الهيئات ليست سلطة ، وكذلك شأن أصحاب رؤوس الاموال في اديمقراطيات الغربية وفي الدول النامية .

ملحوظة : نلاحظ أولاً أنه في حين أن الاستفتاء الذي جرى سنة ١٩٧٩ كان موضوعه : اقتراح بتقنين الصحافة « كسلطة رابعة » أى سلطة جديدة مضافة الى سلطات الدولة الثلاثة المعروفة اذا بنا نرى أن الدستور حين جرى تعديله — بعد ذلك الاستفتاء وبناء عليه — قد نص على أن « الصحافة سلطة شعبية مستقلة » وكذلك كان شأن القانون المنظم للصحافة الذى صدر بعد ذلك التعديل للدستور فقد جاء بالمادة الاولى لذك القانون (رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠) « بشأن سلطة الصحافة » أن « الصحافة سلطة شعبية مستقلة » وذلك مما يبين لنا ماكان من تردد تلك اللجنة المشكلة بانظر في أمر تعديل الدستور (والتي سبقت الإشارة اليها وما كان من شعورها الحرج بعد اقتراحها أن يكون موضوع الاستفتاء (سنة ١٩٧٩) « تقنين الصحافة كسلطة رابعة » أى كسلطة من سلطات الدولة ، اذا بنا نجددها قد عدلت عن هذا الاقتراح — ادى انظر في تعديل الدستور (سنة ١٩٨٠) ولدى صدور القانون المنفذ لذلك التعديل والمنظم لشئون الصحافة — ورأت أن يكون النص — كما قدمنا « أن الصحافة سلطة شعبية » — وسواء كان النص أن الصحافة سلطة شعبية أو أنها سلطة رابعة فهو نص خانقه التوفيق على وجه التحقيق ، وهو بدعة في ميدان الصياغة الدستورية أو القانونية ، لان الصحافة كما ذكرنا وبيننا ليست سلطة .

ونلاحظ ثانياً أن اقتراح النص بأن « الصحافة سلطة رابعة » عرض على الاستفتاء الشعبى !! وهذا أمر بالغ الغرابة أن يكون مثل هذا النص موضع استفتاء شعب تنتشر الامية في نحو ثلاثة أرباع أفراده ، وتنتشر الامية السياسية في الربع الباقي !! (١)

(١) وحسبى أن أذكر أنه حين كتبت الصحف في ذلك الحين عن ذلك الاستفتاء وموضوعه سألتى بعض تلامذتى من طلبة الدكتوراه — في غير قليل من الدهشة والعجب « كيف تعد الصحافة سلطة رابعة ؟ » !!

فهنالك شروط ومبادئ أولية يجب مراعاتها — فيما يرى اساتذة القانون الدستوري — لدى عرض موضوع على الاستفتاء الشعبى ، وفى هذا الاستفتاء الغريب نجد أنه لم يراع منها شرط واحد (٢) • ففى مقدمة تلك الشروط :

١ — حسن اختيار الموضوع فلا يصح مثلا أن يكون من المسائل الداخلية فى اختصاص الهيئات القضائية أو من المسائل ذات الصبغة الفقهية أو الفنية (كالتفصيلات الفنية للتشريع) •

٢ — أن يكون الموضوع من المسائل البسيطة التى لا تتطلب من المواطن مجهودا فكريا •

٣ — وحدة الموضوع فلا يعرض أكثر من موضوع واحد فى الاستفتاء لأن ما يطلب من المواطن هو أن يدلى برأى أو بصوت واحد ، بكلمة « نعم » أو « لا » ، موافق أم غير موافق ، فكيف يكون فى مقدوره أن يدلى بصوته اذا كان موافق على بعض ما يعرض عليه دون البعض الآخر ؟ ومما تجدر الإشارة اليه هنا أن الاستفتاء الخاص بموضوع الصحافة كان يشمل الى جانبه (فى ذلك الاستفتاء ذاته) مواضيع عديدة أخرى !!

٤ — يجب أن يراعى مدى نزوح الشعب ، فقيمة الاستفتاء (كما يقول الفقيه الدستوري الفرنسي الكبير بيردو Burdeau) انما نتوقف على مدى النضوج السياسى لجمهور الشعب •

(٢) لبيان تلك الشروط يراجع كتابنا « الحريات العامة » طبعة ١٩٧٤ من ٢٥٩ — ٢٦٤ — وسبق أن ذكرنا عنها نبذة موجزة فى المبحث الثانى

المسألة الثانية : مدى حرية الصحافة

مقدمة : — من الامور المعروفة التي لايعوزها التعريف أن رجال الصحافة في مصر لم يصبهم من البطش والحبس بل ومن التعذيب والتشريدو التغريب مثل ما أصابهم في عهد حكم عبد الناصر لاسيما في فترة سيطرة تلك الجماعة المعروفة (بمرآة القوى) ذلك النظام الذي يعرف في التاريخ بوصف رهيب وهو « نظام حكم الارهاب » (Régime de Terreur) ثم خفت تلك النزعة الاستبدادية الى حد بعيد ، منذ عهد غير بعيد ، هو عهد بداية حكم الرئيس أنور السادات فقد استبدل وسيلة القهر والارهاب بوسيلة أخرى هي الرقابة اذ أبقاها مدة زادت عن سنوات ثلاث وكان هو الذي يقوم بتلك الرقابة ، ثم استبدلها بغيرها حين تبين له أن رئاسته للاتحاد الاشتراكي (الذي اعتبر المالك للصحف الكبرى التي امت) جعلت للرئيس السادات رقابة مستترة على الصحف وهي رقابة يفرضها رؤساء التحرير على أنفسهم وعلى من يتبعهم من المحررين ، خوفا من عقابه وأملا في ثوابه . على أنه عهد في عام ١٩٧٣ الى فصل نحو مائة من الصحفيين بقرار واحد دون أن يكون هنالك واحد كانت لديه الجراء أن يعترض ، بل نجد بالعكس أن الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين قد اجتمعت في يونيه من ذلك العام وبينما فات تلك الجمعية أن ترسل الى أولئك الموظفين المفضولين كلمة مواساة فانه لم يفتها أن تبعت الى الرئيس برقية تعربه في ختامها عن « كل الحب والتأييد » !! — ثم عدل الرئيس (في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣) عن قراره الرهيب فأعاد الصحفيين المفضولين الى أعمالهم « بعد أن نصب فيهم معين الشجاعة وانطفأت فيهم شعلة الحماس » فانفتحت الحساسة الى اقامة رقيب عليهم « على حد تعبير الزميل الكبير مصطفى مرعى » (١) .

(١) راجع « الصحافة بين السلطة والسلطان » ص ٢٦ — ٢٨ للاستاذ الكبير مصطفى مرعى .

ثم عادت النزعة الاستبدادية الى عهد السادات بتلك القرارات انشهرية في ٥ سبتمبر ١٩٨١ فنال رجال الصحافة كما نال غيرهم من المواطنين العديد من المعارضين (يريو عددهم جميعا عن ١٥٠٠ مواطنا) ألوان من صنوف البطش والطغيان — ولقد كان من المآثر التي يجب أن تذكر — ولايجوز أن تنكر — للرئيس مبارك أنه (في بداية عهده بالحكم) رفع عنهم منازل بهم وأعاد اليهم حريتهم وبذلك فقد عمل على تصحيح قرارات ٥ سبتمبر المتعسفة ، كما أنه تم في عهده (في سبتمبر ١٩٨٣) إلغاء بعض القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات (١) .

أما وقد انتهينا من تلك الكلمة التمهيدية — أو تلك المقدمة — فانتقل الى موضوع هذه الكلمة وهو بيان مدى حرية الصحافة .

كان موضوع الاستفتاء الذي جرى بهذا الصدد سنة ١٩٧٩ (وسبقت الإشارة اليه) هو النظر في تقنين الصحافة كسلطة رابعة **ضمانا لحريتها وتأكيدا على استقلالها** . كما ذكرت اللجنة المشكلة للنظر في مبدأ تعديل الدستور من أهل تقنين الاقتراح بموضوع ذلك الاستفتاء (الخاص بالصحافة) — بعد موافقة الشعب عليه — أن ذلك الاقتراح —

(١) مثل قانون « حماية الوحدة الوطنية » (الصادر عام ١٩٧٣) ، (الصادر عام ١٩٧٣) ، قانون بشأن أمن الوطن والمواطن (الصادر عام ١٩٧٧) بفرض عقوبات شديدة على التظاهر والاعتصام والاضراب ، كما تم تعديل قانون الاشتباه الصادر عام ١٩٨٠ والخاص بالمشتردين والمشتبه فيهم وتنظيم مراقبة الشرطة لهم ، وكان قانون الاشتباه قبل تحديله يتضمن بعض الاحكام التي تتعارض مع الدستور وكانت تفتح الباب أمام أجهزة الامن لاساءة استعمال السلطة (أو مايسمى « بالتجاوزات ») ويهيج للحكومة فرصة العمل على اتساع دائرة ما يوصف « بالاشتباه » لتشمل السياسيين من المعارضين . من دراسة خاصة للاستاذ رمزي ميخائيل نشرت بصحيفة الاحرار .

« يستهدف ضمانا وحرية أوسع يحقق مالمصاحفة من أثر مأمول في حياة المجتمع » . هنا يجدر بنا أن نتساءل : هل هذا صحيح ؟ هل يصح اعتبار مجرد النص على أن « الصحافة سلطة (سواء كانت سلطة رابعة من سلطات الدولة ، أو سلطة شعبية مستقلة) يعد ضمانا لحريتها واستقلالها ؟ أليس المقصود « بحرية الصحافة » هو حمايتها أولا من سلطان الدولة وأجهزتها الحكومية التي تنتقدها الصحافة (أداء لمهمتها وواجبها) ولذلك يخشى دائما من الدولة وأجهزتها الحكومية أن تسيء استعمال سلطتها وتعتدى على حرية الصحافة ؟

أنه حين أراد المشرع الدستورى أن يكون القضاء سلطة لها استقلالها لم يكف بمجرد النص (بالمادة ١٦٥) على أن « السلطة القضائية مستقلة » وانما نجده نص كذلك بالمادة (١٦٦) على أن « القضاء مستقلون لاسلطان عليهم في قضائهم لغير القانون . ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة » ، كما نص (بالمادة ١٦٨) أن القضاء غير قابلين للعزل » .

فإذا نحن نظرنا الى وضع الصحافة في مصر نجد أن شأنها يختلف اختلافا شاسعا عما ذكرنا عن السلطة القضائية ، ومع ذلك فقد حاولوا عقد الشبه بينها وبين السلطة القضائية ، ومن الامور البينة أنه تشبيه غير قائم على أساس (١) . والمسألة — فيما يبدو لى — هى صورة من صور سياسة المظاهر المعروفة في الميدان السياسى (الديماجوجيه) وبوجه خاص في الدول النامية (٢) .

(١) راجع في بيان هذا الرأى ونقده المؤلف القيم « الرأى الآخر » ص ٨٩ للاستاذ الدكتور محمد حلمى مراد .

(٢) راجع ما كتبناه عن سياسة المظاهر والديماجوجية في الدول النامية ص ١١١ — ١١٥ .

فقد لجأ نظام الحكم في عهد عبد الناصر الى تأميم الصحف الكبيرة ذات الانتشار الواسع (وكان ذلك بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ الذى صدر بعنوان « تنظيم الصحافة » !!) •

وقد نص فيه بأن ملكية صحف دار الاهرام وصحف أخبار اليوم وروز اليوسف ودار الهلال تؤول الى « الاتحاد القومى » الذى كان بمثابة حزب للحكومة • كما نص فى ذلك القانون (بالمادة الاولى) على أنه « لايجوز اصدار الصحف الا بترخيص من « الاتحاد القومى » ، وحين ذهب ذلك الاتحاد القومى حل مكانه « الاتحاد الاشتراكى العربى » فيما كان له من اختصاصات فى شأن الصحافة •

وحين صدر قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى لسنة ١٩٧٨ قرر مبدأ سيطرة الدولة على الصحف بما فى ذلك الصحف الحزبية تحت شعار النص عى أن الصحافة « ملك للشعب » وهذا يعنى أن الصحافة ملك الدولة ، « فالشعب ليست له ذمة مالية ، ومن ثم فهو لا يستطيع أن يملك صحفا أو غير صحف ، والدولة وحدها هى التى تملك المال العام وهى التى تديره (١) •

فالشعب تجسده وتمثله الدولة واجهزتها وهذا يعنى كذلك استمرار قيام الدولة (أو أحد اجهزتها الرسمية) بتمعين رؤساء تحرير الصحف ورؤساء ادارتها باعتبارها المالكة لتلك الصحف (المؤممة) كما كان الحال فى فترة قيام الاتحاد الاشتراكى فقد كان لرئيس الجمهورية باعتباره رئيسا له أن يعين رؤساء تحرير الصحف المسماة بالصحف القومية ورؤساء مجالس ادارتها « والحالة لاوحيدة التى يمكن تصور الملكية الشعبية للصحف انما نكون عن طريق تحويل قيمة رؤوس أموالها الى

(١) راجع المؤلف القيم « الصحافة بين السلطة والسلطان » ص ٨٩ •

أسهم يكتب فيها المواطنون على ألا يمتلك الفرد أكثر من عدد معين من الأسهم ، وتأخذ الصحيفة شكل الشركة المساهمة أو الجمعية التعاونية (٢) .

ثم لما صدر قانون تنظيم الصحافة كسلطة شعبية (عام ١٩٨٠) قرر (بالمادة ٣٢ فقرة ٢) نقل ملكية الصحف القومية من ملكية الاتحاد الاشتراكي الى ملكية الدولة أو مجلس الشورى الذى أصبح صاحب تلك السيطرة على الصحف القومية . ولقد كان يجب — بعد حل الاتحاد الاشتراكي — أن ترد الصحف المؤممة الى أصحابها ، لاسيما لما تبين للتأميم من آثار ضاره ، اذ انتقلت الى الصحف بعد تأميمها ما عرف عن الادارة في مصالح الحكومة من مساوئ : كالاكثار من الموظفين في غير حاجة اليهم ، والاخذ بمبدأ « أهل الثقة قبل أهل الكفاية » فيما يتعلق باختيار رؤساء التحرير والمحريين حتى أصبحت كبريات الصحف (المؤممة) بمثابة أجهزة للدعاية للحكومة قبل أن تكون السنة نقد لها .

ثم ان انشاء مجلس أعلى للصحافة (بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٧٥) يضم عناصر خارجة عن دائرة الصحافة ويضم أعضاء من مجلس الشعب (هم عادة من المنتمين للحزب الحاكم) ومع ذلك فهو يهيمن على شؤون الصحافة وعلى قيد الصحفيين ومجازاتهم هو أمر يؤدي الى امتداد سيطرة الدولة الى ميدان اختصاص نقابة الصحفيين .

ولقد اجاز القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ (الصادر بتعديل قانون الاحزاب) الصادر سنة ١٩٧٧) للجنة السباعية شبه الحكومية سلطة

(٢) ذلك هو ما ذكره الاستاذ الدكتور محمد حطمي مراد (أستاذ الاقتصاد سابقا بجامعة عين شمس قبل أن يكون رئيسا لها) في مؤلفه « الرأى الآخر » ص ٧٩ ونوجه الانتظار الى أن المؤلف تكلم عن « الملكية الشعبية للصحف » لاملكية الشعب .

وقف الصحف الحزبية بقرار تصدره مشمولا بالنفاذ المجل (١) •

وذلك كله مما يتعارض مع مانص عليه — وسبقت الإشارة اليه —
من استقلال للصحافة وحريتها •

خاتمة :

أنه مما يجب أن يذكر ، ولا يجوز أن ينكر — في مقام الختام —
أنه رغم ما وجهناه من وجوه النقد وبيننا في التشريعات الخاصة
بالصحافة من مواطن النقص فإن صحافة أحزاب المعارضة تنعم اليوم —
باعتراف بعض من كبار محرريها — بقسط كبير من حرية الرأي والنقد (٢) •
على أنه لا يصح الادعاء بأن الصحف القومية (أو بعبارة أصح
«الحكومية») تتم بمثل هذا القسط الكبير من الحرية ، وهذا أمر طبعى
إذا عرفنا مدى تبعيتها للحكومة ، فهي الصحف الكبرى التي تحظى
بانتماء واسع يبلغ أضعاف انتشار الصحف المعارضة التي لا تمكنها
مواردها المالية سوى صدور يوميا واحدا اسبوعيا وبثمن يبلغ ضعف
ثمن الصحيفة الحكومية بينما لا يزيد عدد صفحات الصحيفة المعارضة
عن نصف زميلتها الحكومية •

(١) تلك اللجنة السباعية نص عليها في قانون الأحزاب ، وهي مشكلة
من ٣ مستشارين متقاعدين ومن وزير الداخلية ووزير العدل
ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ، برئاسة رئيس مجلس
الشورى الذى قد يكون معيناً • بهذا يرى أن هذه اللجنة ينتمى
أغلبها الى الحكومة والحزب الحاكم •

راجع فيما تقدم المؤلف القيم للاستاذ الكبير الدكتور وحيد
ص ١٩٤ — ١٩٥ •

(٢) ذلك هو ما اعترف به الاستاذ الكبير الدكتور محمد حلمي مراد
(أحد أقطاب المعارضة) في مقال كتبه أخيرا في صحيفة «الشعب»

٢ - الاحزاب السياسية (١)

والتشريعات الخاصة بها

نبذة تاريخية عن الاحزاب منذ ثورة يولييه ١٩٥٢ :

كان أول تشريع صدر خاصا بتنظيم الاحزاب في عهد ثورة يولييه هو المرسوم بقانون رقم ١٧٩ (الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢) عقب استقالة وزارة الرئيس على ماهر (التي كانت أول وزارة تألفت عقب نجاح ثورة ٢٣ يولييه) •

على أن تكوين الاحزاب قبل ذلك التشريع كان يعد أمرا مباحا رغم عدم وجود تشريع خاص بها مبيح ومنظم لها ، حيث أن دستور ١٩٢٣ كان قد أباح (بالمادة ٢١) للمصريين حق تكوين الجمعيات ، وهي تشمل الاحزاب السياسية ، وبناء على ذلك فقد كان يرى القضاء أن للاحزاب حق الاعتراف لها بالشخصية المعنوية التي تحتاج اليها الاحزاب للقيام بأداء أعمالها الضرورية لمباشرة مهامها •

على أن ذلك التشريع (الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢) لم يعمر طويلا ، فقد ألغى عام ١٩٥٣ (بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣) وذلك عقب اعلان المجلس حل الاحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب « وكان ذلك على أثر ما حدث من خلاف بين مجلس قيادة الثورة وبين الاحزاب القائمة في ذلك الحين (وبوجه خاص حزب الوفد) •

(١) راجع في ذلك كتابنا « أزمة الانظمة الديمقراطية » الطبعة الثانية سنة ١٩٦٤ ص ١٩ — ٧٤ ، ص ١٠٧ — ١٣٦ ومؤلف الاستاذ الدكتور وحيد رأفت : « دراسات في بعض القوانين المنظمة للحريات » الطبعة الاولى سنة ١٩٨١ ص ٥ — ٧١ •

ولقد كان التشريع الاول الخاص بالاحزاب (الصادر سنة ١٩٥٢) يعد تشريعا مثاليا طبع بطابع ديموقراطى تسوده روح الاعتدال ، ولكن كان من أسوأ ما قدرته الاقدار لمصر ولتاريخ الثورة أن حدث خلاف خطير بين الرئيس السابق اللواء محمد نجيب من ناحية وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة (الذين ترعهم جمال عبد الناصر) من ناحية أخرى ، ذلك الخلاف الذى عرف فى تاريخ الثورة بأزمة فبراير — مارس ١٩٥٤ .

أهم احكام التشريع الاول الخاص بتنظيم الاحزاب (سنة ١٩٥٢) (١)

يجدر بنا أولا أن نلاحظ أن الروح التى كانت سائدة لدى رجال الثورة فى بداية العهد بها لم تكن معادية لقيام الاحزاب (كما هو شأن قادة الحركات الثورية فى الدول النامية ، كما قدمنا) وانما كانت تهدف فحسب الى اقصاء بعض رجالها باسم القيام بحركة « تطهير » وفيما يلى أهم أحكام ذلك التشريع :

١ — من أجل انشاء حزب يكفى مجرد اخطار وزير الداخلية على أن يشفع ذلك الاخطار بنسخة من نظام الحزب وبيان بأعضائه المؤسسين ، وموارده المالية .

٢ — لوزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب ، أو على اعادة تكوينه أو على انضمام عضو أو أكثر اليه أو على بقائهم فيه لمخالفتهم لاحكام ذلك التشريع (١) .

(٢) لايفوتنا هنا أن نشير الى أن واضع مشروع ذلك التشريع كان الفقيه الفقيه العظيم الاستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة ، وكان يعاونه وكيله المستشار سليمان حافظ (١) وبوجه خاص المادة ٨ منه (كما لو نسبت الى العضو اعمال تتسم باستغلال النفوذ أو الحصول على كسب » .

على أن الرأي النهائي لم يترك لوزير الداخلية وإنما كان لمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة (الدائرة الخامسة) (١) .

حل الأحزاب ونتائجه :

كان من تلك النتائج ومصادرة أموالها ، ثم إصدار مرسوم بقانون بتحريم تكوين أحزاب جديدة أن أوقف النشاط الحزبي منذ ١٨ يناير ١٩٥٣ . وللتبئين مجلس قيادة الثورة ماظهر من الفراغ السياسى عمل على انشاء هيئات تقوم بمهمة الأحزاب ، على الا يطلق عليها وصف « أحزاب » وإنما يطلق عليها « هيئة التحرير » ثم (الاتحاد القومى) ثم « الاتحاد الاشتراكي » فكانت كلما فشلت هيئة فى مهمتها أعيد تنظيمها وتغيرت تسميتها ، وكانت مهمتها الاتصال بالجماهير لتنتقل اليها آراء واتجاهات رجال الحكم وجذب أتباع لهم والدفاع عن سياسة الحكومة . وهذه هى مهمة الأحزاب ، ولكن رجال الحكم (وهم قادة الثورة) كانوا دائما ينكرون أنها أحزاب ، وينكرون أن الديمقراطية تتطلب قيام أحزاب ، أى يرون أنه يمكن قيام الديمقراطية بدون أحزاب ، وذلك هو ما صرح به جمال عبد الناصر فى إحدى جلسات المؤتمر الذى عقد من ممثلين لمختلف الهيئات والفئات لوضع « الميثاق القومى » سنة ١٩٦٢ .

وكان فى مقدمة الانتقادات التى وجهت الى تلك الهيئات التى أنشأتها الحكومة لسد الفراغ السياسى الذى ظهر بعد حل الأحزاب غياب النقد والمعارضة من جانب تلك الهيئات ، وهذه ظاهرة تعد من سمات الانظمة الدكتاتورية ، لذلك فكر الرئيس السابق أنور السادات — وقد كان فى بداية عهده بالحكم قد سار بعض الخطوات فى طريق الديمقراطية والحرية — أن ينشئ ثلاثة تنظيمات سياسية فى صورة

(٢) دراسات فى بعض القوانين المنظمة للحريات (المرجع السابق)

أحزاب صغيرة داخل « الاتحاد الاشتراكي » سميت بالمنابر « لتمثيل اتجاهات سياسية مختلفة ولتقوم بمهمة النقد وهي تنظيم مصر العربي الاشتراكي ، تنظيم الاحرار الاشتراكيين ، والتنظيم الوطنى لقوى اليسار . وكان ذلك فى أواخر مارس ١٩٧٦ وقد أعلن الرئيس السادات — بعد انتخابات اكتوبر ١٩٧٦ — فى جلسة افتتاح الدور الاول لمجلس الشعب (فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦) عن موافقته على تحول هذه المنابر الى أحزاب ، وصدر القانون رقم . ٤ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الاحزاب السياسية، وهو لايزال قائما حتى اليوم .

وقد كان يعد هذا القانون — فى نظر البعض — معتدلا ومقبولا الى حدما رغم بعض القيود التى تضمنها (١) . لاسيما اذا قورن بما أدخل عليه من التعديلات عام ١٩٧٩ ، وقد تضمنت قيودا على حرية تكوين الاحزاب شديدة غاية ماتصل اليه الشدة ، فهي قيود غير مألوفة بل ولا معروفة فى الانظمة الديموقراطية الجرة المتقدمة ولا حتى فى عهد الثورة ذاتها فى بدايتها وذلك فى أول قانون صدر بشأن الاحزاب سنة ١٩٥٢ (كما قدمنا وبيننا) .

الشروط (أو القيود) التى وضعها قانون تنظيم الاحزاب (الصادر سنة ١٩٧٧) والتعديلات التى أدخلت عليه :

فيما يلى أهم تلك الشروط (كما وردت بنصوصها فى القانون وتعديلاته) :

الآ يكون بين مؤسسى الحزب أو قيادته من تقوم أدلة جدية على قيامه بالدعوة أو المشاركة فى الدعوة أو التحريض أو الترويج بأية طريقة

(١) كاشتراط أن يكون بين مؤسسى الحزب الجديد عشرون عضوا على الأقل من أعضاء مجلس الشعب .

من طرق العلانية لمبادئ أو أعمال تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية أو مع مبادئ ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ أو ثورة ١٥ مايو ١٩٧١ أو مع الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى أو النظام الديموقراطى الاشتراكى أو مع المكاسب الاشتراكية أو مع أحكام المادة الأولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى كما يشترط الا يكون من المعارضين لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية • ويشترط فى برنامج الحزب أن نميز أساليبه فى تحقيق هذا البرنامج تمييزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى •

تطبيقات :

كلمة عامة : هذه الشروط — أو بعبارة أصح هذه القيود — التى وضعت على حرية تكوين الأحزاب هى — كما قدمنا — شديدة غاية ما تصل اليه الشدة ، وحسبنا أن نذكر أنها قيود غير مألوفة بل ولا معروفة فى الأنظمة الديموقراطية الحرة المتقدمة ولا حتى فى عهد الثورة ذاتها فى بدايتها وذلك فى أول قانون صدر بشأن الأحزاب سنة ١٩٥٢ (كما قدمنا وبيننا) •

أما وقد انتهينا من هذه الكلمة الوجيزة العامة فاننا ننتقل الى ابداء بعض الملاحظات الخاصة فى غير القليل من التفصيل :

فأولاً : صياغة معينة تعوزها الدقة — نلاحظ أن أسلوب بعض نصوص تلك الشروط لا يكاد يختلف عن أسلوب نماذج مواضع مادة الانشاء التى يملئها مدرس اللغة العربية على تلامذته فى المدارس الثانوية والابتدائية • فإذا كان الشرح والتفسير والتكرار والإشارة الى معنى وحد بلفظين مختلفين تعد من لأمور الجائز بل والمستحبه فى المواضع الانشائية • فهى من الامور غير الجائزة فى صياغة النصوص التشريعية • ومن الاقوال المأثورة عن شيخ أساتذة القانون العام فى

الغرب في هذا العصر — وهو الاستاذ العميد دوجي Duguit قوله :
« النصوص القانونية أفضلها أقصرها » ، وذلك بداهة دون أن تنقص
شيئا من مغزاها • وحسبنا هنا أن نشير الى صياغة النص التالي :

« ألا يكون بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جدية
على قيامه بالدعوة أو المشاركة في الدعوة أو التحريض أو الترويج بأية
طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع
مبادئ الشريعة الاسلامية أو مع مبادئ ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢
أو ثورة ١٥ مايو ١٩٧١ ••• الخ » •

هذا النص كان يجب — فيما أرى — أن تكون صياغته على الوجه
الآتى :

« ألا يكون بين مؤسسى الحزب أو قياداته من يقوم بالدعوة لما
يتعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية على الوجه المبين بقوانين تقنين
الشريعة الاسلامية » •

وماعدا ذلك يمكن حذفه اما لان الحذف لا ينقص شيئا من المعنى
واما لانه يتعارض مع المبادئ الديمقراطية •

فمثلا عبارة « من تقوم ادلة جدية على قيامه •• الخ » هي صياغة
غريبة على لغة التشريع ، واشترط أن تكون الادلة «جدية» أكثر غرابة!
فهل يخشى أن يؤدي حذفها الى تقديم أدلة غير جدية ويؤخذ بها ؟! وهل
من العبارات المألوفة في لغة التشريع أن ينص مثلا على أن « من تقوم
عليه أدلة جدية بأنه سرق أو قتل عمدا يعاقب بعقوبة كذا ؟! »

ثانيا : — فأت واضعى هذا التشريع أن ما يطلق عليها « مبادئ
الشريعة الاسلامية » هي من مواضيع الخلاف بين علماء الشريعة لاسيما
فيما يتعلق بالناحية الدستورية (أى المتعلقة بنظام الحكم في الدولة) ،
والى هذا يرجع سبب تأخير عمل اللجان (التي ألفت) أمدا غير قصير لتقنين

الشريعة الاسلامية ، لذلك وجب ترك تحديد هذه المبادئ الى اللجان المختصة بالتقنين . على أنه كان الاوفق أن يستبدل هذا النص بأن ينص على ألا يكون من مؤسسى الحزب وقياداته وأعضائه من يقوم بالدعوة لاثارة الخلاف والنزاع بين مختلف الطوائف الدينية ، أو بأى عمل من شأنه ايذاء المشاعر الدينية أو نشر الالحاد .

ثالثا : أما اشتراط تميز الحزب في برنامجه أو أساليبه عن الاحزاب الاخرى ، فهو كذلك شرط أو بعبارة أصح « قيد » — لم يكن ثمة ضرورة اليه بل ولا مجرد حاجة اليه ، والقيود على الحريات (وفي مقدمتها حرية انشاء الاحزاب في الديمقراطيات) لاتفرض ألا نزولا على حكم الضرورات ، فما هى تلك الضرورات التى تدعو الى حظر عمل لم يسبق حدوثه لدينا ، كما أنه لم يسبق لاية دولة فى العالم — فيما نعلم والله أعلم — أن نصت عى حظره ؟ ان النصوص التشريعية لاتوضع من أجل افتراضات لوجود لها الا فى عالم الخيال أو عالم التفكير النظرى المجرد (*l'esprit spéculatif*) على حد التعبير الفرنسى) ذلك العالم الذى كان يعيش فيه الفيلسوف المعروف روسو حين نادى بنظرية الشهيرة المعروفة بنظرية « العقد الاجتماعى » ولكن روسو كان فيلسوفا ولم يكن مشرعا يضع أوامر ونواهى وقواعد لتنظيم المجتمع ثم أنه كان صريحا فقد بدأ نظريته بهذه العبارة : *Je suppose que*

أى أننى أفترض أن « ومع ذلك فقد كانت نظريته مسلا حامن اسلحة الكفاح ضد نظرية الحق الالهى (المعروفة بنظرية التفويض الالهى) التى كان يستند اليها الحكم الملكى المطلق فى عصره ، فكانت نظريته تعد — بالعكس — السناد الفلسفى التى تستند اليه نظرية « سيادة الامة » التى تعبر عن المبدأ الديمقراطى . أى أن نظريته رغم أنها لم تكن ثمرة بحث علمى (أى بحث يقوم على دراسة الواقع والتجارب والتاريخ) فقد كانت مع ذلك ذات مزايا من الناحية العملية اذ استند اليها رجال الثورة الفرنسية لمحاربة امتيازات طبقتى النبلاء

(أو الاشراف) وكبار رجال الكنيسة : *Le Clergé* ولكننا اذا نظرنا الى ذلك القيد بل تلك القيود الحديدية العديدة والجديدة التي تطوق بها أعناق وأيدي وأرجل قادة الاحزاب وتساعلنا : ماهي مزاياها من الناحية العملية ؟ واذا كنا نقول بأننا نمسير في طريق الديمقراطية ونقول بضرورة قيام الاحزاب لقيام الديمقراطية وننادى بشعار « تعميق الديمقراطية » وشعار « نريد معارضة قوية » فكيف يتحقق ذلك مع تلك القيود التي تعمل على خنقها لا على خلقها (١) ؟ • ثم ان الحزب ليس مجرد برنامج انما هو برنامج وأشخاص : أشخاص القادة والمؤسسين وأعوانهم ، والنائب — كما قدمنا — انما بصوت لبرنامج وشخص (أو أشخاص في حالة الانتخاب بالقائمة) ، واذا كان يصوت في البلاد المتقدمة للبرنامج قبل الشخص فهو يصوت في البلاد النامية للشخص (ولاسيما شخص رئيس الدولة الذي يركز عادة في يده سلطة الحكم) قبل البرنامج • ويجدر بنا أن نكرر ماسبق لنا ذكره من أن العناية بصلاحيات الرجال (أى بحسن اختيار الرجال) الذين يقومون بمهام نظام الحكم (وهم رجال السلطتين التنفيذية والتشريعية) يجب أن تسبق العناية — بل أضعاف العناية — بحسن اختيار أنظمة الحكم ذاتها (٢) •

ثم اذا حدث أن حزبا فشل في تحقيق برنامجه نظرا لمعجز بعض قادته ورجاله أو لعدم نزاهتهم أو لعدم غيرتهم على خدمة الصالح العام عوذه • أمور تلاحظ أحيانا في بعض أصحاب الحكم والسلطان (كما يقول الاستاذ الايطالى الكبير روبرت ميشيل) لان السلطة لعبت

(١) راجع كتابنا « القانون الدستوري والانظمة السياسية » وكتابنا « الحريات العامة » •

(٢) راجع ملاحظاتنا في البحث الثانى ص ٢٣١ — ٢٣٥ تحت عنوان شخصية رجال الحكم •

نشوتها وخمرتها برؤوسهم فأسكرتها ، وعبث اغراءاتها بنفوسهم بنفوسهم فأفسدتها ، ثم رأى فريق آخر من ذلك الحزب لم تلحق به من تلك الشوائب شائبة أن ينفصل عن ذلك الحزب ويكون حزبا جديدا ببرنامج لا يختلف عن برنامج الحزب القديم ، نقول اذا حدث ذلك فكيف لا يصرح بقيامه ثل هذا الحزب الجديد ؟ ألم يكن في مقدمة أهداف ثورة ٢٣ يوليه ومطالب قادتها أنهم طلبوا من الاحزاب القيام باجراء حركة تطهير بين رجالها ، وأليس في مقدمة أحكام قانون الاحزاب عدم مخالفة مبادئ ثورة ٢٣ يوليه ؟

رابعا : أما اشتراط عدم معارضة السلام المعقودة بين مصر واسرائيل « فلعله أكثر الشروط مدعاة للعجب !! فضلا عن أنه (أو ما يماثله) — كما هو شأن غيره من الشروط — شرط غير معروف في تشريعات الدول الاخرى فاننا نتساءل : كيف يشترط المشرع المصرى ذلك الشرط بينما نجد الطرف الآخر في العقد (المعاهدة) لا يشترطه في تشريعاته بل ولا يطبقه أو يعمل على هداه وطبقا لروحه من الناحية العملية ، بل نجده يعمل العكس . وحسبنا أن نشير الى تصرفاته العدوانية المشهورة المعروفة — التي لايعوزها التعريف بعدد معاهدة اسلام المزعوم في مختلف البلاد العربية : في سوريا والعراق ولبنان ومصر (بصدد مسألة « طابا ») وأخيرا تصرفاته في الاراضى العربية المحتلة : أعنى سياسة الاستيطان « وما ذكرته اخيرا الانباء الخارجية العالمية من قيام الحكم الاسرائيلى من التعذيب الوحشى للمسجونين الفلسطينيين (١) » .

وقد قامت إحدى العضوات المعارضات في المجلس النيابى

(١) ذلك هو ما ذكرته هيئة المطفين الدولية (ومقرها جنيف) في تقرير لها أذيع في ٣٠/١/١٩٨٥ ، ونشر بصحيفة الاخبار بعدد ١/٣١/١٩٨٥ (بالصفحة الخامسة) .

الاسرائيلي (الكنيست) بتمزيق نسخة من النسخ المطبوعة للمعاهدة في جلسة المجلس بحضور رئيس الوزراء (بيغن) فكان تعليقه على ذلك التصرف — فيما ذكرت وكالات الأنباء العالمية — أن قال — بلهجة الزهو — ان هذا دليل الديمقراطية في اسرائيل — فكيف بنا — ورجال الحكم لدينا لا يكفون عن الحديث عن « تعميق الديمقراطية » ويرون عدم السماح بقيام حزب يعارض تلك المعاهدة .

— وهناك نقدان آخران لايتعلقان بالشروط الواجب توفرها من أجل التصريح بانشاء حزب من الاحزاب ، ولكنهما يتعلقان بأمرين آخرين نص عليهما في ذلك التشريع الخاص بنظام الاحزاب لذلك رأينا أن هنا مكانهما ، وبالتالي أصبح واجبا اضافتهما في الفقرتين التاليتين :

خامسا : لجنة شؤون الاحزاب : وهي اللجنة المختصة بالتصريح بقيام حزب أو الاعتراض عليه ويعاب عليها أنه يطلب عليها الطابع الحكومي ، ولذلك أصبح حيادها بين الاحزاب موضع شك ، لان تأثرها بسلطان حزب الحكومة أصبح موضع يقين . فهذه اللجنة تشكل من ثلاثة من المستشارين المتقاعدين ، وثلاثة من الوزراء العاملين برئاسة أمين اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي (الذي يعتبر في الواقع — كما سنبين — بمثابة حزب للحكومة) أو نائبه (١) .

ولهذه اللجنة حقوق هامة اذ أن لها أن تطلب من محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة حل أي حزب وتصفية أمواه ، أو ايقاف نشاطه

(١) وقد أصبح رئيس مجلس الشورى رئيسا لتلك اللجنة السباعية بدلا من أمين اللجنة المركزية وكان ذلك بناء على التعديل الجديد لقانون الاحزاب الذي صدر بمقتضى القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ ويلاحظ أنه يطلق أحيانا اسم « اللجنة السباعية » على لجنة شؤون الاحزاب

ووقف اصدار صحفه ، علما بأن هذه المحكمة أدخلت عليها تعديلات أثرت على استقلالها ، بحيث أصبح حيادها كذلك موضع شك (كما سنين فيما بعد) ويلاحظ أن التعديلات التي أدخلت في مايو ١٩٧٩ على قانون الاحزاب (الصادر سنة ١٩٧٧) زادت من اختصاصات لجنة شؤون الاحزاب زيادة بلغت حد الخطر على حرية تكوين الاحزاب ، اذ أصبح أمر تكوينها أمرا عسيرا ، لاسيما أن تلك اللجنة — طبقا لتشكيلها ولطابعها الحكومي — لا يمكن أن تكون محايدة ، اذ أنها في الواقع تحت سيطرة الحكومة والحزب الحاكم (حزب الحكومة) ممثلين في الوزراء العاملين الثلاثة وفي رئيس مجلس الشورى (٣) .

سادسا : اضعاف ضمانات استقلال القضاء الاداري عند نظر الطعون :

من التعديلات التي ادخلت (في ٣٠ مايو سنة ١٩٧٩) على قانون للاحزاب النص على أن يضم الى تشكيل المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة في دائرتها الخماسية الاولى عند نظر الطعون الخاصة بالاحزاب عدد مماثل من أعضاء مجلس الشعب يختارهم المجلس في بداية كل دورة من بين أعضائه .

ومن الامور البدهية أن حزب الاغلبية بالمجلس (وهو حزب الحكومة) سيختار هؤلاء الاعضاء من نواب الحزب ، ومن الامور

(٢) ومما يؤكد ذلك الطابع الحكومي لتلك اللجنة أنه يكفي لصحة انعقاد تلك اللجنة السباعية حضور خمسة من أعضائها على أن يكون من بينهم الوزراء الثلاثة ولكن لا يكون انعقاد اللجنة صحيحا اذا حضر اجتماعها مثلا المستشارون المتقاعدون الثلاثة والرئيس واحد الوزراء .

راجع دراسات في بعض القوانين المنظمة للحريات للاستاذ الدكتور وحيد رافت (المرجع السابق ذكره) ص ٣٤ ومابعدها .

البدئية أيضا أنه لا يمكن للمتقاضين الاطمئنان الا الى قضاء مستقل رجاله غير قابلين للزلزلة •

خاتمة : يجدر بنا في مقام الختام أن نوجه الانظار الى أن هذا التشريع الخاص بالأحزاب قد أسرف بصورة غير عادية في تحريم عديد من المبادئ والأفكار في برامج الأحزاب ولدى قاداتها ومؤسسيها • وهذا التحريم فضلا عن أنه يخالف العرف الذي جرت عليه الدول الديمقراطية في أمر تكوين الأحزاب كما قدمنا — فهو أمر يتعارض مع مبادئ الحرية والديموقراطية ذاتها فيما يرى علماء الفقه الدستوري في الدول الغربية ، فهذه المبادئ تقضى بأن للأفراد كامل الحرية في اعتناق أى مبدأ أو مذهب أو رأى طالما هم لا يلجئون الى نشره بأساليب العنف أو الاثارة لاحداث قتلة أو اضطراب ، ودون أن يكون منافيا للأداب العامة (١) •

على أنه — وقد أخذنا في الاعتبار أننا دولة اسلامية نص دستورنا على أنها دولة اسلامية وأن الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع وأن ببلادنا أقلية من غير المسلمين ولكنها ذات وزن كبير سواء من ناحية الاجتماعية والسياسية والعرقية ، وأن الوحدة الوطنية بين مختلف الطوائف هي في مقدمة الاسس التي يقوم عليها بناء المجتمع في بلادنا ، لذلك كله فقد رأينا تحريم مجرد نشر الآراء أو المذاهب التي تدعو الى الالحاد ونبذ الشرائع الدينية أو تحدث الاضطرابات في العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين أو تؤدى المشاعر الدينية ، وذلك رغم اتباع الوسائل السلمية •

(١) راجع بريدو Buracian القانون الدستورى والأنظمة السياسية (الطبعة ١٧ بباريس) سنة ١٩٧٦ ص ١٨٥ حيث يقول « أن حرية تكوين الأحزاب في البلاد المتقدمة مطلقة لاقيود عليها ، ولذلك نجد في فرنسا انه لقيام حزب يكفى مجرد الاعلان عنه • »

رابعاً - الانتخاب

نبذة تاريخية موجزة للمشكلات الدستورية المتعلقة بحق الانتخاب

بدأت هذه المشكلات ببداية عهدنا بالنظام النيابي البرلماني لحستور ١٩٢٣ ، وقد كان أولها مشكلة حرمان الاميين حق الانتخاب أو منحهم اياه . وقد اثرت هذه المشكلة في عهد وزارة سعد زغلول سنة ١٩٢٤ حين أريد تعديل قانون الانتخاب فقد كانت الحكومة ترى في ذلك الحين ضرورة التفرقة بين المتعلمين والاميين بصدد حق الانتخاب . مع تمييز الطائفة الاولى على الطائفة الثانية ولو أن صورة ذلك التمييز كانت في نطاق ضيق اذ لم تكن تتعدى مجرد الرغبة في اشتراط سنن في الناخب الامى أعلى من سن الناخب المتعلم ، فقد كانت الحكومة ترى زيادة سن انتخاب الامى الى ٢٥ سنة في حالة الانتخاب لمجلس النواب ، ٣٠ سنة في حالة الانتخاب لمجلس الشيوخ في حين يكتفى بالنسبة للناخب المتعلم أن يكون بالغاً من العمر ٢١ سنة (١) .

وكن مجلس النواب لم يوافق على فكرة تمييز المتعلمين على الاميين (رغم أنه تمييز يسير لا يتجاوز التفرقة في السن) . وقد أخذ المجلس في قراره بوجهة نظر زعيم الرأى المخالف (الاستاذ يوسف الجندي الذي كان يعد من زعماء الوفد في ذلك العهد) . وقد كانت في مقدمة

(١) وقد وافقت لجنة العدل بمجلس النواب (وكان مقرها محمد صبرى ابو علم باشا) على مبدأ التفرقة في السن بين الناخب الامى والناخب المتعلم ولو أن اللجنة خالفت الحكومة بعض الشيء في تقدير ذلك اسن اذ رأتها اللجنة بالنسبة للناخب الامى أن يكون سنة ٢٤ على الاقل في حالة الانتخاب لمجلس النواب ، والا يقل عن ٢٥ في حالة الانتخاب لمجلس الشيوخ أما بالنسبة للناخب المتعلم فيكتفى أن يكون عمره ١٨ سنة .

الاسانيد التى يستند اليها هذا الرأى المعارض هى القول بأن تمييز المتعلمين على الاميين يعد بمثابة رجوع الى الوارء لامساوية لسنة التقدم والرقى ، فلقد كان قانسون الانتخاب الذى وضع لانتخاب الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ — كما يقولون — يأخذ بمبدأ الاقتراع العام لكل مصرى يبلغ سن العشرين ، وذلك دون تمييز ما بين المتعلمين والاميين ، لذلك لايجوز لنا اليوم (كما يقولون) ونحن نريد أن نضع تشريعا ديموقراطيا أن نكون أقل ديموقراطية مما كنا عليه سنة ١٩١٣ لاسيما أن اتجاه التطور الحديث فى العالم المتمددين أنما يسير ناحية نظام الاقتراع العام دون اشتراط أى قسط من المعرفة لدى الناخبين (٢) .

ورغم أن قانون الانتخاب (لسنة ١٩٢٤) لم يحرم الاميين حق الانتخاب الا أن هذه المشكلة لم تمت ولم تتم بل ظلت قائمة غير نائمة مدى عديد من السنين ، تتناولها أعلام العديد من اساتذة القانون الدستورى والسنة رجال الفكر السياسى وأعلامهم ثم ظهرت بعد ذلك ببضع سنوات — وبوجه خاص قبيل قيام ثورة ١٩٥٢ فى عهد وزارة نجيب باشا الهلالي الاولى — مشكلة الحركة النسائية التى قامت تطالب بأن يكون للمرأة حق الانتخاب أسوة بالرجل ، وكان المعروف أن هذا الحق انما كان خطوة للحصول على حق الترشيح للمجلس انيابى .

ولما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ أخذ أول دستور وضع فى عهدها (دستور ١٩٥٦) ولأول مرة فى اتاريخ الدستورى المصرى بمبدأ منح المرأة حق الانتخاب لاعضاء مجلس الامة ، وكذلك حق الاشتراك فى الاستفتاء ولقد جاء فى المذكرة الايضاحية لقانون الانتخاب (رقم ٧٣

(٢) راجع كتابنا « مشكلة اصلاح نظام الانتخاب فى مصر » طبعة ١٩٤٨ ص ٦ — ١٢ وقد قمنا بنقد هذا الرأى نقدا طويلا تضيق عنه هذه النبذة التاريخية الوجيزه — راجع كتابنا السابق السابق ذكره ص ١٢ — ٤٩ .

لسنة ١٩٥٦) أن هذا الحق منح للمرأة اعترافا بالدور الهام الذى قامت به فى الحياة العامة منذ أمد بعيد وما كان لها « من فضل ظاهر فى جميع مراحل تطور الدولة المصرية » (١) .

أما وقد انتهينا من تلك النبذة التاريخية فاننا ننتقل الى أهم مشكلة دستورية تتعلق بموضوع الانتخاب فى الآونة الحاضرة وهى :

مشكلة الانتخاب بالقامة مع التمثيل النسبى

(مع اشتراط حصول الحزب على نسبة ٨٪ من مجموع أصوات الناخبين فى الجمهورية)

تمهيد : برزت هذه المشكلة فى السنوات الاخيرة ، على أنه لايزال يتردد صداها فى الجو السياسى على صفحات الصحف وفى الاجتماعات السياسية حتى اليوم (فبرابر ١٩٨٤) وقد نالت من جانب الرأى العام أكبر جانب من الاهتمام لاسيما بعد صدور القانون الجديد بتعديل نظام الانتخاب فى العام الماضى (أغسطس ١٩٨٣) (٢) .

تقسيم : سنقسم هذا الموضوع الى أقسام ثلاثة :

— الاول : نعرض فيه أهم الأدلة التى يستند اليها أنصار نظام الانتخاب الجديد .

(١) المذكرة الايضاحية المشار اليها أنما تشير الى الدور الذى قامت به الحركة النسائية فى الميدان السياسى ابان ثورة ١٩١٩ بزعامة السيدة صفية زغول (قرينة الزعيم سعد زغول) والتى كانت تلقب بأم المصريين ، ثم من بعدها سارت الحركة النسائية بزعامة السيدة هدى شعراوى .

(٢) وهو القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب .

— الثانى : يشمل أهم الأدلة التى يستند إليها خصوم ذلك
'النظام' .

— الثالث : نبين فيه رأينا وملاحظاتنا على مختلف الأدلة التى
أدلى بها فى هذا الميدان الطرفان المختلفان .

على أننا نرى قبل الكلام عن هذه الأقسام أن نوجه الانظار الى
مسألة على جانب غير قليل من الأهمية ، تلك هى خطأ بعض الاصطلاحات
القانونية التى جرى الكثيرون — حتى بين اساتذة القانون على استعمالها
فى هذا المقام .

اصطلاحات « القائمة المطلقة » واصطلاح « القائمة النسبية »
« القائمة النسبية المشروطة » .

مما يدور الى العجب أن هذه الاصطلاحات التى أصبح يرددها
أخيرا رجال القانون وبالتالي غيرهم من رجال السياسة والصحافة —
فى مصر غير معروفة فى غير مصر من الدول وبوجه خاص فى الدولة التى
تعد رائدة فى ميدان علم القانون وهى فرنسا .

إن علم القانون الدستورى يعرف من أنظمة الانتخاب ما هو
معروف بنظام الانتخاب بالقائمة « ونظام التمثيل النسبى » للاقلية
السياسية (أى للأحزاب الصغيرة التى هى عادة أحزاب المعارضة)
والذى يكفى عادة بالاختصار على وصفه « بالتمثيل النسبى » — وهو
النظام الذى يكفل تمثيل الاقلية السياسية فى المجلس النيابى تمثيلا
يقتاسب بقدر المستطاع مع عدد ناخبيها (وذلك على وجه التفصيل الذى
سنعمد الى بيانه فى مكانه) .

إن الذى يهمنا هنا أن نوجه الانظار اليه أنه لا يوجد فى عالم علم
القانون الدستورى ما يسمى بالقائمة المطلقة أو القائمة النسبية

(المشروطة) « فالمطلقة » هي وصف للأغلبية التي يفوز بها المرشح في الانتخابات (أى أغلبية أصوات الناخبين) فهي ليست وصفا للقائمة •

أما « النسبية » فهي وصف للتمثيل ، وهذا أمر بين إذا نحن رجعنا الى الاصطلاحات الفرنسية فيقال مثلا
Représentation Proportionnelle
Liste Proportionnelle لا للتمثيل النسبي)

كما أن علم القانون الدستوري لا يعرف ما يوصف « بالقائمة النسبية المشروطة » أو (غير المشروطة) انما المعروف في بعض البلاد التي تتمدد بها الاحزاب تعددا يؤدي الى عدم استطاعة حزب واحد الحصول على أغلبية في البرلمان تمكنه وحده من تأليف وزارة في الانظمة البرلمانية — أن يشترط في الحزب من أجل أن يمثل في المجلس النيابي أن يحصل على نسبة معينة من مجموع عدد أصوات الناخبين في الدولة والهدف من ذلك هو استبعاد الاحزاب الصغيرة منعا لذلك التعدد الى الحد الذي ينتهي الى تلك النتيجة البغيضة (كما سنبين فيما بعد تفصيلا) فذلك الشرط انما يشترط في نسبة الاغلبية التي يحصل عليها الحزب في الهيئة النيابية وليس شرطا من شروط صحة القائمة ، فهو شرط « للتمثيل » كما أن النسبية وصف « للتمثيل » في الهيئة النيابية ، وليست وصفا للقائمة • ثم أن هذا الشرط غير مقصور على نظام الانتخاب بالقائمة ، بل هو يشترط كذلك في حالة الاخذ بنظام الانتخاب الفردي (أى ذلك الذى تنتخب كل دائرة انتخابية فردا واحدا كما كان الشأن دائما لدينا في مصر قبل أن نأخذ أخيرا بنظام الانتخاب (بالقائمة) ، وكما أنه لا يصح الادعاء بأن هناك ما يصح وصفه بالانتخاب الفردي المشروط أو غير المشروط ، كذلك لا يصح وصف نظام الانتخاب بالقائمة بأنه ذو قائمة مشروطة أو غير مشروطة • ثم أن هناك أنواعا مختلفة (سوف نعرضها في مكانها) للقائمة ، ولم يعرف بين تلك الانواع ما يوصف « بالقائمة المشروطة » (أو غير المشروطة) •

١ - أهم أدلة انصار نظام الانتخاب الجديد (١)

يقولون أن التعديل الجديد لقانون الانتخاب هو خطوة على طريق الديمقراطية ، وأن الديمقراطية هي حكم الأغلبية ، وأن الانتخاب بالقائمة يفضل الانتخاب الآخر الذي كان سائدا (ويعرف « بالانتخاب الفردي » لأنه لا ينتخب في كل دائرة انتخابية سوى فرد واحد) ،

لسببين : (الاول) لان الناخب — في حالة الاخذ بنظام الانتخاب بالقائمة يعطى صوته للمرشحين من أجل مبادئهم (أو مبادئ الحزب الذي ينتمون وينتمى هو اليه) ، وذلك تكون الحركة الانتخابية معركة مبادئ لامعركة أشخاص . والمنافسة أو المفاضلة بين مبادئ لا بين أشخاص .

أما (السبب الثاني) فهو أن هذا النظام — حيث السدوائر الانتخابية كبيرة سنجده يؤدي الى تحرير المرشحين من ضغط الناخبين الذين يعتبرون المرشح — في حالة الاخذ بنظام الانتخاب الفردي — مدينا بمقعده النيابي لأصواتهم ، وبالتالي فإن عليه أن يزيد من عنايته بمشاكلهم ومصالحهم المحلية بل والشخصية بل وأن يعنى بها أكثر مما

(١) تلك هي الأدلة التي أدلى بها هؤلاء الانصار في جلسة مجلس الشعب التي نظر فيها مشروع هذا القانون ونشرتها صحيفة الاهرام (في عددها الصادر في ٢١/٧/١٩٨٣) وكذلك صحف المعارضة . « تلك الأدلة وردت في أقوال الدكتور فؤاد مصطفى الدين رئيس الوزراء والاستاذ الدكتور محمد كامل إيله عضو المجلس ورئيس جامعة عين شمس والاستاذ بكلية الحقوق بجامعة عين شمس سابقا ، والان (سنة ١٩٨٣) رئيس جامعتها . كما رجعنا الى بعض مقالات كبار رجال الصحافة .

يعنى بالمصلحة العليا القومية (٢) •

— أما عن المستقلين : الذين يؤدى نظام الانتخاب بالقائمة السى استبعادهم طالما كانوا غير منتسبين الى حزب من الاحزاب فيقول انصار النظام الانتخابى الجديد أنه لا يصح الادعاء بأن النظام الجديد يجرمهم حق الانتخاب أو الترشيح لان أمامهم الاحزاب وبرامج الاحزاب المتترمة بالمبادئ القومية والمقومات الاساسية للمجتمع المصرى والشرعية الاسلامية ، فعليهم — كما يقول أنصار النظام الجديد أن يلتحقوا بأحد تلك الاحزاب ، و الا عد ذلك منهم صورة من صور التعالى على الاحزاب ، ولعلهم — كما يقول البعض — يبحثون عن الزعامة •

— أما عن اشتراط حصول الحزب على نسبة ٨٪ من مجموع عدد أصوات الناخبين فى الدولة فيقولون أن سبب ذلك أن الحزب الذى لا يحصل على هذه النسبة البسيطة وهى ٨ أصوات من ١٠٠ صوت لا يحق له التمثيل فى مجلس الشعب •

ثم أن عدم اشتراط هذه النسبة مما يؤدى الى زيادة عدد الاحزاب زيادة تؤدى الى صعوبة حصول حزب على أغلبية تمكنه من تأليف وزارة : الامر الذى يؤدى الى الاضطراب لتكوين وزارة ائتلافية (أى مكونه من عدة أحزاب) ، والمعروف عن الوزارات الائتلافية انها وزارات ضعيفة لانها لايسودها الانسجام وتكثر فيما بين أعضائها

(٢) ويضيف الاستاذ بيردو (فى مؤلفه : القانون الدستورى والانظمة السياسية طبع ببائيس ١٩٧٦) (ص ٤٧٩) الى ماتقدم : ان من مزايا نظام الانتخاب بالقائمة انه يحرر الناخبين من ضغط جماعات اصحاب المصالح Group Pressure ونحن نلاحظ أن الاحزاب السياسية لا تتجو من مثل هذا الضغط حتى فى الدول الديموقراطية الكبرى كالولايات المتحدة •

والخلافت والمنازعات ، لذلك يعوزها الاستقرار اللهم الا في حالة الحرب وغيرها من الازمات التى تهدد كيان الدولة وسلامتها .

٢ — أهم الادلة التى يستند اليها خصوم نظام الانتخاب الجديد (١)

أولا : يقولون — هذا التشريع غير دستورى لمبنيين :

السبب الأول : ينص الدستور (بالمادة ٨٢) على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب « عن طريق الانتخاب المباشر » هو في حالة الانتخاب بالقائمة لا يصح الادعاء بأن الانتخاب مباشر اذ أنه يتضمن أن تكون هناك علاقة مباشرة بين الناخب والمرشح ، أما في حالة الانتخاب بالقائمة التى يعدها الحزب فالعلاقة هى بين الحزب والمرشحين ، فالناخب هنا انما يختار في الواقع حزبا لا أفرادا .

والسبب الثاني : يتلخص في أن التشريع الجديد يقرر حرمان المستقلين (أى أولئك الذين لاينتسبون الى حزب من الاحزاب) من حق الانتخاب الذى كفله الدستور لجميع المواطنين ، وكذلك فان حقه في الترشيح لمجلس الشعب انما يرجع الى قبول الحزب ترشيحه ، وهكذا يرى أن التشريع الجديد قد جعل الانتماء لحزب من الاحزاب شرطا من شروط المواطن الذى يملك ممارسة حقوقه السياسية ، وقد اشترط التشريع الجديد الا يقدم قوائم الترشيح سوى الاحزاب ، وفي ذلك

(١) اصحاب وجهة النظر هذه يشملون رجال احزاب المعارضة (في ذلك الحين : ١٩٨٣) وعلى رأسهم زعيم المعارضة المهندس ابراهيم شكرى والاستاذان الدكتوران محمد حلمى مراد ومحمد عصفور والاستاذ الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله — ومن المستقلين المستشار ممتاز نصار — ومن اساتذة القانون العالم : الاساتذة الدكتوراة احمد كمال أبو المجد وبكر القباني والشافعى بشير ، ويحصى الجمل ، وعاطف البنا .

مخالفة للدستور ، كما أنه يعد كذلك مخالفا للزام المستقلين الالتحاق بحزب من الاحزاب ، حيث أن الدستور جعل ذلك الالتحاق أمرا اختياريا لا اجباريا .

ثانيا : اشتراط حصول قوائم الحزب على نسبة ٨/١ من مجموع عدد أصوات الناخبين في الجمهورية — يقولون أن هذا الشرط انما كان انهدف منه استبعاد احزاب المعارضة نظرا لما هو معروف من عدم تكافؤ أحزاب المعارضة مع حزب الحكومة في الامكانيات ووسائل الدعاية والسيطرة على الناخبين في كافة انحاء البلاد ، فالحزب الحاكم — كما يقولون — لمجذور تمتد الى ماض طويل : اى هيئة التحرير التى انشئت في بداية عهد الثورة وكانت في حقيقتها حزبا سياسيا له لجان وفروع في مختلف انحاء البلاد ، ثم تحولت تلك الهيئة الى ما أطلق عليه « الاتحاد القومى » ، ثم الى الاتحاد الاشتراكى ، وجميع هذه الهيئات في حقيقتها هى صور مختلفة لنظام الحزب الواحد (الذى تنشئه الحكومة) وذلك فضلا عن أن الحكومة تسيطر على الارزاق كنتيجة للاخذ بالاشتراكية . ثم أنها يمثلها في الاقاليم محافظون هم أعضاء في حزبها وتعاونهم ادارات يرأسها مديرون خاضعون لسلطانهم ، وهؤلاء جميعا أصحاب نفوذ لاينكر على عملية الانتخاب التى تشرف عليها وزارة الداخلية .

الخلاصة : أنه اذا أمكن — كما يقولون — لاجزاب المعارضة أن يحصل بعض أعضائها على الاغلبية التى تكفل فوزهم في بعض الدوائر الانتخابية ذات العدد المحدود من الناخبين فان من عسير الامور على أحزاب المعارضة الحديثة النشأة أن تحصل على تلك النسبة (٨/١) على مستوى الجمهورية ، لاسيما اذا أخذ بعين الاعتبار ماهو معروف عن عدم سلامة عملية الانتخاب ، وعن عبث الادارة بها ، وذلك منذ أمد بعيد . على أنه مما تجدر ملاحظته — كما يقولون — ان الحكومة مع ذلك ورغم ذلك كله تخشى جانب المعارضة كل الخشية وتعمل لها حسابا كبيرا نظرا لما تراه من الاقبال الكبير للجمهور على ماتعمده من اجتماعات

أو ندوات، ورغم ما تتخذه الإدارة من إجراءات لتضييق حلقة الخناق على تلك الاجتماعات ، ومن تأجيل بمجلس الشعب (أعنى الاغلبية الحاكمة للحزب في المجلس) لاقتراحات ومشروعات المعارضة الى أجل غير مسمى (١) .

— ويقولون عن شرط نسبة ٨٪ أنه يتناقض تناقضا فادحا فاضحا مع نظام التمثيل النسبي الذى يقولون أن التشريع الجديد يأخذ به حيث أن ذلك التمثيل انما يهدف الى تقوية احزاب الاقلية (أى المعارضة) اذ يعمل على أن يكون لكل حزب في المجلس النيابى من النواب عدد يتناسب بقدر المستطاع مع عدد الناخبين الذين يؤيدون الحزب بحيث يستطيع الحزب أن يحصل على نحو ثلث مقاعد المجلس النيابى (تقريبا) اذا كان له بين الناخبين من المؤيدين نحو ثلثهم (مما سيزيده فيما بعد تفسيراً وتفصيلاً) . وذلك مما تقضى به — كما يقول علماء الفقه الدستورى — مبادئ العدالة والمساواة . أما اشتراط نسبة ٨٪ فانها تهدف بالعكس الى اضعاف احزاب المعارضة ، بل الى ابعادها عن المجلس النيابى (كما قدمنا) .

— أما عن السبب الذى دعا الى ابعاد الصلة بين المرشحين للنيابة والناخبين، حيث أن قوائم المرشحين انما يمهدها الى الاحزاب السياسية — لا الى الناخبين أو جماعات منهم — بتقديمها الى الهيئات المختصة بعد أن تقوم الاحزاب — لا الناخبون — باختيار أولئك المرشحين ، ذلك السبب انما يرجع — كما يقولون — الى تمكن أولئك المرشحين (وغالبيتهم من أعضاء مجلس الشعب من رجال الحزب الحاكم) من الهرب من محاسبة الناخبين لهم على ما اقترفوه من اثم الموافقة على

(١) كان ذلك مما ورد في احدى خطب زعيم المعارضة المهندس ابراهيم شكرى وهذا أمر معروف لايعوزه التعريف به .

القوانين الاستثنائية والإجراءات ذات النزعة التعسفية المعروفة التي اتخذت في سبتمبر ١٩٨١ •

الرأيان في كفتى الميزان

أما وقد انتهينا من عرض الرأيين المتعارضين فاننا نتقل الى بيان الرأي الذي انتهينا اليه ، وما تراءى لنا من ملحوظات وتعليقات تستند في الكثير منها الى مالكيار رجال افكر السياسي واساتذة الفقه الدستوري الغربيين من المراجع في كل موضع من المواضع •

ملحوظات تمهيدية :

ان التشريع الجديد بادخال تعديل على نظام الانتخاب في مصر انما قصد به — كما يقال — ادخال اصلاح على نظام الانتخاب • وأن اصلاح نظام الانتخاب هو — فيما أعتقد — حجر أساس في بنية حركة الإصلاح السياسي في بلادنا ، أنه على حد تعبير احد كبار أساتذة لاقانون الدستوري في فرنسا (الاستاذ بارتملي) *Barthélemy* هو « اصلاح الاصلاحات » *la réforme des réformes* ويجب الا يغيب عنا أن كل رجل سياسي أو — على حد تعبير الاستاذ بارتملي — أن كل نائب حين يطلب اليه الادلاء برأيه بصدد تشريع متعلق باصلاح نظام الانتخاب لابد أن يتساءل أو أن يفكر أولا فيما اذا كان هذا الإصلاح الجديد يكفل له الفوز في الانتخاب — « وان في ذلك — كما يقول — ظاهرة طبيعية من ظواهر النفس البشرية ^(١) » — بعبارة أخرى — « ان كل حزب سياسي — على حد تعبير الاستاذ الكبير دوفرجيه

(١) راجع بارتملي « القانون الدستوري » (طبعة ١٩٣٣) ص ٣٨٠ —
وكتابنا مشكلة اصلاح نظام الانتخاب في مصر « طبعة ١٩٤٨ ص ٣٨ وكذا الصفحة الاولى من المقدمة •

(الأستاذ بكلية الحقوق بباريس) — انما يؤثر الالخذ بنوع النظام الانتخابى الذى يكفل له العدد الاكبر من أصوات الناخبين « ، والواقع أن اختيار هذا النظام أو ذاك من أنظمة الانتخاب انما يرجع — على حد تعبيره — الى اعتبارات سياسية أو غالبا مايقوم — على حد تعبير بعض الفقهاء — « على أساس بواعث سياسية (١) » فمسألة تنظيم هيئة الناخبين ليست — كما يقول الأستاذ بارتملى مشكلة قانونية بـ انما هى مشكلة صعبة مترامية الاطراف من المشاكل الاجتماعية السياسية « بمباراة أخرى « أن كيفية تكوين هيئة الناخبين — كما يقول — لم تكن ثمرة التحليل القانونى «...» أن المشرع اذا أراد أن يضع تشريعا ثابتا وطيد الاركان فان عليه من الناحية الاجتماعية والسياسية أن يدعو للانتخاب جميع القوى الاجتماعية المختلفة — ولما كانت قوة العدد فى الدول الغربية هى أهم هذه القوى الاجتماعية فقد كان لزاما على المشرع هناك أن يقرر نظام الانتخاب العام . أما النظريات القانونية المتعلقة بطبيعة الانتخاب (أى المنطقة باعتباره « حقا طبيعيا » أو « وظيفة ») فانها تأخذ بعد ذلك فى الظهور، فماتلك النظريات سوى مجرد رداء لتلك الانظمة التى كانت أولا وليدة ظروف البيئة الاجتماعية بل وليدة القوة غالبا ، فالالتجاء الى هذه النظرية القانونية أو تلك (أى اعتبار الانتخاب « حقا » أو « وظيفة ») انما كان فى الواقع نتيجة لحالة القوى الاجتماعية وثمره للاتجاهات السياسية فى بلد من البلاد (٢) .

-
- (١) دورجيه Durenger الانظمة السياسية والقانون الدستورى « الجزء الاول الطبعة ١٦ سنة ١٩٨٠ ص ١٢٩ — ١٣١
- (٢) راجع مجلد « البرلمانات فى العالم (Les Parlements dans le monde) من مطبوعات الاتحاد البرلمانى الدولى — طبع بباريس ١٩٧٧ ص ١٠٤ ، وكتابنا « مشكلة اصلاح نظام الانتخاب فى مصر » (طبع بالاسكندرية سنة ١٩٤٨ ص ١١٤) .

أما وقد انتهينا من هذه الكلمة التمهيدية فاننا ننتقل الى الادلاء بما تراءى لنا في هذا المقام من ملحوظات وآراء .

فأولا : يقول أنصار نظام الانتخاب الجديد أن في مقدمة مزايا نظام الانتخاب بالقائمة سجين :

السبب الأول : هو أن الناخب في هذا النظام يعطى صوته للمرشحين من أجل مبادئهم (أو مبادئ الحزب الذى ينتسب وينتسبون اليه) لا من أجل أشخاصهم ، بعبارة أخرى أن الناخب — على حد تعبير أنصار نظام القائمة — « سيقارن بين المبادئ (أو برامج الاحزاب) لا بين أشخاص المرشحين » .

والسبب الثانى : يتخلص في قولهم ان هذا النظام (حيث الدوائر الانتخابية كبيرة) يعمل على تحرير المرشحين من ضغوط الناخبين الذين يعتبرون المرشح الفائز في الانتخاب — في نظام الانتخاب الفردى (حيث الدوائر الانتخابية صغيرة والصلة بين المرشح وناخبيه وثيقة) — مدينا بمقعد النيابة لاصواتهم ، وبالتالي فان عليه أن يزيد من عنايته بمشاكلهم ومصالحهم المحلية بل والشخصية ، تلك المشاكل التى يعنى بها عادة الكثير من الناخبين أكثر مما يعنون بالمصالح القومية .

ليس في هذا كله مما يقولونه شئ جديد ، وانما الجديد فيه أن هذه الاقوال — التى يقولها فقهاء الغرب عن بلادهم (وبخاصة فقهاء القانون الدستورى الفرنسيون) — يرددها فقهاؤنا الدستوريون عن بلادنا ، وقد فاتهم أنه اذا صح أن ننقل عنهم النظريات الفقهية أو المبادئ العامة لانظمة الحكم فانه لا يجوز أن ننقل الانظمة ذاتها لاسيما الجزئيات (أو الملحقات) لتلك الانظمة في غير مراعاة للفوارق الكبيرة بين ظروف البيئة الاجتماعية والسياسية بين بلادنا وبلادهم ، فانظمة احكم — لاسيما فيما يتعلق بالجزئيات أو الملحقات (كأنظمة الانتخاب) ترتبط — كما قدمنا وكما يذكر الفقهاء الفرنسيون أنفسهم — بظروف

البيئة الاجتماعية والسياسية (بالمستوى الحضارى — بمدى انتشار الامية — مدى سابق الخبرة بالانظمة الديمقراطية الحرة — القوى السياسية فى البلاد — مدى قوة الرأى العام) • ولذلك كان ما بعد صحيحا — فى هذا المقام عن بلادهم « المتقدمة » غير صحيح دائما عن بلادنا التى تعد من الدول « النامية » واذا صح القول أن الناخبين فى تلك البلاد الغربية الديمقراطية يعنون بمبادئ المرشحين وبرامج احزابهم وبالمقارنة أو المفاضلة فيما بينها أكثر من عنايتهم بالنظر الى أشخاص المرشحين فهذا غير صحيح بالنسبة للدول النامية • واذا نحن رجعنا الى مكتبناه عن الدول النامية لتبيننا أن مسألة المبادئ والبرامج هى آخر ما يعنى الناخبين أن ينظروا اليه لدى المرشحين (١) •

وهل يصح الادعاء بأن بلدا — كبلادنا لا تزال رغم ما بلغت من الرقى والتقدم فى بعض النواحي — والغالبية من أهاليها فى أمية ، والبقية غالبيتها فى أمية سياسية ، والاقلية الضئيلة هى المثقفة ثقافة سياسية تمكنتها من اجراء تلك المقارنة والمفاضلة بين برامج الاحزاب (كما يتطلب واضعو النظام الانتخابى الجديد) ولا معنى غالبيتها باستعمال حقها فى الادلاء بأصواتهم فى الانتخابات • ، نقول هل يصح الادعاء بأن بلدا كبلادنا هذا شأن ناخبيه يصلح أن يطبق نظام الانتخاب القائمة فيه ، ذلك النظام الذى كل ما يتطلبه من الناخبين — فيما يقولون — أن يقارنوا ويفاضلوا بين مبادئ المرشحين وبرامج الاحزاب ؟

على أننا اذا رجعنا الى مكتبته كبار أساتذة الفقه الدستورى فى

(١) بارتمى (المرجع السابق) طبعة باريس ١٩٣٣ من ٢٩١ ، ٢٣٨ ملحوظة — يجدر بنا هنا أن نوجه الانظار الى أن هذا العالم العظيم كان أول من قال بتلك الملاحظات والراء التى ذكرناها فيما يتعلق بالانتخاب ، ثم جاء بعده من الفقهاء الفرنسين وغيرهم فرددوا أقواله فى صيغ مختلفة (مثل الاستاذ دوفرجيه) •

فرنسا فاننا نجدهم يذكرون أن الناخب انما يعطى صوته للمرشح لشخصه ولبلادته (أو لبرنامج الحزب) ، على أن الاستاذ العلامة بارتمى (عضو المجمع العلمى *membre de l'institut*) وزير اعدل سابقا) يقول فى استتكار : وهل يفهم الجمهور الناخبين هذا البرنامج ؟ ثم يردف ذلك بقوله : الواقع أنها — كما قدمنا — أقلية ضئيلة هى التى تفهم هذا البرنامج ، ثم لانجد بين تلك الاقلية (كما يقول) سوى عدد أقل وأضال هو الذى يستطيع أن يبدى رأيا بصدد حل تلك المشاكل التى يتضمنها ذلك البرنامج (١) .

الخلاصة : أنه اذا كانت المقارنة والمفاضلة بين برامج الاحزاب تعد أمرا عسيرا على الجمهور الناخبين فى الدول المتقدمة فهى فى دولة من الدول كبلادنا تعد أمرا يبلغ من العسر حد الاستحالة . وهكذا ينهار لاساس أو المعود الاول والاهم الذى قامت عليه فكرة « القائمة »

(١) ذلك هو ماشاهده وشهد به غير قليل من الكتاب وعلى رأسهم الكاتب الصحفى الكبير الاستاذ مصطفى أمين . وذلك هو ملفات الاستاذ الكبير الدكتور سيد صبرى ، فلقد خانه التوفيق حين ذكر (فى مؤلفه القيم « القانون الدستورى » الطبعة الرابعة لسنة ١٩٤٩ ص ١٥٤) عن مبدأ تمثيل الاقليات السياسية (أى التمثيل النسبى) : ان « مذهب اليه البعض من صعوبة تطبيق هذا المبدأ علميا لم يعدله قيمة بعد أن طبق فعلا فى بلجيكا .. الخ » ، وحين ذكر (ص ١٤٤ فى مؤلفه) : « ان الانتخاب الفردى يساعد الحكومة على التدخل فى الانتخاب ، اما الانتخاب بالقائمة فيضعف من تدخل الحكومة الى حد كبير » ، وماذكره (ص ١٤٥) : « ومهما يكن من الامر فلاشك أن الانتخاب بالقائمة أفضل من الانتخاب الفردى » — فاذا كانت هذه الآراء التى ذكرها الفقهاء الفرنسيون عن فرنسا أو بلجيكا صحيحة وصائبة فى الدول المتقدمة فشأنها غير ذلك فى الدول النامية حيث تسود الامية .

وبذلك تبدو عبارة « المقارنة بين المبادئ وبرامج الاحزاب » التى يردونها من طراز تلك العبارات الفخمة الضخمة ضخامة كبريات الطبول التى تحدث دويما قويا ولكنها أقوال لا تتقبلها ولا تستسيغها العقول .

وقضلا عما تقدم فانه يفوتهم أن الناخب — كما يقول 'ساتذ' الفقه الدستورى الفرنسى — انما يعطى صوته للمرشح من أجل شخصه ومن أجل مبادئه (أو مبادئ أى برنامج حزبه) أى أنه لا يعطى صوته من أجل المبادئ وحدها . على أن الامر يختلف فى الدول النامية عما تجرى عليه الامور فى الدول المتقدمة ، فاذا كان الناخب — فى الدول المتقدمة — يعطى صوته للمرشح من أجل مبادئه أكثر مما يعطيه له من أجل شخصه فان الامر بالعكس فى الدول النامية ، وكثيرا مانجد فى الدول النامية التى كانت مستعمرات فى افريقيا ثم تحررت من نير الاستعمار الغربى فى النصف الثانى من هذا القرن — أن الناخب انما يعطى صوته للمرشح من أجل القبيلة التى ينتسب اليها أو من أجل شخصية رئيس الحزب الذى ينتسب لحزبه ، وهو عادة رئيس الدولة وزعيم حركة التحرير التى أدت الى استقلال بلاده (١)

(٢) بارتلمى : « مشكلة الاختصاص فى الديمقراطية » :
le Problème de la Compétence dans la démocratie

ص ٣٣ ، ٣٤ وكتابنا « أزمة الانظمة الديمقراطية ص ١٣٠ ، ١٣١ ثم يضيف الاستاذ بارتلمى الى ماتقدم قوله « ومن الامور البديهية أنه لا يمكن فى بلد أحرز قسلا من المدنية — أن نقصر عدد الناخبين على بضع مئات من الافراد ، وهناك مشكلة أكثر صعوبة وهى كيف نستطيع معرفة بضع مئات هذه بين مجموع الشعب ؟ — ثم يقول « ان مهمة الناخب من الناحية السياسية هى مسألة « حسن تقدير » وصحة حكم على الامور ومسألة عاطفة « بارتلمى ص ٣٥) ، وكتابنا « أزمة الانظمة الديمقراطية ص ١٣١ الهامش رقم (١) .

أما السبب ألو العمود الثانى الذى يستند اليه نظام الانتخاب بالقائمة وهو الذى يتلخص فى قولهم أن هذا انظام يؤدى الى تحرير المرشحين من ضغط الناخبين الذين يعتبرون النواب مدينين بمقاعدهم النيابية لاصواتهم (أصوات الناخبين) فيرهبون النواب بمطالبهم فهو سبب أضعف من سابقة لانه اذا صح ذلك — وهو صحيح — فان أولئك القائلين بهذا الرأى ينسون ان نظام القائمة اذا كان يحرر النواب من ضغط الناخبين فانه يقذف بهم تحت نير ضغط أشد وطأة وهو ضغط — بل استبداد الحزب ، ذلك الاستبداد الذى بلغ من شدته حتى فى الدول الديموقراطية الحرة وحتى فى انجلترا التى تعد أكثر هذه الدول حرية — أن الحزب يميل الى خنق حرية النائب (من رجال الحزب) فى ابداء رأيه بالبرلمان ، حتى أنه يرغمه على التصويت لغير الرأى الذى يقتنع به . ولقد صور أحد أعضاء البرلمان فى انجلترا تلك الحالة تصويرا طريفا اذ قال « لقد سمعت فى مجلس العموم كثيرا من الخطب التى غيرت رأىي ولكنى لم أسمع خطبة واحدة غيرت صوتى » .

غفى انجلترا — كما يقول الاستاذ لورانس لوييل (مدير جامعة هارفارد سابقا بالولايات المتحدة) : « يتبع النائب رأى الحزب الذى ينتسب اليه اللهم الا فى حالات نادرة ، وذلك حين يقتنع تمام الاقتناع أن سياسة الحزب بصدد مسألة معينة سياسة خاطئة فاسدة (١) » .

(١) لورانس لوييل Laurence Lowell « الرأى العام والحكومة

الشعبية L'Opinion Public et le gouvernement populaire

(الترجمة الفرنسية من الانجليزية طبعة ١٩٢٤

بباريس ص ١٢٦ ، ١٢٧ حيث يقول « اننا لانستطيع أن نتخاضى عن أثر الاحزاب فى الحد من حرية النائب فى قيامه بعمله » — ولزيادة التفصيل فيما يتعلق بالانتقادات الموجهة للاحزاب السياسية فى الديموقراطيات الغربية راجع كتابنا « الفصل فى القانون الدستورى » الجزء الاول (طبع عام ١٩٥٢ بالاسكندرية)

الاسباب الحقيقية لاختيار نظام القائمة :

أما وقد بينا بما لايعوزنا شيء من زيادة في البيان بأن الاسباب التي ذكرت لتبرير اختيار نظام الانتخاب بالقائمة بعيدة عن الصحة فهي لاتقوم على أساس ، هذا فضلا عن أنه لاجديد فيها ، فهي معروفة لدى الطلبة المتدئين في الدراسات القانونية أو العلوم السياسية ، فما هي اذا تلك الاسباب الحقيقية لاختيار نظام القائمة ، أو بعبارة أخرى أصح وأصرح ماهو ذلك الهدف الذي يهدف هذا النظام لتحقيقه ؟

هذا الهدف هو في الواقع ذلك الذي يعد في مقدمة الاهداف التي يهدف اليها رجال الحكم في لدول النامية وهو استبعاد المعارضة حين اشتد ساعدها واصبح الحزب الحاكم يخشى بأسها .

ففي الدول النامية — وفي مقدمتها الدول الافريقية نجد أن قادة الحركات الاستقلالية بعد أن انتهوا من الكفاح ضد المستعمرين ، وانتهى الكفاح بتحرير بلادهم — نقول اننا نجدهم بدعوا نوعا آخر من الكفاح وهو الكفاح ضد المعارضة التي أصبحت عدوهم الاول ، وذلك في مقدمة الخصائص التي تميز الدول الديمقراطية المتقدمة عن الدول النامية التي نجد فيها رجال الحزب الحاكم يعربون عن رغبتهم في تقوية المعارضة بل وفي خلقها عو الواقع أنهم انما يعملون على خنقها لاعلى خلقها ، واقوالهم التي تخالف في هذا المقام أعمالهم انما هي من ضروب الخداع الذي يسمى بالديماغوجية المعروفة عن سياسة الدول النامية . ولقد كان في مقدمة الدول النامية التي أخذت بنظام الانتخاب بالقائمة لتحقيق ذلك الهدف غينيا والسنغال وساحل العاج (١) .

ص ٣٧٨ — ٤١٢ ، كتابنا « أزمة الديمقراطية » أزمة الانظمة

الديموقراطية « الطبعة الثانية ١٩٦٣ ص ١٩ — ٧٤ .

(١) راجع ص ١٠٤

ففى نظام الانتخاب بالقائمة حيث الدوائر الانتخابية واسعة
انطلاق يغدو من العسير على أحزاب الاقلية التأثير فيها لاحتراز أغلبية
بين ناخبينها (١) ، خلافا لما هو عليه الحال فى حالة الانتخاب الفردى حيث
الدوائر الانتخابية صغيرة فان حزب الاقلية يستطيع أن يحرز أغلبية فى
بعضها . ولايفوتنا أن نضيف الى ماذكرناه عن صعوبة منافسة الحزب
الحاكم فى الانتخابات فى حالة الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة — أنه
نظرا لأن نظامنا نظام اشتراكى تنزع الحكومة فيه الى التدخل الى حد
كبير فى الميدان الاقتصادى فهى ذات سيطرة كبيرة على الارزاق وعلى
حياة الافراد المعيشية ، وذلك بالاضافة الى مالهزاهها الادارى وبوجه
الخاص الادارة المحلية (حيث يعد المحافظ عضوا فى الحزب الحاكم) من
التأثير على عملية الانتخاب .

ولقد شجعت التجربة السابقة لنظام الانتخاب بالقائمة فى انتخابات
مجلس الشورى عام ١٩٨٠ الحزب الحاكم فى الاخذ به فى انتخابات
مجلس الشعب ، اذ استطاع مرشحوه أن ينجحوا جميعا فى جميع الدوائر
الانتخابية لمجلس الشورى ، وقد كان حزب الاحرار هو الحزب المعارض
انوحيد الذى دخل تلك الانتخابات ولم يقاطعها كما فعلت احزاب
المعارضة الاخرى ، ولكنه لم يفز ولا بمقعد واحد فى مجلس الشورى .

ولاعبرة بما يعترض به بعض أنصار نظام الانتخاب الجديد من
القول بأن أحزاب الاقلية السياسية (أحزاب المعارضة) هى التى
طالبت بالاخذ بنظام القائمة ، وهذا القول — فيما نعلم — هو نصف بل
ثلث الحقيقة . فمطالبتهم بنظام القائمة — انما كانت كما هو معروف
من أجل الاخذ بنظام التمثيل النسبى الذى لايمكن الاخذ به بدون نظام
القائمة ، ثم أن مطالب المعارضة كانت تتضمن كذلك العدول عن نسبة

(١) راجع دوغرجية « الانظمة السياسية والقانون الدستورى » طبعة

٨/ التي تتعارض مع نظام التمثيل النسبي (كما سنبين ذلك بعد قليل
بغير القليل من التفصيل) •

نظام التمثيل النسبي : من أجل ما تقدم كان مما تقضى به مبادئ
العدالة من أجل رفع العين الذي يقع على أحزاب الاقلية حين يؤخذ
بأسلوب القائمة — أن يؤخذ بنظام التمثيل النسبي لتلك الاقلية (أى
لأحزاب المعارضة) •

وهذا النظام الانتخابي (النسبي) على حد تعبيرهم — لا يمكن
العمل به إلا بأسلوب القائمة ، حيث تسمح قائمة الحزب بمقاعد لكل من
الاجلبية والاقلية كما يقول علماء الفقه الدستوري الفرنسي ، بعبارة
أخرى أنه يجب أن تترك في كل قائمة بعض مقاعد للاقلية في الهيئة
النيابية •

« فالجهد الاساسي للتمثيل النسبي — على حد تعبير أحد كبار اساتذة
القانون الدستوري هو أن يكفل تمثيل الاقلية في كل دائرة انتخابية
بنسبة عدد الاصوات التي حصلت عليها في الانتخابات » فهذا التمثيل
النسبي — كما يقول اساتذه الفقه الدستوري الفرنسي « يكفل مبادئ
العدالة والمساواة في الانتخاب • حيث تمثل في الهيئة النيابية كل أقلية
مهما بلغت من القلة » •

فأين هي مراعاة مبادئ العدالة والمساواة في النظام الانتخابي
الجديد • أين روعي تمثيل أحزاب الاقلية في مجلس الشعب تمثيلا يكفل
لكل حزب مقاعد تتناسب مع عدد الاصوات التي حصل عليها في الانتخاب
أنه تبين من الاحصائيات الرسمية التي أعلنت عن عدد أصوات الناخبين
الذين أعطوا أصواتهم (في انتخابات ٢٧ مايو) لكل حزب من الاصوات

وعدد المقاعد التى أحرزها كل حزب أنه لا أثر لنظام التمثيل النسبى ن هذا القانون . وانما يتبين لنا العكس تماما . فبدلا من أن يؤدى هذا النظام الانتخابى الى تمثيل كل حزب فى المجلس النيابى بعدد من الأعضاء « بنسبة » عدد الناخبين المؤيدين للحزب الى مجموع عدد الناخبين فى كل دائرة انتخابية ، اى الى تقوية الاحزاب الصغيرة (كما هو هدف وكنه نظام التمثيل النسبى) نقول أنه بدلا من ذلك فقد أدى نظام الانتخاب الجديد بالعكس الى حرمان ثلاثة احزاب (من احزاب الاقلية) من التمثيل والى اسقاط ماوصلوا عليه من اصوات الناخبين ، وكان ذلك نتيجة الاخذ بذلك الشرط الغريب وهو شرط الحصول على $\frac{1}{8}$ من الاصوات على مستوى الجمهورية (الذى سنتكلم عنه بعد قليل ، بغير القليل من التفصيل) .

مما تقدم يتبين ان وصف القائمة بأنها « نسبية » (اى أنها تأخذ بالتمثيل النسبى) ليس اذا وصفا خاطئا فحسب (كما سبق أن بينا) بل هو وصف مفضل ، وكان ضلالا مبينا . تلك كانت الحلقة الاولى من تلك السلسلة ، بل الخطيئة الاولى من تلك الاخطاء .

اما الحلقة الثانية : فهى اشتراط نسبة $\frac{1}{8}$ من مجموع عدد أصوات الناخبين فى الجمهورية . وقد سبق أن بينا خطأ وصف القائمة فى هذه الحالة بالقائمة المشروطة « وذكرنا أن هذا الشرط ليس شرطا فى القائمة وانما هو من شروط فوز الحزب بمقاعد فى الهيئة البرلمانية . فاصطلاح « القائمة المشروطة » هو اصطلاح غير معروف بتاتا سواء فى ميدان الفقه الدستورى أو فى الميدان السياسى .

أن نذى يهنا هنا أن نوجه الانظار اليه هو أنه اذا كان اشتراط نظام التمثيل النسبى انما يشترط — كما ذكرنا — لتمثيل احزاب الاقليات بنسبة عدد اتباعها فان نسبة $\frac{1}{8}$ انما اشترطت فى الواقع لدينا لاستبعاد تلك الاقليات كما سنبين ، وكما هو الشأن فى الدول الانامية .

اشتراط نسبة ٨٪ :

حقا ان هذه النسبة تشترط في بعض الدول ، ولكنها تشترط في القليل بل النادر منها ، ثم هي لا تشترط بتاتا بهذه النسبة العالية فيما نعلم ، اذ تتراوح هذه النسبة عادة ما بين ١ و ٣٪ وأحيانا بل نادرا تصل الى ٥٪ ، ثم انها تشترط في حالة واحدة وهي حين تشكو الدولة من تعدد الاحزاب فيها تعددا يصل الى حد أنه يغزو من عسير الامور ، وأحيانا من محال الامور أن يكون في مقدور حزب من الاحزاب أن يحصل على أغلبية المقاعد في الهيئة النيابية بحيث يستطيع وحده أن يؤلف وزارة يسودها الانسجام والاستقرار لانتسابها الى حزب واحد صاحب أغلبية برلمانية لها برنامج واحد وقيادة واحدة تكن لها الاغلبية الحاكمة الولاء . وفي حالة عدم استطاعة حزب الحصول على أغلبية برلمانية ، وبالتالي لا يستطيع تأليف وزارة وحده تستند على تلك الاغلبية البرلمانية ففي هذه الحالة يغزو مما لامفر منه أن تتألف وزارة ائتلافية (مكونه من حزبين أو عدة أحزاب) .

والمعروف عن الوزارات الائتلافية أنها وزارات ضعيفة لايسودها الانسجام وأنها كثيرة الخلافات والمنازعات فيما بين أعضائها ، مما يعرضها للسقوط (اللهم الا في فترات الحروب أو الاضطرابات أو الازمات الصادة التي ينسى فيها المختلفون المتنافسون منافساتهم . بحيث يستطيع حزب من الاحزاب المؤتلفة في الوزارة ان يهدد باسقاط الوزارة حين يهدد بالانسحاب من الوزارة فتفقد الاغلبية اللازمة لبقائها في الحكم ، الامر الذي يؤدي أحيانا الى أن يتمكن حزب صغير الى فرض رأيه وارادته على الاغلبية ، وهذا هو ما يحدث في اسرائيل حيث تعدد الاحزاب تعددا كبيرا اذ بلغ ٣٦ حزبا (في عام ١٩٥٩) وكنا نجد بالبرلمان (الكنيست) ١٢ حزبا معثلا فيه وكانت الوزارة — ولا تزال حتى اليوم — تتكون دائما من عدة أحزاب وكانت الاحزاب الدينية الاربعة أحزابا صغيرة فهي عادة لا تحرز بمجموعها في الانتخابات من الاصوات

الا نسبة ضئيلة (لا تتجاوز ١٤٪) ومع ذلك فان لهذه الاحزاب أهمية كبرى ومرد ذلك يرجع الى أن تأييدها — كما تبين من تاريخ الوزارات في اسرائيل — يعد ضروريا من أجل تشكيل أية وزارة ائتلافية هناك .

وهكذا نجد الاحزاب الدينية (وهي ذات نزعة متطرفة من ناحية سياستها ازاء العرب) قد احزرت وزنا أكبر من حجمها الحقيقي ، فكانت توافق على الاشتراك في الحكم بشرط الحصول على بعض المكاسب (١) . من أجل ما تقدم بيانه من المساوء التي تعانيها الدول التي تتعدد فيها الاحزاب مثل ذلك التعدد الذي أشرنا اليه فاننا نجد أنها تشترط مثل هذه النسبة من الاصوات التي يحصل عليها الحزب على أنها لاتصل — كما ذكرنا الى ٨٪ من مجموع عدد اصوات الناخبين في الدولة، بل تتراوح عادة ما بين ٣٪ و ٤٪ (كما قدمنا) وذلك للحيلة دون تعدد الاحزاب الصغيرة تعددا كبيرا ينتهي الى النتائج السيئة التي اشرنا اليها . ولكن تاريخنا الدستوري — وبخاصة في عهد ثورة يولييه وبوجه اخص وقت وضع ذلك النظام الانتخابي الجديد (في صيف عام ١٩٨٣) في مصر لم يعرف مثل ذلك التعدد في الاحزاب . فما هو السبب الحقيقي الذي دعا الى وضع ذلك الشرط (شرط نسبة ٨٪) ؟

(١) فاستطاعت تلك الاحزاب الدينية الاستمرار مثلا على أن يتبوأ أحد رجالها منصب وزير الداخلية — وعلى اعفاء الفتيات المتدينات من تأدية واجب الخدمة الالزامية في الجيش .
راجع كتابنا « نظام الحكم في اسرائيل » الطبعة الثانية ١٩٧٩ ص ٧٠ وما بعدها ، ص ١١٨ وما بعدها وكان أهم مرجع لنا في هذا الصدد مؤلف Orr Kriner الحكومة والسياسة في اسرائيل (طبع في نيويورك ١٩٦١) ص ٦١ .
ونضيف الى ما تقدم أن رئيس الحزب القومي الديني (وكان وزير الداخلية) كان على رأس هيئة المفاوضات الممثلين لاسرائيل في مفاوضات كامب ديفيد .

أنهم يقولون ان السبب يرجع الى أن الحزب الذى لا يحصل على هذه النسبة غير جدير بأن يمثل في مجلس الشعب !! ، او على حد تعبير أحد اساتذة القانون الدستورى من انصار ذلك النظام الانتخابى بمناسبة الاشارة الى نسبة الـ ٨/١ — أنها « مقياس لحد أدنى من الشعبية التى يتمتع بها الحزب ليدخل في المنافسة ، وعكس هذا يدخل الموضوع في دائرة الفوضى (٢) » . ان من الامور البينة التى لايموزها ببيان أن هذا سبب غير مقبول أو معقول لم يعرف من قبل في أى زمان أو مكان ، ولم يقل به أو بمثله أحد من رجال الفكر أو الفقه الدستورى المعروفين .

ان الديمقراطية الحقيقية ليست حكومة الاغلبية فحسب ، وانما هى حكومة الاغلبية مع المحافظة على حقوق الاقلية ، والا كانت نوعا من « أنواع الدكتاتورية » (١) . ثم أن القائلين بهذا القول فاتهم أن أهم الاصلاحات والحركات الاصلاحية أو الثورية والانقلابات التى غيرت مجرى تطور التاريخ — كما يقرر فيلسوف علم الاجتماع الفرنسى الدكتور جوستاف لوبون — كانت من صنع أقلية ، وأحيانا كانت نتيجة ظهور احدى الشخصيات العظيمة .

أما القول بأن هذه النسبة هى مقياس لحد أدنى من الشعبية التى

(٢) ذلك هو ماورد في صحيفة مايو (وهى صحيفة الحزب الحاكم) عدد ١٩٨٤/٤/٣٠ .

(١) وفي ذلك يقول أحد كبار اساتذة القانون الدستورى في فرنسا وهو الاستاذ أزمين *Esmein* (في مؤلفه : « القانون الدستورى » الطبعة الثانية : باريس ١٩٢٧ ج ١ ص ٣٤٨ وما بعدها) ان أغلبية لاتجابهها أقلية لاخطر مايكون في جميع الحكومات . ويضيف الى ماتقدم قوله : ماأن أقلية على شئ من الاهمية الا وكانت أغلبية في بعض الدوائر ولاسيما في حالة الاخذ بنظام الانتخاب الفردى»

يتمتع بها الحزب ليدخل في المنافسة ، وعكس هذا يدخل الموضوع في دائرة الفوضى » فهو قول يدخل في دائرة تتضمن من الخططات عدد العبارات :

(فأولا) — غير صحيح أن هذه النسبة هي مقياس لحد أدنى من الشعبية ، والصحيح أنها أعلى من أعلى نسبة عرفت في هذا المقام ، والنسبة المعروفة بهذا الصدد — كما قدمنا — تختلف ما بين واحد وخمسة في المائة ، لم يذكر لنا القائلون بهذا الرأي بلدا واحدا من البلاد النامية مثل بلادنا ، أو حتى غير النامية (أى من الديمقراطيات المتقدمة) اشترطت مثل هذه النسبة العالية ، ولو أنه لا يصح الاستشهاد في مثل هذا المقام — كما سنبين فيما بعد — بالدول الديمقراطية المتقدمة ، أى أنها لا تعد حجة علينا . ويبدو لنا أن فقهاء الحزب الحاكم — من أجل افهام (أو بمباراة أصح وأصرح : من أجل ايهام) عامة جمهور الشعب بأن هذه النسبة ليست أعلى نسبة — رأوا أن يقترح الحزب ١٠٪ (كما نشرت الصحف) ثم رتبوا تخطيطهم على أن يعلن رئيس الحزب بأنه رأى تخفيض تلك النسبة الى ٨٪ اعتقادا منه بحسن نية بأنه يعمل بالآية الكريمة « يريد الله أن يخفف عنكم » وله في ذلك كل المعذرة والمغفرة ، فمن لم يكن من رجال القانون لا يجد من الميسور أن يتبين المستور ، أى يتبين أن من وراء الستار إحدى الحيل القانونية (أو إحدى الحيل الشرعية ، كما تسمى في الشريعة الاسلامية) وهي الحيلة التي تمثلها تلك النسبة العالية التي كان يجب أن يتعالى عنها أساتذة القانون الجديرون حقا بهذا الوصف .

(ثانيا) : وغير صحيح كذلك أن تلك النسبة (سواء كانت واحدا أو خمسة) استتبعت « كمقياس للشعبية » فهذا ما لم يقل به من قبل أحد من اساتذة الفقه الدستوري أو من رجال الفكر السياسي في أي زمان أو مكان ، انما استتبعت من أجل معالجة تلك الحالة الوحيدة التي ذكرناها والتي عرفت في بعض الدول الاجنبية القليلة غاية ماتصل اليه

القلة وكثرت بها الاحزاب غالية ما تصل اليه الكثرة الى حد تعذر حصول حزب على الاغلبية المطلقة التي تمكنه من تشكيل وزارة ، وهى حالة لم تكن معروفة لدينا بمصر فى فترة وضع هذا النظام الجديد للانتخاب بل ولم تكن معروفة لدينا قبل ذلك لاسيما منذ ثورة يولييه والواقع أن هذه النسبة (نسبة الـ ٨ / ١) لاتتفق روحها ولا تستمد جذورها من روح « تعميق الديمقراطية » أو من الحرص على « مقياس الشعبية » كما يدعون ، وانما هى مستمدة من روح نظام الحزب الواحد أو الحزب المسيطر *parti dominant* وهى الروح المعروفة عن حكومات الدول النامية لاسيما حكومات عهود الحركات الثورية أو الانقلابية أو وريثة تلك الحكومات وريثتها وهذا أمر يتبين فيما يتعلق بنظامنا الانتخابى الجديد ، اذ هو كما هو معروف من وضع فقهاء الحزب الحاكم ومن المبادئ المقرره — كما قدمنا — أن كل حزب يختار النظام الانتخابى الذى يكفل له الفوز فى الانتخابات ، لاسيما اذا لاحظنا انعجلة التى عرض بها مشروع القانون على مجلس الشعب ، وعدم إعطاء مهلة كافية من الوقت لمناقشته أمام الراى العام .

(ثالثا) — غير صحيح أيضا قولهم انه اذالم يؤخذ بهذه النسبة « يدخل الموضوع فى دائرة الفوضى » ! أنه مما يؤسفنا أن نذكر أن هذا قول لا يرتفع الى مستوى المناقشة الجدية . وحسبنا أن نتساءل هل صحيح أن مصر التى لم تأخذ من قبل بهذه النسبة — وكذلك كان شأن الأغلبية العظمى من الدول — « دخلت فى دائرة الفوضى » ؟ أم الصحيح كان العكس كما دلت تجربة الاخذ بهذه النسبة فى انتخابات مايو الاخير؟

— أما وقد بينا أن الاسباب التى ذكرت لتبرير اشتراط نسبة الـ ٨ / ١ على ضعف بين وأنها مجرد ستار لاختفاء السبب الحقيقى — وهذا أمر مألوف معروف فى العالم السياسى — لاسيما فى دائرة الصراع الحزبى ، أما وقد بينا ذلك فاننا ننقل الى ذكر ذلك السبب الحقيقى وهو الحيولة دون تحقيق هدف نظام التمثيل النسبى الذى تتسمى القائمة

باسمه — والذي يعمل على انصاف وتقوية احزاب الاقلية الصغيرة فالسبب الحقيقي هو (المعارضة) العمل بالعكس على اضعاف تلك الاحزاب واستبعادها عن عضوية المجلس النيابي عن طريق اشتراط تلك النسبة العالية التي يعلم الحزب الحاكم أن من العسير على تلك الاحزاب الصغيرة حديثة النشأة أن تحصل عليها وهي تعوزها الامكانيات الواسعة التي يحرزها الحزب الذي يتبوأ مقاعد الحكم (١) • وليبان كيف عملت نسبة الـ ٨٪ على تقويت هدف نظام التمثيل النسبي ، أى عدم تطبيقه في الواقع حسبنا أن نرجع الى النتائج الرسمية التي أعلنت للانتخابات، فقد حصل الحزب الوطني طبقا لتلك البيانات على ٣٧ مليون صوتا ، وكان عدد الناخبين ٣٣ مليوناً ، ولما كان عدد المقاعد في مجلس الشعب ٤٤٨ فكان يجب طبقا لمبادئ نظام التمثيل النسبي أن يحصل على ٢٨٩ مقعداً وأن تحصل الاحزاب الاخرى على بقية المقاعد وهي ١٥٩ مقعداً ولكن البيانات الرسمية تذكر أن الحزب الوطني حصل على ٣٩١ وحصل حزب الوفد على ٧٥ مقعداً ولم تحصل الاحزاب الاخرى على شيء لانها لم تستطيع الحصول على نسبة الـ ٨٪ (٢) أى أن نتيجة هذا النظام الانتخابي كانت تقوية الحزب الكبير على حساب الاحزاب الصغيرة ، أى عكس ما يهدف اليه نظام التمثيل النسبي وهو تقوية الاحزاب الصغيرة على حساب الحزب الكبير ! مهزلة دستورية ••• بل مأساة دستورية !

٣ — اما الحلقة الثالثة : فهي نوع أو أسلوب القائمة التي اختارها أنصار هذا النظام الانتخابي ، أو بعبارة أخرى رجال الحزب

(١) الواقع أن احزاب المعارضة كانت صغيرة وحديثة النشأة (اللهم الا حزب العمل) وذلك عند وضع ذلك النظام الانتخابي ، أى قبل ظهور حزب الوفد الجديد بناء على حكم القضاء •

(٢) نشرت النتائج الرسمية لانتخابات ٢٧ مايو لمجلس الشعب في صحيفة الاهرام عدد ٣٠ مايو ١٩٨٣ (بالصفحة الاولى) •

الحاكم وأغلبيته البرلمانية ، اذ وقع اختيارهم على أسوأ الاساليب وأكثرها بعدا عن الروح الديمقراطية وأكثرها تشجيعا للزعة الاستبدادية للقيادة الحزبية . وجدير بنا هنا أن نذكر أن هناك أساليب مختلفة لنظام الانتخاب بالقائمة :

أ — أما أن تكون القوائم مقفلة « distes bloqués » بحيث يعطى الناخب اصواته للقائمة كلها (أى لمرشحيها جميعا) بحيث لايفرج الناخب عنها ، و هذه طريقة بعيدة — كما هو بين — عن الروح الديمقراطية لانها لايتكفل للناخب مايجب أن يكون له من الحرية في اختيار ممثليه ، فالواقع أنه يعطى صوته لقائمة تتضمن بعضا من المرشحين الذين قد لا يكونون موضع ثقته ، ولكنه يعطى صوته للقائمة كلها نزولا على ارادة قيادة الحزب ، أو من أجل بعض آخر من المرشحين الذين كانوا موضع ثقته (ثقة الناخب) ويحرص على التصويت للقائمة كلها من أجلهم .

ب — وأما أن يكون للناخب أن يكتب قائمته — وفي هذه الحالة يستطيع أن يكون حرا في اختيار مرشحيه من القوائم المختلفة المقدمة اليه (panacher) على حد التعبير السائد لدى اساتذة الفقه الدستوري الفرنسي (١) .

ج — أو أن يكون للناخب حرية تامة في كتابة قائمته « أى في اختيار مرشحيه » وقد أخذت فرنسا بهذه الطريقة في دستور الجمهورية الثانية (سنة ١٩٤٨) . وتعد هذه الطريقة بداهة أقرب الاساليب للروح الديمقراطية . وقد يعترض على هذا الاسلوب بأنه لايمصلح لشعب

(١) دوفرجيه الجزء الثاني من ٥٥ وانظر في هذا المعنى مجلد « Les Parlements dans le monde » (طبعة ١٩٧٧) باريس) وضعه الاتحاد البرلماني الدولي (المرجع السابق) ص ١٠٥

أغلبيته من الاميين كما هو الحال في مصر ، وردنا على هذا الاعتراض أن
نظام الانتخاب بالقائمة (بمختلف أساليبه) لا يصلح — كما سبق أن
ذكرنا — لشعب مصر لهذا السبب ذاته (١) •

ملحوظة : — وكانت فرنسا قد أخذت في عهد الجمهورية الفرنسية
الرابعة (بدستور ١٩٤٦) بنظام القائمة مع التمثيل النسبى بصورة
معقدة (كما سبقت لنا الإشارة الى ذلك) ولذلك لم يحظ هذا النظام
بتأييد من الشعب فتقرر الغاؤه ، وعادت الى النظام الانتخابى القديم
الذى كان سائدا في عهد دستور ١٨٧٥ (٢) •

خاتمة : — مما تقدم يتبين أن أسلوب القائمة الذى أخذ به نظام
الانتخاب الجديد هو أسلوب القوائم المغفلة « الذى يعد — كما قدمنا —

-
- (١) ملحوظة : يجدر بنا هنا أن نوجه الانتظار الى أى سبق لى (فى
كتابى « مشكلة اصلاح نظام الانتخاب فى مصر » الذى ظهر عام
١٩٤٨) أن ابديت رأى بأن من وجوه اصلاح الاخذ بنظام
الانتخاب بالقائمة ، وكان ذلك مايراه كثيرون من رجال الفقه
الدستورى الفرنسى ، ومن الامور المعروفة مدى تأثرنا فى مصر
بالفقه الفرنسى لاسيما فى ميدان القانون الخاص ، ولكن القانون
الدستورى يختلف فى هذا المقام عن القانون الخاص ، فحين يتعلق
الامر بالنظام السياسى (النظام الدستورى) فانه يجب أن يكون
الاعتبار الاول لظروف البيئه السياسية والاجتماعية ، وهو الامر
الذى كثيرا ما يفوت سباب رجال القانون لدينا ، ولهم فى ذلك
المعزة والمغفرة لانه لم يسبق لنا فى مصر تجربة هذا النظام فى
مصر والوقوف على مدى عدم صلاحيته لدينا ، ثم لم يسبق لنا
الدراية بالاسباب أو البواعث التى دعت الدول النامية الى الاخذ
بهذا النظام الانتخابى ، وهى ذاتها فى الواقع التى دعمت أصحاب
هذا النظام الانتخابى الى الاخذ به (كما سنبين) •
- (٢) دوفرجيه (المرجة السابق) الجزء الثانى ص ١٣٧ •

أسوةً تلك الأساليب وأبعدها عن الروح الديمقراطية ، أما نظام التمثيل النسبي للأقليات (أى الأحزاب المعارضة) ، الذى يقال أن النظام الانتخابى الجديد أخذ به فلا أثر له الا فى الأقوال لا فى الأفعال ، أو بعبارة أصح : فى النصوص التى لانجد فيها أية اشارة لنظام التمثيل النسبي ، فكيف يصح اذا وصف القائمة « بالقائمة النسبية ؟! » وكيف يصح الجمع معا بين نظامين متعارضين : نظام يعمل لصالح الاقلية السياسية وهو نظام التمثيل النسبي ونظام آخر يعمل لغير صالحها اذ يعمل على استبعادها وهو الذى يضع شرط الحصول على نسبة ٨٪ (رغم عدم توفر المبررات أو الضرورات التى تبرر الالتجاء الى مثل هذا الشرط، كما تبين فيما قدمنا)

عدم دستورية نظام الانتخاب بالقائمة : — واذا نحن نظرنا الى هذا النظام من الناحية الدستورية فانه يتبين لنا أن الدستور قد أبدى اتجاهه (طبقا لنص المادة ٩٤) فى الأخذ بذلك النظام الانتخابى الذى عرفته وألغته البلاد منذ عرفنا النظام النيابى وهو نظام الانتخاب انفرادى ، أى أن الدستور ينبذ نظام الانتخاب بالقائمة (١) .

فالمادة ٩٤ من الدستور تنص على أنه « اذا خلا مكان أحد الاعضاء قبل انتهاء مدته انتخب أو عين خلف له خلال ستين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس بخلو المكان ، وتكون مدة العضو الجديد هى المدة المكتملة لمدة عضوية سلفة » .

(١) ذلك هو ما بينه وشرحه شرحا وافيا المستشار عبد الحميد يونس فى البحث القيم الذى نشره بعنوان « القوائم النسبية » — والمادة ٩٤ دستور « فى صحيفة « الاخبار » ٢٧/٣/١٩٨٤ — ولقد كان له فضل السبق فى توجيه أنظار رجال للقانون الى المادة ٩٤ التى لانجد أية اشارة اليها سواء فى المذكرة الايضاحية لقانون الانتخاب الجديد أو فى تقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية .

فهذه المادة تشير الى انتخابات **تكميلية** تحدث **فيما بعد** خلو الدائرة ، وهذا لا يمكن حدوثه الا في حالة الاخذ بالانتخاب الفردي ، خلافا لنظام الانتخاب الجديد (بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣) الذي ينص (بالمادة ١٨ منه) على أنه « اذا خلا مكان أحد الاعضاء المنتخبين قبل انتهاء مدة العضوية نتيجة • حل محلة أحد الاعضاء الاصليين الذين لم يحل دوره في العضوية نتيجة عدد المقاعد التي حصلت عليها قائمته في الانتخابات ، فاذا لم يوجد أعضاء أصليون حل محل من انتهت عضويته العضو الاحتياطي ، وفي الحالتين يكون طول العضو بترتيب ورود اسمه في القائمة • الخ » فهذه المادة من القانون عن انتخابات **بالقائمة سابقة** ، بينما يتحدث الدستور (في المادة ٩٤) عن انتخابات **تكميلية لاحقة** دون أية اشارة الى قائمة ، الامر الذي تتبين منه بجلاء مخالفة القانون للدستور • ويترتب على ذلك كذلك عدم دستورية حرمان المستقلين من الترشيح لمجلس الشعب •

(يراجع في تفصيلات هذه المسألة بحث المستشار عبد الحميد يونس الذي سجلت الاشارة اليه) •

وضع المستقلين :

مما يلاحظ أن النظام الانتخابي الجديد ينظر الى المستقلين نظرة عداء لاتكاد تختلف عن نظرته الى المعارضين ، على أنه في نظرته الاولى أكثر صراحة منه عن نظرته الثانية التي يخفيها أصحابها تحت ستار عبارة رقيقة كثيرا مايرددونها وهي قولهم — أو بعبارة أصح وأصرح : ادعاءهم — أنهم يريحدون « معارضة قوية !! » — ولعل المداء للمستقلين يرجع الى أن واضع ذلك النظام الانتخابي وهم رجال الحزب الحاكم — يرون أن أولئك المستقلين ماهم في الواقع الا من المعارضين المتستترين بستار الاستقلال • ويفوت الكثيرين أن الاستقلال

يعد في الميدان السياسى احدى الفضائل ، فالاحزاب تعد — حتى في الدول الديموقراطية المتقدمة — « شر لابد منه » .

ولقد سبقت لنا الاشارة الى واحدة مما ينسب الى الاحزاب في الدول المتقدمة من المساوىء وهى نزعتها الاستبدادية بأعضائها ، وبوجه خاص بنوابها وبما يدلون به من آراء ومن أصوات في المجلس النيابى وذلك بمناسبة التصويت على مشروع من المشروعات ، اذ يرغم الحزب احيانا نائبه على الادلاء بصوت أو برأى لا يؤمن به النائب (١) . على أن الاحزاب تعد مع ذلك احدى الضرورات التى لا غنى عنها في الميدان السياسى ، حتى أننا نجد الحركات الثورية أو الانقلابية تعمل في البداية لدى نجاحها على إلغاء الاحزاب ، ثم تتبين بعد فترة من الزمان ضرورة قيامها ، فتعيدھا الى الحياة السياسية أو تنشئ حزبا لها اذا لم تكن تتنصب من قبل الى حزب من الاحزاب .

كما يفوت الكثيرين أن غالبية المستقلين هم من خير العناصر في الميدان السياسى . أولئك الذين تأبى عليهم كرامتهم أن يخضعوا لتلك النزعة الاستبدادية للقيادة الحزبية (سواء كانت فردية أو جماعية) كما تأبى عليهم كرامتهم — في حالة الاخذ « بنظام الانتخاب الفردى » — اندخول في المعركة الانتخابية خشية أن تجرحها حملات التشهير والاتهامات الباطلة وغيرها من الاسلحة القذرة التى تستعمل عادة في المعركة الانتخابية لاسيما في السدول النامية ، ومن أجل ذلك ينشأ في بعض الدول — الى جانب المجلس النيابى — مجلس ثان (يطلق عليه

(١) راجع ص ١٧٦ — ١٧٨ من هذا الكتاب — ولزيادة التفصيل بمصد المساوىء التى تنسب الى الاحزاب السياسية يرجع كتابنا «أزمة لانظمة الديموقراطية» (الطبعة الثانية ١٩٦١) أو كتابنا «المفضل في القانون الدستوري» طبعة ١٩٥٢ ج ١ ص ٣٧٨ — ٤١٢ .

مجلس الشيوخ أو مجلس الاعيان أو مجلس اللوردات الخ) للاستفادة من تلك العناصر عن طريق التعمين . وهذه من المزايا التي يذكرها الفقه الدستوري من أجل انشاء ذلك المجلس الثاني .

— ثم اذا نحن سلمنا بصحة ذلك الاتهام الذى يوجهه البعض ظلما أو جهلا الى المستقلين بأن اتجاهمهم الى الاستقلال كان تعاليا على الاحزاب أو بحثا عن الزعامة (كما يدعون) فهل فى ذلك مايرر الزام المواطن الانضمام الى حزب لايرضى عن قادته وان كان يقبل مبادئه ؟ وهل الدستور الذى قرر للمواطن حق الترشيح (بالمادة ٦٢) جعل شرطاً لاستعمال هذا الحق أن يكون المواطن ملتحقا بحزب من الاحزاب؟ ان الزام المواطن أن يكون ملتحقا بحزب من أجل أن يستعمل حقه فى الترشيح أمر غير معروف فى دساتير العالم اللهم الا فى الدول الماركسية، وذلك الحزب الذى يجب أن ينضم اليه المواطن فى تلك الدول هو الحزب الشيوعى ، ولكن الحزب الشيوعى محظور قيامه فى مصر فلماذا اذا كان هذا التعمين والزامهم بالالتحاق بأى حزب من الاحزاب ؟

الوضع الدستورى : اذا كان نظام الانتخاب بالقائمة مخالفا — كما قدمنا — مخالفا للدستور فانه يترتب على ذلك أن وضع المستقلين — وهو منبثق من ذلك النظم يعد كذلك مخالفا للدستور . وفضلا عن ذلك فان ذلك الوضع يخالف كذلك المادة ٦٢ (من الدستور) التى تجعل من الترشيح للمجلس (وكذلك الانتخاب) « حقا للمواطن وأن مساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى » .

رد على نقىد : — ولاعبرة بما يعترض به البعض من ان المادة نصت على أن المواطن يزاوّل هذا الحق « وفقا لاحكام القانون » وأن المادة ١/٥ من الدستور نصت على أن يقوم النظام السياسى — على أساس تعدد الاحزاب — وفاتهم أن هذه المسألة لاتعنى بحال الزام المواطن بالالتحاق بحزب من الاحزاب ، وانما تعنى فحسب السماح

« بتعدد الاحزاب » ، أى المحول عن ذلك النظام الذى عانت فيه البلاد منذ نحو ثلاثين من السنين من سيطرة الحزب الواحد تحت اسم هيئة التحرير ، والاتحاد القومى وحزب مصر ، والاتحاد الاشتراكى . على أنه اذا كان الدستور قد صرح بتعدد الاحزاب فلانه لم يصرح بحرية انشائها ، اذ وضع القانون (رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧) بنظام الاحزاب عدة شروط وقيود ثقيلة كان أشدها ثقلا ضرورة موافقة لجنة ادارية على انشاء الحزب .

وأما عن الاعتراض الاول (الذى يستند الى المادة ٥) فصحبنا أن نذكر أن المفروض أن القانون انما ينظم الاجراءات أو التفاصيل التى يتطلبها تطبيق نص الدستور من أجل المزاولة الفعلية لذلك الحق . لا وضع العقبات فى سبيل الحصول عليه ، مما قد يؤدى فعلا الى عدم الوصول اليه ، أى الى الحيلولة دون تطبيق النص .

— هل يأخذ النظام الانتخابى الجديد بالانتخاب المباشر ؟

بعبارة أخرى هل يعد نظام الانتخاب « بالقائمة المخلقة » بالصورة المعروفة التى سبق لنا بيانها انتخابا مباشرا كما تطلبه الدستور (بالمادة ٨٧) ؟

يجدر بنا أولا أن نذكر أن الناخبين فى الانتخاب المباشر « يختارون الحكام دون وسيط » على حد تعبير بعض أساتذة القانون الدستورى الفرنسين (١) .

(١) راجع دوفرجيه « الانظمة السياسية والقانونون الدستورى » الطبعة التاسعة لسنة ١٩٦٦ (بيباريس) ص ٩٦ حيث يذكر مانصه « فى الانتخاب المباشر يختار الناخبون immédiatement الحكام » — ونلاحظ أن هذه الكلمة الفرنسية — فضلا عن أنها تعنى فوراً،

ويتبين من نص الدستور (بالمادة المشار إليها) أن الانتخاب انما يقوم به « الناخبون » وانهم يقومون باختيار المرشحين بطريقة « مباشرة » وفي النظام الانتخابي الجديد تقوم « الاحزاب » بذلك الاختيار ، ولا يمكن الادعاء أن الناخبين هم الذين يقومون به « ودون وسيط » ومن الامور المعروفة أن الانتخاب ينقسم الى نوعين : انتخاب مباشر وانتخاب غير مباشر ، وفي هذا النوع الثانى يختار الناخبون مندوبين وهؤلاء هم الذين يقومون بانتخاب النواب ، وهذا انما يكون عادة في حالة الانتخاب الفردى (لا الانتخاب بالقائمة) على أنه يفوت الكثيرين ان هناك تقسيما آخر للانتخاب ، وهو تقسيمه الى نوعين : نوع يختار فيه الناخب مرشحا ونوع يختار فيه الناخب حزبا^(١) ومن البين أن الحزب هو الذى يقوم باختيار المرشحين في النظام الانتخابي الجديد ، فليس المواطن هو الذى يقوم بمهمة الاختيار أى الانتخاب ، انما مهمته هى « الاقرار » ratification أو عدم لاقرار لذلك الاختيار ، ففى هذه الحالة انما يوجد « انتخاب مزيف » une pseudo élection كما يحدث مثل ذلك في الدول الاشتراكية الماركسية (ذات المبعبة الدكتاتورية) حيث تقدم الجهات الرسمية مرشحا ليقر (ratifier)

وهو المعنى السائد الذائع المعروف فانها تعنى كذلك « دون وسيط » انظر في ذلك القاموس الفرنسى المعروف Larousse ويلاحظ أن اصطلاح « الحكومة » أو « الحكام » المستعمل هنا في هذا التعريف له ثلاثة معان مختلفة : معنى واسع ومعنى ضيق ومعنى أضيق — وهو يستعمل هنا بالمعنى الواسع الذى يقصد به تلك الهيئات العليا الحاكمة التى توجه سياسة الدولة وهى السلطة التنفيذية والهيئة النيابية التى تتولى السلطة التشريعية • للتفصيل راجع كتابنا : الوسيط في القانون الدستورى طبعة ١٩٥٦ ص ٥٥ •

(١) أنظر : « البرلمانات في العالم » قام بنشره الاتحاد البرلماني الدولي (طبع بباريس ١٩٧٧) ص ١٠٥ حيث ورد مانحه : (بالفرنسية) l'électeur Choist un parti ou un candidat

المواطن ترشيحة أو لا يقره ، كما يقول الاستاذ دوفرجيه (٢) بعبارة أخرى أن عمل المواطن لا يصح أن يعد « انتخابا » وبالتالي فهو لا يعد انتخابا مباشرا بالمعنى الذى قصده الدستور •

فالانتخاب المباشر — كما يدل على ذلك التسمية ذاتها — ينطوى على قيام صلة مباشرة بين الناخب والمرشح ، ومن البين — فى حالة القائمة المغلفة — ان هذه الصلة المباشرة هى بين الناخب والحزب لابين الناخب والمرشح •

الخلاصة : ان الانتخاب لا يصح اعتباره فى هذه الحالة انتخابا مباشرا ، وبذلك يعد النظام الانتخابى الجديد غير دستورى (٣) •

(٢) دوفرجيه « الانظمة السياسية والقانون الدستورى » الجزء الاول (طبع ببليس سنة ١٩٨٠) ص ٥٢٤

(٣) راجع ما سبق أن كتبناه عن مخالفة القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بنظام الانتخاب الجديد (للمواد ١/٥ و ٦٢ و ٩٤ من الدستور . ملحوظة : نلاحظ أن الجدل ثار كثيرا وطويلا هذه الايام (التى ملحوظة : نلاحظ أن الجدل ثار كثيرا وطويلا هذه الايام (التى أكتب فيها هذا الكلام) حول مشكلة نزاهة الانتخابات لمجلس الشعب الجديد • وقد قدمت فعلا لهذا المجلس بعض الطعون كما قدمت الى القضاء بمض الدعاوى • وقد رأينا الاوفق ألا نعرض لهذه المشكلة الا بعد أن يتم الفصل فى تلك الطعون وهذه الدعاوى •

خاتمة

تمهيد — خطة البحث :

ليست هذه الخاتمة — كما جرت عليه عادة الباحثين من المؤلفين — تتطوى على قليل من الصفحات الحافلة بقليل من الملاحظات التي تتولد عند صاحبها مما كتب من قبل ، وانما نجد هذه الخاتمة تتطوى بالعكس على غير قليل من الابحاث في غير القليل من الصفحات ، أو بمباراة أخرى أجدر بالدقة وأحرى : انها تتطوى على قسمين أو مبحثين غير صغيرين :

القسم الاول :

ينطوى على بعض حقائق ومبادئ عامة قانونية وفلسفية وتاريخية مبنية في الاخذ بها مايكفل سلامة الحكم لاسيما في الدول النامية، مع ملاحظة أن تلك الحقائق والمبادئ مستقاة من الابحاث والمؤلفات التي سبق أن كتبتها حتى اليوم ، وذلك منذ اليوم الذي بدأت فيه بحوثي في مادة تخصصي وهي مادة القانون الدستوري (أى منذ أواخر عام ١٩٢٨) (١) على أن تلك الابحاث والمؤلفات التي رجعت اليها لم تكن

(١) ذلك كان تاريخ بداية بحوثي الدستورية للدكتوراه في باريس ، وكان موضوع الرسالة :

(La Démocratie et la Représentation des intérêts en France)

(بحث في القانون العام والفلسفة السياسية) وقد قدمت الى لجنة

الحكم على الرسالة في مايو ١٩٣١ .

المراجع : — أما عن أهم المراجع لهذا «القسم الاول» الذي تحدثت عنه فهو تلك الرسالة ، ومؤلفاتنا التالية بيانها :

— المفصل في القانون الدستوري — الجزء الاول . طبعة ١٩٥٢ .

— أزمة الانظمة الديمقراطية الطبعة الاولى ١٩٥٤ ، الطبعة

الثانية ١٩٦٤ .

بالنسبة لهذا القسم الاول في الواقع مجرد مراجع ، حيث أن الاجزاء التي كانت تهمنى فيها كنت أنقلها (بمراجعتها) نقلا حرفيا الى هذا المؤلف ، وقد قال تعالى : (يريد الله أن يخفف عنكم) ولقد كان فيما فعلته — أى فيما نقلته — ماخفف عنى بعض مالقيت من من العناء في تأليف هذا المؤلف الذى يكاد يبلغ من العمر الخامسة من السنوات من السنوات ، وذلك كذلك مما يخفف عن ذهن القارئ عناء الشبهات التى تدور فيه أو تثور في هذا الزمان حين يتسائل عما اذا كان المؤلف كاتب ولو مرة واحدة حرفا واحدا عن رغبة أو عن رهبة .

أما القسم الثانى : فهو يشمل بدوره قسمين أو مبحثين : الاول يشمل بعض ملحوظات عن تطور نظام الحكم لدينا وعن مسيرته منذ ثورة يولييه ١٩٥٢ ، والثانى ينطوى على ما انطوت عليه أفكار المؤلف وما أملت عليه بحوثه من اقتراحات وأصلاحات تكفل سلامة مسيرتنا في طريق الديمقراطية والحرية والاستقرار والابتعاد عن الحركات الثورية

— القانون الدستورى والانظمة السياسية — الطبعة الاولى ١٩٦١
والطبعة الخامسة ١٩٧٥ •

— على هامش الدستور المصرى الجديد — الطبعة الاولى ١٩٧١
والطبعة الثانية (مزيدة) ١٩٧٥ •

— الحريات العامة : (نظرات في تطورها و ضماناتها ومستقبلها)
١٩٧٤ •

— الشريعة الاسلامية كمصدر أساسى للدستور • الطبعة الاولى
١٩٧٥ تقديم الامام الاكبر الدكتور عبد الحليم محمود •
الطبعة الثانية ١٩٨١ •

— الاسلام ومبادئ نظام الحكم في الماركسية والديمقراطيات
الغربية ١٩٧٦ •

أو الانقلابية التي تقترن بطبيعتها بالانظمة ذات الصبغة الدكتاتورية التي تستر دائما بستر الحرية والديموقراطية بل وتعميق الديموقراطية (١)•

(١) ملحوظه — اذا كان هذا الكتاب — كما سبق لى أن ذكرت — قد كتبته تلبية لنداء الضمير العلمى والضمير القومى مما من أجل فريقين : رجال العلم وطلابه ، ورجال الحكم وطلابه فان هذه الخاتمة (ويوجه خاص هذا « القسم الثانى » منها) انما كتبته من أجل الفريق الثانى أولا

القسم الاول

أولا — روح الاصلاحات في التشريعات الدستورية (١)

تمهيد — عدم المبالغة في أهمية النصوص الدستورية :

ليس من صواب الرأي ما يراه البعض من أن المسألة — في مجال الاصلاحات الدستورية — هي مجرد مسألة تشريع أى مسألة نصوص ، انما هي في الواقع من الأمر كذلك — بل وقبل ذلك — مسألة الروح التي يطبق بها ذلك التشريع ، ومسألة روح عامة : مسألة نفسية ، وعقلية ، وتربوية سياسية — بعبارة أخرى مسألة مستوى حضارى ، ظروف اقتصادية ، وعوامل خارجية أو دولية : ثم أخيرا ألا يهمل الدور الذي تلعبه المصادفة في التاريخ ، وظهور زعامات وشخصيات قوية على المسرح السياسى « أن من خطئ الرأي — كما يقول الأستاذ الكبير جيرو — أن ننسب نجاح الأنظمة الديمقراطية أو فشلها الى تلك الأنظمة ذاتها ، فإن المزاج القومى والتقاليد التاريخية ونفسية الشعب وظروف البيئة الاجتماعية ووجود أو عدم وجود كفاءات متميزة في كراسى الحكم : هذه كلها عوامل تفوق كثيرا — من حيث الأهمية — النصوص الدستورية » (٢) .

واليكم تفصيل ما أجمنا .

١ — روح التضامن والتعاون — أن روح التضامن والتعاون بين مختلف الجماعات والهيئات هي أول وسائل العلاج — فيما نرى — لادواء تلك الانظمة الديمقراطية ، فاذا كانت تلك الانظمة عاجزة مثلا —

(١) راجع كتابنا «أزمة الانظمة الديمقراطية» (الطبعة الاولى

١٩٧٦ ، أو الثانية ١٩٦٤) ص ١٥٨ — ١٦٥ .

(٢) جيرو Giraud «السلطة التنفيذية» (المراجع السابق ذكره) ص

كما قدمنا — على أن تسير في يسر وتوفيق حين تستند داخل البرلمان الى أحزاب متعددة ، فإننا نجد تلك الأنظمة قد استطاعت — مع ذلك — في بعض البلاد أن تنتج رغم ذلك التعدد ، ومرد ذلك اليروح التعاون التي تسود مختلف الأحزاب : ذلك هو ما شهدناه — كما يقول الأستاذ الكبير جيرو — في بلجيكا وهولندا والبلاد السكندنافية (١) .

ولا يجب هنا أن نفوتنا ملاحظة أن الاصلاحات الدستورية — كما يقول — تستطيع أن تساعد على تقويم أو تدعيم تلك الروح (٢) . وأنه من أجل ضمان حسن التفاهم والتعاون بين الأفراد — كما يقول المفكر الكبير الدوس هكسلى — يجب أن تقل فيما بينهم الفروق الاقتصادية والتربوية (٣) .

٢ — روح التطور والتدرج والاعتدال — وكذلك يجب أن تراعى — لدى وضع الأنظمة الدستورية أو اصلاحها — روح التطور والتدرج لا نزعة الطفرة ، فاذا كانت الطفرة أمرا مستطاعا ، ومستحبا أو واجبا ،

(١) جيرو صفحة ٣٩٦ — وهنا يجب ألا يفوتنا ملاحظة أن كتابه طبع

عام ١٩٣٨ .

(٢) جيرو صفحة ٢٤٨

(٣) الدوس هكسلى : « الوسائل والغايات » Ends & Means (ترجمة

الأستاذ عباس محمود) : ص ١٣٢ ، ١٣٤ ، وراجع دوجي

دوجي Duguit : Lecons de Droit Public (طبعة ١٩٢٦)

صفحة ٣٦ حيث يقول : « ان المثل الاعلى لكل جماعة يجب أن

يكون على الارض لا في السماء ، وأن يكون مستمدا من معارفنا عن

المجتمع البشرى ، هذا المثل الاعلى هو التضامن الاجتماعى ، وهذا

المثل الاعلى يعبر عن حقيقة أساسيه وهى أن الفرد لا يستطيع أن

يحيا الا في المجتمع ، وأن المجتمع لا يستطيع أن يحيا الا بواسطة

الفرد » .

في ميدان الصناعة أو التنظيم كما حدث في اليابان في عهد إمبراطورها العظيم « ماتسو هيتو » (الذي تولى حكمها فيما بين عامي ١٨٦٨ — ١٩١٢) (١) إلا أن تلك الطفرة — في ميدان الأنظمة الاجتماعية أو الاجتماعية أو السياسة — تعد طريقا وعرا لاثؤمن عواقبه ، وتكثر شروعه ومتابعه •

ولقد كان في مقدمة عوامل نجاح النظام الديموقراطي في أمريكا — كما يقول جازنر — « أن الأمريكيين لم يقبوا حيث وقع غيرهم من الشعوب حين أدخلوا في بلادهم الأنظمة الديموقراطية ، فنجدهم (الأمريكيين) بدلا من أن يأخذوا مثلا بنظام الانتخاب العام مرة واحدة أخذوا أولا بنظام الاقتراع المقيد ثم أخذوا يعملون تدريجيا على التوسع من نطاق دائرة حق الانتخاب كلما اتسع نطاق النضوج السياسي للشعب ، حتى وصلوا في النهاية تدريجيا الى نظام الاقتراع العام » (٢)

-
- (١) راجع في ذلك : « مبادئ في السياسة المصرية » للمرحوم الاستاذ محمد علي علويه (ياشا) طبعة ١٩٤٢ ص ٤٢ ، ٤٣
- (٢) جازنر Granar : « آراء وأنظمة سياسية أمريكية » (المرجع السابق ذكره) ص ٤ ، ٥ « وكذلك الشأن فيما يتعلق بالاستفتاء الشعبي كما يقول — فقد بدأ الأمريكيون بالآخذ بهذا النظام بصدد مايراد ادخاله من التعديلات على الدستور ثم انتقلوا بعد ذلك الى الآخذ بهذا النظام بصدد التشريعات العادية ، الخلاصة أن الديموقراطية كانت في بداية العهد بها في أمريكا ذات صبغة متعذلة ونزعة محافظة على أنها بعد أن بدأت تلك البداية المتواضعة لم تلبث أن أصبحت تعد في عين المؤرخ والكاتب الفرنسي الكبير Tocqueville (حوالي عام ١٨٣٣) أكثر البلاد ديموقراطية في العالم ، ويقول بهذا الصدد الفقيه الكبير الدكتور عبد الحميد بدوي «في محاضرة له بعنوان النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية » في ١ أبريل سنة ١٩٤٢) أن في مقدمة العوامل التي

وكذلك الشأن في إنجلترا كانت مراعاة روح التطور والاعتدال والتدرج في مقدمة عوامل نجاح نظامهم البرلماني ، ورغم قدم عهدهم بهذا النظام ورسوخ قدمهم فيه فأئنا نجدهم هناك في إنجلترا لم يأخذوا بنظام الاقتراع للعام في انتخابات مجلس العموم الا عام ١٩١٨ ، ولم يتقرر للمرأة هناك حق الانتخاب تماما كما للرجل (أى بنفس الشروط التي تشترط فيه من أجل أن يكون ناخبا) الا عام ١٩٢٨ وحسبنا أن نذكر هذه الحقيقة لنتبين لنا الى أى حد كان النظام السياسي (نظام الحكم) الإنجليزي يخطو خطوات بطيئة تدرجية في طريق تطوره (١) .

فالواقع أن التاريخ الدستوري الإنجليزي كان يسير دائما تدرجيا طبقا لسنة التطور فتاريخهم هذا الطويل لا يكاد يعرف من الثورات (ذات الصبغة الدستورية) اللهم الا ثورتين الثورة الأولى كانت عام ١٢١٥ وهي التي تمخضت عن الوثيقة الدستورية الشهيرة « الماгна كارتا » *Magna carta* والثانية كانت تلك الثورة التي قام بها كرمول ، في القرن السابع عشر ، ولكن الثورة الأولى لم تتمخض الا عن وضع بعض من القيود على سلطة الملك المطلقة أى أنها تأت بوثبة أو بطفرة في الميدان الدستوري .

أدت الى نجاح النظام الدستوري في الولايات المتحدة ميل الاحزاب والسلطات الى قبول « الحلول الوسطى » . — وانني لارى أنه اذا صح الأخذ بسياسة الحلول الوسطى في ميدان الشؤون الدستورية والسياسية الداخلية فيما بين مختلف الجماعات والهيئات والسلطات داخل الدولة ، الا أنني أرى أن في ميدان العلاقات الخارجية حين يكون الامر متعلقا بالكرامة والحقوق الشرعية للدولة فإنه لا موضع هنا للأخذ بسنة الحلول الوسطى ولا خضوع هنا الا امام قوة قاهرة لا قوة للشعب وللدولة على قهرها (١) راجع في ذلك كتابنا « القانون الدستوري والانظمة السياسية » لطبعة الثانية من ٣٣٣ ، ٣٣٧ .

حقاً أن ثورة كرمويل قد تمخضت عن وثبة طويلة في الميدان الدستوري فقد ألغى كرمويل مجلس اللوردات كما ألغى النظام الملكي وأعلن الجمهورية ، ولكن هذه الوثبة الطويلة لم تثبت إلا سنوات قليلة ثم أعيد مجلس اللوردات ، وأعيدت الملكية بعد وفاة كرمويل (عام ١٦٥٨) ثم تابع التاريخ الدستوري الانجليزي سيره في طريق التطور والتدرج . ذلك بعكس ماصنعت دساتير الثورة الفرنسية فقد جاءت بطفرة في الميدان الدستوري أي في طريق الديمقراطية ، فأدى تطورها في هذه الناحية الى الفوضى السياسية والادارية والمالية وعدم استتباب الامن : الامر الذي مهد الطريق لقيام دكتاتورية نابليون (١) .

ولقد كان عدم مراعاة هذه الروح (روح التطور والتدرج وعدم الطفرة) في مقدمة الأسباب التي أدت الى فشل الديمقراطية في بعض البلاد الناشئة التي كانت تزرع تحت نير حكم مطلق أي لم تكن ذات ماض في خبرتها بالأنظمة النيابية الديمقراطية الحرة ثم انتقلت طفرة الى أنظمة ديموقراطية نقلتها عن بلاد أخرى ذات ماض قديم ، وذات طويل من الخبرة والممارسة لتلك الأنظمة . ذلك كان شأن غالبية جمهوريات أمريكا اللاتينية (الجنوبية) حين أقتبست النظام الديموقراطي الرئاسي عن الولايات المتحدة ، وكما كان شأن دول أوروبا الوسطى (مثل بولندا ويوغوسلافيا وتشكوسلوفايا ورومانيا) ودول البلطيق (ليتوانيا وفنلندا واستونيا) بعد الحرب العالمية الأولى حين أقتبست (فيما بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٣٥) النظام الديموقراطي البرلماني عن إنجلترا وفرنسا .

فلقد أدت تلك الطفرة بتلك البلاد الناشئة الى أن تسىء استعمال

(١) راجع بارتملي : « القانون الدستوري » (طبعة ١٩٣٣) ص ٢٥٢ ،

الحرية التى عرفتها ، كما أساءت بوجه عام تطبيق الأنظمة الديمقراطية التى نقلتها عن غيرها ، وأن أساءة استعمال الحرية (فيما يقرر الأستاذ بيردو Burdeau) يمهّد الطريق لقيام الأنظمة الدكتاتورية (١) .

ويمد أخذ مذهب ماركس ، والأنظمة الماركسية (أى الشيوعية : نظام الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الشعبية) بسنة التدرج ، فى مقدمة الأسباب التى عملت على بقاء مذهب ماركس فى حين اندثرت المذاهب الشيوعية أو الاشتراكية الأخرى السابقة عليه كمذهب أفلاطون فى اليونان القديمة ومذهب أوين فى إنجلترا أو مذهب فورييه وسان سيمون وبرودون Proudon وغيرهم فى فرنسا ، كما يعد فى مقدمة الأسباب التى أدت الى بقاء ونجاح تلك الانظمة الماركسية الى حد ما .

فرغم أن جوهر مذهب ماركس هو اشتراكية الملكية (أى ملكية المجموع أو الدولة باعتبارها ممثلة للمجموع لوسائل انتاج الثروة كالأرض والمباني والمناجم والمصانع ... الخ) فاننا نجد لينين (الزعيم الماركسى الشيوعى المعروف) حين استولى على الحكم فى الاتحاد السوفيتى (بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ الشيوعية) وأخذ فى تطبيق مذهب ماركس لم يفرغ ملكية صغار الملاك الزراعيين ، بل عمل على توزيع أراضي النبلاء وكبار الملاك على الفلاحين : الأمر الذى أدى الى ازدياد عدد الملكيات الزراعية الصغيرة ، ويلاحظ أنه لم يبدأ فى نزع الملكيات الزراعية الصغيرة واستيلاء الدولة عليها الا فى عام ١٩٢٧ وكان ذلك فى عهد ستالين .

وكذلك نجد الديمقراطيات الشعبية (وهى بلاد شيوعية المذهب تدعى بمذهب ماركس) لم تعتمد الى تطبيق مبدأ اشتراكية الملكية طفرة

(١) راجع «القانون الدستورى والأنظمة السياسية» (المراجع السابق ذكره) ص ٥٢٠ .

فهي رغم قيامها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية (سنة ١٩٤٥) أي منذ ما يقرب من الأربعين من السنين ، فهي لا تزال حتى اليوم كقاعدة عامة تعترف بالملكية الخاصة للأفراد لوسائل الإنتاج ولو أنها تخضع لبعض حدود وقيود شديدة ، على أنها تعتبر النظام السوفيتي بمثابة مثل أعلى لها تعمل تدريجيا على التطور نحو الأخذ به (١) .

ولعل خير ما نختم به هذه النبذة أن نكرر ماسبق أن قال به الفقيه الدستوري الكبير بارتملي من « أن القواعد الجامدة مكانها في العلوم الزبانية والطبيعية ، أما في العلوم المتصلة بحياة الجماعة (يقصد العلوم الاجتماعية والسياسية) فإن تلك القواعد الجامدة تقضى بنا الى السخف » (أو على حد تعبيره (ils aboutissent à l'absurdité) (٢)

٣ — **العقلية العملية** — وكذلك يعد بين العوامل التي تكفل نجاح سير النظام الديموقراطي في بلد من البلاد طابع العقلية العملية غير ذات الولع بالخلافات النظرية والاعتبارات المنطقية ، إذ أن لتلك العقلية أثرا كبيرا في تخفيف حدة الخلاف بين مختلف الجماعات والهيئات والسلطات وفي الحد من تعدد الأحزاب ، ذلك هو الشأن — كما يقول الباحثون — في إنجلترا وأمريكا (٣) ، والامر عكس ذلك في كثير من

(١) لقد وصف ماركس انجليز في « البيان الشيوعي » الاجراءات التي تتخذها البروليتاريا بأنها « تختلف بداهة اختلافا كبيرا باختلاف البلاد » .

(٢) راجع مؤلف بارتملي La Problème de la compétence dans la démocratie ed. Paris, 1918) P. p. 190

(٣) راجع جارنر (المرجع السابق) صفحة ١٣٩ حيث يقول : ان المرجع القومي (في أمريكا) لايميل الى تعدد الأحزاب فالأمريكيون لايميلون الى المناقشات في المسائل النظرية لذلك فهم لايفتخرون

البلاد وفي مقدمتها فرنسا (١) .

ثانيا - الاسلام وروح الاعتدال وسنة التدرج في التشريع (٢)

أحكام الإسلام تسودها روح الاعتدال ، فهي تنبذ التطرف وتحبذ التوسط بين الأطراف . وقد وردت الكثير من الآيات القرآنية في مواضع مختلفة تشير الى هذه الروح ، بل تشيد بها ، أى بذلك التوسط منها قوله تعالى : « وجعلناكم أمة وسطا » ، أى أمة لها طابع الاعتدال (٣) وقد فسر بعض العلماء معنى « أمة وسط » الواردة في تلك الآية بأمة مثالية اذا اتبعت شريعة الله .

وتتمثل روح الاعتدال أو تلك « الوسطية » أو النزعة المثالية في الإسلام : في أنه وسط بين الروحانية والمادية ، أو بعبارة أخرى في أنه جمع بينهما فلم يقتصر فحصب على صفاء الروح (أو الناحية الروحانية) ويدعو الى الرحمة واللين والتسامح والمففة والزهد كما فعلت بعض

بسهولة بصدد الامور الثانوية أو التفصيلية » ويقول في موضع آخر (صفحة ١٢) « أن الامريكيين يميلون الى اجراء تجارب في شئون الحكم ولكنهم لايميلون الى احداث حركات انقلابية في أنظمتهم » .

جيو صفحة ١٨٩ وانظر كذلك .

Madariaga : Anglais, Francais Espagnols ed. paris 1930). p. 173 et s.

(١) قيمة الحرية Valeur de la Liberté لبارتلمى ص ٤

(٢) يراجع كتابنا «الاسلام ومبادئ الحكم في الماركسية والديموقراطيات الغربية ص ٦٨ — ٧٨

(٣) راجع في ذلك « وسطية الاسلام » للاستاذ الشيخ محمد محمد المدنى (عميد كلية الشريعة الاسبق) ص ٧ ، ٨ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٢٨ ، حيث يضيف المؤلف الى تلك الآية — من الآيات الدالة على روح الاعتدال — قوله تعالى : « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط ... » وقوله : « يا أيها الذين آمنوا لاتحرموا طيبات ما أحل الله لكم ... » .

الاديان السابقة (كالبوذية والهندوكية والمسيحية) ، وانما عنى الاسلام كذلك بالجانب المادى ، فليس فى الاسلام عبادة تتطوى على الرهبة واعتزال الدنيا والابتعاد عن لذات الجسد ومتع الحياة ، وانما يعمل الاسلام على تهذيب غرائز الجسد وشهواته • وفى ذلك يقول تعالى : « وابتنغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا » ، كما قال تعالى : « يا بنى آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد » •

فالجمع بين مصالح الدنيا والآخرة هو أصل من أصول الإسلام ، فلا عزلة بين الدين والدنيا ، والإسلام لا يوجب على الأفراد حياة تقتشف الزهاد الزهاد ، كما تنبئ عن ذلك الآيتان السالفتان • ولقد قال الرسول لسعد بن أبى وقاص حين كان مريضاً واستشار الرسول فيما كان يريد من التصديق بثلى ماله : « الثلث ، والثلث كثير » أى أن الرسول أشار عليه بالألا يتصدق بما لايزيد عن ثلث ماله ، ثم أضاف على ماتقدم قوله : « انك ان تذر ورثتك أغنياً خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس » (١) •

فالإسلام يمنع الغلو فى الدين ، وينصح بالاعتدال ، ولقد أبطل جمعه تعذيباً للنفس باباحة الطيبات والزينة بدون اسراف ، قال تعالى « يا أهل الكتاب لا تغلوا فى دينكم (٢) » أن مثل ذلك التصوف الذى

-
- (١) الاسلام والنصرانية للإمام الشيخ محمد عبده (الطبعة الثامنة التى أصدرتها دار المنار عام ١٣٧٣ هـ) • ص ٧٠ ، ٧١
وراجع فى هذا المعنى المؤلف القيم للاستاذ السيد قطب بعنوان : العدالة الاجتماعية فى الاسلام (الطبعة الثانية) ص ١٣ — ١٥
(٢) راجع «الوحي المحمدي» للسيد محمد رشيد رضا (الطبعة الرابعة ١٣٦٦ هـ — ١٩٤٧ م) ص ٢٣٥ — وراجع للإمام الشيخ محمد عبده « رسالة التوحيد » الطبعة السابعة عشر ١٣٧٦ هـ — ١٩٥٦ م • ص ٧٨ حيث يقول : «أما المبالغة فى الزهد المتواتر عن

يدعو الى حياة التتشف والزهد في الحياة كان دخيلا على الاسلام .

« ان الدنيا المقنونة عند صوفية الاسلام — كما يقول الامام الاكبر الدكتور عبد الحليم محمود — انما هي الدنيا التي تشغل ونلبي وتستعبد ، أنها الشهوات والأهواء ، أنها اللعب واللهو والغفلة عن الله ، أما امتلاك المال ، أو اقتناء العقار ، والثراء عريضا أو غير عريض ، فلا مانع منه عند الصوفية اذا خلا من المضار » (١٠٦) .

الاخذ بسنة التدرج (احدى صور روح الاعتدال)

كلمة علمة —يجدر بنا (أولا) أن نوجه الأنظار الى أن «التدرج» هو في الواقع صورة من صور مراعاة « روح الاعتدال » .

ونلاحظ (ثانيا) أننا نجد بين علماء الشريعة والدين عو بين قادة الفكر السياسي الاسلامي ممن ينادون في كثير من البلاد الاسلامية بأن تأخذ الدولة في دساتيرها وقوانينها بأحكام الشريعة الإسلامية (أو على حد تعبيرهم — « بالدستور الاسلامي ») نجد بينهم قليلين بل نادرين هم الذين يأخفون بعين الاعتبار ذلك المبدأ العام الهام الذي جرى عليه الاسلام فيما جاء به من أحكام ، ذلك هو مبدأ التدرج في التشريع

المسيح عليه السلام فحكمته المبالغة في مقاومة غلو اليهود والرومان في عصره في عبادة المال والشهوات البدنية تمهيدا لدين الاسلام الوسيط المعتدل الدائم » .

(١٠٣) راجع للامام الاكبر الدكتور عبد الحليم محمود كتابه : « أبو الحسن الشاذلي — الصوفي المجاهد » طبعة القاهرة ١٩٦٧. ص ١٣٤ حيث يضيف الى ماتقدم : «يقول أبو الحسن الشاذلي ضارعا الى الله تعالى داعيا : اللهم وسع أرزاقنا ، وكثر أضيافنا ، واجعلنا من المتقين في سبيل مرضاتك قصدا بلا اسراف ولا تقتير » .

فالأحكام التي جاء بها الإسلام في بداية عهده لم تشرع جميعا مرة واحدة في تشريع (أو قانون Code) كامل شامل ، ثم أن غير القليل مما أمر الله به أو نهى عنه قد جرى فيه الأمر أو النهى على سنة التدرج •

وقبل أن نبين كل هذا هذا الذي قيل على وجه التفصيل يجدر بنا أولا أن نتكلم عن حكمة التدرج •

حكمة الأخذ بسنة التدرج — تلخص هذه الحكمة فيما يلي :

أولا — التيسير ودفع الحرج — (أ) — « إن الأحكام التي شرعها الله ورسوله (كما يقول الأستاذ الشيخ خلاف) لم تشرع جميعا دفعة واحدة في قانون واحد ، وإنما شرعت متفرقة في مدى اثنين وعشرين عاما وبضعة شهور حسب ما اقتضاها من الأقضية والحوادث ، وقد كان لكل حكم تاريخ لصدوره وسبب خاص لتشريعه ، والحكمة في هذا التدرج الزمنى أن ييسر معرفة القانون بالتدرج مادة فمادة ، وييسر فهم أحكامه على أكمل وجه بالوقوف على الحادثة والظروف التي اقتضت تشريعها » (١) •

(ب) — وكذلك كانت الحكمة في أن غير القليل مما أمر الله به أو نهى عنه — في بداية العهد بالإسلام — جرى فيه الأمر أو النهى على سنة التدرج إنما هي التيسير ورفع الحرج •

« إن في هذا التدرج (كما يقول أحد أعلام أساتذة الفقه الاسلامي) دفعا للحرج عن المسلمين وأخذهم بالتيسير في التكليف والأحكام ،

(١) أصول الفقه وتاريخ التشريع الاسلامي (المرجع السابق) ص

وبخاصة أنهم كانوا حديثي عهد بحياة لها أعرفها وتقاليدها التي تختلف في الكثير منه عما جاء في الاسلام » (١) •

ثانياً — كفالة نجاح الدعوة ونظام الحكم — أن أية دعوة لنشر عقيدة دينية أولنشر مذهب ذي صبغة سياسية أو اجتماعية ولاقامة نظام للحكم على أساس تلك الدعوة لابد لها من ا لعمل على تهيئة البيئة أو التربة التي تصلح أن تفرس وتثبت فيها بذور هذه الدعوة ، كما أنه لابد لها كذلك من اعداد الرجال القادرين على رعاية ذلك الفرس حتى ينمو ويسمو • ذلك كله لا يتم — ولا يمكن أن يتم — الا بعد حين ، أى في تدرج مدى بضع سنين • ذلك كان شأن الدولة التي أقامها الرسول في المدينة وشأن التشريعات التي شرعت فيها ، ولذلك كانت تلك الدولة — رغم صغرهما بين الدول خير مثال ، وكان الرجال الذين أعدمهم لمعاونته خير وأعظم الرجال •

ان النظام الذى أقامه الرسول على أساس العقيدة التي جاء يدعو اليها ، انما استطاع اقامته « لان الرسول — كما يقول كبير العلماء (وزعيم الجماعة الاسلامية) بباكستان — مازال يعد له رجالاً أكفاء عدة سنوات متتابعة ويعمل على تبديل أفكار عامة للناس بوسائل التعليم

(١) راجع المدخل لدراسة الفقه الاسلامى للاستاذ الدكتور محمد يوسف موسى (الطبعة الثانية ١٩٦١) ص ٢٣ ، ٢٤ — وأصول الفقه وتاريخ التشريع الاسلامى ص ٢٨٧ ، والقانون الاسلامى وطرق تنفيذه (المرجع السابق) للعالم الباكستانى الاستاذ أبى الاعلى المودودى ص ١٩٩ — ورسالته : «منهاج الانقلاب الاسلامى » ص ١١٨ حيث ورد مانصه : « وبعد كفاح عنيف وجهاد متصل استمر ثلاثة عشر عاماً أن للإسلام أن يؤسس دولة صغيرة في المدينة ، وذلك حينما تهيأ للرسول زهاء ثلاثمائة رجل من الصحابة الذين ربى كل واحد منهم تربية اسلامية كاملة الخ ... » •

والتبليغ والدعاية واستعمل جهاز الحكومة وادارتها لاصلاح المجتمع حتى تهيأ — بعد كل ذلك — ذلك الوسط المنشود الذي كان صالحا لينفذ فيه التشريع الاسلامى » • ثم يقول : « انه لو خول المسلمون اليوم أن يؤسسوا دولة فى بقعة من بقاع الأرض لما استطاعوا أن يقوموا بإدارة شئونها وتسيير دفتها وفق المبادئ الاسلامية ولا ليوم واحد ، فانكم معشر المسلمين لم تعدو المعدات اللازمة ولا هياثم العوامل الكافية لتنتشئ رجالكم وشبابكم على الطراز المخصوص للتفكير والأخلاق ، الذى تحتاج اليه الدولة الاسلامية لتسيير دفة أمرها وتنظيم دوائرها العديدة ... الخ » • ثم أولئك الذين يظنون أنه من المستطاع أن ينفذ التشريع الاسلامى طفرة دون تدرج » نجده يقول : « لا ينبغي أن نغفل قاعدة تدرك بالمفطرة ، وهى أنه لا يحدث تغيير فى الحياة الاجتماعية الا بالتدرج » (١٠٦) •

(١٠٦) راجع منهاج الانقلاب الاسلامى ، رسالة عربتها من اللغة الأردية « دار العروبة للدعوة الاسلامية » عام ١٩٥١ • ص ٩٢ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، للعالم الباكستانى أبى الاعلى المودودى — يضيف العالم الجليل الى ما تقدم قوله : « وكذلك المكان العظيمان من ملوك الهند المسلمين محمد تغلق (٧٣٦ — ٧٥٢ هـ) ، وعالمكير (١٠٦٨ — ١١١٨ هـ) فانهما رغم ملكنا عيه من الورع والتجرد عن المطامع والشهوات لم يتمكنا من احداث أى تغيير فى نظام الحكومة ، وقد كان هذا كله فى عصر الملكية المطلقة حينما كان للملك الامر والنهى ، فليت شعرى كيف يمكن أن تكون دولة قومية مؤسسة على طراز الديمقراطية عونا لنا ومساعدة فى استكمال هذا الاصلاح الأساسى ؟ فان السلطة فى الحكومات الديمقراطية لاينالها الا من رضى عنه الجمهور ووضعوا ثقتهم فيه ، فان لم تكن العقلية الاسلامية والفكرة الاسلامية تغلظتا فى دماء الناخبين ، وان لم تكن الاخلاق الاسلامية مقصد آمالهم ، وان لم يكونوا مستعدين للخضوع لتلك المبادئ الثابتة التى هى قوام الدولة الاسلامية

أمثلة في التاريخ السياسي الاسلامي : ويشهدنا التاريخ في الاسلام على بعض من الخلفاء أو الملوك العظام الذين حاولوا اقامة نظام حكم اسلامي أو احدثوا اصلاح قويم لنظام الحكم القائم ،و لكنهم لم يكتب لهم النجاح في مهمتهم لانهم لم يعلموا أولا على التمهيد لذلك الاصلاح لنظام الحكم باصلاح البيئة الاجتماعية ، ذلك — كما يقول هذا العالم انباكستاني شأن « الخليفة العادل الزاهد عمر بن عبد العزيز ، وشأن الخليفة المأمون » •

أمثلة من احكام القرآن على مراعاة سنة التدرج : وبمكس متقدم كان شأن القرآن ، وشأن الرسول في نشر دعوته واقامة دولته • والأمثلة على ذلك كثيرة ، حسبنا أن نذكر منها ما يلي :

المثال الأول — التدرج في فرض الصلاة : أن المسلمين — في بداية عهدهم بالاسلام — لم تفرض عليهم الصلاة خمس فرائض في اليوم والليلة ركعات محددة في كل فريضة ، بل طلبت صلاة مطلقة بالغداة والعشى •

المثال الثاني — تحريم الخمر : كان العرب قبل الاسلام يسرفون في تعاطي الخمر (١) ، ومع ذلك فقد استطاع الاسلام — استقتادا الى

فلا يمكن لمسلم تقى كامل الايمان أن ينتخبوه عضوا في مجالسهم النيابية » •

(١) ولعل كلمة امرئ القيس الشهيرة التي قالها حين علم بمقتل أبيه فيها مايدل على ذلك الاسراف في تعاطي الخمر ، وهى قوله : اليوم خمر وغدا أمر « وهى كلمة ذهبت مثلا ، وهو يقصد «بالأمر» الثأر من قاتل أبيه •

راجع غيما تقدم أصول الفقه وتاريخ التشريع الاسلامي (المرجع السابق) للاستاذ الكبير الشيخ عبد الوهاب خلاف ص ٢٨٧ •

قوة العقيدة الدينية من ناحية ، والى اتباع سنة التدرج من ناحية أخرى — أن يقضى على هذه العادة السيئة لدى العرب ، ولايزال تعاطى الخمر حتى اليوم في البلاد الاسلامية أقل بصورة هائلة عما عليه تعاطيها في البلاد الغربية . وذلك في حين نجد دولة كبرى في العصر الحاضر (وهى الولايات المتحدة الأمريكية) حاولت تحريم الخمر (فيما بين عامى ١٩١٩ ، ١٩٢٠) وضمت ذلك التحريم في تشريع دستورى أضيف الى الدستور ، ولكن هذه المحاولة لم يكن نصيبها الا الفشل لضعف الموازن الدينى من ناحية ولاغفال اتباع ذلك الطريق الحكيم الذى سلكه القرآن الكريم من ناحية أخرى ، وهو طريق التدرج ، فانتهى الأمر هنالك بعد أن قامت كثير من العصابات القوية لتهريب الخمر ، بلغ من قوتها وثروتها أن دوخت رجال الأمن ، بل وأفسدتهم بالرشوة كما أفسدت رجال القضاء ، وبعد أن عجزت الحكومة عن مقاومة حركة تهريب الخمر وتعاطيها — اضطرت في عام ١٩٣٣ الى الغاء ماسبق لها اصدااره من تشريعات بتحريم الخمر ، أى أنها عادت الى اباحتها . وهكذا نجد أن الدعوة الإسلامية في بدايتها قد نجحت فيما أخفقت فيه أقوى دولة في أوج قوتها .

اما عن سنة التدرج التى اتبعها القرآن في تحريم الخمر فتتلخص في الإخذ بثلاث مراحل . فقد نزلت أولا الآية الكريمة : « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمهما أكبر من نفعهما » .

ثم بعد فترة حرمت الخمر لدى الصلاة ، ثم بعد ذلك حرمت الخمر تحريماً تاماً (١) .

(١) وذلك التحريم كان بالاية « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون » . ثم في الآية : « يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والانصبب والأرلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه » .

المثال الثالث : مكافحة الرق (١) :

تمهيد — كان الرق نظاما معروفا قبل الإسلام أقرته جميع الديانات ومختلف الشرائع في مختلف البلدان ، حتى في بلاد الديموقراطيات القديمة (مثل ديموقراطية دويلة أثينا ، قبل الميلاد) • ولقد كان يعد الرق إحدى الضرورات في صدر الإسلام ، لذلك لم يكن مما تقتضى به الحكمة ، بل ولا من مستطاع الأمور الغاؤه مرة واحدة بقرار واحد ، لذلك عمل الإسلام على مكافحة الرق بصورة تدريجية ، حتى أنه ليصح القول — فيما نرى ويرى بعض كبار العلماء والباحثين — أن الاسلام في العصر الحديث لا يبيح الرق (٢) •

وبيانا لما تقدم نقول أن الرق كان يعد في صدر الاسلام ضرورة حربية ، فحين ظهر الاسلام كان استرقاق أسرى الحرب نظاما متبعاً في الحروب ، وفي حروب المسلمين مع المجوس في الشرق ، ومع الروم في الغرب أسر الأعداء بعضا من المحاربين المسلمين واسترققوهم ، فكان لزاما على القواد المسلمين أن يأخذوا بسنة المعاملة بالمثل ، عملاً بقوله تعالى : « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » •

(١) من أراد زيادة التفصيل في موضوع الرق فليرجع الى كتابنا «مبادئ نظام الحكم في الاسلام» (الطبعة ١٩٦٦) ص ٨٤١ — ٨٥٠ ، أو (الطبعة الثانية ١٩٧٤) ص ٤٠٦ — ٤١٦ •

(٢) **الرق قبل الاسلام** — مما يجدر توجيه الانظار اليه أن الاسلام — خلافاً لما يظن البعض — لم ينشئ نظام الرق ، فقد كان معروفا في الديانات الأخرى ، راجع «قصة الملكية في العالم» للحكتور عبد الواحد وافى ص ٩ - ٥٣ ، ٧١ ، ٧٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ - وراجع «مقارنة الاديان» ج ٣ الاسلام للحكتور أحمد شلبي (الطبعة الثانية ١٩٦٥) ص ٢٠٨ ، ٢٠٩

ولم يكن من المقبول أو المعقول أن يسترق أعداؤهم أسرى المسلمين وأن يحرر المسلمون أسرى أعدائهم •

لما تقدم لم يكن أمرا مستطاعا تحريم الرق تحريماً تاماً • ومن أجل ذلك فقد عمل الاسلام على القضاء عليه تدريجياً • وكان القضاء عليه بسلاح ذى حدين ، أو بعبارة أخرى أنه اتخذ لبلوغ ذلك الهدف وسيلتين (الأولى) هى العمل على التضييق من دائرة الروافد (أو المصادر) التى تغذى الرق ، وذلك بأن قصر الاسلام تلك المصادر على مصدرين (بعد أن كانت له لدى العرب والشعوب الأخرى مصادر متعددة) • هما : ١ — الورثة ، أى ذلك الرق الذى يفرض على أبناء الرقيقة ، ٢ — رق الحرب ، أى ذلك الرق الذى يفرض على أسرى الصرب • على أن الاسلام قد وضع مع ذلك على كل من هذين المصدرين قيوداً من شأنها أن تؤدى بهما الى الفضوب بعد فترة من الزمان • فنجد مثلاً أن الاسلام قد حرم فرض الرق على الأسرى فى حرب تقوم بين فريقين من المسلمين ، كما أنه اشترط شروطاً معينة فى الحرب التى تبيح استرقاق الأسرى •

والوسيلة الثانية : أن الاسلام عمل على تحرير الأرقاء أى أنه شجع على عتقهم ، كأن اعتبر مثلاً عتق الرقيق كفارة لعدة ذنوب ، كالقتل خطأ ، والحنث فى اليمين ، كما اعتبره الاسلام فى مقدمة مايتقرب به المؤمن الى الله : كما فرض الاسلام على بيت المال (خزانة الدولة) شراء الأرقاء وتحريرهم •

خاتمة : الاسلام لا يبيح الرق فى هذا العصر : اذا كان الاسلام حين ظهوره قد أقر الرق فانما كان ذلك — كما قدمنا كضرورة حربية ، يزول الاقرار بزوالها ، فلم يكن يباح الرق الا فى ميدان الحرب ، لأن أعداء الاسلام كانوا يسترقون أسرى المسلمين ، فاذا تغير الحال بحيث أصبح خصوم الاسلام لا يسترقون المسلمين كان واجبا على المسلمين أن

يمنعوا عن الاسترقاق والا خالفوا الآية الكريمة : « ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين » •

ثم أن الحرب التي يباح فيها شرعا رق الاسرى يجب أن تتوفر فيها شروط معينة : أهمها أن تكون الحرب دفاعا عن الاسلام أو منعاً لفتنة بين المسلمين ولم تكن هذه الشروط تتوفر في الواقع الا في تلك الحروب التي اضطر اليها الاسلام في بداية ظهوره ، وهذا يعنى أن الاسلام لم يكن يبيح الرق الا الاجل معلوم (١) •

(١) راجع فيما تقدم — « السير الكبير » للإمام الشيماني (المتوفى عام ١٨٩ هـ) • بشرح الامام السرخسى ، وعليه تعليقات من الاستاذ الشيخ محمد أبو زهرة — (من مطبوعات جامعة القاهرة)
سنة ١٩٥٨ هـ ٧٤ — ٧٨ ، ٨٣ ، ٨٤ •

ثالثاً — مشكلة استعمال العنف (١)

(من جانب الجماعات الدينية السياسية)

مقدمة — سبق أن أشرنا (في كتابنا: أزمة الفكر السياسي الاسلامي) —
الى أننا نعد من العوامل المؤدية الى أزمة الفكر السياسي الاسلامي في
هذا العصر قيام جماعات ذات صبغة دينية وسياسية في بعض الاقطار
الاسلامية تهدف الى تولى زمام الحكم عن طريق العنف باسم الدين
وتطبيق احكامه •

علينا الآن أن نتبين كيف كان ذلك ، ثم نبين كيف يكون علاج ذلك ،
فان في علاجه — فيما نعتقد — وسيلة من وسائل العلاج لأزمة الفكر
السياسي الاسلامي •

وعلينا قبل بحث هذين الأمرين أن نذكر أولاً كلمة تمهيدية موجزة
عن الدين كقوة يجب أن يعمل حسابها كدعامة من أقوى دعائم أية
نهضة قومية وكسلاح من أشد واحد أسلحة الكفاح في أية حركة تحريرية •

ولما كان موضوع هذه الكلمة التمهيدية سبق أن كتب فيها غير
القليلين من الباحثين • فان الأمر لا يتطلب اذا منا في مثل هذا المقام من
جديد الكلام سوى القليل ، زيادة على القديم الذي سبق أن قيل •

كلمة تمهيدية موجزة : الدين كاحدى القوى في الميدان السياسي :

مما ذكره العالم الاجتماعى المعروف الدكتور جوستاف لوبون :
« أن أثر المعتقدات في حياة الشعوب تفوق كثيراً ذلك الدور الذى قام

(١) راجع كتابنا « أزمة الفكر السياسي الاسلامي في العصر الحديث »
(الطبعة الثانية ١٩٧٤) ص ٢٧٢ وما بعدها •

به الفكر أو العقل » (١) •

ثم يقول في موضع آخر « وإذا كانت العلوم قد غيرت تغييراً كبيراً
الناحية المادية للمدنية ، فإنها (المعتقدات) هي وحدها القادرة على خلق
وحدة الشعور والتفكير الضروريين لاستقرار الجماعات » (٢) •

ونظراً لما يعرفه أصحاب المذاهب أو المبادئ (ذات الصبغة
الاجتماعية أو السياسية) عن مدى أثر المعتقدات وقوتها فإننا نجدهم
يعملون على غرسها في العقل الباطن كما تخرس المعتقدات الدينية لدى
الشعوب ، كما كان شأن مبدأ سيادة الامة في عصر الثورة الفرنسية (٣) ،
وكما هو شأن مذهب ماركس لدى كثير من أتباعه في هذا العصر •

وفي ذلك يقول الفيلسوف الباكستاني والزعيم الاسلامي الدكتور
محمد اقبال : « أن التجربة بينت أن الحقيقة التي يكتشفها العقل وحده
لا قدرة لها على اشعال جذوة الايمان الصادق ، تلك الجذوة التي
يستطيع الدين وحده أن يشعلها • وهذا هو السبب في أن التفكير المجرد
لم يؤثر في الناس الا قليلا في حين أن الدين استطاع دائماً أن ينهض
بالافراد ويبدل الجماعات وينقلهم من حال الى حال » (٤) •

(١) الاسس العلمية لفلسفة التاريخ للدكتور جوستاف لوجون (المرجع

السابق) طبع بباريس ١٩٣١ ص ١٥٥ •

(٢) المرجع السابق ص ١٦٩ •

(٣) فكنت جيوش الثورة الفرنسية — في حروبها ضد ملوك أوروبا

المتحالفين ضدها — كأنها كانت تحارب حرباً صليبية (أي ذات

صبغة دينية) من أجل نصرته ذلك المبدأ الجديد الذي يدينون به

كما لو كان ديناً جديداً وهو مبدأ سيادة الامة •

(٤) تجديد التفكير الديني في الاسلام للفيلسوف والزعيم الباكستاني

الدكتور اقبال تحرييب الاستاذ عباس محمود (طبعة ١٩٥٥) ص

واذا كان الدين احدى القوى فان شأنه شأن أى سلاح فى يد حامله اذا هو لم يعرف كيف يستعمله لم يصب فى حساب القوى لديه، بل كان عبئاً عليه •

ولم تكن هذه الحقائق لتغيب عن دعاة الاصلاح فى العصر الحديث ، وعلى رأسهم جمال الدين الأفغانى والامام محمد عبده والدكتور محمد اقبال •

فلقد كان جمال الدين يرى أن نشر أفكار « الدهريين » (الملاحدين) فى نفوس اليونانيين الأقدمين على أيدي الأبيقوريين قد أدى الى هزيمتهم على أيدي الرومان •

« وكذلك كان الشأن فى فارس — قبل الاسلام — حين انتشرت بها تلك الأفكار اللاحادية على يد « مزدك » ، فقد أدى ذلك الى ضعفها » حتى اذا هجمهم العرب (كما يقول جمال الدين) لم تكن الاحملة واحدة هزموا على أثرها ، مع أن الروم — وهم أقران الفارسيين — ثبتوا فى مجادة العرب ومقاتلتهم أزمانا طويلة « (١) •

والى ضعف سلطان الدين على النفوس وظهور طائفة « الباطنية » (التى عملت على افساد عقائد المسلمين) يرجع جمال الدين ضعف المسلمين ، بحيث مهد لغزو بلادهم بواسطة الافرنج واقامتهم فى الديار الاسلامية نحو مائتى سنة ابان الحروب الصليبية •

كما كان يرى جمال الدين أن الامة العثمانية — على حد تعبيره — « انما رقت حالتها فى الأزمنة المتأخرة (يقصد أواخر القرن التاسع عشر) بما دب فى نفوس بعض عظمائها وأمرتها من وسالوس الدهر بين ، فان

(١) الرد على الدهريين لجمال الدين الافغانى (المراجع السابق) ص

القواد الذين اقتترفوا اثم الخيانة في الحرب الاخيرة بينها وبين روسيا كانوا يذهبون مذهب الدهريين » (« النيتشرين » ، أى الطبيعيتين الملحدين) (١) •

ولقد كان يرى جمال الدين في قوة الدين واتحاد المسلمين (المستعمرين في ذلك الحين) سلاحا من أحد وأشد أسلحة الكفاح ضد الاستعمار (٢) •

ولقد كان الدين أقوى الأسلحة في يد زعيم ثورة السودان الامام محمد أحمد المهدي التي حارب بها الأنجليز والإتراك عام ١٨٨١ (حتى وفاته عام ١٨٨٥) وكتب له النصر عليهم •

ولقد سبق لنا أن أشرنا الى ما كان لسلاح الدين — في تاريخ المسيحية في الدول الغربية — من أثر في تدعيم وتقوية بعض الحركات والثورات الاستقلالية أو التحررية ، كما كان الشأن في بولنده وايرلندا واليونان وفرنسا •

ولقد فهم المستعمرون هذه القوة للدين الاسلامي فعملوا على الاضعاف من قوته وعلى فصم عرى الوحدة بين المسلمين من أهالي مستعمراتهم ، وذلك عن طريق تشجيع المبشرين أو بعض علماء المستشرقين ، وبعض رجال الفكر من أعوان المستعمرين من المسلمين أنفسهم في العمل على اضعاف سلطان العقيدة الاسلامية في النفوس ، لتقوية سلطان الاستعمار على الرقاب •

فبينما كنا نجد تلك الدول الغربية الاستعمارية قد قررت في

(١) الرد على الدهريين ص ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٩ •

(٢) الفكر الاسلامي الحديث وملته بالاستعمار الغربي للاستاذ الدكتور محمد البهي (ص ٧٤) •

كما يسمونه) Laïcisme بلادها مبدأ فصل الدين عن الدولة (العلمانية وبينما نجدهم لا يعنون بتماليم المسيحية في سلوكهم أو سياستهم ، ولا بتعليمها في معاهدهم الحكومية كنا نجدهم يعنون بتشجيع المبشرين على نشرها في مستعمراتهم ، لا من باب التقوى والتقرب الى الله بل تقربا الى شيطان المال أو السلطان حتى يفتح لهم في المستعمرات أبوابها وهذا هو ما فعلته انجلترا في جنوبي السودان ، وما فعلته الحكومة الفرنسية من تعضيد الفرنسيين وسائر المبشرين المبعوثين الى الجزائر وتونس والصحراء والسودان الغربي ، وما فعلته الحكومة البلجيكية في الكونغو . أما الحكومة الإيطالية — ابان احتلالها لليبيا فقد جمعت ألوفاً من أطفال عرب طرابلس وحملتهم بالقوة الى ايطاليا لتربيتهم وتلقينهم الديانة المسيحية الكاثوليكية (١) .

وليس ثمة ما هو أكثر دلالة على مدى قوة العقيدة الاسلامية ومبلغ سلطانها على النفوس من أن نشير الى ما لاحظته أحد كبار مفكرى المسلمين الجزائريين من أن الاسلام قد نجح في تحريم الخمر ، بينما فشلت أمريكا في تحريمه وتحريم الاتجار به رغم أنها حشدت في هذا السبيل كل مالدنيا من قوى وبذلت كل ما في وسعها من جهد وأصدرت تشريعا دستوريا عام ١٩٢٠ لتحقيق هذا الهدف ، ولكنها اضطرت لالغاء ذلك التشريع — بعد كفاح طويل عام ١٩٣٣ (٢) .

فشل أسلوب استعمال العنف — ان الالتجاء الى استعمال العنف من جانب الجماعات ذات الصبغة الدينية السياسية وذلك من أجل فرض

(١) راجع تعليقات للامير شكيب ارسلان في كتاب « حاضر العالم الاسلامي » تأليف لوثرود ستودارد Stoddard تعريب الاستاذ عجاج نويهض — المجلد الثالث . ص ٣٥٣ — ٣٥٩ .

(٢) الظاهرة القرآنية للاستاذ مالك بن نبي (طبعة بيروت ١٩٦٨) ص ٣٥٨ — ٣٦٠ .

مبادئها وآرائها هو أمر من شأنه أن ينتهى بها حتماً — فى مثل هذا العصر الحديث — الى الفشل والافخاق .

ولقد ذكرت أن ذلك الافخاق يعد فى هذا العصر قدراً محتوماً ، ومرجع ذلك سبب يدهى ، فمنذ نحو نصف قرن ذكر العالم الاجتماعى الدكتور جوستاف لوبون (فى أحد مؤلفاته) : « أن الثورة لا يمكن القيام بها فى هذا العصر دون عون من الجيش » (١) .

وتفسير ذلك أمرهين بين ، فالحركات الثورية الشعبية كان من المستطاع اقيام بها — فى العصور السالفة — للاطلاع بحكومات وبأنظمة الحكم ، لأن الجماعات الشعبية الثائرة تستطيع أن تحصل على أسلحة مماثلة لتلك التى كانت تستخدمها الجيوش (كالرماح والسيوف والبنادق) أما فى هذا العصر وقد أصبحت تحت يد احكومات الطائرات النفاثة والصواريخ والدبابات وغيرها مما لا تستطيع الجماعات الشعبية الثائرة الحصول عليه (اللهم الا عن طريق التعاون مع دولة أجنبية وهو عمل كثيراً ما يعد من أعمال الخيانة الوطنية) فقد أصبح اخفاق مثل هذه الحركات الشعبية قدراً محتوماً كما قدمنا . وهذا الافخاق لن يكون فحسب نصيب تلك الوسيلة (استعمال العنف) وانما سيكون كذلك نصيب تلك الجماعات ذاتها ، والافخاق بالنسبة لها انما يعنى نهايتها .

ان كل تغيير حقيقى لنظام الحكم والمبادئ التى يقوم عليها يجب — كما قدمنا ومبينا — أن يسبقه تمهيد تدريجى طويل وتهيئة البيئة والنفوس .

أمثلة من التاريخ الاسلامى — بياناً لما تقدم حسبنا أن نذكر مثالين من التاريخ

(١) « الثورة الفرنسية وفلسفة الثورات » (طبعة باريس ١٩٢٥) ص ٤١ ، ٤٢ .

١ — في الهند — ولعل خير مثال نذكره في هذا المقام ما يرويه لنا تاريخ الهند حيث قام فيها في أوائل القرن التاسع عشر مصلحان من علماء المسلمين المجددين (١) وقد استطاعا أن يكونا جيشا للجهاد في سبيل رفع راية الاسلام ، ونجحا في الاستيلاء على بقعة صغيرة نائية من الأرض في شمال غربى الهند ، فأقاما فيها نظاما اسلاميا للحكم ، على مثال طراز ذلك الحكم الصالح الذى أقامه الخليفان العظيمان أبو بكر وعمر . ولم يكن يهدف هذان المصلحان الهنديان — من وراء جهودهما — الى فتح ممالك أو جمع مال أو الى شىء من متاع الدنيا ، ومع ذلك فقد كتب الفشل على هذه الحركة الاصلاحية . أما السبب الأهم الذى دعى الى ذلك الفشل فهو أنهما لم يعملوا على تهيئة النفوس والعقول من قبل — فى تلك البقعة الصغيرة من الارض التى أقاما فيها حكما — لتقبل نظام الحكم الجديد ومبادئه (٢) .

٢ — الخوارج (٣) — هذه الطائفة التى ظهرت فى صدر الاسلام وزاد خطرها بعد مسألة التحكيم (بين الامام على ومعاوية) عرفت بنزعة الاقتداء الى العنف بل والقتل ، وقد قتل الامام على على يد أحد رجالهم . ويذكر لنا التاريخ عن هذه الطائفة أنها لم تلتق من الجمهور سوى النفور ، ولقد كتب عليها الاندثار ، ولم يبق من أفرادها الا تلك الطائفة التى عرف عنها الاعتدال والميل الى المسالمة والبعد عن العنف وهى المعروفة بطائفة « الإباضية » (أتباع عبد الله بن أباض) .

-
- (١) هما انسيد أحمد البريلوى والشيخ اسماعيل (حفيد الامام ولى الله) وقد استشهد الاثنان عام ١٩٤٦ هـ . — ١٨٣١ م .
راجع « موجز تاريخ تجديد الدين وحياته » للعالم الباكستانى أبى الاعلى المودودى (الطبعة الثالثة — بيروت ١٩٦٨) ص ١٢١ .
(٢) المرجع السابق للاستاذ أبى الاعلى المودودى ص ١٣٠ ، ١٣١ .
(٣) تاريخ المذاهب الاسلامية للاستاذ الشيخ محمد أبى زهرة (طبعة دار الفكر العربى) الجزء الثانى ص ٥٢ ، ٥٣ .

حل (أو علاج) المشكلة — أما وقد بينا — فيما قدمنا — أن التجاء بعض الجماعات الدينية السياسية الى استعمال العنف من أجل فرض آرائها ومبادئها الدينية هو أسلوب مقضى عليه حتما بالفشل في كل عصر لاسيما في هذا العصر ، فهو أسلوب لايلقى عادة من الجمهور سوى النفور ، فالأفكار والمبادئ لا تنفوس بأسنة الرماح ، وانما بتهيئة ظروف البيئة ، وتربية العقول والنفوس « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » .

أما وقد بينا ذلك فان المشكلة أصبحت حلها أو علاجها أمرا هينا بينا ، ونراه يتلخص في أمرين :

الأمر الأول — هو الانقلاع عن الالتجاء الى أسلوب العنف والصراع ، واستبداله بأسلوب الارشاد والجدل الهادئ ، أسلوب الاقتناع ، وبالقدوة الطيبة : « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن » ، فنبين أن الاسلام لم يتبع في أمر نشر عقيدته وأحكامه سبيل العنف ، وأنه لم يكن — كما يظن البعض — ذا نزعة حربية ، بل انه بالعكس — اتبع الاساليب السلمية .

والأمر الثاني — ببيان خطأ فكرة قيام جماعات دينية ذات صبغة سياسية تهدف الى تولي زمام الحكم بحجة تطبيق مبادئها : مبادئ وأحكام الاسلام .

فلولا — نقد الرأي القائل بأن الاسلام ذو نزعة حربية :

لعل الفكرة أو الحجة الاولى التي تستند اليها تلك الجماعات هي القائنة بأن الاسلام ذو نزعة حربية ، وأن الاسلام انما يأمر بالجهاد في سبيله ، فقد قال تعالى : « فليقاتل في سبيل الله الذين يشتركون الحياة الدنيا بالآخرة » ، وقال : « كتب عليكم القتال وهو كره لكم ، وعسى أن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ » ، وقال : « يا أيها النبي حرّضَ الْمُؤْمِنِينَ

على القتال » وهناك آيات أخرى كثيرة تحت على القتال • كما يستندون إلى ما هو معروف من أمر الحروب أو الغزوات العديدة في عصر الرسول •

الرد — (١) — الواقع أن روح الاسلام ومبادئه العامة انما تدعو إلى العفو والتسامح والسلم والمحبة الشاملة • وذلك هو مما تشهد به الكثير من الآيات القرآنية ، نذكر في مقدمتها : قوله تعالى : « خذ العفو وأمر بالعرف واعرض عن الجاهلین » وقوله : « ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم » وقوله : « يا أيها الذين آمنوا ادخلوها في السلم كافة » (١) •

ولذلك فإن الاسلام لايجيز القتال للعدوان ، انما يجيزه دفعا للعدوان وحماية للدعوة ومنعا للفتنة • وقد جاءت آيات القتال في كثير من السور مبينة السبب الذي من أجله أذن للقتال ، نجد ذلك السبب يرجع إلى بعض ما ذكرنا من الأسباب •

٢ — والواقع أن غير المسلمين في عصر الرسول (سواء كانوا من المشركين أو من أهل الكتاب) أمعنوا في إيذاء المسلمين فتنة لهم ، حتى يخرج عن الاسلام من دخل فيه ، وحتى يمدوا عن الاسلام من يريد الدخول فيه • أي أنهم كانوا يعملون على الوقوف في وجه الدعوة والداعين لها والمستجيبين اليها ، ولذلك أوجب الله على المسلمين قتال

(١) راجع في ذلك « الاسلام والنصرانية » للاستاذ الامام الشيخ محمد عبده (الطبعة الثامنة أصدرتها دار المنار عام ١٩٧٣ هـ •) ص ٦٢ — وراجع «نظرات في الاسلام» (طبعة ١٩٥٨) ص ٩١ للمرحوم الاستاذ الدكتور عبد الله دراز (عضو جماعة كبار العلماء) — وراجع بحثنا بعنوان « الجهاد في الاسلام » للاستاذ الشيخ محمد أبو زهرة منشور بمجلة لواء الاسلام عدد ذي القعدة ١٣٧٩ هـ • — مايو ١٩٦٠ م ص ١٦٣ وما بعدها •

هؤلاء المعتدين ، وفي ذلك يقول تعالى : « وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ، ويقول : « وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تملأوا ان الله لا يحب المعتدين » .

— ٣ — ولقد اتفق جمهور علماء المسلمين على أنه لا يحل قتل النساء والصبيان والرهبان والشيخ الكبير والأعمى ونحوهم لأنهم كانوا لا يمدون من المقاتلين ، ولو كان القتال من أجل حمل الناس على اجابة الدعوة واعتناق الاسلام لما كان ثمة مايرر استثناء هؤلاء ، فاستثنواؤهم (لاسيما الرهبان) يعد دليلا على أن القتال انما هو ضد المقاتلين دفعا لعدوانهم .

— ٤ — ان الدين أساسه الايمان عن طريق العقل والوجدان ، ولا يمكن أن يتم ذلك بالقهر والاكراه ، وانما بالحجة والبرهان ، ولذلك قال تعالى « لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » كما قال : « أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » (١) .

— ٥ — اذا نحن رجعنا الى التاريخ لوجدنا أن حروب الرسول مع الكفار كانت كلها دفاعا . ولكن الأمر اشتبه على بعض الباحثين حين وجدوا أن البادئين باثارة بعض الغزوات كانوا المسلمين ، ولكن فاتهم أن يأخذوا بعين الاعتبار حالة الحرب السابقة القائمة بين المسلمين والمشركين والتي كانت ترجع الى عدوان المشركين ، كما فاتهم أن المسلمين في عهد الرسول ويعدده كانوا قد أصبحوا مهددين بالهجوم عليهم من جيرانهم الذين كانوا ينظرون للاسلام والمسلمين نظرة العداء كما

(١) « السياسة الشرعية أو نظام الدولة الاسلامية » للاستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف (طبعة ١٣٥٠ هـ) ص ٧٠ — ٧٣ .

كانوا يقفون منهم موقف التحفز للهجوم (١) .

٦ — ان المستشرقين وكبار المؤرخين الغربيين أنفسهم يعترفون بأن الاسلام لم ينتشر عن طريق العنف — كما يظن الكثيرون . وانما انتشر بالطرق السلمية ، وحسبنا أن نشير الى ماشهد به أحد كبار العلماء المستشرقين البريطانيين وهو السير توماس أرنولد من أن المسيحيين الذين كانوا تحت الحكم الاسلامي قد اعتنقوا الاسلام عن حرية كاملة ، وأن ذلك كان شأن من دخلوا في الاسلام من أهالي بلاد

(٢) وفي ذلك نزلت الآية الكريمة : « أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير ، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق الا أن يقولوا ربنا الله » — راجع « الوحي المحمدي » السيد محمد رشيد رضا (الطبعة الثالثة) ١٣٥٤ هـ . ص ٢٧٢ — ويقول الاستاذ الشيخ أبو زهرة : « كان قتال الاسلام شرعه الله ونفذه النبي ﷺ دفاعا وليس اعتداء ، ولكن من الدفاع ما يلبس لباس الهجوم ، فانه بمجرد أن انتشر الاسلام في البلاد العربية بوجاء بمبادئ الأخوة الانسانية العامة والمساواة بين الخلق ، والتكافل الاجتماعي ، ومنع القوى من أن يتحكم في الضعيف وتوجس الملوك الظالمون خيفة من ذبوعه وانتشاره في ديارهم وبين رعاياهم ، فوقفوا له بالمرصاد ، فكسرى هم أن يقتل النبي ، وهرقل قتل الذين دخلوا في الاسلام من أهل الشام ، وبذلك صار الاسلام في وسط مذابة من الارض يراد به السوء وينال بالأذى ، وتتعرض الفرص للانقضاء عليه ، ما كان من شأن القائد المتدبر أن ينتظر عدوه حتى يغزوه وقد أخذ الأهبة وأعد العدة ، ولم يبق الا الغزو ، ومن هنا ليس الدفاع ثوب الهجوم ، وما كان في الحقيقة هجوما بل كان طلبا للسلم ... الخ » .

راجع مقالا له بعنوان : « الجهاد في الاسلام » منشور بمجلة لواء الاسلام عدد ذي القعدة وذى الحجة ١٣٧٩ هـ — ١٩٦٠ م .

انهند وفارس وغيرها (١) •

وشهد بمثل ذلك كبير مؤرخى هذا العصر وهو أرنولد توينبى (٢) •

٧- وأخيرا فإنه يجدر بنا هنا أن نقرر ونكرر بأن نشر الآراء والمبادئ - ولو كانت مبادئ الاسلام - عن طريق العنف أو بالاكراه أمر يتنافى مع روح الاعتدال التى هى روح الاسلام ، ومع سنة التدرج التى هى من مبادئ الاسلام •

في السودان - وكذلك كان الشأن في السودان حيث يذكر لنا المؤرخون أن الاسلام دخل اليها تدريجيا بطرق سلميه (٣) •

(١) راجع ص ١٨١ ، ١٨٢ حيث سبق لنا أن نشرنا أقواله بهذا الصدد تفصيلا ، وذلك من كتابنا « أزمة الفكر السياسى الاسلامى » •

(٢) راجع « العالم والغرب » لارنولد توينبى ترجمة روفائيل جرجس (ومراجعة الاستاذ على أدهم) حيث يقول (ص ٢٢٠، ٢٢١) : « في القرن السابع من العصر المسيحى حرر العرب المسلمون سلسلة من البلاد الشرقية من النفوذ الأغريقى الرومانى ... وبعد ذلك فيما بين القرنين الحادى عشر والسادس عشر واصل المسلمون انتصاراتهم على مراحل ، فاختصموا كل الهند تقريبا وانتشر دينهم انتشارا شديدا الى أبعد من حدود الهند فامتد الى أندونيسيا والصين ... الخ » •

(٣) وحسبنا اثباتا لهذه الحقيقة أن نشير الى ما يذكره المؤرخون من أنه بعد أن احتل العرب المسلمون مصر ، وبعد أن عقد النوبيون (في السودان) صلحا مع عمرو بن العاص ، لم يلبثوا أن نقضوه بعد أن علموا بوفاة الخليفة عمر بن الخطاب وعزل واليه على مصر (عمرو بن العاص) فحاربهم ابن أبى سرح (الذى خلف عمرو بن العاص على ولاية مصر) وتمكن جيشه من التوغل جنوبا حتى

ثانياً — نقد فكرة قيام جماعات دينية ذات صبغة سياسية — في الدول الاسلامية — تهدف الى تولى زمام الحكم .

ليس الذى يصح أن تؤاخذ عليه بعض الجماعات الدينية — فيما نعتقد — مفصّورا على « الوسيلة » : نعى استعمال العنف ، انما هو كذلك يشمل الهدف : وهو الجلوس على مقاعد الحكم باسم الوقوف مواقف الدفاع عن الاسلام وتطبيق احكامه . ان هؤلاء القوم الطيبين المتقين ينسون أنهم يعيشون معنا فى القرن العشرين ، وينسون أنهم لا يعيشون فى عصر الرسول والخلفاء الراشدين حين كان الصحابى يستطيع أن يكون فى آن واحد — على حد تعبير أحد كبار علماء المسلمين — « تقيا زاهدا وبطلا مجاهدا وقاضيا قهما وفقهيا مجتهدا وأميرا حازما وسياسيا محنكا » (١) .

فالعصر الذى نعيش فيه كما هو معروف — وكما قدمنا وبيننا —

دنقله (عاصمة مملكة النوبة أو « مقرة » المسيحية) وكان ذلك عام ٦٥٢م . وطلب ملكها الصلح فى ذلة وخضوع ، ومع ذلك فقد قبل القائد العربى عقد صلح كان من شروطه أن يحافظ النوبيون على المسجد الذى ابتناه المسلمون بفناء مدينتهم . ولم يشأ المسلمون ضم الاراضى السودانية اليهم ، ولافرض الاسلام ديناً عليهم — راجع « الاسلام والنوبة فى العصور الوسطى » للاستاذ الدكتور مصطفى محمد مسعد (طبعة القاهرة عام ١٩٦٠) ص ١١٢ ، ١١٣ — ولزيادة التفصيل راجع كتابنا «تطور نظام الحكم فى السودان منذ أقدم العصور» الجزء الاول (من مطبوعات جامعة أم درمان الاسلامية عام ١٩٦٩) ص ٩٦ — ٩٩ .

(٢) راجع للاستاذ السيد أبى الحسن الندوى (عضو المجمع العلمى العربى بدمشق) كتابه : «ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين » ص ١٢٩ ، ١٣٠ .

طابعه التخصص ، ومبدأ التخصص هو مبدأ أو سنة التقدم والرقى في هذا العصر . ثم أن « السلطة مفسدة » على حد تعبير أحد كبار المفكرين السياسيين اللورد أكتون ، لا سيما في هذا الزمان ، وكما يقول الدكتور جوستاف لوبون : « أن للسلطة نشوة تلعب بالرؤوس كنشوة الخمر » . أن مثال الخلفاء العظماء أبى بكر وابن الخطاب وعمر بن عبد العزيز هو طراز من الحكام لا يعرفه هذا الزمان في أى مكان . أن شأنه شأن « رمضان » : مضى وانقضى وكأنه ما كان ! على حد تعبير أحد الاناشيد التي تتشد في المساجد في أواخر ليالى رمضان .

أن الجماعة الدينية السياسية التي تجعل من أهدافها مقاعد الحكم، بحجة تطبيق أحكام أو مبادئ الاسلام انما تتحول الى حزب سياسى ، ويتحول رئيسها من « مرشد » الى رئيس حزب . وستلحق حتما بالجماعة ورجالها ورئيسها المساوىء والمفاسد والشهوات التي يذكرها التاريخ في كل زمان ومكان عن الاحزاب السياسية ورجالها ورؤسائها^(١) .

فمما يذكره لنا الباحثون — وفي مقدمتهم أحد كبار أساتذة جامعة تورين (بايطاليا) — (في كتاب له شهير عن الأحزاب السياسية ترجم من الإيطالية الى مختلف اللغات الأوروبية) (٢) : « أن زعماء الأحزاب

(١) راجع عن المساوىء التي تنسب الى الاحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية كتابنا « أزمة لانظمة الديمقراطية » الطبعة الثانية ١٩٦٤ ص ١٩ — ٧٥ ، أو ص ١٥٤ وما بعدها من كتابنا هذا .

(٢) الأستاذ المؤلف هو روبرت ميشيل ، أما كتابة فقد ترجم الى الفرنسية بعنوان :

Les partis politiques. Essai sur les tendances
oligarchiques des démocraties

وقد أشرنا اليه ونقلنا عنه الكثير مما كتبناه عن الاحزاب السياسية في كتابنا « أزمة الانظمة الديمقراطية » (المرجع السابق) ص ١٩ —

السياسية في مختلف الأقطار كانوا جميعا (أو فيما يقرب من الاجماع) في بداية حياتهم السياسية رجالا مثاليين مخلصين من أصحاب المبادئ والمثل العليا والا لما التف حولهم رجال أحزابهم ، ولكثهم بعد أن يتبعوا مراكز الحكم والسلطان ويطول بهم أمد مزاولتهم لسلطاته فاننا نجد نزعتهم المثالية تأخذ في الضعف بل والانحيار ، وذلك لكثرة ما يرون حولهم من الجحود ونكران الصنيع ، ونظراً لما يحدث عادة من تحطيم بعض أجزاء مثلهم العليا على صخرة الواقع والتجارب ، وكذلك لطول ماتعت برؤوسهم وبنفوسهم نشوة السلطان من ناحية ، وملق المنافقين من ناحية أخرى » .

ان كل مافي الوجود يتطور ويتغير حتى الصخور (كما يقرر علماء الجيولوجيا) — « ومن ذا الذي ياعز لا يتغير » ؟ .

لذلك كله لم يكن عجباً أن أجدني منذ نحو ثلاثين من السنين أكتب مطالباً أن يكون أساتذة الجامعة — وبخاصة أساتذة القانون الدستوري والأنظمة السياسية — بمنأى عن مثل ذلك الجو ومثل ذلك النشاط السياسي (١) .

وهكذا يرى أن الذي أطالب به الآن رجال الدين أو رجال تلك الجماعات الدينية ذات الصبغة السياسية هو ذاته الذي سبق لى أن طالبت به رجال العلم أو رجال المعاهد العلمية .

(١) كان ذلك في مقدمة كتابي «الوسيط في القانون الدستوري» (طبعة ١٩٥٦) وقد عدت الى الكتابة عن هذه الفكرة بتفصيل أوفى وبصوت أعلى في كلمة «تقديم الطبعة الاولى» (النبعة رقم ٢) لكتابي « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » (طبعة ١٩٦١) وكذلك طبعاته التالية ، وآخرها الطبعة الخامسة (عام ١٩٧٤) .

ملحوظة هامة : يهمنى هنا أن أوجه الأنظار الى عدم الخلط بين أمرين مختلفين : (الأول) احترام تعاليم الدين وسيطرة الروح الدينية على نفوس المحكومين والحاكمين ، (والثانى) هو سيطرة رجال الدين أو الجماعات الدينية السياسية على شئون الحكم . وهذا الأمر الثانى هو الذى نقف منه موقف المعارضة ، كما تعارضه كذلك — فيما نعتقد — روح هذا العصر فى كل قطر (سواء كان اسلاميا أو غير اسلامي) .

طريق الإصلاح الدينى — لما تقدم وجدنا كثيرين من المصلحين من رجال العلم أو الفكر الاسلامى يؤثرون اتباع طريق الإصلاح الدينى على ميدان السياسة وكراسى الحكم . أذكر فى مقدمة هؤلاء فى العصر الحديث الامام الشيخ محمد عبده . فقد عمل على الإصلاح عن طريق التربية والتنقيف (تربية الشعب وتربية القادة والموجهين وهم العلماء) ، مؤثرا ذلك على طريق الثورة (١) .

وكان هذا الطريق الذى اتبعه كثيرون من العلماء والائمة القدامى من المسلمين ، نذكر فى مقدمتهم الامام الغزالى الذى كان ينتقد نظام الحكم القائم فى عصره فى حرية وشجاعة ، وكان مما كتبه مرة الى الخليفة قوله : « لئن لم تهبط سروجك المذهبة أعناق خيلك فقد أبهظت الفاقة أعناق المسلمين » (٢) .

(١) لزيادة التفصيل راجع مؤلف الاستاذ الكبير الدكتور عثمان أمين : « رائد الفكر المصرى : الامام محمد عبده » (طبعة ١٩٥٥) ص ٢١ وما بعدها — وراجع « تاريخ الاستاذ الامام » للسيد محمد شيد رضا ج ١ ص ١٣٧ وما بعدها . وراجع كتابنا « مبادئ نظم الحكم فى الاسلام » (الطبعة الاولى ١٩٦٦) ص ٣٦٧ — ٣٧٨ .

(١) راجع « موجز تاريخ تجديد الدين واهيائه » للاستاذ أبى الاعلى المودودى (المرجع السابق) ص ٨١ — ٨٢ وما بعدها .

— ويذكر في الهند أنه نشأ بها في القرن السابع الهجري أحد العلماء المصلحين (هو الشيخ أحمد المرهندي) ، وكان ذلك في عهد حكم الملك « أكبر » من ملوك المغول ، وكان حكما يشوبه الطغيان والفساد والانحراف عن تعاليم الاسلام بل والسخرية بتعاليمه ، ومع ذلك فقد استطاع هذا الرجل — دون التجاء الى العنف ، ودون أن يعاد ، على تكوين جمعية سياسية تهدف للوصول الى كراسى الحكم ، ورغم أنه ألقى به في غياهب السجون — استطاع « أن يحول عناد الحكومة لدين الاسلام احتراما واعظاما (١) » .

أود ألا يفهم مما تقدم أننى أحاول أن أضع هنا قواعد جامدة . ولعل خير ما أختتم به هذا البحث أن أكرر هنا ما سبق أن ذكره الفقيه الدستوري الكبير بارتلمى من « أن القواعد الجامدة مكانها في العلوم الرياضية والطبيعية ، أما في العلوم المتصلة بحياة الجماعة (يقصد العلوم الاجتماعية والقانونية والسياسية) فإن تلك القواعد الجامدة تقضى بنا الى السخف (٢) » .

(١) ذلك هو ما ذكره العالم الباكستاني أبو الاعلى الموردي (المرجع السابق) ص ١٥٥ .

(٢) أم على حد تعبيره :

elles aboutissent à l'absurdité

٤ - السلطة

(أ) **ضرورة السلطة** : من المبادئ الدستورية الأولى أن من عناصر (أو أركان) الدولة السلطة العامة (أو السيادة — كما يطلق عليها عادة) فالدولة تعرف بأنها جماعة من الافراد المستقرين على أرض معينة (اقليم معين) يخضعون لحكومة منظمة ولها كيان مستقل ، لا حكومة ولا حرية مع الفوضى ، أى انه لا حكومة ولا حرية بغير نظام .

(ب) **قيام سلطة تنفيذية (حكومة)** ^{١٧} قوية يعد احدى الضرورات :

تنزع الديمقراطيات عادة في بداية عهدها الى العمل على اضعاف السلطة التنفيذية (الحكومة) لحساب البرلمان ، وهي نزعة صادرة — كما يقول العلامة الاستاذ بارتملى عن سوء ظن دائم بالحكومة التي يتهمها البعض بأنها « رجعية في جوهر طبيعتها *reactionnaire* » ^{١٨} . ذلك هو ما لوحظ في الديمقراطيات الجديدة التي نشأت عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى في أغلب بلاد أوروبا الوسطى (وبخاصة في بولندا ويوغوسلافيا وكذلك أسبانيا) وذلك هو ما شوهد كذلك في فرنسا منذ عصر الثورة الفرنسية حتى قيام حكم ديغول ودستور الجمهورية الفرنسية الخامسة عام ١٩٥٨ وبوجه خاص

(١) **مطلول اصلاح الحكومة** : يقصد بامصطلاح « الحكومة » ثلاث معانى : (أ) معنى واسع يقصد به السلطة التنفيذية والتشريعية ، (ب) معنى ضيق يقصد به السلطة التنفيذية وحدها (رئيس الدولة والوزارة) ، (ب) معنى أضيق يقصد به الوزارة ، وهذا هو المعنى الأكثر انتشارا — لزيادة التفصيل راجع كتابنا « الوسيط في القانون الدستورى (طبعة ١٩٥٦) ص ٥٦،٥٥ .

(٢) **بارتملى** : « القانون الدستورى » (طبعة باريس) ص ٧١٢ .

مند قانون الانتخاب لعام ١٩٦٢ (٣) •

أما عن **المسلوى** الذى تنسب الى تلك الظاهرة أو تلك النزعة (نزعة اضعاف السلطة التنفيذية) فإهمها ينحصر فى أنها لا تمكن الحكومة من معالجة المشاكل المعقدة للعصر الحديث لاسيما فى أوقات الازمات وبخاصة المشاكل الاقتصادية ، تلك المشاكل التى تتطلب حكومة قوية تتمتع وتشعر بقسط كبير من الاستقرار وتحتاج — كما يقول الاستاذ الكبير جيرو — الى اجراء تغييرات كثيرة فى نواحى مختلفة والى القيام باجراءات سريعة قوية •

— ومن لفاعية الاخرى نجد بالعكس أن وجود سلطة تنفيذية قوية كان فى مقدمة الاسباب التى أدت الى نجاح نظام الحكم الديموقراطى فى بعض البلاد كما هو الشأن فى انجلترا والولايات المتحدة والمكيات البرلمانية لشمال اوروبا (السويد والنرويج وهولندا وبلجيكا والدانمرك) وسويسرا • والحكومة بحاجة — بوجه عام — الى رجال ممتازين يعملون على تدعيم سلطانها ، الى رجال اقوياء ، لا يستمدون قوتهم من احكام عرفية (نظام الطوارىء) او قوانين استثنائية مقيدة للحريات ، وانما يستمدونها قبل كل شىء من شخصيتهم : من كفاءتهم

(٣) جيرو Giraud : السلطة التنفيذية (المرجع السابق) ص ١٧٥ — وفى مصر — لوحظت هذه الظاهرة فى عهد ما قبل الثورة ، وذلك بمناسبة وضع مشروع دستور ١٩٣٣ الملكى • فقد ورد فى مجموعة محاضر اللجنة العامة للدستور (ص ٣٩) على لسان على باشا ماهر قوله : ان كل ما نعطيه للسلطة التنفيذية من الحقوق التى يمكنها بها أن تقضى على حقوق السلطة التشريعية انما نمهد به سبيل الضغط لدولة قوية تريد محالفتنا وسيكون لها جيش بضفة القتال ففى تلجأ الى هذه الوسيلة لا ستدامة الضغط على الامة ... الخ « راجع كتابنا » الفصل فى القانون الدستورى ج ١ طبعة ١٩٥٢ ص ٤٣٩ •

ومن مبلغ غيرتهم على الصالح العام ومن مبلغ ما يتمتعون به من نفوذ على الرأي العام (١) .

(ج) - ضرورة اتخاذ الضمانات ضد إساءة استعمال السلطة أو الاستبداد بها :

هنالك في هذا المقام عدة ضمانات - سبق الكلام عنها في غير القليل من التفصيل ولعل أهمها المبدأ المشهور المأثور عن المفكر الكبير والفيلسوف مونتكيو : Montesquieu وهو مبدأ فصل السلطات (٢) .

ولعل أهم درس يستفاد من هذا المبدأ كما يقول الاستاذ هوريو : Hauriou هو ضرورة قيام رقابة على السلطة (٣) . فالسلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة على حد التعبير الشهير المعروف عن المفكر السياسي البريطاني الكبير اللورد أكتون : Acton وعلى حد تعبير الفيلسوف الفرنسي لعلم الاجتماع الدكتور جوستاف لوبون : للسلطة le Vertige du pouvoir (٤) نشوة تعبت بال رأس يطلق عليها

(١) ملحوظة : هذا الكلام كتبناه في كتابنا المفصل في القانون الدستوري (ص ٤٣٤ ، ٤٣٥) الذي ظهر في ابريل ١٩٥٢ اي قبل قيام الثورة بنحو ثلاثة شهور .

(٢) راجع ص ٢٢٠ وما بعدها .

(٣) هوريو A. Hauriou القانون الدستوري والانظمة السياسية (المرجع السابق) ص ١٦٦ .

(٤) كان الامريكيون - لدى وضع دستورهم - يخشون السلطة حيث كانت (سواء في الهيئة النيابية أو لدى الرئيس) - راجع منرو Munro (في كتابه : حكومة الولايات المتحدة) ص ١٥٢ وقد سبق أن أشرنا الى ذلك في كتابنا هذا ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

أى دوخان السلطة، ونفضل أن يطلق عليها « نشوة السلطة » أو « خمر السلطة » فهذا فى الواقع هو ما يعنى ، أى أن السلطة تعبت بالرؤس كما تعبت بها نشوة الخمر ، ويذهب البعض الآخر من علماء النفس والمؤرخين ، الى أن تلك النشوة تصل فى بعض الاحيان ببعض كبار أصحاب السلطان حتى ممن يوصفون بعظماء التاريخ — الى حد الجنون — « و الجنون فنون » كما يقولون • واليكم تفصيل ما أوجزنا :

(د) بين « نشوة السلطة » و « جنون السلطة » أو
« جنون العظمة » (١) •

تمهيد :

يجدر بنا أولا أن نبين أن السلطة التى نعنيها هنا ليست كل سلطة، انما السلطة التى نعنيها هنا هى تلك السلطة التى تبلغ دائرتها حدا كبير الاتساع ، ويبلغ صاحبها من درجات سلم السلطة درجة عالية من الارتفاع ، ثم أنها ليست جميع النفوس والرؤوس يعترىها انحراف نشوة السلطة ، على أن القليل منها هو الذى ينجو منه ، أما ظاهرة جنون السلطة فاننا لانشهدا الا نادرا •

(١) أهم المراجع :

- جنون العظمة « للاستاذ الدكتور امير بقطر استاذ علم النفس بكلية الاداب بالجامعة الامريكية بالقاهرة (سابقا) بحث نشر بالمجلة الجديدة عدد يناير ١٩٣٦ •
- « العبقرية والجنون » للاستاذ يوسف ميخائيل أسعد —
- الناشر مكتبة غريب (بالقاهرة) ١٩٧٦ وهو مؤلف زآخر بأهمات المراجع فى كل موضع من المواضع لكبار علماء الغرب •
- أصول علم النفس (طبعة ١٩٧٣) لكبير أساتذة علم النفس بمصر للفقيد :لأستاذ الدكتور أحمد عزت راجع •

أما وقد انتهينا من هذه الكلمة التمهيدية فإننا ننتقل الى الموضوع .

أولا : ماذا يقصدون هنا « بالجنون » ، « فالجنون فنون » كما قلنا ويقولون ، أى أنواع . يرى بعض العلماء أنه يقصد هنا بالجنون « شدة التطرف والشذوذ والخروج عن المألوف خروجاً يحكى من أصابه من الخبل » ، فيذكر عن **الاسكندر الأكبر** (الذى عاش ما بين عامى ٣٥٦ و٣٣٣ ق م) أنه لم ينبج من ذلك الخبل فقد كان مجنوناً بحب الشهرة والاطراء حتى انه كان يستمع الى عبارات المديح والملق ساعات دون أن يشعر بالملل ، وقد تمادى في الظهور بمظاهر العظمة الى حد وصل به الى ادعاء الالهوية لدى عودته من غزو فارس بمقد قام يحض الشعب على عبادته .

نابليون : الذى كان يعد أعظم عبقرية عسكرية عرفها التاريخ — كان شديد الطموح فكانت رغبته في اكتساح روسيا واخضاع العالم لسلطانه تعد نزعة من نزعات جنون السلطة . وقد أدى به ذلك الجنون الى ادعاء العلم فيما ليس به علم ، حتى أنه كان يدعى العلم بالفلسفة ، ووضع كتاباً بعنوان « أصول الايمان » يقرر على طلبة الجامعة (بكنية الاداب « انسوربون ») وكان مما ورد في ذلك الكتاب قوله : « ان انواجب علينا نحو الامبراطور (نابليون) الاحترام والطاعة ٥٥٥ وان نصلى من أجله لانه خليفة الله الذى ولاه على العرش وخلقه على مثاله (١) » .

(١) ولقد كان كل من جرائف وزير نابليون وسكرتيه الخاص يفهم نابليون جيداً ، ويفرق بين الحالة التى تهب فيها على عقل نابليون عاصفة الجنون أو نوبة من نوباته والحالة التى يكون فيها عادياً فإذا ما ألمى نابليون على سكرتيه رسالة وأمر وزيره أن يعجل في ارسالها مع رسول فان الوزير أو السكرتير يراعى مقتضى الحال ، فإذا كانت صادرة عن أناة وروية نفذ أمره ، وإذا كانت نتيجة نزعة جنونية أهمل ارسالها ، فإذا سأل نابليون عنها أجابه « أم

— ويذكر عن موسوليني : الذي كان دكتاتور ايطاليا وقتل على أثر هزيمتها في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ — انه كان سياسيا عبقريا ومجنونا كذلك ، ولقد كان الاطراء الوسيلة الوحيدة لكسب ثقته ، وكان أبغض الاشياء اليه أن يدلى اليه أحد بنصيحة كما انه لم يكن يقسر بأية معارضة ، وكان من أبرز صفاته الحقد وشهوة الانتقام (١) .

— وكان هتلر Hitler زعيم الحزب الوطني الاشتراكي (النازي) ورئيس الدولة في ألمانيا عام ١٩٣٤ (ومستشارها أي رئيس وزرائها من قبل عام ١٩٣٣) شخصية زاهرة بالمتناقضات ، فهو مزيج من التفكير الهاديء العميق ومن الانفعال العنيف الناشء من الغيظ والحقد ، وهو — كما ذكر أحد المقربين اليه كان رئيسا نازيا لمجلس الشيوخ — « يجمع بين جانبيه الطبيب الماهر والمشموذ الكبير » . وصفه السفير الفرنسي في برلين بأنه ذو خلق متقلب قبيحا تراه أمامك هادئا وديما يشمر بجمال الطبيعة اذا بك تراه يندفع في مغامرات جنونية الى تنفيذ مطاعم جبارة لا تعرف لها حدا (٢) .

أشأ ياجلالة الامبراطور أن اعجل في ارسالها قبل اطلاقك عليها « ولايكاد نابليون يطلع عليها حتى يقول : « لقد أحسنت في عدم ارسالها ، حقا انك تفهمني جيدا » — راجع فيما تقدم « جنون العظمة » للاستاذ الدكتور أمير بقطر (ص ٩٠ ، ٩١) وتأريدا لمسا ذكره العالم الجليل من أن نابليون كان يدرك أنه كانت تتلباه احيانا نوبات لاتحمل طابع العقل . ذلك هو ملقرأته عنه منذ نيف ونصف قرن في كتاب فرنسي Génie et Folie بعنوان « العبقرية والجنون » وكان مؤلفه — فيما أذكر — لومبروزو .

(١) وكان من أبرز صفاته الصمد والحقد وشهوة الانتقام وتقلب الرأي

« العبقرية والجنون » ص ١٧٣ .

(٢) ولعل أعجب ملقيل فيه : أنه كان يبكي اذا مات عصفور ، ولكنه

لم يكن يحجم عن تعذيب الملايين . راجع « العبقرية والجنون »

(المرجع السابق) ص ١٧٣ — ١٧٥ .

(هـ) أدلر Adler وغريزة حب السيطرة (١) :

ألفريد أدلر مؤسس مدرسة في علم النفس (يطلق عليها مدرسة علم النفس الفردي) • محور نظريته أن غريزة حب السيطرة هي أقوى غرائز النفس البشرية ، فكل فرد يتوق الى مكانة اجتماعية مرموقة ، وأغلب نشاطاته في الحياة موجهة لارضاء هذه الغريزة • ومن شأن عجز الفرد في اشباع هذه الغريزة أن يؤدي الى الشعور بالنقص • ذلك الشعور الذي يصيب الفرد ببعض الامراض النفسية •

وبيانا لذلك يذكر أن الفرد يحاول في بداية الامر أن يعوض عما يشعر به من نقص ، سواء كان هذا النقص جسيما أو عقليا أو اجتماعيا أو اقتصاديا ، حقيقيا كان أو وهميا وقد يفلح في قيامه بذلك التعويض حين يتغلب على ما يحسه من نقص ، فان فشل لجأ الى التعويض الوهمي كأن يهرب من مواجهة النقص الى أحلام اليقظة ، يعوض في خيالاته عما يحسه من نقص ، أو يصاب بمرض نفسي يرى فيه عذرا يبرر عجزه ونقصه ، أي يبرر له أن يدعى انه لو لم يكن عليلا لما عرف العجز اليه سبيلا ، وبذلك يعفيه الاعتماد على المرض من نقد الناس له ، بل ومن نقده لذات نفسه •

ويختلف « أدلر عن عالم النفس فرويد Freud في أن الاول يرى أن هناك ميولا أخرى لا تقل أثرا عن الميول الجنسية في احداث الامراض النفسية ، أهمها حب السيطرة والتفوق » •

(١) كان ذلك نقلا عن مؤلف لكبير اساتذه وعلماء علم النفس في مصر في هذا العصر الفقيده الاستاذ الدكتور احمد عزت راجح (استاذ ورئيس قسم علم النفس بكلية الاداب بالاسكندرية سابقا) وهو « أصول علم النفس » (طبعة ١٩٧٣) ص ١١٩ •

(و) بين العبقرية والجنون :

ليست السلطة الواسعة التي لا رقابة جدية عليها هي وحدها التي يعرف الجنون أحيانا طريقه الى صاحبها ، بل أنه يعرف كذلك أحيانا طريقه الى بعض العباقرة . ذلك ما يذكره لنا كبار المؤرخين والعلماء — وكما انه لا تلازم بين السلطة والجنون فكذلك لا تلازم بين العبقرية والجنون ، أى انه لا يجوز الادعاء بأن جميع العباقرة بهم لوثة من الجنون (١) .

— مما يذكر عن الفيلسوف اليونانى سقراط أنه رأى صباح يوم واقفا غارقا في بحر تفكير عميق وقد أخذ البعض يراقبونه فاذا بهم يجدونه قد ظل واقفا حتى صباح اليوم التالى غارقا في تأملاته ولم ينبهه من غياهب تلك التأملات سوى طلوع الشمس ، فقام بتقديم صلاته اليها وانصرف الى طريقه . ولا يفوتنا أن نذكر أن ذلك البعض الذين ظلوا يراقبونه حملوا معهم في المساء حصائرهم ورتقوا عليها في العراء ، وكأن الوقت صيفا ، وأخذوا في ملاحظة ما يفعله سقراط (٢) .

(١) راجع العبقرية والجنون (المرجع السابق) ص ٥ (ورد مانحه : ، نقلا عن قاموس « لسان العرب » لابن منظور الافريقى المصرى — المجلد الرابع — صادر بيروت ١٩٥٥ ص ٥٣٤ — ٥٣٦) : « ان عبقر موضع بالبادية كثير الجن ، ويقال في المثل : كأنهم جن عبقر ... ثم نسبت العرب الى ذلك الموضع كل شيء تعجبوا من حذقة او جودة صنعة وقوته فقالوا : عبقرى وقال بن الاثير : عبقر قرية تسكنها الجن فيما زعموا ، فكلما رأوا شيئا فائقا غريبا مما يصعب عمله ويدق ، او شيئا عظيما نسبوه اليها فقالوا : عبقرى . ويرى عالم النفس الجنائى الشهير لومبروزو : Lombroso ان كثيرين من العباقرة كانوا يمانون من الجنون ، ثم يضيف مؤلف كتاب العبقرية والجنون ص ٩٦ : ولقد جذبت نظرية لومبروزو كثيرا من الانتباه وحظيت بشعبية بعيدة المدى .

(٢) B. Russel : History of Western Philosophy :

(ز) عوامل مضاعفة « نشوة السلطة » و « بجنون العظمة » (أو السلطة):

تلك العوامل ... فيما يتبين لنا من ملاحظة الواقع ومن عبر التاريخ — يمكن أن نلخصها في عاملين هامين: (أولا) طول مدى مزاوله السلطة (ثانيا) بطانة ومستشارو السوء • وذلك بالإضافة بداهة الى غياب ضمانات الحريات التي سبق بيانها (١)، أو التي ضعف شأنها •

أولا: طول مدى مزاوله السلطة :

بياننا لذلك حسبنا هنا أن ندلى ببعض البيانات التاريخية وبآراء بعض كبار رجال العلم والفكر السياسى :

١ — يبدو لى أن خير ما أبداً به كلامنا هنا أن أردد الكلمة التي انتهيت واختتمت بها منذ نحو عشرين من السنين — كلامى في موضوع الانظمة الدكتاتورية (٢) • واليكم نصها :

Encyclopedia Americana, New York, Vol 12, 1965 p. 4٧1

أما عالم النفس أدلر (١٨٥٠ — ١٩٣٧) فهو يرى (ومدرسته) أن المنجزات الكبرى للمعقريه انما هى فى كثير من الحالات نتيجة للتعويض الدائب عن نقص عضوى معين ، كما فعل ديموستين فقد كان خطيب فى اليونان القديم وقد كان مصابا بأمراض الكلام فى طفولته ولكنه استطاع بفضل جهوده الشخصية أن يصبح من اعظم خطباء عصره • وكذلك كان شأن بتهوفن (الموسيقى العالمى) يذكر عنه أن أعظم اعماله انما تمت بعد أن صار يجد صعوبة فى السمع (المرجع السابق) ص ١٠٢ حيث يستند الى كتاب «الاسم النفسية للابداع الفنى » للاستاذ مصطفى سويف (دار المعارف) ١٩٥١ ص ١١٨ •

(١) راجع صفحة ٢١٠ الى ٢٣٣ •

(٢) كان ذلك فى كتابنا « القانون الدستورى والانظمة السياسية »

الطبعة الاولى ١٩٦٠ ، وفى الطبعة الرابعة ١٩٦٦ ص ٥٥٢ / ٥٥٤ •

— ويذكر عن الفيلسوف الالماني نيتشه انه كان صاحب عقل سليم طوال حياته ، ثم أصيب بالجنون في أواخر حياته (وقد توفي في عام ١٩٠٠) وقد نقل قبل ذلك بنحو عامين الى مستشفى الامراض العقلية (١)

تعليل اصابة العباقرة بالجنون :

يرى العلامة لومبروزو أن العبقرية قد تكون احيانا مرضا نفسيا (وهو ما يطلق عليه العصاب) وكثيرا ما تكون مرضا عقليا (وهو ما يطلق عليه ذهان) وقد حظيت نظرية لومبروزو بشعبية بعيدة المدى ، ونجد اكثر الكتب الناجحة في علم النفس حول العباقرة تبدأ باستعراض نظرية لومبروزو (٢) .

ويرى فرويد ومدرسته رأيا يماثل ما يراه لومبروزو — على أن فرويد ينسب منجزات العباقرة في الفنون والاداب الى اللاشعور (أو العقل الباطن Subconscience) فهناك كما يقول — كتب من الامة تم فيها انتاج فنون وآداب على أعظم جانب من القيمة وكان انتاجها على أيدى العباقرة بينما كانوا في حالة تشبه الغيبوبة ، وثمة كثير من الكتاب يقررون أن ما أنتجوه من اعمال لم يكن صادرا عن شعور واع وإرادى بمعنى الكلمة ، بل كان عن لاشعور لا يكاد يستبينه صاحبه (٣) .

= (طبع بلندن (١٩٤٨ ص ١٠٩ ، ١١٠) وكان ذلك نقلا عن كتاب العبقرية والجنون ص ٣٣ .

(١) العبقرية والجنون (المرجع السابق) ص ٣٦ — ٣٧

(٢) المرجع السابق ص ٩٦ — ويلاحظ أن لومبروزو له مؤلف شهير بعنوان : Génie et Folie العبقرية والجنون

(٣) وفي ذلك يقول احد الفلاسفة هنرى جيمس H. James : انه يسقط الفكرة لمدة ما في بئر عميقة من الفكر اللاشعورى . وذلك بغير أن يفقد الامل في أن ما ألقى به سوف ينزع في النهاية من ذلك المخزن ... في بهاء وجلال ومع زيادة في القيمة والوزن » . راجع العبقرية والجنون ص ١٠٠ حيث يشير المؤلف الى مرجعه وهو =

« يتبين مما تقدم أن ثمة أحيانا بعض الظروف الاستثنائية الوقتية تبرر أو تتطلب في بعض الأزمنة وبعض الامكنة قيام أنظمة دكتاتورية ، ومن ذلك لم يكن عجبا ما يرويه لنا التاريخ من أن الشعوب كثيرا ملكانت ترحب بقيامها ، وترى الخير في قدومها ولكن النفس البشرية فيما يقوّن أحد كبار الفلاسفة (Pascal) خلقت من متناقضات » L'ame humaine est faite des contradictions وكذلك شأن الميدان السياسى في كل زمان ومكان ، إذ نجد فيه الى جانب المبادئ والمذاهب والتضحيات وأنكار الذات والمثل العليا ، الأهواء والرياء والشهوات والشبهات ثم أن « السلطة — على حد التعبير الشهير المأثور عن اللورد أكتون Aeton مفسدة ، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة » ... والتاريخ يبين لنا — كما يقرر الأستاذ ميشيل (١) — أن الاغلبية الكبرى من زعماء الاحزاب وقادة الحركات السياسية في مختلف البلاد ، ومن ساسة الدول قد بدعوا حياتهم السياسية تسيطر عليهم النزعة المثالية : نزعة التضحية في سبيل مبادئ صمموا أن يحيوا من أجلها وأن يفتنوا في سبيلها ، فإذا تولوا سلطان الحكم وجمعوا السلطة المطلقة بين أيديهم ، وأصبحت كلمتهم وحدهم هي العليا — أصبحت أحيانا للحق والعدالة والصالح العام الكلمة السفلى ، ذلك لأن السلطة لعبت برؤوسهم نشوتها فأسكرتها ، وعبثت شهوتها بنفوسهم فأفسدتها ، كما أفسدت تلك الجماعات التى يكثر عددها ويزداد شرها تحت ظلال الانظمة الدكتاتورية (أنظمة حكم الفرد) أغنى جماعة المرائين المتعلقين والمنفعين من وراء سلطان الحاكمين ، وهكذا نجد أن النزعة المثالية تحت ظلال الانظمة الدكتاتورية

(١) هو استاذ ايطالى بجامعة تورين Turin وقد ذكر ذلك وبينه تفصيلا في كتاب له عن الاحزاب السياسية وضعه عام ١٩١٢ وترجم الى كثير من اللغات الاجنبية في القلثة الاوربية .

تبدأ قوية ثم نجدها بعد فترة من الزمان تأخذ في الضعف بعد قوة ،
وأن النزعة النفعية نجدها بعد فترة من الزمان تأخذ في القوة بعد ضعف

لذلك كله لم يكن عجبا أن نجد التاريخ بينما هو يشهدنا على
أصحاب السلطات الدكتاتورية والشعوب تؤيدهم في بداية حكمهم
وتعضدهم ، اذا به يشهدنا على تلك الشعوب — بعد فترة من الزمان —
تعرض عنهم ثم تعارضهم (١) •

٢- يرى الاستاذ لاسكى Laski الاستاذ بمدرسة العلوم
السياسية والاقتصادية بلندن وقد كان الرأس الفكر لحزب العمال
البريطاني قبيل وفاته في الاربعينات) : اننا نجد أحيانا اتجاه أغلبية نحو
حزب معين مجرد نتيجة لففورهم من حزب الوزارة ، ولغير سبب سوى
أن الوزارة ظلت في الحكم أمدا طويلا (ولذلك يعتمد الناخبون لانتخاب
رجال الحزب المعارض للوزارة (٢) •

— أما عما يوصف « بالامد الضويل » للبقاء على كراسى الحكم
فيقول الاستاذ جبرو (الاستاذ بكلية الحقوق بباريس) : « في أمريكا
نجد أن الاستقرار هو الذي يجعل للحكومة الرئاسة قسما من الجانبية

(١) ذلك هو ما ذكره الاستاذ مارليو (Marlio) عضو المجتمع العلمي
الفرنسي • في كتابه الدكتاتورية أو الحرية Dictature ou liberté
(طبعة باريس ١٩٤٠) ص •

(٢) لاسكى ؟ Dictature ou Liberté ص ٦٨ — وكان ذلك نقلا
عن كتابنا الفصل في القانون الدستوري طبعة ١٩٥٢ ص ٣٩٦ وعن
كتابنا أزمة الانظمة الديمقراطية الطبعة الثانية ١٩ ص

في أعين البلاد البرلمانية ، فرئيس الجمهورية مطمئن للبقاء ٤ سنوات ، وقد يعاد انتخابه وبذلك يظل ٨ سنوات متتابعة في الحكم » ثم يقول وفي إنجلترا ينعم الوزراء هناك باستقرار كبير فمتوسط عمر كل وزارة يبنغ ٣ سنوات وشهرا (١) .

ومما تجدر ملاحظته أن الوزارة في إنجلترا هي التي تحكم وليس رئيس الدولة فهو لا يعد حتى كـشريك مع الوزارة في الحكم ، حتى أن الحكومة في إنجلترا يطلق عليها « حكومة الوزارة » .

٣ — حددت فترة رئاسة الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية بمدة طويلة (وهي ٤ سنوات) وقد استبعد (عند وضع مشروع الدستور) الاقتراح الذي تقدم به البعض ، وكان يرمى الى تحديد فترة الرئاسة بسبع سنوات ، وكان الباعث على استبعاد هذا الاقتراح الخوف من أن تمهد طول مدة رئاسة الرئيس الطريق لاستبداده وطفانيته (٢) . على أن الرئيس يمكن إعادة انتخابه على الاتزيد الاعادة عن مرة واحدة.

(١) راجع كتابنا القانون الدستوري والانظمة السياسية (الطبعة الخامسة) ١٩٧٣ / ١٩٧٤ ص ٢٩٥ ، جيو السلطة التنفيذية (المرجع السابق) ص ١٦٠ — ١٦٢ : ففي بحر ١٣٦ سنة وشهرين (من ١٧ مارس ١٨٠١ الى ٢٧ مايو ١٩٣٧) كما يقول — لم تؤلف سوى ٤٤ وزارة فحسب أى أن متوسط عمر كل وزارة يبلغ ٣ سنوات وشهرا — ثم يقول : على أن هذا المتوسط لا يمدنا بفكرة صحيحة صادقة عن مدى الاستقرار الحكومي في إنجلترا اذا كانت هناك بعض وزارات قامت في فترات انتقال ولم تلبث سوى بضعة شهور ، ولقد حكمت إنجلترا وزارات استقرت كل منها في الحكم أمدا طويلا ، فهناك ١٣ وزارة تولت الحكم مدى مر ٨٤ أى أن متوسط حكم الوزارة ستة سنوات ونصف ، كان ذلك نقلا عن كتابنا الفصل ص ٤٠٨ .

٤ — على أنه يلاحظ أن الرئيس في فرنسا ينتخب لمدة سبع سنوات عوقد كانت هذه هي المدة التي ينتخب لها الرئيس منذ دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة (لسنة ١٨٧٥) ويلاحظ أن الفقهاء الفرنسيين يرون أن هذه المدة لم تكن تثير مشاكل كبيرة حيث سلطة الرئيس ككاهو معلوم — على جانب كبير من الضعف في ظلال دستور الجمهورية الثالثة : ودستور الجمهورية الرابعة (لسنة ١٩٤٦) ، ولكن الامر يختلف تحت ظلال الدستور الحالي : دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة (لسنة ١٩٥٨) في عهد ديغول لاسيما بعد أن تقرر عام ١٩٦٢ أن يكون انتخاب الرئيس بواسطة الاقتراع العام المباشر (مما يمد سلطان الرئيس ونفوذه بجانب كبير من القوة) • ولذلك فكر بعض الساسة (ومنهم الرئيس بومبيدو : Pompidou) أن يقترحوا ادخال تعديل على الدستور يهدف الى تخفيض مدة الرئاسة الى خمس سنوات (١) •

٥ — يعد تمسك الرئيس (او الحزب الحاكم) بالحكم لفترة طويلة في الدول النامية — كما قدمنا — مما يجعل الصدا يزحف الى نشاط الحزب وزعمائه وأساليب عمله لطول بقائهم على القمة ، ومما يضعف نزعتهم المثالية (٢) • أو — على حد تعبير البعض الآخر من العلماء والباحثين — مما يصيبهم بالجمود (٣) • وذلك مسالم يكن على

(١) وقد قدم فعلا اقتراح بهذا التعديل في ١١ سبتمبر ١٩٧٣ ولكن الحكومة لم تر السير في الخطوات التالية لهذا الاقتراح للوصول الى نهاية ذلك لاسباب يطول شرحها (ويضيق بنا هنا المكان عن بيانها) راجع بيردو G. Burdeau « القانون الدستوري والانظمة السياسية » الطبعة ١٧ باريس ١٩٧٦ •

(٢) راجع ص ٤٥
(٣) والمقصود هنا : جمود حركة النشاط الفكري ، لا جمود الحركة الجسمية — راجع في ذلك ص ٣٧ حيث نجد المؤلف يستند الى بحث الاستاذ كولمان :

رأى: "الحكم شخصية قوية عظيمة ذات ماضٍ طويل ناصع البياض
زأخر بالتضحيات في سبيل تحرير الوطن مثل نهرو في الهند (١) •

— انتهينا من الكلام عن العامل الاول من العوامل التي تعمل على
مضاعفة « نشوة السلطة » (وهو طول مدى مزاولة السلطة) فلننتقل
الى العامل الثانى •

ثانيا : بطانة اهل السوء :

الميدان انسياسى — فى كل زمان ومكان — يجذب اليه فريقين
مختلفين :

١ — أحدهما تغلب فيه النزعة المثالية : نزعة التضحية في سبيل
مبادئ ، أو مثل عليا والكثير من زعماء الجماعات أو الحركات السياسية
وقادتها من هذا الفريق والا لما التف حولهم أعوانهم (٢) • على أن
العواطف والشهوات ولاسيما شهوة حب السيطرة (أو السلطة) تجد
لها مع ذلك الى جانب تلك النزعة المثالية مكانا ، فالنفس البشرية — كما
يقول الفيلسوف باسكال Pascal — « خلقت من متناقضات » ويقدم
التاريخ لنا بينهم عددا قليلا لانكاد نجد لديه من تلك النزعات السفلى

(١) راجع صفحة ٧٦

(٢) كان ذلك مما ذكره الاستاذ الايطالى روبرت ميشيل (بجامعة
تورين Turin) وقد ذكر ذلك وبينه تفصيلا فى كتاب له عن
« الاحزاب السياسية » وضعه عام ١٩١٢ وترجم الى كثير
من اللغات الاجنبية فى القارة الاوربية • وقد سبق أن أشرنا الى
كتابه هذا فى كتابنا القانون الدستورى الطبعة الرابعة ١٩٦٦ ص
٥٥٣ كما كان فى مقدمة المرجع لكتابنا أزمة الانظمة الديموقراطية •

أثرا اللهم الا قدراً ضئيلاً ، أولئك هم عظماء التاريخ ، عظماء الرجال حقاً
(أمثال نهرو في الهند ، ومصطفى كمال أتاتورك في تركيا ، وسعد زغلول
في مصر ، وديجول في فرنسا) (١) •

٢— **وشريق ثان :** تغلب عليه نزعة النفعية : أولئك هم هريق
المنافقين الوصوليين والسياسيين المسترفين ، وهؤلاء كما يرى الاستاذ
الكبير جاستون جيز : Jézé — الغالبية في الميدان السياسي (٢) •

— **في عهد الحكومات العسكرية** يكثر عددهم ويعلو شأنهم لاسيما
في الدول النامية حيث نجد رجال الحكم العسكريين يصرحون عادة
انهم لا يحبون المنافقين والنفعيين ، وقد يكونون صادقين فيما يعلنون ،
ولكن الظروف قد تنتهي بهم الى اتخاذهم بطانة لهم ، لا يحس به
رجال الحكم الجدد من شعور الحاجة الى من يخفف ما تحدثه متاعب
الحكم المطلق (أو الشبيه بالحكم المطلق) من ضيق على انفسهم وعلى
انفسهم فهم بحاجة الى ما ينثره أولئك المنافقون حولهم من اكاليل الاطراء
والتمجيد لعبقريتهم • فالنفاق قد ارتقى به ذووه في هذا الزمن الى
مرتبة فن من الفنون (غير الجميلة طبعا ••) فاذا استطاعت تلك البطانة
بفنونها وأساليبها أن تمهد للمرور سبيل العبور الى نفوس رجال الحكم
فاعتقدوا أنهم عباقرة ضاقت نفوسهم بمعارضة المعارضين الذين أصبحوا
يعدون لعبقريتهم من المنكرين وانتقلوا من مرحلة « نشوة السلطة »
الى مرحلة « جنون السلطة » (أو جنون العظمة) واتخذوا ضد

(١) لزيادة التفصيل فيما يتعلق بمدى أهمية وجود شخصيات ممتازة
على رأس أداة الحكم يراجع كتابنا الحريات العامة (طبعة ١٩٧٤ —
١٩٧٥ ص ١٠٢ وما بعدها •

(٢) جيز : Jézé المبادئ العامة للقانون الإداري الطبعة باريس ١٩٣٠
الطبعة الثالثة ص ٤١٥ •

المعارضين قرارات جنونية مثل تلك القرارات التي اتخذها السادات في سبتمبر ١٩٨١ باعتقال نحو ١٥٠٠ من معارضيه من المواطنين ، والغاء كبرى صحف المعارضة وذلك دون تحقيق سابق ، ومثل بعض تصرفات عبد الناصر .

— من الاقوال المشهورة المأثورة عن ماركس قوله: «الدين أفيون الشعوب» وهذا غير صحيح والصحيح أنه غذاء روجي للشعوب ، والشعوب بحاجة الى غذاء روجي كحاجتها الى غذاء مادي كما يقول الفيلسوف الالماني شفييتسر . والصحيح أيضا أن بطانة النفعيين المنافقين — في الدول النامية — هي أفيون الحاكمين ، أى أنها بمثابة مخدر لهم .

ومن الاقوال المأثورة عن الزعيم الالماني هتلر في كتابه « كفاحي » لقد تستطيع الدعاية الماهرة أن تجعل شعبا يرى النعيم بينما لا يوجد أمامه سوى الجحيم ، وأن تقنعه أن حالته الحاضرة هي السعادة وملذاتها بوان كانت في حقيقتها التعاسة ذاتها (١) .

وكذلك شأن هذه البطانة من النفعيين تستطيع أن تجعل الحاكم يظن بل ويعتقد أنه يسير دائما الى الامام وفي امان وأن تصرفاته جميعها تسودها كلها العدالة والقانون وأن الشعب في نعيم وازدهار ، بينما هو في الواقع الواقع على حافة الانهيار والحاكم مهدد بالخطر بل وبأشد الاخطار ، وتصرفاته تشوبها شر الاخطاء . والمسئول الاول عن هذا الحال نشوة السلطة من ناحية ، ومن الناحية الاخرى ذلك المبدأ الفاسد والمفسد هو مبدأ « أهل الثقة فوق أهل الكفاءة » ذلك المبدأ الذي يمهّد لبطانة النفعيين سبيل الانتفاع والارتفاع .

وبين لنا تاريخ الحركات الثورية العسكرية في الدول النامية أنهم

(١) راجع كتابنا « المفضل في القانون الدستوري » (طبعة ١٩٥٢)

لم يكونوا دائما يبعثون الاستيلاء على مقاعد الحكم بعد نجاح الحركة الثورية . ولقد كانت بعض الاحداث والظروف أو الضرورات تدفعهم وترفعهم الى اعتلائها .

على أننا نجدهم بعد أن يظلوا فوق تلك المقاعد زمنا ، نجدهم يقررون أن يقيموا فوقها أبدا (١) . ويقولون أنه قرار هدفه تحقيق الاستقرار ، وأن الاستقرار شرط لكفالة سلامة الحكم ، ثم يضعون دستورا يصفونه « الدستور الدائم » لأن عقلم الباطن يريد لحكمهم أن يكون « دائما » بعد أن كانوا قد وضعوا في بداية حكمهم دستورا وصفوه « بالدستور المؤقت » لانه — كما يقولون — لفترة انتقال . وهكذا نجد ملكان « وقتيا » قد أصبح لديهم « دائما » أو « أبديا » وفاتهم أن من المبادئ القانونية الاولى أن كل قانون قابل دائما للتبديل والتعديل والالغاء فليس ثمة قانون دائم . والدستور هو القانون الاساسي الاعلى للبلاد . لذلك كان من الامور المتفق عليها بين علماء القانون الدستوري في فرنسا أن النصوص التي تتضمنها بعض الدساتير وتنص على تحريم تعديل الدستور في بحر مدة معينة أو تحريم تعديل بعض احكام الدستور تحريما مطلقا (أى مؤبدا) تعد (أى تلك النصوص) باطلة قانونا لمخالفتها للمبدأ الديموقراطي (مبدأ سيادة الامة) فحق تعديل الدستور أو الغائه يعدد العنصر الاساسي لتلك السيادة ، واصطلاح « الدستور الدائم » هو اصطلاح غير مألوف ولا معروف لدى فقهاء دول الكتلة الغربية أو الكتلة الشرقية ، ولا ريب أنه يدعوهم الى الاسخريفة منا لو أنهم عرفوه عنا . واذا اعترض بأنه أريد بوصف الدستور « بالدائم » من أجل التمييز بينه وبين الدستور

(١) راجع للاستاذ جونيديك Gonidec (الاستاذ بجامعة باريس) مؤلفه الانظمة الاسياسية الافريقية طبعة باريس ١٩٧٨ ص ٢٧٧ .

« المؤقت » غدفا لهذا الاعتراض نقول أنه يكفى استعمال كلمة « الدستور » فحسب دون وصف ما لكى يفهم أنه غير مؤقت • وهذا هو مايجرى عليه الحال فى جميع بلاد العالم الا بلدا واحدا هو بلدنا ! (١) •

(١) فاذا كان معروفا لديهم اصطلاح «Constitution Provisoire» (دستور مؤقت) فان اصطلاح «Const. Permenante» لا وجود له لديهم بتاتا • ذلك هو مما سبق لى أن كتبته فى مذكرة بعثت بها الى لجنة الصياغة المتفرعة عن لجنة الدستور ، وقد نشرت فى الكتب الذى وضعته بعنوان «على هامش الدستور المصرى الجديد» الطبعة الثانية ص ٥١ — ٥٢ ولزيادة التفصيل يراجع كتابنا الوسيط فى القانون الدستورى (ص ١٠٣ — ١٠٩) ، ومؤلف الاستاذ بارتلمى « القانون الدستورى » طبعة ١٩٤٩ ص ٢٧٧ ، ٢٨٩ — ويلاحظ أن عددا قليلا بل ضئيلا من الدول النامية بدأ أخيرا فى تقليدنا باستعمال اصطلاح « الدستور الدائم » •

القسم الثانى (١)

اقتراحات وملحوظات

— ١ —

الدستور بين التعديل والتبديل

تمهيد :

هذا هو الاقتراح الاول لان موضوعه — فيما اعتقد — هو (وكذلك اصلاح نظام الانتخاب) أساس الاصلاح لاي نظام من أنظمة الحكم ، ويجدر بنا أولا أن نقرر ونكرر ماسبق لنا ذكره في أكثر من موضع من المواضع ورجعنا فيه الى أكثر من مرجع من المراجع من أن الاصلاح يجب ألا يقتصر على الانظمة من أجل أن يؤتى ثماره ، بل يجب أن يشمل كذلك — بل وقبل ذلك — الأشخاص : الأشخاص الذين ستقوم هذه الانظمة على أكتافهم ، وتنفذ على أيديهم ، بعد أن تهمها وتؤمن بها عقولهم وقلوبهم (١) •

هذا الدستور كان يوصف — لدى صدوره سنة ١٩٧١ بسل وحيز نشر مشروعه قبيل ذلك في الصحف بمناسبة عرضه على الاستفتاء الشعبى « بالدستور الجديد » والواقع أنه كان جديدا حتى على واضعيه

(١) سبق أن ذكرت (ص ٥١٣) أن « الخاتمة » تشمل قسمين ، وأن هذا القسم الثانى يشمل بدوره مبحثين : أما المبحث الاول منهما فقد قدرت لى الاقدار أن اتركه كارها ومكرها ، لأسباب لعل أهمها ضيق الوقت •

(٢) راجع مؤلفنا « الحريات العامة » (المرجع السابق) نبذة « شخصية رجال الحكم » ص ١٠٢ — ١٠٨ وقد ذكرنا هنا خلاصة لها ص ٢٣١ — ٢٣٥ •

من اعضاء لجنة الدستور !! ولا موضع في ذلك للعجب وما هو السبب • وهو يتلخص في أن الرئيس السادات ويطانته ، أو بعبارة أوضح وأقصر : أن بطانته نفذت ارادته بأن زادت من وراء الستار — في مشروع الدستور سلطته — فكان ذلك بمثابة حركة انقلابية جرت للدستور ومع ذلك ظل يوصف بالدستور المصري ، وكان الاصح والادق أن يطلق عليه « دستور السادات » • والى القارئ بيان ما أوجزنا تفصيلا وتفسيرا :

١ — «أولا تبين أن مشروع الدستور الذي وضعته بصفتي عضواً في اللجنة العامة للدستور مع زملائي من اعضاء اللجنة الفرعية » لنظام الحكم « المنوط بها تحضير نصوص مشروع الدستور عن السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية والوزراء) على أن تكون مصحوبة بتقرير عن وجهة نظر اللجنة ، وقد وافقت لجنة « نظام الحكم » (المكونة من نحو مائة من الاعضاء » على ذلك التقرير وتلك النصوص ، نقول أنه تبين أن ذلك المشروع يختلف اختلافا جديداً عن نصوص مشروع الدستور الذي نشرته الحكومة في الصحف باعتباره المشروع الذي وافقت اللجان المختصة عليه وكان نشره من أجل عرضه على الاستفتاء الشعبي ليكون دستور الدولة المصرية ، والحقيقة أنه كان دستور الحكومة الساداتية • ومن المؤسف أن نقارن ما حدث لمشروع لجنة الدستور في عهدها بما حدث في العهد الملكي فقد صدر دستور ١٩٢٣ بأمر ملكي ، في حين أن من الامور الثابتة أن الملك لم يتدخل لتعديل بعض النصوص أو اضافة بعضها على المشروع الذي قدمته لجنة الدستور •

فمشروع الدستور الذي وضعته مع زملائي من اعضاء اللجنة الفرعية عن السلطة التنفيذية وقدمناه الى اللجنة وكان هو والتقرير

موضع موافقتها (١) . كان مشروع الدستور برلمانيا ولو أنه اقتبس من التشريعة الاسلامية بعض مبادئها . كتحقيق مبدأ مسؤولية رئيس الدولة عن جميع اعماله ، في حين أن المشروع الذي نشر في الصحف كان مشروع دستور رئاسي فيما كان يعتقد الرئيس السادات وطلانته من مستشاريه القانونيين ، ولكن الحقيقة أنه كان رئاسيا أبعد من النظام الرئاسي

(١) الواقع أنه لم يجر أخذ اصوات الحاضرين من اعضاء اللجنة الفرعية (وكان يبلغ عددهم نحو المائة) على التقرير الذي تلوته أو على النصوص التي تلاها أحد الزملاء الاربعة الذين تتكون منهم ممي اللجنة المشكلة لتحضير مشروع النصوص الدستورية المتعلقة برئيس الجمهورية والوزراء . وبعد تلاوة التقرير وكذلك النصوص على تلك اللجنة حدثت بعض مناقشات هامشية ثم انتهت الجلسة (وكانت بقاعة مجلس الشعب) وكان المفهوم أنه كانت هناك موافقة اجماعية . أما أولئك الزملاء الاربعة فهم الاستاذ الدكتور محمد فؤاد مهنا ، والاستاذ المستشار حسن قاسم (رحمة الله عليه) والاستاذ الدكتور محسن خليل ، والاستاذ الدكتور ليلي ت كلا . ولما واقع أن هؤلاء الزملاء عهدوا الى — بصفتي مقرر اللجنة — أن اقوم بوضع التقرير والنصوص الدستورية . ثم عرضتها عليهم للمناقشة بصدها قبل تقديمها للجنة الفرعية . وقد رأى الزملاء أن التقرير طويل يحسن اختصاره . وفعلا اختصرته ولما نشر مشروع الدستور في الصحف ووجدته يختلف عن المشروع الذي قدمناه رأيت مما يقضى به واجبي العلمي بل وواجبي القومي أن اعجل بنشر كتيب (بعنوان على هامش الدستور المصري الجديد نشرت فيه التقرير الذي قدمته اللجنة الفرعية عن رئيس الجمهورية والوزراء ، اظهرا للحقيقة ، وقد ظهرت طبعته الاولى) متضمنا بعض مذكرات اخرى قدمتها للجنة الدستور (سنة ١٩٧١ ، ثم ظهرت طبعته الثانية سنة ١٩٧٥ .

النموذجي (وهو النظام الأمريكي) كما سبق أن بينا ذلك في غير قليل من التفصيل •

اما قولنا أنه كان يعتقد أن الدستور ذو نظام رئاسي ، فهذا هو مامرح به السادات في إحدى خطبه التي القاها في أحد الاجتماعات (١) •

وأما قولنا أن الحقيقة أن الدستور كان رئاسيا أبعد من النظام الرئاسي النموذجي (وهو النظام الأمريكي) أى أكثر توطيدا وتوسيعا لنطاق سلطة الرئيس وهيئته على شئون الحكم فهو ماسبق أن بيناه بغير القليل من التفصيل (٢) •

٢ — في لجنة الصياغة : ثم حدث بعد انتهاء اللجان الفرعية من تقديم تقاريرها وأعمالها أن تقرر اجتماع لجنة عامة وهي « لجنة الصياغة » للنظر بوجه خاص في مشروعات النصوص المقترحة للدستور ولم تدخل هذه اللجنة أى تعديل ما على النصوص الدستورية التي

(١) وكان ذلك قبيل وفاته ببضعة شهور قليلة ، وقد استمعت اليه في التلفزيون وقد كان يقرأ الخطبة في ورقة أمامه ، ثم رأيته يرفع رأسه عند إحدى الفقرات ويقول : « ان دستورنا دستور رئاسي » مما يدل على أن هذه العبارة لم تكن مما كان مكتوبا في الورقة ، ولعل هذا كان السبب في أن هذه العبارة لم ترد — فيما أذكر — في نص الخطبة التي نشرتها الصحف •

(٢) يراجع ماكتبناه تحت عنوان « تعليق » ص ٤٢٦ — ٤٣٣ لاسيما ماذكرناه (ص ٤٣٠) من أن دستورنا « نجده أطلق يد الرئيس الى حد أبعد كثيرا مما أطلقت يد الرئيس في النظام الرئاسي الأمريكي » أى أنه نظام رئاسي متطرف « وليس نظاما وسطا » بين النظامين البرلماني والرئاسي « كما ذكر البعض •

تقدمتها لجنتنا الخماسية الخاصة بالسلطة التنفيذية (١) ، ولاعلى تقرير اللجنة الفرعية الخاصة بالسلطة التشريعية (كما علمت فيما بعد)

ثم تقرر بعد ذلك عرض النصوص الدستورية المقدمة من مختلف اللجان الفرعية على لجنة أخرى للنظر في « التنسيق » ! ؟ وما الذى صنعه بأعمال اللجان أى بمشروع الدستور ؟ أما ممن كانت تتكون لجنة « التنسيق » ؟ فذلك مالم يكن لاحد به علم . ومما لا ريب فيه أن علم ذلك كان عند الرئيس السادات ، والله أعلم . وأما عن الذى صنعه لجنة التنسيق ، وأى النصوص من اعمال اللجان الفرعية المختلفة عملت تلك اللجنة على التنسيق فيما بينها فلا علم لاحد بشئ من ذلك اللهم الا شيئا واحدا هو التنسيق بين النصوص وبين مبدأ اسمى وأعلى -- ولو أنه من المبادئ السفلى -- « كان يسيطر على اعمال لجنة التنسيق وهو مبدأ التنسيق بين نصوص اللجان الفرعية وبين المبدأ الذى سبقت الاشارة اليه وهو مبدأ « هيمنة الرئيس وحده على شئون الحكم » وبيانا لما قدمناه نذكر مايلى :

(١) ذلك هو ما ذكره لى أحد اعضاء لجنتنا الاستاذ الدكتور محسن خليل (ورئيس جامعة بيروت العربية فيما بعد) الذى حضر اجتماعات لجنة الصياغة وكنت انبته على فى حضورها (لاعتذارى عن عدم استطاعتى حضورها) وفى تسليم رئيس اللجنة بعض مذكرات تتضمن بعض اقتراحات فى مواضيع خاصة بلجان فرعية أخرى وقد ضمنتها كتابى « على هامش الدستور المصرى الجديد » الذى سبقت الاشارة اليه . كما ذكر لى الزميل الاستاذ الدكتور محسن خليل أنه كان من الامور المقررة أن اعمال اللجان الفرعية -- بعد الانتهاء من عرضها على لجنة الصياغة -- تعرض على لجنة اخرى -- تعرض على لجنة أخرى « للتنسيق » بين اعمال اللجان الفرعية .

ذلك هو ما علمت أخيرا من الاستاذ الدكتور محسن خليل (بصفته كان عضوا بلجنة الصياغة) .

٣ — لجنة التنسيق واعمال لجنتنا الفرعية الخماسية :

أ — حولت لجنة التنسيق — النظام البرلماني الذي اقترحته لجنتنا الفرعية الخماسية الى نظام رئاسي متطرف كما سبقت الاشارة اني ذلك (١) ، يمسك الرئيس فيه وحده بزمام الحكم والوزراء فيه ماهم — في الواقع — سوى مجرد سكرتيرين له ، وليس لمجلس الشعب فيه أدنى رقابة جدية على رغبات واتجاهات الرئيس الذي له وحده حق حله والذي يهمن على عملية الترشيح لانتخابات المجلس النيابي كما يهيم رجاله على عملية الانتخاب غير البعيدة عن الشبهات .

- لقد ألغت لجنة التنسيق أهم مادتين (تسييران الى النظام البرلماني) كانتا في مشروع لجنتنا الخماسية وهما :

النص على أن « رئيس الجمهورية يتولى سلطته بواسطة وزرائه » والنص على « توقيعات رئيس الجمهورية في شؤون الحكم يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزير المختص » فأصبح الرئيس بذلك يتولى كثيرا من الاختصاصات وحده ، وإذا تساعلنا عن تلك النصوص الاخرى التي أدى « التنسيق » معها الى حذف هذين النصين فاننا لانجد جوابا !!

ب — واقترحت لجنتنا الخماسية — دون اعتراض من لجنة نظام الحكم — على أن تكون مدة الرئاسة فترة واحدة وعلى أنه يجوز انتخابه مرة واحدة فحسب ولكن بعد انقضاء فترة أخرى (ست سنوات) من انتهاء مدة رئاسته (كما هو الشأن في الدستور اللبناني) وقد وافقت لجنة الصياغة على ذلك (كما علمت من بعض الاعضاء الذين حضروا اجتماع تلك اللجنة) ، وكما هو ثابت مما سيلى بيانه) — ولكن لجنة التنسيق (بين أعمال اللجان الفرعية) لنا أن نسألها : ماهي تلك اللجنة الفرعية الاخرى التي اقترحت مدة أخرى للرئاسة غير تلك التي

(١) راجع صفحة ٤٢٥ — ٤٣٣ .

اقترحناها ؟ وهل هنالك لجنة أخرى فرعية مختصة بالنظر في مدة حكم الرئيس غير لجنتنا الخماسية ؟ !!

ج - لجنة التنسيق الاستثنائية : اقتباس المادة الخطيرة الهامة ٧٤ (بالدستور المصرى) من المادة ١٦ (بالدستور الفرنسى) • واخيرا فهناك مادة خطيرة تمنح رئيس الجمهورية سلطات واسعة غالية في الخطورة اقحمتها لجنة التنسيق اقحاما على مشروع الدستور الذى قدمته لجنتنا الفرعية الخماسية عن « السلطة التنفيذية » وهى المادة ٧٤ وقد اقتبستها لجنة التنسيق الاستثنائية من الدستور الفرنسى (المادة ١٦) •

أما وصفنا تلك المادة ٧٤ بأنها خطيرة وهامة فذلك لان القرارات التسفوية التى اتخذها السادات ضد معارضيه في ٢ سبتمبر ١٩٨١ انما كانت تستند الى تلك المادة (أحيانا وحدها وأحيانا مضافا اليها بعض القوانين المقيدة للحريات) وكان في مقدمة تلك القرارات : قرار عزل الانبا شنودة بابا الاسكندرية وتشكيل لجنة من خمسة اساقفة للقيام مكانه بالمهام البابوية (وقد استند هذا القرار على تلك المادة ٧٤ وحدها) ومن تلك القرارات أيضا إلغاء بعض صحف ومجلات المعارضة ، واعتقال ١٥٣٦ من المعارضين بينهم عدد كبير من كبار الكتاب والسياسيين البارزين ، وغير ذلك من القرارات التسفوية (٣) •

وتتضمن المادة ١٦ من الدستور الفرنسى على ما يلى :

« اذا أصبحت أنظمة الجمهورية أو استقلال الوطن أو سلامة أراضيها أو تنفيذ تعهداته الدولية مهددة بخطر جسيم وحال (عاجل)

- (١) وصفنا تلك اللجنة بأنها « استثنائية » لانها لم تكن من اللجان الفرعية للجنة العامة للدستور وربما كان الاصح وصفها بالمرسية»
- (٢) وقد تم الافراج عن بعض هؤلاء بناء على تعليمات من الرئيس مبارك عقب توليه الرئاسة بفترة قصيرة ولاريب أن هذه تعد من مآثره التى تذكر فتشكر •

ونشأ عن ذلك انقطاع السير المنظم للسلطات العامة الدستورية يتخذ رئيس الجمهورية الاجراءات التى تقتضيها هذه الظروف بعد التشاور مع الوزير الاول ورئيسى المجلسين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) والمجلس الدستورى ، بصفة رسمية • ويحيط الامة علما بذلك برسالة ، ويجب أن يكون الغرض من هذه الاجراءات هو تمكين السلطات العامة الدستورية من القيام بمهمتها فى أقرب وقت ممكن ، ويستشار المجلس الدستورى بشأن هذه الاجراءات ، وينعقد البرلمان بحكم القانون ولايجوز حل الجمعية الوطنية اثناء ممارسة هذه السلطات الاستثنائية « (١) •

— أما المادة ٧٤ من الدستور المصرى فتتص على مايلي :

لرئيس انمهورية اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة من أداء دورها الدستورى أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بياناً الى الشعب ، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها •

اقتباس غير موفق :

يجدر بنا أولا أن نذكر أن الجنرال ديغول هو الذى فكر فى وضع هذه المادة فى دستور فرنسا الحالى حتى لاتحرم البلاد من سلطة

(١) لم نجد أحدا من اساتذة القانون الدستورى فى مصر عنى بدراسة المادة ١٦ من الدستور الفرنسى فيما نعلم ، والله أعلم • سوى الاستاذ الدكتور محسن خليل ، وذلك فى مؤلفه القيم « النظم السياسية والقانون الدستورى » ١٩٧١ (الطبعة الثانية) ص ٣٣٨ — ٣٣٩ •

شرعية فترة من الزمن كما حدث في يونيه سنة ١٩٤٠ حين غزا الالمان فرنسا واحتلوا جزءا كبيرا من أراضيها ودخلوا باريس في سرعة مذهلة. ومما لا ريب فيه انه لم يكن بعيدا عن الازهان احتمال حدوث حرب ذرية ، اذ أن بضع قنابل ذرية كافية لتعطيل سير الاداء الحكومية (١) .

ومن الامور المعروفة للجميع أن الشعب الفرنسى لجأ الى الجنرال ديغول لتولى زمام الحكم تحت وطأة أزمة الجزائر حين قامت بثورتها للتحرر من نير الاستعمار الفرنسى . وكاد يحدث قيعا بين الشعب الفرنسى انقسام خطير ، وكذلك فيما بين الجيش الفرنسى ، حيث كانت القوات الفرنسية المحطة للجزائر تقف ضد الشعب الجزائرى في حركته التحررية ، لذلك أدرك الشعب الفرنسى أنه بحاجة الى رجل قوى حائر على ثقة واحترام كل من الشعب والجيش واعطائه كل السلطات لحل تلك الازمة ، فكان هذا الرجل هو ديغول .

فهل كانت في مصر لدى لجنة « التنسيق » الموقرة مثل هذه الاسباب والظروف في (يوليه ١٩٧١) دعها لاقتراح نص المادة ٧٤ واقحامه خلسة على مشروع الدستور بخارجة بذلك عن حدود مهمتها وهى مجرد « التنسيق » ؟ وهل كانت مهمتها التنسيق بين الدستور المصرى والدستور الفرنسى ؟!! وهل كانت تلك اللجنة الموقرة « للتنسيق » أم « للتطبيق » ؟! — ثم ان المادة ٩٦ الفرنسية وضعت بعض قيود خفيفة ، ومع ذلك فقد وصف بعض اساتذة الفقه الدستورى الفرنسى بأن هذه المادة تمنح الرئيس سلطة ذات صبغة دكتاتورية حيث يجمع الرئيس بناء على هذه المادة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وحيث يوقف

(١) راجع نلستاد الكبير G. Burdeau (الاستاذ بكلية الحقوق بباريس) مؤلفه « القانون الدستورى والانظمة السياسية » (الطبعة ١٧) لعام ١٩٧٦ ص ٦٣٥ — ٦٣٦ .

مؤقتا تطبيق القواعد الدستورية (١) • ولكن لجنة التنسيق حذفت تلك القيود من المادة ٧٤ المصرية فهل كان ذلك صورة من صور « التنسيق » بين الدستور المصرى والدستورى الفرنسى !!؟

قيود على سلطة الرئيس بالمادة ١٦ الفرنسية — أما تلك القيود التى وردت بالدستور الفرنسى ولم تنقل الى الدستور المصرى (بالمادة ٧٤) فيتخلص فيما يلى : (طبقا لنص المادة ١٦) ضرورة استشارة بعض الهيئات الدستورية أولا (كرئيس الوزراء ورئيسى المجلسين) على أن يكون الغرض من هذه الاجراءات تمكين السلطات العامة الدستورية من القيام بمهمتها فى أقرب وقت ممكن ، كما يشترط شرط آخر على جانب من الاهمية وهو « انعقاد البرلمان بحكم القانون » ، وأنه لايجوز حل الجمعية الوطنية (المجلس النيابى) اثناء ممارسة هذه السلطات الاستثنائية •

الخلاصة : أنه يجب — كما يقول الاستاذ بيردو — أن توجد من ناحية ظروف ذات خطورة خاصة ، ومن الناحية الاخرى أن تكون السلطات العامة عاجزة عن القيام بوظائفها (٢) •

خاتمة : — وجددير بنا •• قبل أن نختم الكلام عن هذه المادة ٧٤ المصرية شكلا والفرنسية أصلا وموضوعا — أن نتساءل : هل كان لدى الرئيس السادات حين استند الى هذه المادة (٧٤) مثل تلك الظروف والاسباب التى أشرنا وأشار اليها علماء الفقه الدستورى الفرنسى ،

(١) بيردو (المرجع السابق) ص ٦٣٦ وهوريو l.aur'ou القانون الدستورى والانظمة السياسية (الطبعة) لسنة ١٩٦٦

ص ٦٨٥ •

(٢) بيردو (المرجع السابق) ص ٦٣٦ •

أم هي الرغبة الجامحة — التي تكاد تعد إحدى غرائز النفس البشرية في خنق المعارضة ، حرصا على البقاء فوق كراسى السلطة أبديا ، كما هو الشأن في الدول النامية (كما قدمنا) (١) .

٢ — مصر مشروع « لجنة السلطة التشريعية » الفرعية :

إذا نحن نظرنا الى مصر مشروع « لجنة السلطة التشريعية » الفرعية (المتفرعة من اللجنة العامة للدستور) فإنه يتبين لنا أنه كان شبيها بما حدث للمشروع الذي قدمته لجنتنا الخماسية عن « السلطة التنفيذية » (رئيس الجمهورية والوزراء) وذلك مما يؤيد وجهة نظرنا عن مشروع الدستور ، وبالتالي عن الدستور .

في محاضرة قيمة القاها أحد نلامختنا النابهين السابقين الدكتور ابراهيم درويش — (أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة) عن مشروع الدستور المصرى ذكر عن مشروع « لجنة السلطة التشريعية » التى كان « مقررًا » لها فى لجنة الدستور (باعتباره عضوا فيها) ما نصه :

« ان هذا المشروع لم ير طريقه الى النور ، حجبته الحاكم ومريدوه ، وزيفه مستشاروه ، ودفعوا بمشروع آخر مختلف تماما عما وضعناه ، وذلك مما يخفى على رئيس الجمهورية (الحالى) ومن حوله ، وعلى ملايين الشعب المصرى الذى استفتى على الدستور فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ » (٢) .

(١) راجع ص ٣٦ وما بعدها : فيما يتعلق باضطهاد الحكومات للمعارضة فى الدول النامية .

(٢) ألفت هذه المحاضرة بجمعية الاقتصاد والتشريع والاحماء =

٤ - الاقتصراح :

أما عما نقترحه بهذا الصدد فهو — فيما يبدو لى — بين لايعوزه بيان ، هو التعجيل بالنظر فى أمر تعديل الدستور ، فليس من المقبول أو المعقول أن يتحدث لدينا رجال الحكم عن مدى الديمقراطية التى بلغناها بينما يتبين أن دستورنا كان موضع عبث شديد بالصورة التى بينهاها ، أى بعد أن تبين أنه ولد بعد عملية سرية قيصرية شوهت وغيرت صورته ، ولقد بلغ الامر بأحد أعضاء لجنة الدستور ومقرر لاجدى لجانته الفرعية وفى الوقت ذاته أستاذًا للعلوم السياسية باحدى الجامعات أن صرح فى اجتماع علنى بأن ادستور كان موضع « تزييف » ثم ينشر ذلك فى احدى الصحف ، وذلك دون أن نرى أحدا يقوم بالرد عليه ، أو يوجه كلمة نقد اليه ، وكان من اخطر صور « التزييف » اقحام المذبة الخطيرة ٧٤ عليه أى على مشروع لجنتنا الفرعية الخماسية (الخاصة بالسلطة التنفيذية) ، وكذلك تغيير النظام البرلمانى (الذى اقترحتة لجنتنا) الى نظام رئاسى متطرف فى نزعة الرئاسية ، والنظام الرئاسى كما سبق أن بينا حين ينقل الى احدى الدول النامية (ومصر — كما هو معلوم — فى مقدمتها) يتحول الى حكم الفرد اى الى نظام ذى صيغة دكتاتورية (١) .

= بالقاهرة ونشرت بصحيفة الشعب عدد ١٢/٤/١٩٨٣ (بالصفحة ٨) وكان عنوان المحاضرة « السادات رفض مشروع دستور أعدته الخبراء وطلب من اعوانه تفصيل دستور على مقياس عام ١٩٧١ .

(١) لقد تكلمنا فى غير القليل من التفصيل عن النظام الرئاسى وبيننا خطأ فكرة اقتباسه فى مصر وأنه يتحول الى نظام دكتاتورى حين ينقل الى دولة من الدول النامية (ومصر — كما هو معلوم احداها) راجع من ٣٣٨ — ٣٥٦ — لذا بحثنا بمذكرة مسهبة بهذا المعنى الى رئيس لجنة الدستور فى يوليو ١٩٧١ حين ظهر — بعد تقديم

ونرى أن تؤلف لجنة لتعديل الدستور ، وأن يكون في مقدمة أعضائها أعضاء اللجان الفرعية التي شكلت من أعضاء لجنة الدستور (١٩٧١) ويضاف اليهم بعض أساتذة القانون العام بالجامعات ويعض مستشارى مجلس الدولة ، ونرى الاسراع بقدر المستطاع • على أنه يجب أن يسبق ذلك حل مجلس الشعب والغاء قانون الانتخاب الجديد ووضع قانون انتخاب أكثر جدية ، وذلك كما سنبين فى النبذة الثانية :

وسوف نبين كذلك المواد الاخرى التى يجب أن تكون موضوع تعديل ، أو موضع الغاء وتبديل •

تقرير واقتراحات لاجتئسا الفرعية الخماسية الى لجنة « نظام الحكم » — اتجاه لدى الدوائر الرسمية للاخذ بالنظام الرئاسى • ولم تكن ندرى أن هنالك — من وراء الستار — لجنة للتتسيق • وقد نشرت تلك المذكرة (مع غيرها من المذكرات التى بعثت بها الى رئيس لجنة الدستور) •

٢ - قانون الانتخاب

حين نذكر قانون الانتخاب فانما نعنى قانون الانتخاب الجديد (رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣) الصادر فى اغسطس من ذلك العام ، على أن كلامى عنه هنا ليس بالجديد ، فلقد كتبت عنه فى هذا الكتاب كثيرا (١) وكثيرا الى حد لا أظن معه أن أحدا من أساتذة القانون الدستورى كتب عنه أكثر مما كتبت (٢) . وحسبى فى هذا المقام أن أبسدى بعض الملاحظات والمبادئ الأساسية .

أولا : ان اصلاح نظام الانتخاب هو الحجر الاساسى فى بنيان اصلاح النظام الديموقراطى ، أنه « اصلاح الاصلاحات » التى لا يوجد نظام انتخاب سليم فلا وجود للديموقراطية ، وحيث يكون الانتخاب مجرد مظهر أو مزيقا فالديموقراطية كذلك مجرد مظهر أو مزيقة . هذه حقيقة بل بديهية ينساها الذين يتكلمون كثيرا عن الديموقراطية فى الدول النامية (وفى مقدمتها مصر) وهذا هو مايقرره علماء الفقه الدستورى فى الديموقراطيات الغربية (٣) .

(١) راجع مكتبناه من ص ٤٧٥ - ٥١٤ .

(٢) اللهم الا اذا استثنيا مؤلفا قيما لم تقدر لى الاقدار فرصة الاطلاع عليه الا أخيرا ، ولم تتح لى من الوقت للاطلاع عليه الا زما قصيرا ، وذلك بعد ان انتهى طبع مكتبته عن نظام الانتخاب ذلك هو مؤلف الاستاذة الدكتورة سعاد الشرقاوى (الاستاذة بكلية الحقوق جامعة القاهرة) والمستشار دكتور عبد الله ناصف بمجلس الدولة عن « نظم الانتخابات فى العالم أو فى مصر » (طبعة ١٩٨٤) .

(٣) راجع مكتبناه عن « سياسة المظاهر » فى ادول النامية ص ١١٣ - ١١٥ ويجدر بنا هنا أولا أن نذكر أن الديموقراطية كما تعرف لدى علماء القانون الدستورى فى الديموقراطيات الغربية هى « حكم الاغلبية مع احترام حقوق الاقلية (المعارضة) » أو على حد

ثانيا : — ان قانون الانتخاب الجديد — كما بينا في غير قليل من التفصيل (١) — هو سلسلة متصلة الحلقات من الغلطات حتى في استعمال الاصطلاحات القانونية ، كما هو زاهر بالمعاطات حتى في الاسباب التى دعت الى اصداره ، وبالمخالفات الدستورية بعضها فوق بعض طبقات ، وذلك فضلا عن عدم ملائمة لظروف البيئة المصرية .

لذلك فانه لامفر ولابدل من الغاء هذا القانون ، واعادة القانون القديم بعد أن تدخل عليه مايموزه من اصلاحات طالب بها الكثيرون ضمانا لجديته ونزاهته وابتعادا به عن الشبهات .

تعبير مونتكسكو هي « عقد زواج بين سلطان الشعب وحرية المواطنين » راجع Vodel فيدل : القانون الدستورى (طبعة باريس ١٩٤٩) ص ١٨٦ .
ومما ذكره العميد دوجى Duguit كبير علماء الفقه الدستورى :
« ان الحرية لم يناد بها ولم يسمع بذكرها في فترة من التاريخ أكثر مما نودى أو سمع بها في تاريخ الديمقراطية اليونانية القديمة ، ومع ذلك فقد كانت سلطة الدولة ازاء حريات الافراد وحقوقهم مطلقة لاحدود لها ولاقيود عليها ، أى أنها كانت سلطة استبدادية » انظر كتابه Liberté ص ٦٦ — ونستطيع أن نضيف الى ذلك عصر الثورة الفرنسية — راجع كتابنا « الحريات العامة » ص ١٥ — ١٧ . ذلك يعنى أن الحرية (في المثال الاول) اختلف معناها في العصر الحديث عن معناها في اليونان القديمة .
ويعنى في المثال الثانى أن الاستبداد قد يصدر من الجمعيات النيابية كما كان الشأن في عصر الثورة الفرنسية .

(١) راجع مكتبناه ص ٤٧٥ — ٥١١ وموجه خاص نبذة « الرايان في كفتى الميزان » ص ٤٨٦ — ٥١١ .

نظام الطوارئ (الاحكام العرفية)

نبذة تاريخية :

كان يطلق على قوانين الطوارئ منذ الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ — ١٩١٨) « الاحكام العرفية » فقد أعلنها في مصر قائد قوات الاحتلال البريطانية الجنرال مكسويل (في نوفمبر ١٩١٤) وقد استمرت حتى عام ١٩٢٣ أى بعد انتهاء تلك الحرب بخمس سنوات ، وكان المفروض أن تنتهى بانتهاء الحرب (أى نوفمبر ١٩١٨) اذ أن إعلانها انما كان باعتبارها ضرورة من ضرورات الحرب ، ولكن بريطانيا اشترطت من أجل الغاء الاحكام العرفية أن تصدر الحكومة المصرية أولا قانونا باعفاء قوات الاحتلال من أية مسئولية أو تعويض عن تصرفاتها خلال فترة الاحكام العرفية (يسمى قانون الاعفاء من التضمينات) أى من المسئولية ، لاسيما أن الثورة المصرية ضد الاحتلال البريطانى كانت قد انفجر بركانها عقب نهاية تلك الحرب (١) • مما أدى بقوات

(١) وكان السبب المباشر لتلك الثورة هو اعتقال السلطة العسكرية البريطانية لسعد زغلول (رئيس الوفد) الذى وكلته الامة بالمطالبة بحق مصر فى الاستقلال أمام مؤتمر الصلح بباريس الذى كان من بنود جدول أعماله « حق الشعوب فى تقرير مصيرها » أما الاسباب غير المباشرة للثورة فالكلام فيها طويل • ويخرج بنا عن نطاق موضوعنا • لزيادة التفصيل يراجع « ثورة ١٩١٩ » للاستاذ المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى (الناشر دار الشعب) ص ٤٠ وما بعدها •

والكثيرون لا يعرفون أن الشرارة الاولى لتلك الثورة الشعبية خرجت فى ٩ مارس ١٩١٩ من مدرسة الحقوق بالقاهرة (« كلية الحقوق » لدى انشاء الجامعة عام ١٩٢٥) وكان خروج تلك انشراة فى صورة اضراب ومظاهرة سلمية تهتف للاستقلال ولسعد

الاحتلال البريطانية الى مقاومتها والاعتداء على الاملاك وأصحابها الذين أصبح لهم الحق في المطالبة بتعويض . ولم يسع الحكومة المصرية سوى الاستجابة لذلك الطلب وأصدرت القانون المطلوب عام ١٩٢٣ ورفعت الاحكام العرفية .

وقد كانت تلك الاحكام العرفية بالغة الشدة لانها كانت نظاما عسكريا وضعت سلطة عسكرية وفي زمن الحرب وفي قطر كانت تحتله وكان ذلك القطر المحتل يشترك مع دولة الاحتلال (انجلترا) في الحرب ضد أعدائها الذين كانت المانيا في مقدمتهم ، وكانت الدولة العثمانية (تركيا) في مؤخرتهم وكانت تركيا قد هاجمت مصر من ناحية الشرق (اذ كانت فلسطين ولبنان وسوريا تحت سيادتها وكذلك العراق) وكانت انجلترا تستعين بالالاف من العمال المصريين في القتال وكانت تسمى

= زغول ورابعة (أو خمسة فيما أذكر) من صحبة الذين اعتقلتهم السلطة العسكرية البريطانية وقررت نفيهم الى مالطه ، وقد طافت تلك المظاهرة بالمدارس العليا (كليات الجامعة فيما بعد انشائها) : وقد كانت جميعها في ذلك الحين بالقاهرة ، أو بعبارة أدق بالجيزة اللهم الا اثنتين بالقاهرة فيما أذكر وهما الطب بالقصر العيني ، والتجارة) وذلك لتحريضها على الاضراب الذي انتشر وعم جميع البلقة العامله ثم طوائف المحامين والاطباء وغيرهم من الطوائف حتى موظفي الحكومة مما لم يحدث مثله في التاريخ ، وقد فاتنا أن نذكر في مقدمة تلك المعاهد الازهر الذي الذي كان له دور كبير في الثورة وفي عقد روابط الوحدة بين المسلمين والاقباط . كما ثارت جماهير الشعب مما اضطر السلطة العسكرية الى اطلاق سراح سعد زغول وصحبه من منفاهم — وقد اشار الاستاذ المؤرخ الى ذلك كله في مؤلفه — ومما يعتر به كاتب هذه السطور أنه كان أحد طلبه السنة الاولى بمدرسة الحقوق (التي أشرنا اليها) لدى قيام الثورة سنة ١٩١٩ .

معاملتهم ، كل ذلك فضلا عن الاعمال التعسفية التي ارتكبتها قوات الاحتلال البريطاني ضد الشعب استنادا الى الاحكام العرفية . نقول ان كل ذلك اورث الشعب المصرى النفور من تلك الاحكام العرفية بل ومن كلمة « الاحكام العرفية » وكان ذلك فيما اعتقد — السبب الذى دعا فى عهد الثورة واضعى التشريع المصرى الخاص بنظام الاحكام العرفية — الى استبدال تلك الكلمة الرهيبة والبغضية بكلمة رقيقة وهى « الطوارئ »^(١) كما أنه كان كذلك — فيما أعتقد — السبب الذى دعا الى أن تكون الاحكام الخاصة بنظام « الطوارئ » المصرى نظاما بالغ الشدة والقسوة (كما سنبين ذلك بعد قليل فى غير القليل من التفصيل)^(٢)

- (١) أما القول بأن تلك الاعمال التعسفية التى ارتكبت استنادا الى الاحكام العرفية اورث الشعب النفور منها والبعض لها حتى من الكلمة ذاتها فان ذلك يذكرنى بما كتبه فيلسوف علم الاجتماع الفرنسى الدكتور جوستاف لوبون LeBon من أن هناك « كلمات لها قوة سحرية مثل كلمة الحرية » فهناك ثورات تقوم مثلا من أجل المساواة (وهدم امتيازات طبقة النبلاء وطبقة كبار رجاء الكنيسة) ولكن شعارها الاول الذى تتخذه هو « الحرية » وفى رأينا انه كما أن هناك كلمات لها قوة (أو جاذبية) سحرية فكذلك هناك كلمات بغیضة الى النفوس . وفى ذلك تفسير مادرج عليه رجال الحكم ورجال السياسة لدينا فى عهد الثورة الى استبدال كلمة « الكارثة » أو النكبة المخزية بكلمة « النكسة » لوصف أو تسمية هزيمة ٦٧ ومثل اطلاق تسمية « تجاوزات » على جرائم بل جنایات بشعة مثل التزوير فى الانتخابات أو تعذيب المسجونين السياسيين ، ومثل تسمية الاحكام العرفية « بالطوارئ ») .
- (٢) أما القول بأن نظام الطوارئ المصرى يعد نظاما بالغ الشدة والقسوة فان ذلك هو ما يشاركنى فى الرأى فيه غيرى من اساتذة القانون الدستورى . حسبى أن أذكر منهم الاستاذ سعد عصفور (فى كتابه « النظام الدستورى المصرى — دستور سنة ١٩٧١ طبعة ١٩٨٠) ص ١٤٨ حيث يذكر مانصه : لعل أشد القوانين

— في ظل دستور ١٩٢٣ — بعد صدور هذا الدستور (في ابريل ١٩٢٣) مباشرة صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الاحكام العرفية . ولقد جرى تعديل هذا القانون مرات عدة حتى قيام ثورة يولييه ١٩٥٢ وقد كان ذلك القانون متأثرا — كما ذكرنا — بنظام الاحكام العرفية السابق عليه والصادر من السلطة العسكرية الانجليزية ابان الحرب العالمية الاولى (سنة ١٩١٤) ولقد مرت بالبلاد ١٦ سنة منذ صدور ذلك الدستور دون احكام عرفية الى أن فرضت بواسطة السلطة المصرية (بأمر ملكي) في سبتمبر ١٩٣٩ بمناسبة قيام الحرب العالمية الثانية تنفيذا لمعاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا سنة ١٩٣٦ ولما انتهت الحرب في مايو ١٩٤٥ رفعت الاحكام العرفية بعد ذلك ببضعة شهور . ثم اعلنت الاحكام العرفية للمرة الثالثة في مايو ١٩٤٨ على اثر قيام حرب فلسطين ، الامر الذي أدى الى ادخال تعديل على قانون الاحكام العرفية الصادر سنة ١٩٢٣ والذي كان يحدد الحالات التي يجوز فيها اعلان الاحكام العرفية بحالتين : (١) اغارة قوات العدو المسلحة ، (٢) حالة وقوع اضطرابات داخلية . أما ذلك التعديل الجديد فقد كان يهدف الى اضافة حالة ثالثة الى هاتين الحالتين وهي (تأميم سلامه الجيش المصرى على أرض فلسطين وحماية طرق مواصلاته) وذلك بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٤٨) . وفي ابريل ١٩٥٠ عملت آخر وزارة وفدية على إلغاء الاحكام العرفية مع الابقاء عليها جزئيا ولمدة سنة قابلة للتجديد في مناطق الحدود مع فلسطين (في محافظة سيناء والبحر الاحمر) وكان اعلان الاحكام العرفية للمرة الرابعة على يد تلك الوزارة بعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

— في عهد ثورة يولييه ١٩٥٢ — قامت الثورة وكانت الاحكام العرفية لا تزال قائمة ولكن حكومة الثورة لم تكن بحاجة اليها حيث أن خطورة على الحريات الاساسية للمواطنين في مصر هو قانون الطوارئ « » .

مجلس « قيادة الثورة » جمع في يده سلطات الحكم (السلطتين التنفيذية والتشريعية) وذلك مع ملاحظة أن دستور ١٩٢٣ الملكي تقرر الغاؤه في ديسمبر ١٩٥٢ وفي عهد الثورة صدر قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ الذي لا يزال ساريا حتى اليوم (مع ملاحظة أنه أدخلت عليه بعض التعديلات) وقد طبقت حالة الطوارئ (أو بعبارة أخرى طبق هذا القانون) للمرة الاولى في ٥ يونيه ١٩٦٧ بمناسبة تلك الحرب التي عرفت (بحرب الايام الستة) (أو « بالنكسة »!) وقد ظلت حالة الطوارئ قائمة ولم يتقرر الغاؤها الا في ١٥ مايو ١٩٨٠ بعد أن طال أمده تلك الحالة وبعد أن طالبت طوائف عديدة من المواطنين بالغائها، وكان على رأسهم رجال القضاء والمحاماة، لاسيما بعد التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ثم على معاهدة السلام بين مصر واسرائيل في ٢٦ مارس ١٩٧٩ وبذلك لم يصبح لنظام الطوارئ مبرر لاستمراره ولم يكن ثمة مفر للرئيس السادات من أن يستجيب الى مطلب الشعب (١) .

اهم احكام نظام الطوارئ (الاحكام العرفية) :

١ — ينص الدستور (بالمادة ١٤٨) على أن « رئيس الجمهورية يعلن حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون وعلى أنه يجب أن يعرض هذا الاعلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية ليقرر مايراه بشأنه فاذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الامر على المجلس الجديد في أول اجتماع له . ويلزم في جميع الاحوال أن يكون اعلان حالة الطوارئ لمدة محدودة ولايجوز مداها الا بموافقة مجلس

(١) راجع « دراسات في بعض القوانين المنظمة للحريات » للاستاذ الكبير الدكتور وحيد رأفت (طبعة ١٩٨١ ص ١٨٤ ومابعدها) ، و « ثورة ١٩١٩ » ص ٤٠ ومابعدها للؤرخ الكبير عبد الرحمن الراقصي و « النظام الدستوري المصري » — دستور سنة ١٩٧١ للاستاذ الدكتور سعد عصفور (طبعة ١٩٨٠) ص ١٤٨ ومابعدها .

الشعب • وتنفيذا لاحكام هذه المادة صدر القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨
(الذى سبقت الاشارة اليه) (٢) •

٢ - أما عن الحالات التى يجوز فيها اعلان حالة الطوارئ ، فهى
(كما بينها قانون ١٩٥٨ المشار اليه) : كلما تعرض الامن أو النظام العام
فى أراضى الجمهورية أو فى منطقة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب
وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطرابات فى الداخل
أو كوراث عامة أو انتشار وباء » •

— كلمة فقد — مما يعاب على هذا النص أن عباراته واسعة
فضفاضة يعوزها التحديد الدقيق الذى لايفتح نافذة لأساءة استعمال
السلطة أو أبابا للتصف والامستبداد ، تحت ستار المحافظة على الامن
والنظام العام ، ففى ذلك يصح لنا أن نتساءل : « ما هو المعيار فى
تحديد « تعرض الامن أو لنظام العام للخطر » ؟ ثم « كيف السبيل
الى تحديد حالة تهدد بوقوع حرب » •

٣ - التدابير التى تتخذها السلطة القائمة على تنفيذ حالة الطوارئ :

نص قانون الطوارئ لسنة ١٩٥٨ على تلك التدابير وهى لاختلف
عما كانت عليه قبل الثورة (والمبينه بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣)
والتي تأثرت — كما قدمنا — بقانون الاحكام العرفية السابق والصادر
بواسطة السلطة العسكرية البريطانية ابان الحرب العالمية الاولى ولذلك
كان طبيعيا أن تكون بالغة الشدة والقسوة •

(١) وهو غالبا مايطبق مع قانون التعبئة العامة وقانون الدفاع المدنى
« النظام الدستورى المصرى » للاستاذ الدكتور مصطفى أبو ريد
فهمى (الطبعة الاولى ١٩٤٨) ص ٣١٤ بالهامش رقم ١ /

تلك التدابير تشمل ما يلي :

سحب التراخيص باحراز السلاح وحمله ، الأمر بتفتيش الاشخاص والمساكن في أية ساعة من ساعات النهار أو الليل ، الأمر بمراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها واغلاق اماكن طبعها ، الامر بمراقبة الرسائل البريدية والبرقية والهاتفية (التليفونية) الامر بالقبض على المتشردين المشتبه فيهم والخطرين على النظام واعتقالهم بتحديد مواعيد فتح المحال واغلاقها — وضع القيود على حرية الاشخاص في الاجتماع والانتقال والاقامة وتقييد المرور في ساعات معينة من النهار أو الليل — اخلاء بعض المناطق أو عزلها ، الاستيلاء على وسائل النقل والمواد الغذائية ، وعلى أى منقول أو عقار ، تكليف الافراد بتأدية بعض الاعمال ... الخ ويجوز القبض فورا على المخالفين لهذه التدابير والاوامر ، ويعاقب المخالفون بالعقوبات المنصوص عليها في هذه الاوامر ، وهى غالبا على جانب كبير من الشدة •

— **خطورة هذه التدابير :** من الامور البينة أن هذه التدابير تنطوى على تهديد خطير للحقوق والضمانات التى حرص الدستور على تأكيدها فى المادة ١٤ الخاصة بالحرية الشخصية التى نص على أنها « مصونة لاتمس » والمادة ٤٤ الخاصة بحرمة المساكن (١) • وللمادة ٥٥ الخاصة

(١) تنص المادة ٤١ من الدستور على أن « الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لاتمس ، وفيما عدا حالة التلبس لايجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لاحكام القانون • ويحدد القانون مدة الا حبس الاحتياطى » •

وتنص المادة ٤٤ على أن « للمساكن حرمة » فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لاحكام القانون •

بحرية الإقامة والتنقل ، والمادة ٤٥ الخاصة بحرية الاجتماع ، فضلاً عن سلطة الامر بمراقبة الرسائل والصحف وغيرها قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها .

فهذه السلطات المخولة لرئيس الجمهورية هي من اختصاصات السلطة التشريعية وفي ذلك اهدار لمبدأ فصل السلطات الذي يعد في مقدمة الضمانات التي تكفل حقوق وحريات الافراد . ويزيد من خطورتها أن الاوامر التي تصدر بمباشرة هذه السلطات يصح أن تكون أوامر شغبية على أن تعزز كتابة خلال ثمانية أيام وكذلك مما يزيد من خطورة تلك السلطات المخولة لرئيس الجمهورية ما ينص عليه قانون الطوارئ (بالمادة ٥) على أن لرئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أن يقرر في تلك الاوامر الاتريده مدة العقوبة على الاشغال الشاقة المؤقتة .

— خطورة قانون الطوارئ والسلطة القضائية :

ان هذا القانون لا يهدد ولاية السلطة التشريعية وحدها كما بينا (اذ يتولى الرئيس بعض اختصاصاتها) وانما يعدد ولاية السلطة القضائية كذلك اذ ينص ذلك القانون (بالمادة ٧ الفقرة الرابعة) على أنه يجوز استثناء رئيس الجمهورية أن يأمر بتشكيل دائرة أمن الدولة الجزئية من قاضي واحد واثنين من ضباط القوات المسلحة من رتبة نقيب أو ما يعادلها على الاقل وبتشكيل دائرة أمن الدولة العليا من ثلاثة مستشارين ومن ضابطيين من الضباط القادة . كما ينص ذلك القانون (بالمادة ٩) على أنه « يجوز لرئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أن يحيل الى محاكم أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام ؟ — ولقد باشر الرئيس فعلا هذه السلطة منذ عام ١٩٦٧ فأحال بعض هذه الجرائم الى محاكم أمن الدولة (مثل الجرائم الخاصة بتعطيل المواصلات ، والجرائم الخاصة بالتسمير الجبري ، والخاصة بالتجمهر ، وبالاجتماعات ، ولقد سلب جانب كبير من اختصاص المحاكم الجنائية

العادية وأضيف الى اختصاص محاكم أمن الدولة (وهى المحاكم الاستثنائية) حتى أصبحت أكثر اتساعا وأكبر اختصاصا ، ولم يصبح للمحاكم العادية سوى جانب قليل نسبيا من الجرائم (١) .

وفضلا عما في ذلك التنظيم الاستثنائي من المخالفة للدستور الذى ينص (بالمادة ٦٨) على أن « لكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه

(١) فهناك غير القليل من المضار التى تصيب المواطنين من جراء تحويل بعض اختصاصات المحاكم الجنائية العادية الى محاكم استثنائية تختلف عن المحاكم الجنائية من حيث التشكيل ومن حيث الاجراءات السابقة على احالتها اليها ومن حيث الاجراءات اللاحقة لصدور الاحكام . فمن حيث التشكيل لوحظ أن بعض القضايا ذات الاعمية الخاصة من الناحية السياسية كانت تشكل لها محاكم استثنائية خاصة (محاكمات جمال سالم عضو مجلس قيادة الثورة ومحاكمات اللواء الدجوى لجماعة الاخوان المسلمين ، فقد كانت كل منهما مثالا من أسوأ ما عرف في تاريخ المحاكمات ، فهى توضع الى جانب المحاكمات الهزلية والهزيلة التى جرت في عهد حكم الارهاب المعروف بعهد عبد الكريم قاسم في العراق .

ومن حيث الاجراءات اللاحقة لصدور احكام من محاكم أمن الدولة ينص قانون الطوارئ (المادة ١٢) على أنه لايجوز الطعن في الاحكام .. وأنها لا تكون نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية الذى يملك عند عرضها عليه للتصديق سلطات ضخمة (طبقا للمادة ١٤) كما يملك حتى بعد التصديق الغاء الاحكام مع حفظ الدعوى ، أو الغاءها مع الامر باعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى أو ... الخ » ومن الامور البينة أن تمكين المحكوم عليه من ابداء دفاعه أمام محكمة قضائية أعلى — ضمانه لا يوفرها مجرد السماح له بتقديم تظلم أو التماس الى مكتب شؤون أمن الدولة الملحق برئاسة الجمهورية والمختص بفحص التظلمات والالتماسات بما لذى يجرى فحصه لها فحوصا مكتبيا بحثا وبغير حضور أصحابها .

الطبيعى » ، فهو يحرم المحكوم عليه من الضمانات المقررة له أصلا في قانون الاجراءات الجنائية والخاصة بإجازة الطعن امام محاكم قضائية بالمعارضة والاستئناف والنقض في الاحكام الصادرة في قضايا الجنايات العادية (١) .

مشكلة العمل بقانون الطوارئ (الاحكام العرفية) :

أعلنت « حالة الطوارئ » القائمة اليوم في مصر — كما هو معلوم — في ذات اليوم الذى لقي فيه الرئيس السادات مصرعه بيد أئمة في ٦ أكتوبر ١٩٨١ وكان ذلك الاعلان لمسدة محدودة (طبقا لما ينص عليه الدستور) كما ينص على أنه لايجوز مدها الا بموافقة مجلس الشعب؟ وكانت المدة سنة ، وكلما انتهت المدة كان مجلس الشعب يوافق على طلب الحكومة بمدتها لفترة أخرى بحيث أصبحت لاتزال قائمة حتى النيوم . وحين أعلنت حالة الطوارئ (في أكتوبر ١٩٨١) أكد الرئيس مبارك أنها ستبقى خلال شهرين أو ثلاثة على الأكثر .

وكثيرا ما كان المسئولون منذ الحين — وعلى رأسهم رئيس الدولة — يقررون بأن حالة الامن مطمئنة ومستقرة في البلاد ، وفي تصريحات الرئيس المتعددة الاخيره (يونيه ١٩٨٥) كان الرئيس يقرر ويكرر بأن بعض الدول الاخرى تحقق علينا لما ننعم به من استقرار (ذلك هو مانشرته الصحف المختطفة) وتؤكد تقارير وزارة الداخلية أن معدلات الجريمة بمصر تتراجع ، وأكدت الارقام أن الجنايات مثلما تراجعت بنسبة ١١٪ عن العام السابق (وسجلت ١٦٦٧ جريمة بينما كانت في

(١) يراجع فيما تقدم :

« دراسات في بعض القوانين المنظمة للحريات (المرجع السابق)
للاستاذ الدكتور وحيد رأفت ص ١٨٤ وملبجها .

العام الاسبق ١٨٨١ جريمة (٣) •

وهنا يصح لنا أن نتساءل : ما هو اذا السبب الذى يبررون به مد
العمل بقانون الطوارئ طيلة تلك السنوات حتى هذه السنة ؟

ذلك السبب يختلف مايقول به الرجال الرسميون (سواء كانوا
وزراء للداخلية أو رئيس وزارة) عما تقوله المعارضة وتنشره صحفها •

— أما الرجال الرسميون فيقولون ان السبب هو «سرعة الحركة»
للقضاء على الترتيبات الاولى (فى مهدها) لاعمال اجرامية خطيرة ضد
الامن والنظام العام • ثم يقولون ان الرئيس مبارك صرح — كما صرح
من بعده وزير الداخلية بأنه رغم مد « حالة الطوارئ » الا أن القانون
الخاص بها لم يطبق الا لدى الضرورة ، أى لدى اكتشاف احدى
المؤامرات أو أية ترتيبات لاحداث اضطرابات •

— أما رجال المعارضة فيقولون أن اعلان حالة الطوارئ يعد
بمثابة سلاح فى أيدي رجال الامن يمكنهم من التأثير على المعتقلين بعيدا
عن رقابة النيابة ليكرهونهم بمختلف الوسائل — وعلى رأسها وسائل
التعذيب — على الاعتراف بأمور على غير حقيقتها ، وهناك احكام — كما
نشرت بعض الصحف — لم تأخذ بذلك الاعتراف لهذا السبب • وقد
طالبت بعض أحزاب المعارضة فى صحافتها بتكوين لجنة محايدة للتحقيق
فى تلك الاتهامات بحدوث التعذيب •

(١) من تحقيق صحفى نشر بصحيفة الاهرام عدد ١٩٨٥/٢٤ صفحة
٦ — اعداد الاستاذ أحمد نصر الدين •

كما ذكرت صحيفة الشعب — سنة ١٩٨٢، اذ قبض على نحو مائتى شخص
نظام الحكم ، وهدف رجال الامن انما هو تهئية الراى العام لقبول مد
حالة الطوارئ لسنة أخرى (لدى انتهاء مدتها) وذلك هو ما حدث —
كما ذكرت صحيفة الشعب — سنة ١٩٨٢، اذ قبض على نحو مائتى شخص
على رأسهم الشيخ حافظ سلامة (الزعيم الثورى المعروف بالسويس)
فى اغسطس من ذلك العام (١) . ولكن كشف الستار أمام القضاء عن
حقيقة المؤامرة المزعومة وتم الافراج عن المعتقلين جميعا .

— تطبيق : والراى عندى ان هنالك بعض اعتبارات وحقائق فاتت
أصحاب الراى الاول (القائل بمد حالة الطوارئ) :

أولا : ان قانون الطوارئ قد بين الاسباب التى تبرر اعلان حالة
الطوارئ مثل تعرض الامن والنظم العام للخطر أو بسبب حدوث
اضطرابات أو بسبب وقوع حرب أو تهديد بحرب . وهى جميعا كما
هو بين — ظروف أو احداث خطيرة « طارئة » أى طرات فعلا أو على
الاكثر ظهرت فعلا تلك «التدابيرات الاولى» لتدبيرها ، لا لأحداث يحتمل
حدوثها فى المستقبل ، والا فان هذا يعنى ان البلاد ستعيش دائما فى

(١) انظر فى ذلك تحقيقا صحيفا كتبه الاستاذ محمد عبد القدوس
(المحرر بصحيفة الشعب) بعدد ١٩٨٣/٩/٢٠ (صفحة ٥)
بعنوان : « تقرير الى الراى انعام » حيث أضاف مانصه « وكانت
التهمة الملفقة الموجهة الى المعتقلين الجدد أنهم خططوا لمهاجمة
السجون ومحاولة اطلاق سراح المتهمين فى تنظيم الجهاد ، ثم
خطف طائرة تقلهم الى الخارج . وتم لاجهزة الامن ما أرادت فتم
مد قانون الطوارئ سنة جديدة . ثم اكتشفت حقيقة المؤامرة
المزعومة بعد نظر تظلمات المعتقلين أمام القضاء فى خريف نفس
انعام . . وانهارت المؤامرة كلها وتم الافراج عن كل المعتقلين فيها
وعلى رأسهم الشيخ حافظ سلامة » .

حالة « طوارئ » وفي هذه الحالة يصح القول بأن الحكمة الماثورة عن أحد الحكماء القدماء في قوله « الناس من خوف الذل في ذل ومن خوف الفقر في فقر » يجب أن يضاف إليها ومن خوف الاضطراب في اضطراب ومن خوف حالة الطوارئ في حالة طوارئ ! وليست من الاسباب التي تبرر اعلان حالة الطوارئ كفاءة « سرعة الحركة » !! انه يكفي أن يضاف الى قانون الاجراءات الجنائية نص يكفل أقصى ما يستطيع من ذلك الاسراع ، على أن يعرض الأمر بعد ذلك في سرعة أيضا الى الجهات القضائية للتأكد من سلامة ذلك التصرف ، ومن عدم اساءة رجل الامن استعمال سلطته ، وهو أمر كثير الحدوث في ظل قوانين الطوارئ في مضلف الدول وبوجه خاص في الدول النامية .

ثانيا : لقد اشترط قانون الطوارئ (بالمادة الثانية) على أن يتضمن قرار اعلان حالة الطوارئ ثلاثة بيانات أولها « بيان الحالة التي اعلنت بسببها » والمفهوم من هذا النص أن تنتهي حالة الطوارئ بانتهاء ذلك السبب . ولقد كان سبب اعلان الطوارئ (التي جددت مدتها ولا تزال قائمة الى اليوم) هو الاعتداء الذي وقع على الرئيس السادات في اكتوبر ١٩٨١ .

ولقد كان يجب أن تنتهي حالة الطوارئ بانتهاء سببها ، أي باتمام القبض على جميع المشتركين في تلك المؤامرة والحكم عليهم .

ثالثا يجب الا يفوتنا أن قانون الطوارئ من القوانين الاستثنائية التي تضع قيودا غالية في الشدة على الحريات ، والاستثناء طبقا للاصول العامة القانونية — لا يصح التوسع في تفسيره أو القياس عليه .

رابعا : أما عن تصريحات الرئيس من أن هذا النظم لن يلجأ اليه الا عند الضرورة القصوى (أي في الحالات التي بينها القانون فمضب)

فان أحدا لا يشك في أن الرئيس يعنى مايقول وأنه يختلف عن بعض من سبقوه من الرؤساء الذين كانوا يقولون غير مايقولون ، ويفعلون غير مايقولون ، ولكن الرئيس ليس وحده الذى سيلجأ الى استعمال ذلك السلاح الخطير المسلط فوق الرقاب ، بل هناك كذلك رجال الامن — ومنهم ضباط صغار سيستعملونه ، فان القانون يعد قائما ونافذا تطبقه المحاكم ورجال النيابة فاذا لجأ الى استعماله احد رجال الامن واستند اليه اذا قام مثلا باعتقال شخص أو باتخاذ أى إجراء من الاجراءات التى لاتجيزها له القوانين العادية ، وكان قانون الطوارئ يجيزها . فان الجهات القضائية لاتستطيع مساعته . ولايمكن لاحد أن يسلم بأن رجال الامن لاسيما رجال أمن الدولة لا يستعملون هذا القانون الآن ، وذلك لان رئيس الدولة لايلجأ الى استعماله !

ان قانون الطوارئ يعطى رجال الامن سلطات واسعة ولذلك نجد دائما كبار رجال الامن — مهما كبرت عقولهم وعلت نفوسهم يرجعون — بحكم وظيفتهم — باعلان حالة الطوارئ ويتجديدها وكذلك بحكم طبيعة النفس البشرية ، فمن الاقوال المأثورة عن الفيلسوف الكبير الشهير « مونتسكو » « ان كل صاحب سلطة ينزع بطبيعته الى اساءة استعمال سلطته » وشهوة السلطة تعد — كما ذكر عالم النفس الالمانى أولر — غريزة من غرائز النفس البشرية وهى تحدث في الرؤوس نشوة أو دوار (بضم الدال) كذلك النشوة أو ذلك الدوار الذى يحدثه الخمر (*vertigo du pouvoir*) على حد تعبير فيلسوف علم الاجتماع الفرنسى الدكتور جوستاف لوبون .

واذا كانت السلطة مفسدة كما قدمنا فان مضاعفتها في غير حالات الضرورة القصوى — مضاعفة للمفسدة . ولذلك نجد — كما اثبتت التجارب — أن الشكاوى من حوادث التعذيب — التى تعد وصمة في جبين الجهاز الادارى ، وفي تاريخ أى بلد — لا يكاد يسمع بها الا نادرا في غير حالة الطوارئ ، اما في حالة الطوارئ أو في عهود الانظمة ذات

النزعة الدكتاتورية فكلنا يعرف كثرتها ووحشيتها مما ينشر في الصحف أو مما نسمع من ضحاياها •

ولذلك نجد — كما يقول بعض اساتذة القانون — أن التجربة التي مرت بها الدول الحريضة على سيادة القانون ترفض وضع قانون طوارئ وتفضل أن تلجأ الحكومة الى البرلمان وتعرض عليه الظروف أو الاحداث غير العادية التي طرأت وتطلب منه أن يفوض اليها — في اجتماع مستعجل — السلطات الاستثنائية الضرورية لمواجهة تلك الظروف ، على أن ينتهى ذلك التفويض بانتهائها • فهذه الطريقة — كما يقولون — أفضل من الاعتماد على قانون للطوارئ قائم أعد مقدما لأن وجوده يفرى الحكومة على اللجوء اليه واستعمال ماينطوى عليه من سلطات خطيرة ولو لم تكن ثمة ضرورات تتطلب ذلك (١) •

الخلاصة :

اننا اذا نحن نظرنا الى ظروف بلادنا الحالية فاننا لايسعنا الا أن نقول عن ذلك القانون البغيض الى الشعب ، والى كل شعب : تلك العبارة الطريفة التي كان يردددها عبد الناصر في خطبه حين كان يشير الى الاحتلال البريطاني (قبل جلأته عن قتال السويس) :

« ان عليه أن يضع عصاه على كتفه ويرحل »

(١) يراجع « النظام الدستورى المصرى » — دستور سنة ١٩٧١
للاستاذ الدكتور سعد عصفور (طبعة ١٩٨٠) ص ١٦٢ ، ١٦٣ •

بين الاستقرار والتغيير (١)

تمهيد : تدور لدينا من حين لآخر في الميدان السياسى والدستورى معركة صحفية بين أصحاب الرأى القائل بالحرص على « الاستقرار » وهم انصار الحزب الحاكم ، وبين الرأى الآخر الذى ينادى أصحابه بالتغيير ، وهم أنصار المعارضة •

وقبل أن نبدى فى هذا الميدان رأينا علينا أولا أن نعرض آراء علماء الغرب من ذوى الاختصاص فى هذا الميدان •

١ - **الاستقرار** - يقولون ان الاستقرار يعد فى مقدمة العوامل التى أدت الى نجاح النظام الديموقراطى فى سويسرا وأمريكا وإنجلترا: وكذلك شأن الممالك الصغيرة الخمسة لأوروبا الشمالية (وهى السويد والنرويج والدانمرك وهولندا وبلجيكا) •

ففى أمريكا نجد - كما يقول الأستاذ جيرو Giroud - أن الاستقرار هو الميزة التى تجعل للنظام الرئاسى الأمريكى قسطا من الجاذبية فى أعين البلاد البرلمانية ، فرئيس جمهورية الولايات المتحدة مطمئن الى البقاء ٤ سنوات ، وقد يعاد انتخابه ، وبذلك يظل ٨ سنوات متتابعة فى الحكم ، والوزراء يظلون فى كراسيهم طالما هم حائزون على ثقة الرئيس ، وبذلك نجدهم ينعمون عادة بالاستقرار فى مقاعدهم الوزارية (٢) •

(١) المراجع : كتابنا « المفضل فى القانون الدستورى » الجزء الأول (طبعة ١٩٥٢) ص ٤٠٥ - ٤٠٩ أو كتابنا أزمة الانظمة الديموقراطية (الطبعة الثانية) ١٩٦٤ ص ٤٧ - ٥١ والمراجع الاخرى الاجنبية المشار اليها فيهما والتي سنشير اليها كذلك فى هذا المؤلف بالهامش •

(٢) جيرو : (المراجع السابق ذكره) ص ٤٦ «السلطة التنفيذية»

وفي إنجلترا تتمتع الوزارة هنالك كذلك باستقرار كبير فمتوسط عمر كل وزارة يبلغ نحو ٣ سنوات وشهر (١) ثم اننا نجد غالبا الوزراء السابقين هم الذين يعودون لتولى الحكم حين يعود اليه الحزب الذي ينتسبون اليه .

— أما الدول التي أصابها داء عدم الاستقرار الوزاري فهي غالبية الدول الديموقراطية . وكانت تعد فرنسا — قبل ديجول والدستور الحالي (دستور ١٩٥٨) أكثر الدول إصابة بهذا الداء بل هذا البلاء . ومن المأثور عن تارديو Tardieu (أحد رؤساء الوزارات السابقين) قوله : « اننى لم أعرف مدى ثلاثين سنة سوى وزارتين عرفتا الاستقرار هما وزارة كليمنصو التي تولت الحكم سنة ١٩١٧ ووزارة بوانكاريه التي تولت الحكم من سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٩ » (٢) .

ونلاحظ أن مدة ٣ سنوات لعمر الوزارة كانت تعد — سواء في فرنسا أو إنجلترا « استقرارا » وكذلك الشأن في أمريكا فانه يفهم من اقوال الاساتذه الامريكيين أن مدة ٤ سنوات لرئاسة الرئيس كافية كافلة لتحقيق الاستقرار ، ولم يقل أحد أن عدم تجديد انتجابه لمدة ٤ سنوات أخرى فان ذلك لايمثل استقرارا .

— مساوى عدم الاستقرار — هنالك — كما يقولون — عدة مساوى اهمها أنه يؤدي الى فقدان روح الاستمرار في الحياة السياسية والادارية ، وبذلك يؤدي الى كثير من المضار سواء من الناحية الداخلية

(١) راجع جيو ص ١٦٠ — ١٦٢ .

(٢) بارثلمى Barthémy « القانون الدستوري » (طبعة ١٩٣٣ ص ٧١٧) وقاموس لاروس Larousse حيث نجده (تحت كلمة ص ٧١٧) وقاموس لاروس حيث نجده ذكر نهاية عمر وزارته وكان الاستاذ بارثلمى لم يذكرها ، كما فات كلا من قاموس لاروس والاستاذ بارثلمى ذكر عمر وزارة كليمنصو .

أو من الناحية الخارجية ، فمن الناحية الداخلية فإنه لا كان الوزير هو الرئيس الإداري في وزارته فإنه يترتب على عدم الاستقرار أنه يترك الوزارة أحيانا قبل أن يتاح له الوقت الكافى حتى لمجرد الالمام بالمسائل التى يطلب اليه انجازها (١) . أما من الناحية الخارجية : فإن تلك الشؤون الخارجية — كما يقول العلامة الدستوري بارتملى — تتطلب أكثر مما عداها من الشؤون روح استمرار في الاتجاهات (٢) .

واذ يشعر الوزراء انهم لا يستطيعون القيام بسياسة تسودها روح الاستقرار والاستمرار فاننا نجدهم — كما يقول الاستاذ بيردو — يفقدون الشعور بالمسئولية ، اذ يجب الا يفوتنا أن سقوط الوزارة يعنى الوزير من مسئوليته السياسية عن تصرفاته في الوزارة المستقبلي حتى ولو أنه اشترك في الوزارة الجديدة التى خلفتها ، واننا لنجد لذلك أن فقدان هذا الشعور بالمسئولية عن شؤون الحكم قد طبع بطابعه (في فرنسا) كما يلاحظ الاستاذ بيردو — مختلف درجات السلم الإداري : الامر الذى يؤدي الى عدم الاهتمام بأمر الصالح العام — ثم ان من شأن عدم الاستقرار الوزاري (وهو عبارة عن كثرة وسرعة تغيير الوزارات) ان يزيد ويجدد من شهوات المستورزين من اعضاء البرلمان — كما يلاحظ الاستاذ بارتملى كان من شأنه (على حد تعبيره) « أن يحيط النظام البرلماني باطار من عدم الثقة ، ومما يدعوا البعض الى البحث عن صورة أخرى من صور الحكم الديموقراطى أو غير الديموقراطى (٣) » .

-
- (١) جيمو (المرجع السابق) ص ١٧٨ ، ١٧٩ — وراجع د . كابينان : « اصلاح النظام البرلماني » ص ٢٣ .
 - (٢) بارتملى « المرجع السابق » ص ٨٢٣ — ولا فاريير « القانون الدستوري » ص ٦٤٣ .
 - (٣) بيردو « القانون الدستوري » ص ١٧٩ وبارتملى ص ١٨٢ .

لذلك نجد العلامة مارليو يقول بحق « ان عدم الاستقرار هو الداء المميت للنظام البرلماني لاسيما في أوقات الازمات » (١) .

٢ — التغيير — أما أنصار التغيير فيقولون : ان التغيير في الاحزاب الحاكمة جزء من النظام الديموقراطى السليم ، اذ يسمح بتجديد دماء السلطة ويحول دون ترهلها واستسلامها للروتين ، والشعوب بفطرتها تعشق التغيير حتى ولو لم يكن دائما الى الافضل ، وها هو ذا رجل الشارع في فرنسا مهد الحريات يستكثر على الجنرال ديوجل أن يظل في الحكم فترتين رئاسيتين متصلتين (حوالى ١٤ سنة) ويشعر الجنرال العملاق الذى شارك في انقاذ فرنسا من الدمار مرتين أن الشعب بدأ يتململ من طول مدة رئاسته . فيتقدم باستقالته من الرئاسة في ابريل ١٩٦٩ قبل اتمام فترة الرئاسة الثانية ، كما أن ذات الرغبة في التغيير كانت من أهم العوامل التى حفزت الفرنسيين على التصويت لصالح اليسار بزعامه فرانسوا ميتران (رئيس الجذب الاشتراكي) في انتخاب الرئاسة في مايو ١٩٨١ ثم في الانتخابات العامة للجمعية الوطنية (المجلس النيابي) في يونيه ، بعد أن ظل الشعب الفرنسى حوالى ثلاثة وعشرين عاما متصلة تحت حكم اليمين (وهى الفترة من اكتوبر ١٩٥٨ بداية عهد الجمهورية الخامسة حتى مايو ١٩٨١) (٢) .

ويضيف الى ماتقدم بعض أنصار هذا الرأى (من كتاب صحف المعارضة) أن ثمة مسائل كثيرة داخلية معروفة للجميع هى موضع معاناة جماهير الشعب وموضوع شكواها منذ غير قليل من السنين لم تستطع الحكومة لها حلا ، ولم يستطع الجمهور أى يرى في حلها على يديها أملا

(١) مارليو : Martio « الدكتاتورية أو الحرية » ص ١١٣ ، ١١٤

(٢) ذلك هو مكتبه الاستاذ الدكتور وحيد رافت في مؤلفه القيم

« دراسات في بعض القوانين المنظمه للحريات » طبعة ١٩٨١

وانما الامل — فيما يرى ويرون (أى المعارضون) انما هو في التغيير ،
وذلك — فيما يقولون هو ما جرت عليه سنة الدول في الانظمة
الديموقراطية •

٢— **الرايان في كفتى الميزان** — لنا بعض ملحوظات على هذين
الرأيين فيما يلي ميانها :

أولا : سبق أن لاحظنا في الدول النامية أنهم يعنون بالاستقرار
التخليد أو « التبيد » أى أن يظل الحكم (وهم رؤساء الدول) في
مراكزهم حتى يبلغ نهاية الاجل اللهم الا اذا أصبح عاجزا عن العمل •
أو حتى يخلع عن كرسى الحكم على يد حركة انقلابية • وأحيانا تبدو
هذه الدول مستقرة في ظاهرة ومع ذلك نجد رئيسها يخلع في يسر كما
كان شأن الحبشه حين خلع الامبراطور هيلاسيلسى عن العرش عام
١٩٦٠ ، وشأن نكروما (رئيس غانا) الذى كاد أن يكون موضع
التقديس من شعبة • فقد أحاطت عشرون دبابه بمقره فكانت كافية لان
تنجح في عزله وانهيار حكمه ووجدنا رجال النقابات الذين أثروا بفضله
يرحبون بسقوطه وانتهاء نظام حكمه الذى سادت فيه فوضى اقتصادية
ووجدنا الحزب الذى كان يرأسه وكان يبلغ عدد اعضائه نحو المليونين
ونصف من اتباعه المسلحين لم ينظم أى نوع من أنواع المقاومة (٣) •

وقد رأينا أن في الدول الديموقراطية تعد مدة ٣ سنوات في النظام
البرلمانى الانجليزى (الذى يعد نموذجا للانظمة البرلمانية) كافية لتعتبر
« استقرارا » للوزارة (وهى — لارئيس الدولة — التى تقوم فعلا

(١) راجع مذكرناه (ص ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٢) عن أهم خصائص الحركات
الانقلابية في الدول النامية وراجع النبذه التى كتبناها عن « طول
مدى مزاوله السلطة » كعامل من العوامل التى تعمل على مضاعفة
نشوة السلطة » ص ٥٥٩ — ٥٦٤ •

بمهام شئون الحكم كما هو معروف) وفى النظام الرئاسى تعدد مدة ٤ سنوات فى الحكم للرئيس كافية لتعتبر « استقرارا » للحكم • ويذكر لى وضع الدستور الأمريكى — وأمريكا كما هو معروف تعد النموذج للنظام الرئاسى — اقترح بعض اعضاء الجمعية التأسيسية أن تكون مدة الرئيس سبع سنوات فرفضت الجمعية هذا الاقتراح نظرا لطول هذه المدة ، ومن شأن ذلك أى يؤدى بالرئيس الى اساءة استعمال سلطته أو الاستبداد بالسلطة •

وفى مصر — يبدو لنا أن تلك الروح السائدة فى الدول النامية كانت هى السائدة لدينا فى عهد حكم كل من عبد الناصر والسادات • فمن الامور البينة والمعروفة أن عبد الناصر لم تبد منه أية عبارة أو إشارة تشير الى رغبته أو نيته فى اعتزال الحكم فى أمد قريب أم بعيد ، بل كان معروفا عنه أن نشوة أو شهوة السلطة (وحب السيطرة والزعامة) كانت قوية بل وفى أقوى درجاتها حتى كادت تبلغ — ان لم تكن بلغت فعلا — درجة ما يوصف « بجنون السلطة » أو « جنون العظمة » •

أما السادات فقد كان يقل عنه فى هذه الناحية ، ولكنه لايمعد عنه الا بمسافة قصيرة فيما اعتقد • وحسبنا هنا بيانا لذلك أن نذكر أنه حدث قبيل بدء لجنة الدستور فى عملها أن اعلان الرئيس السادات فى بيان ٢٠ مايو (١٩٧١) رغبته أن ينص فى الدستور على عدم تجديد مدة الرئيس ، وبناء على ذلك اقترحت اللجنة الفرعية (من اللجنة العامة للدستور) التى كنت مقررا لها أن تقدم اقتراحا بأن تكون مدة الرئيس فى الحكم ست سنوات — ويجوز اعادة انتخابه مرة واحدة فحسب ولكن بعد انقضاء ست سنوات من انتهاء مدة رئاسته • وقد وافقت لجنة الصياغة العامة للدستور على هذا النص ، ولكن ظهر الدستور واذا بنا نجده ينص (بالمادة ٧٧) على أن مدة الرئاسة ست سنوات ، ويجوز

(١) ويلاحظ أننى سبق أن فكرت أنه حين نشر مشروع نصوص

اعادة انتخابه لمدة تالية وممتصلة (١) ومن الامور البينه التي لايموزها بيان أن هذه كانت الرغبة الحقيقية الكامنة للسادات ، وقد أوعز بها الى « لجنة التنسيق » (التي أشرنا اليها — والتي كانت مهمتها في الواقع تنفيذ مايبدي السادات من رغبات ، والعمل على توسيع دائره ماله من سلطات) .

ثانياً : اذا كنا نختلف مع انصار الاستقرار على النحو الذي بيناه فاننا لسنا أقل اختلافاً مع انصار التغيير فيما يتعلق بالنحو الذي بينوه .

(فأولاً) ان التغيير لايمح أن يكون موضوع طلب يقدم الى رئيس الدولة الذي هو في الوقت ذاته رئيس الحزب الحاكم . فالتغيير المطلوب — كما هو معلوم — وكما هو بين من اقوال اصحاب ذلك الطلب وهم رجال المعارضة — لايقصد به مجرد تغيير وزارة بوزارة أخرى تتكون من رجال الحزب الحاكم ذاته وانما المطلوب أن تكون الوزارة انجديدية من رجال المعارضة . وهذا أمر لم يحدث في أى مكان أو زمان . انما هذا يحدث في بلاد لاينتسب فيها الرئيس الى حزب من الاحزاب والحياة النيابية فيها معطلة ، أما في مثل حالتنا فالتغيير لايمكن أن يتم الا بتغيير الاغلبية البرلمانية أولاً على أثر الانتخابات النيابية فالتغيير الذي يجب أن يسلكه التغيير في مثل حالتنا انما يكون بأن « نبدأ من البداية » على حد التعبير الفرنسى وهى أن نبدأ أولاً بتعديل كل من الدستور وقانون الانتخاب ، على أن تجرى الانتخابات مع مراعاة الضمانات التي تكفل سلامتها واطمئنان الجميع الى نزاهتها . وحيث

الدستور في الصحف بمناسبة عرضه على الاستفتاء الشعبى ولاحظت ملبينه وبين المشروع الذي قدمته لجنة نظام الحكم (التي كتبت مقررًا) لها بمحدد « السلطة التنفيذية » من اختلاف كبير رأيت مما يقضى به على الواجب العلمى والقومى أن أنشر في كتيب (بعنوان « على هامش الدستور المصرى الجديد ») التقرير المتضمن مبادئ المشروع الذى قدمنا — راجع ص .

لا تكون هناك انتخابات سليمة فلا وجود لديموقراطية سليمة ، بل لوجود للديموقراطية الا في الكلمات وفي التصريحات الرسمية ، فالديموقراطية هي حكم الشعب ، والحرية هي هدفها ، والانتخاب هو جوهر الديموقراطية •

ذلك هو ما يقرره علماء الفقه الدستوري والانظمة السياسية في الديموقراطيات الغربية (١) •

— يتبين مما تقدم أن التغيير سيحدث حتما ويفرض فرضا حين تتغير الاغلبية البرلمانية على أثر الانتخابات — أما القول بأن الشعوب تعشق التغيير حتى ولو لم يكن دائما الى الافضل ، فهذا صحيح فمما كتبه الاستاذ الكبير العالمى الشهرة لاسكى (٢) Laski (استاذ العلوم السياسية بمعهد العلوم السياسية والاقتصادية بلندن سابقا) قوله :

(١) راجع كتابنا « أزمة الانظمة الديموقراطية » (الطبعة الثانية) ١٩٦٤ من ١٩٣ حيث ورد مانصه : « ان اصلاح نظام الانتخاب هو الحجر الاساسى فى بنىان النظام الديموقراطى ، أنه — على حد تعبير الاستاذ بارتملى — « اصلاح الاصلاحات » : بارتملى : « القانون الدستورى » طبعة ١٩٣٣ من ٢٣٨ ، ٢٩١ •

(٢) لاسكى Laski « الديموقراطية فى أزمة » ص ٦٨ — وفى الانتخابات التى حدثت فى الولايات المتحدة (فى نوفمبر ١٩٤٦) وأسفرت عن انتصار حزب الجمهوريين على حزب الديموقراطيين الذى رأسه روزفلت ثم ترومان (ذكرت الصحافة الامريكية أن الشعب الامريكى جرى فى الانتخابات الاخيرة على مالوف عادته فى أكثر الانتخابات فلم يصوت « مع » شىء ما ، بل صوت « ضد » « شىء ما » (صحيفة الاهرام عدد ١٩٤٦/١١/٢٠ تحت عنوان « رسالة نيويورك » بعد الانتخابات الاخيرة • كان ذلك نقلا عن مؤلفنا « مشكلة اصلاح نظام الانتخاب فى مصر » طبعة ١٩٤٨ ص ١٠٧ •

« أحيانا يكون اتجاه أغلبية الناخبين نحو حزب معين مجرد نتيجة نفورهم من حزب الوزارة لغير سبب سوى أن الوزارة ظلت في الحكم أمدا طويلا » . — ويلاحظ أن الحكومات العسكرية — في الدول النامية — مـى عادة مرهوبة ولكنها غير محبوبة من شعوبها ولا مرغوبة (١) . اللهم الا في فترات قصيرة في بداية عهدا بالحكم ، وذلك حين تقوم حركة عسكرية انقلابية للإطاحة بنظام الحكم يسوده الفساد والاستبداد وحين يتولى قادة تلك الحركة كراسى الحكم بعد نجاح حركتهم ، فهم يؤكدون عادة أنهم فور انتهائهم من مهمة التطهير وارساء قواعد حكمهم الجديد فانهم سيسلمون مقاليد الحكم الى المدنيين . على أنه يحدث — كما قدمنا — أن تطيب للعسكريين اطالة مدة بقائهم في الحكم بحيث نجد أن ما كان في حسابهم أمر مؤقتا يصبح في الواقع أمر مؤبدا (٢) .

الخلاصة : ان التغيير ليس طلبا أو التماسا يقدم الى رئيس الدولة ، وانما هو — في مثل ظروف بلادنا فرض قد فرض على الدولة ورئيسها كنتيجة لانتخابات عامة . ويجدر بنا — في مقام الختام — أن نوجه الانظار الى أن التغيير والاستقرار ينظر اليهما الكثيرون كأمرين متعارضين متناقضين ، وهذا نظر غير سليم . فاذا كنا نرى بينهما

(١) ذلك هو مالمسته شخصا في احدى البلاد النامية — وهى السودان — حيث قضيت بها فترة بعد نهاية حكم عيود العسكرية (أى فيما بين عامى ١٩٦٦ ، ١٩٦٩) كاستاذ بجامعة أم درمان الاسلامية وفترة أخرى في عهد حكم نميرى كاستاذ زائر مدى بضعة شهور . ابان عدة زيارات سنوية (ما بين عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٩) فقد لاحظت أنهم كانوا يفيضون العهدين ويطلقون على حكومة كل منهما : « حكومة المساكين » .

(٢) يراجع مكتبيناه بصدد « الحكومات العسكرية في الدول النامية » ص ٩٥ — ٩٧ .

اختلافا من ناحية فان بينهما ائتلافا من ناحية أخرى ، فالاستقرار اذا طال أمده ولم يعرف التغيير كان جمودا ، والجمود هو أكبر معول يهدم أى نظام من الانظمة (١) .

والتغيير اذا لم يعرف نوعا من الاستقرار — أدى الى اضطراب نظام الحكم وفشله (كما كان شأن النظام البرلماني الفرنسي في عهد دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة قبل الحرب العالمية الاخيرة) .

(١) يراجع ماكتبناه عن « روح التطور والتدرج والاعتدال ص ٥١٦ ومابعدها ، وعن الاسلام وروح الاعتدال وسنة التدرج في التشريع » ص ٥٢٢ وما بعدها .

مكننا من الديمقراطية والحرية

تمهيد أكثر الكلام في هذه الاعوام — وبوجه خاص هذا العام (١٩٨٥) عن الديمقراطية، سمعناه من كبار رجال الدولة — وبوجه خاص من رئيس الدولة — ومن رئيس الوزراء ومن بعض الوزراء ، في التصريحات الرسمية في بعض الاجتماعات وفي أحاديث مع مندوبي بعض الصحف المصرية والعربية . ويفهم من بعض تلك الأحاديث والتصريحات أننا وصلنا في طريق الديمقراطية إلى نهايته ومن هدف ثورة يوليو إلى غابته، ولم يصبح أمامنا إلا أن نسأل الله أن يقينا شر الحاسدين (١) .

تعريف : وهنا يجدر بنا أن نتساءل : ماهي الديمقراطية وما هو معناها ؟

سبق لنا أن ذكرنا أن فيلسوف علم الاجتماع الفرنسي الدكتور جوستاف لوبون Le Bon (المتوفى عام ١٩٣٢) وجه هذا السؤال إلى بعض كبار الساسة في مصر (كان في مقدمتهم كليمصو رئيس وزراء فرنسا : وموسولينى فكتور ايطاليا ورئيس وزرائها) فوصله منهم تعاريف مختلفة عن الديمقراطية ، لأنها كانت تعاريف تعبر عن وجهة نظر كل منهم باعتباره رجلا سياسيا أى أنها كانت تعاريف سياسية (٢) . ولكننا إذا أردنا أن نعرفها — ويجب أن نعرفها في هذا المقام من الناحية الدستورية أى الطمعية أو القانونية . وهنا نجد رجال الفقه الدستوري

(١) مما صرح به الرئيس مبارك في الايام الاخيرة في هذا المسم (١٩٨٥) أن بعض دول المنطقة تتسعدنا على مانحن فيه من ديموقراطية .

(٢) راجع صفحة ٤٤٠ ، ٤٤١ حيث أشرنا إلى أن فيلسوف علم الاجتماع الفرنسي الدكتور جوستاف لوبون (المتوفى عام ١٩٣٢) كان قد وجه إلى بعض كبار رجال السياسة في مصر (منهم لوبولينى وكليمصو) سؤالا عما يروونه في تعريف الديمقراطية .

يفرقون أولاً بين نوعين من الديمقراطية : (١) الديمقراطية الغربية
(أو الكلاسيكية *Classique*)

(٢) الديمقراطية الماركسية (أو الشعبية) •

أما الثانية فلا شأن لنا هنا بها إذ أنها — كما هو معلوم — ذات
صبغة دكتاتورية ، وليس لها من الديمقراطية « ولا من الشعبية »
سوى الاسم (١) •

نفى مصر وغيرها من الدول النامية ، كما هو الشأن في الدول
المتقدمة الغربية الديمقراطية يقصد « بالديموقراطية » الديمقراطية
الحرية *La démocratie libérale* أو الغربية • وهي التي سنقتصر كلامنا
هنا عليها •

تعد الديمقراطية إحدى المذاهب الفلسفية السياسية والاجتماعية،
كما تعد نظاماً من أنظمة الحكم ، فالديموقراطية كـمذهب — خلافاً لنظرية
الحق (أو التفويض) الإلهي هي ذلك المذهب الذي يرجع أصل السلطة
أو مصدرها إلى الإرادة العامة للامة ، كما يقرر بأن السلطة لا تكون
شرعية الا حين تكون وليدة هذه الإرادة العامة ، وتعد الحرية هي هدف
الديموقراطية وغايتها ، كما تعد إحدى خصائصها •

في مصر — فاذاً نحن انتقلنا إلى مصر فانه مما يجب أن يذكر
ولا يجوز أن ينكر أن حرية الرأي — لاسيما حرية النقد — قد كفلت لدينا

(١) راجع مؤلفنا « القانون الدستوري... والانظمة السياسية » في أية
طبعة من طبعاته الستة (آخرها طبعة ١٩٧٥) في الباب الثاني —
المبحث الاول بعنوان الديمقراطية الغربية — أو لزيادة التفصيل
يراجع كتابنا « المفضل في القانون الدستوري » الجزء الاول
(طبعة ١٩٥٢) ص ٢٩٢ وما بعدها •

في المعهد الحاضر الى حد كبير للمواطنين وفي مقدمتهم زعماء وكتاب
المعارضين ، وهم يتعرفون بذلك (كما قدمنا) .

ولقد كان من الامور الطبيعية لنا — حكومة وشعبا — سواء كنا من
المؤيدين للحكومة أو من المعارضين أن نبالغ في قدر ماحصلنا عليه من
مقدار تلك الحرية ، طبيعى بعد نحو ثلاثين من السنين عانت البلاد فيها
حكما استبداديا بلغ في بعض الاحايين الى حد يوصف « بنظام حكم
الارهاب » شبيه بحكم هتلر لالمانيا وقريب من حكم نيرون لروما ، أقول
طبيعى أن نرى كل شعاع ضئيل من الحرية فجرا وكل قطرة منها بحرا .

فحرية الرأي التي حصلنا عليها — رغم أنها شىء هام — فهي ليست
كل شى ولاهى كل الحرية ، وبالتالي فهي ليست كل الديمقراطية ، انما
هى — كما ذكرنا — أحد اجزائها وخاصة من خصائصها . فهناك حريات
أخرى قيدها القوانين الاستثنائية بقيود كثيرة خطيرة لم يعرف مثلها
ولاشىء منها في الدول الغربية الديمقراطية حقا ، التي يدعى بمفضا
بغير حق أننا أصبحنا — من أجل تلك الحرية — بين صفوفها .

ثم أن هناك ضمانات للحريات معروفة (سبق لنا ذكرها والتعريف
بها) وأهمها مبدأ فصل السلطات — لم تنل لدينا من اهتمام التشريع
الاستثنائي شيئا (كما بينا) ، ولاتعد بداهة من تلك الضمانات «التصريحات
الرسمية» التي أعقبتها رجال الدولة على الشعب اغداقا وكادوا يفرقونه
بها — في هذا الفصل من العام ، وهو فصل الجفاف اغراقا . فالتصريحات
الطبية لاتدل الا على النوايا الطيبة ، وهى أمر لم يكن يوما — في المعهد
الحاضر — موضع شك حتى من رجال المعارضه (كما قدمنا) وحسبنا
تفسيرا وتفصيلا لما قدمنا وأجزنا أن نذكر ما يلي :

..... أولاً : عرفت بعض المستعمرات الرومانية في عصر الرومان — فيما يذكر لنا التاريخ — كما يفكر في العصر الحديث بعض بلاد عرفت من الحرية أكثر مما عرفنا ومع ذلك فإن أحدا لا يعدها — ولا هي ذاتها بعد ذاتها — من الدول الديمقراطية . وتجدد بنا أولاً الإشارة إلى أن الحرية من شأنها شأن الديمقراطية بل وشأن الدكتاتورية — درجات . وقد تكون هناك سلطة مطلقة (أى أن سلطة الحكم في يد فرد) ومع ذلك تعرف بلاده قسماً غير قليل من الحرية . . . ولعل خير مثال لذلك هو مثال تونس في أوائل عهد حكم بورقيبة (الذى سبق لنا الإشارة إليه) فهو كان يملك في أوائل عهده بالحكم (عام ١٩٦١) سلطات واسعة وكان الحكم هو حكم الفرد ، ومع ذلك فقد كان شعبه يتمتع بقدر من الحرية يفوق كثيراً ما حصلنا عليه في العهد الحاضر ، ومع ذلك فإن أحدا لم يعد تونس ، ولا هو ذاته كان يعد بلاده دولة ديمقراطية (١) .

— ثانياً — القوانين الاستثنائية — لا تعرف — فيما أعلم والله أعلم — بين الدول الديمقراطية دولة لديها مالدينا من القوانين الاستثنائية المتبعة للحريات بل ولا حتى قانون واحد من هذه القوانين ومع ذلك يدعى رجالها بأنها دولة ديمقراطية (٢) .

وحسبنا أن تلقى على بعض هذه القوانين بعض نظرات كفيفة بأن تمدنا بالأدلة على صحة الرأي الذى ارتأيناه .

(١) فنحن إذا نظرنا إلى قانون الأحزاب لدينا (والذى صدر في عهد السادات سنة ١٩٧٧ ولا يزال سائداً حتى اليوم) مع بعض تعديلات أدخلت عليه (فالتنا تجده وضع على تكوين الأحزاب الكثير من القيود ماسبق لتأنيبين كثرتها وشدها (٣) . حسبنا هنا أن نشير إلى شرط عجيب

(١) لزيادة التفصيل راجع من ٣٦، ٣٥

(٢) راجع من ٤٤٧ وما بعدها .

(٣) راجع من ٤٦٣ — ٤٧٤ .

لم يكن مثله مثيل في أي زمان أو مكان ، ذلك هو اشتراط « عدم معارضة معاهدة السلام المعلقة بين مصر واسرائيل » ، وذلك رغم أن اسرائيل لم تشترط في تشريعاتها مثل هذا الشرط ، ثم اننا نجد من أحكام ذلك التشريع أن اللجنة المختصة بالتصريح بقيام حزب والاعتراض عليه يغلب عليها الطابع الحكومي ، لذلك أصبح حيادها موضع شك لأن تأثيرها بسلطات الحكومة أصبح موضع يقين ، كما يعاب على ذلك التشريع اضعاف ضمانات استقلال القضاء الاداري عند نظر الطعون الخاصة بالاحزاب ، إذ نص (بين التعديلات التي أدخلت على قانون الاحزاب في ٣٠ مايو ١٩٧٩) على أن يضم الى تشكيل المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة فيدا ثرتها الخماسية الاولى (المختصة بنظر الطعون) عدد مماثل من أعضاء مجلس الشعب يختارهم المجلس ، ومن الامور البدهية أن حزب الاغلبية بالمجلس (وهو حزب الحكومة) سيفتقر هؤلاء الاعضاء من نواب الحزب ، ومن الامور البدهية أيضا أن المتقاضين لا يمكن أن يطعنوا الا الى قضاء مستقل رجاله غير قابلين للزل .

وليس ثمة دليل على بمدى هذا التشريع عن الحرية المقارنة بينه وبين أول تشريع للاحزاب صدر في بداية عهد الثورة ذاتها !! ذلك كان هو المرسوم بقانون رقم ١٧٩ الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، فقد كان يكفي ذلك التشريع من أجل تكوين حزب جديد مجرد إخطار وزير الداخلية الذي كان له حق الاعتراض على تكوين الحزب أو على اعادة تكوينه أو على انضمام عضو أو أكثر اليه ، أو على بقائهم فيه لمخالفتهم لاحكام ذلك التشريع ، على أن يكون الرأي النهائي لمحكمة القضاء الاداري لمجلس الدولة (الدائرة للخماسية) ، ولا يمكن أن ينكر أنه كان تشريعا مثاليا طبع حقا بطابع ديموقراطي لا بطابع تصريح رسمي أو هي به من المستشارين القانونيين من يصف رجال الصلطة بعضهم - مع شحيد الاست - « بقرزية القوانين » . أما ذلك القانون الأول المثالي الذي تكلفنا عنه فقد وضع مشروعه المستشار القانوني المثالي كرجال الثورة

في بداية عهدها وهو الرجل العظيم الاستاذ الاكبر عبد الرزاق السنهوري
(رئيس مجلس الدولة) •

ب - واذا نظرنا الى الصحافة فنحن لاندرى كيف يجوز التحدث
عن حرية الصحافة في بلد كبريات الصحف فيه مؤمنة ، ومن الامور
البديهية انه لا يمكن الادعاء بأن لهذه الصحف حرية النقد (الذي يعد
المهمة الاولى للصحافة) لرجال الحكم وأعمالهم اللهم الا في نطاق ضيق ،
بحيث لا يتناول النقد كبار رجال الدولة ولا نظام الحكم ومبادئه الاساسية
مما يطلق عليه في الدول الماركسية « النقد الذاتي » *auto - critique*
اى أنهم ينقدون أنفسهم بأنفسهم ، وهذا يعنى أن حرية هذا النقد
لا يتولاها غير الماركسيين •

ثم كيف يمكن الادعاء بأننا نأخذ بمبدأ حرية الصحافة بعد أن تقرر
سنة ١٩٧٨ سيطرة الدولة على الصحف بما في ذلك الصحف الحزبية (١) •

ثم كيف يجوز التحدث عن حرية الصحافة مع وجود مجلس اعلى
للصحافة يضم عناصر خارجه عن دائرة الصحافة ويضم أعضاء من مجلس
الشعب هم عادة من المنتمين للحزب الحاكم ، ومع ذلك فهو يهيمن على
تشؤون الصحافة وعلى قيد الصحفيين ومجازاتهم وهو أمر يؤدي الى امتداد
سيطرة الدولة الى ميدان اختصاص نقابة الصحفيين ، ولقد أجاز القانون
رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ للجنة السباعية شبه الحكومية (لانها تضم ٣ وزراء)

(١) كان تأميم الصحف لدينا في عهد عبد الناصر بالقانون رقم ١٥٦
لسنة ١٩٦٠ الذي صدر بعنوان « تنظيم الصحافة » !! وجبئ صدر
قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي سنة ١٩٧٨
قرر مبدأ سيطرة الدولة على الصحف بما في ذلك الصحف الحزبية
تحت شعار النص على أن الصحافة « ملك للشعب » ! لزيادة التجميع
يراجع ص ٤٥٧ - ٤٦٠ •

سلطة وقف الصحف الحزبية بقرار تصدره مشمولاً بالنفاذ المعجل —
وذلك كله مما يتعارض مع تقاليد الدول الديموقراطية حقاً لا الديموقراطية
استناداً إلى التصريحات الرسمية (١) .

ثالثاً : قانون الطوارئ (أو الاحكام العرفية) . ثم ان هذا القانون —
كما ذكرنا — ينطوى على قيود ذات خطورة كبيرة على الحريات فيما يقرر
امتثاله القانون الدستوري جميعاً ، والمفروض انه لا يعلن الا في بعض
حالات الضرورة القصوى التي نص عليها — ومع ذلك فقد أعلنت وتجدد
اعلائها حتى اليوم دون أن يبين أحد شيئاً من تلك الضرورات ولاسمع
أحد شيئاً من الرجال الرسميين مبرراً لاستمرار حالة الطوارئ حتى
اليوم اللهم الا « سرعة الحركة » !! لدى توقع حدوث اعمال تهدد النظام
العام أو ما يوصف بالارهاب ، وقد سبق أن ناقشنا كل ما دار حول هذا
الموضوع . انما الذي نريد الان اضافته هو أن خير الطرق لمقاومة
الجماعات المتطرفة (لاسيما بعض الجماعات الدينية) ليس أسلوب
العنف ، فالعنف — كما اثبتت الاحداث — كثيراً ما يزيد الارهابى ارهاباً
لاسيما اذا وصل الى حد التعذيب والمسئول الاول — فيما اعتقد — عن

(١) لزيادة التفصيل يراجع من ٤٦٥ — ٤٦٢ .
ملحوظة : فيما يتعلق بما عدا هذين التشريعين (التشريع الخاص
بالاحزاب ، التشريع الخاص بالصحافة) من القوانين الاستثنائية
المقيدة للحريات والتي أطلقت عليها مصحف المعارضة تسمية
« القوانين سيئة السمعة » يراجع مؤلف الأستاذ الدكتور وحيد رافت
« دراسات في بعض القوانين المنظمة للحريات » علم ١٩٨١ — ومما
يجدر توجيه النظر اليه أن لعنوان الحقيقي لذلك الكتاب كان
« القوانين المقيدة للحريات » ولكنه اضطر الى تغيير كلمة « المقيدة »
بكلمة « المنظمة » كي تسمح له الهيئات المختصة بطبع الكتاب ،
حيث أنه بدأ طبعه في أواخر عهد حكم السادات ولو أنه تم طبعه
ونشره بعد وفاة السادات .

حالات التعذيب هو اعلان حالة الطوارئ. التنى تشمر رجل البوليس بمضاعفة ماله من سلطة ، بما يضاعف فيه نشوة السلطة ويزيد من مخاطرها (٢) .

• أقول ان خير طريقة لمعالجة ومقلومة الجماعات المتطرفة الارهابية (لاسيما الجماعات الدينية) هي طريقة الحوار التي نظمها وزير الداخلية السابق بدعوة بعض كبار رجال الفكر والدين لمناقشة أفراد تلك الجماعات فيما يثرونه من ملاحظات وآراء . وقد حققت هذه الطريقة أهدافها وكان نجاحها كبيرا (٣) .

وأخيرا نلاحظ أن الكثيرين يفوتهم أن بلدا يقوم فيه نظام طوارئ لايجوز أن يوصف بأنه بلد ديموقراطي ، فهذا النظام — كما هو بين — ذو صبغة دكتاتورية ، ولكنها دكتاتورية مؤقتة فرضت نزولا على حكم الضرورة ، تزول بزوالها .

ذلك هو ما يقرره رجال العلم والفقه . والديموقراطية لا يقوم فحسب — كما يقول الاستاذ الكبير بريدو Dubouché — على أسس أن للأغلبية أن تحكم ، بل كذلك على أن يكون للأقلية السياسية (أى

(٢) تراجع النبذة الخاصة «بالسلطة» ص ٥٥. وانى على يقين من انه إذا اجريت بحوث علمية تستند الى الاحصاءات فسوف يتبين أن حوادث التعذيب يتضاعف عددها في حالات اعلان الطوارئ. كما يتضاعف عددها بداهة تحت ظلال نظام حكم الفرد أو أى حكم ذى نزعة دكتاتورية ، فالتعذيب غير معروف بتاتا في الديموقراطيات الحرة .

(٣) ذكرت بعض الصحف — على لسان بعض أفراد تلك الجماعات — أنهم بعد ذلك الحوار رجعوا عن أفكارهم السابقة ، فكان ذلك نجلا لتلك الطريقة جديرا بالإشارة اليه والأشادة به وبصاحبه .

انمراضة (حرية النقد)

رابعاً : **نظام رئاسي متطرف** : ثم كيف يصح أن نتحدث عن الحرية أو الديموقراطية لدينا ونظامنا الدستوري — كما ذكرنا وبيننا بياناً وافياً ليس فحسب نظاماً رئاسياً بل هو نظام رئاسي متطرف ، كما سبق أن بينا أن النظام الرئاسي حين ينقل من موطنه الاصلى (الولايات المتحدة الأمريكية) الى الدول النامية ، فهو يتحول — كما يقول الفقيه الدستوري الكبير الاستاذ بارتملي — الى دكتاتورية (أو الى حكم الفرد) وذلك فيما اثبتته التجربة والواقع ، فكيف يكون الحال ونظامنا الدستوري أصبح يعد بفضل عقريه « لجنة التنسيق » أو بعبارة أصح « لجنة التفتيق » ليس فحسب نظاماً رئاسياً بل رئاسياً متطرفاً (١) .

ولقد سبق لنا أن بينا وشرحنا وافياً لولاة الامور تلك الحقيقة الدستورية والتاريخية وهي أن النظام الرئاسي حين ينقل عن أمريكا الى دولة أخرى — لاسيما اذا كانت من الدول النامية كمصر فانه يتحول الى نظام ذي صبغة دكتاتورية .

نهنا قادة الثورة الى ذلك في بداية عهدها بعد أن نشرت الصحف (في اوائل عام ١٩٥٣ فيما أذكر) أن مجلس قيادة الثورة طلب الى لجنة الدستور (التي كانت شكلت برئاسة الرئيس السابق على ماهر) بأن يأخذ الدستور بالنظام الرئاسي . ثم حدث أن جامعة الاسكندرية أقامت في

(١) راجع مؤلفنا « القانون الدستوري والانظمة السياسية » الطبعة الرابعة ١٩٦٦ المبحث الخاص بالانظمة لدكتاتورية في الدول الغربية » ص ٥١٨ الهامش رقم ١/ « .

(٢) راجع ص ٤٢٦ وما بعدها « نبذة تطبيق » ويراجع ماكتبناه عن لجنة التنسيق « أو لجنة التفتيق ص ٥١٨ بالهامش رقم ١١ المبحث الخاص بالانظمة الدكتاتورية في الدول الغربية » .

يونيه ١٩٥٣ حفلا ثقافيا بمناسبة اعلان الجمهورية وكان الحفل برئاسة صلاح سالم (وزير الارشاد القومي وشئون السودان) ومن أبرز أعضاء مجلس قيادة الثورة وقد طلبت منى ادارة الجامعة المقام محاضرة في ذلك الحفل موضوعها : « الأنظمة الجمهورية في مختلف صورها » وفي المحاضرة بينت خطأ فكرة اقتباس النظام الرئاسي في مصر وأنها تحول النظام الى نظام ذي صبغة دكتاتورية . وفي فترة انعقاد لجنة الدستور (في يونيه ويوليه ١٩٧١) حدث بعد أن اختتمت أغلب اللجان الفرعية (ومنها لجنة السلطة التنفيذية التي كانت مقرا لها) أعما لها أثرت مسألة اقتباس النظام النظام الرئاسي في مصر فأرسلت مذكرة طويلة الى رئيس لجنة الدستور شرحت فيها — في غير قليل من التفصيل — ضرر بل خطر ذلك الاقتباس على النظام الدستوري وبوجه خاص على الحريات في مصر (١) .

ملحوظة : يجدر بي قبل أن اختتم هذا الموضوع أو أوجه الانظار اني أن من الامور الطبيعية أن نبالغ — حكومة وشعبا — في قدر ماحصلنا عليه من مقدار تلك الحرية ، طبيعي بعد نحو ثلاثين من السنين من حكم استبدادي بلغ في بعض تلك السنين الى حد ما يطلق عليه « حكم الارهاب » (٢) شبيه حكم هتلر في ألمانيا وروبسيير في فرنسا وستالين في روسيا ونهرون في روما — أقول طبيعي أن يتراءى لنا كل شعاع من تلك الحرية فجرا ، وكل قطرة من بحرها بحرا . ثم ان تلك الحرية تبدو في صورة منحة من الرئيس يمنحها ويسحبها طوع مشيئة ، لا في صورة حكم من الاحكام الدستورية فرضت فرضا على ارادته .

(١) لزيادة التفصيل يراجع مكتبناه في هذا الموضوع من ٣٣٨ — ٣٥٦ .

(٢) اللهم اذا استنتيا تلك الفترة القصيرة لمهد بحكم محمد نجيب وفترة قصيرة أخرى في بداية حكم السادات .

كلمة انصاف للتاريخ : صرح الرئيس مبارك في أحد تصريحاته — بمناسبة الكلام عن حرية النقد التي تحظى بها المعارضة في هذه الايام — بأنه في عهد الحكم الملكي لم يكن يستطيع أحد أن يوجه كلمة نقد الى الملك .

ان ماذكره الرئيس عما تحظى به المعارضة من حرية النقد في هذه الايام مما لايمكن انكاره ، على اننا نتساءل : هل يمكن الادعاء بأن محرري كبريات الصحف المؤممه يحظون بمثل تلك الحرية ؟

— ثم أنه يبدو لنا أن البيانات التاريخية التي قدمت الى الرئيس تموزها الدقة ، بل تموزها الصحة وبياننا لذلك أذكر ما يلي من الحقائق التاريخية :

١ — حدث في سنة ١٩٢٤ خلاف في الرأي بين الملك فؤاد والزعيم سعد زغلول حين كان رئيسا لاول وزارة شكلت بعد وضع دستور ١٩٢٣ وقد حدث الخلاف حين أصدر الملك أمرا ملكيا بتعيين حسن نشأت وكيلًا للديوان الملكي ، فاعترض سعد على صدور هذا الأمر دون توقيعة عليه طبقا لما تنص عليه المادة ٦٠ من الدستور « بأن توقيعات الملك في شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون » وكان الملك يستند على أن تعيين رجال الحاشية الملكية ليس من شؤون الدولة ، ولكن سعد العظيم كان لايتحول عن الرأي الذي يعتقد أنه الحق ولو تحول الاهرام عن مكانه المكين أو انتقل القلب من اليسار الى اليمين ، ثم قبل الطرفان التحكيم ، وكان الحكم هو النائب العام (البلجيكي) للمحاكم المخططة ، وكان رأي الحكم أن الدستور في جانب سعد فأصدر الملك أمر ملكيا آخر بتعيين حسن نشأت وقع عليه سعد الى جانب توقيع الملك (١) .

(١) اشترت الى هذه المسألة في كتابي « القانون الاداري المصري » طبعة ١٩٣٨ بهامش صفحة ١٢١ وكنت كتبته حين كنت أقوم

٢ — للكتائب الكبير الاستاذ عباس محمود العقاد حادث شهير جدير بالذكر في هذا المقام . حدث في عام ١٩٣٠ أن الملك فؤاد رفض التوقيع على مشروع قانون بمحاكمة الوزراء قدمته اليه وزارة الوفد وكان العقاد عضوا بمجلس النواب ، فما كان منه — حين علم بما كان من أمر رفض الملك الا أن قال في غضب وبصوت عال : « ان مضر تحطم أكبر رأس يعتدى على الدستور » .

٣ — وللاستاذ الكبير النابغة زميل الدراسة وشيخ المحامين الاستاذ مصطفى مرعى حادث — بل حوادث جديرة بالذكر في هذا المقام ، واكتفى هنا بذكر واحد منها . لقد كان قبل الثورة وزيرا من ألح الوزراء وأكثرهم جرأه فيما يعتقد أنه الحق . أذكر — وأرجو الا تخوننى الذاكرة أنه حين كان عضوا بمجلس النواب أن وجه سؤالا للوزارة : كيف يستعمل الملك باخرة حكومية للسفر بها في رحلة خاصة — أى غير رسمية — الى كبرى (المعروفة بأنها من مصيف اللهو والمجون للطبقات الاستقرائية) ؟

بتدريس القانون الدستورى والقانون الادارى لطلبة كلية البوليس وكانت اشارتى لهذه المسألة موجزة لا تتجاوز سطرين بصفحة ١٢١ بالهامش . ومما لا ريب فيه أن القارىء أخذه العجب حين يرى أن أولى الامر التجئوا الى النائب العام البلجيكي لبدء الرأى القانونى في مشكلة دستورية . ويرجع ذلك فيما اعتقد — الى سببين (الاول) هو أنه لم يكن لدينا في ذلك الحين أساتذة أخصائيون في علم القانون الدستورى فقد كان يدرس هذا العلم قبل وضع الدستور (أى قبل سنة ١٩٢٣) باسم نظام السلطات العمومية وكان يقوم بتدريسه استاذ عظيم هو المرحوم أحمد بك أمين ، ولكنه كان في الوقت ذاته استاذاً للقانون الجنائى !! فلم يكن مبدءاً للتخصص مفروضاً في تدريس القانون في ذلك الحين .

والسبب (الثانى) يرجع الى أن الدستور المصرى كان مقتبسا من الدستور الملكى البلجيكي ، والنائب العام (وكان اسمه — فيما أذكر (وأرجو الا تخوننى الذاكرة :غان دن بوش) كان بلجيكيا !!

٤ ... وأذكر أخيراً ما علمته من مصدر وثيق كل الثقة يتلخص في أن الملك فاروق حين كان في كابري طلب من المسؤولين في مصر أن ترسل إليه راقصة مصرية شهيرة ، وكان وزير الداخلية إذ ذاك الأستاذ فؤاد سراج الدين فرغض إرسالها رغم أن الملك حدثه تليفونيا في هذا الشأن ، وكان الرغض بصيغة غاية في اللباقة وآية في الأسلوب الدبلوماسي إذ قال الملك « أن حرمني على سمعة البلد وعلى سمعة الملك فوق فوق كل شيء » .

ثانياً : الديمقراطية :

أذكر أن الرئيس مبارك حين سأله أحد مندوبي الصحف في البلاد العربية عن مفهومه للديموقراطية كان جوابه أن الديمقراطية هي الحرية . ولقد كان هذا تعريفاً سياسياً من طراز تلك التعاريف التي ذكرها بعض كبار الساسة في الدول العربية (وسبقت الإشارة إليها) ولقد ذكرنا أنها ليست تعاريف علمية (١) .

ولكن الديمقراطية في جوهرها وفي أصل نشأتها هي حكم الشعب بواسطة الشعب (كما كان الشأن في الديمقراطية المباشرة في اليونان القديم) أو بواسطة ممثليه (كما هو الشأن في الأنظمة النيابية في العصر الحديث ، على أن هدفها هو الحرية التي تعد إحدى خصائص الديمقراطية ، وتنطوي الحرية — كما يقول أساتذة الفقه الدستوري الفرنسي — على احترام حرية الأقليات وحقوقها (٢) .

فتعريف الديمقراطية بأنها هي فصب حكم الاغلبية ، كما عرفها بعض أساتذة القانون الدستوري من رجال الحزب الحاكم هو تعريف خاطيء وخطر ، فالأغلبية قد تتبع أحياناً سياسة استبدادية لاسيما إذا المعارضة حيث تعمل على خنقها مدعية أنها تعمل على خلقها ، أو على حد

(١) راجع من ٤٤٠ — ٤٤٣

(٢) راجع من ٤٣٣ — ٤٣٥

تعبير الشعار الطريف الذي كان يردده رجال الحزب الحاكم في فترة وضع قانون الانتخاب الجديد وهو « نريد معارضة قوية » !! بينما كان هدف ذلك القانون — كما سبق أن ذكرنا وبيننا هو ابعادها عن دخول مجلس الشعب .

في الكلمة التي ألقاها الرئيس مبارك (في عيد ثورة يوليه الذي أقيم عام ١٩٨٤ ونشرتها جميع الصحف في اليوم التالي ذكر مانصه : « طريقنا انذى لارجمة فيه هو الديموقراطية — أنجزنا المبدأ السادس للثورة ، وتنامت الحياة الديموقراطية السليمة » . لنا على هذه الكلمة عدة ملاحظات ، سأقتصر هنا على ما يهمني هنا منها في هذا المقام (أما غيرها فمكانها هو الهامش) (١) .

(١) راجع ص ٣٢ ، ٣٥ ، ٤٣ ، ٨٧ وبوجه خاص صفحات ٩٢ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ٩٦ .

ملحوظة : تلك العبارة تتطلب للتطبيق عليها كلاما طويلا طويلا « طوله شهر وعرضه عشر » على حد التعبير الطريف لعمرو بن العاص في وصف مصر حين دخلها فاتحا ، وكان ذلك في خطاب بعث به الى الخليفة العظيم عمر بن الخطاب . ولكن الزمان الذي منح بعض الناس فراغا طويلا لم يمنحني منه الا قدرا ضئيلا لذلك فأنى أجدنى مضطرا الى الايجاز ، غاية مايلصل اليه الايجاز ، كسارها مكرها .

فأولا : يبدو حقا أمرا عجيبا أن نكون أنجزنا المبدأ الاخير للثورة ونحن لم ننجز المبدأ الاول والهدف الاول للثورة الذي اعلنه اللواء محمد نجيب في بيانه الشهير في اليوم الاول للثورة وهو القضاء على الفساد وإذا كان قضى على فساد عهد فاروق ، فإنه لم يقض على فساد اكبر وأخطر وهو فساد عهد عبد الناصر وعهد السادات ولا تزال آثاره المزعجة بل المرعبة باقية حتى اليوم .

ثانيا : القول بأن رجال الحكم أنجزوا المبدأ الاخير من أهداف

— ان من الامور التي يدركها الجميع وليست من مواضع الريب أو

الثورة هو قول يترتب عليه انتقال مقاليد الحكم من العسكريين إلى المدنيين فهذا هو حكم القانون ، وهذه هي سنة لتاريخ • فتولى العسكريين مقاليد الحكم هو أمر طبيعي تقضى به الضرورات ، وذلك عقب نجاح حركة ثورية عسكرية في الاطاحة بنظام قديم ، ولكن الحكومة التي يقيمونها ذات صبغة مؤقتة يطلق عليها الفقهاء الفرنسيون : *Le gournement Proriso* وذلك الى حين تتوطد أركان النظام الجديد ويشعر قادة الثورة بالاطمئنان إلى عدم قيام حركة ثورية مضادة *Contre - revolution* فنجدهم

يحددون « فترة انتقال » إلى حين وضع دستور جديد وبعد اجراء انتخابات وقيام مجلس نيابي • ويقصد « بالانتقال » الانتقال إلى الحكم الطبيعي وهو حكم المدنيين ، فعلا وضع دستور جديد وجرت انتخابات جاءت بمجلس نيابي وكان المفروض أن ينتهي بذلك حكم العسكريين لانتهاء فترة الانتقال • لكنه لم ينته (أولا) لان الانتخابات — كما جرى العرف في الدول النامية لاسيما في عهد الحكومات العسكرية — جاءت بالنتيجة المعروفة مقدما ٩٩٨/٩٩ !! و (ثانيا) لان عبد الناصر وان كان لا ينكر ما فيه من بعض الصفات الطيبة (رحمة الله عليه) الا أنه كانت لديه شهوة حب السلطة بصورة غير طبيعية (بل نستطيع أن نقول : بصورة جنونية) فظل الحكم كما كان بل وزادت نزعة الدكتاتورية أكثر مما كانت لاسيما بعد ظهور مراكز القوى — ثم ان العسكريين كثيرا ما يزهدون في الحكم عقب نجاح الحركة الثورية ، أي في البداية • لكنهم بعد أن يعتلوا مقاعد الحكم يتبين أنهم يحبون السلطة بصورة غير عادية ويريدون البقاء في الحكم بصورة أبدية (تراجع صفحة ٩٢)

ثالثا : ملحوظة أخرى وأخيرة — سبق أن ذكرنا في أحد المواضع أن الاستاذ الكبير دوفرجيه كان يرى أن الدول النامية تراول أنظمة حكم وسط بين الدكتاتورية والديمقراطية الغربية واننى أرى أن مصر يمكن أن تعد في عداد تلك الدول • وأود هنا أن أوضح ان الاستاذ دوفرجيه لم يكن يقصد الدول ذات

الجدال أن الرئيس رجب مبداء المراحة والصدق لا يعرف الأسلوب المعروف السائد في الميدان السياسي حتى في الدول الكبرى بل لاسيما في الدول الكبرى وهو أسلوب اللف والدوران والخداع بل والفدر أيضا (١) .

فمما لا ريب فيه أنه جاد في السير في طريق الديمقراطية ، وجاد في اعتقاده بأنه قد أقام في مصر ديموقراطية سليمة . وهنا يبرز دور الخبراء من مستشاريه القانونيين (لاسيما اساتذة القانون الدستوري) وكان دورهم بل وواجبهم العلمي أن يبينوا أن الديمقراطية ليست مجرد السماح للمواطن — لاسيما للمعارضة — بحرية الرأي والنقد ، ثم كان عليهم أن يبينوا الخطوات التي يجب أن نخطوها في السير في طريق الديمقراطية .

(والخطوة الاولى) هي — كما قدمنا — تعديل الدستور الذي ولد مشوها مزيفا على يد لجنة « التنسيق » (أو التلويق) كما بيننا واثبتنا بصورة لاسمى للريب فيها (٢) — ان ذلك سيهيء لنا فرصة الرجوع الى النظام البرلماني الذي كان اقترحته لجنتا الفرعيه من لجان الدستور (وهي لجنة التنفيذ) ونبذ النظام الرئاسي (بل الرئاسي

أنظمة الحركات الثورية ثم أن القول أن تلك الانظمة كانت «ومظا» لايعنى (بالفرنسية) أنها كانت « في منتصف » الطريق بين طرفيه بل تعنى « ملين » au milieu (كما ورد في قاموس لاروس) هذين الطرفين ، والدكتاتورية شأنها شأن الحرية « درجات » كما قدمنا .

(١) مما سبق أن قرأته لاحد كبار رجال الفكر السياسي وأرجح أنه الدوس حكلى في كتابه الشهير : Ends & Means « الوسائل والغايات » قوله : ان رؤساء الدول الكبرى هم في الواقع رؤساء غصابات .

(٢) راجع ماكتبناه عن ضرورة تعديل الدستور نظرا لما صنعت «لجنة التنسيق » أو لجنة التلويق .

المطروح الذي جاءت به لجنة «التفريق»، ذلك النظام لا يمكن أن يقوم منه نظام ديموقراطي في دولة من الدول النامية ، كما يقرر علماء الفقه الدستوري الفرنسي وكما ثبت ذلك بالتجربة (وكما بينا ذلك بياناً وافياً) .

— (والخطوة الثانية) هي إلغاء ذلك القانون العجيب الغريب في عالم القانون وهو قانون الانتخاب الجديد ، مع اتخاذ الضمانات التي تكفل سلامة عملية الانتخاب ونزاهتها وبعدها عن كل ريبة بحيث تشهد المعارضة بسلامتها ونزاهتها كما شهدت بذلك المعارضة في باكستان للانتخابات التي جرت فيها أخيراً (فيما نشرته الأنباء العالمية والصحف المهرية) ولعلها تأخذ بالطريقة المعروفة في الهند وهي قيام لجنة مستقلة بالإشراف على عملية الانتخاب . وهناك خطوات أخرى يتفق هنا بذكرها المقام .

ان الذي يهمنا هنا أن ننبه اليه هو أن الحكم تحت ظلال هذا الدستور لا يمكن أن يكون حكماً ديموقراطياً ، وانما هو حكم الفرد الذي يسمح للمواطنين — وبوجه خاص للمعارضة — بحرية الرأي والنقد .

فالديموقراطية — كما قدمنا — هي حكم الشعب بواسطة الشعب (أو ممثليه) وذلك على وجه التفصيل الذي سبق بيانه في أكثر من موضع .

والديموقراطية يعبر عنها في الدساتير بمبدأ « سيادة الامة »
« والسيادة » طبقاً لتعريفها هي سلطة عليا لا يوجد أعلى منها (٢) .

فهل يمكن الادعاء بأن السلطة العليا في الدولة هي لمجلس الشعب ؟!

أنه مما لا يمكن إنكاره ان هذه السلطة العليا هي للرئيسين ، وهو

لاينكر ذلك ، والسادة الوزراء يعرفون ذلك تماما ، فهم لايتكلمون الا عن «توجيهات سيادة الرئيس» وقرارات سيادة الرئيس ولايشيرون بتاتا الى قرارات مجلس الشعب ولا الى « سيادة الامة » ، حتى محافظ البنك المركزى الجديد الذى عين أخيرا حين تحدث الى الصحفيين بعد مقابلته للرئيس كان حديثه مقصورا على « توجيهات سيادة الرئيس » !! ولنا هنا أن نتساءل أين مجلس الوزراء ، وأين مجلس الشعب ، ونحن نسمع منذ عهد السادات العذيد من التصريحات الرسمية بأن الدولة هي دولة المؤسسات ؟ !

والرئيس — كما ذكرنا — لاينكر أن الرأى النهائى فى المسائل الكبرى والقرار الاخير فيها هو قراره ، ولكنه لايصدر قراراته — كما يقول — الا بعد استشارة ذوى الخبرة . ولكن هل هناك حاكم مهما كان دكتاتورا بل طاغية لايستشير — لاسيما فى المسائل الكبرى — ذوى الخبرة النهم الا فى حالة كانت به فيها لوثة من جنون السلطة (وهذه حالة نادره) وأمثال هذا الدكتاتور قليلون بل نادرون (١) .

على أنهم غير نادرين — مع شديد الاسف — بين حكام الانقلابات العسكرية فى منطقتنا !! ولكن الامر الهام فى هذا المقام هو الاجابة على ذلك السؤال : من له السلطة العليا والكلمة العليا والاخيره ؟ وهل يعد الوزراء بمثابة سكرتيرين أو مساعدين للرئيس أم شركاء له فى السلطة ؟

(١) وفيما يلى بعض تصريحات للرئيس وهي تعد بالعشرات يعترف فيها أن الرأى أو القرار الاخير فى لمسائل الكبرى هو قراره :
— فى خطاب هام للرئيس فى مؤتمر الحكم المحلى فى ٢٥ يونيه ١٩٨٥ ذكر ما نصه « اذا لم يتصد الشعب لمحاولات هز الاستقرار فسوف يكون لى قرارى » .

— وفى خطابه فى أول مايو ١٩٨٥ يقول « لا أحد يؤثر على قرارى سوى الصالح العام » وقوله « لايسار ولايمين يؤثر على قرارى

وهن حدث أن مجلس الشعب وافق على قانون — بل مجرد نظر في قانون — أبدى الرئيس اعتراضه عليه ، أو هل اقترح على عدم الثقة في وزارة أو في وزير رغم عدم موافقته كما حدث أخيراً في المجلس النيابي في الكويت حيث أجبر وزيراً من الأمراء على الاستقالة ؟

من الأمور البينة المعروفة أن الجواب لايموزه بيان أو تعريف • أين إذا مبدأ سيادة الأمة الذي يعد التعبير القانوني عن الديمقراطية في الدستور ؟ — الواقع أننا لأنجده — في الدول النامية — إلا بين نصوص الدستور ، وبين نصوص الدستور فحسب كما يقرر الباحثون (اللهم إلا إذا استثنينا الهند فحسب كما يقررون) ••

— من الأقوال المشهورة الماثورة عن العلامة دوجي (كبير علماء القانون العام في فرنسا) منذ نحو ربع قرن من الزمان قوله « أن أكثر العصور كلاماً عن الحرية كانت أبعداً عن الحرية » (ولعله كان يعنى بوجه خاص عصر حكم رجال الثورة الفرنسية) •

ومما لا ريب فيه أننا في مصر في هذا العصر وبخاصة في هذه السنوات الأخيرة كنا ولانزال أكثر شعوب الأرض كلاماً عن الحرية والديموقراطية ، وبوجه خاص عن الديمقراطية • فإذا تسألنا عن رأى دوجي : هل يعد صحيحاً بالنسبة لنا ، أى أنه يمكن تطبيقه علينا ؟ أما فيما يتعلق بالحرية فهو لا يعد صحيحاً ، حيث أننا قد خطونا — كما ذكرنا — في طريقها بعض الخطوات ، ولو أن الخطى التي خطوناها كانت أقصر من أن تبلغ المدى الذي نبنيه • أما فيما يتعلق بالديموقراطية فأنى أترك الأجابة على ذلك السؤال للقراء ، وهم سوف لا يخطفون فيما هم عليه سوف يجيبون ، وسوف يجيبون فيما أعتقد — بأن ذلك الرأى يعد صحيحاً كل الصحة •

مشكلة الفساد

تمهيد : هذه فيما أعتقد - أهم المشاكل العاجلة التي يجب أن تكون على رأس مايجب أن يعنى به رجال الحكم من مشاكل ، لأنها على رأس أسباب ما يوصف فى السنوات الأخيرة « بمشاكل المعاناة » وبعيد عنى الادعاء بأننى سأبحث هنا هذه المشكلة بحثاً علمياً من جميع نواحيها : من حيث أسبابها - ومختلف صورها ووسائل علاجها ، فالدراسة العلمية طالبتها وجوهرها مراعاة « التخصص » أى الدراسة من ناحية واحدة ، وهى ناحية تخصص الباحث ، وهذه مشكلة متسعة أرجأوها ، مفرامية أطرافها ، متعددة تخصصاتها ، فهى ذات طابع أخلاقي واجتماعي واقتصادي وإداري وسياسي وتاريخي . ولذلك فستكون غايتي متجهة أولاً الى البحث من ناحية علم الانظمة السياسية (علم أنظمة الحكم أو القانون الدستوري) على أنى لن أعمل الإشارة - فوجيز من العبارة - الى النواحي الأخرى ، ومشيراً فى بعض الأحيان الى آراء الاخصائين .

أهمية المشكلة من الناحية الدستورية والسياسية : لهذه المشكلة من هذه الناحية أهمية بالغة . فنحن اذا تركنا جانباً الحركات الثورية التحريرية التي تقوم وهدفها التخلص من الاستعمار الاجنبى بوألقينا نظرة على الحركات الثورية التي تقوم فى هذه الدول النامية بعد استقلالها فاننا نجد أن السبب الاول لتلك الثورات (اللهم الا فى النادر) انما يرجع انى الفساد ، وأن أول أهدافها هو اصلاح فساد نظام الحكم أو فساد رجاله . وأحياناً نجد مع ذلك السبب الاول أسباباً أخرى كالاستبداد وسوء الحالة الاقتصادية ، والمنافسة على الحكم والسلطان . وليس بجائز بل ولا بمستطاع ذكر الأسباب على سبيل الحصر . أما عن أسباب الفساد فى تلك :لدول النامية فانه يذكر على رأسها الاستبداد ، فانسلطة مفسدة ، ولداطة المطلقة مفسدة مطلقة (كما ذكرنا وكررنأ فى أكثر من موضع) ولكن مما تجدر ملاحظته أنه اذا كان الاستبداد فى مقدمة أسباب

انفساد فالفساد هو السبب الاول من اسباب تذمر تلك الشعوب ، بل وكل الشعوب واثارتها ، لاسيما حين ترى الرؤساء ورجال الحكم يعيشون حياة الترف والبذخ بينما تعيش غالبية الشعب حياة فقر ويؤس . كما يذكر من اسباب الفساد هناك : تمسك الرئيس أو الحزب الواحد بالحكم لمدة طويلة ، وكذلك تورط بعض زعماء الحزب الواحد في دواية استغلال النفوذ والفساد مما يحملهم على وضع المصالحات في طريق محاولات القضاء على الفساد ... الخ (١) .

في مصر — فاذا نحن انتقلنا الى مصر ورجعنا الى أول بيان أعلنه اللواء محمد نجيب باعتباره قائد حركة الجيش والى الخطاب الذى بحث به الى الملك فاروق يطالبه بالتنازل عن العرش نجده يشير الى أن فى مقدمة اسباب حركة الجيش ماكان عليه حكم فاروق فى أواخر عهده من فوضى وفساد لاسيما ماكان ينسب اليه والى حاشيته من الاتجار فى الاسلحة الفاسدة ابان حرب فلسطين (٢) .

الاختلاف فى وجهات النظر — فاذا نحن نظرنا الى الفساد لدينا فى العهد الحاضر ، فاننا نلاحظ اختلافا شاسعا بين وجهة نظر الطبقة المثقفة من الشعب — وهى وجهة نظرى كذلك — وبين وجهة نظر ولاية الامور .

فبينما نجد أن الفساد فى مصر — من وجهة النظر الاولى قد بلغ حد ' بعيدا وصل حد الخطر الذى يتطلب من رجال الحكم ورجال الفكر

- (١) لزيادة التفصيل راجع من ٤٤ — ٥١ (لاسيما صفحة ٤٥) .
 (٢) راجع لزيادة التفصيل من ٣٠٤ — ٣٠٧ وراجع مافكره انسيد كمال الدين حسين (أحد كبار أعضاء مجلس قيادة الثورة) فى كتاب « الصامتون يتكلمون » للاستاذ سامى جوهر (ص ١٣ ، ١٤) مانصه : عندما قررنا القيام بالثورة وبدأنا نخطط لها لم يكن يجول فى خاطر واحد منا أن يتصدى للحكم، كنا نريد تصحيح أوضاع والقتضاء على فساد مستمرى بدأ يشمل قيادات الجيش ... »

اعتباره على رأس الاخطار. التي يجب العمل على اتقاء ضرورها واقتلاع جذورها التي تمتد الى الوراء حتى عهد جمال عبد الناصر والسادات ، بل وحتى عهد الفترة الاخيرة من حكم فاروق وحاشيته ، أقول اننا بينما نجد ذلك هو شأن وجهة النظر الاولى اذ بنا نجد وجهة النظر الثانية تتنظر الى ذلك الخطر نظرة استهانة بشأنه كأنما هو أمر من الامور العادية المعروفة المألوفة في كل زمان وفي كل بلد من البلدان .

— ففى حديث هام للرئيس مبارك نشر في الصحف في الالونة الاخيرة جرى مع أحد كبار رجال الصحافة تحدث عما تنشره بعض الصحف عما يقال أو يكتب بلهجة « التهويل » (على حد تعبيره) عن الفساد في مصر، ويتساءل : « الا يوجد فساد في أمريكا وروسيا ؟ »

تطليق : — حسبنا هنا أن ندلى — بصدد هذا الحديث — بالملاحظات التالية :

أولاً : في مقال لاحد كبار رجال الصحافة القومية (وهي صحافة الحزب الحاكم) نشره منذ بضعة شهور ذكر فيه أنه لا يكد يجتمع في هذه الأيام اثنتان حتى يدور بينهما الحديث عما في هذا البلد من الفساد (١)

(١) يؤسفني أشد الأسف أن قصاصة الصحيفة التي تتضمن حديث الرئيس وتلك التي تتضمن مقال هذا الكاتب الصحفي الكبير (وهو الاستاذ ابراهيم سمعه) وقد كنت احتفظ بهما مع المئات من القصاصات التي بدأت الاحتفاظ بها منذ بدأ التفكير عندي في القيام ببحوث هذا الكتاب ، أي منذ نحو خمس سنوات — وضعتهما منذ نحو ثلاثة أسابيع في مكان خاص نظرا لاهمتهما ، وإذا كان قد غاب الآن عن ذاكرتي ذلك المكان فإنه لم يحجب فحواهما أستار النسيان . فإذا كنت لم أذكر — كما دعتي — اسم الصحيفة وتاريخها فأنى أمل أن أن يلتمس لى القراء المعذرة بل والمغفرة على أنى أذكر ان الحديث كان منذ نحو أربعة (أو خمسة) شهور =

ثانيا : تساءل الرئيس : « الا يوجد في أمريكا وروسيا فساد ؟ »
والجواب أن هاتين الدولتين الكبيرتين لاسيما من النواحي العسكرية
والتعليم والصناعة والتكنولوجيا — هما كذلك (ولاسيما أمريكا) أكبر
الدول من ناحية الفساد الذي ساد كلا منهما • وحسبى أن أنقل هنا
ماذكره بعض كبار أساتذة الجامعات والمفكرين الغربيين (وبينهم علماء
أمريكيون) عن أمريكا والتي يعدها الكثيرون من رجال القانون ورجال
الحكم مثلا أعلى يقتدى به في نظام الحكم — ما يلي :

أ — كان مما كتبه مدير جامعة كولومبيا M. Butler في صحيفة
ديلى تجراف (عدد ٢٠ مايو ١٩٣٢) قوله : « ان الاقدار السعيدة اذا
قدرت أن يكون لنا زعيم عظيم ذو فضاء كبير وشجاعة أدبية وفكرية كبيرة
فسوف يسير وراءه جمع هائل حين يعمل على كس نظامنا السياسى وعلى
الالتقاء به في صندوق القمامة » (١) •

ب — وبمناسبة انتخاب وزير الدفاع الأمريكى فورسترا
كتب في صحيفة نيويورك هيرالدى تريبيون (عدد ٢٤ مايو ١٩٤٩)
يقول : « لقد اعتدنا أن نعتبر كبار الموظفين لدينا في أمريكا بمنابة عصابة
من المأجورين (أي المرتقة *une bande mercenaire*) »

ج — ومما ذكرته وكالة الأنباء العالمية سي. ب. ب. من واشنطن
في أول أكتوبر ١٩٨٢ ونشر بصحيفة الاهرام (في عدد ٨٢/١٠/٢) أن
السناتور الأمريكى جوبيدين أعلن (في جلسة مجلس الشيوخ الأمريكى)
أن الجريمة في الولايات المتحدة تمثل خطرا على الأمريكيين يفوق أخطار
انصاروخ السوفيتيه •

= وأن المقال كان قبل ذلك التاريخ بنحو شهرين علما بأنى أكتب الآن
في شهر يولييه ١٩٨٥ •

(١) يارتلمى « القانون الدستورى » (طبعة ١٩٣٣) باريس ص ١٥٤ •

- ويفوت الكثيرين - في هذا المقام - أمران : (الاول) أن الدول الغربية الصغرى (مثل : السويد والنرويج وسويسرا وبلجيكا) بل وبعض الدول الغربية الكبرى (مثل فرنسا والمانيا وانجلترا) يفوق مستواها الادبي والخلقي كثيرا ذلك المستوى الامريكى ، وانى أغنى بوجه خاص المستوى الخلقي لرجال السياسة في أمريكا .

والامر (الثانى) هو أنه يفوت الكثيرين كذلك أن الحضارة الغربية ذات صبغة مادية « ان أوروبا اليوم - كما يقول المفكر والزعيم الاسلامى الدكتور محمد اقبال - هي أكبر عائق في سبيل الرقى الاخلاقى للانسانية » وكما يقول الصحفي الامريكى المعروف جون جنتر : « ان الانجليز يمدحون بنك انجلترا Bank of England سعة أيام في الاسبوع ، ويتوجهون في اليوم الصلح الى الكنيسة (١) » .

(١) ذلك هو ما ذكره ذلك الكاتب في مؤلفه - كان ذلك نقلا عن كتاب العلامة الهندى أبى الحسن الندوى « ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين » ص ١٨٥ - ولزيادة التفصيل يراجع كتابنا « أزمة الفكر السياسى الاسلامى » (الطبعة الثانية) ١٩٧٤ من ١٨٩ - ٢٤٦ . بعد كتابه ماتقدم وقبل ارساله الى المطبعة عثرت بين قصاصات الصحف (التى احتفظ بها) على احداها كانت لصحيفة أخبار اليوم (عدد ٤ يونيه ١٩٨٣) وبها مقال آخر للاستاذ ابراهيم سمده (رئيس التحرير) بعنوان « من يجمع من ٩٠٠ » وقد ورد فيه ما نصه « لمن مناسبة جمعت أكثر من فرد واحد الا دار الحديث حول المعاناة التى يعيش الناس تحت وطأتها » ثم يقول « سمعنا عن الثراء غير المشروع الذى حققه الكثيرون في ملح البصر ! سمعنا عن حالات الانحراف التى لم نشهد لها مثيلا من قبل ولا ريب أنه يقصد « بالانحراف » الفساد ، ولكن جرت عادة رجال الحزب الحاكم على استعمال كلمات غريبة على السمع للتميز عن أعمال تعد في عداد الجرائم التى تعد من الجنليات كجرائم القمع يبللقون عليها أحيانا « تجاوزات » !! موعظ كل حال فقد تكررت كلمة « الفساد » في مقاله خمس مرات ١١ ، ثم أن الانحراف ما هو

ثالثا : ان الفساد نشأ منذ نشأة العالم وفي كل الازمنة والامكنة ، ولكنه درجات بعضها تحت بعض طبقات • الذى يهمنا هنا ونرى واجبا مقدسا علميا وقوميا علينا هو أن يعرف رجال الحكم ما يخفيه عنهم النفعيون من مستشاريهم ممن يضر كشف الحقائق بمصالحهم ، أو ممن يهمهم الا يقولوا لهم الا ما يرضى رجال الحكم سماعه • أما ذلك الذى يهمنا أن يعرفوه هو أن الرأى السائد لدى الشعب (وبوجه خاص لدى الطائفة المثقفة) هو أن الفساد وصل لدينا فى مصر فى هذا الزمن حدا لم يعرف مثله فى حاضرنا ولا فى ماضينا القريب أو البعيد ، فللشعب يرى الفساد فى كل مرفق من المرافق حتى فى الجامعات التى كانت دائما فى منأى حتى عن الشائعات ، وذلك كله هو ما رددته فى صحافتنا كثيرون من كبار كتابنا الامناء المخلصين •

وحسبنا أن نقدم بيانا لما تقدمنا الاملثة والاملة التالية (وذلك مما نشرته بعض الصحف ومنها صحف قومية) :

— تحت عنوان (شركات قطاع عام استوردت سلعا غير صالحة بـ ١٥٠ مليون جنيه) نشرت صحيفة الاحرار (عدد ٢٥ أكتوبر) بيانا جاء فيه : « اكتشف الجهاز المركزى للمحاسبات وجود قطع غيار ومعدات مستورده من الخارج صناديقها بمخازن الشركات منذ ٥ سنوات — كشفت التحقيقات المبدئية أن الشركات قامت بتحويل هذه المعدات إلى سلم راكمة نظرا لزيادة الكميات المستوردة منها عن حاجة السوق وعدم ملائمتها للاستعمال ... الخ » — وفى الصحيفة ذاتا (الاحرار) نشرت تحت عنوان « الحكومة تعترف بفشلها فى الرقابة على مواد البناء » : « أعترف المهندس حسب الله الكراوى وزير التعمير والدولة للاسكان أمام لجنة

الا صورتم صور الفساد عو كذلك بشأن « الثراء الغير مشروع الذى حققه الكثيرون فى لمح البصر » الذى تحدث عنه •

الاسكان بالحزب الوطني بفشل الحكومة في الرقابة المستخدمة في اقامة
الوحدات السكنية الجديدة الخ » .

وفي صحيفة الاخبار (عدد ٣/٢/١٩٨٣ بالصفحة الرابعة) :

مساعد المدعى العام الاشتراكي في مرافقته في قضية عصمت
البنادات يقول :

« أدق ناقوس الخطر لما يحدث في الجمعيات التعاونية جميعا .
تتعاون كلمة براءة تجذب أموال الناس لينهبها الآخرون — وفي صحيفة
الاحرار (عدد ٢٤ يناير ١٩٨٣) بالصفحة الاولى تحت عنوان « مخابز
خرقة ب ٤ ملايين جنيه استوردتها وزارة الكهرباء وتسلمتها وزارة
التموين » مانصه : تسلمت وزارة التموين أربعة مخابز آلية غير مطابقة
للمواصفات استوردتها احدى شركات وزارة الكهرباء من ألمانيا !! بلغت
أسعار هذه المخابز ٣ ملايين و ٨٠٠ ألف جنيه بزيادة ٣٠٪ عن الاسعار
المقدمة من الشركات المتخصصة في توريد المخابز الآلية . بلغت الخسائر
الناجمة عن تعطل هذه المخابز عن العمل بسبب عدم مطابقتها للمواصفات
نحو ٤ ملايين جنيه أخرى ٠٠٠ الخ » .

— من أهم صور الفساد تلك الصورة القبيحة التي تتراءى في
طريقة أداء الموظفين لأعمالهم فيما يتعلق بمعاملاتهم مع الجمهور مما
جعله يضح — بل يثور — بشكاويه التي تترجر بها الصحف مما لم يكن
معروفا في مصر الا في السنوات الأخيرة ، ومما لا ريب فيه أن هذه
الظاهرة ذات علاقة وثيقة بظاهرة أخرى لم تكن معروفة لدينا الا في
السنوات الأخيرة وهي ظاهرة الغلاء الفاحش الذي أعجز موظفي الدولة
(والقطاع العام) عن احتماله ، لذلك عجزوا عن أداء مهامهم بصورة
مرضية . تلك الصورة من الفساد قد رسمها وعبر عنها على خير وجه أحد
الكتاب الصحفيين البارزين في مقال له في إحدى كبريات الصحف القومية
(الحكومية) وقد رأيت أن أنقل هنا بعض ما كتبه : « وشهد شاهد من

أعلمهم » يقول الاستاذ محمود عبد المنعم مراد في عموده اليومي «كلمات»
المنشور بصحيفة الاخبار (عدد ١٩٨٣/٤/٣) ما نصه :

« ... ان الانحراف له جانب آخر هو عجز المواطن العادى من
الحصول على حقوقه المشروعة الا بطرق ملتوية أو بعد عذاب طويل
وتسويق يلحق الاذى والضرر ، ذلك هو الوجه الآخر من الفساد الذى
لانعرف كيف يمكن انقضاء عليه ، وهو ينتشر انتشارا واسعا لاحتياج
الى دليل ، فكل مواطن عادى يحتاج الى قضاء مصلحة له مازال عاجزا
عن قضائها الا بعد جهد . وكل من له حق لا يستطيع أن يظفر به الا
بشق النفس . حاول أن تستخرج أية ورقة رسمية من أية جهة تتعامل
مع الجماهير ، حاول أن تسترد حقا مغتصبا أو تتال حقا مكتسبا أو تحصل
على ترخيص ما يتعلق بالتجارة أو الصناعة أو المهنة ، أو ... ، وسوف
تدرك على الفور أنك بمفردك لن تستطيع أن تتجز شيئا ، فلا بد من
« الوساطة » أو لابد من طريق آخر أنت تعرفه ويعرفه جيدا كل من
بيدهم الامر (يشير الى الرشوة !) . وقرأ أية صحيفة يومية وسوف
تجد كل صباح عشرات من الشكاوى التى يصرخ أصحابها طالبين الحصول
على حقوقهم ، ومعظم صرخاتهم تذهب سدى . ولست أظن أن فى
صحف العالم كله أبوابا ثابتة لشكاوى الناس ، مثلما توجد هذه الابواب
فى صحافتنا .. الفساد لا يكمن فقط فى حصول القلة على أكثر من
حقوقهم ، بل يكمن أيضا فى عجز الكثرة عن الحصول على حقوقهم
المشروعة ، فكيف يمكن مواجهة ذلك ؟ » انتهى المقال .

— وقد نشر أخيرا (فى صحيفة الاهرام مقال هام لكبير رجال علم
الاقتصاد فى مصر والعالم العربى الاستاذ الكبير الدكتور عبد الجليل
المعمرى عما لاحظته من الازمات (الذى وصفه « بالترافى) فى تنفيذ
الحكومة لسياساتها التى تعلنها ولقراراتها التى تصدرها فيما يتعلق
بترشيد الاستيراد — واستهلاك الكهرباء ، مما يؤدى الى خسائر مالية
ضخمة .

— وفي صحيفة الاحرار عدد ١٤/٦/١٩٨٤ تحت عنوان « ٣ ملايين جنيه معدات حديثة مهملة في صناديقها منذ ٦ سنوات » ذكرت الصحيفة أنه « اكتشفت بمحض الصدفة وحدات حديثة لانتاج المكرونه قيمتها أكثر من ثلاثة ملايين جنيه كانت شركة مطاحن شرق الدلتا قد استوردت هذه الوحدات من الخارج وشونتها بمخازنتها منذ ست سنوات ، ثم نسيتهما في صناديقها طوال هذه المدة » .

— وفي صحيفة الشعب (عدد ١١/٨/١٩٨١) تحت عنوان « كارثة في مدينة ١٥ مايو — أعمال البناء مخالفة للمواصفات الفنية » كتب الاستاذ عصام سليمان تحقيقا صحيفا مانصه : « أين الرقابة المسؤولة ؟ أين القيم ؟ أين الاخلاق ؟ ٥٥٥ كل هذه أسئلة دارت بذهني عن مدينة ١٥ مايو التي سمعنا العديد من التصريحات والوعود الوردية عن استعدادات هذه المدينة الجديدة لكي تكون منفذا لحل مشكلة الاسكان 'الطلحة ٥٥٥ الخ' .

— وفي صحيفة الاحرار (عدد ٨/١١/١٩٨٤ تحت عنوان « ١٢ مليون جنيه تلقيها الحكومة في المجارى كل سنة ! — مخلفات قيمتها ٢ مليون جنيه هدية من الحكومة للتجار » ذكرت الصحيفة أن الحكومة تهدى الى التجار ٤ ملايين — حلفر وقرن — مجانا يستغلونها في صناعة الفراء ٥٥٥ الخ .

— وفي الصحيفة المذكورة « الاحرار » عدد ٦ سبتمبر ١٩٨٢ بالصفحة الاولى عنوان : « مصنع سرى للاغذية الفاسدة — الحكومة تقدمت الارض والبنوك أقرضته بلا ضمان !!

— وفي صحيفة الاهرام (عدد ٢٩/٦/٨٥) عنوان : ٩٥٠ مليون جنيه — هل صحيح أننا نفقدها كل سنة تحت بند « التالف من الخضر والفاكهة » ؟

— وفي صحيفة الاحرار (عدد ١٤/١/١٩٨٥) بالصفحة ٣ يقرأ
العنوان التالي (بالبنط العريض) : كبار المسئولين يبني سوف يستولون
على ٨ آلاف فدان من أرض الدولة •

— في صحيفة الاهالي (عدد ٢٦/١/١٩٨٣) بالصفحة السادسة
عنوان « بلاغ لكل من يهمه أمر المال العام والفساد وزيادة الانتاج »
وتحت « تخسر الشركة ٥١ مليون جنيه » « المدير العام يستقيل احتجاجا
على ما وصلت اليه الشركة » • والشركة المشار اليها هي « الشركة
الاهلية للغزل والنسيج » بالاسكندرية (وهي من شركات القطاع العام)

— فيما ذكرت من الامثلة مايكفى فيما اعتقد لبيان صورة صادقه
لاعطاء ماساد البلاد من فساد وذلك فضلا عما هو معروف للجميع من
احداث — ملايين الجنيهاات التي اقترضها بعض الأفاقين من البنوك دون
ضمان وهروبهم الى الخارج بها • ومن الامور الطبيعية أن الاحداث
المشار اليها ماعدا ما اكتشفه منها الجهاز المركزى للمحاسبات وتعد بداهة
ثابتة ثبوت اليقين — نعد في نظر الجمهور بصحيفة كذلك طالما لم ينشر
تكذيب لها ولم تتخذ اجراءات جنائية ضد كاتب الخبر وضد الصحيفة
المسئولة عن نشره وذلك في حالة عدم صحة الخبر •

ولايسعنى في مقام الختام الا أن أشير الى مقال قيم للاستاذ
الدكتور محمد حلمى مراد نشر بصحيفة الشعب (عدد ٢٣/١١/١٩٨٢)
بعنوان « ما هو موقف مجلس الشعب من معركة الفساد والانحراف »
يتساءل فيه دور المجلس في الكشف عن هذه الانحرافات وتمتيعها
وتحديد المسئوليات في شأنها باعتباره الجهاز الاكبر للرقابة الشعبية
للمحفاظ على الاموال العامة وحقوق الشعب ، وعن الاجراءات القانونية
التي اتخذها سدا لمنع الانحراف « ثم يضيف : الواقع أننا لانفهم
بتلثا للحكمة من وجود جهاز ضخم للمحاسبات تنفق عليه الملايين من
الجنيهاات ثم نعرض الحصار على تقاريره بحيث يجد أعضاء مجلس

الشعب أنفسهم مشقة في الحصول عليها • كما يجب عدم احاطة هذه التقارير بالسرية »

ثم تسأل : « لماذا لا تحقق وقلع الفساد المثارة في مجلس الشعب السابق (في جلسة ١٩٧٩/١/٢٩) ٥٥٥ وقد ذكر أحد الاعضاء أسماء أشقاء وأقارب وأصحاب المسئولين الذين أصبحوا بين طرفة عين وانتباهتها من أفراد معدمين الى أصحاب ثروات تقدر بمئات الالوف أو الملايين من الجنيهات •

٥٥٥ وقد طالب رئيس المجلس العضو أن يقدم أسماء محددة لاجراء تحقيق برلماني ، فقدمها العضو ولم يجر تحقيق !!

كما طالب علوى حافظ عضو مجلس الشعب بجلسة ١٩٧٩/١/٢ أجيزة الرقابة والمدعى العام الاشتراكي باجراء اللازم للاجابة عن سؤالين لايزالان بغير اجابة حتى الآن •

السؤال الاول : أين ذهبت أموال أسرة محمد على من مجوهرات وأثاث ومفروشات وتحف كانت تملا قصورهم •

السؤال الثانى : ما هى الاجراءات التى اتخذت ضد العصابات التى تعيث فسادا في ميناء الاسكندرية بأسلوب يشابه أسلوب عصابات المافيا ؟؟

ثم تضيف : « تقول أحدث دراسة قام بها خبراء تطوير التنمية الزراعية أن قيمة التالف من الخضر والفاكهة تبلغ ٩٥٠ مليون جنيه كل سنة •

أخيرا يقول انه اذا أراد الحزب الحاكم أن يثبت محاربته للفساد فان على اعضاءه أن يطلبوا بتشكيل لجان تقصى للحقائق في موضوعات الانحراف والاستغلال • وللجهاز المركزى للمحاسبات دوره الهام في

هذا المقام، فتقاريره يجب أن تتال من ذوى الشأن كل عناية واهتمام ،
كما يجب أن يكفل له الاستقلال التام .

وليسعنى في مقام الختام لهذه النبذة الا أن أقرر بأنه كان تحت
يدى عشرات من أمثال تلك الامثلة (السابق ذكرها) التى أراها كافية
لدفع الاتهام « بالتهويل » في بيان ماساد البلاد من الفساد وماساد
الشعب من الجزع بل ومن الفرع من آثاره ومن أخطاره . بل ومن
استهانة ذوى الشأن بأمره (١) .

نبذة موجزة عن أسباب الفساد :

١ — إذا كان أول أسباب الفساد — في الدول النامية — هو
الاستبداد (كما قدمنا) فإن أولها لدينا في الوقت الحاضر هو ذلك الغلاء
الفاحش للمعيشة والذي كان فوق احتمال غالبية الشعب وبوجه خاص
طائفة عمال وموظفى الدولة والقطاع العام الذين لا تلى مرتباتهم بنفقات
معيشتهم حتى بالضروريات مما يضطرهم الى الرشوة والاختلاس
والاهمال والتراخى في أعمالهم مما هو معروف للجميع . وقد زاد من
ذلك الغلاء السياسة الاقتصادية غير الحكيمة التى اتبناها وزراء غير ذوى
خبرة بالحياة الاقتصادية العملية (وان كانوا من حملة الدكتوراه ومن
استاذة الاقتصاد السابقين بالجامعات) وأكبر دليل على ذلك القرارات
الاقتصادية المعروفة (التى أصدرها وزير الاقتصاد السابق) والتى
تعد أهم الأسباب التى زادت من الغلاء ، ومن سوء الحالة الاقتصادية
بوجه عام (٢) .

(١) راجع تحت نبذة « تعقيب » (ص ٦٦٣ ، موضوع « التستر على
الفساد » ص ٦٦٣ — ٦٦٥ .

(٢) ذلك هو ما ذكره لى أحد مديرى البنوك الممتازين ومن ذوى الخبرة
الطويلة بالشئون الاقتصادية وهو أحد تلامذتى السابقين الممتازين
أيضا .

٢ — على أن مما يقضى به الانصاف أن نذكر أن ذلك الفساد تمتد جذوره — كما قدمنا — الى الوراء : الى عهد عبد الناصر ومراكز القوى حيث ساد الاستبداد الى الحد الذى يوصف بنظام « حكم الارهاب » كما كان شأن حكم ستالين وروبسيير ونيرون ، حيث لم تكن توجد لدينا أية رقابة على تصرفات رجال الحكم ، حيث سمعنا من الكثيرين الكثير من حوادث السلب والنهب الذى قام به بعض الرجال المسئولين (لاسيما من مراكز القوى) وغيرهم من بعض اعضاء مجلس قيادة الثورة لاسيما في حالات الحراسة (١) . ثم زاد الفساد في عهد السادات ، ولو أنه كان أخف كثيرا عن عهد سلفه عبد الناصر في ناهية الاستبداد اللهم الا في الفترة الاخيرة من حكمه .

٣ — **انعدام القدوة :** لم تكن لدينا قدوة صالحة في عهد الرئيسين السابقين ، ولاريب أنه كان لذلك أثره في التركة المثقلة بالمفاسد القسوى ورثها العهد الحاضر . فلقد أهمل كل من هذين الرئيسين الرقابة على

(١) لعل من المفيد في هذا المقام أن أذكر حديثا جرى بيني وبين الرجل العظيم الفريق عزيز المصرى الذى كانت تربطنى بمصلحة وثيقة منذ اشتغلت بالتدريس بكلية البوليس التى كان مديرا لها (وذلك فيما بين عامى ١٩٣٣ (آخرها) و ١٩٣٥) وقد كان يعد الاب الروجى لرجال الثورة كما ذكر السادات في أحد مقالاته بصحيفة الجمهورية التى كان مديرا لها إذ ذاك . أذكر أننى زرته في يوم من أيام عام ١٩٥٥ وكان حديثنا عن أحوال البلد ، ولما قلت له : « أنه يشاع أن بعض قادة الثورة استولوا على بعض الاموال العامة وهربوها الى الخارج ، وأنا لاأستطيع أن أصدق بحال مايقال » فكان جوابه « هذا هو حال الحكومات العسكرية . لقد حدث مثل ذلك في تركيا والمانيا وغيرهما » . وقد ذكر لى هاتين الدولتين لانه عثى في كل منهما فترة من الزمن ، لاسيما تركيا التى تخرج من « حروستها العسكرية » .

أقولد عائلته فاستغل هؤلاء سلطة رئيس الدولة الذي هو في الوقت ذاته رئيس العائلة — كما استغلها بعض الاصدقاء والمقربين من النفعيين ، فكونوا ثروات طائلة بل هائلة ، كما كانت هائلة حالة ألفاقسة التي كان يروج تحت اثقلها كثير من هؤلاء (٣) — كما أن طائفة الموظفين لم تجد القدوة والصالحة في رؤسائهم الذين أهملوا أمر الرقابة على العمل ، وليست لديهم الشجاعة في معاقبة المهمل ، فلك فضلا عما وجهت اليه كثير منهم (أى من أولئك الرؤساء) الاتهامات بالفساد (مما سنبينه فيما بعد بمثير القليل من التفصيل) .

٤ — الرقابة بين الضعف والاعتماد :

— في تقرير للجهاز المركزي للمحاسبات عن وقوع عمليات اختلاس وتلاعب في المال العام كان مما ذكره في تقريره الذي قدمه لمجلس الشعب عن حوادث تلاعب في أعمال المقاولات بلغت ١٢٤ ألف جنيه « أن وزارة المالية أصدرت تعليمات للمحافظات بضرورة معالجة الثغرات التي تؤدي الى ضياع المال العام ومنها ضعف الرقابة على الأعمال المالية وعدم جديتها » .

كان ذلك مما نشر بصحيفة « الوفد » (عدد ٢٥ أكتوبر ١٩٨٤ بالصيغة الخامسة) تحت عنوان « اختلالات مالية بالادارة المحلية » .

— وفي مقال لاجد كبار الصحفيين من رجال الحزب الحاكم الاستاذ أحمد زين (نشر بصحيفة الاخبار عدد ١٠/٢٦ / ١٩٨٤) كتبه في عموده اليومي « بلا مشاكل » — بعد أن أشار الى « الاختلالات التي تمت بالنسبة للبنوك والسلفيات التي أعطيت بسلا ضمير » فقال « وكل

(٣) تلك الفلقة التي وصفها بأملنة والتي عاناها وعائلته في عهد نشاته وشبله أنور السادات وذلك في كتابه « البحث عن الذات » .

الاختلاسات والتهربات التي حدثت اعتمدت في أساسها على عدم وجود محاسبية « أى عدم وجود رقابة » .

٥ - أعمال إرشادات تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات - تحقيق
صحفى للاستاذ حازم هاشم (نشر بصحيفة الشعب عدد ١٦/١٠/٨٤)
عن شركة أسمنت حلوان وهى من شركات القطاع العام ذكر مانصه :
« اللافت للنظر في تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات عن شركة اسمنت
حلوان شيئان هامان ، الاول أن الجهاز يعد تقاريره كل عام مانى ، فيشير
في كل عام الى مخالفات مالية سبق للجهاز أن أشار إليها في تقارير أعوام
سابقة ، فوق ما يضيفه الجهاز من مخالفات جديدة ، والشئ الثانى أن
شركة أسمنت حلوان بدورها قد استعرات اللعبة ، فهى ترد على الجهاز
دائما بأن الشركة تعمل جادة على ... وأنه جارى عمل كذا ... وأنها فى
سبيلها الى ... ، ونظرا لان هذا العمل يحتاج الى دقة فى التنفيذ - فان
اللجنة (التى شكلتها الشركة) مازالت مستمرة فى عملها ... !! ثم
يقول « مابين تقارير الجهاز المركزى التى ترسل الى الشركة ، وردوها
عليها ضاعت الملايين والالوف من أموال الشعب » .

٦ - مراكز القوى - يخشى البعض من أن تقوم لدينا جماعات
تمثل مصدرا للفساد والطغيان على مثال تلك التى كانت لدينا قديما فى
عهد عبد الناصر والمعروفة « بمراكز القوى » فقد كتب أحد الكتاب
المصحفين البارزين وهو رئيس تحرير « الاحرار » الاستاذ وحيد غازى
(فى صحيفة الاحرار عدد ١٩٨٣/١/٢٤ بالمصفحة الثالثة) مقالا هائلا
ذكر فيه مانصه : « اننا نحاكم مراكز القوى التى تكونت فى الماضى
تاركين مراكز قوى جديدة تتكون فى الحاضر لنحاكمها فى المستقبل !؟ »

ثم يضيف : « فى عددها الصادر يوم ١٠ يناير الحالى أى - نفذ
اسبوعين نشرت « الاجرار » خبرا عن نقل مفشى تموين الشرايية
لانهم زاروا مصنعا « للنبون » فى دائرة اختصاصهم ليتككبوا

مطابقة انتاجه للمواصفات حمالية لاطفالنا الذين يلتهمون « البنبون »
وقدم لهم صاحب المصنع هدايا فاخرة قرفضوها وحرروا له محضرا ...
وعندما عادوا الى مكاتبهم وجدوا في انتظارهم قرارا ينقلهم عقابا لهم
على تجزؤهم وتطاولهم وتفتيشهم على مصنع يمتلكه أحد أصحاب النفوذ
« ثم يقول » وكنت انتظر أن يتولى « أحمد نوح » وزير التموين شخصا
التحقيق في هذا الواقعة الخطيرة ، وأن يستدعى الوزير مفتشى التموين
المنقولين ويستمع منهم الى ماقله لهم رؤسائهم عن نفوذ صاحب
المصنع !! .. وأن يبحث الوزير عن مكن هذا النفوذ وأن يصدر بنتيجة
التحقيق تنشره الصحف القومية ... ولكن شيئا من هذا لم يحدث ..
الخ (١) .

٧ - الشكوى من بعض القوانين : — يرى البعض أن بعض
القوانين تشجع استمرار الفساد . ذلك هو ما ذكره كبير الكتاب الصحفيين
للحزب الحاكم :

نفى مقال بمنوان « حكاية وزير » نشره الاستاذ موسى صبرى
(فى صحيفة « الاخبار » عدد ٢ مايو ١٩٨٥) ذكر عن أحد الوزراء «أنه
رجل جاد ، حازم ، عرفت عنه النزاهة والصرامة ويعرف أن احدى
المصالح الكبيرة التابعة لوزارته هى موضع شكوى الناس ، وهناك اجماع
على العفن فى هذه المصلحة ... فكر الوزير فى خطوة أولى : أصدر قرارا

(١) وما زاد من أهمية هذا المقال فى بنى ماوعته ذاكرتى من شكوى
لاحد أبناء الصعيد نشرتها احدى الصحف منذ بضعة شهور (وقد
فقدت منى — مع شديد الاسف — قصاصة تلك الصحيفة التى
كنت احتفظ بها) وكان الشاكى قد روى فى شكواه أن أحد أعضاء
الحزب الحاكم (وعائلته) يمثل فى منطقته مركزا من « مراكز
التقى » اذ يقف وراءه أحد رجال الامن وهو يعتدى على حقوق
الشاكى ، دون اتخاذ أى اجراء ضد المعتدى .

بنقل عدد من موافق هذه المصلحة الى مواقع أخرى ... أحدث المنقولون ضجيجا كبيرا ، لم يهتم الوزير بالصحيح ولكنه لم يستطع أن ينفذ قراره ! التجأ هؤلاء المنقولون الى القانون ، وقضى القانون بإلغاء قرار النقل لانه لم يذكر سبب النقل ، والوزير لا يستطيع ذكر السبب الا اذا كان لديه الدليل والدليل هنا صعب بل مستحيل ... » ثم يختم الكاتب مقاله الطويل بهذه العبارة التي « الواقع أن هذه قضية بالغة الخطورة » . وبذلك فهو يتفق معي في الرأي اتفاقا تاما « وشهد شاهد من أهلهم » .

— وانى أخيف الى ما نتقّم : انه الى جانب بفض القوانين التي تشجع استمرار الفساد يجب أن نذكر : استهانة أولى الامر بأموره ، وعدم ادراك مدى خطره .

الاصلاح أو أوجه العلاج للفساد :

تمهيد : من الامور البديهية أنه يجب أولا العمل على مطردة بل محاربة أسباب الفساد ، وأغلبها مسائل ذات صبغة اقتصادية ومسائل أخرى تتصل بالناحية الادارية سيكون موضعها في التبذة التالية ومنها مايتصل بالناحية الدستورية أى بأساس نظام الحكم ، وهى تتصل بأساس جميع وجوه الاصلاح بطريقة غير مباشرة ، وقد تكلمنا عنها حين بينا — في تفصيل ليس بالقليل — ضرورة تعديل الدستور ويلحق به قانون الانتخاب (١) .

ويجدر بنا في هذا المقام أن نوجه الانظار الى الامور التالية :

١ — سبق أن فكرنا أن السبب الاول والمباشر للفساد هو ذلك الغلاء الفاحش للمعيشة والذي كان فوق احتمال غالبية الشعب ويوجه

(١) راجع صفحة ٥٦٩ — ٥٨٣ .

خاص طائفة عمال وموظفي الدولة والقطاع العام الذين لا تفي مرتباتهم
بمتطلبات معيشتهم حتى بالضروريات مما يضطرهم الى الرشوة والاختلاس
وللتراخي والاهمال في أعمالهم مما هو معروف للجميع . لذلك كانت
الوسيلة الاولى من الوسائل المأجلة للإصلاح هي رفع الاجور بحيث
تناسب مع ذلك الغلاء ، مع اتخاذ الاجراءات الكفيلة بردع جشع التجار
من ابتلاع ما تناله الاجور من الارتفاع . أما كيف يمكن تحقيق ذلك فهذا
شأن رجال المال ورجال الادارة .

٢ — ضرورة احكام الرقابة : ففي تقرير للجهاز المركزي
للمحاسبات قدمه الى مجلس الشعب عن وقوع عمليات اختلاس وتلاعب
في أعمال المقاولات بلغت ١٢٤ ألف جنيه . وقد أشار التقرير الى أن
السبب الاهم — باعتراف وزارة المالية — كان « ضعف الرقابة على
الأعمال المالية وعدم جديتها » . وذلك ما سبق لنا ذكره بين أسباب
الفساد . كما سبق لنا الإشارة الى الاختلاسات التي تمت بالنسبة
للبنوك والسلفيات غير القانونية والتهريبات التي حدثت انما ترجع الى
عدم وجود رقابة (١) .

— وفي اجتماع لرؤساء الشركات لمناقشة المشاكل التي تواجه
تسويق لنتاج للصناعة المحلية كان أهم قرار لهم « زيادة احكام الرقابة
لمنع تهريب أية سلعة يحظر استيرادها (٢) » .

— وقد سبق لنا الإشارة الى أن بعض القوانين تشجع استثمار
الفساد . وذلك لأنها تحول دون احكام رقابة الرؤساء (ولو كانوا من
الوزراء) على المرؤوسين !! لذلك كان وجبا التعميل بالنظر في تعديل
تلك القوانين (٣) .

- (١) تراجع النبعة الخاصة بأسباب الفساد صفحة ٦٤١ .
- (٢) نشر بصحيفة الاهرام عدد ١٠/٢/١٩٨٤ للصفحة التاسعة .
- (٣) تراجع النبعة الخاصة بأسباب الفساد صفحة ٦٣٩ وما بعدها .

٣ — رفع السرية عن تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات : فالسرية
تثير الشبهات ، ولا يمكن أن تفسر إلا أنها بمثابة ستار لاختفاء ما ارتكبه
بعض كبار المسؤولين من الانحرافات أى من ضروب الفساد ، وليس ثمة
شيء يذهب يشعور القلق بل والغضب الخطير بل والخطر عن نفوس
أفراد الشعب سوى أن يروا اهتمام ذوى الشأن بالكشف عن المفسدين
وانزال أشد العقاب بهم مهما علت مراكزهم وأعلن ذلك فى جميع
الصحف ، لا الاهتمام بالتصريحات الرسمية عن محاربة الفساد !! — لقد
كانت تقارير ذلك الجهاز قبل الثورة تعلن فى الصحف وكانت توزع — فيما
أذكر — نسخ من تلك التقارير على أعضاء المجلس النيابى .

— ثم أنه يجب أن يكفل لذلك لجهاز الاستقلال التام فى أداء
أعماله ، ولقد كان يختار دائما لرئاسة هذا الجهاز قبل عهد الثورة (وقد
كان يطلق عليه « ديوان المحاسبة ») شخصيات معروفة بالنزاهة
والاستقلال .

٤ — ضرورة تطبيق قانون من أين لك هذا (أو قانون الكسب غير المشروع)

من البين أن ذلك يعد سلاحا حادا لردع المفسدين ودرعا قويا يجمى
الشعب من حالة القلق وثورّة الغضب التى أشرت إليها .

— نبذة موجوزه عن قانون الكسب غير المشروع (أو « من أين
لك هذا ») — صدر قانون من أين لك هذا « عام ١٩٥٢ (قبل قيام
الثورة) ثم صدر تعديل لهذا القانون عام ١٩٦٨ باسم « قانون الكسب
غير المشروع » — وقد انشئت بوزارة العدل فى ذلك العام إدارة تحصل
ذلك الاسم ، مهمتها تطبيق هذا القانون ، وهى تعتمد فى تطبيقه على
اقرارات اللجنة التى قمتها العاملون بالحكومة والقطاع العام فى بداية
التحاقهم بالخدمة فى كل خمس سنوات ثم فى نهاية الخدمة . ويتولى

فخص هذه الاقرارات لجان بإدارة الكسب غير المشروع بوزارة العدل
تعاونها الرقابة والإدارة في التحرر عن مدى صحة الاقرارات . ولتلك
اللجان وهيئات الفحص بجهاز الكسب غير المشروع سلطات قاضي
التحقيق . لذلك يرى البعض أنه ليس ثمة ضرورة لما يطالب به البعض
بأن تكون هناك نيابة متفرغة متخصصة للكسب غير المشروع (١) .

• — التخلي عن مظاهر البذخ والاسراف ولو كان في صورة
الوفاء الذي تحلى به مجلس الشعب وتجلّى في موافقته للحكومة للتنازل
لعائلي الرئيسين السابقين ببعض القصور التي تملكها الدولة وتقدر
(هي والاراضي الواسعة الملحقه بها) بالعديد من الملايين من الجنهيات ،
وكان ذلك باسم الوفاء !! •

مشكلة الفساد بين مصر ودول المنطقة :

أثار الرئيس مبارك أخيراً هذه المسألة ، وذلك في خطابه الذي
ألقاه في أول مايو الماضي (ونشرته جميع الصحف) حيث ذكر أنه يرى
بأن « الفساد في مصر أقل مما هو معروف عن دول المنطقة » .

وانى لاحظ أولاً أن البيانات التي قدمت الى الرئيس بمدد هذا
الموضوع تغوزها الصحة ، أو على الأقل تغوزها الدقة . فالقول بأن
الفساد لدينا أقل من غيرها من دول المنطقة قد يكون صحيحاً بالنسبة

(١) كان ذلك هو مارآه النائب العام المستشار عاطف زكي وذلك مما
ورد في تحقيق صحفى قامت به صحيفة لجمهورية ونشرته «بالعدد
الاسبوعى» (الصادر في ٤ نوفمبر ١٩٨٢) وقد طلبت تلك الصحيفة
من جميع المستشارين الذين سبق لهم رئاسة « ادارة الكسب غير
المشروع » ابداء ملاحظاتهم — في ذلك التحقيق الصحفى — على
ذلك القانون — وفي تلك الفترة قامت كذلك صحيفة الاخبار باجراء
تحقيق صحفى عن « قانون الكسب غير المشروع » . ونشرت ذلك
التحقيق (بعمدها الصادر في ١٥ نوفمبر ١٩٨٢) .

لثنتين أو ثلاثة أما الغالبية العظمى من تلك الدول فهي من بلاد البترول
أتى لايصدق هذا القول عليها لسبب بسيط هو أن مستوى معيشة الفرد
فيها (كما مضى طبعا لبعض الإحصائيات الموشقة) ذات مستوى عبال
حتى في بعض البلاد التي لم يضم الله عليها بآبار البترول (مثل سوريا
والاردن) تنعم بعض دول البترول عليها بمساعدات مالية ضخمة . وقد سبق
لنا أن ذكرنا أن أهم أسباب الفساد لدينا هو غلاء المعيشة غلاء فاحشا
وان قلة أجور موظفي الدولة بالنسبة لارتفاع اسعار الحاجيات هي قلة
فاحشة أيضا . وقد سألت بعض من كانوا في تلك الدول عما اذا كانوا
قد لاحظوا فسادا هنك مثل الذه لاحظوه هنا فكان جوابهم بالنفي (١) . ومن
ناحية أخرى فإن من الحقائق التي تذكر ولا يمكن أنة نكر أن المستوى
الثقافي والحضارى لبلادنا يفوق ذلك المستوى لبلادهم ، فالمقارنة اذا
بصدد ذلك الموضوع ليست في موضعها (٢) .

(١) عما ذكره لى أحد حضري البنوك الاجنبية الكبرى للمتمازين (ومن
تلاميضى السليبيين المتمازين أيضا) أنه أطلع أخيرا على إحدى
الإحصائيات لأحد البنوك الاجنبية عن مستوى المعيشة في دول البلاد
العربية قتبين منها — أن ذلك المستوى لديها — عكس ما هو عليه
الحال فيه أولا أن يكون من أساتذة الاقتصاد بالجامعات ، انما
يجب أن يكون للاعتبار الاول هو مراعاة الخبرة الثمينة المحلية
بالشؤون الاقتصادية .

(٢) وقد علمت من أحد كبار رجال القضاء المصريين عمل بالكويت مدى
بضع سنوات مستثمرا بمعركة البعثيات أنه لاحظ أن عدد المتهمين
هناك بالاختلاس قليل (وذلك مع مراعاة نسبة عدد السكان في
الكويت الى عددهم في مصر) ، وإن غالبيتهم العظمى من غير
الكويتيين .

بين الميدانين : الميدان الجامعي والميدان السياسي

منذ نحو ربع قرن من الزمان رأيت أن أحق ناقوس الخطر : خطر اقحام رجال الجامعة للميدان السياسي (١) . ولكم اورثني أسفا بل وألما ما شهدته من أن كثيرين من رجال الجامعة اقتحموا ذلك الميدان بناء على سعي منهم اليه (وهو الامر الكثير الغالب) أو بناء على سعي منه اليهم (وهو الامر القليل النادر) فكان من ذلك ما أدى الى انتشار مايشكو منه الجميع من انتشار الفساد والانحراف في هذين الميدانين ، ويذكر لذلك أسباب عدة ، ولايحدون بيئها ذلك المسبب الذي ذكرته منذ نحو ربع قرن من الزمان ، نجدهم اليوم يتحذثون - بوجه خاص - عن اتجاهاً ويقارنون بين المستوى الذي أرتفعت اليه من قبل والمستوى الذي هبطت اليه من بعد ، أى بعد ذلك الاقحام والاقترحام (٢) .

(١) كان في كلمة تقديم كتابنا « القانون الدستوري والانظمة السياسية » الطبعة الاولى لسنة ١٩٦١/٦٠ وفي الطبعات التالية التي كان آخرها الطبعة السادسة لسنة ١٩٧٦/٧٥ وقد نشرت هذه الكلمة كذلك في كتابي الثقافي والادبي الذي ظهر عام ١٩٧٩ بعنوان ذكريات وكلمات في نصف قرن ج ٢ ص ١٩٩-١٩٩

(٢) وفي مقام الكلام عن تلك المقارنة بين ماضي الجامعة وحاضرها أجد الذكرة ترجع بي الى جانب جدير به أن يذكر . كان ذلك في عام ١٩٥٧ - فيما أذكر - اذ عاينت وزارة جديدة فلفتح أحد أعضاء مجلس جامعة الاسكندرية أرسل برقية تهنئة باسم الجامعة الى رئيس الوزارة الجديدة وقد كنت في ذلك الحين عضوا بمجلس الجامعة ممثلا لكلية الحقوق الى جانب العميد ، فاعترض أحد الاعضاء (ولا أنكر تعاميا ما اذا كان الرجل العظيم والاستاذ الكبير المهتمس على فتحي عميد كلية الهندسة أم هو الفنان والكاتب الكبير الدكتور حسين عوزي عميد كلية العلوم ، فقد كان

ولأرى خيرا من أن أعيد هنا نشر تلك الكلمة التي سبق لى نشرها هناك ، اعنى في كلمة تقديم كتابى « القانون الدستورى » في النبعة رقم ٢ وعنوانها :

« أساتذة الجامعة — وبوجه خاص أساتذة القانون الدستورى والانظمة السياسية والميدان السياسى »
كتبت ما يلى :

« وسوف يتبين بجلاء للقراء — بعد اطلاعهم على هذا المؤلف — مثل الذى يتبين لهم بعد اطلاعهم على مؤلفات غيرى من الزملاء أن أساتذة الجامعة (وبخاصة اساتذة القانون الدستورى والانظمة السياسية) لا يعيشون — كما يظن البعض اثما ، وكما يتهمون ظلما — فى « يروح عاجية ، لا يعنون بأمر سياسة البلاد وشئوننا وشجوننا !! ان السياسة هى كرامتنا واستقلالنا ، هى حاضرنا ومستقبلنا ، هى دماؤنا وأموالنا ، ومن أحق بالبحث والدرس لشئوننا من رجال البحث والدرس رجال العلم رجال الجامعة ؟ ولكن حقا على رجال الجامعة الا يعالجوا تلك الشئون الا بأسلوبهم الخاص ، أسلوبهم الجامعى ، أسلوب البحث والدرس . ومجال ذلك انما يكون فى قاعة البحث والدرس والمحاضرة ، وفى المؤلفات والمجلات العلمية ، أو فى اللجان ذات الصبغة العلمية أو الفنية ، أى فى مجال أو جو علمى هادى ، مما يتوفر فيه قسط من ضمانات حرية الرأى واستقلاله جو لاثسوده ويوجب الا تسوده — نزعه من النزعات ، اللهم لا نزعة حب البحث عن الحقيقة العلمية لوجه الله ولوجه العلم ، فليس مجال ذلك فى مقالات تكتب على عجل طوع المناسبات وتبشر فى الصحف

= الاثنان يجلسان متجاورين) وكان الاعتراض قائما على أساس مخالفة ذلك العمل للتقاليد الجامعية ، فقرر المجلس عدم ارسال بريقة التهئة ، فاستحق المجلس التهئة .

وهي قبل كل شيء أداة سياسية ، ولا في اجتماعات أو هيئات يهيمن عليها رجال سياسيون ، يلقي بها الكلام أو الرأي ارتجالا ، ولا يتوفر لرجال العلم ذلك الجو الهادي الذي يتطلبه اعمال الروية والتفكير في منأى عن مختلف أسباب التأثير (١) .

لقد كفل للجامعات — في الدول المتعدنية الديمقراطية — استقلالها ، شأنها في ذلك شأن القضاء ، ولن توجد كارثة تحل بالجامعة ورجالها كالاتقاض من استقلالها ، وليس هنالك شيء يؤثر على استقلالها ، بل وعلى كرامتها وكرامة رجالها كما يؤثر اقحامهم لاهوائهم أو نزعاتهم السياسية في الميدان العلني الجامعي ، أو اقتحامهم للميدان السياسي (٢) ، فالميدان السياسي في كل بلد من البلدان وفي كل زمن من الأزمان — ميدان متردحم فيه الى جانب الآراء والمبادئ والمثل العليا والتضحيات الأهواء والمصالح وضروب الرياء والشهوات والشبهات ، ورجل الجامعة — شأنه شأن رجل القضاء — عليه أن يظل بعيدا عن ذلك الميدان ، بعيدا عن مواطن الشبهات ومواطن الشهوات ، والا خانه التوفيق في مهمته — وغان امانة رسالته ، وصبغ الناس اراءه بألوان بعض الالهواء والنزعات ، تلك الآراء التي يجب أن تبدو صورتها غير مصبغة الا بصبغة العلم ، والعلم لا يعرف رجاله له لونا ، كما لا نعرف في رجاله المخلصين تلونا .

أعود فأقرر وأكرر أنني لا أعني الا معنى رجال الجامعة بالسياسة

- (١) مما تجدر الاشارة اليه أن هذا الرأي الذي أيديه هنا ليس رأيا جديدا فقد سبق لي أن ناديت به وكتبت عنه في مقدمة كتابي « الوسيط في القانون الدستوري » الذي ظهر عام ١٩٥٦ ولكني أريد أن أريد هنا هذا الرأي تفسيرا وتفصيلا .
- (٢) انني اعني هنا الجمع بين العمل الجامعي والعمل في الميدان السياسي مما ولا أعني من ينتقلون من الميدان الاول الى الثاني .

وشؤونها ، ولكن مكان رجال الجامعة فيما اعتقد - لا يجوز أن يكون في السفينة التي تجرى في بحر السياسة ، لن مكلهم فيما اعتقد - يجب أن يكون في المنارة التي تبث في الظلماء - لتلك للسفينة بالانوار والاضواء .

ان اتحام رجال الجامعة في الميدان السياسي انما يلحق الضرر بالميدانين الجامعي والسياسي معا ، اذ يخشى الا يجذب الميدان السياسي منهم سوى بعض ممن يخطف ابصارهم بريق الاضواء التي تحيط بأصحاب السلطان ، وهؤلاء قل أن تجد لديهم الرأي السليم الذي لانشويه شائبة الضعف أو شائبة الاهواء أو أن تجد لديهم النقد البريء البناء - ان مثل هذا الرأي وهذا النقد تحتاج اليه أداة الحكم السليم القوي أكثر مما تحتاج اليه أساليب الدعاية والسنة التعظيم والتبجيل ، نعم أنه ليخشى من أمثال هؤلاء أن يزينوا لرجال السياسة أخطاءهم .

يروى عن رسول الله ﷺ أنه قال لأصحابه : الا أخبركم بشر الناس ؟ قالوا بلى يا رسول الله : « العلماء اذا قسحوا » . وليس أفسد لرجال العلم - فيما اعتقد - من اتحامهم ميدان السياسة ، ولا أفسد لرجال السياسة من رجال العلم اذا قسحوا ، ومن جماعات المرائين المنتفعين من وراء الحاكمين .

مما يروى عن فردريك الاكبر أنه أراد أن يستولى على بعض الاراضي الاجنبية ليضمها الى مملكته (بروسيا) فاعترض عليه بأن هذا التصرف يخالف مبادئ القانون الدولي العام ، فقال : « مستولى على تلك الاراضي ثم أتى بلحد أسلطة القانون الدولي ليضع نظرية لبرز بها مشروعية هذا التصرف !! »

ولعل خير ما اختتم به هذه الكلمة أن أشير الى ما يروى عن الخليفة العباسي هارون الرشيد لاذجته الى الامام الشافعي يطلب اليه أن يأتي

للتدريس لابنائك في بيته ، نرد عليه الامام الشافعى (١) يقول :

« يا أمير المؤمنين ، ان العلم لا يأتي : وانما يؤتى اليه » • اللهم
رحمك على الامام الشافعى ، وعونك لكل استاذ جامعى يرى العلم
رسالة وكرامة وقناعة ، لا وسيلة وصناعة أو بضاعة • أنك أنت الموفق ،
أنك أنت المعين » •

الاسكندرية فى ١٤/٤/١٩٦١ •

اقتراح : قبل أن اختتم هذا الموضوع أرى أن واجبى القومى
وواجبى الجامعى يعلمان على أن اقترح اضبطة مادة الى قانون المقويات
تعاقب الاستاذ الجامعى الذى يقدم فتوى قنونية الى رجال الحكم أو
يقدم مشروع قانون من شأنهما العمل على اتساع سلطة رئيس الدولة —
بارتكاب جريمة توصف بجريمة « خيانة الامانة العلمية » •

ويجب أن تكون عقوبتها اشد من عقوبة جريمة خيانة الامانة للاموال
العامة •

(١) عرفت فيما بعد أنه كان الامام مالك — لا الشافعى — هو الذى
وجه اليه ذلك الطلب •

الكلمة الختامية

لا أكنتم القراء أنه كانت هنالك بعض مواضيع كانت نيتي متجهمة
أي انكتابة فيها ، وبعض أفكار كنت أود أن أبدئها ، وأجدني الآن أرى
رأيا غير الذي كنت رأيته ، واتجه اتجاها غير الذي كنت قد اتجهته ،
وأشهد الله على أنني ماملت عما ملت عنه ، ولا رغبت فيما رغبت أن الجهد
الذي بذلته في وضع هذا الكتاب مدى خمس سنين كاد يصل بي الى حد
الارهاق ، أي الى حد أصبح فوق مايمكن أن يحتل أو أن يطاق ،
فاذا كان هذا الكتاب يبدو للقراء طويلا فهو أقصر من أن يبلغ المدى
الذي كنت قد أردته . فاذا هم أرادوا أن يطبع طبعة أخرى من الطباعات ،
وأراد الله لكتابه أن يمد في عمره بضع سنوات فسوف أحاول أن يبلنغ
الكتاب ذلك المدى الذي كنت قد أردته ، وأن أطيل بعض الشيء في بعض
ماكنت قد أوجزته .

وانني لاعتقد أن القراء قد تبينوا أن كاتب هذه السطور لم يكتب
سطرا واحدا بل ولا كلمة واحدة عن رغبة أو عن رهبة ، وأنه كان كثير
النقد لكثير من الآراء ، وأنه ممن يؤمنون بأن النقد العلمي هو سبيل
التقدم والنهوض ، فاذا لم تتسع له صدورنا ، وضائق عنه آفاق أفكارنا
لم نكن أهل علم ، ولا أهلا للعلم ، وإن للصادقين المخلصين من المجتهدين
أو الناقدين المخلصين فضلا ان اخطأوا ، وأفضالا ان أصابوا .

وانني لاعتقد أن القراء قد تبينوا كذلك أن كاتب هذه السطور كان
يكتب — حتى في المسائل والمشاكل ذات الصبغة السياسية — بروح رجل
البحث العلمي الذي يبحث عن الحقيقة لوجه الله ولوجه الحق ولوجه
العلم ولوجه الوطن . تلك الحقيقة التي أحببتها وهمت بها ، رغم ما نلقى
من المتاعب في ركابها ، تلك الحقيقة التي طالما ناجيتها وذكرتها كما ذكر
عنترة عيلة حين قال :

ولقد ذكرتك والرماح نواهل . منى وببيض الهند تنطر من دمي
فوددت تقبيل السيوف لأنها . لعت كبارق ثغرك المتبسم
فاذا وفق هذا الكتاب أن يحقق للعلم وللوطن ما أردت من التقدم
كان في ذلك أشهى وأبهى لون عندي من ألوان التوفيق ، والله الموفق .

٥ أغسطس ١٩٨٥

تعقيب

مقدمة — بعد كتابه ماتقدم واعداده للطباعة رأيت في مرآة مخيلتي على صفحات ذاكرتي بعض سطور ذكرتني ببعض مسائل فائتي كتابتها ، فرأيت الآن ألا تفوتني اضافتها ، ولو في وجيز من العبارة ، أو أن أشير اليها مجرد اشاره . وكل ذلك ابان الفترة القصيرة التي أعقبت انتهائي من الكتاب وارسالي آخر ملزمه فيه الى المطبعة .

على أن بين هذه المسائل (التي ينطوى عليها هذا « التعقيب ») مسائل جديدة ، ونظرا لأهميتها رأيت ألا تفوتني كتابتها .

وفيما يلي بيان تلك المسائل :

اولا — حول مسألة التنسّر على الفساد

كان مما صرح به الرئيس في أحد الاجتماعات الهامة ونشر في الصحف قوله :

« لا تنسّر على انحراف ، وأى انحراف لن تحميه رقابة أو صداقة أو سلطة » . (١) ولذلك هو مانشرته صحيفة الاخبار في عددها الصادر في ٣١ يولييه ١٩٨٥ (٢) ومما يدعو الى العجب أن نجد صحيفة الشعب كانت قد نشرت في عددها الصادر في ٣٠ يولييه (أى قبل نشر تصريح الرئيس بيوم) مقالا قيما للاستاذ الدكتور محمد حلمي مراد بعنوان : « الحكومة تمنع أجهزة الرقابة من تعقب المفسدين » . وهذا يعني أن الحكومة تنسّر على الفساد !! (٣)

(١) وقد ذكرت الصحيفة أن هذا التصريح صدر خلال حوار مع شباب مصر في ممسكر أبو قير بالاسكندرية في يوم ٣٠ يونيه .

(٢) ملحوظة — أكرر هنا ما سبق لي ذكره من أنني أحتفظ ببعض

وقد ذكر صاحب ذلك المقال أنه سمع في نشرة الاخبار مساء الاربعاء (٢٤ يولييه) أى قبل تصريح الرئيس بنحو أسبوع أنه كان بين قرارات للجنة الوزارية للسياسات قرار بتشكيل لجنة برئاسة وزير العدل للنظر فى التشريعات المنظمة لنشاط أجهزة الرقابة بحيث لا يبدأ التحقيق فى أية ظاهرة أو تكون الا بقرار من الوزير المختص ، وأن تتم الاحالة الى المحكمة من خلال الوزير المختص .. ولا نحيل أجهزة الرقابة بنتائج التحقيق أو الدراسة الى جهة رفع الدعوى الا بعد العرض على الوزير المختص أو رئيس مجلس الوزراء !! — ثم يقول كاتب المقال أنه وجد ذلك القرار (المشار اليه) منشورا فى بعض الصحف اليومية فى اليوم التالى — أى قبل تصريح الرئيس بخمسة أيام !!

ثم يضيف الاستاذ الدكتور طمى مراد الى ما تقدم وتحت عنوان :
« دلالة هذا القرار المعلن لأجهزة الرقابة ووضعها تحت سيطرة الوزارة »
ما يلى :

« ... ان توقف احالة العاملين المنحرفين — الذين ثبتت اذانتهم للمحاكمة — على موافقة وزيرهم يعتبر زجة ورجعة للوراء لان حق أجهزة الرقابة فى الاجلة الى المحاكمة كان مطلبا من مطلب بعض هذه الاجهزة تأكيدا لفاعليتها وتمكينها لها من أداء رسالتها .. لان بعض الوزراء يكونون أحيانا هم الآمرين بالمخالفة القانونية فيستترون على مرئيتهم ، كما كتب ذلك بحق المرحوم الدكتور محمد بهى الدين بركات رئيس ديوان المحاسبة فى أحد تقاريره » . — ثم يضيف : « وقد رأينا أخيرا كيف حاول الدكتور صلاح حلمد وزير المالية أن يبرىء السيد /

قصاصات الصحف (التى تتضمن بيانات أو أبحاث) تتصل ببحوث هذا الكتاب منذ بدأت بحوثه وهذه القصاصات تمتد الآن غدى بلقأت ، ولم يكن الوقت قد سمح لى بالاطلاع عليها جميعا لى انتهائى من الكتاب .

حصين أمين الرئيس السابق لمصلحة الجمارك من تهمة الافراج المؤقت عن بعض البضائع بغير ضمان قانوني... ولكن المحكمة التأديبية حكمت بإدانته واحالته الى المعاش، وفكرت في اسلب حكما أن ما حدث من وزير المالية يعتبر جريمة تعاقب عليها المادة الخامسة فقرة سادسة من قانون محاكمة الوزراء وهي جريمة القيام بعمل يقصد منه التأثير في القضاء...!! وقد أصدرته المحكمة الادارية العليا حكما بتأييد ذلك الحكم حين طعن فيه « — ومما لا ريب فيه أن استقلال أجهزة الرقابة من السلطة التنفيذية — كما يقول كاتب المقتل — ضمان من ضمانات الطهارة والنزاهة في الحكم (١) » .

ان لرئيس الذي يتحدث دائما عن ضرورة الاستقرار لن يسمح — فيما اعتقد — لمثل ذلك القرار بأى قدر من الاستقرار، والا كان استقرارا للفساد، وهو الذى أعلن أنه يأبى « التستر » عليه .

ثانيا — حول قضية الديمقراطية في الكويت

سبق أن أشرنا اشارة موجزة الى ما نشرته الصحف المصرية فى الآونة الاخيرة من تهديد مجلس الامة بالكويت للوزارة بسحب الثقة منها

(١) وقد علقت صحيفة « الاحرار » (فى عددها الصادر فى ٥ من الشهر الجارى (أغسطس ١٩٨٥) مقالا بعنوان « أرفعوا الوصاية عن أجهزة الرقابة » أيدت فيه رأى الذى أبداه الاستاذ الدكتور حطى مراد — كما كتبت صحيفة « الوفد » (فى عددها الصادر فى أول أغسطس) على رأس صفحتها الاولى كلمة فى هذا المنأى — وقد لاحظت ان الصحف القومية لم توجه الى ذلك القرار كلمة نقد واحدة . وهذا يؤيد الملحوظة التى سبق لنا ابداءها وهى أن الصحف القوية ليس لها ما لىصحف المعارضة من حرية الرأى والنقد .

لأرغام وزير العدل (وهو أحد أمراء الإمرة الحاكمة) على تقديم استقالتة من الوزارة ، وفعلاً قدمها •

وفي مصر نجد أن من الأمور المعروفة منذ عهد ثورة يوليو أن المجلس النيابي لم يفكر بتلثاً أن يقترح بعدم الثقة بالوزارة (١) •

نعود إلى كلامنا عن الكويت ، كما نعود إلى قصاصات الصحف التي كنت أحتفظ بها •

وجدت من « وكالات الأنباء » نبأ إذاعته من الكويت (نشر بصحيفة الاخبار عدد ١٩٨٥/٢/٢٢) يفيد بأن « انتخابات مجلس الأمة الكويتي أسفرت عن تقدم مرشحي تيار التجمع الديمقراطي » كما أن صحيفه الاهرام نشرت في ذلك التاريخ ذاته (١٩٨٥/٢/٢٢) من مراسلها بالكويت برقية ذكر فيها : « أن أبرز الظواهر السياسية التي أسفرت عنها نتائج الانتخابات هي سقوط رئيس مجلس الأمة السابق محمد العدساني وهو من الموالين للحكومة ... وأن المفاجأة المثيرة في

(١) كان ذلك — فيما يبدو لنا — لان الوزارة كانت ذات مزاج رقيق تؤلمها كلمة نقد ولوقيلت في آذانها هما ، أو مسها قلم النقد بسفاههها ، كأنها كانت من تلك المخلوقات التي قال فيها الشاعر العربي القديم :

وهر النسيم يجرح خديه ولمس الحرير يدمى بنانه ...
وقبل عصر الثورة لم يحدث أن اقترح المجلس النيابي في مصر بعدم الثقة بالوزارة الإمرة واحدة ، كان ذلك حين أصدر فاروق أمراً ملكياً بأقالمة وزارة مصطفى النحاس سنة ١٩٣٨ وكلف محمد محمود بتشكيل الوزارة الجديدة فاقترح مجلس النواب بعدم الثقة بها ، فصدر مرسوم يحل المجلس وأجراء انتخابات جديدة ، فجزت بطريقة ٩٩٨/٠٠ وهي الطريقة التي كانت معروفة ومألوفة في عهد وزارات الاقلية السياسية ذات النزعة الدكتاتورية •

الانتخابات كانت غوز الدكتور عبد الله النفيسي وهو يمثل تيارا معارضا للحكومة ، وقد أجمع المراقبون على أن الحكومة لم تتدخل في عملية الانتخابات .

ومن الأمور المتفق عليها بين الباحثين من العلماء في الانظمة الدستورية للبلاد النامية (كما ذكرنا في البحث الاول) أن نزاهة الانتخابات غير معروفة فيها اللهم الا في الهند حيث توجد لجنة مستقلة تشرف على عملية الانتخاب (١) .

... وفي منتصف العام الجامعي الماضي أظلمني أحد تلامذتي من الطلبة الكويتيين بقسم الدكتوراه على مؤلف لاستاذ كويتي للقانون الدستوري (هو الاستاذ الدكتور عثمان عبد الملك الصالح) ليثبت لي أن حرية الرأي والنقد مكثولة في الكويت كما هو الشأن في مصر . ولم تتح لي فرصة الاطلاع على بعض أجزاءه الا في هذين اليومين (للاسباب التي سبق شرحها) . وقد اطلعت على بعض بحوثه في « العلاقة بين السلطين وواقعها العملي » ، « والاسباب الرئيسية لعدم امكانية المجلس (النيابي) » ، « وهيمنة السلطة التنفيذية » - وقد لاحظت (أولا) ان المؤلف يكتب بروح علمية بعيدا عن التأثير بأية نزعة حزبية ، وأنه يكتب في جو من الحرية التامة فيما يبدى من رأى أو يوجه من نقد .

والمحوظة (الثانية) هي أن الكويت استطاع المجلس النيابي فيه أن يسقط الوزارة ، وهذه إحدى الخصائص الاساسية للديموقراطية البرلمانية وكان ذلك في بداية انشاء الحياة النيابية في الكويت عام ١٩٦٤ وآن وقت كانت مصر تزح فيه تحت نير دكتاتورية طاغية باغية في عهد حكم عبد الناصر .

(١) ونستطيع أن نحضيف اليوم اليها الكويت ، وكذلك باكستان حيث اعترفت المعارضة فيها بنزاهة الانتخابات التي جرت فيها أخيرا (في يولييه ١٩٨٥) ، وذلك فيما نشرته وكالات الأنباء .

وقد ذكرنا - فيما تقدم - أنه حدث أخيراً خلاف بين مجلس الأمة (في الكويت) ووزير العدل (وهو أحد الأمراء) أدى إلى استقالته
الوزير بعد أن هدد المجلس بالاعتراع بعدم الثقة بالوزارة (١) .

- وفي الشهور الأخيرة كان مما نشرته « وكالات الأنباء » وبعض
الصحف المصرية أن الانتخابات الأخيرة لمجلس الأمة بالكويت أسفرت
عن تقدم التيار الديموقراطي وأن المراقبين أجمعوا على أن الانتخابات
جرت في جو من الحرية وبنزاهة تامة (٢) . - وكان أساتذة القانون
المصريون الذين عاشوا في الدول النامية قبل وبعد تحريرها من الاستعمار
الغربي وكتبوا عن أنظمة الحكم في تلك الدول قد ذكروا أنه لا توجد بين
الدول النامية سوى دولة واحدة تجرى فيها الانتخابات النيابية بنزاهة
وحرية وهي الهند ، وذلك لأن الانتخابات هناك تشرف عليها لجنة
مستقلة .

(١) وفي مصر لم يلجأ المجلس النيابي إلى اتخاذ قرار بعدم الثقة
بالوزارة قبل عهد الثورة إلا مرة واحدة كان ذلك حين أصدر فاروق
أمراً ملكياً بإقالة وزارة الرئيس مصطفى النحاس من الوزارة عام
١٩٣٨ (كما قدمنا) .

(٢) كان ذلك مما أذاعته « وكالات الأنباء » من الكويت ، ونشر
بصحيفة الأخبار (عدد ١٩٨٥/٢/٢٢) ونشرته صحيفة الأهرام
في ذلك التاريخ ذاته من مراسلها بالكويت .

ثالثاً — سياسة المظاهر ، والاستفتاء على الدستور المصري

من خصائص أنظمة الحكم في الدول النامية الأخذ بسياسة المظاهر (١) . ونجد أن مصر لم تنح عن تلك القاعدة . ومن أهم صور تلك السياسية لدينا نجدها فيما كان يجري في الاستفتاءات الشعبية في عهد السادات (٢) .

ولعل أسوأ تلك الصور وأقبحها هو ماحدث في الاستفتاء الشعبي الذي جرى عن الدستور للحالي سنة ١٩٧١ .

كان مما صرح به الرئيس مبارك في خطاب هام القاه في مؤتمر الحكم المحلي قوله : « الشعب لا يقبل وصوله من أحد لأنه اختار دستوراً .. الخ » ومن البين أنه يشير بذلك الى الاستفتاء الشعبي الذي جرى على الدستور في ١١ سبتمبر ١٩٧١ وكانت نتيجة الاستفتاء — كما جرى العرف بصدد الاستفتاءات — الموافقة العامة بما يقرب من الاجماع !! (٣) ولم يكن هذا سوى مجرد مظهر ، أما الحقيقة فقد كانت النقيض لذلك

(١) راجع ماكتبناه عن « سياسة المظاهر » في الدول النامية ص ١١٣ — ١١٥ .

(٢) وقد كتبنا عنها في كتابنا « الحريات العامة » الذي ظهر عام ١٩٧٤ أى في عهد حكم السادات (ص ٢٦٤ — ٢٧٤) .

(٣) وبعيد عن الادعاء بأن الرئيس كان على علم بأمر « لجنة التتقيق » (أو لجنة التتقيق) التي عينت بمشروع الدستور ، فالمعروف أنها كانت ذات صبغة سرية ، وطبيعى أنه لم يكن ثمة مجال لاستفتاء هذا السر اليه في حين أنه كان اذ ذاك نائباً لرئيس الجمهورية ، وهذا السر يزري افساؤه بأصحابه — بل لعل هناك بين أفراد تلك العائشة (أو البطانة) التي أغنيها من لم يكن على علم بأمر تلك اللجنة .

المظهر به فقد كان الظاهر أن الدستور من عمل « لجنة الدستور » وهي لجنة محترمه مكونه من بعض أساتذة الجامعات وبعض أعضاء مجلس الشَّعب وبعض كبار رجال الفكر والعلم ، أما الحقيقة فقد كانت - كما قدمنا وبيننا بيانا وافيا - وهي ان الدستور من صنع لجنة سرية وهي « لجنة التنسيق » (أو التطبيق) تعمل بما يرضى ويشبع نشوة السلطة عند السادات (١) وقد تطلبت تلك المسرحية - من أجل ألا يرفع الستار عنها - اجراء مسرحية أخرى لتغطيها وهي مسرحية الاستفتاء .

مسرحية الاستفتاء - وهي تتلخص في أن مشروع الدستور نشر في الصحف وعرض على الشعب في يوم نشره (١١ سبتمبر ١٩٧١) . ومن الأمور البديهية والضرورية أنه لا يمكن ولايجوز أن يطلب من الشعب الاستفتاء على مشروع قانون - ومن باب أولى على مشروع دستور - الا بعد انقضاء عدة أيام على اذاعته ونشره في الصحف حتى تتاح الفرصة للمواطنين للالمام بمشروع الدستور وبما يحدث من حوار بين المؤيدين والمعارضين والناقدين من رجال الاحزاب ومن المستقلين . هذا هو ما يحدث دائما اللهم الا في حالة دستورنا سنة ١٩٧١ ، والسر في ذلك هو الحيلولة دون كشف السر !! . والا قضي على الاستفتاء وعلى الدستور دستور الأمة ؟ !!

ثم ان من الامور المعروفة لدى أبناء الريف أن الاستفتاءات لا يحضر فيها أحد أي أن نسبة الغائبين لا يقل عن ٩٩٪ ، وهي حقيقة لم أستطيع تصديقها حين سمعتها لأول مرة من أحد الزملاء ممن موطنهم الانتخابي في الريف ، وكان ذلك منذ نيف وعشرين من السنين . ولما بحث الامر وحققته آمنت آسفا بصحته . لذلك وجبت اعادة النظر في أمر نظام الاستفتاء بمصر .

(١) راجع ص ٣٠٤ ، ٣٠٦ .

رابعاً : الحاشية (أو البطاقة) وبوجه خاص حاشية أسئلة القانون

كان على رأس مطلب رجال الثورة (لدى قيامها في ٢٣ يولييه) تطهير الحاشية الملكية (١) . وإذا نحن رجعنا الى الأخطاء والانحرافات المعقدة التي كانت تتراعى في صورة بيانات ومعلومات وفتاوى قانونية ومشروعات قوانين قدمت الى الرئيس (وقد أشرنا اليها وبيننا زيفها في مواضع مختلفة من هذا الكتاب) فإنه يتبين أنه ليس ثمة بد من إجراء حركة تطهير تدخل هذه الحاشية (أون البطانه /) لتخرج منها أولئك المسؤولين عن تلك الأخطاء والانحرافات التي كان من البين أنها كلفت سادرة عن شهوة الرغبة في نيل الخطوة ١٠٠٠ أى في التقدم في طريق النفاق ونيل الرضاء السامى ولو خطوة ، بل وأكثر من خطوة . هذا هو الشأن دائماً في الدول النامية ، لاسيما بعد الحركات العسكرية الثورية ، وهذه هي طبيعة النفس البشرية ، وسنة التاريخ ، ولن تجد لسنة الله ولا لسنة التاريخ تبديلاً .

(١) راجع ص ٣٠٤ ، ٣٠٦ .

في عهد الرئيس جمال عبد الناصر

(من سنة ١٩٥٤ — ١٩٧٠)

تمهيد :

سأذكر هنا المواضيع الستة ذات الصبغة الدستورية ، أو ذات الصلة الوثيقة بها ، والتي كتبت فيها في ذلك العهد ، وكان للرئيس جمال عبد الناصر رأى فيها غير الذي أراه ، أو كان نادى إبانها بمبدأ أو شعار أسبق عليه مغزى غير الذي أرى من حقيقة مغزاه ، أو غير ذلك من المسائل التي أوحى الى بالكتابة فيها سير الاحداث ورأيت في بحثها واجبا علميا وواجبا قوميا مما (١) .

ولقد كان كل ما كتبت نقدا لما رأيت أو قرأت ، وكان العهد — كما هو معروف — عهد حكم دكتاتوري ، بلغت فيه النزعة الدكتاتورية —

- (١) يراجع في أسباب هذا « المطلق » ما ذكرناه في « الفهرس »
(٢) كان الرئيس لجماعة « الضباط الاحرار » التي قامت بالثورة ، ثم عين نائبا لرئيس الوزراء ثم رئيسا للوزراء عام ١٩٥٢ (حين عين نجيب رئيسا للجمهورية) ثم رئيسا للجمهورية عام ١٩٥٤ .
- (٢) كان ماكتبته في هذه المواضيع الستة مما ورد في كتابي « القانون الدستوري والانظمة السياسية » الجزء الاول الذي كان يدرس لطلبة الكلية وطبعت الطبعة الاولى منه في العام الجامعي ١٩٦٠ ، وقد اخترنا ثلاثة مواضيع لتكون موضع البحث في هذا الكتاب . وقد زدنا هذه المواضيع الثلاثة تفصيلا في كتابنا « الاسلام ومبادئ نظام الحكم في الماركسية والديمقراطيات الغربية » من ٢٨٦/٢٩٨ على أن الموضوع السادس والاخير لم يكن من مواضيع الدراسة للطلبة ، لذلك لم ينشر في ذلك الكتاب وانما نشر في مجلة « العروبة » التي نشرتها « أسرة العروبة » التي كنت رائدها بالكلية سنة ١٩٥٦ وسأكتفى هنا بالكتابة عن تلك المواضيع الثلاثة الاولى .

لاسيما في عهد سيطرة «مراكز القوى» حينذاك بعيدا بل أبعد حد وهو
الذي يوصف « بنظام حكم الارهاب » Régime de Terreur

(كما يصفه الفرنسيون) على أن الحاكم الدكتاتور — فيما اعتقد —
لاسيما في بداية عهده بالحكم اذا كان ينظر الى النقد بعين غاضبة
وتمتد يده الى الناقد احيانا ضاربة ، ألا أنه يغمض عنه عينة حين يرى
أن النقد لا يهز من الحكم أركانه ولا يمس بسوء بنيانه ، وحين يتبين أن
الناقد انما يبتغي الانارة لا الاثارة ، وأن الناقد من رجال العلم الذين
يكتبون لوجه الله ، ولوجه الوطن ، ولوجه الحق والعلم — بعيدا عن
مواطن الشبهات ومواطن الشهوات .

واليكم بيان أهم تلك المواضيع الستة التي أشرت اليها :

(أولا) — حتمية الحل الاشتراكي (ثانيا) حتمية الصراع
(ثالثا) الاشتراكية العلمية (رابعا) كلمة عامة من الانظمة الدكتاتورية .
(خامسا) أساتذة الجامعة (ويوجه خاص أساتذة القانون الدستوري
والانظمة السياسية) والميسدان السياسى . (سادسا) كلمة عن
« مشروع دستور دولة الاتحاد العربي » الذي اقترجه مؤتمر الخريجين
العرب (الذي عقد بيت المقدس عام ١٩٥٥) ، حيث كنت عضوا في الوفد
الذى أوفدته مصر الى ذلك المؤتمر ، وقد ألقيت فيه تلك الكلمة (١) .
أما المواضيع الثلاثة التى سأنتاولها هنا بالبحث فهى :

(١) وقد نشرت تلك الكلمة فى « مجلة أسرة العروبة » بالكلية لسنة

ولاً : حتمية الحل الاشتراكي ، (ثانياً) حتمية الصراع الطبقي

و (ثالثاً) « الاشتراكية الطمية »

تمهيد :

١ — كان الرئيس عبد الناصر — كما كان بعض من رجال الحكم وغيرهم من رجال السياسة — يكررون في خطبهم وتصريحاتهم عبارة « حتمية الحل الاشتراكي » وعبارة « حتمية الصراع الطبقي » و « الاشتراكية الطمية » ، وقد وردت هذه العبارات — أو على الأصح : الاصطلاحات أو الشعارات في « الميثاق » الشهير الذي كان يعد بمثابة دستور لمبادئ رجال الثورة وأشرف عبد الناصر على وضعه اذ رأس جميع جلسات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذي أخذ في مناقشة مشروعه ووافق عليه في ٣٠ يونيو ١٩٦٢ ، وكان بعض اساتذة القانون يعتبرون مرتبته فوق الدستور ، أى أنه لايجوز قانونا للدستور مخالفة نص من نصوص الميثاق (١) . ونظرا لما بين هذه الاصطلاحات الثلاثة من ارتباط فقد رأيت الجمع بينها .

٢ — وقد تبين لى بعد البحث أن هذه الاصطلاحات والشعارات مأخوذة عن مذهب ماركس وهي ذات مغزى خاص في ذلك المذهب ، وأن المناداة والاختذ بها يفسر بأنه مناداة وأخذ بمذهب ماركس ، في حين أن المنادين بها والذين يرددونها في مصر — وعلى رأسهم عبد الناصر — كانوا يصرحون بأنهم غير ماركسيين وكانت حكومة عبد الناصر تستغل فعلا الشيوعيين ، وذلك يعنى أنهم يفسرون تلك الاصطلاحات أو

(١) نسخة « الميثاق » التي نرجع أو نشير اليها هنا هي النسخة الرسمية التي قام بطبعها « الاتحاد الاشتراكي » وقامت بطبعها الدار القومية للطباعة والنشر ١١ شارع الصحافة بالقاهرة .

الشعارات تفسيراً مخالفاً للتفسير أو للمعنى المعروف والمعهور عنها ، وهذا خطأ رأيت مما يقضى به على الواجب العلمى أن أوجه أنظارهم اليه (١) .

أما وقد انتبهنا من هذه الكلمة التمهيدية فإننا ننقل الى الكلام عن كل من هذه الشعارات أو الاصطلاحات :

فاول : حتمية الحل الاشتراكى (٢) :

ورد في الميثاق « ان الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر — وصولاً ثورياً الى التقدم — لم يكن افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختيارى ، وإنما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضها الآمال العريضة للجماهير ... » (٣) .

— ولقد كان مبدأ « الحتمية التاريخية » ، « وحتمية الحل الاشتراكى » من المبادئ التى نادى بها ماركس (كما قدمنا) ، وكان شأنه شأن مبدأ اشتراكية الملكية « ومبدأ الصراع الطبقي » الشهير وغيره من المبادئ التى يرى ماركس تطبيقها . وكذلك شأن التنبؤات التى يتنبأ بها ، إنما يعد ذلك كله من الامور التى يفرضها التطور الطبقي للمجتمع وللتاريخ فيما بينه البحث العلمى ، فمذهبه — كما يدعى زوراً — هو مذهب علمى — بخلاف المذاهب الاشتراكية الاخرى

(١) وكان ذلك مما كتبه فى مؤلفى « القانسون الدستورى والانظمة السياسية » الذى سبقت الاشارة اليه .

(٢) حتمية الحل الاشتراكى « هو عنوان الباب السادس » من الميثاق من ٤٩ — ٥٩ .

(٣) الميثاق « الباب السادس » « فى حتمية الحل الاشتراكى » من ٤٩ وما بعدها .

التي يرى أنها مذاهب لا تقوم على أساس من البحث العلمي وإنما هي محض ثمرة اعتبارات إنسانية مفكرة « الحتمية » أو « التنبؤ التاريخي » إنما تقوم على أساس الاعتقاد الخاطئ بأن ثمة قوانين للتطور بينها لنا البحث العلمي — أي قوانين يسير التطور التاريخي وفقا لها ، وهذا هو ما يطلق عليه « المذهب التاريخي » ولقد كان انجبلر يفخر بأن ماركس اكتشف قانون التطور الذي يسيطر على تاريخ البشرية .

— نقد فكرة الحتمية : — على أن الاسلوب العلمي (كما يقول العلامة بوبر Popper الأستاذ بجامعة لندن) لا يقر الأخذ بفكرة « الحتمية » ذلك هو ما بينه بيانا وافيا في مؤلفه : *Poverty of Historicism* وقد ترجمه إلى العربية الأستاذ الدكتور عبد الحميد صبره (الأستاذ السابق بكلية آداب جامعة الاسكندرية) بعنوان « عقم المذهب التاريخي » ص ١٣٥ — ١٣٦ ، فقد كتب مانصه : « أنه إذا صحح أن في مقدورنا التنبؤ يسير تاريخ أحداث المستقبل فإن ذلك يعني أنه ليس في مقدور العقل ولا ارادة البشر أن تدخل على خطوات سير الاحداث تبديلا أو تعديلا ، وأن كل ما يطلب منا هو أن تعمل على ازالة الموائق التي تعترض طريق سيرها طبقا لتلك التنبؤات . فهذا العالم يرى أنه لا يمكن أن يكون للتطور « قانون » وإنما هنا لتفحصب « اتجاهات وأيده في هذا الرأي أحد كبار علماء الاقتصاد الأمريكيين (وهو شومبيتر Schumpeter) حيث يقول : « الطرق لا تستطيع الا معرفة الاتجاهات العامة للتطور في بلد معين ، وهذه الاتجاهات لا تتلنا الا على ما سيحدث في ذلك البلد لو أن الأمور ظلت سائرة على النحو الذي كانت تسير عليه في الفترة التي كانت موضع دراستنا وملاحظتنا ، وإذا لم نتدخل عوامل أخرى ، وأن التنبؤ بالمستقبل كما يقول — يعد عملا غير ذي صبغة علمية حين يتجاوز نطاق تحليل الاتجاهات التي هي موضع الملاحظة ، فيجب ألا يفوتنا أن ظهور (أو تدخل) عوامل خارجة عن نطاق ميدان ملاحظتنا يصبح أن يحول دون الوصول إلى النتائج المترتبة على تلك الاتجاهات »

فلا يجب الخلط بين « القوانين » و « الاتجاهات » ، فالاتجاهات
كما يقول العلامة بوبر — رهن ببقاء بعض الشروط ، بخلاف القوانين
فبقاؤها غير مشروط بوجود ظروف معينة ، إذ هي ذات صيغة حتمية .

الخلاصة : أن الاتجاهات — كما يقول — لاتصلح أساسا
للتنبؤات . لذلك لم يكن أمرا عجبا أن نجد يد التاريخ قد وجهت صفة
قوية على وجه تلك الحتمية فكذبت أحداثه تلك التنبؤات « الحتمية » !
تكذيبا ، وكفى بالتاريخ حسيما ورقيا . فتنبؤات ماركس عن انجلترا
باعتبارها أول دولة ستأخذ بالماركسية ، وتنبؤاته عن حتمية انقراض
الطبقة الوسطى (المكونة في عصره بوجه خاص من الحرفيين) ، وتنبؤاته
عن حتمية الصراع بين الطبقة العاملة وطبقة الرأسمالية (وأن هذا
الصراع — على حد تعبير لينين — إنما هو عبارة عن « حرب أهلية »
حقيقية) وتنبؤاته عن أطوار ازدياد حال العمال سوءا وبؤسا في ظل
النظام الرأسمالي ، وعن اتحاد طبقة (البروليتاريا — أى عمال
المصانع) في الدول الرأسمالية لاقامة بناء الاشتراكية الماركسية على
أنقاض النظام الرأسمالي ، كلها تنبؤات أثبتت أحداث التاريخ أنها
واللهباء سواء (١) .

(١) راجع فيما تقدم كتابنا « الاسلام ومبادئ نظام الحكم في
الماركسية والديمقراطيات الغربية » ص ٢٨٦ — ٢٩٢ حيث نشر
فيه الى المراجع الهامة التالية :

- شومپتر Schumpeter (وهو من كبار علماء الاقتصاد في
الولايات المتحدة الأمريكية) واستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد :
انظر مؤلفه في الاقتصاد ص ١٣٢ — ١٣٤ — ١٣٧ — ١٣٨ .
- بوبر Popper (الاستاذ بجامعة لندن) « المجتمع الحر وأعداؤه »
الجزء الثاني — طبع في لندن علم ١٩٤٥ ص ٨١ ، ٨٢ .
- جيد ، ورست Gide et Rist « تاريخ المذاهب الاقتصادية »
الطبعة السابعة باريس ١٩٤٧ ص ٥٤٠ .

— الخلاصة — أن ماركس حين كان يتكلم عن « حتمية الفصل الاشتراكي » إنما كان يعنى مبدأ في مقدمة مبادئه التي يتبناها ، ومن المبادئ القائمة على أساس قانون التطور المزعوم الذي كذبه التاريخ والفكر العلمي مما •

ومن عجب أننا نجد — في بعض الدول العربية — بعض قادة الفكر السياسي ممن هم بالماركسية لا يدينون ، نجدهم لبدا الحتمية يرددون ، وبوجه خاص « مبدأ حتمية الحل الاشتراكي » وهم لا يدرون أن الذي يرددون هو في مقدمة المبادئ الماركسية ، وأن ماركس يقصد « بالحل الاشتراكي » الاشتراكية الماركسية ، كما أنهم يجهلون أن استعمال الشعارات أو الاصطلاحات المعروفة المألوفة في لغة مذهب من المذاهب — في مقام المطالبة بالاخذ بفكرة معينة أو غيرها من المطالب — إنما يعتبر لدى رجال العلم — دليلا على اعتناق ذلك المذهب ، أو — بالاقل على التأثير به والاخذ عنه • والاقتباس منه (٢) •

(٢) لاحظ أحد كبار علماء المستشرقين (الاستاذ فترجير) أنه حين يعتمد شعب الى استعارة فكرة من شعب آخر فاننا نجده يعتمد في الوقت ذاته الى أن يستعير كذلك المظهر الذي عرفت به هذه الفكرة ولذلك نرى — كما يقول ذلك العالم الكبير — كلمات واصطلاحات غير قليلة تدل على نظم وافكار خاصة دخلت من أجل ذلك من اللغة الاغريقية في القانون الروماني •

من بحث نشره فيترجير الد بعنوان : الدين المزعوم للقانون الروماني على التشريع الاسلامي نشر بمجلة Law quarterly review عدد يناير ١٩٥١ مجلد رقم ٦٧ ص ٨١ — ١٠٢ وقد أشير اليه في كتابنا « مبادئ نظام الحكم في الاسلام » — مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة « الطبعة الاولى المفضلة لعام ١٩٦٦ ص ١٧٦

ثانيا : حتمية الصراع الطبقي :

كان هذا المبدأ من المبادئ التي أشار إليها كذلك « الميثاق » الذي أشرف عبد الناصر على وضعه . فقد ورد فيه ما نصه : « والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره » (١) .

وهو كذلك في مقدمة مبادئ مذهب ماركس ، فقد كان ماركس يرى أن تاريخ كل مجتمع من المجتمعات لم يكن إلا تاريخ الصراع بين الطبقات ، ولقد كان يرى حتمية الصراع بين طبقة البرجوازية (الرأسمالية) وطبقة البروليتارية : (الطبقة العاملة) (٢) .

ولقد سبق لنا أن نقطنا — في الفقرة السابقة (أولا) فكرة الحتمية التاريخية « استنادا الى أقوال بعض الفلاسفة وعلماء الاقتصاد . والتاريخ يبين لنا أن للطبقة العاملة — منذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين — قد استطاعت في البلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة أن تنال الكثير من الحقوق الاجتماعية والسياسية دون أن تقوم بحركات عنيفة ثورية أي دون صراع . ففي كثير من الأقطار التي بلغت فيها الرأسمالية والصناعة شأوا بعيدا مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا ودول شمال أوروبا (السويد والنرويج والدانمرك وغيرها) لانغمس شيئا من ذلك الصراع الطبقي ، ولانجد للمذهب الشيوعي هناك سوى العدد القليل بل الضئيل من الاتباع (٣) . ثم أنه غير صحيح

(١) ثم يردف ذلك بقوله « أن ضراوة الصراع الطبقي وموئته والاضطرار الهائلة التي يمكن أن تحدث نتيجة لذلك هي الواقع من صنع الرجعية » — راجع الميثاق (المرجع السابق ذكره) ص ٤٤

(٢) راجع كتابنا « الاسلام وعيادى نظام الماركسية والديموقراطيات الغربية » ص ١٦٨ ، ٢٨٨ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٢٩ .

ماذكره ماركس من أن « تاريخ كل مجتمع من المجتمعات لم يكن الا تاريخ الصراع بين الطبقات » • فغير صحيح أن يقال أن الطبقات كانت معروفة في كل زمان ومكان حتى يصح القول بأن « تاريخ كل مجتمع من المجتمعات لم يكن الا تاريخ الصراع بين الطبقات » وقد تحققتنا من ذلك وبيناه في البحث الخاص بالدول العلمية •

ولقد اعترف انجبار ذاته (وهو زميل وشريك ماركس في صنع مذهب) - بعد وفاة ماركس - أن الجماعات البدائية لم تكن بها طبقات لانها كانت جماعات شيوعية • وفي كثير من الشعوب الأفريقية لم تكن هنالك امتيازات أو صراع طبقات ، بل لم تكن هناك طبقات ، وكانت كلمة « الطبقة » غير معروفة (كما سبق أن بينا) وكما اعترف الزعيم الماركسي لينين (١) •

ثالثا : الاشتراكية العلمية :

ورد في الميثاق « ان الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لأيجاد المنهج الصحيح للتقدم » (٢) •

وقد قلت واطمئنت الميثاق ان اصطلاح « الاشتراكية العلمية » يذكر وصفا لمذهب ماركس تميزا له عما سيقه أو عاصره من مذاهب اشتراكية (كاشتراكية أوين Owen أو توماس مور Thomas Moore وغيرهما لم تكن ثمرة بحث علمي ، وإنما كانت - كما قدمنا - وليدة مجرد مشاعر إنسانية نبيلة ، ولم يكن طبعها الفكر العلمي بطابعه ، ولا صنع لها ثوبا علميا في مصنفه •

(١) لينين « مصادر الماركسية الثلاثة » ص ٢٩ راجع في ذلك مؤلفنا (المرجع السابق ذكره) ص ٢٢٩ •

(٢) الميثاق (المرجع السابق ذكره) ص ٥٠

فالاستاذ الفيلسوف بوبر *Popper* ذكر أن الماركسيين يصرحون أنهم لم يكونوا رجال أخلاق ولكتهم رجال علم وأنهم لا يعالجون نظريات مجردة تقوم على مجرد التأمل والتفكير النظري المجرد فيما يجب أن يكون ، وإنما هم يعالجون البحث في الوقائع ، فيما هو كائن وغيمنا سيكون طبقا لتنبؤاتهم المستفادة من قوانين التطور الطبيعي للمجتمع ^(١) .

ولقد كان انجيلز (زميل ماركس وشريكه في مذهب) حين يشير إلى مذهب ماركس يصفه « بالاشتراكية العلمية » ، « بالاشتراكية الماركسية » والاشتراكية العلمية « هما اصطلاحان مترادفان ^(٢) » .

— ان الذين عوا بتحليل شخصية عبد الفاسر وتصرفاته تبينوا —
بحق — ان كثيرا منها كانت نتيجة « رد فعل » لما يلاقه من نكبات ، أو لما يتلقاه من ضربات ، فإذا نحن عرفنا تلك المقدمات أستطعنا أن نصل —

(١) بوبر المرجع السابق — الجزء الثاني ص ١٤١ .

(٢) فحين كتب انجيلز مقاله الشهير عن اشتراكية ماركس والاشتراكيات الاخرى التي كان يصفها « بالاشتراكيات الخرافية » وكان عنوانه « الاشتراكية : الخرافية والعلمية » .
منشور في كتاب : « مختارات » مؤلفات ماركس *M. selected Works* الطبعة الثالثة بلندن ١٩٤٥ الجزء الاول ص ١٢٥ — ١٨٨) فأنتنا نجد انجيلز لم يفكر « الاشتراكية الماركسية » انما يفكر « الاشتراكية العلمية » أي أنه اعتبرهما اصطلاحين مترادفين .
راجع فيما تقدم كتابنا « الاسلام ومبادئ نظام الحكم في الماركسية والديمقراطيات الغربية » ص ١٦٣ — ١٦٥ ، أو كتابنا « القانون الدستوري والانظمة السياسية » في أية طبعة من طبعاته الست (من الطبعة الاولى سنة ١٩٦٥ الى الطبعة السادسة سنة ١٩٧٥ الفصل الثاني : مذهب ماركس) .

في يسر — الى تلك النتيجة التي نراها تصور الحقيقة ، وهي أن فكرة إقامة الاتحاد الاشتراكي وتنظيماته : (وبخاصة نسبة ٥٠٪ بالأقل للفلاحين والعمال) إنما كانت بمثابة « رد فعل » لتلك النكسة التي حلت بالوحدة ، ولتلك النكبة التي حلت بشخصه باعتباره رئيس تلك الوحدة والمسئول الاول عن التصرفات والسياسة التي أشارت القائمين بتلك الحركة الانفصالية عن مصر ، أعنى الحركة الانقلابية الثورية التي قام بها بعض الضباط السوريين سنة ١٩٦١ •

وكما هو شأن التصرفات أو لأعمال التي تصدر نتيجة « رد فعل » فان الاتحاد الاشتراكي بما تضمنه من مبدأ الـ ٥٠٪ وغيره من التنظيمات التي وضعها عبد الناصر في الميثاق — كان يعد ذا صبغة وقتية ، وإلى ذلك أشار عبد الناصر في خطاب القاء في المؤتمر الوطني (وقد سبقت الإشارة إليه) حيث ذكر عن الميثاق مانصه :

« ... وقد كنت حريصا على ألا أضع فيه شيئا لاكثر من ثمان سنين ، لانه من الممكن أن يحدث تطور **فكرى** وتقدمى أكثر مما جاء في الميثاق ويريد الشعب أن يضيف عليه أو **يعمله** » (١) •

(١) وقد أكد عبد الناصر هذه الحقيقة مرات عدة في المؤتمر الوطني ، أنظر مثلا خطابه في المؤتمر الوطني في جلسة ٣٠ مايو ١٩٦٢ — وقد عاد الى تأكيد الحقيقة في خطابه يوم افتتاح مجلس الأمة في ٢٦ مارس ١٩٦٤ — راجع في ذلك « النظام الدستوري للجمهورية العربية المتحدة » (المرجع السابق) ص ٢٠٨ •

ملحوظة : تقرر إلغاء نظام « الاتحاد الاشتراكي » عام ١٩٧٦ ، أى عقب ظهور كتابى الذى طالبت فيه بذلك الإلغاء بفترة وجيزة • ويعيد عنى الادعاء بأن ذلك الكتاب كان سبب ذلك الإلغاء بولو أنى لا أعلم اذا كانت هنالك كذلك أسباب أخرى ، أجدر بذلك الفضل وأحرى ، والله أعلم •

نريد أن ننتمي مما قمعنا إلى القول بأننا نرى أن عبد الناصر قد
اعتقد أن في تفرير تلك النسبة لطوائف الفلاحين والمهملين ترخبة
للجماهير وتنويع له ولننظم حكمه ، ولتكون تلك الطوائف أداة في يده
محركها وموجهها حيث يشاء .

فهرس

رقم الصفحة

فهرس الكتاب

الاهداء : الى مصر الغد ، والى الصديق القديم من أصدقاء الامس
الفقيد العزيز المستشار عبد الرحيم غنيم

٣

٩

تقديم الكتاب

المبحث الاول

١٧

نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية

١٨

١ - الرئيس - والفساد

٢ - الاحزاب السياسية - الاخذ بنظام الحزب الواحد -

ضعف الاحزاب الافريقية - المتابر وتجربة الرئيس أتاتورك ٢٣

٣ - بين السلطة المطلقة والحرية - التفاوت بين أنظمة الحكم

من حيث درجات السلطة المطلقة لدرجات الحرية -

المعارضة بين التحريم والوسائل السلمية لاضاعتها أو

القضاء عليها - أمثلة حديثة للنزعة الاستبدادية في الدول

٣٦

النامية

٤ - الاستبداد والفساد - أسباب الفساد - اعتراف بعض

٤٣

الرؤساء به

٥ - الاتجاه الاشتراكي - الاشتراكية الافريقية - أوجه

التفرقة بين الاشتراكية والشيوعية كـ مذهب - نبذة

تاريخية - المبادئ الواجب مراعاتها لدى التفرقة بين

الاشتراكية والشيوعية - الاشتراكية الافريقية وتسلتها

وخصائصها - موقف الاشتراكية الافريقية من الماركسية ٥٢

رقم الصفحة

٦ - بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي

أسباب اتجاه الدول النامية الى النظام البرلماني ، وفشل تجربة هذا النظام (باستثناء الهند وأسباب ذلك الاستثناء) - كلمه موجزة عن الدول ذات النظام الرئاسي (في أفريقيا وأمريكا الجنوبية)

٦٨

٧ - الثورات والانقلابات

عصر الانقلابات في افريقيا وأهم خصائصها - أسبابها - النتائج القانونية والسياسية والاجتماعية - الاقتصادية للثورات والانقلابات - ظاهرة تغير أو تطور أهداف الحكم وسياسته في عهود الثورات

٨١

٨ - الانتخابات والاستفتاءات

التفرقة بينهما - أثر النظام الانتخابي في استيلاء المعارضة (الاتجاه الى تجميد الأوضاع السياسية) - استثناء الهند - الاستفتاء الشعبي

١٠١

٩ - القضاء

تسييس القضاء - امتداد نطاق القضاء السياسي

١٠٨

٦٠ - سياسة التيمولوجية (أو سياسة النفاق مع الجماهير)

١١١

١١ - سياسة المظاهر

بواعثها وصورها

١١٣

١٢ - اختلاف النصوص الدستورية من تطبيقاتها في الحياة العملية

عدم تطبيق بعض النصوص الدستورية - عوامل تموق ازدهار الحريات وبقائها (اختلاط السلطة السياسية بالسلطة القضائية ، عوامل سياسية ، حالة التخلف) -

ماركس والتمييز بين الحريات الحقيقية والحريات النظرية

١١٦

رقم الصفحة

المبحث الثاني

نظرات في أنظمة الحكم في الدول المتقدمة (الغربية)

١ - بين النظامين البرلماني والرئاسي (ودور رئيس الدولة)

(أولا) : النظام البرلماني : نبذة تاريخية — انتقال السلطة الفعلية من الملك الى الوزارة — مشكلة تعطيل رئيس الدولة في الادارة الفعلية لشؤون الحكم ، ونقد الرأي القائل بسلبية دور رئيس الدولة — النظام البرلماني وعدم منافاته لاشتراك رئيس الدولة في شؤون الحكم — شروط ذلك الاشتراك — ملحوظات ختامية عن النظام البرلماني

(ثانيا) : النظام الرئاسي (في الولايات المتحدة الامريكية) : مشكلة تعريف النظام الرئاسي — النظام الامريكي يتأجج مابين النظام الرئاسي ونظام حكومة الجمعية النيابية

٢ - الاحزاب السياسية

نبذة تاريخية عن نشأة النظام الحزبي : نشأته في إنجلترا ، نظام الحزبين وأسباب قيامه وبقائه في إنجلترا — الانتقادات الموجهة الى الاحزاب السياسية ومناقشتها — (النقد الاول) الاحزاب تسيطر عليها أقلية ، (النقد الثاني) الاحزاب ليست دائما مرآة صادقة للرأي العام بل بالعكس تعمل على تزييفه — وما هو الرأي العام وشروطه — مناقشة الانتقادات الموجهة الى الاحزاب : وجود الاحزاب في الديمقراطية الغربية يعد إحدى الضرورات

رقم الصفحة

٢ - الانتخاب

مهمة الناخب في الانظمة النيابية - ملاحظت على
الانتقادات الموجهة الى نظام الاقتراع العام -
الديموقراطية هي التي تتولى التعليم بمهمة تربية أبنائها -
اصلاح نظام الانتخاب الحجر الاساسى في بنى النظام
الديموقراطى - بعض حقائق ومبادئ يجب مراعاتها
لدى وضع أو اصلاح أنظمة الانتخاب ١٩٢

٤ - نظم الاستفتاء الشعبى

التفرقة بين الاستفتاء الشعبى والانتخاب ، والاستفتاء
الشعبى الشخصى (أو المباشرة) Pbbicite - أهم
صور الاستفتاء - الشروط أو المبادئ الواجب مراعاتها
في حالة عرض الاستفتاء ٢٠٦

٥ - الحريات العلمية

١ - الحرية أهم من الديمقراطية - ٢ - ارتباط فكرة
الحرية بفكرة المساواة - غلبة المساواة على الحرية كقوة
محركة للحركات الثورية ، وللحركة الديمقراطية - ٣ -
ضمانات الحريات - شخصية رجال الحكم - حق مقاومة
الظلم ٢١٥

٦ - نظام الحكم المطلق (الحكم الملكى المطلق القديم -
الدكتاتورية)

١ - النظام الملكى القديم ، ٢ - الانظمة الدكتاتورية في
الدول الغربية - الخصائص العلمية للدكتاتوريات -
الموامل المؤدية الى قيام الانظمة الدكتاتورية ٢٥١

٧ - سياسة الديمولوجية

رقم الصفحة

٨ - اختلاف النصوص الدستورية عن تطبيقاتها في الحياة العملية

١ - في فرنسا ، في الولايات المتحدة الأمريكية ، خصائص الدستور الأمريكي (كما بينها الدستور) - النظام السياسي الأمريكي (أو الدستور كما يجري تطبيقه في الحياة العملية السياسي) - رجحان سلطة الرئيس مرجعه الى الظروف والاحداث (لا الى نصوص الدستور) - قضية ووترجيت (وآثارها الدستورية)

٢٥٣

٩ - حكومة الثورة أو الانقلاب

حكومتها ذات الصبغة الدكتاتورية تؤيدها الشعوب عادة في بداية قيلمها ، وتأييد الشعب لايفزع عنها صفة الدكتاتورية - أهمية الدور الذي تلعبه الثورات في تلويخ الديمقراط - خصائص حكومات الثورة - لماذا كانت حكومات الثورة حكومة تركيز للسلطة - هل يمكن نبربر الثورة (أو الانقلاب) من الناحية القانونية - النتائج القانونية للثورة - ظاهرة تطور أهداف الحركات الثورية - الثورات تقوم بها أقلية

٢٨٩

المبحث الثالث

في مصر - منذ ثورة يولييه ١٩٥٢ حتى العهد الحاضر

مقدمة : نبذة تاريخيه عن ثورة ٢٣ يولييه - أسباب الثورة

المباشرة والاسباب البعيدة غير المباشرة - أهدافها ٠
٣٠١ في عهد الرئيس محمد نجيب (من سبتمبر ١٩٥٢ - مارس ١٩٥٤) : (أولاً : مسألة حتمية سقوط الدستور أو عدم سقوطه على أثر نجاح الحركة الثورية للجيش - (ثانياً) الهيئة التي تتولى وضع الدستور الجديد - (ثالثاً) حول انشاء الجمعية التأسيسية وهل يصح الجمع بينها وبين مجلس قيادة الثورة ٠

٣١٦

رقم الصفحة

٦٧٢

في عهد الرئيس جمال عبد الناصر — ملحق (١)

تمهيد — أولا — ختمية الحل الاشتراكي (ثانيا) — ختمية
الصراع الطبقي ، (ثالثا) — « الاشتراكية العلمية —
نقد فكرة الختمية

في عهد الرئيس محمد أنور السادات (أكتوبر ١٩٧٠ — أكتوبر

٣٣٧

١٩٨١) : — تمهيد

١ — مشكلة اقتباس النظام الرئاسي في مصر : أدلة أصحاب

الرأي القائل باقتباس هذا النظام في مصر وتفنيدها

٢ — نظام المظفين (والقضاء الشعبي) ومدى صلاحية اقتباسه

في مصر مذكورة موجهة الى « اللجنة الفرعية المختصة

بالسلطة القضائية » (المتفرعة عن اللجنة العامة للدستور)

عن نظام المظفين (والقضاء الشعبي) : (أولاً) في البلاد

الغربية ، (وثانياً) في دول الكتلة الشرقية ، (ثالثاً) في

مصر — كلمة نقد : (أ) مآل الأخطاء ، (ب) لجان الفصل

في المنازعات الزراعية — ٣ — تطبيق أهم الاستفتاءات

الشعبية وعدم احترامها للمبادئ والشروط الواجب

مراعاتها في الاستفتاء : ورقة أكتوبر ، ورقة أغسطس —

ملحوظات — ختامية على الورقتين (ورقة أكتوبر ، ورقة

أغسطس)

(١) نظرا لان بعض الظروف السيئة قضت بتثقل هذا الكتاب بين عدة

مطابع في فترة طباعته التي استغرقت نحو عام ونصف ونيف فقد

سقط سهوا هذا الجزء الخاص بعيد الناصر ، لذلك لم يكن هناك بد

من وضعه في آخر الكتاب « كملحق » .

رقم الصفحة

٤ — شعار: «الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لعداء الشعب»

تمهيد — كلمة نقد : الشعار شعار ماركسي

٥ — شعار تحالف قوى الشعب العامل — كلمة نقد : شعار أخذ

من يوغوسلافيا ونقل إلى غير موضعه في مصر .

٦ — مسألة تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠٪ على الأقل :

١ — الانظمة الدستورية المصرية ونسبة الخمسين في

المائة ، ٢ — الاسباب (أو الحكمة) التي دعت الى تقرير

تلك النسبة وتفنيدها ، وبيان الاسباب الحقيقية

٧ — المطالبه بالغاء نظام الاتحاد الاشتراكي

٤٢٢ في العهد الحالي: عهد الرئيس محمد حسنى مبارك

أولا — الدستور المصرى الحالى (لسنة ١٩٧١) هل يعد

برلمانيا أم رئاسيا ؟

(١) الرأى القائل بأنه نظام رئاسى وأدلته — وب) الرأى

القائل بأنه نظام برلمانى وأدلته — (ج) الرأى القائل بأنه

وسط بين النظامين (الرئاسى والبرلمانى) — تعليق — رأينا :

٤٢٢ هو نظام رئاسى متطرف ، ونقدنا للآراء السابقة

ثانيا — الديمقراطية — وشعار « تعميق الديمقراطية »

المسألة الاولى : ملحوظات عامه عن الديمقراطية :

الديموقراطية كمذهب ، والديموقراطية كنظام للحكم

الديموقراطيه القديمه — خصائص الديمقراطية القديمه

في دولة أثينا

الاختلاف في تعريف الديمقراطية بين بعض كبار ساسة

ومفكرى هذا العصر

رقم الصفحة

٤٣٣

المسألة الثانية : شعار تعميق الديمقراطية

المسألة الثالثة : نبذة موجزة عن القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات •

الاعتراض على وصف القوانين بأنها استثنائية، ونقد ذلك

٤٤٧

الاعتراض

١ — قانون الصحافة : بين «شعار السلطة الرابعة» والحرية

المسألة الاولى : شعار السلطة الرابعة ، ونقده

٤٥٣

المسألة الثانية : مدى حرية الصحافة

٢ — الاحزاب السياسية — والتشريعات الخاصة بها

نبذة تاريخية عن الاحزاب منذ ثورة يولييه : قانون

الاحزاب في سبتمبر ١٩٥٢ والفاؤه عام ١٩٥٣ ، وأهم

أحكامه — حل الاحزاب ونتائجه — تعليقات : لجنة

شئون الاحزاب ، — اضعاف ضمانات استقلال القضاء

٤٦٣

الاداري عند نظر الطعون

٣ — الانتخاب

نبذة تاريخية موجزة للمشكلات الدستورية المتعلقة بحق

الانتخاب مشكلة الانتخاب بالقائمة مع التمثيل النسبي

(مع اشتراط حصول الحزب على نسبة ٨/١ من مجموع

أصوات الناخبين في الجمهورية)

اصطلاحات « القائمة المطلقة » و « القائمة النسبية »

و « القائمة النسبية المشروطة » اصطلاحات خلطت

أهم أدلة أنصار نظام الانتخاب الجديد ، وأدلة خصومه

الرأيان في كفتي الميزان — الاسباب الحقيقية لاختيار

نظام القائمة • نظام التمثيل النسبي — عدم دستورية

رقم الصفحة

نظام الانتخاب بالقائمة — هل يأخذ النظام الانتخابي

٤٧٥

الجديد بالانتخاب المباشر ؟

٥١٢

خاتمة

خطة البحث : الخاتمة تنطوي على قسمين :

القسم الاول :اولا — روح الإصلاحات في التشريعات

الدستوريه : ١ — روح التضامن والتعاون ، ٢ — روح التطور والتدرج والاعتدال (في أمريكا وانجلترا ، وفي مذهب ماركس) — ٣ — العقلية العملية • ثانيا — الاسلام وروح الاعتدال وسنة التدرج في التشريع -- ماهي الدنيا المقوته عند صوفية الاسلام ؟

ثانيا — كفالة نجاح الدعوة ونظام الحكم — أمثله في التاريخ الاسلامي ، ومن أحكام القرآن على مراعاة سنة التدرج

ثالثا — مشكلة استعمال العنف (من جانب بعض الجماعات الدينية السياسييه) — كلمة موجزة عن الدين كلفي القوى في الميدان السياسي — فشل أسلوب استعمال العنف — أمثله من التاريخ الاسلامي

أولا — نقد الرأي القائل بأن الاسلام ذو نزعه حربيه

ثانيا — نقد فكرة قيام جماعات دينيه ذات صبغة سياسييه تهدف الى تولى زمام الحكم

٥٤٥

٥٤٨

ثالثا — طريق الإصلاح الديني

٥٥٠

٤ — السلطة

(أ) — ضرورة السلطة وبم قيام سلطه تنفيذيه (حكومه) قويه يعد احدى الضرورات — (ب) — ضرورة انضاد

الضمانات ضد إساءة استعمال السلطة أو الاستبداد بها — (د) بين « نشوة السلطة » و « جنون السلطة » أو « جنون العظمة » — (هـ) أدلر Adl. وغريزة حب السيطرة — (و) بين العبقريّة والجنون — (ز) عوامل مضاعفة « نشوة السلطة » و « جنون العظمة أو السلطة » (أولاً) طول مدى مزاولة السلطة ، (ثانياً) بطائه أهل السوء — في عهد الحكومات العسكرية

القسم الثاني

أقتراحات وملاحظات

١ — الدستور بين التعديل والتبديل ٥٦٩

تمهيد — « لجنة التنسيق » (غير المنبثقة من اللجنة العامة للدستور) وعيها بمشروع « اللجنة الفرعية للسلطة التنفيذية » وتحويلها المشروع من نظام برلماني إلى نظام رئاسي متطرف ، وإحكامها مادة جديدة (٧٤) ، وهي ذات سلطات خطيرة لرئيس الدولة (على الدستور — « لجنة التنسيق » وعيها بمشروع « لجنة السلطة التشريعية الفرعية » وترتيبها له — ضرورة تعديل الدستور

٢ — قانون الانتخاب ٥٨٢

إصلاح نظام الانتخاب هو الحجر الأساسي في بنية إصلاح النظام الديمقراطي — قانون الانتخاب الجديد سلطة متملة الحلقات من الفلطات والمغالطات — الغاؤه إحدى الضرورات •

٣ — نظام الطوارئ (الاحكام العرفيه) ٥٨٤

نبذة تاريخيه — أهم أحكام ذلك النظام — التدابير التي تتخذها السلطة القائمة على تنفيذ حالة الطوارئ —

رقم الصفحة

الحالات التي يجوز فيها اعلانها — خطورة تلك التدابير
— خطورة قانون الطوارئ والسلطة القضائية — مشكلة
العمل بقانون الطوارئ

٤ — بين الاستقرار والتغير ٥٩٩

١ — الاستقرار وميزاته — مساوئ عزم الاستقرار ،
٢ — التغير ، ٣ — الرأيان في كفتي الميزان — في مصر —
الخلاصة

٥ — مكنتنا من الديمقراطية والحرية ٦٠٩

تعريف : التعاريف السياسية للديموقراطية ، والتعريف
العلمي أو القانوني — في مصر حرية الرأي (والنقد) —
الاي اى حد توجد في مصر ديموقراطية — الخطوات
الواجب اتخاذها للوصول الى ديموقراطية سليمة كاملة

٦ — مشكلة الفساد ٦٢٨

أهمية المشكلة من الناحية الدستورية والسياسية — في
مصر : اختلاف في وجهات النظر (بصد مد في خطورة
المشكلة) أمثلة دالة على خطورة الفساد — استهانة ولاية
الامور بمشكلة الفساد — نبذة موجزة عن أسباب الفساد
— الرقابة بين الضعف والانعدام — الاصلاح أو أوجه
العلاج للفساد — مشكلة الفساد بين مصر ودول المنطقة
(مقارنة) •

٧ — بين الميدانين : الميدان الجامعي والميدان السياسي ٦٤٩

خطر اقحام رجال الجامعة في الميدان السياسي : على
الميدانين (الجامعي والسياسي)

رقم الصفحة

٦٥٤

— الكلمة الافتتاحية

٦٥٦

— تمقيب

أولاً — حول مسألة التستر على الفساد

ثانياً — حول قضية الديمقراطية في الكويت

ثالثاً — سياسة المظاهر والاستفتاء على الدستور المصري

رابعاً — الحاشية (أو البطانة) وبوجه خاص حاشية أساتذة

القانون •

٦٦٥

المطلق

(في عهد الرئيس جمال عبد الناصر)

(أولاً) : حتمية الحل الاشتراكي ، و (ثانياً) حتمية

الصراع الطبقي (ثالثاً) الاشتراكية العلمية

رقم الصفحة

المؤلف

أولا — مؤلفات وبحوث

- ١ — الديمقراطية وتمثيل المصالح (أو المهن والحرف) في فرنسا — بحث في القانون العام والفلسفة السياسية (بالفرنسية) • طبع بباريس ١٩٣١ : رسالة الدكتوراه

La Démocratie et la représentation des intérêts en France (thèse) c'd.
Paris 1931.

وله كلمة تقديم بقلم الأستاذ Barthélim/ بلرتلمى
عضو المجمع العلمى الفرنسى والأستاذ بكلية الحقوق بباريس ،
ووزير العدل سابقا •

- ٢ — أزمة القانون الإدارى (بحث ينشر بمجلة القضاء ببغداد) — عدد كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٦ ، ومطبوع على حده • الطبعة الثانية بالاسكندرية ١٩٥٥ •

٣ — القانون الإدارى للعراق • الجزء الاول طبع ببغداد ١٩٣٧

- ٤ — القانون الإدارى المصرى (لطلبة كلية البوليس) الجزء الاول • طبع بالقاهرة ١٩٣٨

٥ — سلطة الوزير فى إيقاف الموظفين للإحالة على التحقيق الإدارى (بحث منشور بمجلة المحاماة) عدد يونيه ١٩٣٩ •

- ٦ — مهمة السلطة التنفيذية (محاضرات ألقىت سنة ١٩٣٩ بكلية البوليس بالقاهرة) — على طلبه قسم حملة ليسانس الحقوق •

٧ — مشكلة اصلاح نظام الانتخاب فى مصر — بحث منشور بمجلة « الحقوق » (التي يصدرها أساتذة كلية الحقوق بجامعة

الاسكندرية) عدد يناير — مارس ١٩٤٨ — ومطبوع حده (فى

١٢٠ صفحة) •

رقم الصفحة

٨ — أصل إنشاء الدولة (بحث في الفلسفة السياسية وتاريخ القانون العام) نشر بمجلة القانون والاقتصاد (التي يصدرها أساتذة كلية الحقوق بجامعة القاهرة) عدد سبتمبر — ديسمبر ١٩٤٨ ، ونشر بمجلة « الحقوق » (جلمة الاسكندرية) بالمعدين الاول والثاني لسنة ١٩٦٣ / ١٩٦٤

٩ — الفصل في القانون الدستوري • الجزء الاول • طبع بالاسكندرية ١٩٥٢

١٠ — الوسيط في القانون الدستوري ١٩٥٦

١٢ — الانظمة السياسية والمبادئ الدستورية العلمة (يشمل مذهب ماركس والانظمة السياسية الماركسية) ١٩٥٨ •

١٢ — الوجيز في النظريات والانظمة السياسية — ١٩٥٩ (النشر دار المعارف)

١٣ — مبدأ المشروع ومشكلة المبادئ العليا غير المدونة في الدستور بحث منشور بالمعدين الثالث والرابع من السنة الثامنة لمجلة « الحقوق » سنة ١٩٥٩

١٤ — القانون الدستوري والانظمة السياسية • الجزء الاول الطبعة الاولى ١٩٦٣ / ١٩٦٤ حصلت على جائزة الدولة للقانون العام سنة ١٩٦٣ — للطبعة للخرمسة ١٩٥٤ / ٥٥ (الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية) •

١٥ — مصادر الاحكام الدستورية في الشريعة الاسلامية — في العصر الحديث — بحث نشر بالمعدين الاول والثاني من السنة الحادية عشر بمجلة « الحقوق » سنة ١٩٦٣

٢٦ — خظالم الحكم في اسرائيل : محاضرات ألقيت على طلبية معهد الدراسات العربية العاليه (التابع لجامعة الدول العربية) بالقاهرة

رقم الصفحة

(من مطبوعات المعهد سنة ١٩٦٤) • الطبعة الثانية سنة ١٩٧٦
(الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية)

١٧ - أزمة الانظمة الديمقراطية (الحرية) الطبعة الثانية ١٩٦٤
(الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية)

١٨ - مشكلة وضع دستور لاسرائيل (بحث منشور بمجلة « الحقوق »
العدد الاول والثاني لعام ١٩٦٤ / ١٩٦٥

١٩ - الاسلام ومشكلة السيادة في الدولة (بحث نشر بمجلة القانون
والاقتصاد (جامعة القاهرة) بالعدد الاول والثاني لعام ١٩٦٤ /
١٩٦٥ •

٢٠ - الاسلام وهل هو دين وقوله - بحث نشر بمجلة القانون
والاقتصاد (جامعة القاهرة بالعدد الرابع سنة ١٩٦٤ والعدد
الاول سنة ١٩٦٥)

٢١ - مبادئ نظام الحكم في الاسلام - مع المقارنة بالمبادئ
الدستورية الحديثة (في ٩٦٥ صفحة) - الطبعة الاولى ١٩٦٦ ،
الطبعة الرابعة (الناشر منشأة المعارف) ١٩٨١ •

٢٢ - تطور نظام الحكم في السودان منذ اقامهم المصنوع الجزء الاول
١٩٦٩ (من مطبوعات جامعة أم درمان الاسلامية)

٢٣ - على هامش الدستور المصري الجديد (تقرير اللجنة الفرعية -
المترعة من « لجنة نظام الحكم » واللجنة العامة لدستور ١٩٧١ »
عن السلطة التنفيذية ، وبعض مذكرات قدمت الى اللجنة العامة
للدستور (الطبعة الثانية - ١٩٧٤) (الناشر منشأة المعارف)

٢٤ - أزمة الفكر السياسي الاسلامي في العصر الحديث - تقديم
الامام الاكبر الدكتور عبد العظيم مصمود • الطبعة الاولى ١٩٧٠
- الطبعة الثانية ١٩٧٥ (الناشر منشأة المعارف)

رقم الصفحة

٢٥ — الحريات العامة — نظرات في تطورها وضمائنها ومستقبلها —
الطبعة الاولى ١٩٧٤ / ١٩٧٥ (الناشر منشأة المعارف)

٢٦ — الاسلام ومبادئه نظم الحكم في الماركسية والديمقراطيات
الغربية — الطبعة الثانية ١٩٨٢ •

٢٧ — مناهج التفسير في الفقه الاسلامي مع المقارنة بالفقه العربي —
(الناشر شركة مكتبات عكاظ — جدة السعودية) ١٩٨١ •

٢٨ — علماء المستشرقين والشريعة الاسلامية (الناشر شركة مكتبات
عكاظ — جدة السعودية) ١٩٨١

٢٩ — مهمة المشرع العربي في ضوء النص الدستوري بأن « الشريعة
الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع » بحث قدم الى ندوة عمداء
كليات الحقوق بجامعة البلاد العربية ، التي عقدت ببغداد فيما
بين ١٤ و ٢١ آذار (مارس) ١٩٧٤ نشر بمجلة القانون والاقتصاد

٣٠ — الشريعة الاسلامية كمصدر أساسي للدستور — تقديم الامام
الاكبر الدكتور عبد الحلیم محمود شيخ الازهر • (الطبعة
الاولى ١٩٧٥) الطبعة الثانية ١٩٨١ (الناشر منشأة المعارف)

ثانيا — محاضرات عامة (منشوره)

١ — محاضرات عن مشكلة اصلاح نظام الانتخاب في مصر — أقيمت في
١٩٥٢ (بناء على دعوة من « جمعية هيئة التدريس بجامعة
اسكندرية » — طبعت عام ١٩٥٣

٢ — الانظمة الجمهورية في مختلف صورها — أقيمت (بناء على طلب
ادارة الجامعة) في الحفل الثقافي الذي أقامته ادارة جامعة
الاسكندرية احتفالا بقيام جمهورية مصر العربية في يونيه عام
١٩٥٣ — منشوره بمجلة « الحقوق » بالعديد الثالث والرابع
من السنة الخامسة (سنة ١٩٥٥)

رقم الصفحة

٣ — مهمة رئيس الدولة في الانظمة البرلمانية • ألفت بجامعة بيروت العربية (من مطبوعات الجامعة المذكورة عام ١٩٦٣)

٤ — أضواء على النظامين البرلماني والرئاسي — ألفت بدار الثقافة بالخرطوم (من مطبوعات جامعة أم درمان الإسلامية عام ١٩٦٧) •

٥ — مبدأ الشورى في الاسلام — ألفت بجامعة أم درمان الإسلامية في فبراير ١٩٦٩ — (الطبعة الاولى من مطبوعات الجامعة المذكورة عام ١٩٦٩) • الطبعة الثانية مزيه بالمراجع والهوامش المفصلة (المزيده على المحاضرة) • الناشر « عالم الكتب » بالقاهرة ١٩٧٢

٦ ٧ — « مشكلة تقليد الغرب » ألفت بمدينة أبو ظبي في ٢٠/١٢ / ١٩٧٣ — مبدأ الشورى في الاسلام « ألفت في كل من دبي في ٢٢/١٢/١٩٧٣ وفي مدينة العين في ٢٤/١٢/١٩٧٣ بدولة الامارات العربية بأبو ظبي

تحت الطبع

١ — أزمة الفكر السياسي في العصر الحديث — تقديم الامام الاكبر الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الازهر — الطبعة الثالثة • الناشر للهيئة العامة للكتاب — القاهرة •

٢ — الاسلام ومبادئ الماركسيه — بحث معد للنشر بمجلة « الحقوق » — عدد خاص تخليدا لذكرى الفقيه العظيم الاستاذ الاكبر الدكتور عبد الرزاق السنهوري

(بالفرنسية)

Le Gouvernement Mondial بناء على طلب جمعية Egypte — Europe
بالاسكندرية في العام الدراسي ١٩٥٠/١٩٥١ — نشر موجزها بصحيفة
Commerce et Marine التي تصدر بالاسكندرية

مؤلفات ثقافية وأدبية

- ١ — خواطر في الشعر والنثر : (مجموعة كلمات وخطب وقصائد
كتبت ونظمت في أوائل عهد ثورة ١٩١٩) الطبعة الأولى عام
١٩٢٤ (١) •
- ٢ — ذكريات وكلمات (تتضمن ذكريات المؤلف عن عهد الدراسة ببغداد
لغاية ١٩٣١ وعن جمعية الطب الطبيعي وتعاليمها ، وأشعار في
وصف الطبيعه) ، طبع عام ١٩٦٧ (الناشر منشأة المعارف
بالاسكندرية)
- ٣ — ذكريات وكلمات في نصف قرن (الجزء الثاني) تتضمن ذكريات
المؤلف منذ عودته الى مصر حتى عام ١٩٧٩ — (الناشر منشأة
المعارف بالاسكندرية • (طبع في ١٩٧٩)

(١) توجد نسخة منه ومن المؤلفين الآخرين بالمكتبة العامة لجامعة
الاسكندرية •

تصويب الأخطاء المطابعية^(١)

| أقرأ | الصفحة السطر |
|---|------------------|
| أجدر بنا وأحرى ^(١) | ٩ ١٣ |
| يحذفان | ١١ ٩٤٨ |
| لا يمكن أن تسير بصورة طيبه الخ | ٣٣ ١١ ١٢٤ |
| الدكتور محمد حلمى مراد | ٥٤ ١ من الهامش |
| جعل النظام الماركسى | ٦٤ ١١ من الهامش |
| يتلخص في أننا | ٨١ ٨ |
| الظواهر الخاصة بالمدينة | ٨٧ ٦ |
| وكان يبلغ عدد أعضائه | ٨٧ ١٧ |
| جرت أحداثها في المدينة | ٩٣ ٢ من الهامش |
| (أى على الأفراد المتمتعين | ١٠١ ٨٤٧ |
| تعديلا يهدف الى تخفيض مدة رئاسة | ١٤٢ ٣ من الهامش |
| الحكومة لم تر السير | ١٤٢ ٥ من الهامش |
| لهذا الاقتراح لتصل الى | ١٤٢ ٥ من الهامش |
| كبراء ساستنا مثل | ١٧٤ ١٤ من الهامش |
| من الامور المعروفة في المعركة الانتخابيه | ١٧٥ ٥ |
| الانتخاب للدلاء بأصواتهم الانتخابيه (مثل | ٢٠٤ ١٠ |
| تأجير الخطباء | |
| يحذف السطر كله لانه - تكرر | ٢٥٤ ١٤ |
| لم يعد في الواقع مطبقا | ٢٥٦ ٦ |
| Courtesy على اختيار | ٢٧٢ ٤ |

(١) ملحوظة الكلمات التي وضع تحتها خط هي التي وقع فيها الخطأ في الكتاب وهنا ذكر صوابها .

رقم الايداع ٨٣/٤٢٥٧
الترقيم الدولي ٥ - ٠٧٩ - ١٠٣ - ٩٧٧
ISBN



للطباعة والتجليد
١٧ شمس مسجد الحصري

Mohammed Al-Kassab



0330010

المن ١٢ جيبات

١٧/١٨